

الحنارة

نظم كتاب بردية الحجة ونهاية المقتصد
للأبن رشد الحفيد

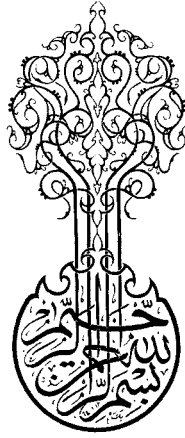
تأليف
الدكتور محمد راتي شبيها ساء العينين

الحنارة

نظم كتاب بدراية المجتهد ونهاية المقتصد
للأب رشيد الحفيد

تأليف

الدكتور محمد راتب شبيها نساء العينين



رقم الإيداع القانوني: 2971 MO 2011

ردمك : 9-636-30-9954-978

(CTP) مطبعة المعارف الجديدة - الرباط / 2011

الطبعة الأولى 2011

المخارة

نظم كتاب برائة المجهتد ونهاية المقتصر
للبن رشدر الحففر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيب لنا من أمرنا رشدا، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

اللهم صل وسلم على من بلغ الرسالة وهدى الأمة نبي الرحمة، ومنقذ الكون من الضلالة ومضيء طريق الحق لمن هداه الله إلى توفيقه، ومن جعل العدل نورا ساطعا يبدد حوالك ظلمات الجهل ويخلص الإنسانية من استبداد الجبارة، ويجعلها سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى، نعمة الله المهداة لعبيده سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد فلا شك أن كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد ابن أحمد ابن محمد ابن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى سنة 595هـ، أخذ اليوم يكتسي أهمية بالغة لاعتبارات شتى منها : أسلوبه المتميز، وطريقة تعامله مع الدليل وحسن ربطه بمناطه، وما تميز به من اختصار في الألفاظ وإحاطة بالمعاني وما يكرس تلك الأهمية، ويزيد من الاهتمام به تلك الطريقة التي ابتكرها للإحاطة بأهم مصادر الخلاف العالي، دون أن يوجه فكره رأي من الآراء المتباينة، إلى ترجيح غير مبرر لمذهب دون مذهب، وحتى لرأي أحد أطراف الخلاف داخل المذهب على الآخر؛ رغم ما عاناه من مضايقات ومشاكسات آلت به إلى المحنة المعروفة، والتي جاءت نتيجة تصورات متقدمة على عصره، فقد كان رائدا من بين الرواد الأوائل للنهضة الفكرية بالغرب "إذ جعل منه رمزا وشعارا، حارب تحت رايته كل ظلامية تحاول أن تقف في وجه إشراق العقل ونور العلم"¹ وذلك لمدة لا تقل عن أربعة قرون، لكن ما لبث أن تنكر له أيضا بدوره، فتضافت عدة

¹ - تقديم هشام خليفة طبعي لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد ونهاية المقتصد سنة 2004، والتي جعلتها مرجعي لهذا النظم.

جهود لطمس آثاره في الدراسات الفقهية والفكرية والفلسفية، ولعل ذلك هروب منهم من أن يُسجل لمفكري الإسلام أي دور في النهضة المتنامية التي شهدتها الإنسانية، ولكي يتسنى لهم استمرار تزهيد أبناء الأمة الإسلامية في موروثهم الفكري، وتذهب مقدمة طبعة المكتبة المصرية للكتاب المذكور إلى أنهم فجحوا في ذلك إلى حد بعيد، "إلى أن جاء كتاب المستشرق: أرنست رينان في منتصف القرن التاسع عشر، ليحدث صيحة في الغرب ما يزال صداها يتردد إلى اليوم"².

ويرى هيثم خليفة المقدم لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد سنة 2002 «أن أمته العربية لم تكتشفه بعد أن تكالب عليه معاصروه منها إلا عن طريق المؤرخ الفرنسي أرنست رينان المذكور في كتابه عن ابن رشد المشار إليه، مبينا تأثيره على العصور الوسطى الأوربية، حتى إن فرح أنطون استخدم آراء ابن رشد في "حجاجه" مع محمد عبده».

ثم تتابع الاهتمام بعد ذلك بمؤلفاته وآرائه ومنهجه، في الفكر المعاصر عربيه ولا تينييه، إذ جل الكتابات الفلسفية الغربية المترجمة، لا تكاد تخلوا من الاستشهاد ببعض أبحاثه واستنباطاته، وأصبحت الإشارات إليه كثيرة عند الباحثين العرب، وإذا كان علم الكلام أثنى جانب منه الرجل جراحا حتى رمي بما هو بعيد منه، فإن ظلال تلك الآراء المعارضة لازالت تحجبه حجب إسقاط، عن احتلاله للحيز الذي يليق به في مجالات الاستشهاد والاستنباط والمرجعية، لكن سعي مفكري العصر الحالي لانتقاء القواسم المشتركة بين عطاء الفكر البشري، الذي أصبح يتطلع إلى عالم تسوده روح الأخوة والتعاون والمساواة، فإن ذلك لا محالة سينصفه، فذلك الاهتمام وهذا الاتجاه هو الفضاء الذي كان ابن رشد الحفيد من بين المؤسسين الأوائل لطريق الوصول إليه. والذي كرس كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد لوضع الأسس الأولى لرصد معالمه وإمكانية تحقيقه.

ولهذه الأسباب يبرز اهتمام الباحثين اليوم من أفراد ومجامع بتبني هذا الكتاب، الذي ابتكر منهجا غير مسبوق إليه، جذب له اهتمام العلماء الأجلاء مثل جدي الشيخ ماء العينين، الذي كان سباقا إلى محاولة نظم ما اتفق عليه من الأحكام لدى ابن رشد في

² - نفسه.

كتابه هذا الذي نحاول اليوم نظمه، والإمام الصفدي في "رحمة الأمة"، والإمام الشعراني في كتابه "الميزان الكبرى"، فقد استطاع من خلال تبحره في شتى المعارف أن يخرج من المراجع الثلاثة نظماً لا يتجاوز ستمائة بيت جمع فيه جل ما اتَّفَق عليه من الأحكام حسب تلك الامهات الثلاثة، وتقليداً لنهجه ومن خلال اطلاعي على نظم شمس الاتفاق ولاهتمام المراكز العلمية بكل الدراسات الهادفة إلى اجتماع كلمة الأمة علمياً وسياسياً، ومن خلال دراستي على مجموعة من العلماء الأفاضل بالصحراء المغربية، رضي الله عنهم وأسكنهم فسيح جناته، علقوني برغبة جامحة بكتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لأبي الوليد المذكور، وخصوصاً أثناء دراستي لمرتقي الأصول وكذلك لتحفة الحكام له أيضاً، على أستاذه الفقيه الجليل محمد المختار بن الطالب عثمان رضي الله عنه، فكان يذكره عند استعراضه لمسائل الخلاف العالي بين الأئمة، دون أن أراه، حتى وجدته أثناء تلك الفترة في إحدى زياراتي لوالدي وشيخي العالم المتمكن جدي الشيخ محمد الأغظف ابن الشيخ ماء العينين رضي الله عنهم وأرضاهم، الذي شملني بعناية علمية وإسلامية تتجلى فوق حنان الأبوة وتسمو على عطاء المشيخة، وكان كتاب بداية المجتهد من بين المراجع الكثيرة التي ضمتها مكتبته الغنية بنوادير المراجع الإسلامية.

ولقد كان درس الأصول يرجع فيه جلهم إلى شيخي الشيخ محمد الأغظف المذكور، وأخص منهم الشيخ محمد المختار، وكانوا يذكرون بداية المجتهد بتمجيد ولما تمكنت من الاطلاع عليه انبهرت بمنهجه وأسلوبه وطريقة تحليله وازدادت تعلقاً به عندما تم اتصالي بعلمي الشيخ محمد الإمام العالم المتمكن، الذي تلقيت عليه أنا وكوكبة من علماء الصحراء تعليماً عاماً شمل كثيراً من المواد، وكان من بين تلك المراجع كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، فاشتدت تعلقني بأسلوب هذا الكتاب ومنهجه وابتكاره وتعاطيه لمختلف قضايا الخلاف العالي، فصحبته طيلة دراستي بكلية الحقوق وبعدها عند دراستي بدار الحديث الحسنية، إذ فكرت في أن أعد عليه رسالة دبلوم الدراسات العليا، فرفض أستاذه الدكتور مامون الكزبري رحمه الله وأمرني بإعدادها في الصورية بين الشريعة والقانون، ثم حاولت أن أعد عليه بحث دكتوراه الدولة، فطلب مني أستاذه الدكتور فاروق النبهان جزاه الله خيراً، أن أتم بحثي في موضوع "تأثير مصادر الالتزام في القوانين الوضعية بالفقه الإسلامي"،

بعد أن أنجزت بحث "الصورية بين الشريعة والقانون". وكرس في نفسي الاهتمام بالمرجع المذكور تطلع الجامع العلمية والكليات والمحاضر اليوم إلى التعمق في نظريات الشريعة الإسلامية، عبر تراكم التراث الفقهي المتنوع بما فيه من تشعب وتباين آراء وأحكام وأدلة فقهاء المذاهب الأربعة، مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة، مع إشارات متعددة إلى أقوال داود الظاهري والليث رضي الله عنهم وأجزل لهم المثوبة.

غير أن تنوع أحكامهم واختلاف قواعدهم وتباين فتاواهم احتاج إلى من يقارن بين نظرياتهم، وأدلتهم ويجمع بين آرائهم ويتناول جميع خلافاتهم دون تنغيص أو تزهيد، فلم يتأت ذلك لأي عالم قبل ابن رشد الحفيد الذي وفقه الله إلى ذلك بتجرد علمي غاية في الجودة وحسن التناول والتجرد من خلال منهج علمي، يصعب على أي قارئ أن يستشف من خلاله اعتناقه لمذهب من تلك المذاهب، قبل أن يصل إلى نهاية الكتاب، حيث أعلن أنه سيؤلف كتابا على الفقه المالكي بقواعده وأدلته.

لهذا وتسهيلا لحفظ هذه الدررة الثمينة وخزانة الفقه المجموعة في كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" عزمت على محاولة نظمه، بعد أن بحثت هل سبق أحد إلى ذلك فلم أعر على نظم كامل لنصه، وها أنا بحمد من الله وتوفيقه نظمته في ستة آلاف وسبعمائة وأربع وثلاثين بيتا وسميته "منارة المبتدئ"، لأن النظم أسهل حفظا من النشر، كما قال ابن عاصم في المرتقى:

فهو من الشر لفهم أسبق ومقتضاه بالنفوس أعلق

وقد ضم نظمي مقدمتين إحداهما للناظم والأخرى للمؤلف، ثم تتابعت بعدهما مجموعة من الكتب بلغت ثمانية وستين كتابا تفرعت إلى جمل ثم إلى أبواب ثم فصول وأحيانا مسائل، حصنت كتابه من التكرار والتداخل والغموض؛ إذ جاء بحثا أكاديميا يكاد يكون معدة نال به درجة عالية من أعظم جامعات العالم المتقدم في عصرنا الحالي، وذلك من حيث المنهج، أما في المعارف الإسلامية فلم يبق لأضربه مثيل في عالم اليوم، وهي العناوين والتفريعات التي سأبينها في الفهرس بحول الله.

وهذا الكتاب يعتبر بحق دائرة معارف فقهية ضمها سفر واحد، تعرض فيه مؤلفه للخلاف العالي بأسلوب يعتبر رائداً، من بين الأوائل الذين اهتموا بتلك المعارف، إلا أن قارئ هذا الكتاب سيفهم مشاعره الإعجاب بمؤلفه الذي تعاطى لمختلف صور خلاف الأئمة رضي الله عنهم، في فترة اشتعل فيها أوار التشاكس العلمي، حتى جر إلى التكفير والتكفير المضاد، أثناء تناول نظريات علم الكلام، وإلى التكذيب والتجريح عند الكلام عن الفتوى أو ترجيح النظرية والعمل على إضعاف دليل الند بكل الوسائل، لكن ابن رشد الحفيد خاض هذا البحر الخضم الذي تلاطمت أمواجه العاتية برياطة جأش وعفة لسان تميز بهما عن كثير من معاصريه، فاستطاع باصطفاء من الله أن يختر تلك البحور المتلاطمة بسفينة العلم الغزير والرأي السديد والقلم المترفع، فلم يصدر منه تكذيب أو تعريض، كما لم يبالغ في تلميع مذهب من المذاهب التي تناول فقهها على حساب غيره، بل التزم بذكر أوجه الخلاف واستعراض الأدلة التي احتج بها كل واحد منهم بحياد كامل.

ولحاجة المسلمين إلى ما يوحد كلمتهم، ويمد جالياتهم خارج بلاد المسلمين بما يسهل عليهم تعاطي واجباتهم الدينية ويضمن وحدة صفهم أمام بعض المجتمعات التي لا تجتمع كلمتها إلا عندما يتعلق الأمر بمواجهة الإسلام، أصبح اهتمام علماء الإسلام يزداد بإقبالهم على مثل هذه الكتب التي سلكت هذا السبيل المستقيم.

لهذه الأسباب، ولسهولة حفظ النظم على من يرغب في استقرار القواعد في ذاكرته، فإنني عكفت على هذا العمل راجياً من الله أن يكمل نقصه بقبوله، حتى يكون ولو لبنة صغيرة تسهم في دفع عجلة قاطرة الوحدة الإسلامية، فتبقى كلمة الله هي العليا وكلمة أعداء الإسلام هي السفلى، والله الموفق للصواب.

وقد جعلت النسخة التي طبعتها المكتبة العصرية تحت عناية الشيخ هيثم خليفة طعيמי سنة 2002، هي المعتمدة عندي فكل قول بهذا النظم يرجع فيه لمتنها لأنه هو أصله الذي أخذ منه.

الناظم د. حمداتي شبيهناء ماء العينين
تاب الله عليه وغفر له ولوالديه وللمسلمين
إنه سميع مجيب

مقدمة الناظم

- 1 قَالَ عُبَيْدَ رَبِّهِ حَمْدَاتِي
 2 الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَلِيلِ الْمُتَبَدِّ
 3 أَعْطَاهُمْ الْعُلُومَ وَالْأَرْزَاقَا
 4 فَبَعْضُهُمْ قَدْ خَصَّصَهُ بِالْعِلْمِ
 5 وَبَعْضُهُمْ أَعْطَاهُ كَسْبَ الْكُلِّ
 6 صَلَّى عَلَيَّ رَسُولِنَا مُحَمَّدُ
 7 وَيَعْدُ ذَا فَهَذَا نَظْمٌ يَحْضُرُ
 8 نَظْمَتُهُ مِنْ أَجْلِ فَهَمِ الْمُتَبَدِّ
 9 كَاتِبُهُ الْحَفِيدُ بَابِنَ رَشْدِ
 10 مُبِينًا مَا اتَّفَقَ الْمَذَاهِبُ
 11 يَبْنِي عَلَى النَّصِّ الصَّحِيحِ إِنْ وَجَدَ
 12 أَبْدَى خِلَافَ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ
 13 مُحَلًّا خِلَافَهُمْ فِي الْفَهْمِ
 14 مُرْجِحًا فَتَوَى الْإِمَامِ مَالِكِ
 15 فَفَصَّلَ الْفُرُوعَ وَالْأَصُولَا
 16 وَمَوَائِلَ الطُّلَابِ فِي التَّخْصِصِ
 17 يُعَرِّفُ الْمَوْضُوعَ عِنْدَ الْبَدْءِ بِهِ
 18 مُبِينًا عَزَوَ الْحَدِيثَ غَالِبَا
 19 مُتَكْرِرًا عِلْمَ الْخِلَافِ الْعَالِي
 20 أَحْصَى بِهِ أَحْكَامَ الْإِتْفَاقِ
 21 وَمُرْشَدًا لِعَلَّةِ الْخِلَافِ
 22 وَمَنْهَجِي سَبِيلَهُ يُرَى اقْتَفَى
 23 وَزِدْتُ تَحْقِيقًا لِبَعْضِ الْمُهْمَلِ
 24 أَرْجُو مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ الْوَاهِبِ
 25 وَيَنْفَعُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا
 26 سَمِيئُهُ مَنَارَةٌ لِلْمُبْتَدِي
- مُكْرَرًا فِي الْحَالِ ثُمَّ الْآتِي
 الْوَاهِبِ الْعِبَادَ كُلَّ مَقْصَدِ
 وَلَمْ يَكِلْهَا لِلْسَّوَى إِطْلَاقَا
 وَبَعْضُهُمْ بِالْبَحْثِ ثُمَّ الْفَهْمِ
 وَبَعْضُهُمْ أَوْلَاهُ حَمَلَ الْكُلِّ
 مَنْ قَدْ هَدَى لِلْمُنْتَهَى وَالْمُبْتَدِ
 نَشْرَ بَدَايَةِ وَفَقْهًا يَنْشُرُ
 مَا ضَمَّهُ بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ
 كَمْ بَثَّ مِنْ عِلْمٍ غَزِيرٍ مُجَدِّ
 عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَهُوَ صَائِبُ
 وَإِنْ خَفِيَ مَعْنَاهُ نَحْوَهُ يَرِدُ
 مُدِيلاً بِرَأْيِهِ الْمُنَاسِبِ
 لِآيَةٍ أَوْ لِحَدِيثِ حُكْمِ
 إِذْ يَنْتَقِي لِأَحْسَنِ الْمَسَالِكِ
 وَظَلَّ رَاجِحًا كَذَا مَقْبُولَا
 وَمَرْجِعَ الْحُكْمِ فِي التَّرْبِصِ
 مِنَ الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ فَانْتَبَهَ
 يُلْقَى لِأَخْبَارِ الصَّحِيحِ صَاحِبَا
 دُونَ انْتِقَاصِ الْغَيْرِ بِالْأَقْوَالِ
 مُبِينًا أَسْبَابَ الْإِفْتِرَاقِ
 وَلِلْمَنَاطِ وَالِدَّلِيلِ الشَّافِي
 إِذَا صَطَفَيْتُ مَا لَهُ قَدْ اصْطَفَى
 مِنْ مُحْكَمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ مُجْمَلِ
 إِعْدَادَ نَظْمٍ جَامِعٍ مُنَاسِبِ
 ثُمَّ يُعِينُ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَا
 يَهْدِي إِلَى بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ

المقدمة الأصولية

تُعزَى إِلَى الرَّسُولِ بِالْأَدْلَةِ	تُسْتَخْلَصُ الْأَحْكَامُ مِنْ ثَلَاثَةِ	26
طُرُقٍ تَلْقَى سُنَّةَ الْمُخْتَارِ	بِاللَّفْظِ ثُمَّ الْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ	27
فَفِيهِ رَأْيٌ لِلْجَمِيعِ قَدْ عُرِفَ	وَإِنَّمَا الْمَسْكُوتُ عَنْهُ إِذْ وَصِفَ	28
كَمَثَلِ حَالِ سَائِرِ الْأُمُورِ	يُقَاسُ حُكْمُهُ لَدَى الْجُمْهُورِ	29
وَالظَّاهِرِيَّةِ عِنْدَهُمْ تَوْقُفٌ	وَذَا الَّذِي بِهِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ	30
لَمْ يُعْتَبَرْ بِحُكْمِهِمْ أَسَاسًا	لَأَنَّهُمْ قَدْ أَبْطَلُوا الْقِيَاسَا	31
فَالشَّارِعُ الْمَعْصُومُ حُكْمًا أَهْمَلَهُ	فَعَبْرٌ مَنْطُوقٌ لَهُمْ لَا حُكْمَ لَهُ	32
وَالنَّصُّ وَالْإِقْرَارُ فَعَلًا يَنْتَهِي	وَقَائِعُ الْأُمُورِ لَيْسَتْ تَنْتَهِي	33
بَعْدَ السَّمَاعِ الْفَهْمُ بِالتَّقْرِيرِ	وَمَصْدَرُ التَّرْجِيحِ وَالتَّفْسِيرِ	34
مِنْهَا يُصَاغُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمِ	أَرْبَعَةُ الْأَلْفَاظِ أَصْلُ الْحُكْمِ	35
رَابِعَةٌ بَدَأَ خِلَافٌ فِيهَا	ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا	36
مِنَ السَّمَاعِ اسْتُخْدِمَتْ لِلْفَهْمِ	مَصْدَرُ تَرْجِيحٍ وَفَهْمِ الْحُكْمِ	37
بِهِ عِبَارَةٌ فَحُكْمُهُ ثَبَتَتْ	لَفْظُ الْعُمُومِ حَمْلُهُ إِذَا أَتَتْ	38
فِي الْحُكْمِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْمَفْهُومِ	يَعْنِي الْعُمُومُ مَحْمَلُ الْعُمُومِ	39
أَتَى بِهِ نَصٌّ لَدَى الْفُهْمِ	فَذَلِكَ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ	40
قَدْ وَضَحَ الْأَحْكَامَ وَالنُّصُوصَا	لَفْظُ الْعُمُومِ يَنْشُدُ الْخُصُوصَا	41
أَوْ عَكْسًا ذَا فَاسْتَعْمَلَ النُّصُوصَا	وَبِالْعُمُومِ إِنْ تَرَدَّدَ خُصُوصَا	42
يُقَالُ أَعْلَى ذَاكَ حُكْمًا أَسْمَا	مُنْبَهًا عَلَى الَّذِي أَدْنَى بِمَا	43
قَدْ يَقْتَضِي التَّفْصِيلَ لِلْمَكْتُومِ	وَالْخُلْفُ فِي الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	44
وَذَاكَ خَلَطٌ وَاضِحٌ فِي الْعِلَّةِ	أَتَى بِوَاوِ الْعُظْفِ لِلتَّسْوِيَةِ	45
تَوْضِيحُهُ أَرَى مِنَ الصَّوَابِ	لِلْقَاضِي فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْبَابِ	46
فِي الْحُكْمِ غَيْرَ لَفْظِهِ يَا قَاصِدُ	يُدْرِكُ مِنْ لَفْظِ الْعُمُومِ وَاحِدُ	47
وَبَعْضُهُ ضَمْنًا يَجُوزُ أَكْلُهُ	فَلِحُكْمِ خَنْزِيرِ حَرَامٍ كُلُّهُ	48
لَيْسَ بِدَاخِلِ عُمُومِ الْحَظَرِ	فَذَا الَّذِي يَعِيشُ عَبْرَ الْبَحْرِ	49

أَدْنَىٰ وَبِالْمَسَاوِ نَصًّا قَدْ جَلَا	بِذَا نَرَىٰ التَّيْبَةَ بِالْأَعْلَىٰ عَلَىٰ	50
بِالْفِعْلِ وَالتَّخْيِيرِ أَوْ نَهَىٰ صَف	وَالْأَمْرُ بِالتَّكْلِيفِ لِلْمُكَلَّفِ	51
فَهُوَ الْحَرَامُ فَعَلُهُ جُرْمٌ زَلَلٌ	وَالْأَمْرُ إِنْ أَتَىٰ بِكَفٍّ عَنِ عَمَلٍ	52
فَذَلِكَ الْمَكْرُوهُ لِلْأَصْحَابِ	وَإِنْ أَتَىٰ نَهْيًا بِإِلَاعِقَابِ	53
وَتَرْكُهُ إِلَىٰ الْعِقَابِ جَالِبٌ	وَإِنْ أَتَىٰ بِالْجَزْمِ فَهُوَ وَاجِبٌ	54
فَهُوَ الْمُبَاحُ ذَلِكَ الصُّوَابُ	إِنْ يَنْتَفِي الثُّوَابُ وَالْعِقَابُ	55
كَالْأَخْذِ لِلزَّكَاةِ قَسْطًا يُفْرَدُ	لَفْظُ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ يَقْضَدُ	56
لَكِنْ لُجْزًا لَفْظُهُ حُكْمًا قَصْدٌ	لَفْظُ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ قَدْ وَرَدَ	57
يُعْفَىٰ مِنَ الزَّكَاةِ فِي الْأَقْوَالِ	فَبَعْضُ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ	58
لِلضَّرْبِ بَاتَ أَمْرُهُ مَفْهُومًا	تَحْرِيمٌ أَوْ يَقْضَدُ التَّحْرِيمًا	59
فَذَلِكَ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ خَصًّا	وَإِنْ عَلَىٰ مَعْنَىٰ بِلَفْظِ نَصًّا	60
فَمُجْمَلٌ فِي صُورِ الْبَيَانِ	إِنْ ضَمَّ جُمْلَةً مِنَ الْمَعَانِي	61
سَمَوُهُ مَوْقُوفًا وَلَا مَرْغُوبًا	إِنْ لَمْ يُخْصَّصْ جُزْءُهُ الْمَطْلُوبَا	62
حَتَّىٰ يَخْصَّ الْحُكْمُ جُزْءَ الْفَهْمِ	لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْحُكْمِ	63
سَمَوُهُ قِيَاسًا تَسَاوَتْ عِلَلُهُ	إِلْحَاقُ حُكْمٍ بِالَّذِي يُمِثِّلُهُ	64
وَالْمَهْرُ كَالنِّصَابِ حَدُّ الْوَصْفِ	شَارِبُ خَمْرٍ حَدٌّ مِثْلُ الْقَذْفِ	65
لِوَجِبِ نَدْبِ أَتَىٰ فِي الْحُكْمِ	وَالْفِعْلُ خُلِفَ فِي تَلْقَىٰ الْفَهْمِ	66
فِي النَّدْبِ وَالْوُجُوبِ حُكْمًا فَاعْقِلْ	وَذَلِكَ تَابِعٌ لِفَهْمِ الْمُجْمَلِ	67
بِذَاكَ قَدْ سَمَوُهُ فِي الْأَخْبَارِ	وَبِالْجَوَازِ الْحُكْمُ فِي الْإِقْرَارِ	68
مَنْ التَّلْقَىٰ وَالْفُهُومَ فَاعْقِلُوا	مُصْطَلِحُ الْأَجْمَاعِ عِلْمٌ يَحْضُلُ	69
مُبَيَّنًا أَنْوَاعَهَا كَمَا تَجِدُ	لِلْقَاضِي حَضْرَهَا بِسُنَّةٍ وَرَدُ	70
فِيهِ اخْتِلَافٌ قَدْ يَرَاهُ الْفَهْمُ	بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْحُكْمُ	71
كَالْقِرَاءِ فِي حَيْضٍ وَطَهْرٍ مُبْتَدِ	كَالْحُكْمِ فِي اشْتِرَاكِ لَفْظِ مُفْرَدِ	72
إِنْ غَيْرَ الْمَعْنَىٰ لَدَىٰ الْأَصْحَابِ	كَذَا اخْتِلَافٌ أَوْجِهَهُ الْإِعْرَابُ	73
مُعْطَلًا لِلْحُكْمِ حِينَمَا ظَهَرَ	بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ انْحَصَرَ	74
وَمَحْمَلِ الْإِسْلَامِ فِي مَسَاقِ	مِثْلَ عُمُومِ اللَّفْظِ فِي الْإِعْتِقَاقِ	75
مُحْتَمَلِ الْأَحْكَامِ فِي التَّشْرِيعِ	تَعَارُضِ الْأَلْفَاظِ فِي جَمِيعِ	76

كتاب المنارة

وَبَاتَّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ الطُّهْرُ	77
مِنْ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ ذَا الْحَضْرُ	
عُغْسِلَ وَضُوءٌ أَوْ تَيْمُّمٌ بَدَلٌ	78
بِأَيَّةِ الْوُضُوءِ حُكْمٌ قَدْ حَصَلَ	

الباب الأول:

الوضوء والدليل على وجوبه

دَلِيلُهُ الْكِتَابُ فِي الْوُجُوبِ	79
وَسُنَّةُ الْمُخْتَارِ فِي الْمَطْلُوبِ	
كَقَوْلِهِ جَلٌّ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى	80
صَلَاتِكُمْ غُسْلُ الْوُجُوهِ قَدْ حَلَا	
فَذَا خِطَابٌ وَاجِبٌ الْمَكْلَفِ	81
تَطْبِيقُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ فَأَعْرِفِ	
مَنْ سُنَّةَ الْمُخْتَارِ خَيْرِ الْبَشَرِ	82
لَأَبْدَلِ لِلصَّلَاةِ مَنْ تَطَهَّرِ	
لَمْ يُرَوْ فِي الْإِجْمَاعِ مِنْ خِلَافِ	83
عَلَى طَهَارَةٍ وَذَلِكَ كَافِي	
فَذَلِكَ إِجْمَاعٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	84
عَلَى طَهَارَةٍ فَعُورِ الْحُكْمِ	
وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْحُكْمِ	85
عَقْلٌ لِبَالِغٍ عَلَيْهِ حَتْمٌ	
يُعْفَى صَبِيٌّ ثُمَّ مَجْنُونٌ جَهْلٌ	86
أَفْعَالُهُ إِذَا صَحَّ كَمَا نُقِلَ	
لِقَوْلِ طَهٍ قَدْ عَفَى الْإِلَهُ	87
عَنْ أُمَّتِي ثَلَاثَةَ مَعْنَاهُ	
لَيْسَ يُعَاقَبُوا بِجُرْمِ الْفَعْلِ	88
إِذَا تَلَبَّسُوا بِفَقْدِ الْعَقْلِ	
أَقْلَامٌ تَقْيِيدِ الْحِسَابِ تُرْفَعُ	89
إِنْ زَالَ عَقْلٌ دُونَ قَصْدٍ فَاسْمَعُوا	
وَشَرَطُهَا الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	90
وَقَلِيلَةٌ قَالُوا بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ	
فَلَمْ يُبَيِّنُوا لِقَوْلِهِمْ وَلَا	91
لِحُجَّةٍ تُعْزِي لَهُمْ فِيمَا خَلَا	

الباب الثاني :

أفعال الوضوء

المسألة الأولى :

من الشروط النية

وَنِيَّةُ شَرْطُ الطَّهَّارَةِ انْتَحَبَ	92
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ صَحِبَ	
دَلِيلُهُمُ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	93
وَآيَةُ الْأَخْلَاصِ أَمْرِيَّاتِي	
أَحْمَدُ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ قَفَّوْا	94
سَبِيلُهُمْ حُكْمًا كَمَا لَذَا حَكَّوْا	
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثَّوْرِيُّ قُلْ	95
نَفَّوْا لِشَرْطِهَا كَمَا لَذَا نُقِلْ	
مَنَاطُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْوُضُوءِ هَلْ	96
عِبَادَةٌ يُرَى وَقُرْبَةٌ حَصَلْ	
أَيُّ غَيْرٍ مَعْقُولٍ وَذَا مَعْنَاهُ	97
سُمِّيَ بِقُرْبَةٍ وَذَا مَبْنَاهُ	
أَوْ قُرْبَةٌ مَفْهُومَةٌ فِي الْمَبْنَى	98
لَمْ يَنْوِطْهُرُ النَّجْسِ فِي ذَا الْمَعْنَى	

المسألة الثانية :

غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء

غَسَلَ الْيَدَيْنِ الْفُقَهَاءُ اخْتَلَفُوا	99
مَنْ قَبْلَ إِدْخَالِ الْإِنَاءِ عَرَّفُوا	
قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةً قَبْلَ الْوُضُوءِ	100
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِذَا رَضُوا	
مَنْ شَكَّ قَبْلَ ذَا لَهُ قَدْ اسْتَحَبَّ	101
وَمَالِكٌ فِي الْحُكْمِ ذَا لَهُ رَغِبَ	
وَقِيلَ مَنْ مِنْ نَوْمِهِ يُرَى صَحَا	102
غُسْلُهُمَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَحَا	
وَذَاكَ عَنِ دَاوُدَ حُكْمٌ اشْتَهَرَ	103
وَصَحْبِهِ لَهُ قَفَّوْا كَمَا ظَهَرَ	
وَحَصَّه قَوْمٌ بِنَوْمِ اللَّيْلِ	104
أَحْمَدُ حُكْمُهُ بِذَا السَّبِيلِ	
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ وَمَنْ صَحَا غَسَلَ	105
يَدَا ثَلَاثًا حُكْمُهُ نَصًّا نُقِلَ	
فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ اشْتَهَرَ	106
ذَا الْحُكْمِ مَرْفُوعٌ إِلَى خَيْرِ الْبَشَرِ	
فَالْأَمْرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُجْمَلٌ	107
وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ قَدْ يَحْصُلُ	

المسألة الثالثة:

من الأركان: المضمضة والاستنشاق

رَوَوْا خِلَافاً فِيهِمَا يُسَاقُ	مَضْمُضَةً كَذَلِكَ الْاسْتِنْشَاقُ	108
رَجَّحَ وَاحِدًا مَعَ الْمَسَانِدِ	ثَلَاثَةَ الْأَقْوَالِ كُلِّ وَاحِدٍ	109
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَوْا	فَسُنَّةٌ قَوْلٌ لِمَالِكٍ عَزَوْا	110
وَمَعَهُ أَهْلُ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ سَرَى	وَإِبْنُ أَبِي لَيْلَى هُمَا فَرَضَ يَرَى	111
وَسُنَّةٌ لِمَضْمُضَتِهِ إِذْ يَقْضُوا	وَقِيلَ الْاسْتِنْشَاقُ حُكْمٌ فَرَضَ	112
قَالُوا بِهِذَا الرَّأْيِ حُكْمًا ثَبَتَ	أَمَّا أَبُو ثَوْرٍ أَبُو عَبْدِ	113
وَحُكْمُ الْاسْتِنْشَاقِ مِنْهُمَا ثَبَتَ	مَضْمُضَةً مِنْ فَعْلِهِ قَدْ نُقِلَتْ	114
بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَوْلِ حُكْمًا قَدْ قِيلَ	فَحُكْمُهَا مِنْ فَعْلٍ طَهُ قَدْ نُقِلَ	115
يَسْتَنْشِقْنَ لِلْمَاءِ ثُمَّ يَنْشُرُ	دَلِيلُهُ لِلْأَنْفِ إِذْ يُطَهَّرُ	116

المسألة الرابعة:

غسل الوجه وتحديده

عَلَيْهِ خُلِفُهُمْ بِحَدِّ يَقَعُ	غُسْلُ بَيَاضِ الْوَجْهِ أَمْرٌ مُجْمَعٌ	117
وَعُسْلُهُ أَتَى بِلَا اِزْتِيَابِ	لَفْظُ عُمُومِ الْوَجْهِ بِالْكِتَابِ	118
بَيْنَ الْعِذَارِ ثُمَّ أُذُنٌ ثَبَتَ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةِ	119
بَيْنَ ثَلَاثَةِ خِلَافٍ يُذَكَّرُ	حِسَابُهُ فِي الْوَجْهِ أَمْرٌ يَظْهَرُ	120
مَا عَدَّهُ وَجْهًا فَعِي يَا سَالِكُ	بَيَاضُ ذَلِكَ الْقَدْرِ قِيلَ مَالِكُ	121
أَنَّهُمَا وَجْهٌ كَمَا لَذَا حَكَوْا	وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ عَكْسًا رَأَوْا	122
إِمْرَارًا مَاءَ عِبْرَهُ كَمَا طُلِبَ	وَسَدَلُ حَيَّةِ مَالِكٍ وَجِبَ	123
فَمَا رَأَهُ لِأَزْمَا مَطْلُوبَا	أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا	124
مُخَالَفًا لِمَالِكٍ فِي الْفَهْمِ	وَالشَّافِعِيُّ مِثْلُهُ فِي الْحُكْمِ	125
فِي حَدِّهِ كَمَا الْجَمِيعُ قَدْ عَرَفَ	فَالْوَجْهُ حَيِّزٌ وَلَكِنْ مُخْتَلَفٌ	126
لِلْبَعْضِ لَمْ يَشْمَلُهُمَا كَمَا يَرَى	خَفَاءُ قَدْرِ الْوَجْهِ عِلَّةٌ جَرَى	127

- 128 وَذَا مَنَاطٍ لِلْخِلَافِ ظَاهِرٌ
كُلُّ إِمَامٍ عِنْدَهُ مُنَاصِرٌ
129 وَثَالِثٌ تَخْلِيلٌ لِحَيَّةٍ وَذَا
لِمَالِكٍ فَلَيْسَ وَاجِبًا خُذًا
130 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الشَّافِعِي
قَفْوُهُ فِي الْوُضُوءِ وَحَدُّهُ فَعِي
131 وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكٍ نَحَا
مَنْحَى سِوَى مَنَحَاهُ حُكْمًا وَضَحَا
132 وَذَا عُزَيُّ إِلَى ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ
مُخَالَفًا لِمَالِكٍ فَلْتَفْهَمِ
133 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ
تَخْلِيلُهَا مَا صَحَّ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ

المسألة الخامسة:

من التحديد غسل اليدين

- 134 لِلْعُلَمَاءِ غَسْلُ رَا حَتَيْنِ
فَرَضَ إِلَى تَحْدِيدِ مَرْفِقَيْنِ
135 وَاخْتَلَفُوا فِي جَعْلِ مَرْفِقٍ دَخَلَ
حُكْمٌ يَدِ ضَمْنِ الَّذِي حُكْمًا نَزَلَ
136 يُدْخِلُهُمَا مَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ
وَالظَّاهِرِيُّ لَدَيْهِ ذَا مَحْظُورُ
137 فَفِي اشْتِرَاكِ جَاءَ فِي حَرْفِ «إِلَى»
وَفِي يَدِ فِضَاءٍ خُلْفٌ مُسْجَلًا
138 غَسْلُ النَّبِيِّ لِذَيْنِ فِفْلًا جَمْعًا
إِسْمًا لِمَرْفِقٍ لِكُلِّ مَنْ دَعَا

المسألة السادسة:

اختلافهم في القدر المجزئ من مسح الرأس

- 139 وَمَسْحُ رَأْسٍ بِاخْتِلَافٍ قَدْ وَرَدَ
وَجُوبُهُ فِيهِ اتِّفَاقُهُمْ يُعَدُّ
140 وَخُلْفُهُمْ فِي نَوْعِهِ وَقَدْرِهِ
وَأَمْسَهُ بِالْأَيْدِي ثُمَّ حَصْرَهُ
141 فَمَالِكٌ لِمَسْحِهِ بِكُلِّهِ
وَالشَّافِعِيُّ قَدْ يَكْتَفِي بِجُلِّهِ
142 لِصَحْبِ مَالِكٍ كَذَا النُّعْمَانِ
فَبَعْضُهُ فَرَضَ عَلَى الْأَعْيَانِ
143 وَحَدُّهُ الْأَدْنَى يَكُونُ الرُّبْعُ
أَصَابِعٌ لَهَا يَكُونُ الْجَمْعُ
144 قِيلَ ثَلَاثَةٌ فَلَا يَقِلُّ
عَنْهَا إِذَا بِرَأْسِهِ تَحَلُّ
145 وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ تَحْدِيدَ الْعَدَدِ
لِمَاسِحٍ ثُمَّ لِمَسْوُوحٍ يُحَدُّ
146 وَخُلْفُهُمْ فِي الْبَاءِ لِلزِّيَادَةِ
أَوْ لِاشْتِرَاكِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ
147 وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ مَسَحَ
لِفِرَّةٍ وَمَنْ قَفَاهُ قَدْ نَجَحَ

المسألة السابعة:

عدد مرات إسباغ الماء

لِلْجِسْمِ إِسْبَاغُ لِمَاءٍ مُتَّفَقٌ	148
فَوَاجِبٌ لِمَرَّةٍ بِمَرَّةٍ	149
فَعَلَّ الرَّسُولُ لِلثَّلَاثِ قَدْ وَرَدَ	150
لَكِنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	151
فَمَالِكٌ لَمْ يَقْبَلِ الزِّيَادَةَ	152
وَالشَّافِعِيُّ يَرَاهُ وَاجِبًا رَوَى	153
وَجُمْلَةُ الْأَعْضَاءِ حُكْمًا يَشْمَلُ	154
مِنْهُ خِلَافٌ مُسْلِمٌ وَالْبُخَارِيُّ	155
تَجْدِيدُ مَسْحِ الرَّأْسِ جُلُّهُمْ وَجِبٌ	156
وَلابْنُ مَاجَشُونٍ إِنْ مَاءٌ نَفَذَ	157
عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ هَذَا الْخَبْرُ	158
وَالْبَدْءُ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ اسْتُحِبَّ	159
دَلِيلُهُمْ حَدِيثٌ بِنْتِ مِعْوَدٍ	160
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقَ	
وَالشَّفَعُ أَوْ ثَلَاثُهُ أَقْرَهُ	
وَفِي الْبُخَارِيِّ نَصُّهَا حُكْمًا تَجَدُّ	
فِي وَاحِدَةٍ أَوْ بِثَلَاثٍ يُوصَفُ	
فِي خَيْرٍ لِمَوْاحِدَةٍ كَالْعَادَةِ	
لَهُ عُمُومٌ الْجِسْمِ إِجْمَالًا حَوَى	
رَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ دَهْرًا فَاعْقَلُوا	
وَتَرَكُوهُ مَوَاقِفُ الْأَبْرَارِ	
قِيَاسُهُ بِالْجِسْمِ أَمْرٌ يُنْتَجَبُ	
بَلَّ بِبَلِّ لِحْيَةٍ وَذَا وَرَدَ	
وَابْنُ حَبِيبٍ مِثْلُهُمْ لَمَّا نَظَرَ	
وَالْبَعْضُ مِنْ قَفَاهُ أَمْرًا انْتَجَبُ	
وَضَعْفُهُ عَلَيْهِ جُلُّهُمْ حُدِّ	

المسألة الثامنة:

المسح على العمامة

وَجَازَ مَسْحُهُ عَلَى الْعِمَامَةِ	161
كَذَا أَبُو ثَوْرٍ أَجَازَ ذَلِكَ	162
وَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ	163
خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ مِافِي الْأَثَرِ	164
ذَاكَ حَدِيثٌ لِلْمُعِيرَةِ اشْتَهَرَ	165
لَمْ يَشْتَهَرَ أَوْ خَالَفَ الْمَشْهُورَا	166
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ وَمَنْ قَفَى	167
وَتَابَتْ مَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ	168
فَلَا يَجُوزُ جَمْعُ أَصْلٍ وَالْبَدَلُ	169
فَأَحْمَدٌ كَقَاسِمِ أَدَامَةَ	
حَيْثُ يُرَى نَفْسَ الطَّرِيقِ سَالِكَا	
وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِمْ كَمَا سَمِعَ	
مَسْحَ لِعُورَةِ عِمَامَةِ ذَكَرَ	
بِأَنَّهُ مَعْلُولٌ نَصٌّ فِي الْخَبْرِ	
بَطْيِبَةِ لِمَالِكٍ مَحْظُورَا	
سَبِيلُهُمْ مِنَ الْهُدَاةِ الشَّرْفَا	
مِنْ دُونَ عُورَةِ لِذَاكَ تَبَّتْ	
بِالْفِعْلِ فِي أَنْ كَمَا لِذَا نَقَلَ	

المسألة التاسعة:

من الأركان مسح الأذنين

أَمْ سُنَّةُ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ تَبَتَا	وَالْمَسْحُ لِلْأُذُنَيْنِ هَلْ فَرَضُ أَتَى	170
مُجَدِّدًا مَاءً لَهُ كَمَا نُسِبَ	بَعْضُ رَأْيِهِ فِي فَرِيضَةِ حُسْبٍ	171
فَالْأُذُنُ مِنْ رَأْسٍ عَلَيْهِ حَصًّا	لِصَحْبِ مَالِكٍ رَأْوُهُ فَرَضًا	172
لِمَسْحِ رَأْسِ عَدُوِّهِ مُصَاحِبًا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبًا	173
وَعَكْسُهُ لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ وَضَحٌ	مَنْ دُونَ تَجْدِيدِ لِمَاءِ إِنْ مَسَحَ	174
تَجْدِيدُ مَاءِ الْمَسْحِ عُدُّ جُنَّةٍ	فَالْأُذُنُ مَسْحُهَا لِدَيْهِ سُنَّةٌ	175
لِجَعْلِ حُكْمِهَا كَمَضْمُضَةٍ تُصَبُّ	وَمَالِكٌ أَصْحَابُهُ بَعْضُ ذَهَبٍ	176
فِي الْوَجْهِ أَوْ فِي رَأْسِهِ فَلْتَعْتِنِ	وَالْخُلْفُ شَاعَ فِي حِسَابِ الْأُذُنِ	177
نَرَاهُ فِي الْكِتَابِ نَصًّا مُبْنِيًّا	إِنْ كَانَ مَسْحُهَا مُبَيَّنًا لِمَا	178
وَمَسْحُهَا تَفْصِيلُهُ فَرَضٌ قَصْدٌ	فَذَلِكَ تَبْيِينٌ لِمُجْمَلٍ وَرَدٌ	179
وَمَسْحُهَا لِلنَّدْبِ حُكْمٌ عَائِدٌ	إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الرَّأْسِ فَهَوَ زَائِدٌ	180
كَذَلِكَ تَبْعِيضٌ لَهَا حُكْمٌ شَطَطٌ	وَمَنْ رَأَى فِي الْوَجْهِ غَسَلَهَا غَلَطٌ	181
لِرَأْسِهِ وَأُذُنِهِ مِرَارًا	وَالشَّافِعِيُّ يُرْجِعُ التَّكْرَارًا	182

المسألة العاشرة:

من الصفات «غسل الرجلين»

لَكِنَّهُ الطُّهْرُ فِيهِ مُفْتَرَقٌ	وَطَهْرُ أَرْجُلَيْهِ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ	183
مَغْسُولٌ وَجْهٌ حُكْمُهُ فَرَضٌ جَلًّا	فَنَضْبُ أَرْجُلَيْهِ بَعْطْفُهُ عَلَى	184
فَالْمَسْحُ حُكْمٌ لَيْسَ بِالْمَرْجُوحِ	وَمَنْ بَعْطَفَهُ عَلَى الْمَمْسُوحِ	185
تَرْجِيحُ ظَاهِرٌ لَهَا قَدْ انْتَخَبَ	وَمَنْ إِحْدَاهُمَا لَهَا يَرَى صَحْبَ	186
مُكَلَّفٌ خِيَارُهُ فِيمَا فَعَلَ	مَنْ لِلْقِرَاءَتَيْنِ سَوَى فِي الْعَمَلِ	187
كَلاهُمَا بِهِ قَضَى فَاذْهَبِ	دَاوُدُ هَذَا الْحُكْمَ ثُمَّ الطَّبْرِيُّ	188
وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلٌ يُذَكِّرُ	فَالْخَفْضُ لِلْجُمُورِ رَأْيٌ يَظْهَرُ	189
لَفْظُ الْكَلَامِ دُونَ مَعْنَى يُجْتَلَى	فَالْمَسْحُ عِنْدَهُمْ يُرَى عَطْفًا عَلَى	190
فَالْغَسْلُ حُكْمٌ وَاجِبٌ لَهُ تَجِدُ	وَمَنْ قَرَأَهُ لِنَضْبٍ يَعْتَمِدُ	191

فَالْعَطْفُ عَطْفٌ مَوْضِعٌ عِنْدَ الْعَرَبِ	192
فِي أَهْلِ أَغْقَابٍ وَعَيْدٍ قَدَّوَرَدٌ	193
وَالْغُسْلُ عَنِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَطْرَدٌ	194
وَالْمَسْحُ مِثْلُ ذَالِهِمْ أَيْضًا سَمِعَ	195
فَالْغُسْلُ لِلرُّجُلَيْنِ حُكْمًا أَنْسَبُ	196
مَصَالِحٌ مَعْقُولَةٌ فِي الشَّرْعِ	197
وَعِنْدَهُ الْمَحْسُوسُ ذَاكَ الْمُصْلِحَةَ	198
كَذَلِكَ فِي الْكَعْبَيْنِ خُلْفُهُمْ وَقَعٌ	199
أَصْلُ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى حَرْفٍ «إِلَى»	200

المسألة الحادية عشرة:

ترتيب أفعال الوضوء

تَرْتِيبُ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ مُخْتَلِفٌ	201
لِلشُّورِ سُنَّةٌ كَذَا مُحَمَّدٌ	202
وَالْفَرَضُ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدٌ	203
تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَفْرُوضِ	204
تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَسْنُونِ	205
لِمَالِكٍ وَمَنْ لَهُ عِلْمًا سَمِعَ	206
خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ شَيْئَانِ	207
فَبَصْرَةٌ لَا يَفْتَضِي تَرْتِيبًا	208
لَا تَقْتَضِي جَمْعًا يَرَى وَلَا نَسَقَ	209

3 - قال عقبة الأسدي:

معاوي إنا بشر فاسجح ... فلنسنا بالرجال ولا الحديد
 هذا شاهد على جواز العطف على المعنى مع إمكانية تجاوز العطف على اللفظ الأقرب، من شرح الرضى على الكافية ج 2، ص 191.
 ونسبها كتاب لسان العرب لنفس الشاعر «عقبة»، لكن أورد أنه أتى في قصيدة مخفوضة الروي وبعده:
 «أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَانِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ»
 فإن صح أن هذا البيت من هذه القصيدة لم يبق محل للعطف على المعنى في هذه الحالة لكن يعضد ما قال في شرح الكافية عن سيبويه،
 ما ورد في الآية الكريمة: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» الآية 82 من سورة البقرة.
 قال الطبري: ثم عطف بالوالدين على موضعها كما قال الشاعر: «معاوي... إلى آخر البيت».

- 210 لأهل كوفّة وذاك حكمُ
لنفي واجب يسوق الفهمُ
211 ومَن على ترتيبها حكماً حمل
على الوجوب حملهُ لها نقل
212 والنذب في الترتيب قولٌ ثاني
مشارك للفرض في المعاني

المسألة الثانية عشرة:

في شروط الموالاة في الوضوء

- 213 ترتيبه في نص فعل أمر
كل الوضوء في الصلاة جبر
214 من دون نسيان وعذر قاهر
إن زال زال حكمه للقادر
215 أبو حنيفة كذلك الشافعي
ما اشترطاً ترتيبه حكماً فعي
216 وخلفهم للواو أيضاً ينسب
بالعطف للتراخي حين يضحب
217 كذلك للأشياء في تلاحق
فقطف وار وارد في نسق
218 خلافهم في هذه المسألة
بالفعل في فرض ونذب ثبت
219 أسباب خلف حول فعل للنبي
فرض يرى أم سنة فلتجبي
220 من قال فعل للرسول يلزم
فرضاً يراه فعله يحتم
221 من قال سنة ودون الفرض
ترتيبه لديه سنة رضي
222 ومن نفي الوجوب للترتيب
لديه آثار عن الحبيب
223 تطهير قاسم لرجل أخرى
وفي البخاري حكمها نصاً ترى
224 تسمية الفرض لها بعض حمل
من لم يسم الله لا وضوء قل

حكم المسح على الخفين

المسألة الأولى:

جواز المسح على الخفين

- 225 ثلاثاً الأقوال مسح الخف
فيه أتت حكماً لها لا تخفي
226 جوازها في سفر دون الحضر
كذا على الإطلاق جمهور أقر
227 منع الجواز فيه رأي البعض
وذلك تشديد وغير مرضي

228	وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لِلصَّحَابَةِ	مَنْسُوبَةٌ وَمَالِكٌ فَثَبَّتْ
229	بَيْنَ الْحَدِيثِ ثُمَّ نَصَّ الْمَائِدَةَ	تَعَارَضَ فِي الْمَسْحِ تِلْكَ الْقَاعِدَةَ
230	قَالَ جَرِيرٌ مَسْحٌ خُفٌّ قَدْ وَضَحَ	عَنِ النَّبِيِّ وَالْمَسْحُ حُكْمُهُ اتَّضَحَ
231	فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ لِمَسْحِ رَجْحَا	فَتَسَوَاهُ بِالْعُمُومِ قَوْلًا وَضَحَا
232	وَمَنْ يُعَارِضُ مَسْحَهَا قَالَ وَقَعَ	قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ ثُمَّ ارْتَفَعَ
233	قَالَ جَرِيرٌ نَافِيًا إِسْلَامِي	بَعْدَ نُزُولِهَا عَلَى الْأَنْبِيَاءِ
234	بَعْضُ رَأْيٍ فِي مَسْحِهِ لِلرَّجُلِ	فِي الْخُفِّ دُونَهُ يَرَى لِلغُسْلِ
235	بِذَا نَفَى تَعَارَضَ الْأَحْكَامَ	بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ السَّامِ
236	وَمَنْ عَلَى الْأَسْفَارِ مَسَحَهُ حَصَرَ	أَصْلُ الْحَدِيثِ مَسْحَهُ عِنْدَ السَّفَرِ
237	فَالْمَسْحُ رُخْصَةٌ وَالتَّخْفِيفُ	أَتَى بِذَاكَ الْحُكْمُ لِلتَّعْرِيفِ
238	إِنْ صَحَّ ذَا فَالْمَسْحُ حُكْمٌ قَدْ أَقْرَ	فِي سَفَرٍ حَصْرًا عَلَيْهِ فَاعْتَبِرْ

المسألة الثانية:

كيفية وتحديد محل المسح على الخفين

239	وَوَظَّهَرُ رَجُلٍ مَسْحُهُ حُكْمٌ ثَبَّتْ	يَرُوي عَلِيٌّ حَدِيثَهُ كَمَا رَوَتْ
240	وَجُوبَهُ كُتِبَ الصَّحَابُ وَاشْتَهَرَ	لِمَالِكٍ وَمَنْ قَفَا ذَاكَ الْأَثَرَ
241	أَسْفَلَ خُفِّ مَالِكٍ قَدْ اسْتَحَبَّ	وَالشَّافِعِيُّ مَسْحًا عَلَيْهِ قَدْ رَغِبَ
242	أَمَّا ابْنُ نَافِعٍ رَأَى مَسْحًا عَلَى	ظَهْرٍ وَبَطْنٍ حُكْمُهُ بِذَا جَلَا
243	وَوَظَّهَرُهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَجَبَّ	مَسْحٌ عَلَيْهِ لَا سِوَاهُ يُسْتَحَبُّ
244	دَاوُدُ سُفْيَانٌ لِهَذَا الْقَوْلِ	قَدْ أَيَّدَا حُكْمًا بِلَا تَعْلِيلِ
245	عَنِ الْجَمِيعِ شَذَّ قَوْلُ أَشْهَبِ	فَمَسْحُ بَاطِنِ لَدَيْهِ يَجْتَبِي
246	فَمَنْ حَدِيثًا لِلْمُغْيِرَةِ اتَّبَعَ	فَالغُسْلُ بِالْقِيَاسِ عِنْدَهُ اجْتَمَعَ
247	وَمَنْ عَلِيٌّ حَدِيثُهُ قَدْ قَدَّمَ	قَدْ رَجَّحَ الْأَثَارَ حُكْمًا عُلْمًا
248	مُغْيِرَةَ رَأَى الرَّسُولَ قَدْ مَسَحَ	لِظَاهِرٍ وَبَاطِنِ قَوْلٍ وَضَحَ
249	أَمَّا عَلِيٌّ قَالَ بَاطِنٌ أَحَقُّ	بِالْمَسْحِ لَكِنْ فَعَلَّ طَهُ قَدْ سَبَقَ
250	فَالظَّهْرُ وَاجِبٌ وَبَطْنٌ مُسْتَحَبُّ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ صَحَبَ
251	وَالْأَصْلُ فِي الْخِلَافِ تَفْسِيرُ الْأَثَرِ	وَمَا عَلَيْهِ فَعَلُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ

المسألة الثالثة:

في المسح على الجوربين

وَمَالِكَ مَسْحِ الْجَوَارِبِ اِمْتِنَع	252
لَدَيْهِ ثُمَّ الشَّافِعِي لَهُ تَبَع	
مِثْلُهُمَا النُّعْمَانُ فِي ذَا الْمَنَع	253
وَالصَّاحِبَانِ خَالَفَا لِلجَمْع	
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ فَهَلْ صَحَّ الْأَثَرُ	254
بِمَسْحِ نَعْلِ أَوْ جَوَارِبِ ظَهَرَ	
وَهَلْ عَلَى خَفِّ يُقَاسُ الْجَوْرِبُ	255
أَمْ أَنَّ ذَاكَ الْحَمْلَ لَيْسَ يُرْغَبُ	
مَنْ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ هَذَا الْخَبْرُ	256
رَأَى الْقِيَاسَ مَنَعَهُ حُكْمُ ظَهَرَ	
وَمَنْحُهُ لِحُورِبٍ مُجَلَّدٍ	257
أَجَازَ مَالِكٍ بِذَلِكَ فَاقْتَدِ	

المسألة الرابعة:

في صفة الخفِّ

وَالْمَسْحُ فَوْقَ الْخَفِّ فِيهِ اتَّفَقُوا	258
وَمَا بِهِ خَرَقٌ عَلَيْهِ افْتَرَقُوا	
فَمَالِكٌ لَا يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	259
وَبَعْضُهُمْ يُجَوِّزُ الْكَبِيرَا	
أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثُ أَصْبُع	260
يَجُوزُ خَرَقُهُ بِهَا لِذَا فَعِي	
تَفَاحُشٌ لِلثُّورِ لَا يَضُرُّ	261
مَادَامَ خَفِّ إِسْمُهُ يُقَرُّ	
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	262
كَذَلِكَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا	
إِنْ كَانَ فِي مُقَدِّمٍ وَيُظْهَرُ	263
لِحَا لَأَقْدَامٍ وَهَذَا الْخَبْرُ	
بَيْنَ مَشَقَّةٍ وَسِتْرِ الْقَدَمَيْنِ	264
بَدَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْمَذْهَبَيْنِ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبِهِمْ	265
تَضَارَبَتْ فِي حُكْمِهِمْ أَقْوَالُهُمْ	

المسألة الخامسة:

في مدة المسح على الخفين

بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَسْحِ يَوْمٍ	266
لِلْفِظِ مَسْحِ دُونَ تَخْصِيصِ يَوْمٍ	
مَا اتَّفَقُوا فِي كُنْهِ مَسْحِ الْخَفِّ	267
كُلُّ دَلِيلُهُ أَتَى بِوَصْفِ	
فَمَالِكٌ فَكُلُّ مَسْحٍ يَكْفِي	268
مَا لَمْ يَجِبْ غُسْلٌ وَرَجُلًا يُخْفِي	
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ رَأَوْا	269
تَوْقِيَّتَهُ وَمَنْ لِحُكْمِهِمْ قَفَّوْا	
مَدَارُ خُلْفِهِمْ عَلَى ثَلَاثَةِ	270
رَوَوْا حَدِيثَهَا عَنِ الصَّحَابَةِ	

مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ عَلَيْهِ شَقًّا	مَسَافِرٌ عَلَيَّ قَالَ يَبْقَى	271
وَعَنْ عَلَيٍّ يَقْتَفِيهِ الْمُسْلِمُ	مَنْ فَهَمَ مَتْنٌ قَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ	272
ثَلَاثَ أَيَّامٍ وَسَبْعًا ذَا سَوَى	ثُمَّ أَبِي فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَى	273
مَسْحًا بِلَيْلَاتٍ ثَلَاثَ فِي سَفَرٍ	حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ حَصْرٌ	274
كَذَاكَ صَفْوَانَ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ	قَوْلُ عَلَيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِ السَّنَدِ	275
كَمَا عَلَيْهِ حُكْمٌ جُلٌّ يَجْرِي	فَالْوَقْتُ لَيْسَ نَاقِضًا لِلطَّهْرِ	276
وَالْفَسْخُ لَيْسَ نَاقِضًا لِمَا جَرَى	نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَحْدَاثٌ تُرَى	277

المسألة السادسة:

في شروط المسح على الخفين

عَلَى ثَلَاثَةِ لِكُلِّهِمْ أَتَتْ	وَالْمَسْحُ لِلْخَفَيْنِ شَرْطُهُ تَبَتْ	278
أَخَذَ لَهَا يُنَجِّي بِلَا تَرَدُّدٍ	رَوَايَةٌ مُوثِقَةٌ فِي السَّنَدِ	279
مُعَيَّرَةٌ حَدِيثُهُ فَاعْتَبِرْ	إِدْخَالَ رَجُلٍ بَعْدَ طَهْرِ أَصْغَرِ	280
يَرْفَعُهُ لِلْمُجْتَبَى خَيْرَ الْبَشَرِ	يُرْوَى حَدِيثٌ نَزَعَ رَجُلٌ مُشْتَهَرٌ	281
فَقَالَ أَدْخَلَتْ بِخُفِّ طَاهِرَةٍ	بِنَزْعِ رَجُلٍ لِلرُّسُولِ بَاهِرَةٍ	282
فَالْمَسْحُ لِلنُّعْمَانَ لَيْسَ يُطَلَّبُ	وَعُغْلَهَا قَبْلَ الْوُضُوءِ يُكْتَبُ	283
لَيْسَ يَرَاهُ وَاجِبًا فَتَبَّتْ	تَرْتِيبُ أَعْضَاءِ أَبُو حَنِيفَةَ	284
حُكْمًا كَفَى مِنْ مَسْحِ خُفٍّ يُثْقَلُ	فَكُلُّ غُضْوٍ عِنْدَهُ إِذْ يُغْسَلُ	285
أَعْضَاءِ جِسْمٍ فِي الْوُضُوءِ مُصِيبُ	وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ تَرْتِيبُ	286
لِمَالِكٍ فِي الطَّهْرِ شَرْطٌ وَاضِحٌ	لَدَيْهِمَا حُكْمٌ وَذَلِكَ الرَّاجِحُ	287
طَهْرٌ لِأَوَّلِ بِأَوَّلِ رَوَتْ	لَا تَطْهَرُ الْأَعْضَاءُ إِلَّا إِنْ تَبَّتْ	288
فَلُبِسُ خُفٍّ بَعْدَ غُسْلٍ مُغْتَفَرٌ	جَمَاعَةٌ وَمَالِكٌ هَذَا الْخَبَرُ	289
حُكْمًا فَلَا يُجْزِي وَعَنْهُ يُعْدَلُ	وَبَعْدَهُ مَسْحُ الْوُضُوءِ لَا يُقْبَلُ	290
جَوَازَةٌ وَمَنْ لَهُمْ عِلْمًا قَفَوْا	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ رَأَوْا	291

المسألة السابعة:

فيما ينقض المسح على الخفين

وَالنَّقْضُ لِلرُّضُوءِ فِيهِ أَجْمَعُوا	292
وَخَلَعُ خُفٍّ فِيهِ فَفَهَا اخْتَلَفَ	293
ثُمَّ يُصَلِّي لَا الرُّضُوءُ يُطَلَّبُ	294
فَغُسِّلُهُ رُجُلًا وَصَلَّى قَدْ قَبِلَ	295
وَقَالَ قَوْمٌ طَهَّرَهُ بَاقٍ إِلَيَّ	296
فَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَدَاوُدُ عَرَفَ	297
لِلخُلْفِ أَسْبَابَ لَدَيْهِمْ فِي العَمَلِ	298
مَنْ قَالَ مَسَحَ الخُفَّ أَضَلَّ يُعْتَبَرُ	299
وَمَنْ يَقُلْ فَالْمَسْحُ تَغْوِيضٌ ثَبَتَ	300
فَالْقَوْلُ بِاحْتِمَالِ نَقْضِ الطُّهْرِ	301
بِنَقْضِهِ بِمَا الرُّضُوءُ يُنْزَعُ	
فَالغُسْلُ بَعْدَهُ لِمَالِكَ عُرِفَ	
مَنْهُ إِلَى نَقْضِ جَدِيدٍ يُحْسَبُ	
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي كَمَا نُقِلَ	
حُدُوثٌ نَاقِضٌ جَدِيدٌ حَصَلَا	
ذَا القَوْلُ عَنْهُمَا كَمَا لَذَا وَصِفَ	
هَلْ مَسَحَ خُفٌّ عُدَّ أَضَلًّا أَمْ بَدَلُ	
فَالخُلْعُ لَا يُزِيلُ طَهْرًا إِنْ صَدَرَ	
عَنْ غُسْلِ رَجُلٍ وَسَطَ خُفٌّ غُيِّتَ	
يُمْنَعُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مِنْ عُدْرِ	

الباب الثالث:

في المياه

فَأَصْلُهَا فِي آيَةِ الطَّهَّارَةِ	302
إِنْزَالُهُ مَاءٌ يُطَهِّرُ البَشَرَ	303
وَالجَمْعُ أَنَّ كُلَّ مَاءٍ طَاهِرٍ	304
وَالبَعْضُ رَدُّ طَهْرٍ مَاءِ البَحْرِ	305
فَطَهْرُ مَاءِ البَحْرِ نَصٌّ قَدْ صَدَرَ	306
مُعَيَّرٌ لِلْمَاءِ إِنْ لَازَمَهُ	307
وَكُلُّ مَا غَيَّرَ طَعْمَ المَاءِ	308
فَهُوَ مُزِيلٌ عَنْهُ حُكْمُ الطُّهْرِ	309
مُسْتَبْحَرُ المَاءِ فَلَا تَضُرُّهُ	310
مَا لَمْ تُغَيِّرْ وَاحِدًا أَوْ صَافٍ	311
إِذْ جَاءَ نَصٌّ ثَابِتٌ لِلأُمَّةِ	
فِيهِ الأَلَهُ نَصٌّ حُكْمَهَا أَقْرُ	
مُطَهَّرٌ لِغَيْرِهِ فِي الظَّاهِرِ	
وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَ أَهْلِ الأَمْرِ	
بِهِ حَدِيثٌ فِي مَسَانِدِ الأَثَرِ	
فَلَنْ يُزِيلَ الطُّهْرَ أَوْ تَطْهِيرَهُ	
أَوْ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ لِلرَّاءِ	
وَمَانِعٌ تَطْهَرُ الرَّالْجَرِ	
بِحَاسَةِ وَقْتًا حَوَاهَا قَعْرُهُ	
رِيحٍ وَلَوْنٍ ثُمَّ طَعْمٍ صَافٍ	

المسألة الأولى:

في اختلافهم على الماء المتنجس

لَمَاءٌ فَاخْتَلَفَ فِيهِ يُلْفَى	وَكُلُّ نَجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ وَصَفَا	312
مَنْهُمْ لَهُ قَوْلٌ بِذَا يَا سَالِكَ	فَقَالَ قَوْمٌ طَاهِرٌ وَمَالِكُ	313
بِالْقَوْلِ فِي ذَا الرَّأْيِ دُونَ الْفَهْمِ	وَالظَّاهِرِيِّ مُوَافِقٌ لِلْحُكْمِ	314
أَبُو حَنِيفَةَ وَذَلِكَ حَقَّقَا	بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَرَّقَا	315
حَرَاكُهُ لِمَانِبٍ وَقَفِرَ	فَالْمَاءَ إِنْ حَرَّكَتَهُ لَمْ يَسِرَ	316
إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ حَدَّهُ ذَا الْقَدْرَا	فَذَلِكَ حَدُّ مَا يَصُونُ الطُّهْرَا	317
رَطَّلَ لِأَصْلِهِ كَفَى مَا إِنْ فَسَدَ	وَالشَّافِعِيُّ لِخَمْسِ مِائَةٍ يَحُدُّ	318
لِلغُسْلِ حُكْمٌ ثَابِتٌ لَهُ فَعُوا	قَلِيلُ مَاءٍ فِيهِ بَوْلٌ يُمْنَعُ	319
فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي	وَذَا لَهُ قَوْلٌ رَوَّوهُ ثَانِ	320
أَدْلَةٌ بَعْضُ لِبَعْضٍ نَاقِضٌ	أَسْبَابٌ خُلِفَهُمْ أَتَى تَعَارِضٌ	321
أَمْرٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْفَضْلِ ¹	فَمَنْ صَحَّاحًا مِنْ نَوْمِهِ فَالغُسْلُ	322
إِذَا قَلِيلُ النُّجَسِ فِيهِ حَلَا	فَذَا دَلِيلُ نَجَسِ مَاءٍ قَلَا	323
بِكُلِّ نَجَسٍ حَلٌّ فِيهِ يُبْعَدُ	وَمَالِكٌ قَلِيلُ مَاءٍ يَفْسُدُ	324
لِلْمَاءِ فِي تَحْدِيدِ أَمْرِ الْعَلَّةِ	وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِالْقَلَّةِ	325
تَلْقَى بِهَا الْأَقْدَارُ زِدًا لِلْعُدْرَةِ	أَبُو سَعِيدٍ قَالَ عَنِ بُضَاعَةَ	326
شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ إِذْ يُلَامِسُهُ	قَالَ الرَّسُولُ الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ	327
أَبَا هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ يَدْعُ	فَالْخُدْرُ وَالْأَعْرَابُ فِي قَوْلِ تَبَعِ	328
إِنْ فِيهِ إِنْسَانٌ لَهُ يُرَى نَصَحِ	لِلظَّاهِرِيِّ الْبَوْلُ لَمْ يُنَجِّسْ قَدَحِ	329
وَذَلِكَ إِفْرَاطٌ لَهُمْ فَانْتَبِهْ	لَمْ يَكْرَهُهُوا لِلغُسْلِ وَالْوُضُوبِ	330
قَلِيلِ مَاءٍ لِلْحَدِيثِ يُنْمَى	كُرَهُ قَلِيلُ النُّجَسِ حَلٌّ جُرْمَا	331
وَالْخُدْرُ وَالْأَعْرَابُ عَنْهُمَا نَزَحِ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَجَحِ	332
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَا حُكْمًا فَعِي	بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ	333

1 - كذا في الأصل عازيا لحديث أبي هريرة: «إذا استيقظ أحدكم في نومه...» بداية المجتهد، طبعة المكتبة العصرية، ج 1 ص 48، بيروت.

- 334 وَالْقَدْرُ عَبْدُ اللَّهِ قُلْتَيْنِ
335 جُمُورًا أَهْلَ الْعِلْمِ قَالَ الْحُكْمُ
336 فَعِنْدَهُمْ نُجْسُ الْقَلِيلِ لَا يَضُرُّ
يَرَى لِمِلءِ الْمَاءِ لِلظَّرْفَيْنِ
أَتَى عَنِ الْإِجْمَاعِ ذَاكَ الْفَهْمُ
إِنْ كَانَ قَدْرُ نُجْسِهِ لَا يَنْتَشِرُ

المسألة الثانية:

في اختلافهم على الماء المتغير

- 337 مَا خَالَطَ الْمَاءَ الطُّهُورَ غَالِبًا
338 لِلْوَنِ أَوْ لِلرَّيْحِ وَهُوَ ظَاهِرٌ
339 مُطَهَّرٌ لَهُمْ وَمَالِكٌ أَنْفَرَدَ
340 وَالشَّافِعِيُّ لِمَالِكٍ حُكْمَاتَبَعُ
341 خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ لِلرَّاءِ
342 فَاسْمُ مَاءٍ مُطْلَقٍ لَا يَخْتَلِفُ
343 إِنْ غَيَّرَ الْمُضَافُ إِسْمَ الْمُطْلَقِ
344 سِوَى رِسَالَةِ بِنِ شَعْبَانَ رَوَتْ
345 وَغَسَلَ بِنْتَ لِلرَّسُولِ الْأَعْظَمِ
346 أَجَازَ مَالِكٌ لِقَلْبِهِ وَلَوْ
مَنْ طَاهِرٌ يَنْفَكُ عَنْهُ سَالِبًا
لِلْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ حُكْمٌ ظَاهِرٌ
لِعَادَةِ وَلَا تَعْبُدًا تَزِدُ
مِثْلُهُمُ التُّعْمَانُ إِنْ طَبَخَ وَقَعُ
خُلُوهُ مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ
عَلَيْهِ كُلٌّ إِنْ لَغِيَ لَمْ يُضَفْ
لَمْ يُجْزِ فِي طَهْرِ الْوُضُوءِ حَقِّقِ
لِغَسَلِ جُمُعَةٍ بِوَرْدٍ قَدْ حَكَتْ
بِالسُّدْرِ وَالْكَافُورِ وَالْمَاءِ أَفْهَمِ
أَوْصَافٍ تَمْزُوجٍ بِهِ تَرَى حَكْمًا

المسألة الثالثة:

في اختلافهم على الماء المستعمل

- 347 مُسْتَعْمَلُ الْمَاءِ الْقَرَّاحُ اخْتَلَفُوا
348 مَنْ مَنَعُوا لِلطُّهْرِ مِنْهُ إِنْ وَجَدَ
349 لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ
350 قَوْمٌ رَأَوْهُ كَالْقَرَّاحِ فِي الْعَمَلِ
351 شَدَّ أَبُو يُوسُفَ فِي قَوْلٍ وَرَدَ
352 وَكُلُّ مَاءٍ لَمْ يُخَالِطْهُ الدَّنَسُ
فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ سَتُعْرَفُ
كَالشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَدَ
قَالُوا بِهِ وَذَا لَدَيْهِمْ فَهْمُ
دَاوُدُ ثُمَّ الثُّورِيُّ ذَا لَهُمْ حَصَلُ
بِالنُّجْسِ لَمْ يَقُلْ بِهِ مِنْهُمْ أَحَدٌ
لِغَسَلِ جِسْمٍ طَهَّرَهُ مَا إِنْ يُمَسُّ

المسألة الرابعة:

في اختلافهم على حكم الأسار

وَالْمُسْلِمُونَ اعْتَبَرُوا الْأَسَارَا	353
بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ سُورُ الْمُسْلِمِ	354
وَعَيْرُذًا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَكْثُرُ	355
فَالْبَعْضُ سُورُ الْحَيَوَانَ طَاهِرُ	356
وَالْبَعْضُ لِلْخَنزِيرِ يَسْتَشْنِي فَقَطُ	357
وَهَذِهِ رَوَايَةٌ عَن مَالِكِ	358
وَالشَّافِعِي لِلْكَلبِ وَالْخَنزِيرِ	359
مَنْ لِلسَّبَاعِ كُلِّهَا يَسْتَشْنِي	360
وَبَعْضُهُمْ يُتْبِعُهَا لِلْحَمِ	361
وَسُورُ مُشْرِكِ لَدَى ابْنِ قَاسِمِ	362
وَكُلَّمَا مَرَعَاهُ فِي النِّجَاسَةِ	363
تَشَاكُسُ الْأَقْوَالِ فِي ثَلَاثَةِ	364
تَعَارُضِ الْقِيَاسِ لِلْكِتَابِ	365
مُعَارُضِ فِي طَاهِرِ نَصِّ الْأَثَرِ	366
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عَمَّ الرَّجْسِ	367
وَكَبَلِ مُشْرِكِ فَنَجَسُهُ وَرَدُ	368
فِي الْكَلْبِ ثُمَّ الْهَرِّ وَالسَّبَاعِ	369
نَصِّ الْحَدِيثِ فِي الصَّحَاحِ يُوجَدُ	370
يُرَاقُ ثُمَّ الْغُسْلُ سَبْعًا مَطْرَدُ	371
لِلْقَاضِي عَن جَدِّهِ فِي السَّبْعِ	372
إِلَّا قَلِيلًا فَاقْتَفَى الْأَثَارَا	
طَهَّرُهُمَا مُتَّفَقٌ فِيهِ أَفْهَمُ	
وَدَرَسَ كُلُّهُ لَذَاكَ يَجْدُرُ	
لَدَيْهِ كُلُّهُ وَذَاكَ طَاهِرُ	
قَدْ ضَيَّقَ اسْتِثْنَاءَهُ وَذَا وَسَطُ	
لَيْسَ لَهُ فِي الْعِلْمِ مِنْ مُشَارِكِ	
مُحْرَمٌ لِلسُّورِ فِي التَّقْرِيرِ	
فَلَا بِنِ قَاسِمِ لَفْهَمِ يَجْنِي	
وَقَوْلُ ذَا مُوَأْفَقٌ لَلْفْهَمِ	
نَجَسٌ وَمَكْرُوهٌ يُرَى لَلْفَهِمِ	
مَنْ إِبِلِ ضَانٍ دَجَاجِ ثَبَّتِ	
مَنْ الْأُمُورِ خَلْفُهَا فِي الْعِلَّةِ	
فِي طَاهِرِ حُكْمِ بِلَا مُحَابِ	
تَضَارَبِ الْأَثَارِ فِي هَذَا الْخَبَرِ	
وَكَبَلِ رَجْسِ فَهُوَ حُكْمًا نَجَسِ	
عَلَيْهِ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ مُعْتَمَدُ	
يُرَاقُ سُورُ الْكَلْبِ بِاتِّبَاعِ	
وَعَن أَبِي هُرَيْرَةَ يُعْتَمَدُ	
وَالْهَرُّ مَرَّتَيْنِ عَنْهَا لَا تَزْدُ	
فَلِلتَّادِي دُونَ حُكْمِ مَرْعِي	

المسألة الخامسة:

في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه

وَالْخُلْفُ فِي فَضْلَةِ سُورِ الطَّهْرِ	373
مُحَمَّدٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِي	374
أَعْنِي بِذَاكَ فَضْلَةَ التَّطَهْرِ	375
فِي خَمْسَةِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الْحَضَرِ	
قَدْ جَوَّزُوا لِلسُّورِ مُطْلَقًا فَعِي	
لِمَرْأَةٍ أَوْ رَجُلٍ فَاعْتَبِرِ	

376	وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ غُسْلَ الرَّجُلِ	مَنْ سُورَ غَسَلَ امْرَأَةً فَلْتَعْقَلِ
377	وَهِيَ لَهَا يَجُوزُ ذَاكَ الطَّهْرُ	جَنَابَةً عَنْهَا يَزِيلُ السُّورُ
378	وَجَازَ لِلرِّجَالِ عِنْدَ قَوْمٍ	مَنْ غَسَلَ أَنْثَى وَبَدُونَ لَوْمٍ
379	وَقَالَ بَعْضٌ أَنْ تَكُونَ طَاهِرًا	وَذَاكَ تَعْلِيلٌ يُصَاغُ ظَاهِرًا
380	وَأَحْمَدٌ يَمْنَعُهُ لَوْ شَرَعَا	مَعًا يَغْسَلُ فِي إِنْءَاءِ شُرَعَا
381	أَسْبَابُ خَلْفِهِمْ تَنَاقُضُ الْأَثَرُ	فِي خَبَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ اغْتَسَلَ
382	وَالثَّانِي عَنْ مَيْمُونٍ مِنْ سُورَى اغْتَسَلَ	وَالثَّلَاثُ غَسَلَ النِّسَاءَ يُعْتَزَلُ
384	وَرَابِعٌ حَدِيثٌ عَبْدَ اللَّهِ	فِي النَّهْيِ قَالَ جَاعِنِ الْأَوَاهِ
385	عَنْ اغْتَسَالَ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ	مَنْ سُورَهُمْ قَبْلَ شُرُوعِ أُسْسَاءِ
386	جَوَازِ الْأَسْتِعْمَالِ فِي تَزَامِنِ	وَالْغُسْلِ لِلزَّوْجَيْنِ فِي تَعَاوُنِ
387	وَبَيْنَ تَرْجِيحِ وَجَمْعِ افْتِرَاقِ	رَأْيِ الْهُدَاةِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا سَبَقَ
388	أَحْكَامُهُمْ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ	مَرْفُوعَةٍ لِسَيِّدِ الْأَبْرَارِ

المسألة السادسة:

في الوضوء بنبيد التمر

389	أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى قَدْ أَنْفَرَدَ	بِقَوْلِهِ نَبِيدُ تَمْرٍ يُعْتَمَدُ
390	عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ فِي حَالِ السَّفَرِ	فَذَا بِهِ تَمَّ وَضُوءُ خَيْرِ الْبَشَرِ
391	قَالَ بَنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ سَأَلَ	عَمَّا فَقَلْتُ بَلْ نَبِيدُ مَا حَصَلَ
392	عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا هَذَا الْخَبَرَ	وَعَنْ عَلِيٍّ لَكِنْ ضَعْفُهُ صَدَرَ
393	كُلٌّ يُرَى لَهُ عِيُوبًا فِي السَّنَدِ	وَالْمَاءُ أَوْ تَيْمُمٌ طَهْرٌ يُعَدُّ
394	يَبْقَى خِلَافُ النَّسَخِ إِنْ نَصَّ يَزِدُ	هَلْ نَاسِخٌ أَوْ زَائِدٌ حُكْمًا يُفَدُّ

الباب الرابع:

في نواقض الوضوء

395	لِلطَّهْرِ آيَةٌ حَدِيثٌ أَصْلًا	أَسَاسٌ طَهَّرَ حُكْمُهُ قَدْ أَكْمَلَا
396	يَنْقُضُهُ بَوْلٌ وَغَائِطٌ ثَبَتَ	مَذِيٌّ وَوَدْيٌ تَمَّ رِيحٌ قَدْ رَوَتْ
397	مَصَادِرُ التَّشْرِيعِ فِي الْكِتَابِ	فِيهَا اخْتِلَافٌ جُمْلَةً الْأَصْحَابِ

المسألة الأولى:

في ما يخرج من نجس من الجسد

وَكُلُّ نَجَسٍ خَارِجٍ مِنَ الْجَسَدِ	398
أَحْمَدُ ثُمَّ الثَّوْرُ وَالنُّعْمَانُ	399
أَبُ لِيُوسُفَ يَقُولُ مَلَأَ فَمٌ	400
لِلْمَخْرَجِيِّينَ دُبْرًا أَوْ ذَكَرًا	401
لِلشَّافِعِيِّ كَذَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ	402
فِي الدَّمِ وَالْحِصَاةِ وَالِدُّودِ السَّلْسِ	403
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ بِذَا الْعَمَلِ	404
ثَلَاثَةُ الْمَحَاوِرِ الرَّأْيِ اخْتَلَفَ	405
كَأَنَّ يَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْأَعْيَانِ	406
أَوْ أَنَّهَا أَنْجَاسٌ فِي الْأَبْدَانِ	407
أَوْ لِحُضُوصٍ بِالْعُمُومِ يُطْلَبُ	408
مِنَ السَّيْلِيِّينَ النَّوَاقِضُ افْتَرَضَ	409
وَمَالِكٌ عَلَى الْخُضُوصِ يَحْمَلُ	410
عَلَيْهِ مَا يَغْيِرُ الْخُضُوصَا	411
وَالشَّافِعِيُّ بِمَخْرَجِ لَا الْخَارِجِ	412
أَبُو حَنِيفَةَ لَخَارِجِ نَجَسِ	413
تَوْضُأَ النَّبِيِّ لِقِيَّ عَارِضِ	414
أَمْرُ النَّبِيِّ لِمُسْتَحَاضَةٍ تَعَدُّ	415
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ الْمَخْرَجَا	416
مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبٌ كَمَا اعْتَمَدُ	
وَقَبْلَهُمْ صَحَابَةٌ أَعْيَانُ	
بِالْقِيَّ يُلْزَمُ الْوُضُوءُ حِينَ تَمَّ	
وَفَرَجَ مَرَأَةٌ صَحِيحُ الْخَبْرِ	
بِصِحَّةِ الشَّرْطِ لِقَوْمٍ فَافْهَمُ	
فَلَيْسَ فِيهِمَا وُضُوءٌ يَلْتَمَسُ	
لِذَاكَ فَاحْفَظْهُ وَقِيَّتَ مَنْ زَلَّ	
لَعَدَّةُ الْأَقْوَالِ فَفَقَهَا يُسْتَشْفَى	
يُعْزَى لِمَالِكٍ مَدَى الْأَزْمَانِ	
وَطَهَّرَهَا قَدْ نَصَّ فِي الْقُرْآنِ	
فَتَلِكَ أَسْبَابُ الْوُضُوءِ تَجَلَّبُ	
خُرُوجُهَا وَنَجْسُهَا وَذَا عَرَضُ	
كُلِّ خُضُوصٍ إِنْ أَتَى فَيَدْخُلُ	
بِوَضُوحٍ يُمَيِّزُ النُّصُوصَا	
كَالطُّهْرِ مَنْ تَنَفَّسَ الْمَخَارِجِ	
فَنَجَسُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ يَلْتَبَسُ	
وَحُكْمُهُ فِي ذَا بِلَا مُعَارِضِ	
كُلُّ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ لَا تَحْدُ	
فِي كُلِّ ذَا وَمَنْ قَفَاهُ قَدْ نَجَا	

المسألة الثانية:

في اختلافهم في النوم

إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْوَالِ	417
مَنْ حَدَّثَ قَالُوا بِهِ وَالْغُسْلُ مَنْ	418
مَنْ أَوْقَفُوا الْوُضُوءَ مِنْهُ إِنْ حَدَّثَ	419
خِلَافَهُمْ فِي النَّوْمِ بِالتَّوَالِ	
قَلِيلُهُ ثُمَّ كَثِيرٌ إِنْ يَكُنْ	
عَلَى قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ خَبَثِ	

- 420 وَعَدُّ أَحْدَاثٍ لِكُلِّ سَائِلٍ
421 فِعْضُهُمْ إِنْ نَامَ كَانَ يُوَكَّلُ
422 إِلَى مُحَافِظِ عَلَى الَّذِي طَرَى
423 مُسْتَنْقَلِ النَّوْمِ لَدَى الْأَخْيَارِ
424 وَاخْتَلَفُوا فِي النَّوْمِ كَيْفَ يُعْتَبَرُ
425 فَمَا لَكَ إِنْ سَاجِدٌ مُضْجِعُ
426 وَقَاعِدٌ لَيْسَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ
427 وَالشَّافِعِيُّ مِنْ كُلِّ نَوْمٍ يُلْزَمُ
428 أَبُو حَنِيفَةَ لِلْإِضْجَاعِ
429 أَصْلُ الْخِلَافِ فِي اخْتِلَافِ لِلْأَثَرِ
430 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ مُشْتَهَرُ
431 فَنَامَ حَتَّى غَطَّ فِي نَوْمٍ وَلَمْ
432 وَمَنْ رَأَى النُّعَاسَ حَالًا يَرْقُدُ
433 صَحِبَ الرَّسُولَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ
434 وَلِلصَّلَاةِ كُلُّهُمْ يَقُومُ
435 مَنْ حَدَّثَنَا يَرَاهُ أَمْرًا سَوِيًّا
436 عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ هَذَا الْخَبَرُ
437 وَعِنْدَهُمْ غَسْلُ الْيَدَيْنِ يَشْهَدُ
438 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَرَدُ
439 طَهْرٌ إِلَى الصَّلَاةِ حُكْمٌ يُمْتَثَلُ
440 لَمَّا تَعَارَضَتْ نُصُوصٌ ذَا الْخَبَرِ
441 مِنْ مَذْهَبِ التَّرْجِيحِ حُكْمًا غَلَبَا
442 مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ بَيْنَهَا جَمْعُ
443 عَنِ الْقَلِيلِ أَسْقَطَ الْجُمْهُورُ
444 وَالْجَمْعُ قُلُّ أَوْلَى مِنَ التَّرْجِيحِ
445 فَالشَّافِعِيُّ يَسْتَشْنِ نَوْمَ الْجَالِسِ
446 وَلَمْ يُعَدِّ مِنْهُمْ وَضُوءًا وَاحِدًا

أَبُو حَنِيفَةَ طُهُورُ الْمُضْجَعِ	447
وَمَالِكَ لِلنَّوْمِ كَلًّا يَعْتَبِرُ	448
نَوْمٌ ثَقِيلٌ أَوْ طَوِيلٌ أَوْ عَلِيٌّ	449
فَالطَّوِيلُ أَوْ ثَقِيلُ نَوْمٍ مَا شَرِطُ	450

المسألة الثالثة:

اختلافهم في لمس النساء

وَاللَّمْسُ لِلنِّسَاءِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	451
وَلَيْسَ دُونَ جِسْمِهَا ثَوْبٌ سَتَرُ	452
وَقَبْلَةَ لَهَا الْجَمِيعُ يَعْتَبِرُ	453
فَالشَّافِعِيُّ بِاللَّمْسِ طَهْرًا قَدْ نَقَضَ	454
لَكِنَّ لَهُ رَأْيٌ وَحُكْمٌ ثَانٍ	455
وَأَخْرُونَ شَرَطَهُمْ لِلذَّةِ	456
لِمَالِكَ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ	457
وَلَا يَرَى الثُّعْمَانُ لِمَسًّا لِلنِّسَاءِ	458
كُلُّ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحْبِ اقْتَفَى	459
وَلَفْظُ لَمَسٍ عِنْدَ كُلِّ الْعَرَبِ	460
وَآيَةُ الْوُضُوءِ فِيهَا اللَّفْظُ	461
مَنْ لِلْعُمُومِ يَقْصِدُ الْعُمُومًا	462
وَالْبَعْضُ أَنَّ اللَّمْسَ لَيْسَ نَاقِضًا	463
فِي الصَّلَاةِ تَمَّ لَمَسُ عَائِشَةَ	464
وَبَعْدَ ذَا كَانَ النَّبِيُّ يُقْبَلُ	465
مُشْرِعًا بِذَلِكَ هَذَا الْأَجْرًا	466
فَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ خُلْفٌ قَدْ وَرَدَ	467
وَالشَّافِعِيُّ إِنْ صَحَّ قَالَ لَا أَرَى	468
بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ	469
عَلَى حَقِيقَةٍ يَتِمُّ الْحَمْلُ	470

مُخَصَّصٌ سُبُلَ الْمَجَازِ يَنْشُدُ	أَوْ لِعُدُولٍ لِلْمَجَازِ يُرْشِدُ	471
لِلْفِظِ لَمَسِ إِثْرَهُ بِهِ اقْتَدِ	عَلَى الْجُمَاعِ رَجَحَ ابْنُ رُشْدِ	472

المسألة الرابعة:

اختلافهم في مس الذكر

أَحْكَامُهُ ثَلَاثَةٌ فِي الْخَبْرِ	وَكُلُّ لَمَسٍ حَاصِلٍ لِلذَّكَرِ	473
بِظَاهِرٍ أَوْ بَاطِنٍ لَمَسًا يَحْسُنُ	مِنْهُ الْوُضُوءُ كَيْفَمَا كَانَ التَّمَسُّ	474
فَطَهَّرَهُ بِلَمْسِهِ لَا يَضْمُدُ	لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ ثُمَّ أَحْمَدُ	475
فَلَمَسُ أَيْدٍ لَا يُزِيلُ مَا جَرَى	لِمَذْهَبِ الْأَحْنَفِ مَنْ تَطَهَّرَا	476
أَوْ لَمَسَهُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْحَالِ	مَنْ فَرَّقُوا اللَّمْسَ بِحَالِ	477
طَهْرًا جَدِيدًا، سَابِقٌ لَا يُحْسَبُ	بَاطِنٌ كَفَّ فِيهِ قَوْمٌ أَوْجَبُوا	478
عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ مَرْوِيَانِ	فَصَحَبُ مَالِكٍ لَهُمْ قَوْلَانِ	479
وَالْعَمْدُ طَهْرٌ فِيهِ عَكْسُ الثَّانِ	لَمْ يُدْزِمُوا طَهْرًا مِنَ النَّسِيَانِ	480
وَصَحَبُ دَاوُدَ اقْتَفَوْهُ فِي الْأَثَرِ	لِمَالِكٍ دَاوُدُ يُعْزَى ذَا الْخَبْرِ	481
وَسُنَّةٌ لِلْبَعْضِ فَتَوَى مُضْطَرَبٌ	فَالطَّهْرُ عِنْدَ الْبَعْضِ حُكْمٌ قَدْ وَجِبَ	482
ذَا الْقَوْلُ مَعَ حُكْمٍ لَهُ فِيمَا سَبَقَ	عَنْ مَالِكٍ حُكْمٌ أَتَى فِيهِ افْتِرَاقٌ	483
حُكْمُهُمَا عِنْدَ الَّذِي نَصًّا عَرَفَ	أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثَيْنِ اخْتَلَفَ	484
عَلَيْهِ طَهْرٌ لَا يُفِيدُ مَا غَبَرَ	فَوَاحِدٌ يَقُولُ مَنْ لَمَسَ الذَّكَرَ	485
فَالطَّهْرُ مِنْ لَمَسِ بِلَا اشْتِبَاهِ	عَنْ بُسْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ	486
قَدْ صَحَّحُوا لَذَا الْحَدِيثِ فَاحْمَدُوا	فَمَالِكٌ وَابْنُ مُعِينٍ أَحْمَدُ	487
وَأَهْلُ كُوفَةَ قَفَّوْا مَا حَوَى	أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُ مَعْنَى رَوَى	488
هَلْ كَانَ ذَاكَ قَبْلَهُ فِي السَّبْقِ	مُعَارِضٌ لَهُ حَدِيثٌ طَلِقَ	489
قَوْمٌ وَأَقْوَامٌ رَأَوْهُ قَدْ رَسَخَ	حَدِيثُ بُسْرَةَ رَأَوْهُ قَدْ نُسِخَ	490
نَقَضُ الْوُضُوءِ بِاللَّمْسِ مَا لَهُ ضَحَا	حَدِيثٌ طَلِقَ مَنْ لَهُ قَدْ رَجَحَا	491
وَكُلُّ قَوْلٍ كَانَ مِنْ لَهُ اعْتَمَدَ	أَقْوَالُهُمْ لَمْ تَتَفَاوَتْ فِي السَّنَدِ	492

المسألة الخامسة:

في الوضوء من أكل ما مسته النار

مَا مَسَّهُ مِنَ اللَّحُومِ النَّارُ	493
فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الصُّدْرِ	494
وَبَعْدَ ذَلِكَ مَوْقِفُ الْجُمْهُورِ	495
مَنْ آخَرَ التُّرُوكَ كَانَ فَعْلُهُ	496
أَهْلُ الْحَدِيثِ فِيهِمْ مَنْ رَجَحَا	497
أَصْحَابُ أَحْمَدَ كَذَا إِسْحَاقُ	498
مَنْهُ الْوُضُوءُ تَذَكُّرُ الْأَخْبَارِ	
فَجَرُّ الْهُدَى وَذَا أَتَى فِي الذِّكْرِ	
فِي تَرْكِهِ لَمْ يَبْقَ مِنْ مَحْظُورِ	
حَدِيثِ جَابِرٍ بِذَلِكَ نَقْلُهُ	
غُسْلَ الْيَدَيْنِ حُكْمُهُ قَدْ أَوْضَحَا	
كُلُّ لَهُ رِوَايَةٌ تُسَاقُ	

المسألة السادسة:

الضحك في الصلاة

لَا يُلْزَمُ الْجُمْهُورُ مِنْهُ طَهْرًا	499
أَبُو حَنِيفَةَ فَذَا الْحُكْمُ انْفَرَدَ	500
فَفِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ	501
إِعَادَةٌ لَهَا بِذَا أَمْرٌ صَدَرَ	502
مِثْلَ إِعَادَةِ الْوُضُوءِ بِذَا السَّبَبِ	503
وَخَالَفَ النُّعْمَانُ هَذَا الْأَمْرًا	
بِهِ وَرَدَّ عِنْدَهُمْ ذَا فِي السَّنَدِ	
بِأَنَّ قَوْمًا ضَحَكُوا فِي رَكْعَةٍ	
مِنَ الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْبَشَرِ	
خِلَافَ حَضْرٍ نَاقِضٍ وَذَا عَجَبٌ	

المسألة السابعة:

في حمل الميت وذهاب العقل

وَحَمْلُ مَيِّتٍ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	504
فَعَنْ ضَعِيفٍ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ	505
فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ لِدَلِكِ الْوُضُوءِ	506
زَوَالَ عَقْلٍ، نَائِمٌ، وَالشُّكْرُ	507
فَبَيْنَ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ يُعْرَفُ	
مَنْ غَسَلَ الْأَمْوَاتَ فِي الْأَتَارِ	
عَلَيْهِ حَتَّمْ ذَا الَّذِي بِهِ رَضُوا	
فَفِيهِمَا الْوُضُوءُ قَالَ الذِّكْرُ	

الباب الخامس:

وهو معرفة الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها

508	وَالْأَصْلُ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا	طَهَّرَ إِلَى الصَّلَاةِ وَاجِبٌ عَلَى
509	كُلِّ مُصَلٍّ ذَا عَلَيْهِ فَرَضٌ	مُحْتَمٌّ لَيْسَ لِدَاكِ نَقْضُ
510	وَالْخُلْفُ فِي جَنَازَةِ سُجُودِ	تَلَاوَةِ الْقُرْبَةِ لِلْمَعْبُودِ
511	فَاسْمُ الصَّلَاةِ لِلْجَمِيعِ جَامِعٌ	عَنْ ذَيْنِ غَابَ بَعْضُهَا يَا سَامِعُ
512	وَخُلْفُهُمْ فِي أَرْبَعٍ يَنْحَصِرُ	يَتِمُّ ذِكْرُهَا وَذَاكَ أَجْدَرُ

المسألة الأولى:

في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف

513	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ مُحَمَّدٌ	طَهَّرَ لِمَسِّ مُصْحَفٍ مُؤَكَّدُ
514	وَالظَّاهِرِيُّ لَيْسَ وَاجِبًا أَقْرُ	وَحُكْمُهُ فِي ذَاكَ لَيْسَ مُعْتَبَرُ
515	تَرَدُّدُ الْفَهْمِ بِمَسِّ الْمُصْحَفِ	وَشَرْطُهُ طَهْرٌ لِدَاكِ فَاعْرِفُ
516	فَهَلْ أَتَى نَهْيًا وَهَلْ لِلْخَبِيرِ	وَرُودُهُ فِي مُحْكَمِ الْمُدْكِرِ
517	إِنْ كَانَ نَهْيًا لَامِسِّ لِلْمُصْحَفِ	عَلَيْهِ وَاجِبٌ لِدَاكِ فَاعْرِفُ
518	أَوْ كَانَ إِخْبَارًا لِأَمْلَاكِ حَصَلُ	فَالطَّهْرُ لَيْسَ وَاجِبًا كَمَا نَقُلُ

المسألة الثانية:

اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب

519	وَمِنْ جَنَابَةِ ثَلَاثٍ يُخْتَلَفُ	فِي النَّوْمِ وَالْجَمَاعِ أَكْلٌ قَدْ وُصِفُ
520	وُضُوءُهُ يُنْدَبُ لِلْهُدَاةِ	وُجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ سَيَاتِي
521	عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ رَوَى نَصًّا عُمَرُ	أَنْ يُسْبَغَ الْوُضُوءُ إِذَا نَوْمٌ حَضَرَ
522	قَدْ حَمَلَ الْجُمْهُورُ ذَا لِلنَّدْبِ	لِلظَّاهِرِيِّ الْفَرَضُ أَتَى فِي الْكُتُبِ

523	أَتَى مِنَ الْخَلَاءِ مَاحِيَ الرَّيْبِ	لَمْ يَتَوَضَّأْ لِلطَّعَامِ فَاجْتَبَ
524	ثُمَّ حَدِيثُ عَائِشَةَ لِلنُّوْمِ	إِذْ جُنِبَ يَاوِي بِدُونِ لَوْمِ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في الطواف

525	وَالطُّهْرُ شَرْطٌ لِلطَّوْافِ وَاجِبٌ	لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمٌ صَائِبٌ
526	أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْأَسْلَافِ	فَلَمْ يَقُلْ بِالطُّهْرِ فِي الطَّوْافِ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في قراءة القرآن والذكر

527	قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ دُونَ طُهْرٍ	تَجُوزُ لِلْجُمْهُورِ دُونَ نُكْرٍ
528	وَبَعْضُهُمْ لِلطُّهْرِ فِي الْقِرَاءَةِ	أَثَبَتْ هَذَا الْحُكْمَ لِلْجَمَاعَةِ
529	أَسْبَابُ خُلْفٍ قَالَ مَنْ بَثَرَ الْجَمَلَ	أَبِي جَاءَ الْمُجْتَبَى فَمَا قَبْلَ
530	رَدَّ السَّلَامَ قَبْلَ أَنْ تَيَمَّمَا	وَوَعْدَهُ رَدَّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ
531	مَنْ جُنِبَ نَصَّ الْكِتَابَ يَتْرُكُ	قِرَاءَةَ وَذَاكَ حُكْمٌ يُسَلِّكُ
532	وَذَاكَ قَالَهُ حَدِيثٌ عَنِ عَلِيٍّ	رَوَاهُ فَاتَّبَاعُهُ حَقٌّ جَلِيٍّ

كتاب الغسل

533	وَمَنْ عَلَى جَنَابَةٍ فَالطُّهْرُ	عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَقُولُ الذُّكْرُ
534	أَتَتْ ثَلَاثَةَ مِنَ الْأَبْوَابِ	نَشْرَحُ حُكْمَهَا بِذَا الْكِتَابِ

الباب الأول:

في معرفة العمل في هذه الطهارة

535	يَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ	نَصٌّ يُبَيِّنُ حُكْمَهَا لِلْمَسَائِلِ
-----	-------------------------------------	---

المسألة الأولى:

في الدلك

وَالْغُسْلُ وَصْفُهُ حَدِيثٌ عَائِشَةَ	536
عَلِمَهَا التَّثْلِيثَ وَالتَّرتِيبَا	537
فِي ذَا الْأَخِيرِ أَخْرَجَ الرَّجُلَيْنِ	538
كَذَاكَ أَمْ سَلِمَهُ نَصًّا رَوَتْ	539
وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ إِمْرَارِ الْيَدِ	540
فَمَالِكٌ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ	541
أَمْ يَكْتَفِي بِأَنْ يُفِيضَ الْمَاءَ	542
وَلَمَعَةٌ بَقَتْ بِهَا الْبُطْلَانُ	543
إِنْ لَمْ يُصِبْهَا لَمَسُ بَاطِنِ الْيَدِ	544
وَتَرِكَ تَذَلِّيكَ رَأَى أَقْسَى	545
مَنْ ظَاهَرَ الْأَلْفَاظَ حُكْمًا غَلَّبُوا	546
وَالْبَدْءَ بِالْوُضُوءِ رَأَى الشَّافِعِي	547
أَحْكَامُهُ بِذَا الْحَدِيثِ وَاضِحَهُ	
وَكُلَّمَا يُلَقَّنُ التَّهْذِيبَا	
لَا خَيْرَ الطُّهْرِ بِدُونِ مَيْنِ	
تَحْتِي ثَلَاثًا وَتُفِيضُ الْمَاثِبَتْ	
فِي غُسْلِهِ عَلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ	
إِمْرَارُ أَيْدٍ فَوْقَ كُلِّ الْجِسْمِ	
بِجِسْمِهِ حُكْمٌ لِبَعْضِ جَاءَ	
وَتُفْسِدُ الْوُضُوءَ ذَاكَ الشَّانُ	
أَبْطَلَ مَالِكٌ وَضُوءَهُ أَقْتَدَ	
دَلِيلُ بَعْضِ لَفْظُهُ وَالْفَحْوَى	
قِيَاسُ ذَاكَ عِنْدَهُمْ يُجْتَنَبُ	
شَرْطًا لَطُّهْرِ كَامِلٍ مُتَّبَعِ	

المسألة الثانية:

اختلافهم في النية

وَأَحْمَدٌ لِنِيَّةِ فَرَضًا حَكُوا	548
طَهَارَةٌ بِدُونِهَا إِنْ وَقَعَتْ	549
مَالِكٌ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ رَأُوا	
وَالثَّوْرُ وَالنُّعْمَانُ قَالُوا أَجْزَأَتْ	

المسألة الثالثة:

في المضمضة والاستنشاق

بَيْنَ الْوُجُوبِ سُنَّةٌ يُسَاقُ	550
فَلَيْسَتَا مِنْ وَاجِبِ الْوُضُوفِ	551
وَصَحْبُهُ يَرَوْنَهُ مَطْلُوبَا	552
فَسَرْنَا لِمُجْمَلِ التَّنْزِيلِ	553
مَضْمُضَةٌ كَذَلِكَ الْاسْتِنْشَاقُ	
حُكْمُهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي	
أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا	
مَيْمُونٌ عَائِشَةُ لِذَا التَّأْوِيلِ	

مَمَّصَةٌ اسْتَشَاقُ حُكْمٌ قَدْ تَبَّتْ	فِي آيَةِ الطُّهْرِ الَّتِي قَدْ سَلَفَتْ	554
يَقُولُ بِالنَّدْبِ وَحُكْمٌ يُتَّبَعُ	مَنْ يَبْنِي ذِي الْأَخْبَارِ كُلِّ مُجْمَعُ	555
نَفْسُ الْخِلَافِ فِيهِ ذَا الْقَوْلِ اطَّرَدَ	وَالْخُلْفُ فِي تَخْلِيلِ رَأْسٍ قَدْ وَرَدَ	556

المسألة الرابعة:

في الفور والترتيب

كَذَلِكَ الْاسْتَشَاقُ نَدْبٌ رَاجِحُ	فِي الْفَوْرِ وَالتَّرْتِيبِ خُلْفٌ وَاصِحُ	557
مَنْ الْوُضُوءِ ذَاكَ قَوْلٌ يَحْسُنُ	وَالْغُسْلُ بِالتَّرْتِيبِ فِيهِ أَبِينُ	558
عَنْ خَيْرٍ مَنْ تَشْرِيْعُهُ حُكْمًا يُفْدُ	فَاحِشِي ثَلَاثًا فِيهِ تَرْتِيبٌ وَرَدُ	559

الباب الثاني:

في معرفة نواقض هذه الطهارة

فَوَاجِبٌ عَلَيْكُمْ ذَا الْأَمْرِ	إِنْ جُنِبَ قَالَ الْإِلَهُ الطُّهْرُ	560
كُلُّ السَّلَفِ فِي حُكْمِهَا عَلَيَّ نَسَقُ	نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ فَفَقَهَا يَتَّفِقُ	561
مَنْ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ لِلْأَعْلَامِ	وَاتَّفَقُوا فِي الْحَيْضِ الْإِحْتِلَامِ	562
قَوْلِ النَّسَاءِ فِي الْحُكْمِ غَيْرِ مَرْعِي	مَا شَدَّ عَنْهُمْ غَيْرُ قَوْلِ النَّخَعِي	563
تَلْقَيْنُهُ عَائِشَ حُكْمِ تَانِ	غُسْلِ الْمَحِيضِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ	564
مَسْأَلَتَيْنِ لَا سِوَاهُمَا أَقْرُ	ذَا الْبَابِ خُلْفُهُمْ عَلَيْهِ مُنْحَصِرُ	565

المسألة الأولى:

في اختلافهم في الوطء

إِذَا التَّقَى الْخِتَانُ أَمْرٌ مُجْبِرُ	فَمَا لِكَ وَالشَّافِعِيِّ التُّطَهْرُ	566
أَحْكَامَ شَرَعَ اللَّهُ عَلِمَا يَقْبَلُ	عَلَيْهِ كُلُّ مُسْلِمٍ يَمْتَثِلُ	567
فِي الْغُسْلِ شَرَطُ عِنْدَهُمْ يُقَالُ	وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ الْإِنْزَالُ	568
لَفْظَاهُمَا مَعْنَاهُمَا دَهْرًا عَرِفُ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ حَدِيثَانِ اخْتَلَفَ	569

قَوْلَاهُمَا إِذَا جَنَابَةٌ تُسْقَى	أَبُو هُرَيْرَةَ وَعُثْمَانَ افْتَرَقَ	570
لِلطُّهْرِ مُلْزِمٌ بِعَكْسِ الثَّانِ	إِلْزَاقَهُ الْخِثَّانَ بِالْخِثَّانِ	571
لِرَأْيِ جُمُهورٍ يُقَرُّ الْفَهْمُ	يُشْتَرَطُ الْإِنْزَالُ وَهُوَ حُكْمُ	572
لَيْسَتْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي أَصَابَهُ	إِنْ لَمْ يَرَ الْإِنْزَالَ فَالْجَنَابَةُ	573
فِي حُكْمِ مَرْفُوعٍ يَرَى الْأَعْيَانَ	هَذَا الْحَدِيثُ قَالَهُ عُثْمَانُ	574
حَدِيثَ عُثْمَانَ وَذَا حُكْمٍ رَسَخَ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَسَخَ	575
قَدْ نَسَخُوا الْحُكْمَ وَأَبَقُوا نَصَّهُ	قَوْلُ أَبِي كَانَ ذَاكَ رُخْصَةً	576
إِلَى خِلَافٍ دُونَ رَأْيِ قَرَأَ	تَعَارُضِ الرَّوَايَتَيْنِ جَرَأَ	577
مِنَ السَّلَاقِي لَدَّةٌ لَا تُعْدَمُ	تَجَاوُزُ الْخِثَّانِ حَدٌّ يُلْزَمُ	578

المسألة الثانية:

المني الموجب للغسل

إِذَا خُرُوجُهُ بِلَدَّةٍ رُدِفَ	وَالْغُسْلُ مِنْ مَنِي عَلَيْهِ مُخْتَلَفٌ	579
وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ جَرَى	فَالْغُسْلُ مَالِكٌ بِلَدَّةٍ يَرَى	580
بِلَدَّةٍ أَوْ غَيْرَهَا فَلْتَعَلَّمُوا	فَالشَّافِعِيُّ لِلطُّهْرِ حُكْمًا يُلْزَمُ	581
بَنَوْا مَنَاطَ الْحُكْمِ دُونَ مَيْنِ	أَسْبَابُ خَلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ	582
إِطْلَاقُهُ يَجُوزُ دُونَ لَدَّةٍ	هَلْ جُنُبٌ إِسْمٌ لِغَيْرِ الْعَادَةِ	583
فَالْغُسْلُ دُونَ لَدَّةٍ شَرْعًا وَجِبَ	مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَنِي اسْمٌ لِلْجُنُبِ	584
خُرُوجِ مَاءٍ دُونَ لَدَّةٍ وَصَفَ	فَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا مُخْتَلَفٌ	585
مَنِيًا يُعِيدُ كُلَّمَا غُسِلَ جَرَى	بَعْدَ تَطْهِيرِ مُجَامِعٍ يَرَى	586
فَشَرَطُ غُسْلِ الْإِلْتِذَاذِ جَهْرًا	وَقَالَ بَعْضٌ لَا يُعِيدُ طَهْرًا	587

الباب الثالث:

في أحكام هذين الحديثين: أعني: الجنابة والحيض
أما أحكام الحدث الذي هو الجنابة، ففيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

اختلافهم في دخول المسجد

إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَقْوَالِ	588
مَنْ مَنَعُوا شَرْعاً دُخُولَ الْمَسْجِدِ	589
وَالشَّافِعِي لِعَابِرٍ لَمْ يَمْنَعِ	590
بَعْضُ الْخِلَافِ قِيلَ فِي تَرَدُّدِ	591
لِلظَاهِرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ خُلْفَ حَصَلِ	592
وَمَنْ دُخُولَ مَسْجِدٍ حُكْمًا حَظَرَ	593
وَمَنَعُ مَسْجِدَ الْحَائِضِ وَمَنْ	594
مِنْهُ خِلَافُهُمْ عَلَى الْأَمْرَيْنِ	595
اِخْتَلَفُوا حُكْمًا بِذِي الْأَحْوَالِ	
كَمَالِكَ وَحُكْمَهُ بِهِ اقْتَدَى	
دَاوُدُ لِلْجَمِيعِ فَلْتَتَّبِعِي	
فَبَيْنَ حَذْفِ أَوْ مَجَازِ الْمَسْجِدِ	
بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ حُكْمًا نُقِلَ	
(عَلِي) حَدِيثُهُ بِمَنْعِ قَدْ أَقْرَأَ	
عَلَى جَنَابَةِ حَدِيثٍ قَدْ عَلِنَ	
بَدَأَ مَدَى الْأَيَّامِ لِلتَّبَيِّنِ	

المسألة الثانية:

اختلافهم في مس الجنب للمصحف

وَيَمْنَعُ الْجُمُهُورُ مَسَّ الْمُصْحَفِ	596
فَنَهَى غَيْرَ طَاهِرٍ حُكْمٌ أَتَى	597
إِنْ جُنُبًا أَرَادَ ذَاكَ فَأَعْرِفِ	
وَعَكْسُهُ يَحْتَاجُ قَوْلًا تُبَيِّنَا	

المسألة الثالثة:

اختلافهم في قراءة القرآن للجنب

لَا يَمْنَعُ النَّبِيَّ مِنَ الْقُرْآنِ	598
قَوْلُ عَلِيٍّ فِي جُنُبٍ حُكْمٌ صَدَرَ	599
وَمِثْلُهُ الْحَائِضُ إِلَّا نَزَرَا	600
بِهِ أَفَادَ مَالِكٌ لِلْمُكْتِ	601
إِلَّا جَنَابَةً جَاوَزَتْ فِي الْآنِ	
يُعْزَى لَهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ ظَهَرَ	
مِنَ الْكِتَابِ جَاوَزُوا أَنْ تَفْرَا	
لِمُدَّةٍ فِي الْحَيْضِ دُونَ نُكْتِ	

أحكام الدماء الخارجة من الرحم
الكلام المحيط بأصولها، ينحصر في ثلاثة أبواب:

الباب الأول:

أنواع الدماء الخارجة من الرحم

- 602 وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الدَّمَاءَ تَخْرُجُ مِنْ رَحِمٍ فِي ثَلَاثِ تَدْرِجٍ
603 دَمٌ لِحَيْضٍ يَعْتَرِي فِي الصَّحَّةِ وَمُسْتَحَاضَةً تُرَى فِي عِلَّةٍ
604 دَمٌ النَّفَاسِ لِلجَّيْنِ يَصْحَبُ ثَلَاثَةً مَجْرَى الدَّمَا تَرْتَبُ

الباب الثاني:

في علامات الطهر والحيض

- 605 عَلامَةٌ انْتَقَالَ هَذِهِ الدَّمَا فِي وَقْتِ عَدِّ الْحَيْضِ جَاءَ مُسَلِّمًا

المسألة الأولى:

اختلافهم في مدة الحيض والطهر

- 606 وَاخْتَلَفُوا فِي حَائِضٍ كَمْ تَجْلِسُ عَنِ الصَّلَاةِ وَالْكِتَابِ تُحَبِّسُ
607 خَمْسًا مِنَ الْأَيَّامِ زَيْدَ عَشْرٍ لِمَالِكٍ فِي الْوَقْتِ وَهُوَ حَصْرُ
608 وَمِثْلُ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدٌ بَعْشْرَةَ حَصْرًا يَرَاهَا تَقْعُدُ
609 أَقَلُّ هَذَا الْوَقْتِ فِيهِ اضْطَرَبُ كُلُّ لَهُ فِي الْحُكْمِ فِيهِ مَذْهَبُ
610 ثَمَانِيَّةً وَعَشْرَةَ الْأَيَّامِ تُزَادُ خَمْسَةَ لَدَى الْأَعْلَامِ
611 حَدُّ زَمَانٍ عَهْدَ طَمَثِ الْحَائِضِ لِمَالِكٍ الْعَالَمِ ثُمَّ الْمَاجِدِ
612 وَبَعْضُهُمْ سَبْعًا وَعَشْرًا تَرْتَفِعُ أَيَّامُ حَيْضَةٍ لَهَا كَمَا سُمِعَ
613 بَادئَةً لِلْحَيْضِ إِنْ زَادَ عَلَى وَقْتِ رَأَوْا لِلْحَيْضِ وَقْتًا مُجْمَلًا
614 وَحَيْضَةٌ زَادَتْ عَلَى وَقْتِ حُسْبٍ تُعَدُّ مُسْتَحَاضَةً كَمَا وَجِبَ
615 وَتَرْكُهَا الصَّلَاةَ أُسْبُوعَيْنِ ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَهَا فِي الْحِينِ

616	وَالشَّافِعِي تَعِيدُ كُلَّمَا سَلَفَ	616	مِنَ الصَّلَاةِ فِي زَمَانٍ قَدْ عُرِفَ
617	مُعْتَادَةٌ فِيهَا رَوَايَتَانِ	617	بِنَاوَهَا لِلطُّهْرِ فِي الزَّمَانِ
618	عَلَى ثَلَاثَةِ مِّنَ الْأَيَّامِ	618	لِعَادَةِ تُصَافُ فِي الْأَحْكَامِ
619	أَوْ تُعْمَلُ التَّمْيِيزُ أَوْ لِلْعَادَةِ	619	لِلشَّافِعِي ذَا الْحُكْمِ فِي ذِي الْحَالَةِ
620	وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لَا تَسْتَبِيدُ	620	إِلَّا لِعَادَةِ وَرَأْيٍ يُفْصَدُ

المسألة الثانية:

اختلافهم في الحيضة المنقطعة

621	وَمَنْ تَحِضُ يَوْمًا وَتَطْهُرُ يَوْمًا	621	إِنْ لَفَقَتْ أَيَّامَ طَهْرَهَا مَا
622	تَرَى مِنَ الدَّمَاءِ لَا يَنْقَطِعُ	622	تُصَلُّ يَوْمَ الطُّهْرِ مَا يَقَعُ
623	وَعِنْدَمَا يَجِيءُ وَقْتُ الْحَيْضِ	623	فَمُسْتَحَاضَةٌ بِذَلِكَ الْفَيْضِ
624	رَوَايَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي	624	أَثْنَاءَ فَهَمِهِمْ لِقَوْلِ الشَّافِعِ
625	مَنْ لَمْ تُعَدَّ وَقْتًا لَطْهَرَ لَفَقَتْ	625	يُجَابُ مَا مَصِيرُ أَيَّامِ خَلَّتْ
626	دِمَاءُ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ تَجْرُ	626	فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ تَسْرُ
627	لِسَاعَةٍ كُنْذَاكَ سَاعَتَيْنِ	627	فَالْحُكْمُ كَالْتَلْفِيْقِ دُونَ مَيْنِ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في مدة النفاس

628	حَدُّ دَمِ النَّفَاسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	628	بَيْنَ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ يُوصَفُ
629	فَمَالِكٌ لَا حَدًّا لِلْقَلِيلِ	629	وَالشَّافِعِي قَفَى لَذَا السَّبِيلِ
630	عَشْرُونَ خَمْسَةَ مِّنَ الْأَيَّامِ	630	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الدَّوَامِ
631	عَشْرٌ وَوَّاحِدٌ أَبُو يُوسُفَ عَدَّ	631	أَقْلَ مَا دَمُ النَّفَاسِ يُعْتَمَدُ
632	عَشْرُونَ يَوْمًا ذَاكَ رَأْيُ الْبَصْرِ	632	فَاحْفَظْ لَذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الذِّكْرِ
633	وَعَدُّهُ الْأَعْلَى بِأَرْبَعِينَ حُدًّا	633	عِنْدَ الْكَثِيرِ قَوْلُهُمْ حُكْمًا تَجَدُّ
634	أَسْبَابُ خُلْفِ قَلِّ قَوْلٍ يُعْتَمَدُ	634	عَلَيْهِ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ إِذْ يَرْدُ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل

635	وَاخْتَلَفُوا فِي حَامِلٍ تَرَى الدَّمَ	مَا لَكَ يَرَاهُ حَيْضًا فَأَعْلَمًا
636	وَالشَّافِعِيُّ قَفَاهُ فِي ذَا الحُكْمِ	وَهُوَ اجْتِهَادٌ نَابِعٌ عَن فَهْمِ
637	وَالْحَكْمُ لِلنَّعْمَانِ مَنَعُ حَيْضَهَا	فَالْحَمْلُ مَانِعٌ لَهُ لَفَيْضَهَا
638	وَخَلَفُهُمْ فِيمَا تَرَاهُ الحَامِلُ	إِمَّا اعْتِلَالٌ أَوْ فِسَادٌ حَاصِلُ
639	أَوْ دَمٌ حَيْضٌ عِنْدَ ذَاتِ القُوَّةِ	أَوْ صَغُرَتْ مُضغَّتُهَا فِي الخَلْقَةِ
640	أَوْ حَمَلَتْ حَمْلًا عَلَى ذَا الحَمْلِ	وَجَازَ ذَاكَ عِنْدَ بَعْضِ السُّبُلِ
641	وَمَرَّةً لضعْفِ ذَا الجَنِينِ	وَمَرَّةً لضعْفِهَا فِي الحِينِ
642	وَبَيْنَ حَائِضٍ وَمُسْتَحَاضَةٍ	لحَامِلٍ فِي الحُكْمِ مُسْتَفَاضَةٍ
643	بِهَا اضْطِرَابٌ عِنْدَ مَا لِكَ وَمَنْ	قَفَا لِمَالِكَ فِي حُكْمِ مُتَزِنِ

المسألة الخامسة:

اختلافهم في الصفرة والكدرة هل هي حيض؟

644	وَصُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ لِلشَّافِعِيِّ	وَمَا لَكَ تُعَدُّ حَيْضَةً فَعِي
645	مَنْ قَبْلَ حَيْضَةٍ أَوْ بَعْدَهَا تَبَتْ	تُعَدُّ حَيْضَةً إِذَا لَهَا أَتَتْ
646	دَاوُدُ قَالَ إِثْرَ حَيْضٍ تُعْتَبَرُ	وَقَبْلَهُ لَيْسَ لَهَا حُكْمٌ يُقَرُّ
647	كَذَا أَبُو يُوْسُفَ حُكْمُهُ تَبَعَ	دَاوُدَ فِي أَحْكَامِهَا إِذَا تَقَعُ
648	بَيْنَ رَوَايَتَيْنِ فِي ذَا الحُكْمِ	تَضَارَبَ بَدَا لِأَهْلِ الفَهْمِ
649	أُمُّ عَطِيَّةَ لَهَا فَلَانَ عُدَّ	لِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ حُكْمًا يُحَدُّ
650	وَعَائِشَةَ تَقُولُ إِنْ سَأَلْتَهَا	حَتَّى تَرَاهُ نَاصِعًا قَالَتْ لَهَا
651	مُرَجِّحُ حَدِيثِ عَائِشَةَ يَرَى	بِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ حَيْضًا جَرَى
652	أُمُّ عَطِيَّةَ ذَاكَ بَعْدَ الطُّهْرِ	فَلَيْسَ حَيْضًا عِنْدَ سَبْرِ الذُّكْرِ
653	وَجَمْعُهُمْ بَيْنَ الحَدِيثَيْنِ اعْتُمِدَ	مَنْ قَبْلَ إِطْهَارٍ وَبَعْدَهُ تَجَدُّ
654	عَائِشَةَ تَرَاهُ حَيْضًا مُسْتَقْلِلٌ	أُمُّ عَطِيَّةَ بَعْدَ طُهْرِهَا هَمْلٌ
655	وَبَعْضُهُمْ لَمْ يُعْتَبَرِ لِلْحَيْضَةِ	إِذَا تَرَى لِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ
656	لِقَوْلِ طَهَ دَمٌ حَيْضٌ أَسْوَدٌ	رَوَى أَبُو دَاوُدَ مَتْنًا يُسْنَدُ

المسألة السادسة:

اختلافهم في علامة الطهر

رَعِيًّا لِحَالِ حَائِضٍ ذَا الْأَثْرِ	بِقِصَّةِ جُفُوفٍ حَيْضٍ تَطْهُرُ	657
فَابْنُ حَبِيبٍ قَالَ كَلُّ ذَا يَصْحُ	فَخَرَقَةٌ إِذَا بَهَا حَيْضٌ وَضَحُ	658
وَالْبَعْضُ بَانْقِضًا دَمٌ طُهِرًا جَعَلَ	فَمَنْ يُرَاعِي عَادَةَ لَذَا قَبْلُ	659
وَلَمْ يَرِدْ لِعَيْرِهِمْ هُنَا أَثْرُ	لِصَحْبِ مَالِكٍ عَزِي هَذَا الْخَبْرُ	660

المسألة السابعة:

اختلافهم في المستحاضة

نَصَّانَ مَرْفُوعَانَ فِي عِلْمِ السَّنَدِ	بَيْنَ اسْتِحَاضَةِ وَحَيْضَةِ وَجَدَ	661
أَيَّامَ حَيْضٍ وَتَصَلِّيَ جَهْرًا	بِنْتُ حُبَيْشٍ بِالْجُلُوسِ قَدْرًا	662
وَمُدَّةً فِيهَا الصَّلَاةُ تَمْتَنَعُ	مَنْ بَعْدَ غُسْلِ قَبْلِ طَهْرٍ يَتَقَطَعُ	663
لِمُسْتِحَاضَةِ وَحَيْضٍ يُتَّقَى	وَفِي حَدِيثِهَا لِلْوُنُوقِ فَرَقًا	664
حَدِيثُهُ لِحَائِضٍ حُكْمًا فَقَطُ	فَمَالِكٌ لِمُدَّةِ فَقَطُ شَرْطُ	665
فِي تَرْكِ مُسْتِحَاضَةِ لِلْحَدِّ	خَالَفَهُ بَعْضُ لَدَى ابْنِ رُشْدِ	666
عَدِّ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ فِي الْمَلَلِ	جَمْعُ الْحَدِيثَيْنِ يَرَاهُ مَنْ حَمَلُ	667
حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَيْهَا يَسْرِي	مَنْ عَرَفَتْ أَيَّامَهَا فِي الشَّهْرِ	668
مُخْتَلِطٌ فَالْوُنُوقُ ذَاكَ قَدْرُهَا	وَالثَّانِي فِي النَّبِيِّ عَلَيْهَا أَمْرُهَا	669
فَسِتَّةُ الْأَيَّامِ ذَا انْتِظَارُهَا	مَنْ لَمْ تَمَيِّزْ حَيْضَةً أَوْ غَيْرَهَا	670
تَحْيِضِي سَبْعًا صَلَاةً جَنَّبِي	حَدِيثُ حَمْنَةَ لَهَا قَالَ النَّبِيُّ	671

الباب الثالث:

معرفة أحكام الحيض والاستحاضة

صَوْمُ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ لَذَّةً	وَتَمْنَعُ الْحَائِضُ مِنْ أَرْبَعَةٍ	672
فِيهِ النِّسَاءُ مِنْ فُرُوجٍ قَدْ نَزَلَ	فَهُوَ أَدَى قَالَ الْإِلَهُ يُعْتَزَلُ	673
لِلصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ لَيْسَ فَرَضًا	وَعَائِشَةُ قَالَتْ أَمْرُنَا بِالْقِضَا	674

المسألة الأولى:

اختلافهم في مباشرة الحائض

وَأَخْلَفُ فِي تَصَارُبِ الْأَثَارِ	675
فَأُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ مُطْرَدٌ	676
وَتَمَّ قَوْلُ حَلِّ مَا يُرَامُ	677
ثُمَّ أَكْشَفِي عَنْ فَخْذٍ وَيَسْتَنْدُ	678
تَرَى أَحْتَمَالَ آيَةَ الْحَيْضِ وَرَدُّ	679
أَفْرَادٍ مَشْمُولٍ لِلْفِظِ أَشْتَبَهُ	680
فَمَنْ عَلَى الْعُمُومِ حَمَلَهُ قَصَدُ	681
مُخَصَّصًا مُنْزَلًا بِالسُّنَّةِ	682
وَإِنْ عُمُومًا يَقْصُدُ الْخُصُوصَا	683
وَمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ لِلْأَثَارِ	684
فَالْمَنْعُ فِي كَرَاهَةِ قَدْ يَنْحَصِرُ	685
وَرَجَحُوا تَأْوِيلَهُمْ بِقَوْلِهَا	686
رَأْسِ الْأَمِينِ قَاسِمٍ مَنْ صَلَّى	687
وَجَاءَ فَالْمُؤْمِنُ لَيْسَ يَنْجَسُ	688
فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ ذَا الْحُكْمَا	689

فِي نَوْعِ إِنْخَبَارِ عَنِ الْمُخْتَارِ
عَنْهُنَّ ثُوبًا شَدِيدُهُ وَتَلْتَجِدُ
وَبَعْضُهُمْ مَعْصِيَّةً إِجْرَامُ
أَفْضَلُ مَنْ أَتَى بِحُكْمٍ يُعْتَمَدُ
بَيْنَ عُمُومٍ لَمْ يُخَصَّصْ فِي أَحَدٍ
وَهَلْ عُمُومٌ لِلْخُصُوصِ فَانْتَبِهْ
يَسْتَشِي مَا فَوْقَ الْإِزَارِ إِنْ وَجَدَ
جَعَلْتُ أَحْكَامًا لَهَا لِي جُنَّةُ
بِآيَةِ الْأَدَى نَفَى النُّصُوصَا
لِسُنَّةٍ وَآيَةِ الْأُطْهَارِ
فِي آيَةِ فَهْمِ الْجَوَازِ يَسْتَقْرُ
لَيْسَ بِرَاحَتِيكَ فِي تَرْجِيلِهَا
عَلَيْهِ خَالِقُ الْعِبَادِ جَلِي
دُونَ مُخَصَّصٍ لِفَرْدٍ يَنْجَسُ
كُلُّ بَنَى عَلَى مُرَادٍ فَهَمَا

المسألة الثانية:

اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال

لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ بِوِطْئِهَا	690
أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا طَهَّرَ وَقَعَ	691
الْأَوْزَاعِي إِنْ تَغَسَّلَ بِمَاءٍ فَرَجَّهَا	692
هَلِ الْمُرَادُ الطُّهْرُ مِنْ دَمَاءِ	693
مُضْطَلَّحُ التَّفْعِيلِ لِلْجَمْعِ هُورِ	694
لَفْظُ تَطْهَرْنَ لِمَعْنِيَيْنِ	695
هَلِ طَهْرُ مَاءٍ أَوْ لَطْهْرُ مَنْ دَمِ	696

قَبْلَ اغْتِسَالِ الْحَيْضِ بَعْدَ طَهْرِهَا
لَأَكْثَرِ الْعَهْدِ الَّذِي حَيْضٌ مَنْعٌ
يُجِيزُ شَرْعًا قَوْلَهُ جَمَاعَهَا
أَمْ هُوَ طَهْرٌ فَرَجَّهَا بِالْمَاءِ
يَعْنِي لِدَاتِ الشَّخْصِ فِي الْأُمُورِ
يَحْتَمَلَانِ أَيُّ حُكْمٍ دَيْنِ
بِوَقْفِ حَيْضَةٍ لِذَلِكَ فَافْهَمِ

- 697 فَمَنْ عَلَى طَهْرٍ لِمَاءٍ قَدْ حَمَلَ حَذَفَ كَلَامٍ فِي الْمَجَازِ قَدْ حَصَلَ
698 وَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعَانِي الظَّاهِرَةَ بِأَنْ تَكُونَ مِنْ دِمَاءٍ طَاهِرَةٍ

المسألة الثالثة:

اختلافهم في كفارة إتيان الحائض

- 699 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَتُهُ دِينَارٌ يُعْطَى أَلْزَمَتُهُ زَلَّتُهُ
700 وَأَحْمَدٌ بِنِصْفِ دِينَارٍ يَحُدُّ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَعْتَمِدُ
701 لِلنُّصْفِ إِنْ آخَرَ حَيْضٌ جَامِعًا وَكُلُّهُ إِنْ كَانَ بَدْءًا ضَاجِعًا
702 فَبَيْنَ وَاحِدٍ وَنِصْفٍ وَاحِدٍ وَبَيْنَ بَدْءٍ وَأَنْتَهَا فِي الْمُسْنَدِ
703 وَلَا بَيْنَ عَبَّاسٍ رَوَوْا لِمَا وَرَدَ أَهْلُ الْحَدِيثِ ضَعُفُوا هَذَا السَّنَدَ

المسألة الرابعة:

اختلافهم في وضوء المستحاضة

- 704 وَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا الطُّهْرُ لِمَرَّةٍ وَاحِدَةً ذَا الْحَصْرِ
705 عِنْدَ انْقِضَاءِ حَيْضَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ مِنَ السَّنَةِ قَدَّمَ تَهَا لِلْفَائِدَةِ
706 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ أَوْجَبَا طَهْرًا لِفَرْضِهَا وَذَا مُحَبَّبَا
707 لِمَالِكٍ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ إِلَيْهِ فِي ذَا الشَّأْنِ مَنَسُوبَيْنِ
708 قَوْمٌ فَطَهَرُوا لِلصَّلَاةِ وَاجِبُ وَجَمَعَ الْإِشْتِرَاكُ فِيهِ رَاغِبُ
709 قَوْمٌ لِيَوْمٍ وَلِلَّيْلَةِ قَضَوْا وَضُوءَهَا لِمَرَّةٍ كَمَا حَكُّوا
710 أَرْبَعَةَ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْحُكْمِ قَدْ تَمَّ حِفْظُهَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ
711 لَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُ طَهْرٍ وَاحِدٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ بِالْمُفْرَدِ
712 ثَلَاثَةَ الْأَطْهَارِ قَوْلٌ قَدْ وَرَدَ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ وَلَا تَزْدُ
713 قَوْلٌ يَرَى فِي الْيَوْمِ طَهْرًا وَاحِدًا لِأَبْدٍ أَنْ تَلْقَى بِذَلِكَ فَائِدًا
714 وَذَا خِلَافٌ فِي ظَوَاهِرِ الْأَثَرِ حَوْلَ الْأَحَادِيثِ لِهَادِي ذَا الْبَشْرِ
715 قَدْ أَسْنَدُوا مِنْ هَذِهِ الْأَثَارِ أَرْبَعَةَ عَنِ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ
716 بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ طَهَتْ تَسْأَلُ عَنِ طَهْرِ مُسْتَحَاضَةٍ إِذْ تَغْسِلُ
717 دِمَاءً وَبِالْوَضُوءِ غَسَلَهُ قَرْنُ أَجَابَهَا مُحَمَّدٌ أَفْضَلُ مَنْ
718 قَدْ بَيَّنَّ التَّشْرِيْعَ وَالْأَحْكَامَا وَفَصَّلَ الْمُجْمَلَ وَالْإِيْهَامَا

وَلَيْسَ حَيْضَةٌ تُصَاحِبُ النَّسَاءَ	719	بَلْ فَاغْسِلِي لِأَنَّ ذَا عِرْقِ النَّسَاءِ	719
إِنْ أَدْبَرْتَ مُدَّةَ حَيْضٍ إِنْ جَرَى	720	لِكُلِّ فَرَضٍ جَدْدِي تَطَهَّرَا	720
لَكِنْ مُصَحَّحٌ مَدَى الْأَذْهَارِ	721	ذَا الشُّطْرُ لَمْ يَرِدْ لَدَى الْبُخَارِي	721
عَنْ عَائِشَةَ وَذَاكَ مِنْ أَقْوَى السَّنَدِ	722	مَعْنَاهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَرَدُ	722
عَنْ دَمٍ مُسْتَحَاضَةٍ يَسْتُرْسَلُ	723	وَتَالَتْ بِنْتُ عَمَيْسٍ تَسْأَلُ	723
لَدَى النِّسَاءِ فِي النُّصُوصِ يُوصَفُ	724	مَنْ بَعْدَ قَدْرِ الْحَيْضِ وَهُوَ يُعْرَفُ	724
بَيْنَهُمَا وَذَا الْحَدِيثُ شَاهِدُ	725	مُشْتَرِكَاثُ الْوَقْتِ طَهْرٌ وَاحِدُ	725
فِي غُسْلِهَا وَقَدْ أَنْقَضَائِهَا تَرَى	726	حَدِيثُ حَمْنَةَ لَهَا قَدْ حَيَّرَا	726
وَذَا بَطْهَرٍ وَاحِدٌ وَلَا تَدْعُ	727	بِأَنَّهُ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْقَطِعُ	727
فِي الْيَوْمِ مِثْلَ سَابِقٍ وَقَدْ حَصَلَ	728	صَلَاتُهَا أَوْ بَثَلَاتُ تَغْتَسَلُ	728
أَحْكَامُهُمْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي عُرِفَ	729	خُلْفٌ لِفَهْمِهِمْ حَدِيثًا تَخْتَلَفُ	729
أَحْكَامُ فَفَقِهَ فِي الَّذِي عَنْهُمْ سَبَقُ	730	لَا زَبْعٌ مِنَ الْمَذَاهِبِ افْتَرَقُ	730
مَذَاهِبُ اخْتَلَفَهُمْ لِلرَّاءِ	731	لِلنَّسِخِ وَالْتَرَجِيحِ وَالْبِنَاءِ	731
تَعَارَضُ فِي ظَاهِرِ حُكْمٍ تَجَدُّ	732	مَذَهَبٌ جَمْعٌ لِلْحَدِيثَيْنِ اعْتُقِدُ	732
يُدْمَجُ لِلْمَعَانِي فِي حُكْمٍ أَصَحُّ	733	أَمَّا الْبِنَاتُ كَأَمَّا لِيْلَفِي وَضَحُّ	733
بِنْتُ سَهْلٍ ذِي حَدِيثِهَا رَجَحُ	734	وَمَنْ إِلَى نَسْخٍ يُرَى فَعَلًا جَحُّ	734
كُلُّ صَلَاةٍ فِي صَحِيحِ النُّقْلِ	735	كَانَ النَّبِيُّ بِأَمْرِهَا بِالْغُسْلِ	735
تَغُسُّهُ ثَلَاثَةً إِذْ تَطَهَّرُ	736	إِنْ يَسْتَمِرُّ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْهَمِرُ	736

المسألة الخامسة:

اختلافهم في وطء المستحاضة

عَلَيْهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ وَذَا عُرِفَ	737	وَوَطْءُ مُسْتَحَاضَةٍ فَتَخْتَلَفُ	737
وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلَ شَرْطِهَا	738	يَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ جَوَّازٌ وَطْئُهَا	738
لَيْسَ يَجُوزُ وَطْئُهَا ذَا الْحُكْمِ	739	عَنْ عَائِشَةَ وَالنَّخَعِيِّ جَاءَ الْفَهْمُ	739
أَحْمَدُ مِثْلُ ذَاكَ فِي الْأَقْوَامِ	740	وَالْبَعْضُ قَدْ رَأَاهُ فِي الْحَرَامِ	740
وَهَلْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ تَعَدُّ	741	فَهَلْ إِبَاحَةٌ وَطَهْرٌ قَدْ قَصِدُ	741
فَالْوَطْءُ جَائِزٌ بِحُكْمِ السَّبْرِ	742	إِنْ كَانَ حُكْمٌ فِي مَكَانِ الطُّهْرِ	742
فَمَنْعُ وَطْئِي بِصَحِيحِ الْحُجَّةِ	743	وَإِنْ تَكُنْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ	743

كتاب التيمم

744 وَسَبَعَةُ الْأَبْوَابِ فِي التَّيْمُمِ تَشْرُحُ ذَا الْكِتَابِ لِلْمَيِّمِ

الباب الأول:

معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها

745	وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الشَّرَابَ تَخْلُفُ	لَطَهْرَ مَاءٍ بِشُرُوطٍ تُعْرَفُ
746	وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لَطَهْرٍ أَصْفَرِ	وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لَطَهْرٍ أَكْبَرَ
747	فَلَابِنِ مَسْعُودٍ يَقُولُ وَعُمَرَ	تُحْصِرُ فِي صُغْرَى طَهَارَةَ تَقَرُّ
748	عَلَيَّ ثُمَّ جَمَعَ كُلَّ الصَّحْبِ	تُطَهِّرُ الْكَبِيرَى وَذَا فِي الْكُتُبِ
749	وَخَلَفَهُمْ أَنْبَاءُهُ تَأْوِيلُ	لَفْظِ التَّيْمُمِ وَذَا السَّبِيلِ
750	ضَمِيرُهُ فِي النَّحْوِ عَائِدٌ إِلَى	صُغْرَى وَقِيلَ بَلْ مَعًا مَعْنَى جَلَا
751	تَحْدِيدُ مَعْنَى لَفْظَةِ الْمُلَامَسَةِ	فِيهِ اخْتِلَافٌ ظَاهِرُ الْمُلَامَسَةِ
752	مَنْ لَفْظُ لَمَسٍ خَصَّهُ بِلَمَسٍ كَفِ	فَبِالْحَازِ حُكْمُهُ وَذَا يُكْفِ
753	عَنْهُ إِذَا حَقِيقَةٌ تُسْتَعْمَلُ	وَفِي الْبَيَانِ حُكْمُهُ لَا يُجْهَلُ
754	وَفِي اضْطِرَابِ خَبَرِ الْأَثَارِ	مَا حَالَ دُونَ الْقَطْعِ فِي الْأَخْبَارِ
755	قَالَ الْمُؤَسَّسُ الْإِدَارِيُّ عُمَرَ	مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً تَيِّمًا يَذُرُ
756	لَيْسَ بَدِيلًا عَنْ تَطَهْرٍ يَعْمُرُ	جَسْمًا لَمَنْ جَنَابَةٌ بِهَا أَلَمْ
757	فِي حَالَةٍ لَا تُجْزَى الصَّلَاةُ	مَعَهَا وَذَا حُكْمٌ لَهُ عَلَاتُ
758	قَالَ لَهُ عَمَّارٌ قَدْ كُنَّا مَعَا	بِالتَّرْبِ صَلَّيْتُ فَكَانَ أَنْفَعَا
759	بَيْنَ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ	تَحْرِيرُ حُكْمِهَا بِلَا اشْتِبَاهِ
760	وَحُكْمِهَا جُنْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ	مَنْ قَوْلُ عَمَّارِ بَنِي لِلْحُكْمِ
761	فَابْنُ حَصِينٍ لِلصَّلَاةِ يَتْرُكُ	إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَذَاكَ مَسْلُكُ
762	حَتَّى دَعَا الرَّسُولُ لِلصَّعِيدِ	وَأَنَّهُ يَكْفِيهِ بِالتَّحْدِيدِ

الباب الثاني:

معرفة من تجوز له هذه الطهارة

تَجُوزُ رُحْصَةٌ بِدُونِ مَيِّنٍ	وَأَجْمَعُوا بِأَنَّهَا لَا تَنْبِيْن	763
لَلِّمَا تَيَمَّمَا وَفَرَضَ قَدْ سَلِمَ	فَلَمَّ رِيضٍ أَوْ مُسَافِرٍ عَدَمَ	764
لَلطَّهْرِ بِالتُّرَابِ حُكْمًا فَرَضًا	وَحَاضِرٍ يَفْقَدُ مَاءً عَوَضًا	765
فَلَيَتَيَمَّمُ ذَاكَ ضُرُّهُ أَخْفَ	وَحَاضِرٍ يَفْقَدُ مَاءً أَوْ يَخْفَ	766
مِنَ الوُضُوءِ مَاءَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ	ثُمَّ مُسَافِرٍ صَحِيحٍ قَدْ مَنَعْ	767
يُضْنِيهِ أَوْ هَلَكَا بِمَاءٍ مُفْتَرَضَ	كَذَا صَحِيحٍ قَدْ يَخَافُ لِلْمَرَضِ	768
وَسَاكَتْ عَن هَذِهِ الْإِفَادَةِ	وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَوْجَبَ الْإِعَادَةَ	769
قَدْ جَرَّ خِلَافَهُمْ إِلَى أَرْبَعَةِ	أَسْبَابٍ خَلَفَهُمْ لِفَهْمِ الْآيَةِ	770
حُكْمِ مُسَافِرٍ وَكَيْفِ تَثْقُلِ	فَالخُلْفُ فِي الْأَمْرَاضِ كَيْفَ تَشْمَلُ	771
مِنَ الوُضُوءِ حِينَ دَاءٍ قَدْ عَرَضَ	وَجُودِ مَاءٍ ثُمَّ خَشْيَةِ الْمَرَضِ	772
يُجُوزُ التُّرَابَ لِلْمَرِيضِ	فَمَنْ بَحَذَفَ قَالَ بِالتَّحْضِيضِ	773
يَنْعُ مَرَضِي مِنْ تَيَمُّمٍ وَفِي	وَمَنْ رَأَى فِيهَا الْغَيْرَ الْحَذَفَ	774
لِلْمُحَدِّثِينَ كُلِّهِمْ يَعْتَمِدُ	خِلَافَهُمْ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدُ	775
لِلسِّ التُّرَابِ لِلْمَرِيضِ يَمْتَثِلُ	فَمَنْ رَأَهُ لِلْجَمِيعِ يَحْتَمِلُ	776
أَعْدَاءَهُ تُقَاسُ ذِي الْأَوْصَافِ	مَنْ خَافَ بَرْدَ الْمَاءِ أَوْ يَخَافُ	777

الباب الثالث:

معرفة شروط جواز هذه الطهارة

قُسِمَ هَذَا الْبَابُ حُكْمِ السَّائِلِ	إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ	778
---	-----------------------------------	-----

المسألة الأولى:

في النية

وَاجِبَةٌ فِي الْحَسْمِ لِلْأُمُورِ	فَنِيَّةٌ فِيهِ لَدَى الْجُمْهُورِ	779
مُحْتَمٌّ لِنِيَّةٍ قَسْرًا خَذَا	فَلَا تُرَى مَعْقُولَةَ الْمَعْنَى وَذَا	780
لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لَهُمَا يَا وَاعٍ	شَذُفُفَ كَذَلِكَ الْأَوْزَاعِي	781

المسألة الثانية:

اختلافهم في طلب الماء

لَمَّا لَمْ يَلْفَ عِنْدَهُ حُسْبَ	وَأَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الظَاهِرِي	787
وَأَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الظَاهِرِي	مَا اشْتَرَطُوا دُخُولَ وَقْتِ يُرْتَقَبُ	788
مَنْ طَلَبَ أَوْ غَيْرَهُ قَدْ سَبَقَا	إِنْ فُقدَ الْمَاعِدُ عِنْدَكُمْ تَمَّمُوا	784
مِمَّا يُقَوِّي رَغْبَةً فِي الْأَمْرِ	إِنْ كَانَ شَرْطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ	785
مَاءً وَذَا كُلِّ يَرَى مُسَلِّمًا	مُكَمَّلًا أَدَاءً فَرَضَ حَتْمًا	786
	أَنْ دُخُولَ الْوَقْتِ شَرْطُ صِحَّةِ	

المسألة الثالثة:

اختلافهم في دخول الوقت

وَأَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الظَاهِرِي	مَا اشْتَرَطُوا دُخُولَ وَقْتِ يُرْتَقَبُ	787
مَا اشْتَرَطُوا دُخُولَ وَقْتِ يُرْتَقَبُ	إِنْ فُقدَ الْمَاعِدُ عِنْدَكُمْ تَمَّمُوا	788
إِنْ فُقدَ الْمَاعِدُ عِنْدَكُمْ تَمَّمُوا	إِنْ كَانَ شَرْطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ	789
إِنْ كَانَ شَرْطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ	مُكَمَّلًا أَدَاءً فَرَضَ حَتْمًا	790
مُكَمَّلًا أَدَاءً فَرَضَ حَتْمًا	أَنْ دُخُولَ الْوَقْتِ شَرْطُ صِحَّةِ	791
أَنْ دُخُولَ الْوَقْتِ شَرْطُ صِحَّةِ		792
		793

الباب الرابع:

في صفة هذه الطهارة

المسألة الأولى:

اختلافهم في حد مسح اليدين

وَحَدَّ مَسْحَ الْأَيْدِي فِي التَّيْمُمِ	إِلَى مَرَاثِقِ لِبَعْضِ حَدِّهِ	794
إِلَى مَرَاثِقِ لِبَعْضِ حَدِّهِ	مَشْهُورُ مَالِكٍ وَفَقَهُ الْمَضَرَّ	795
مَشْهُورُ مَالِكٍ وَفَقَهُ الْمَضَرَّ	بَعْضٌ يَرَى لِلْفَرَضِ حَدَّ الْكَفِّ	796
بَعْضٌ يَرَى لِلْفَرَضِ حَدَّ الْكَفِّ		797

وَذَاكَ حُكْمٌ فِي الْأُصُولِ قَدْ نَفَعْ	798	وَالظَّاهِرِيُّهُ قَوْلُهُمْ لَهُمْ تَبَعْ	798
وَبَعْضُهُمْ قَدْ يَشْمَلُ الْمَنَاكِبَا	799	بَعْضٌ إِلَيَّ كَفَّ يَرَاهُ وَاجِبَا	799
لَمْ يُرَوْ عَنْ سِوَاهُ طُولَ الدَّهْرِ	800	وَذَاكَ قَوْلٌ خَارِجٌ لِلزُّهْرِيِّ	800
عَلَيْهِ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ فَاعْلَمَهُ	801	تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ	801
فِي الرَّسْخِ أَوْ فِي الزَّنْدِ أَوْ فِي الْعَضْدِ	802	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ فِي لَفْظِ الْيَدِ	802
مَدْعَاةٌ دَرَسَ الْبَعْضُ ضَمْنَ الْبَعْضِ	803	تَضَارُبُ الْأَثَارِ فِي ذَا الْفَرَضِ	803
مَنْحُ جَبِينٍ وَأَضْعَا كَفَيْكَا	804	حَدِيثُ عَمَّارَاتِي يَكْفِيكَا	804
وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ فَضَرَبَتَانِ	805	وَعَنْهُ مَنْحُ زَيْدٍ مَرْفَقَانِ	805
حَقِيقَةٌ فِي كَفِّهَا لَا تَجْهَلُ	806	فَالْيَدُ لِلْجُمُهورِ إِسْمٌ مُجْمَلُ	806
إِنْ صَحَّ ذَا الْحَدِيثِ دُونَ مَيْنِ	807	لِذَاكَ فَالْفَرَضُ عَلَى الْكَفَّيْنِ	807
لَنْكَبِ مَنْحِ يُفِيدُ الْقَارِي	808	وَبَعْضُ مَا رَوَوْهُ عَنْ عَمَّارِ	808

المسألة الثانية:

اختلافهم من عدد ضربات التيمم

مَنْ وَاحِدَهُ خُلْفٌ إِلَيَّ اثْنَيْنِ	809	فِي ضَرَبَاتِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ	809
مَقَالَةٌ الْجُمُهورِ فِي ذَا الْمَقْصَدِ	810	لِلْوَجْهِ ضَرِبَةٌ وَضَرِبَةٌ الْيَدِ	810
حُرَّاسٌ شَرَعَةَ الْإِلَهِ إِنْ تَعَدَّ	811	أَعْنِي بِهِمْ ثَلَاثَةٌ فَفَهَا تَجَدَّ	811
لِلشَّافِعِيِّ فَفَقَّهُهُمْ كَوْنًا يُفَدُّ	812	فَمَالِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزَدَّ	812
فِي آيَةِ الْمَسْحِ مِنَ الْمَفْصَلِ	813	خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ فِي مُجْمَلِ	813
وَبُعْدُ قِيَاسِ الْوُضُوءِ فَاعْلَمَ	814	تَضَارُبُ الْحَدِيثِ فِي التَّيْمَمِ	814

المسألة الثالثة:

اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم

فِيهِ اِخْتِلَافُهُمْ بِإِلَّا امْتِرَاءِ	815	إِيصَالُ تُرْبِهَا إِلَى الْأَعْضَاءِ	815
أَبِي حَنِيفَةَ بِذِي الْمَدَارِكِ	816	فَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ لِمَالِكِ	816
لَمْ يَرِيَاهُ وَاجِبًا لِلرَّاءِ	817	فَالْمَسْحُ بِالتُّرَابِ لِلأَعْضَاءِ	817
فَبَيْنَ تَمْيِيزِ وَتَبْعِيعِ غَدَا	818	فِي حَرْفِ «مِنْ» أَضَلَّ خِلَافَهُمْ بَدَا	818

- 819 إِيصَالُهُ لِحِسْمِهِ صَوَابُ إِنَّ تَكَّ لِلتَّبْعِيضِ فَالتُّرَابُ
820 لِكُلِّ عَضْوٍ نَقْلُهَا لَا يَرْغَبُ وَمَنْ إِلَى التَّمْيِيزِ حُكْمًا يَحْسَبُ
821 فِي ذَاكَ تَرَكَ الْمَسْحَ لِلْمُخَالِطِ تَيْمَّمَ الرَّسُولُ فَوْقَ الْحَائِطِ

الباب الخامس:

فيما تصنع به هذه الطهارة

- 822 وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهَا بِمَا عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ طَاهِرًا كَمَا
823 اخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ تَرْبِ طَاهِرِ مِثْلِ حَجَارَةٍ وَذَا لِلنَّاطِرِ
824 خَلْفٍ يَمَسُّ جَوْهَرَ الْأَحْكَامِ وَالتَّبَحُّثِ فِيهِ وَاجِبُ الْأَعْلَامِ
825 فَالتَّشَافِعِي بِتَرْبِ أَرْضِ خَالِصِ وَحُكْمُهُ يُثِيرُ لِلتَّرْبِ بَصِ
826 فَمَالِكَ وَصَحْبِهِ أَجَازُوا مَا صَعِدَ التُّرَابُ إِذَا يُحَازُ
827 فَبِالْحَصَى وَالرَّمْلِ وَالتُّرَابِ طَهَّرْ لَدَى تَوْفِرِ الْأَسْبَابِ
828 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْحَجَرِ وَالتَّجِصِّ ثُمَّ نُورَةَ فَاعْتَبِرِ
829 كَذَاكَ زَلْيَجٍ وَزَرْنِيخِ يُعَدُّ وَأَحْمَدُ غُبَارُ ثَوْبٍ إِنْ وَجَدُ
830 وَقَالَ جُمُهورٌ عَلَى وَجْهِ الشَّرِيِّ مَتَى يَكُونُ صَالِحًا إِذَا يُرَى
831 أَسْبَابُ خَلْفِهِمْ عَلَى الصَّعِيدِ لَيْسَ لَهُ فَهْمٌ عَلَى التَّحْدِيدِ
832 مَّا حَادًا بِمَالِكَ وَصَحْبِهِ طَهَّرْ بِثَلْجٍ وَغُثَى فَاغْتَبِهِ
833 وَفِي حَدِيثٍ جُعِلَتْ لِي مَسْجِدًا فَفِيهِ مَسْجِدٌ طَهُورٌ يُقْتَدَى
834 بِهِ لِفَهْمِ نَصِّ هَذَا الْحُكْمِ فَبَيْنَ مُطْلَقِ الْمُقَيَّدِ نَمِي
835 لِلْفُقَهَاءِ خَلْفَهُمْ فِي الْفَهْمِ أَيُّهُمَا بِرَاجِحِ اللَّخْصَمِ
836 فَمَنْ لِمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ مَا فَوْقَ وَجْهِ الْأَرْضِ إِسْمَحُ وَاسْجُدْ
837 فَقَوْلُ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ جُعِلَتْ لِي مَسْجِدًا فَذِي تُرَابٍ طَهَّرَتْ
838 مَنْ جَعَلَ الصَّعِيدَ لِلتُّرَابِ فَغَيْرُ تَرْبٍ لَيْسَ بِالصَّوَابِ
839 وَمَا مِنَ التُّرَابِ يُلْفَى قَدْ خَرَجَ فَالتَّطَهُّرُ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ مِنْ حَرَجٍ

الباب السادس :

نواقض هذه الطهارة

طَهْرُ مَاءٍ دُونَ مَا مُنَاقِضٌ	نَوَاقِضٌ لَهَا يَمَثُلُ نَاقِضٌ	840
حُكْمَاهُمَا فِي الْفِقْهِ ذِي الْإِثْنَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَمْرَيْنِ	841

المسألة الأولى :

في حكم أداء صلاة أخرى

تَلَّتْ لَهَا لِمَالِكَ فَشَبَّتْ	أَدَاءُ الْأُولَى نَاقِضٌ طَهْرَ الْتِي	842
كَطَهْرِ مَاءٍ عِنْدَ كُلِّ قَاصِدٍ	وغيره أجزاز غير واحد	843
رَوَاهُ عَنِ زَيْدٍ بَتَلِكِ الْعَلَّةِ	مَالِكٍ حَذَفَ عِنْدَهُ فِي الْآيَةِ	844
يَحُولُ دُونَ الْعَكْسِ بِالذَّرَائِيهِ	تَسْوِغُهُ لِلْحُكْمِ مِنْ ذِي الْآيَةِ	845
لِكُلِّ فَرَضٍ وَاجِبٍ فَلْتَعَلَّمُوا	فَمَنْ نَفَى الْمَحْذُوفَ فَالْتَمِّمُ	846
لِكُلِّ فَرَضٍ لِلْحَقِيقَةِ اجْتَبَى	وَالثَّانِي تَكَرَّرَ لِنَفْسِ الطَّلَبِ	847

المسألة الثانية :

هل ينقضها وجود الماء ؟

يَنْقُضُهَا كَالْحَدَثِ الْفُجَائِي	وَاتَّفَقُوا أَنَّ وُجُودَ الْمَاءِ	848
فَذَلِكَ لِاسْتِصْحَابِ طَهْرٍ عَارِضٍ	فِي الْحَدَثِ الَّذِي لِبَعْضِ نَاقِضٍ	849
فَقَبْلَ مَا فَالطَّهْرُ بِالشَّرَابِ	فَحَدُّ رَافِعٍ لِالِاسْتِصْحَابِ	850
لِلشَّافِعِيِّ لَيْسَ طَهُورًا شَأْنُهُ	فَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ طَهُورٌ دُونَهُ	851
إِلَّا بِنَاقِضٍ جَدِيدٍ يَعْرِضُ	كَشَأْنِ مَاءِ طَهْرِهِ لَا يَنْقُضُ	852
نَحْوًا لَذَا الْمَنْحَى وَمِثْلَهُ حَكُوا	وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكٍ نَحْوًا	853
إِسْمٌ لَهَا مِنَ الْإِلَهِ حُكْمٌ	فَهِيَ طَهَارَةٌ وَذَلِكَ الْإِسْمُ	854
يَعْرِفُهَا عَنِ عِلَّةِ الْأَجْزَاءِ	إِذْ حَدَثَ لَهَا وُجُودُ الْمَاءِ	855
عِنْدَ الشَّرُوعِ ثُمَّ بَعْدَهُ لِحَقِّ	وَمَنْ رَأَوْهُ نَاقِضًا فِيهِ اتَّفَقَ	856
فِيهَا فَذَلِكَ فِيهِ خُلْفٌ مُتَّسِعٌ	مِنْهَا بِهِ الْإِنْطَالُ أَمَا إِنْ شَرَعَ	857
وَقَتَّ الْأَدَاءِ عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ	فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ دَاوُدُ	858
وَقَوْلُهُمْ لِأَصْلِهَا يُعْضَدُ	أَحْمَدُ وَالتَّعَمَّانُ قَالُوا يُفْسَدُ	859

الباب السابع:

في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّ طَهَرَ الثَّرْبِ	860
مَنْ الصَّلَاةَ ثُمَّ لَمَسَ الْمُصْحَفِ	861
وَاحْتَلَفُوا فِي هَلْ يُبِيحُ أَكْثَرًا	862
فَمَالِكٌ لَهَا عَلَى فَرَضٍ حَصْرٌ	863
وَالْخُلْفُ فِي نَفْلِ وَفَرَضٍ يُقْضَى	864
جَمْعُهُمَا لِمَالِكٍ قَدْ يُمَكِّنُ	865
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ الْجَمْعُ	866
أَصْلُ الْخِلَافِ هَلْ تَيَمَّمُ طَلِبٌ	867
كَالْمَاءِ مَا أَبَاحَهُ فِي الْقُرْبِ	
صَلَاةَ فَرَضٍ وَاحِدٍ بِهَا اكْتَفَى	
مَنْ غَيْرَ فَرَضٍ وَاحِدٍ بِهَا جَرَى	
وَإِنْ يَكُنْ فَرَضَانِ فِي وَقْتِ ذِكْرٍ	
تَقْدِيمُ فَرَضٍ فِي الْقَضَاءِ يُرْضَى	
وَلَيْسَ جَمْعٌ غَيْرَ ذَلِكَ يَحْسُنُ	
لَهُ لِفَرَضَيْنِ وَذَلِكَ فَرَعٌ	
لِكُلِّ فَرَضٍ أَوْ كَمَاءٍ إِنْ تُصَبُّ	

كتاب الطهارة من النجس

قَدْ حَصَرُوا مَجَالَ ذَا الْكِتَابِ	868
عَلَى اقْتِسَامِ سِتَّةِ الْأَبْوَابِ	

الباب الأول:

في معرفة حكم هذه الطهارة

وَالْأَصْلُ فِي الْقُرْآنِ تَوْبٌ يُطَهِّرُ	869
ثُمَّ دَمُ الْخَيْضِ ذُنُوبٌ قَدْ يُصَبُّ	870
إِزَالَةُ لِلنَّجَسِ أَمْرٌ وَاجِبٌ	871
وَجُوبُهَا النُّعْمَانُ حُكْمُهُ أَمْرٌ	872
وَقَالَ قَوْمٌ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	873
وَقَالَ فَرَضٌ لِأَزْمٍ بِالذِّكْرِ	874
لِتَوْبِكَ الْأَمْرُ أَتَى بِالطُّهْرِ	875
خِلَافٌ أَمْرٌ ثُمَّ نَهَى قَاهِرٌ	876
قَرِينَةٌ هُنَالِكَ تَجَادَبَتْ	877
رَمَى سَلَا عَذَابٌ قَبْرٍ خَلَعٌ	878
وَتُرُّ جِمَارٌ غُسْلٌ بَوْلٌ فِي الْأَثَرِ	
عَذَابٌ قَبْرِ لِلَّذِي نَجَسًا صَحَبُ	
فَرِيضَةٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ يُنْدَبُ	
بِهِ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ صَدَرُ	
وَمَالِكٌ ذَا الْحُكْمِ قَوْلًا أَكَّدَهُ	
وَسُنَّةٌ إِذَا نَسَى لِلْأَمْرِ	
تَعَارَضُ الْأَثَارُ دُونَ حَصْرِ	
عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ لِنَدْبِ صَادِرِ	
مَفْهُومَهَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَضَتْ	
نَعْلٌ تَعَارَضُ أَفَادَ السَّمْعِ	

تَرْجِيحُ وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْأَمْرِ	879
مَنْ حَدَّثَ لِلنَّجْسِ أَوْ لِلطُّهْرِ	880
تَطَهَّرَ النَّجْسُ لِتَنْظِيفِ وَرْدٍ	881
أَمَّا الَّتِي مِنْ حَدِيثٍ فَقَدْ سَبَقُ	882
وَالْعَفْوُ عِنْدَهُمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	883
ضَمَّنَ الْحَدِيثَيْنِ أَتَى فِي الذِّكْرِ	
قَدْ فَرَّقَ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَ الْحَضْرِ	
مَحَاسِنُ الْأَخْلَاقِ أَصْلُهُ بَجْدٍ	
لَيْسَتْ تُرَى مَعْقُولَةَ الْمَعْنَى يُسَقُّ	
عَنِ الْقَلِيلِ مِنْ بَجَاسَةٍ فَعُورًا	

الباب الثاني:

في معرفة أنواع النجاسات

بَجَاسَةٌ أَنْوَاعُهَا فَفَقَهُ حَصَرَ	884
مَيْتَةٌ غَيْرِ الْبَحْرِ أَوْ دَمٌ هَمَزٌ	885
بَوْلٌ وَرَجْعٌ آدَمِيٌّ إِنْ حَصَلَ	886
وَبَعْضُهُمْ بَجَاسَةٌ لِلخَمْرِ	887
وَغَيْرُ ذَلِكَ فِيهِ خُلْفٌ يُشْهَدُ	888
أَرْبَعَةٌ فِيهَا اتِّفَاقٌ قَدْ ذُكِرَ	
مِنْ مَيْتٍ مَسْفُوحٍ حَيٌّ إِنْ صَدَرَ	
وَلَحْمٌ خَنْزِيرٍ عَلَى أَيِّ قُتِلَ	
أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي خِلَافٍ فَادِرُ	
بِسَبْعَةٍ مِنَ الْفُصُولِ يُقْصَدُ	

المسألة الأولى:

في اختلافهم من ميتة الحيوان الذي لا دم له

أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْمَيْتَةِ	889
وَذَلِكَ دُونَ مَيْتَةِ لِلْبَحْرِ	890
مَفْهُومٌ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مَيْتَتُهُ	891
هَلِ الذُّبَابُ دَاخِلٌ فِي اسْتِثْنَا	892
أَوْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُنْفَرِدٌ	893
أَبُو حَنِيفَةَ حَدِيثُ جَابِرٍ	894
فَفَعَلَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ مُسْتَحْسَنٌ	895
قَدْ ضَعَّفُوا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ	896
غَيْرَ دَمٍ حُكْمًا سِوَى فِي الْحَرَمَةِ	
وَذَا خِلَافٌ لِلهُدَاةِ فَادِرُ	
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ بِنَصِّ بَتَّةِ	
مَا لَا دَمَ لَهُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى	
لَهُ وَذَا لِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ وَرَدَ	
رَأَاهُ رُخْصَةً لِكُلِّ عَابِرٍ	
لِذَلِكَ جَائِزٌ وَلَا يُسْتَهْجَنُ	
بِذَا الْحَدِيثِ حُكْمُهُ فَثَبَّتِ	

المسألة الثانية:

اختلافهم في أجزاء الميتة

وَاللَّحْمَ مِثْلَ مَيْتَةٍ فِي الْفِطْرَةِ	وَاخْتَلَفُوا فِي جُزْءِ كُلِّ مَيْتَةٍ	897
لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ بِهَذَا الْخَبَرِ	وَاخْتَلَفَ فِي عَظْمِ كَذَافِي الشَّعْرِ	898
وَالنَّفْعُ مِنْهُمَا يَرَى أَنَامَ	أَنَّهْمَا كَمَيْتَةٍ حَرَامٌ	899
حَامِلٌ شَعْرَهَا فَلَا يُضَامُ	وَالعَظْمُ عِنْدَ مَالِكٍ حَرَامٌ	900
لَهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْفَهْمُ	مَنْ بَعْدَ ذَبْحِهَا وَذَاكَ الْحُكْمُ	901
فَالعَظْمُ مَيْتَةٌ لَدَى هَذَا الْخَبَرِ	وَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّغْذِيَّ يُعْتَبَرُ	902
فَالعَظْمُ مَيْتَةٌ وَذَاكَ أَسُّ	وَمَنْ يَرَى شَرْطَ الْحَيَاةِ الْحُسْنِ	903
مَنْ كَانَتْ مِنْهُمَا يَكُونُ فَرْطًا	أَنَّهْمَا مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ سَقَطَا	904
فِي الْجُزْءِ مَنْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ	وَذَلِكَ قَوْلُ سَيِّدِ الْأَنْعَامِ	905
مَيْتَةٌ وَذَا بِهِ صَحَّ الْخَبَرُ	يُسْقَطُ وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ يُعْتَبَرُ	906

المسألة الثالثة:

اختلافهم في جلد الميتة

وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ	فَالانْتِفَاعُ مِنْ إِهَابِ الْمَيْتَةِ	907
قَوْمٌ بِمَدْبُوحٍ لَهُ يُنْتَفَعُ	قَوْمٌ جَوَّازُهُ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	908
وَكُلُّ قَوْلٍ حُكْمُهُ يُحَقِّقُ	وَتَالِثُ الْأَقْوَالِ مَنَعٌ مُطْلَقٌ	909
وَالدَّبْغُ عِنْدَ الْبَعْضِ لَا يُغَيِّرُ	قَوْلٌ يَرَى دَبَاغَهَا يُطَهِّرُ	910
فِي الطَّهْرِ دُونَ سَائِرِ الْفَنَاتِ	وَبَعْضُهُمْ يَتَّبِعُ لِلذِّكَاةِ	911
أَبَاحَهُ النُّعْمَانُ فِيمَا قَدْ وَرَدَ	لِلشَّافِعِيِّ ذَا الْقَوْلِ مَنْسُوبٌ تَجَدَّدَ	912
بِالدَّبْغِ قَدْ طَهَّرَ بَعْضُ الْأُمَّةِ	وَجَلْدُ خَنْزِيرٍ وَجَلْدُ الْمَيْتَةِ	913
رَوَايَتَانِ لِلْحَدِيثِ تَخْتَلِفُ	خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ فِيمَا وَصَفَ	914
عَلَى عُمُومِهِ وَذَا اتَّسَاعُ	حَدِيثُ مَيْمُونَةَ الْانْتِفَاعُ	915
وَحُكْمُهُ أَتَى هُنَا مَضِيقُ	وَأَبْنُ حَكِيمٍ فِيهِ مَنَعٌ مُطْلَقٌ	916
وَالْجَمْعُ بَيْنَهَا صَحِيحٌ يَطْهَرُ	وَلِابْنِ عَبَّاسٍ بِدَبْغٍ يَطْهَرُ	917
تَرْجِيحُ دَبْغٍ فِيهِمَا حُكْمٌ جَرَى	مَيْمُونَةَ وَنَجَلُ عَبَّاسٍ يَرَى	918
فَالنَّسْخُ حُكْمُهُ أَتَى وَمَا نَجَحَ	وَأَبْنُ حَكِيمٍ مَنْ حَدِيثُهُ رَجَحَ	919

المسألة الرابعة:

الحكم في دم الحيوان

لَدَيْهِمْ حُكْمٌ بِهِ يُسَلَّمُ	دَمُ الْبَهَائِمِ الْجَمِيعِ يَحْرُمُ	920
أَمَّا الْقَلِيلُ نَجْسُهُ حُكْمٌ يَرُدُّ	لَأَنَّهُ نَجَسٌ كَثِيرُهُ وَرَدُّ	921
وَالنَّزْرُ مِنْ دَمَاءِ سَائِمِ حُكْمِي	كَذَا الْخِلَافُ فِي دَمَاءِ السَّمَكِ	922
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مُنَاصِرُ	بَعْضُ دَمِ الْحَيَاتَانِ حَلٌّ طَاهِرُ	923
خِلَافٌ مَذْهَبُ يَرَى فَلْتَفْهَمِ	نَجَسٌ لِمَالِكٍ عَلَى أَصْلِ الدَّمِ	924
وَحُرْمَتِ نَصِّ لَذَا يُسَانِدُ	وَبَعْضُهُمْ حُكْمُ الدَّمَاءِ وَاحِدُ	925
كَذَا مُقَيَّدُ خِلَافٍ حَقِّقِ	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُطْلَقِ	926
تَقْيِيدُ مَسْنُفُوحِ بآيَةِ تُمِي	تَحْرِيمِ مَيْتَةٍ وَحَرْمَةِ الدَّمِ	927
مُطْلَقِ مَسْنُفُوحِ فَنَجْسُهُ جَلَا	فَمَنْ مُقَيَّدٌ بِهِ قَضَى عَلَى	928
وَمُطْلَقِ هُمَا سَوَاءٌ يُعْرِفُ	وَذَاكَ لِلْجَمْعِ هُوَ حُكْمٌ يُوصَفُ	929
هُمَا حَرَامٌ عِنْدَهُ فِي الْمَقْصِدِ	فَمَنْ قَضَى بِهِ عَلَى مُقَيَّدِ	930

المسألة الخامسة:

حكم البول

وَرَجَعَهُ نَجَسٌ مِنَ الْمَحَارِمِ	وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّ بَوْلَ الْإِنْسَانِ	931
وَعَيْرُهُ فِيهِ اِخْتِلَافٌ لِلْأَنْزُرِ	بَوْلُ الرِّضِيعِ لَيْسَ نَجْسًا يُعْتَبَرُ	932
أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ بِهِ أَقْتَدَى	وَالْحَيَوَانَ بَوْلُهُ نَجَسٌ لَدَى	933
وَقَالَ قَوْمٌ تَابِعٌ لِلْحَمِ	وَالشَّافِعِيِّ حَاكَاهُ فِي ذَا الْحُكْمِ	934
أَبْوَالِهَا أَرْوَاتِهَا فَانْتَبَهُوا	أَكَلَةُ النَّجَسِ لَدَيْهِمْ تُكْرَهُ	935
لَدَيْهِمَا لِلْجَمْعِهَا وَذَا نَفَعُ	فَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ تَبَعُ	936
فَلْتَحْفَظُوا حُكْمَيْهِمَا فِي الْحِينِ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ	937
أَفْضَلُ مَنْ هَدَى لِسَائِرِ الْأُمَمِ	أَدَى الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ	938
إِنِّبَلُ فَاقْبَلْ لَذَاكَ الْفَعْلُ	وَلِلْعُرَانِيِّينَ شَرَابُ بَوْلِ	939
نَهْيٌ صَرِيحٌ فِي الْحَدِيثِ فَاثْمَلُ	وَعَنْ صَلَاةٍ فِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ	940
فَبَوْلِهَا كَبَوْلِهِ فِي الْحَرْمَةِ	مَنْ قَاسَ إِنْسَانًا عَلَى بَهِيمَةٍ	941

المسألة السادسة:

في حكم ما يعضي عنه من النجاسات

عَلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْسَامِ	942
انْقَسَمُوا كُلٌّ لَهُ حُكْمٌ وَرَدُّ	943
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا يُقَرَّرُ	944
قَلِيلَهَا كَثِيرُهَا بَعْضٌ يَرُدُّ	945
فَمَالِكٌ نَزَرَ الدَّمَاسْتَتْنِي	946
حَوْلَ قَلِيلِ النَّجَسِ فِي الْأَحْكَامِ	
قَوْمٌ لَقَدَرِ دَرَهُمْ عَفَوْا وَجَدُّ	
وَأَبْنُ الْحَسَنِ بِرُبْعِ ثَوْبٍ يَقْدَرُ	
عِبَادَةٌ مُكَلَّفٌ لَهَا اعْتَمَدَ	
دَلِيلُهُ عَلَيْهِ حُكْمًا فَأَبْنِي	

المسألة السابعة:

اختلافهم في المتني

وَالْمَنِّيُّ قَالَ مَالِكٌ نَجَسٌ يَجِبُ	947
وَالطُّهْرُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	948
وَمَرَّةً تَغْسَلُهُ فَيَخْرُجُ	949
فَالْفِرْكَ فِي زِيَادَةِ لِمُسْلِمٍ	950
فَالْمَنِّيُّ بَيْنَ أَنْ يُسَاوِيَ لِلْحَدَثِ	951
فَبَيْنَ فَرْتٍ وَدَمٍ يُرَى خَرَجَ	952
وَالْمَنِّيُّ مَنْ يَقْسِيهِ عَلَى اللَّبَنِ	953
وَمَنْ حَدِيثَ الْغُسْلِ رَاجِحًا يَرَى	954
فَطَهْرُهُ بِالْفِرْكَ لِلنُّعْمَانِ	955
تَطْهِيرُهُ مِنْ كُلِّ مَا يُلْفَى يُصَبُّ	
وَعَائِشَةُ أَفْرَكَ ثَوْبَ الشَّافِعِ	
وَفِيهِ بَلُّ الْمَاءِ لَيْسَ يُنْزَجُ	
صَلَّى بِهِ مُرْخَصًا لِلْمُسْلِمِ	
أَوْ فَضَلَاتِ طَاهِرَاتٍ لَا خَبَثَ	
ذَا اللَّبَنِ الْحَلَالِ دُونَ مَا حَرَجَ	
يَجْعَلُهُ الْحَلَالَ دُونَ مَا وَهَنَ	
فِيهِ نَجَاسَةٌ وَذَا حُكْمٌ جَرَى	
وَقِيلَ بَلُّ لِلطُّهْرِ فِي مَعَانِ	

الباب الثالث:

من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها

تُزَالُ عَنْ ثَلَاثَةِ مُتَّفَقٌ	956
مِنْهَا بِهَا قِسْطٌ يَقِلُّ أَوْ كَثُرُ	957
مَسْجِدُ أَبْدَانٍ وَثِيَابٌ عُلِمَ	958
دَلِيلُهَا تَطْهِيرُ ثَوْبٍ قَدْ أَمَرَ	959
بِمَسْجِدِ طَهْرِهِمْ لِلْخَبَثِ	960
لَطْهِرَهَا إِذَا بِهَا قَدْ يَغْلُقُ	
بِرَأْيِ جُمْهُورٍ وَذَاكَ مُعْتَبَرٌ	
تَطْهِيرُهَا لَدَيْهِمْ حُكْمٌ لَزِمَ	
صَبُّ دُنُوبٍ فَرُوقٌ بَوْلٌ قَدْ صَدَرَ	
مَذِيٍّ وَمَخْرَجٍ بِلَا تَرِيثِ	

وَدُونَ لَذَّةٍ بِكَالتَّفَكُّرِ	وَعُغْلُهُ مِنْ مَذِيهِ لِلذَّكْرِ	961
هَلْ خَصَّ هَذَا الْحُكْمُ غُسْلَ جِلِّهِ	وَالْغُسْلُ إِنْ لَبِعَضَهُ أَمْ كَلِّهِ	962
أَوْ آخِرٍ نِيَطٍ بِهِ لِلْفَهْمِ	مَنَاطُ خَلْفِهِمْ بِبَدءِ الإِسْمِ	963

الباب الرابع:

في الشيء الذي تزال به

بِكُلِّ أَنْوَاعٍ لَهُ إِذَا لَمَسَ	عَنْ مَخْرَجَيْنِ الْمَا يُطَهِّرُ النَّجَسَ	964
هَلْ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ إِذَا وُصِفَ	وَكُلُّ مَائِعٍ سِوَى الْمَاءِ اِخْتَلَفَ	965
يُزِيلُ نَجَسًا عَالِقًا إِذَا جَرَى	فَطَاهِرٌ أَوْ حَنِيفَةٌ يَرَى	966
لَيْسَ مُزِيلًا جُمْلَةً الْأَقْدَارِ	قَوْمٌ رَأَوْهُ غَيْرَ الْاِسْتِجْمَارِ	967
فَمَا سِوَى الْأَحْجَارِ غَيْرِ نَافِعِ	وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	968
فِيهَا خِلَافٌ سَائِرِ الْفُهُومِ	كَالْعَظْمِ وَالْأَزْوَاثِ وَالْمَطْعُومِ	969
أَنْوَاعٍ حَلِيِّ مِثْلِهِ إِذْ تُقْصَدُ	فَمَا لِكَ كُلِّ الطَّعَامِ يُبْعَدُ	970
لِلطَّاهِرِيِّ عَزْوًا لِهَذَا الْخَبْرِ	لَمْ يَرَ قَوْمٌ غَيْرَ طَهْرِ الْحَجَرِ	971
إِذْ جَوَزَ الطُّهْرَ بِكُلِّ طَاهِرٍ	وَالطُّبْرِيِّ شَدَّ بِقَوْلِ نَادِرِ	972
شَيْءٍ أَزَالَ ذَاتَهُ وَذَا شَطَطُ	أَوْ نَجَسٍ وَحُكْمُهُ فِي ذَا غَلَطِ	973
بِكُلِّ جَامِدٍ وَمَائِعٍ نُقِلَ	مَنْ لَمْ يَرَ الْخُصُوصَ لِلْمَاءِ تَزُلُ	974
إِنِّي امْرَأَةٌ ذَيْلِي يُرَى يَطُولُ	حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ تَقُولُ	975
مِنَ الثُّرَابِ طَاهِرًا مِمَّا نَجَسَ	قَالَ لَهَا فَالطُّهْرُ بِالَّذِي لَمَسَ	976
قَالَ أَبُو دَاوُدَ نَصٌّ يُذَكَّرُ	وَكُلُّ نَعْلٍ بِالثُّرَابِ يُطَهَّرُ	977

الباب الخامس:

في صفة إزالتها

وَالْغُسْلُ بِالطُّهُورِ ثُمَّ الْمَسْحُ	زَوَالِهَا لَدَيْهِمْ بِالنُّضْحِ	978
وَالْمَسْحُ طَهْرٌ مَخْرَجَيْنِ يُذَكَّرُ	فَالْغُسْلُ كُلِّ النَّجَسِ مِنْهُ يُطَهَّرُ	979

- 980 كَذَلِكَ فِيهِ الطُّهْرُ لِلْخُفَيْنِ
981 وَاخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَتَتْ
982 فَنَضَحَهُمْ أَيَّ نَجَاسَةٍ يَرُدُّ
983 طَعَامُ أَكْلٍ قَلِيلٍ مَنْ قَدْ فَرَّقَا
984 يُنْضَحُ بَوْلُ الذَّكَرِ وَيُغْسَلُ
985 وَالغُسْلُ مَالِكٌ لِشَابِتٍ رَأَوْا
986 لَهُ وَمَشْكُوكٌ بِهَالِهِ نَضَحَ
987 حَدِيثٌ عَائِشَةُ لِنَضْحِ قَدْرَوْتُ
988 مَا تَمَّ غَسْلُهُ لَذَاكَ الْبَوْلِ
989 أَنَسٌ حَدِيثُهُ يَقُولُ وَاصْفَا
990 فَقَالَ بَادَزْتُ حَصِيرَةَ لَنَا
991 نَضَحْتُهُ نَشْرْتُهُ إِذْ صَلَّى
992 إِنْ غَابَ عَيْنُ النَّجَسِ نَضَحَ مُمَكِّنُ
993 وَمَالِكٌ لِمَخْرَجٍ أَوْ ذَيْلِ
994 مَنْ قَالَ رُخْصَةٌ فَلَا يُقَاسُ
995 مَنْ قَالَ حُكْمٌ فِي زَوَالِ النَّجَسِ
996 فِي الْعَدَدِ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ ظَهَرَ
997 فِي حُكْمِهِمْ تَجَاوُزُ لِلْعَدَدِ
998 فَمَالِكٌ لَمْ يَشْتَرِطْ أَيَّ عَدَدٍ
999 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُوَافِقُ
1000 ثَلَاثَةُ الْأَحْجَارِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
1001 مَنَاطُ خُلْفِهِمْ حَدِيثُ جَابِرِ
- كُرْخِصَةَ لِلْحُكْمِ وَالنَّعْلَيْنِ
أُصُولُ كُلِّ مَذْهَبٍ كَمَا ثَبَتَ
فِي الْبَوْلِ لِلصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَزْدَرُدْ
بَيْنَ الْإِنثَاءِ وَالذُّكُورِ حَقَّقَا
بَوْلٌ مِنَ الْإِنثَى وَذَاكَ الْأَفْضَلُ
نَجَاسَةٌ حَلَّتْ بِهِ وَذَا حَكْوَا
وَخُلْفُهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ وَضَحَ
حَيْثُ الصَّبِيِّ بَالٍ فَنَضَحَهُ ثَبَتَ
وَالطُّفْلُ دُونَ عُمُرِهِ لِلْحَوْلِ
صَلَاةُ حَيْرِ النَّاسِ وَهُوَ الْمُصْطَفَى
بِهَاسَا سَوَادٍ مَنْ تَتَابَعَ الْأَنَا
عَلَيْهِ مُجْتَبَى الْإِلَهِ جَلَا
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يَحْسُنُ
أُنثَى وَمَنْ قَفَاهُ فِي الدَّلِيلِ
حُكْمٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْأَسَاسُ
عَدَاهُ نَحْوَ الْغَيْرِ فِي ذَا الْأُسِّ
مُشْتَرِطُ النِّقَاءِ قَوْلٌ قَدْ صَدَرَ
طَهَّرَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لَا تَزِدُ
فِي الْمَسْحِ أَوْ فِي الْغُسْلِ قَوْلٌ يُعْتَمَدُ
تَرْجِيحُ هَذَا الْقَوْلِ حُكْمٌ لِأَنْقُ
وَدُونَهَا فِي الطُّهْرِ غَيْرُ نَافِعٍ
عَلَى الْوُجُوبِ أَمْ لِنَدْبٍ صَادِرٍ

الباب السادس: في آداب الاستنجاء

كَالْبُعْدِ وَالشُّكُوتِ أَوْ يُمْنَى نُقْلِ	وَحُكْمُ ذَا الْبَابِ عَلَى نَذْبِ حُمْلِ	1002
لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلِهِ مَا الْعَلَّةُ	وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِهِ لِلْقَبْلَةِ	1003
بِالْبَوْلِ أَوْ بِغَائِطٍ إِذْ تَفْضُلُوا	رَوَى أَبُو أَيُّوبَ لَا تَسْتَقْبِلُوا	1004
مَنْ بَيْتِ حَفْصَةَ أَرَى خَيْرَ الْبَشَرِ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمْرٍ	1005
لِقَبْلَةٍ، وَالشَّامَ وَجْهًا نُورًا	مُحَمَّدًا إِذْ جَالَسًا مُسْتَدْبِرًا	1006
فِي الْخُلْفِ فِي الْأَرْءِ وَالْأَفْهَامِ	قَدْ ذَهَبُوا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ	1007
تَكَامُلِ الْأَحْكَامِ فِي ذَا الْفَهْمِ	مَنْ بِيَرَاءَةٍ لِأَصْلِ الْحُكْمِ	1008
صَحَّارِي لَيْسَ سِتْرَةٌ بِهَا وَلَا	قَوْلُ أَبِي أَيُّوبَ حَمَلُهُ عَلَى	1009
وَأَبْنِ عُمَرَ بِالْعَكْسِ فِي الْمَحَافِلِ	سِوَاهُ سَاتِرًا وَلَا مِنْ حَائِلِ	1010
مُخَالَفِ التَّرْجِيحِ فِي الْمَدَارِكِ	وَذَاكَ مَذْهَبٌ عَزَوْا لِمَالِكِ	1011

كتاب الصلاة

حَوْلَ الصَّلَاةِ فَرَضُهَا لِلْقُرْبِ	وَالْأَمْرُ بِالْفَرَضِ أَتَى وَالنَّذْبِ	1012
وَحِفْظُهَا حَتْمٌ عَلَيْهِ يُتَّكَلُ	قَدْ قُسِّمَتْ لِأَرْبَعٍ مِنَ الْجَمَلِ	1013
فَاعْلَاهَا بَارِحَهُ الْقُنُوطُ	فَالْوَاجِبَاتُ مِثْلُهَا الشَّرُوطُ	1014
قَصَاؤُهَا فَثَمْرَةُ الْأَفْعَالِ	مَعْرِفَةُ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ	1015

الجملة الأولى، وفيها أربع مسائل:

المسألة الأولى:

في بيان وجوب الصلاة

وَفَعْلُهَا وَفَقَ النَّصُوصِ جُنَّةُ	أَوْجِبَهَا الْكِتَابُ ثُمَّ السُّنَّةُ	1016
أُصُولُ ذَا الْبَابِ لِكُلِّ سَائِلِ	تَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ	1017

المسألة الثانية:

في بيان عدد الواجبات منها

- 1018 لَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْهَا تَجِبُ خَمْسٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَالثَّانِي اسْتِحْبَابُ
- 1019 أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ الْوَتْرُ كَمَثَلِ خَمْسَةِ وَذَلِكَ الْحَضْرُ
- 1020 تَعَارُضُ الْحَدِيثِ أَصْلٌ لِلسَّبَبِ فِي دَرَسٍ خُلِفَ حُكْمُهُ شَرْعاً وَجَبَ
- 1021 حَدِيثٌ مَعْرَاجٌ لِخَمْسِ حَدَدًا لِلْفَرَضِ يُسْرًا لِلصَّلَاةِ سَرْمَدًا
- 1022 حَدَدَهَا الرَّسُولُ لِلَّذِي سَأَلَ فِي خَمْسَةِ إِلَّا تَطَوُّعاً قَبْلَ
- 1023 وَجُوبٍ وَتَرْفِي الْحَدِيثِ قَدْ وَرَدَ فَحَوَاهُ لِلْوَجُوبِ هَلْ ذَا يُعْتَمَدُ
- 1024 عَنْ حَارِثَةَ قَالَ النَّبِيُّ أَخْبِرْكُمْ بِالْوَتْرِ أَجْرُهَا يُرَى خَيْرًا لَكُمْ
- 1025 بُرَيْدَةَ رَوَى حَدِيثَ الْوَتْرِ مُؤَكَّدًا لِفِعْلِهَا فِي الذِّكْرِ
- 1026 فَبَيَّنَ حَضْرَ النَّصِّ أَوْ أَمْرَ الْعَجْزِ تَمَّ خِلَافُهُمْ عَلَى فَهْمِ الْأَثَرِ

المسألة الثالثة:

بيان على من تجب الصلاة

- 1027 فَالْمُسْلِمُ الْبَالِغُ فَرَضٌ قَدْ تَجِبَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا فَقُلْ حَقًّا تُصَبُّ

المسألة الرابعة:

أحكام تارك الصلاة متعمدا

- 1028 وَالْقَتْلُ حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَوَصَفُ هَذَا الْقَتْلِ حُكْمًا يَأْتِي
- 1029 أَحْمَدُ قَالَ قَتْلُهُ كُفْرًا وَجَبَ ثَلَاثَةٌ رَأَوْهُ حَدًّا إِنْ تُصَبُّ
- 1030 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ذَا حُكْمِهِمْ أَبُو حَنِيفَةَ تَرَاهُ مِثْلَهُمْ
- 1031 وَالْحَبْسُ وَالتَّعْزِيرُ حُكْمُ الظَّاهِرِيِّ تَارِكُهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ نَاصِرٍ
- 1032 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ لِفَهْمِ مَا وَرَدَ تَنَوُّعُ التَّفْسِيرِ فِيهَا قَدْ وَجَدَ
- 1033 قَدْ حَرَّمَ الْإِلَهُ قَتْلَ الْمُسْلِمِ إِلَّا ثَلَاثًا يُقْتَلُونَ فَاَعْلَمَ
- 1034 تَرَكَ الصَّلَاةَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَرَدَ وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمًا عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
- 1035 فِي الْقَوْلِ بِالْحَبْسِ وَبِالتَّعْزِيرِ لِلْمَوْتِ غَيْرَ قَصْدٍ لِلتَّيْرِيرِ
- 1036 وَنَعْتِهِ بِالْكَفْرِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ عِنْدَ بُرَيْدَةَ وَأَحْمَدُ اعْتَمَدَ

- 1037 حَدِيثُ جَابِرٍ بِكُفْرٍ قَدْ وَصَفَ
1038 وَالْقَتْلُ حَدًّا تَرَكُهُ لِلْبَعْضِ
1039 تَحْلِيلُ أَسْبَابِ الْخِلَافِ يُعْتَبَرُ
1040 فَقَوْلُهُ لَا يَزِنُ زَانَ مُؤْمِنٌ
1041 دُونَ دَلِيلٍ ثَابِتٍ فِي الشَّرْعِ
1042 أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ
1043 أَوْ كَانَ لِلْمُعَارِ مِنْ مَعَانِي
1044 أَوْ أَنَّهُ فِي حُكْمِ حُكْمِ الْكَافِرِ
1045 يَبْقَى الْخِلَافُ فَاقْدِ التَّرْجِيحَ
1046 يَخْصُ وَاحِدًا مِنَ الْأَقْوَالِ

الجملة الثانية:

في شروط الصلاة

- 1047 قَسَمَهَا الْقَاضِي إِلَى ثَمَانِيَةٍ مِنْ الشُّرُوطِ دُونَتْ وَآتِيَتْهُ

الباب الأول:

في معرفة الأوقات

- 1048 يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ فِي فَصْلَيْنِ فِي النَّهْيِ وَالْأَمْرِ عَلَى وَقْتَيْنِ

الفصل الأول:

في معرفة الأوقات المأمور بها، وهو قسمان:

القسم الأول:

الأوقات الموسعة والمختارة، وفيه خمس مسائل:

- 1049 وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا
1050 فَخَمْسُ أَوْقَاتٍ أَتَتْ لِلْوَجِبِ
1051 وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ كُلِّ وَاحِدَةٍ
- بِأَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ تُتَّبَعُ
مُفْصَلًا مُوسَّعًا لِلرَّاعِبِ
وَدَرَسُ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِيهِ فَائِدَةٌ

المسألة الأولى:

في وقت الظهر

وَبَاتَّفَاقَ سَائِرِ الْأَقْوَالِ	وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الزَّوَالِ	1052
كَذَلِكَ وَقْتُ جُمُعَةٍ كَمَا طُلِبَ	إِلَّا شُدُودًا لِابْنِ عَبَّاسٍ نُسِبُ	1053
فَالظَّلُّ قَدْرَ قَامَةٍ لِلشَّافِعِيِّ	وَاخْتَلَفُوا فِي آخِرِ الْمَوْسَعِ	1054
عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ تَأْيِيدٌ حَصَلَ	دَاوُدُ مَالِكُ أَبُو ثَوْرٍ نُقِلَ	1055
لِلْعَصْرِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ	أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى الْمَثَلَيْنِ	1056
لِذَا صَلَاةِ الظُّهْرِ حُكْمًا عَجَلٌ	فَبَيْنَ آخِرِ لَيْلًا وَأَوَّلِ	1057
عِنْدَهُمَا مِثْلَ الْإِمَامِ فَاسْتَفِدَّ	لِلصَّاحِبَيْنِ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ	1058
فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَأَوَّلِ نُقِلَ	كُلُّ الْخِلَافِ مِنْ تَضَارُبِ حَصَلَ	1059
وَسَائِرِ الْأَوْقَاتِ مِثْلَ الْعَصْرِ	جَبْرِيْلُ لِلصَّلَاةِ وَقْتُ الظُّهْرِ	1060
وَقَالَ بَيْنَ ذَيْنِ لِلْمُخْتَارِ	مُشْرَعًا قَدْ أَمَّ لِلْمُخْتَارِ	1061
مَنْ أَمَّ فِي الْأَجْرِ فَضْلٌ قَدْ وُصِفَ	ثُمَّ حَدِيثٌ مِثْلَكُمْ بِمَنْ سَلَفَ	1062
كَلَاهُمَا رَوَاهُ فِي الْأَثَارِ	فَالتَّرْمِذِيُّ كَذَلِكَ الْبُخَارِ	1063
لِوَقْتِ جَبْرِيْلٍ وَمِثْنًا صُحِّحَا	فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَجَحَا	1064
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلصَّلَاةِ أَبَدًا	جَبْرِيْلُ كُلَّ الْوَقْتِ فِيهِ حَدَدًا	1065
فِي الْقَصْرِ لِلْوَقْتِ كَذَا طُولُ حُسْبِ	أَبُو حَنِيفَةَ لِقِيَاسِ ذَهَبِ	1066
مُفَنِّدًا لَجُمْلَةِ الْقَوْلَيْنِ	أَمَّا ابْنُ حَزْمٍ عَارِضَ الْوَقْتَيْنِ	1067
وَقَتَّ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ يُدْرَجُ	حَدِيثٌ مُسْلِمٌ رَوَى لَا يَخْرُجُ	1068
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بِفِقْهِ قَدْ عُرِفَ	وَوَقْتُهَا الْمَرْغُوبُ فِيهِ يُخْتَلَفُ	1069
تَرَيْتُ الْقَلِيلَ فِي الْمَسَاجِدِ	بِدَايَةَ الْأَوْقَاتِ لِلْمُنْفَرِدِ	1070
وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَرِّ لَا تُرْضِيهِ	فَمَالِكُ ذَا حُكْمِهَا لَدَيْهِ	1071
كَذَلِكَ فِي الْبَرْدِ وَذَا مَدَارُ	أَوَّلِ وَقْتِ مَالِكٍ يَخْتَارُ	1072
مِنْهَا لَدَى الصَّلَاةِ جَنَّبُوا الْغَرَزَ	عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ يَأْتِي الضَّرْرُ	1073
لَمَّا شَكُّوا حَرَّ التَّرَابِ لَمْ يُجِبْ	دَلِيلُهُمْ شِدَّةَ حَرِّ تَجْتَنَّبُ	1074

المسألة الثانية:

في صلاة العصر

كَلَاهُمَا لَهُ فَرِيقٌ ذَاهِبٌ	قَوْلَانِ يُلْفَى فِيهِمَا تَصَارُبٌ	1075
كُلُّ فَرِيقٍ رَأَيْتَهُ يُرَجِّحُ	صَلَاةَ عَصْرِ لِلْخِلافِ مَسْرُوحٌ	1076
آخِرُ ظَهْرٍ فِيهِ عَصْرٌ دَخَلَتْ	فَالشَّافِعِي مَالِكُ دَاوُدُ ثَبَتٌ	1077
دَاوُدُ مَالِكٌ أَتَى بِشَبْهِهِ	قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِهِ	1078
فِي بَدْتِهِ أَوْ آخِرِ إِذْ تُدْرِكُ	أَقْوَالُهُمْ وَمَالِكٌ تَشْتَرِكُ	1079
تَدَاخُلُ الْوَقْتَيْنِ حُكْمٌ قَدْ قَبِلَ	وَالشَّافِعِي دَاوُدُ عَنْهُمَا نُقِلَ	1080
فِي فَهْمِ مَرْفُوعِ رَوَا لِلشَّافِعِ	أَسْبَابُ خُلْفِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي	1081
فَشَرَعَ اشْتِرَاكَهُ لِلظُّهْرِ	جَبْرِيلُ عَلَّمَ النَّبِيَّ لِلْعَصْرِ	1082
مَا قَبْلَهُ وَفَعَلَهُمْ يَنْفِي الْحَرْجَ	وَابْنُ عَمْرٍ يَبْدَأُ ذَا إِذَا خَرَجَ	1083
أَدْرَكَ عَصْرَهُ بِقَوْلِ مَذْهَبِ	مَنْ رُكْعَةً أَدْرَكَ قَبْلَ الْمَغْرَبِ	1084
مُبَيَّنًا لِسَدَاكِ فِي النُّقُولِ	أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّسُولِ	1085

المسألة الثالثة:

في وقت المغرب

هَلْ وَقْتُهَا مُوسَّعٌ فِي الْكُتُبِ	لَهُمْ خِلافٌ فِي صَلَاةِ الْمَغْرَبِ	1086
وَبَعْضُهُمْ حَتَّى يَزُولَ الشَّفَقُ	عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَضِيقُ	1087
دَاوُدُ مَالِكٌ رِوَايَةً خُذَا	قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بَذَا	1088
بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ يُعْتَمَدُ	تَعَارُضِ الرَّوَايَتَيْنِ قَدْ وَرَدَ	1089
وَذَاكَ فِي التَّعْلِيلِ حُكْمٌ يُرْضِي	عَلَيْهِمَا فِي الْحُكْمِ وَقْتَ الْفَرَضِ	1090
فِي مَغْرَبِ حُكْمًا تَرَاهُ فَائِدَا	قَدْ أَمَّهُ جَبْرِيلُ وَقْتًا وَاحِدًا	1091
صَلَّى بِهِ مُبَيَّنًا هَاتَيْنِ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ فِي وَقْتَيْنِ	1092
مِثْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا فَافْهَمُوا	قَالَ بِرِيدَةَ كُنَاهُ الْأَسْلَمُ	1093

المسألة الرابعة:

صلاة العشاء

- 1094 وَاخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ الْعِشَاءِ
1095 مَغِيبِ حُمْرَةِ مَالِكِ نُسْبِ
1096 أَبُو حَنِيفَةَ بَيَاضِ الشَّفَقِ
1097 حَتَّى تَغِيبَ رُؤْيَا الضِّيَاءِ
1098 أَسْبَابِ حُلْفٍ فِي مَعَانِ الشَّفَقِ
1099 رَدِّ بِذَلِكَ قَوْلِةِ الْخَلِيلِ
1100 وَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ قَوْلَهُمْ بِمَا
1101 مَغِيبَ بَدْرِ لِثَلَاثِ نَحْسَبُ
1102 لَوْلَا مَشَقَّةُ لِأَخْرَجْتَ الْعِشَاءَ
1103 أَبُو حَنِيفَةَ بِذَلِكَ رَأْيَا حَكَمِ
1104 آخِرِ وَقْتِهَا عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا
1105 قَوْلُ لَثَلِثِ اللَّيْلِ وَقَتَا يَسْتَمِرُّ
1106 قَوْلُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ ثُمَّ الْفَجْرِ
1107 فَالْثَلَاثُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ
1108 دَاوُدُ ثَلَاثُ اللَّيْلِ عَنْهُ قَدْ وَرَدَ
1109 حَدِيثُ جَبْرِيلَ أَتَى بِمُتَسَعِّ
1110 لِنِصْفِ لَيْلٍ قَالَ آخِرَ النَّبِيِّ
1111 أَنَسُ رَوَى جُمْلَةَ هَذَا الْخَبَرِ
1112 أَبُو قَتَادَةَ يَرَى تَهَاوَنًا
1113 ذَاكَ الَّذِي يَلِيهِ فِي التَّرْتِيبِ
1114 جَبْرِيلُ مَنْ تَشْرِيْعَهُ قَدْ رَجَّحَا
1115 وَعَنْ أَنَسٍ تَرْجِيْحُ مَا قَالَ اتَّبَعَ
1116 أَبُو قَتَادَةَ لِأَهْلِ الظَّاهِرِ
1117 أَوْ نَاسِخٍ إِلَّا فَبِالتَّعَارُضِ
1118 خُرُوجُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
1119 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ رَأْيٌ نُسِبَ
- فَبَيْنَ حُمْرَةِ وَلِلضِّيَاءِ
وَالشَّافِعِيِّ رَأْيٌ لَهُ ذَا إِنْ تُصَبِّ
لَدَيْهِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُكْمًا حَقِّقِ
مِنَ السَّمَاءِ وَحُمْرَةَ لِلرَّاءِ
مَا بَيْنَ حُمْرَةِ بَيَاضِ يَلْتَقِي
يَبْقَى بَيَاضُهُ لَثَلِثَ اللَّيْلِ
يُقَالُ عَنْ فَرَضِ النَّبِيِّ إِذْ تَمَّ مَا
ذَا الرَّأْيِ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ يُرْغَبُ
لِنِصْفِ لَيْلٍ قَالَ خَيْرٌ مَنْ مَشَى
وَالْكُلِّ فِي الصَّحِيحِ غَيْرُ مُتَّهَمِ
إِلَى مَذَاهِبِ ثَلَاثِ تُعْرَفُ
وَيَنْتَهِي الْمُخْتَارُ بَعْدَهُ خَيْرٌ
فِي ثَلَاثِ الْأَقْوَالِ حُكْمًا فَادِرِ
وَالشَّطْرُ قَوْلُ مَالِكِ لِلسَّمَاعِ
وَمَالِكِ لِلنِّصْفِ أَيْضًا يَعْتَمَدُ
فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِ وَقَعِ
أَدَاءِ فَرَضِ لِلْعِشَاءِ فَاجْتَبَى
وَعَيْرُهُ رَوَوْا لِهَذَا الْأَثَرِ
مَنْ لَمْ يُؤَدِّ فَرَضَهُ حَتَّى دَنَا
أَمْرٌ يَرَاهُ جَرًّا لِلتَّرْهِيْبِ
لَثَلِثِ لَيْلٍ حُكْمُهُ قَدْ وَضَّحَا
لِشَّطْرِ لَيْلٍ دُونَ تَحْدِيدِ نَفْعِ
عُمُومَهُ قَالُوا وَبِالتَّأْخِرِ
فِي النَّصِّ بِاسْتِصْحَابِ إِجْمَاعِ قُضِيَ
يَبْقَى الْأَدَاءُ وَارْدًا فِي الذِّكْرِ
لِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَهُ كُتِبَ

المسألة الخامسة:

في وقت الصبح

عَلَيْهِ رَأْيُ كُلِّ نَذْبٍ حَادِقٍ	1120	وَوَقْتُهُ طُلُوعُ فَجْرِ صَادِقٍ	1120
حَتَّى طُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْحَصْرِ	1121	فَذَلِكَ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْفَجْرِ	1121
بِهَا وَتَغْلِيْسِ لَدَى الْأَبْرَارِ	1122	أَتَى خِلَافَهُمْ عَلَى الْإِسْفَارِ	1122
قَدْ فَضَّلُوا الْإِسْفَارَ وَقَتًا ثَبَّتْ	1123	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ	1123
تَغْلِيْسَهَا لَدَيْهِمْ يُعْتَمَدُ	1124	وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ	1124
فَابْنُ خَدَاجٍ قَالَ صُبْحًا يُسْفَرُ	1125	وَجَهَ الْخِلَافِ فِي الْحَدِيثِ يَظْهَرُ	1125
أَوَّلُ وَقْتِ فِي جَوَابِ يَحْكُمُ	1126	فَذَلِكَ لِلْجَوَابِ نَصٌّ يُعْلَمُ	1126
فِي وَقْتِهِ عَلَيْهِ جَاءَ الْحَضْرُ	1127	بِأَنَّ أَفْضَلَ الْأُمُورِ الْفَرَضُ	1127
لَا يَعْرِفُ النِّسَاءَ فِيهِ مَنْ حَرَسَ	1128	فَالصُّبْحُ صَلَاةُ الرَّسُولِ فِي غَلَسِ	1128
فِي وَقْتِهَا هَذَا الَّذِي حُكِمَ حَصْلُ	1129	مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ مِنْ صُبْحٍ دَخَلَ	1129

القسم الثاني من الفصل الأول

في لوقات الضرورة والعذر

أَحْكَامُهَا عَلَى ثَلَاثِ تَجْرٍ	1130	وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ وَقْتِ الْعُذْرِ	1130
فَمَا حُدُودُ وَقْتِهِ وَالْقَدْرُ	1131	مَا الْوَقْتُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ الْعُذْرُ	1131
لِتُشْرَعَ الرُّخْصَةُ فِي الْأَثَارِ	1132	وَمَنْ هُمْ الْأَهْلُ لَدَى الْأَعْدَارِ	1132

المسألة الأولى:

في الصلوات التي لها ضرورة وعذر

فِي صَلَوَاتِ أَرْبَعٍ قَدْ تُدْرَكُ	1133	فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ تَشْتَرِكُ	1133
وَقْتِ الصَّلَاةِ دُونَهَا اسْتَدْرَاكُ	1134	فَالظُّهْرُ ثُمَّ الْعَصْرُ فِي اشْتِرَاكِ	1134
وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الَّذِي رَوَتْ	1135	لِمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ قَوْلُ ثَبَّتْ	1135
تَمْيِيزُهُ فِي الْحُكْمِ جَاءَ حَصْرًا	1136	مَسَائِلَ الْكِتَابِ إِلَّا الْعَصْرًا	1136
ذَا حُكْمُهُ وَمَنْ لَنَهَجِهِ سَلَكُ	1137	وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتِ مُشْتَرِكِ	1137
وَالْخُلْفُ حَاصِلٌ بِذَلِكَ الْأَمْرِ	1138	حَدِيثُ رَكْعَةٍ أَتَى فِي الْعَصْرِ	1138

- 1139 فَمَنْ لِرُخْصَةِ يَسُوقُ الْفَهْمُ
يَمْنَعُ لِلْقِيَاسِ ذَاكَ الْحُكْمُ
1140 فَلَا يَفُوتُ الْوَقْتُ حَتَّى يَدْخُلَا
وَقْتُ الْأُخْرَى فِي الْحَدِيثِ سُجْلَا
1141 فِي حُكْمِ نَصْرِ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ
وَلَا يَفُوتُ وَقْتُهَا لِلذِّكْرِ
1142 فَالْأَمْرُ وَارْدٌ لِهَذَا الْفَرْضِ
لَا يَتَعَدَى لِلسُّوَى بِالْحَضْرِ
1143 وَمَنْ أَجَازَ الْإِشْتِرَاكَ فِي سَفَرِ
قَاسَ ضَرُورَاتِ عَلَيْهِ فِي الْحَضْرِ

المسألة الثانية:

في حدود أوقات الضرورة والعدر

- 1144 آخِرُ وَقْتُهَا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ كَمَا عُرِفُ
1145 فَمَالِكٌ بَعْدَ الزَّوَالِ الظُّهْرِ
أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ لَهُ ذَا الْقَدْرِ
1146 وَقْتُ الْمُقِيمِ رَكَعَتَانِ فِي السَّفَرِ
ثُمَّ دُخُولِ الْعَصْرِ بَعْدَهَا أَقْرُ
1147 بَيْنَهُمَا مَا يَبْقَى اشْتِرَاكَ سَارِ
حَتَّى صَلَاةِ الْقَصْرِ فِي الْأَسْفَارِ
1148 إِلَى آدَاءِ رَكَعَةٍ فَيُحْسَبُ
آخِرُ وَقْتُ بَعْدَ ذَلِكَ يُرْغَبُ
1149 وَأَرْبَعٌ لِلظُّهْرِ ثُمَّ يَنْفَرِدُ
عَصْرٌ بِمَا بَقِيَ وَذَا حُكْمًا تَجِدُ
1150 وَالْحُكْمُ نَفْسُهُ عَلَى الْعِشَاءِ
مُطَبَّقٌ وَمَغْرِبٌ لِلرَّاءِ
1151 وَالْحَدُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِوَاحِدَةٍ
قَبْلَ الصَّبَاحِ قَدْ تَمَّ الْفَائِدَةُ
1152 عِنْدَ تَدَاخُلِ اشْتِرَاكِ الْوَقْتِ
بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِحُكْمِ الثَّبَتِ
1153 فَهَلْ هُمَا فِي الْوَقْتِ وَقْتُ وَاحِدٍ
أَمْ كُلُّ وَقْتٍ فَبَقِيضٍ يُفْرَدُ
1154 كَالَهُمَا يَخْصُّهُ تَوْقِيئُهُ
مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا يَعْمَهُ
1155 فَالشَّافِعِيُّ لِاشْتِرَاكِ قَدْ حَصَلَ
وَلَيْسَ لِأَزْمٍ تَدَاخُلًا كَمَلُ
1156 وَمَالِكٌ ضَرُورَةً قَاسَ عَلَى
تَوْسِعَةٍ وَكُلُّ وَقْتٍ دَخَلَا
1157 وَقْتَانِ ضَيْقٌ وَوَقْتُ مُتَّسِعٌ
مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا لِنَّ جَمْعُ

المسألة الثالثة:

في أهل الأعدار

- 1158 وَقْتُ ضَرُورَةٍ لِأَرْبَعِ يُعَدُّ
لِحَائِضِ مُسَافِرِ صَبِي وَرَدُ
1159 لِكَافِرٍ أَسْلَمَ ذَا مُتَّفَقُ
عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ فِيهِ دَقُّقُوا
1160 مُعْمَى عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ قَدْ جَرَى
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِذَا دَرَى

- 1161 لَفَائِتِ الصَّلَاةِ مِثْلَ الْحَائِضِ
 1162 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَا
 1163 إِنْ طَهَّرْتَ حَائِضٌ عِنْدَ الْوَقْتِ
 1164 فَمَالِكَ قَدَرَ الصَّلَاةَ يُلْزِمُ
 1165 مَنْ قَبْلُ إِنْ لَرَكْعَةٍ وَقْتٌ يَسَعُ
 1166 تَكْبِيرَةً بِهَا صَلَاةٌ قَدْ نَجَبَ
 1167 إِذَا مُسَافِرٌ نَسِيَ وَقَدْ قَدِمَ
 1168 فَوَقْتُهُ يَقْضِيهِ بِالَّذِي وَجَبَ
 1169 فَجُزْءُ وَقْتِ رَكْعَةٍ لِمَالِكَ
 1170 تَنْبِيَهُ بِالْقَلِيلِ لِلْكَثِيرِ
 1171 وَالشَّافِعِيُّ عَكْسٌ لِمَالِكَ قَصْدُ
 1172 فَفَهْمُهُ لِسَجْدَةٍ كَرَكْعَةٍ
 1173 تَكْبِيرَةً لِلشَّافِعِيِّ كَالْوَقْتِ
 1174 وَحَائِضٌ تَفْرُغُ مِنْ تَطَهَّرَ
 1175 وَكَافِرٌ مُجْرَدٌ الْإِسْلَامِ
 1176 ذَلِكَ حُكْمٌ لِلْخِلَافِ جَالِبُ
 1177 فَحَائِضٌ فِي الْوَقْتِ حَاضَتْ دُونَ أَنْ
 1178 إِعْفَاءَهَا مِنَ الْإِعَادَةِ الَّتِي
 1179 كَمَالُهُ دُخُولُ وَقْتِ تَلْزِمُ
 1180 حُصُولُ عُذْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ يُفْرَضُ
 1181 مُحَمَّدًا¹ آخِرُ وَقْتِ تَجِبُ
 1182 مُخَالَفُ أَصُولِ مَالِكٍ وَمَنْ
- يَقْضِي لَوْ قَتَ فَائِتِ الْفَرَائِضِ
 مَذْهَبَهُ مِنَ الْهُدَاةِ الْخُنْفَا
 صَلَّتْ وَذَا بِهِ الْجَمِيعُ يُفْتِي
 صَلَاةَ فَرَضَ فَائِتِ تَحْتَمُ
 وَالشَّافِعِيُّ فَرِيضَتَانِ تَتَّبِعُ
 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكَ فِي ذَا رَغْبِ
 وَحَاضِرٌ مَشَى صَبِيٌّ يَحْتَلِمُ
 عَلَيْهِ حُكْمُهُ بِذَا فَقَهَا كُتِبَ
 وَالشَّافِعِيُّ تَكْبِيرَةً جُزْءَ حُكْمِي
 مَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ لِلتَّيْسِيرِ
 مَنْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ
 تَنْبِيَهُ بِالْقَلِيلِ حُكْمُ السَّجْدَةِ
 صَلَّى بِهَا فِي الْوَقْتِ دُونَ مَقْتِ
 وَلِلصَّبِيِّ بُلُوغُهُ فِي الْحَضَرِ
 خَطَابُهُمْ بِالْفَرَضِ فِي الْأَنَامِ
 تَفْصِيلُهُ فِي الْفَقْهِ أَمْرٌ وَاجِبُ
 تَوَدِّي فَرَضَهَا فَمَالِكَ عَلَنُ
 وَجُوبُهَا لِلشَّافِعِيِّ فَثَبَّتْ
 مَنْ لَمْ يُصَلِّ عِنْدَهُ مُتَهَمٌ
 مِنْهُ الْقَضَاءُ حُكْمُهُ لَا يُقْضَى
 عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَذَاكَ مَطْلَبُ
 فَقَاهُ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ فَاتَّفَهَمْنَ

1 - محمد بن الحسن الشيباني.

الفصل الثاني من الباب الأول : في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وفيه مسألتان :

المسألة الأولى:

في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

1183	وَأَتَّفَقُوا عَلَى ثَلَاثَةِ حُظُرٍ	فِيهَا أَدَاءٌ لِلصَّلَاةِ قَدْ أَمُرُ
1184	بِتَرْكِهَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ	طُلُوعِ شَمْسٍ وَالْغُرُوبِ يَأْتِي
1185	بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالشُّرُوقِ	يَمْنَعُهُ كُلٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ
1186	وَالْخُلْفِ حَاصِلٍ عَلَى وَقْتَيْنِ	بَعْدَ الزَّوَالِ الْحُكْمُ بِالتَّعْيِينِ
1187	كَذَاكَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ	فَمَالِكٌ يُدْخِلُهَا فِي الْحُظْرِ
1188	يُجِيزُ لِلزَّوَالِ أَمَّا الشَّافِعِيُّ	يَمْنَعُ كُلَّهَا بِحُكْمِ قَاطِعِ
1189	أَجَازَ لِلزَّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	وَقَتِ الزَّوَالِ مَالِكٌ مَا مَنَعَهُ
1190	تَعَارُضِ الْأَنْبَارِ لِلْأَنْبَارِ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ بِذَا الْمُضْمَارِ
1191	فَعُقْبَةُ مُعَرَّفٍ بِالْجَهَنِيِّ	يَرُوي حَدِيثَ فِتْرَةٍ فِي الزَّمَنِ
1192	قَالَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَهِيَ وَاضِحَةٌ ¹	قِيلَوْلَةٌ أَوْ لِلْغُرُوبِ جَانِحَةٌ
1193	فَعَنْ صَلَاةِ الْفَرُضِ ثُمَّ الْمَيْتِ	عَنْهَا نَهَى مُبَلِّغٌ لِلْمَلَّةِ
1194	بِمَنْعِهَا يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ	إِلَّا الزَّوَالِ فِيهِ خُلْفُ الْفَهْمِ
1195	فَمَالِكٌ أَجَازَهُ فِي الْأَبَدِ	وَالشَّافِعِيُّ بِجُمُعَةٍ مُقَيَّدِ
1196	فَالْأَصْبَحِيُّ رَأَى لِأَهْلِ يَثْرِبِ	قَبْلَ الزَّوَالِ النَّفْلَ لِلتَّقَرُّبِ
1197	فَالنَّهْيِيُّ عِنْدَ مَالِكٍ مَنْسُوخٌ	وَالشَّافِعِيُّ بَاقٍ لَهُ رُسُوخٌ
1198	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ اسْتَنَّدَ	عَلَيْهِ مَنْ إِلَى الزَّوَالِ يَعْتَمِدُ
1199	وَالشَّافِعِيُّ أَضَافَ جُمُعَةً يَرَى	لِلنَّفْلِ فِي زَوَالِهَا مُعْتَبِرًا
1200	وَالْخُلْفِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ	أَجَازَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمِصْرِ
1201	مَنْ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَدَرَجَّحًا	لِلنَّفْلِ بَعْدَ الْعَصْرِ حُكْمًا صَحْحًا
1202	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ إِذَا	تَقَفُوهُ بَعْدَ الْعَصْرِ نَفْلًا فَاُنْبَذَا

¹ - واضحة المقصود بازغة فأدخلت لتجانس المصارعة.

المسألة الثانية:

في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها

صَلَاتُهَا لِلنَّهْيِ وَقَتٌ فَاسْمَعُوا	وَاخْتَلَفُوا أَيَّ الصَّلَاةِ تُمْنَعُ	1203
لِلنَّفْلِ وَالْقَضَاءِ حُكْمُ الْجُلِّ	أَبْسُوحَنِيفَةٍ بِمَنْعِ الْكُلِّ	1204
يَقْضِي لَدَى غُرُوبِهِ فَاَنْتَبِهْ	مَنْ صَحَبَهُ لَغَيْرِ عَصْرِ يَوْمِهِ	1205
فِي أَيِّ وَقْتٍ تَمَّ فِيهِ ذِكْرُهَا	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُعِيدُهَا	1206
مَا لَمْ تَكُنْ مَسْنُونَةً لِلسَّائِلِ	وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ لِلنَّوَافِلِ	1207
وَالصُّبْحِ لِلْمَسْنُونِ عِنْدَ الذِّكْرِ	وَمَالِكٌ أَجَازَ بَعْدَ الْعَصْرِ	1208
فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ حُكْمًا يَجْتَبِي	وَمَانِعٌ تِلْكَ الَّتِي لِلسَّبَبِ	1209
فِي وَقْتِهِ الْمَحْظُورِ حِينَ حَلَا	وَالشُّورِيِّ غَيْرِ الْفَرَضِ لَا يُصَلِّي	1210
إِلَى ثَلَاثٍ بِاخْتِلَافِ الْفَهْمِ	وَأَنْقَسَمَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي الْحُكْمِ	1211
لِلْفَرَضِ خَصَّ بَعْضُهُمْ فَلْتَعَتَنِ	قَوْلٌ يَخْصُّ النَّفْلَ دُونَ السَّنَنِ	1212
وَرَابِعٌ فَالْنَّفْلُ عَصْرًا لَا يَحِلُّ	حَظْرُ الْجَمِيعِ عِنْدَ بَعْضٍ قَدْ نُقِلَ	1213
وَمَنْ نَسِيَ صَلَاتَهُ فَلْيَفْعَلِ	خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِي الْمَجْمَلِ	1214
بِلَفْظِهِ بِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ	وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ الصَّلَاةِ	1215
وَذَاكَ لِاخْتِلَافِ فَهْمِ يُفْضِي	لَفْظِ الْحَدِيثَيْنِ الْعُمُومِ بِقِتْضِي	1216
أَتَى خِلَافُهُمْ عَلَى هَذَا السَّنَنِ	بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فِي الزَّمَنِ	1217



الباب الثاني:

في معرفة الأذان والإقامة، وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول:

في الأذان، وفيه خمسة أقسام:

القسم الأول:

في صفة الأذان وفيه أربع صفات مشهورة وهي:

تَنْبِيَةُ التَّكْبِيرِ وَالتَّرْبِيعِ	1218
وَالْبَاقِ مَثْنَى لِلأَذَانِ يَعْرِفُ	1219
مُحَدِّثُونَ مِنْ صَحَابِ المَذْهَبِ	1220
تَرْبِيعُ تَكْبِيرِ لِأَهْلِ مَكَّةَ	1221
أَبُو حَيْفَةَ نَحَاذَا المَنْحَى	1222
تَرْبِيعُ تَكْبِيرِي ثِنْتِي مَابَقِي	1223
شَهَادَةُ تَثْلِيثُهَا لِلْبَصْرَةَ	1224
لَكِنْ بِجَمْعِ جُمْلَةِ الأَذَانِ	1225
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى اسْتِمْرَارِ	1226
فَمَالِكَ قَلْدًا لِلْمَدِينَةَ	1227
إِجْمَاعُهُمْ لِلنَّصِّ وَالتَّكْرَارِ	1228
تَنْبِيَةُ التَّكْبِيرِ فِي الْحِجَازِ	1229
تَرْبِيعُهُ عَنِ ابْنِ مَحْظُورِ أَتَى	1230
وَالْمَتَأَخَّرُونَ فِي المَوَالِكِ	1231
نَهَجَ تَقْصِيهِمْ مَنَافِدَ السَّنَدِ	1232
وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي رَوَايَةِ الْحَبْرِ	1233
ثُمَّ أَبِي لَيْلَى لِأَهْلِ كُوفَةَ	1234
فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ بِذَلِكَ الْحَبْرِ	1235
نُطِقُ الشَّهَادَتَيْنِ بِالتَّسْمِيعِ	
أَهْلُ مَدِينَةٍ وَذَا لَهُمْ ضُفُوعًا	
لِلأَوَّلَيْنِ خُفِيَةً إِنْ تُصَبِّ	
كَذَا الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَ بَكَّةَ	
أَذَانُ كُوفَةَ بِذَاكَ أَضْحَى	
وَجَامِعٌ لِلبَاقِي جَهْرًا حَقَّقِ	
حَيْعَلَةَ كَمَثَلِ ذَلِكَ ثَبَّتِ	
ثُمَّ يَعْيدُهَا بِرَجْعِ ثَانِ	
أَعْمَالِ أَقْوَامٍ مِنَ الأَخْيَارِ	
وَالشَّافِعِيِّ مُقَلِّدًا لِلْبَلَدَةَ	
لِبَصْرَةَ أَتَى مِنَ المُخْتَارِ	
عَنِ ابْنِ زَيْدٍ ¹ حَافِظِ الأَعْجَازِ	
وَالشَّافِعِيِّ لِذَاكَ حُكْمًا أَثَبَّتَا	
لِابْنِ قَدَامَةَ عَزَوْا وَمَالِكَ	
فَقَهُ الحَدِيثِ عِنْدَهُمْ شَرْطُ أَسَدِ	
لَكِنْ عَزَوْا حُكْمًا لَهُ هَذَا الأَثَرُ	
وَلِابْنِ زَيْدٍ قَدْ رَأَى فِي عَفْوَةِ	
وَهُوَ الَّذِي بِهِ افْتَدَى كَمِ مِنْ بَشَرِ	

1 - بد الله بن زيد الأنصاري، في الرويا التي رآها عن الأذان.

- 1236 وَقَوْلُهُ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ نَوْمٍ
1237 جُمُهورُ أَهْلِ العِلْمِ عِنْدَهُمْ تَبَّتْ
1238 فَأَبْغَضُ قَالَ لَمْ يَرِدْ عَهْدُ النَّبِيِّ
- بَعْدَ الأَذَانِ فِيهِ خُلْفُ القَوْمِ
وَالشَّافِعِيُّ أَحْبَبَهُ لَهُ نَفَتْ
وَبَعْضُهُمْ عَهْدَ عَمْرٍ لَهُ اجْتَبَى

القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني في حكم الأذان

- 1239 وَالْعُلَمَاءُ الأَذَانَ فِيهِ اخْتَلَفُوا
1240 إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهَلْ كَفَايَةٌ
1241 فَمَالِكٌ لَمْ يَسْجُدْ فِي الحَضْرَةِ
1242 وَالْفِرْدُ لَيْسَ لِأَمَّا لَهُ عَلَى
1243 وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى الجَمَاعَةِ
1244 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ
1245 أَوْ لَجَمَاعَةٍ كَذَا لِلْفِرْدِ
1246 أَتَى الخِلَافُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ
1247 أَنَّ الرَّسُولَ قَالَ صَلَّى اللهُ
1248 بِغَارَةٍ فِي مُدَّةِ الحُرُوبِ
1249 فَمَنْ لِدَاكِ الفَهْمِ حُكْمًا رَجَحَا
1250 أَوْ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الأَعْيَانِ
- هَلْ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ وَصَفُوا
أَمْ فَرَضَ عَيْنَ أَيُّهُمْ قَدْ تَبَّتُوا
فَرِيضَةٌ أَوْ سُنَّةُ الجَمَاعَةِ
رَأَى لِمَنْ لِمَالِكٍ فَفِيهَا تَلَا
فِي سَفَرٍ كَانَتْ وَفِي إِقَامَةٍ
رَأَوْهُ سُنَّةً بِحُكْمٍ نَافِعٍ
فَلَمْ يُفَرِّقْ أَحَدٌ لِلْعَدِّ
حُوَيْرَتْ أَبَوُهُ فِي المَدَارِكِ
عَلَيْهِ فَالأَذَانَ لَا تَغْشَاهُ
رَأَى أَهْلَ العِلْمِ لِلوُجُوبِ
رَأَى قَوْلًا فِي الخِلَافِ صَحْحًا
بِهِ يَقُومُ الفِرْدُ فِي الأَوَانِ

القسم الثالث من الفصل الأول في وقت الأذان

- 1251 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُؤَدِّنُ
1252 أَبُو هُرَيْرَةَ نَدَاءَهُ سَمِعَ
1253 نَدَاءَ نَجَلٍ أَمْ مَكْتُومٍ وَقَعَ
1254 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَجَاوَزَا
1255 أَبُو حَنِيفَةَ لِذَلِكَ قَدْ مَنَعَ
1256 إِنْ قَلَّ مَا بَيْنَ الأَذَانَيْنِ قَبْلَ
- مَنْ قَبْلَ وَقْتِهَا وَذَلِكَ بَيِّنٌ
أَهْلُ مَدِينَةٍ وَفَجْرًا مَا طَلَعَ
فَوَرُ طُلُوعِ الفَجْرِ حُكْمًا يُتَّبَعُ
مَنْ قَبْلَ وَقْتِ فَاقْتَفَى الحِجَازُ
وَالظَّاهِرِيُّ إِنْ كَانَ لَيْسَ مُتَّسِعًا
حَدِيثُ عَائِشَةَ نُزُولُ ذَا نُقْلَ

- 1257 طُلُوعُ ذَا مُؤَدِّنَا لِلْآخِرِ
 1258 بِلَالُ إِذْ يُنَادِ لَيْلًا فَكُلُوا
 1259 وَالثَّانِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عَمْرٍ
 1260 حِينَ بَلِيلٍ قَامَ إِذْ يُؤَدِّنُ
 1261 حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَى جَمْعِ الْأَثْرِ
 1262 عَنْهَا هُبُوطُ أَوَّلِ يُصَاحِبِهِ
 1263 قَالُوا صَلَاةَ الصُّبْحِ حُكْمًا تَهْرِدُ
- وَذَاكَ قَوْلٌ نَافِذٌ لِلظَّاهِرِ
 حَتَّى نَدَا عَمْرُو ابْنَ قَيْسٍ فَاعْدَلُوا
 أَنَّ بِلَالَ قَالَ مُنْقِذَ الْبَشَرِ
 ارْجِعْ فَقُلْ عَبْدُ غَزَاهُ الْوَسْنُ
 سَاعِدْ لِلرَّأْيَيْنِ حِينَمَا صَدَرَ
 صُعُودُ ثَانٍ وَقَتُّهُ يُقَارِبُهُ
 لَهَا نِدَاءً إِنْ بِقَوْلٍ مُعْتَمَدُ

القسم الرابع من الفصل الأول:

في شروط الأذان

- 1264 يُنْظَرُ فِي ذَا الْقِسْمِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ
 1265 مُؤَدِّنٌ يُقِيمُهَا أَمْ مُكَنَّ
 1266 صَاحِبُ صُدَاءٍ أَذَانًا إِذْ جَهَرَ
 1267 يُقِيمُهَا أَحْوَبُ بَنِي صُدَاءٍ
 1268 وَابْنُ زَيْدٍ أَمْرَ الرَّسُولِ
 1269 تَقُولُ وَابْنُ زَيْدٍ بِالْإِقَامَةِ
 1270 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ وَقَتًا أَقْدَمُ
 1271 وَمَنْ أَرَادَ النَّسْخَ ذَا الْحُكْمِ أَقْرُ
 1272 بِأَنَّهُ الضَّعِيفُ فِي الْإِسْنَادِ
 1273 وَالْأَجْرُ فِي الْأَذَانِ عِنْدَ السَّلَفِ
 1274 فَأَبْنُ أَبِي الْعَاصِ حَكَى عَنِ النَّبِيِّ
 1275 وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شُرُوطٍ يُعْتَبَرُ
 1276 أَبُو عَمْرٍ سَلِيلُ عَبْدِ الْبَرِّ
 1277 وَطَهْرُهُ يَلْزَمُ لِلأَذَانِ
 1278 فِي التِّرْمِذِيِّ أَمْرًا تَأْتِي بِالطَّهْرِ
- صَمَّتْ شُرُوطُهُ تُسَاقُ آتِيَةً
 لَغَيْرِهِ إِقَامَةٌ تُسْتَحْسَنُ
 بِهِ بِلَالٌ عَنِ إِقَامَةِ نَذْرٍ
 فَهُوَ الَّذِي أَقَامَ لِلنِّدَاءِ
 بِلَالٌ بِالْأَذَانِ وَالنَّقُولِ
 ذَا أَمْرٍ مَنْ بَلَغَ هَذَا الْمَلَّةِ
 مِنْ صَاحِبِ الصُّدَاءِ بِنَسْخِ يُحْكَمُ
 جَمْعًا حَدِيثُ صَاحِبِ الصُّدَائِشْرِ
 تَرْجِيحُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ بَادٍ
 يُمْنَعُ فِي الْأَثَارِ حُكْمًا فَاعْرِفِ
 مَنْ يَبْتَغِي أَجْرَ الْأَذَانِ جَنْبِ
 مِثْلِ شُرُوطِ لِلصَّلَاةِ فِي الْأَثْرِ
 يَرَاهُ سُنَّةً بِكُدُونِ سِرِّ
 كَذَلِكَ الْقِيَامُ فِي الْمَكَانِ
 إِلَى مُؤَدِّنِ دَوَامِ الدَّهْرِ

القسم الخامس:

فيما يقوله السامع للمؤذن

1279	وَفِي اتِّبَاعِ صَاحِبِ الْأَذَانِ	خُلْفَ مُؤَكِّدِ مَدَى الْأَزْمَانِ
1280	مَنْ قَالَ حَرْفَ قَوْلٍ مَنْ يُوَدِّنُ	حَتَّى نَهَايَةِ النَّدَاءِ يَحْسُنُ
1281	وَأَخْرُونَ بَلْ عَلَيْهِ السَّبْقُ	بَحْيَعْلَهُ قَبْلَ الْفَلَاحِ نَطْقُ
1282	تَعَارُضِ الْأَثَارِ لِلْخِلَافِ	جَرَّتْ مُبَكَّرًا وَذَاكَ كَافِ
1283	أَبُو سَعِيدٍ قَدْ رَوَى تَرْدِيدًا	قَوْلَ مَوْذُنٍ يَرَى سَدِيدًا
1284	عِنْدَ عَمْرٍ لِقَوْلِهِ حَيَّ عَلَى	تَقُولُ لَا حَوْلَ يَرَاهُ أَفْضَلَا
1285	فَمَنْ إِلَى التَّرْجِيحِ حُكْمًا يَدْهَبُ	عُمُومٍ مَا سَعِيدٌ قَالَ يَرْغَبُ
1286	وَمَنْ عَلَى الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	يَجْمَعُ لِلْقَوْلَيْنِ فِي الْمَفْهُومِ

الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية:

في الإقامة

1287	وَاخْتَلَفُوا فِيهَا بِمَوْضِعَيْنِ	يُدْرَسُ حُكْمُهَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ
1288	فَسُنَّةٌ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَكْثَرِ	فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ لِلظَّاهِرِ
1289	وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ	وَالْحُكْمُ ظَاهِرٌ عَلَى الرَّأْيَيْنِ
1290	فَأَوَّلُ إِقَامَةٍ لَا تُبْطَلُ	بِتَرْكِهَا الصَّلَاةَ حِينَ يُفْعَلُ
1291	وَالثَّانِي تَرْكُهَا بِعَمْدٍ بَاطِلَةٌ	أَرَاءُ صَحْبِ مَالِكٍ مُمَاتِلَةٌ
1292	وَالظَّاهِرِيُّ يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ	وَعَبْرٌ بَاطِلَةٌ بِقَوْلِ ثَانِ
1293	فَهَلْ بَيَانَ قَدْ أَتَتْ فِي الْمُجْمَلِ	فِي الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ لِلْمَزْمَلِ
1294	إِذْ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ ذِي الْأَفْعَالِ	وَفَرَضُهَا مُوَضَّحُ الْإِجْمَالِ
1295	صَلُّوا كَمَا أَنَا بِكُمْ صَلَّيْتُ	مُفْصَلًا لِمَا بِهِ أَتَيْتُ
1296	أَمْ حَمَلُهَا لِلنَّدْبِ قَوْلُ الْبَعْضِ	يُخْرِجُهَا مِنْ سُنَّةٍ وَفَرَضِ
1297	عَنْ نَجْلِ حَوِيرِثٍ فَرَضُ يَلْزَمُ	لِلْفَرْدِ أَوْ جَمَاعَةٍ فَلْتَفْهَمُوا
1298	فَهُوَ الَّذِي يَرْوِي لَهَا بِالسَّنَدِ	إِقَامَةً فِي وَاجِبٍ مُؤَكَّدِ
1299	وَعَدُّهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَظْهَرُ	فَمَالِكٌ يُثَنُّ إِذْ يُكْبَّرُ
1300	وَالْبَاقِي نَطَقَهُ لَهُ بِالْفَرْدِ	ثَنِّي لَدَى إِقَامَةٍ لِلْعَدِّ

- 1301 لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَاقِي يَبْقَى مَرَّةً
1302 أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ مَشَى
1303 أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي تَعَارُضِ
1304 أَنَسُ رَوَى الْحَدِيثَ بِالتَّشْفِيعِ
1305 رَوَى أَبُو لَيْلَى حَدِيثَ التَّثْنِيَةِ
1306 وَهَلْ تُقِيمُ الْمَرْأَةُ الصَّلَاةَ
1307 وَقَتَّ مَعَ الرُّجَالِ وَالْخِلَافُ
1308 فَمَالِكٌ إِقَامَةٌ لَهَا تَصُحُّ
1309 عَائِشَةٌ لَهَا أَقَامَتْ أَذُنَتْ
1310 حَوْلَ إِمَامَةِ كَمَثَلِ الرَّجُلِ
1311 لِكُلِّ أَمْرٍ أَوْ بِبَعْضٍ تَفَرَّدَ
- وَالْعَدُّ فَرْدًا مَالِكٌ أَقْرَهُ
أَحْمَدُ بِالتَّخْيِيرِ حُكْمًا يُعْنَى
فَهَمَيْنِ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي تَقَاضٍ
أَمْرُ بِلَالٍ جَامِنٌ شَفِيعٌ
حَتَّى إِقَامَةَ وَدُونَ جُزْئِيَّةٍ
لَدَى النِّسَاءِ مِثْلَهُمَا إِنْ فَاتَا
كَذَلِكَ فِي إِمَامَةِ تُضَافُ
وَالشَّافِعِيُّ آذَانَهَا أَيْضًا رَجَحَ
عَنِ ابْنِ مُنْذِرٍ رَوَايَةَ أَتَتْ
حَتَّى يُرَى تَخْصِيصُهَا فِي الْمُجْمَلِ
دُونَ مُحْصَصٍ بِنَصِّ يُوجَدُ

الباب الثالث من الجملة الثانية:

في القبلة

- 1312 تَوَجُّهُهُ لِلْبَيْتِ فِيهِ اتَّفَقُوا
1313 وَالْبُعْدُ فِيهِ عِنْدَهُمْ أَمْرَانِ
فِي الْبُعْدِ حُكْمُ الْقُرْبِ فِيهِ حَقُّوا
هَلْ ذَاتُهُ أَمْ وَجْهَةٌ الْمَكَانِ

المسألة الأولى:

هل الفرض على العين أو الجهة؟

- 1314 فَالْبَعْضُ قَصْدُ الْجِهَةِ الَّذِي وَجِبَ
1315 فَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ لِلْمَحْذُوفِ
1316 وَمَنْ نَفَى لِلْحَذْفِ فِي الْكَلَامِ
1317 صَلَاتُهُمْ صَفًّا طَوِيلًا وَاحِدًا
1318 لَوْ كَانَ عَيْنُ كَعْبَةٍ فَذَا حَرَجَ
1319 عَلَيْهِ تَشْرِيْعٌ لِحَيْرِ ذَا الْبَشْرِ
1320 مَا كَلَّفَ الْخَالِقُ بِاجْتِهَادِ
1321 مَا بَيْنَ مَشْرِقٍ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ
وَالْبَعْضُ قَصْدَ ذَاتِ عَيْنِهَا أَحَبُّ
فَوَلَّ وَجْهًا جِهَةً الْمَوْصُوفِ
فَالْقَصْدُ لِلْقِبْلَةِ بِالتَّمَامِ
لِنَفْيِ عَيْنِ الْبَيْتِ قَوْلًا زَائِدًا
مُنَاقِضٌ لِحُكْمِ تَيْسِيرِ دَرَجِ
حَثٌّ عَلَى التَّيْسِيرِ كُلَّمَا ذَكَرَ
تَحْدِيدَهَا لِلْعَيْنِ بِالْأَرْصَادِ
قَبْلَتُنَا بِقَوْلِ عَالِ الرُّتَبِ

المسألة الثانية:

في الاجتهاد في القبلة

- 1322 هَلْ ذَاتُ عَيْنِ الْبَيْتِ لِلْمُجْتَهِدِ
- 1323 فِي ذَا الْخِلَافِ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ
- 1324 مُشْتَرِطًا إِصَابَةً لِلْعَيْنِ
- 1325 أَمَا سِوَاهُ شَرْطُ الْاجْتِهَادِ
- 1326 فَمَنْ يَقِيسُ جِهَةً بِالْوَقْتِ
- 1327 فَالْوَقْتُ مَنْ يُصَلِّي قَبْلَهُ يُعَدُّ
- 1328 لِلشَّافِعِيِّ يُعِيدُ إِنْ تَبَيَّنَا
- 1329 عَلَيْهِ دُونَمَا يَقِينُ يَلْزَمُ
- 1330 مِنْ بَعْضِ أَقْوَالِ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ
- 1331 وَالْخُلْفُ فِي الْأَثَارِ قَوْلُ عَامِرٍ¹
- 1332 رَكِبَ مِنَ الْأَصْحَابِ حَارُوا فَحَكَمَ
- 1333 قَالَ لَهُمْ تِلْكَ صَلَاةٌ قَدْ مَضَتْ
- 1334 فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ قِبْلَةً قَصَدَ
- 1335 وَكُلُّ مَنْ صَلَّى لِغَيْرِ قِبْلَتِهِ
- 1336 فَلَا يُعِيدُ فَائِتًا إِنْ صَلَّى
- 1337 عَلَيْهِ رَبُّنَا فَتِلْكَ قَدْ مَضَتْ
- 1338 فَآيَةٌ مُحْكَمَةٌ لِلْبَعْضِ
- 1339 وَقِيلَ شَطْرَ مَسْجِدِ فَوَلِّي
- 1340 فَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ وَالْإِصَابَةِ
- 1341 إِنْ فُرِضَتْ إِصَابَةٌ أَعَادَ إِنْ
- 1342 مَنْ لَا يَرَى صِحَّةَ هَذَا الْخَبَرِ
- أَمْ لَا وَيَكْفِي قَصْدُهَا لِلْمُبْعَدِ
- فَمُخْطِئٌ يُعِيدُ حُكْمَ فَهْمِ
- إِنْ لَمْ يُصِبْ أَعَادَهَا فِي الْحِينِ
- يُغْفِيهِ مِنْ إِعَادَةِ الْمُرَادِ
- بِعَيْنِ ذَاتِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُفْتِ
- مُجْتَهِدًا الْعَيْنِ قِبْلَةً فَرَزْدُ
- لِلْخَطِ الَّذِي صَلَاتُهُ بَنَى
- وَمَالِكٌ أَعْفَاهُ يُسْرًا يُفْهَمُ
- مُحِبِّبًا فِي وَقْتِهَا إِنْ تُصِيبُ
- فِي سَفَرِ صَلَّى لَوَجْهَهُ حَائِرِ
- بَيْنَهُمُ الرَّسُولُ مَنْ هَدَى الْأُمَمَ
- فَمَا أَعَادُوهَا وَذَا حُكْمٌ ثَبَتَ
- كُلُّ مُصَلٍّ حَائِرٍ إِنْ يَفْتَقِدُ
- إِنْ خَفِيَتْ عَلَيْهِ دُونَ غَفْلَتِهِ
- وَذَاكَ حُكْمٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى
- إِذْ سَبَبُ الْوُرُودِ ذَاكَ قَدْ ثَبَتَ
- مَنْسُوخَةٌ لِلْبَعْضِ عِنْدَ الْعَرْضِ
- نَاسِخَةٌ لَوَجْهَةِ الْمُصَلِّي
- اِخْتَلَفَتْ مَفَاهِمُ الْأَيْمَةِ
- أَخْطَأَهَا وَذَاكَ حَيْثُمَا يَكُنْ
- قَاسَ بِوَقْتِ عَيْنِ بَيْتِ حَرِّرِ

1 - هو عامر بن ربيعة والحديث رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة تحت عنوان باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم.

المسألة الثالثة:

في الصلاة داخل الكعبة

وَفِي الصَّلَاةِ دَاخِلًا لِلْكَعْبَةِ	1343
فَمَانِعٌ لَهُ عَلَى الإِطْلَاقِ	1344
مُفْرَقٌ لِلْفَرْضِ ثُمَّ النَّفْلِ	1345
فَدَاخِلٌ فِيهَا فَأَيُّنَ يَتَّجِهَهُ	1346
فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَأَى مُحَمَّدًا	1347
صَلَّى لِرُكْعَتَيْنِ خَارِجًا لَهَا	1348
وَالثَّانِي عَبْدُ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمْرٍ	1349
فَعَنَ يَسَارَ لِعُمُودٍ قَدْ جَعَلَ	1350
ثَلَاثَةً لظَهْرِهِ أَوْلَاهَا	1351
وَتَمَّ صَلَّى تَارِكًا لِلْأُمَّةِ	1352
فَبَيْنَ نَسْخٍ ثُمَّ تَرْجِيحٍ وَرَدٌ	1353
فَابْنُ عَمْرٍ حَدِيثُهُ شَرَعَهَا	1354
جَمَعَهُمَا رَأَوْهُ فِيهِ عُسْرٌ	1355
فَابْنُ عَمْرٍ لِلنَّفْلِ قِيلَ يُحْمَلُ	1356
سُقُوطَ آثَارِ لَدَى التَّعَارُضِ	1357
فَانْحَصَرَ الخِلَافُ فِي اسْتِقْبَالِهَا	1358
فَالْمَنْعُ رَأْيٌ لِلْكَثِيرِ يُعْلَمُ	1359
اِخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ	
مَجَازٍ لَهُ عَلَى مَسَاقِ	
أَسْبَابِ خُلْفِهِمْ عَلَى ذَا الشَّكْلِ	
وَالخُلْفُ فِي فَهْمٍ لَذَاكَ فَانْتَبَهُ	
يَدْخُلُ كَعْبَةَ بَهَا مَا سَجَدًا	
وَقَالَ قَبْلَةَ فَوَلَّ شَطْرَهَا	
دُخُولُ خَيْرِ النَّاسِ كَعْبَةَ ذَكَرُ	
وَعَنْ يَمِينٍ مِثْلَهُ فَعَمَلًا فَعَلَ	
بِلَالُ ذِي رِوَايَةٍ حَكَاهَا	
تَشْرِيْعُهُ عَنْهَا يُزِيلُ الغُمَّةَ	
خِلَافَهُمْ لِمَذْهَبَيْنِ يَعْتمِدُ	
أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى لِمَنْعِهَا	
وَالْبَعْضُ لِاسْتِضْحَابِ حَالِ يُسْرُ	
أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ لِفَرْضِ يُجْعَلُ	
أَهْلُ الْحَدِيثِ حُكْمُهُمْ بِذَا رَضِي	
فَهَلْ يَجُوزُ فَرَضُنَا دَاخِلَهَا	
بَعْضٌ أَجَازَهَا وَلَا يُتَّهَمُ	

المسألة الرابعة:

في سترة المصلي

وَاتَّفَقُوا جَمِيعُهُمْ فِي السِّتْرَةِ	1360
إِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا يَخْطُ خَطًّا	1361
مَنْ أَجْرَهُ مَنْ مَرَّ فِي قِبْلَتِهِ	1362
تَسْجِيلُ خُلْفٍ وَارِدٍ حَوْلَ الأَثَرِ	1363
يَجْعَلُهَا المِصْلَ نَحْوَ القِبْلَةِ	
لِقِبْلَةٍ مَنْ قَدَرَهُ مَا حَطًّا	
وَإِخْتَلَفَ الجُمهُورُ فِي غَفْلَتِهِ	
فِي الخَطِّ مِنْ نَافٍ لَهُ أَوْ مُعْتَبِرٌ	

- أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَاهُ زَائِدًا 1364
 وَثَابِتُ إِخْرَاجُهُ لِلْعَنْزَةِ 1365
 أَحْمَدُ سِتْرَةٌ وَلَوْ خَطَأَ رَجَحَ 1366
- ضَمَّنَ حَدِيثَ فَافْهَمَ الْمَقَاصِدَا
 وَدُونَ سِتْرَةَ صَلَاةٍ مَيَّزَهُ
 لَكِنَّهُ لِلشَّافِعِيِّ مَا وَضَحَ

الباب الرابع من الجملة الثانية،

وهذا الباب ينقسم إلى فصلين:

أحدهما في ستر العورة،

والثاني فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

الفصل الأول:

في ستر العورة

- وَسِتْرُ عَوْرَةِ لِكُلِّ وَاجِبٌ 1367
 كَذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الْبَشْرِ 1368
- وَاخْتَلَفَتْ فِي شَرْطِهِ الْمَذَاهِبُ
 عِنْدَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْأَثْرِ

المسألة الأولى:

هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة؟

- فَمَالِكٌ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ 1369
 فَالْأَخْذُ لِلزَّيْنَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ 1370
 مَنْ حَمَلَ الْمَعْنَى عَلَى الْوُجُوبِ 1371
 وَمَنْ إِلَى نَدْبٍ يَسُوقُ النَّصَّ 1372
 فَالْبَيْتُ لَا يَطُوفُ عُزْيَانُ بِهِ 1373
- تَبَيَّنَ فَرَضُ حُكْمِهَا سَيَاتِي
 فِيهِ اخْتِلَافٌ لَيْسَ بِالْمَشَدِّدِ
 يَرَى لِسِتْرِهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ
 لَدَيْهِ حُكْمُ الْفَرَضِ لَا يَخْصُ
 وَذَلِكَ وَاجِبٌ لَهُ فَانْتَبِهْ

المسألة الثانية:

في حد العورة من الرجل

- مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ بَدَا 1374
 فَهُوَ حَرَامٌ عَوْرَةُ الرَّجَالِ 1375
- لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مُجَرَّدَا
 وَسِتْرُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْثَالِ

- 1376 وَأَنْسَ رَوَى حَدِيثَ حَسْرِ الْفُخْدِ وَحَسْرُهَا مُسْتَوْجِبٌ لِلنَّبْدِ
1377 وَالْبَعْضُ لِلْفُخْدِ كَذَا لِلدُّبْرِ فَعَوْرَةٌ لَمْ يَرَوْ نَصَّ الْأَثْرِ

المسألة الثالثة:

في حد العورة من المرأة

- 1378 وَكُلُّ أَجْسَامِ النِّسَاءِ عَوْرَةٌ وَسِثْرُهُنَّ وَاجِبٌ ضَرُورَةٌ
1379 فَالنِّصُّ جَاءَ أَنَّهَا لَا تُبَدِي إِلَّا لظَاهِرِ كَوَجْهِ أَيْدِي
1380 فَعَوْرَةٌ كَلَّا يَقُولُ أَحْمَدُ إِظْهَارُ لَمَعَةٍ لَهَا لَا تُحْمَدُ
1381 فَالْلَّهُ أَمْرُهُ لَهَا بِالْكَفِّ عَنِ حَسْرِ جِسْمٍ رَخِصُوا فِي الْكَفِّ
1382 فَالنِّصُّ يُسْتَثْنَى لَدَيْهِ ظَاهِرٌ أَحْرُبُ بِالْحِجَابِ حُكْمًا أَمْرُ
1383 لَكِنَّ نَصَّ ذَا الْأَخِيرِ يَخْتَلِفُ هَلْ لِنِسَاءِ طَهَّ أَمْ كُلُّ تَصَفِّ

الفصل الثاني:

فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

- 1384 فَالْأَمْرُ وَارِدٌ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ وَعِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ لِلأُمَّةِ
1385 وَقَدْ نَهَوْا عَنْ شِمْلَةِ الصَّمَاءِ إِذْ يَبْدُو عَاتِقٌ مِنَ الرِّدَاءِ
1386 وَبِاشْتِمَالِهِ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ خَوْفُ ظُهُورِ عَوْرَةِ لِلْوَاجِدِ
1387 وَلِلرِّجَالِ وَاحِدِ الثِّيَابِ يَكْفِي لَدَيْهِمْ بِلَا أَرْتِيَابِ
1388 لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ سُؤْلٌ قَدْ وَرَدَ مِنْ النَّبِيِّ مُشْرَعًا لِمَا وَجَدَ
1389 ظُهُورُ بَطْنِ أَوْ ظُهُورُ الْأَرْجُلِ مَّا عَدَّ مُبْطَلًا لَهَا فِي الْمُجْمَلِ
1390 وَذَلِكَ لِلْجُمُهورِ قَوْلٌ يُؤْتَرُ لَيْسَا بِعَوْرَةٍ عَلَيَّ مَا ذَكَرُوا
1391 وَشَدَّ أَقْوَامٌ فَقَالُوا عَوْرَةٌ تَقْلِيدُهُمْ تَنْبِذُهُ الصَّرُورَةَ
1392 دَرَعٌ لِمَرْأَةٍ كَذَا الْخَمَارُ لَسْتِ رَ كُلِّهَا نَحَا الْأَخْيَارُ
1393 فَذَا لَزُوجَاتِ النَّبِيِّ أَمْرٌ وَرَدَ قَفُّو سَبِيلَهُنَّ تَشْرِيْعًا أَسَدُ
1394 بِدُونِهِ إِعَادَةٌ فِي الْوَقْتِ لِمَالِكٍ وَالْغَيْرِ دَهْرًا يُفْتِي
1395 فَهَلْ يَكُونُ النَّهْيُ شَرْطَ صِحَّةِ أَوْ لِكَمَالِ شَرْطُهُ فَثَبَّتْ
1396 إِنْ شَرْطُ صِحَّةِ صَلَاةٍ تَبْطُلُ بِدُونِهِ وَالنَّتْرُكُ إِثْمٌ حَاصِلٌ
1397 كَغَاصِبٍ لِلدَّارِ إِذْ يُصَلِّي فِيهَا خِلَافٌ حَاصِلٌ لِلْكَلِّ

الباب الخامس :

الطهارة من النجس في الصلاة

1398	طَهْرٌ يُقَالُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	إِطْلَاقٌ فَرَضٌ عِنْدَ بَعْضِ شَدَدَةٍ
1399	أَعْنِي لَطَهْرَ النَّجْسِ فِي الصَّلَاةِ	فَفِيهِ أَقْسَوَالٌ لَهُمْ سَتَاتِي
1400	فَأَوَّلُ يُبْعَدُ قَوْلُ الْفَرَضِ	مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ ذَلِكَ الْبَعْضِ
1401	وَالثَّانِي شَرْطُ صِحَّةٍ وَيَلْزَمُ	مَنْ تَرَكَهُ الْبُطْلَانُ حُكْمٌ يُعْلَمُ
1402	زَوَالُهَا شَرْطٌ لَصِحَّةٍ وَرَدُّ	لِذَا كَرِ وَقَادِرِ مَاءٍ وَجَدُّ
1403	وَالنَّهْيُ إِنْ يَخْصُ شَيْئاً وَاحِداً	فَلَيْسَ عَنِ سِوَاهُ نَهياً أَبداً
1404	إِلَّا بِنَهْيٍ وَاضِحٍ لِلآخِرِ	مُحَدِّدٍ فِي لَفْظِهِ وَظَاهِرِ
1405	وَذَلِكَ قَوْلٌ وَارِدٌ فِي الْمَذْهَبِ	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ فِي الْكُتُبِ

الباب السادس :

في المواضع التي لا يصلى فيها

1406	فَبَعْضُهُمْ أَجَازَ كُلَّ مَوْضِعٍ	فَلَيْسَ ذَا بِالنَّجْسِ لِلْمُتَّبِعِ
1407	وَالْبَعْضُ سَبْعَةً مِنَ الْأَمَاكِنِ	مَنْعاً عَلَى مُسَافِرٍ وَقَاطِنِ
1408	مَزْبَلَةٍ قَارِعَةٍ وَمَجْزَرَةٍ	مَعَاطِنِ الْإِيْلِ وَتَمِّ الْمَقْبَرَةِ
1409	وَوَظْهُرِ بَيْتِ مِثْلِهِ الْحَمَامِ	صَلَاتِنَا فِي كُلِّهَا آثَامِ
1410	أَبْطَلَهَا بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَكْرَهُ	وَالْبَعْضُ فِي الْقُبُورِ مَنْعاً نَبَّهُوا
1411	فَمَالِكٌ تَجُوزُ وَإِبْنُ الْقَاسِمِ	فِيهَا الصَّلَاةُ دُونَ لَوْمِ لَائِمِ
1412	وَالْخَلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأَثَارِ	هَلْ ثَبَّتَ عَنِ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ
1413	فَفِي الصَّحِيحِ جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ	كَمَسْجِدٍ وَحَيْثُ كُنْتُمْ فَأَقْضُوا
1414	فَرَضَ الصَّلَاةَ فِي الْمَكَانِ الصَّالِحِ	ذُخْرٍ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَصَالِحِ
1415	ثُمَّ الصَّلَاةَ فِي الْبُيُوتِ تَجْمُلُ	وَلَا تَكُنْ كَالْقَبْرِ حِينَ تُنْزَلُ
1416	فَيَبِينُ تَرْجِيحَ وَنَسْخَ يَخْتَلِفُ	أَضْفُ إِلَيْهِمَا لِجْمَعِ قَدْ رُدِفُ

الباب السابع:

في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة

عَبَّرَ الصَّلَاةَ ثَابِتًا بِالنَّقْلِ	وَاتَّفَقُوا فِي تَرْكِ كُلِّ الْفِعْلِ	1417
فَفَعَلُهُ فِيهَا لَدَيْهِمْ مُغْتَفَرٌ	إِلَّا خَفِيفًا أَوْ يَسِيرًا لَا يَضُرُّ	1418
غَيْرِ مُقَرَّرٍ فَكَالْأَفْعَالِ	وَخَارَجَ فِيهَا عَنِ الْأَقْوَالِ	1419
بِهِ أَحَادِيثٌ أَتَتْ صَحَاحٌ	كَانَ الْكَلَامُ ضَمْنَهَا مُبَاحٌ	1420
كَلاهُمَا عَنِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ	فَلَا بِنَ مَسْعُودٍ وَلَا بِنِ أَرْقَمٍ ¹	1421
تَرَكَ الْكَلَامَ حُكْمُهُ يَقِينًا	فَوُومُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَانَتِينَا	1422
يُثْرَكَ وَقَتَ فَعَلَهَا كَلَامَنَا	نَصُّ الْحَدِيثِ لَفْظُهُ صَلَاتِنَا	1423
فِيهَا كَذَا النَّسِيَانِ دُونَ الْقَصْدِ	وَاخْتَلَفُوا عَلَى كَلَامِ الْعَمْدِ	1424
لَهَا فَذَا صَاحِبُهُ قَدْ يُفْلِحُ	فَمَا لِكَ لِلْعَمْدِ حِينَ يُصْلِحُ	1425
أَجَازَ لِلنَّاسِي بِغَيْرِ حَدِّ	وَالشَّافِعِي يَمْنَعُهُ فِي الْعَمْدِ	1426
إِنْ حَصَلَ الْكَلَامُ عَدًّا حَلَا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرُدُّ الْكَلَامَ	1427
أَقْرَبَتْهُمُ الْوَصْلُ بِالْتَّمَامِ	حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ لِلْكَلامِ	1428
مِنْهُ الصَّلَاةُ إِذْ بَنَى وَتَمَّتْ	كَلَامُهُ لِصَحْبِهِ مَا أَنْقَطَعَتْ	1429

الباب الثامن:

في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة

لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ أَمْرًا حَقَّقُوا	شَرَطَ لِنِيَّةٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	1430
تَوَافَقَ الْإِمَامَ فِي الْمَكْتُومِ	وَاخْتَلَفُوا هَلْ وَاجِبُ الْمَأْمُومِ	1431
لِلْفُرْضِ أَوْ لِلْعَكْسِ حُكْمًا يَحْوِي	لَا يَنْوُ نَفْلًا وَالْإِمَامُ يَنْوِي	1432
وَبَاتِّبَاعِ جَاءَتِ الْأَحْكَامُ	قَوْلِ النَّبِيِّ (لَمْ يُجْعَلِ الْإِمَامُ)	1433
يَوْمٌ جَمْعًا أَوْ قَلِيلًا إِنْ حَصَلَ	بَعْدَ صَلَاةٍ فِي جَمَاعَةٍ فَهَلْ	1434
وَأَمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْتَ الْأَهْلِ	مُعَاذُ صَلَّى خَلْفَ خَيْرِ الرَّسُلِ	1435
وَالْفِقْهُ فَهَمَا لَهُمَا يُطَالَبُ	مَعْنَى الْحَدِيثَيْنِ لِخَلْفِ جَالِبِ	1436

1 - زيد بن أرقم.

الجملة الثالثة من كتاب الصلاة:

في أركانها

في سائر الصلوة والأقوال	1437	ذَا الْبَابُ يَعْنِي جُمْلَةَ الْأَفْعَالِ
مَثَلُ صَلَاةِ الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ	1438	يَخْتَلِفُ الْمَفْرُوضُ فِي الزِّيَادَةِ
كَمَثَلِ ظَهْرِ جُمُعَةٍ وَالْثَّانِ	1439	وَذَاكَ مَثَلُ عَامِلِ الزَّمَانِ
مُشْتَرِكٍ لَهُ كَمَثَلِ الْحَاضِرِ	1440	وَعَامِلِ الزَّمَانِ لِلْمَسَافِرِ
مُحَصَّرٍ فِي ذَا النَّظْمِ طَوَّعَ السَّائِلِ	1441	وَضَبَطَهَا فِي سِتَّةِ الْمَسَائِلِ

الباب الأول:

في صلاة الحاضر المنفرد الآمن الصحيح

الفصل الأول:

في أقوال الصلاة

تُحْصَى لِأَقْوَالٍ فِي الْمَسْمُوعِ	1442	يُضَبِّطُ فِي تِسْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ
--------------------------------------	------	--------------------------------------

المسألة الأولى:

في الواجب من التكبير

لِبَعْضِهِمْ أَوْ سُنَّةٌ يُصَاحِبُ	1443	وَالْخُلْفُ فِي التَّكْبِيرِ قِيلَ وَاجِبٌ
لَدَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ مَحْصُورٌ	1444	طُولُ الصَّلَاةِ قِيلَ وَالْجَمْهُورُ
لِلْفَرَضِ فِي تَعْلِيمِهِ لِمَنْ سَأَلَ	1445	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَقَلَ
مَا كَرَّرَ التَّكْبِيرَ فِيمَا ذَكَرَا	1446	فَقَالَ وَاتَّجَمَهُ كَذَاكَ كَبْرًا
فِي كُلِّ رَفْعٍ أَوْ رُكُوعٍ إِنْ جَرَى	1447	حَدِيثُهُ الْمَوْقُوفُ كَانَ كَبْرًا
مُبَيِّنًا لِفَقْهَهَا الْمُقَرَّبِ	1448	أَشْبَهُكُمْ شَكَلَ الصَّلَاةَ بِالنَّبِيِّ
أَوْقَفَ فِي الْفُرُوضِ مِنْ أَعْلَامِ	1449	فَمَنْ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ
مَنْ سَرَدَهُ آدَاءَهَا الْمَوْفِقِ	1450	فَقَالَ مَا لَقْنَهَا فِيمَا بَقِيَ
وَمَنْ قَفَى لَهُ يَنْلُ صَلَاتِهِ	1451	قَدَّيْنِ الْوُجُوبِ فِي صَلَاتِهِ

- 1452 خَلَفَ عَلِيَّ صَلَاةَ عُمَرَ أَنْ تَتَّ
مِثْلَ النَّبِيِّ حَدِيثُ مُطْرِفٍ ثَبَتَ
- 1453 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لِلتَّيْبِيهِ
مِنَ الْإِمَامِ لِلَّذِي يَلِيهِ
- 1454 فِي كُلِّ تَكْبِيرٍ سِوَى الْأَحْرَامِ
لِبَعْضِهِمْ يُطَلَّبُ لِلْإِمَامِ

المسألة الثانية:

في لفظ التكبير المجزئ

- 1455 فَمَالِكٌ يُكَبِّرُ اللَّهُ ثَبَتَ
لَدَيْهِ فَهِيَ وَحْدَهَا قَدْ أَجْرَأَتْ
- 1456 وَالشَّافِعِيُّ أَكْبَرُ ثُمَّ الْأَكْبَرُ
كِلَاهُمَا يُجْزِي لَهُ مُعْتَبِرُ
- 1457 وَالْأَعْظَمُ التُّعْمَانُ وَالْأَجَلُ
كِلَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يَدُلُّ
- 1458 فَحَوَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يُفَهِّهُمُ
فَضَلَ جَلَالَ خَالِقِ يُعْظَمُ
- 1459 هَلْ مُتَعَبَّدٌ بِلَفْظٍ وَكَفَى
وَهَلْ لِمَعْنَى قَبْلَ لَفْظٍ يُصْطَفَى

المسألة الثالثة:

في دعاء التوجه في الصلاة

- 1460 تَوَجُّهُ ثُمَّ دُعَاءٌ وَاجِبٌ
أَوَّلَ تَكْبِيرٍ لَهُ مُصَاحِبُ
- 1461 لِلشَّافِعِيِّ وَجَّهَتْ وَجَّهِي يُوجِبُ
تَسْبِيحُهُ النَّعْمَانُ فِيهِ يَرْعَبُ
- 1462 يَنْتَهَمُ جَمْعُهُمُ الصَّاحِبِ
قَوْلَانِ فِي التَّوَجُّهِ لِلْمَذَاهِبِ
- 1463 لَيْسَ بِفَرَضٍ عِنْدَ مَالِكٍ وَلَا
بِسُنَّةٍ هَذَا الدُّعَاءُ إِنْ حَصَلَا
- 1464 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ وَرَدَ
فِيهِ السُّكُوتُ وَحْدَهُ وَلَا تَزْدُ

المسألة الرابعة:

قراءة البسملة

- 1465 وَمَالِكٌ بِسْمَلَةٍ لَهَا مَنَعٌ
سِرًّا وَجَهْرًا كُلُّ ذَا لَهُ اجْتِمَاعُ
- 1466 وَالشُّوْرِي وَالنُّعْمَانُ وَأَحْمَدُ نَقَلَ
إِسْرَارُهُمْ بِهَا وَذَا عَنْهُمْ حُمَلُ
- 1467 وَالشَّافِعِيُّ تَلَزَمَ كُلَّ رَكْعَةٍ
سِرًّا وَجَهْرًا عِنْدَهُ فَثَبَّتَ
- 1468 وَآيَةٌ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ
لَدَيْهِ ذَاكَ الْحُكْمُ فِي الْقِرَاءَةِ
- 1469 مَنَاطُ الْأَخْتِلَافِ فِي أَمْرَيْنِ
مِنْ سُنَّةِ رَوَّوهُ فِي نَصِّينِ

فَابْنُ مُغْفَلٍ نَهَى عَنْ بَسْمَلِهِ	1470
وَلَا بِنَ عَبْدِ الْبَرِّ ذَا مَجْهُولٍ	1471
أَنْسَ حَدِيثُهُ أَتَى عَنِ النَّبِيِّ	1472
عُمَرَ أَبُو بَكْرٍ وَذُ النَّوْرَيْنِ	1473
وَمَرَّةً يَقُولُ كُلُّ بَسْمَلًا	1474
عَكْسَ حَدِيثٍ لِنُعَيْمِ الْمُجَمَّرِ	1475
صَلَّيْتُ بِسْمِ اللَّهِ قَالَ فَاتْحًا	1476
وَالْخَلْفُ فِي مَذَاهِبِ الْقِرَاءَةِ	1477
مِنْهَا إِذَا تَكُونُ فَالْإِبْطَالُ	1478
فِيهِ اخْتِلَافٌ أَكْثَرَ الْقِرَاءِ	1479
لِذَلِكَ فَالْأَحْوَطُ أَنْ تَبْسِمًا	1480
إِنَّ النَّبِيَّ وَصَحْبَهُ قَدْ أَهْمَلَهُ	
وَقَوْلُهُ تَجْتَنِبُ النُّقُولُ	
فَلَمْ يُبَسِّمِمْ وَقَتَهَا الْمُرْتَبِ	
فَلَمْ يُبَسِّمُوا عَلَى التَّبْيِينِ	
وَذَا اضْطِرَابٌ لِلْحَدِيثِ أَبْطَلًا	
خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْخَبْرِ	
رَأَاهُ بَعْضُ حُجَّةٍ وَرَاجِحًا	
وَهَلْ تُرَى جُزْءًا مِنَ الْفَاتِحَةِ	
لِتَبَارِكَ لَهَا وَذَا مَجَالٌ	
وَالْبُطْلُ عِنْدِي أَسْوَأُ الْأَرَاءِ	
وَفِي خِلَافِهِمْ تَكُونُ عَادِلًا	

المسألة الخامسة:

في قراءة القرآن

وَأَتَّفَقُوا فِيهَا عَلَى الْقِرَاءَةِ	1481
لَوْ كَانَ فِي النَّسِيَانِ ثُمَّ الْعَمْدِ	1482
إِلَّا شُدُّوْذًا عِنْدَمَا نَسَا عَمَرَ	1483
فَقَالَ إِنْ تَمَّا فَتَلِّكَ تُقْبَلُ	1484
وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ بِأَنَّ الْمُصْطَفَى	1485
وَكُلَّمَا يَقْرَأُ فِيهَا يُخْتَلَفُ	1486
فَاتِحَةً أَوْ غَيْرَهَا يُتَلَّى بِهَا	1487
بِدُونِهَا تَبْطُلُ عِنْدَ الْجَلَّةِ	
بِدُونِهَا تَبْطُلُ قَوْلَ الْجَدِّ	
وَلِلسُّجُودِ وَالرُّكُوعِ قَدْ ذَكَرَ	
وَذَا شُدُّوْذٌ مَا عَلَيْهِ عَوْلٌ	
أَهْمَلَهَا فِي مَرَّةٍ وَذَا كَفَى	
فِي قَدْرِهِ وَنَوْعِهِ كَمَا وَصَفَ	
أَوْ لَيْسَ يُجْزِي غَيْرُ نَصْهِالِهَا	

المسألة السادسة:

فيما يقوله في الركوع والسجود

مَنْعُ قِرَاءَةِ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	1488
بِنَاهُ جُمُهورٍ عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ	1489
وَبِالْجَوَازِ مَذْهَبُ الْبُخَارِيِّ	1490
فَفِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَقَّقُوا	
قِرَاءَةَ الْمَنْزَلِ الْمَفْضَلِ	
مُضْعَفًا لِهَذِهِ الْأَثَارِ	

- 1491 وَاخْتَلَفُوا هَلْ فِيهِمَا قَوْلٌ وَجُدَ
1492 وَالشَّافِعِي ثَلَاثَةٌ يُرَدُّ
1493 سُبْحَانَ رَبِّي يُضِيفُ الْأَعْلَى
1494 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الثُّورِي
1495 قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْهَا لِلنَّبِيِّ
1496 أَمَّا الدُّعَاءُ فِيهِ قَالُوا قَمْنُ
1497 نَدْبُ الدُّعَاءِ مِنْ كَلَامِ الْقَاسِمِ
- فَمَالِكٌ لَمْ يَرَوْ قَوْلًا قَدْ وَرَدَ
لِقَوْلِهَا الْمُصَلِّ حِينَ يَسْجُدُ
فَلَفْظُهَا رَأَوْهُ حُكْمًا أَجْلَى
تَكَرَّرَ هَذَا لَهُمْ مِنَ الْمَأْثُورِ
أَنَّهُ نَهَى خَالِقَ فَاجْتَنَبَ
أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ فَهُوَ أَحْسَنُ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْمَفَاهِمِ

المسألة السابعة:

في التشهد

- 1498 وَاخْتَلَفُوا فِي النُّطْقِ بِالتَّشَهُدِ
1499 ضَمْنِ الصَّلَاةِ لَيْسَ وَاجِبًا طَلَبَ
1500 قَدْ عَارَضَ الْقِيَاسَ ظَاهِرُ الْأَثَرِ
1501 فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَى عَلَمَنَا
1502 صِيغَتُهُ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ
- مَالِكٍ وَالتَّعَبُّدِ فِي التَّعَبُّدِ
وَالشَّافِعِي أَحْمَدُ وَاجِبٌ كُتِبَ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ مُحَمَّدٌ ذَكَرَ
تَشَهُدًا كَسُورَةَ إِذْ لَقْنَا
كُلُّ لَهُ تَشَهُدٌ يَسْتَحْسِنُ

المسألة الثامنة:

في التسليم

- 1503 فَمَالِكٌ تَسْلِيمُهُ مِنْهَا يَجِبُ
1504 عَلَيَّ فَالْخُرُوجُ بِالتَّسْلِيمِ
1505 وَبَعْضُهُمْ سَلَّمَ مَرَّتَيْنِ
1506 سَلَامٌ مَأْمُومٌ لِمَالِكٍ حَصَرَ
- أَبُو حَنِيفَةَ وَصَحْبُهُ نَدْبُ
مِنْهَا وَعَنْ رَسُولِنَا الْعَظِيمِ
مُحَمَّدٌ نَاقِذٌ لِلْمُسْكِينِ
فِي مَرَّتَيْنِ إِنْ إِمَامَهُ وَتَرَ

المسألة التاسعة:

في القنوت

- 1507 وَفِي الْقُنُوتِ خُلْفُهُمْ تَشَعَّبَا
1508 فَمَالِكٌ اسْتِحْبَابُهُ يَرَى فَقَطَ
- كُلُّ لِقَوْلِهِ يُعَدُّ مَذْهَبًا
عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ غَيْرَهَا شَطَطَ

- 1509 وَالشَّافِعِي فَسُنَّةٌ وَمَذْهَبٌ أَبُو حَنِيفَةَ بُوْثِرِيْرَغَبُ
1510 وَقِيلَ بَلْ قَنَّتْ أَرْبَعِينَا فِيهَا دَعَا بِمَقَّتِ كَافِرِينَا

الفصل الثاني:

في الأفعال التي هي أركان

المسألة الأولى:

في رفع اليدين

- 1511 وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ الْيَدَيْنِ أَقْوَالُهُمْ تَحْتَاجُ لِلتَّبْيِينِ
1512 وَخَلَفُوهُمْ إِلَى ثَلَاثِ يَتَّجِهَ حُكْمُ مَوَاضِيْعٍ وَحَدٌّ فَانْتَبِهْ
1513 فَأَلْحَكُمُ سُنَّةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ دَاوُدُ فَرَضَ قَالَ فِي الْمَأْتُورِ
1514 وَبَعْضُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ يَخُصُّهَا بِالرَّفْعِ لِلْأَثَامِ
1515 وَالْبَعْضُ الْاسْتِفْتَاْحُ وَالرُّكُوعُ يَرْفَعُ فِيهِمَا كَذَا الرَّجُوعُ
1516 مِنْهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ وَخَلَفُوهُمْ فِي ذَا مِنْ الْمَعْهُودِ
1517 تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ أَهْلُ كُوفَةِ عَلَيْهَا اقْتَصَرُواهُمْ فِي الْمِلَّةِ
1518 مَذْهَبُ مَالِكٍ حَكَى ابْنُ الْقَاسِمِ ضَمِنَ كَلَامٌ ثَابِتٌ وَدَائِمٌ
1519 أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الشَّافِعِي وَمَنْ زَوَّأَ حَدِيثَ طَهَ الشَّافِعِ
1520 يَلْزَمُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَذَا بِنَصِّ وَاضِحٍ مَحْدُودِ
1521 فَلَابْنِ عَازِبٍ كَذَا ابْنُ عَمْرٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ أَحَادِيثٌ ذَكَرَ
1522 صَحَّتْهَا كُلُّ الرُّوَاةِ لِلْخَبَرِ بَيْنَ افْتِتَاْحِ أَوْ رُكُوعِ قَدْ ظَهَرَ
1523 خِلَافُهُمْ لَكِنْ كَلًّا أَكَّذَا لَرْفَعِ رَاْحَتَيْنِ مَا تَرَدَّدَا
1524 وَالْخِلَافُ فِي عَدِّ وَفِي مَوَاضِعِ تَخَالَفَتْ أَخْبَارُهُمْ لِلسَّمْعِ
1525 إِجْمَاعُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ لَهَا يَكُونُ الرَّفْعُ بِالْتَّمَامِ
1526 وَغَيْرُهُ فِيهِ الْخِلَافُ مُحْتَدِمٌ فَخَذَ لِرَاجِحِ وَفِي الْحُكْمِ اسْتَقَمَ

المسألة الثانية:

في الاعتدال من الركوع وفي الركوع

أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اعْتِدَالَ	1527
كُلُّ مُصَلٍّ وَاجِبًا وَقَالَ	
مَنْ السُّجُودَ ثُمَّ فِي الرُّكُوعِ	1528
فَلَيْسَ وَاجِبًا لَدَى الْفُرُوعِ	
وَوَاجِبٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ	1529
لصَّحْبِهِ الْخُلْفُ لَدَى الْمَدَارِكِ	
فَبَيْنَ سُنَّةٍ وَبَيْنَ وَاجِبٍ	1530
بَدَأَ اخْتِلَافَ جُمْلَةِ الْمَذَاهِبِ	
وَالْإِعْتِدَالَ قِيلَ بِالتَّحْدِيدِ	1531
عِنْدَ الرُّكُوعِ ثُمَّ فِي السُّجُودِ	

المسألة الثالثة:

في هيئة الجلوس

لِمَالِكٍ بِالْيَتِيهِ يُفْضِي	1532
مُنْصَبًا يَمِينًا فَوْقَ الْأَرْضِ	
أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ يَقْعُدُ	1533
يُسْرَاهُ تَحْتَ الْيَتِيهِ يَسْجُدُ	
وَالشَّافِعِيُّ فِي جَلْسَةِ الْوُسْطَى قَصْدُ	1534
جَلْسَةِ السَّلَامِ مِثْلُ الْأُصْحَى	1535
وَخُلْفُهُمْ لَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ	1536
أَبُو حَمِيْدٍ فِي صَلَاتِهِ الَّتِي	1537
تَضَارِبُ الْأَرْءَاءَ لِلْأُصْحَابِ	
فَمَالِكٌ صَلَاتَهُ يُقَلِّدُ	1538
قَدْ شَبَّهَتْ بِفَرْضِ هَادِي الْأُمَّةِ	
حَدِيثٌ وَائِلٍ يُنْصَبُ الْقَدَمُ	1539
لِلسَّاعِدِيِّ فِيهَا وَكُلٌّ يَشْهَدُ	
بِشَيْءٍ لِأُخْرَى بَعْضُهُمْ بِذَاحِكُمْ	

المسألة الرابعة:

في الجلسة الوسطى (والأخيرة)

فِي جَلْسَةِ الْوُسْطَى وَفِي الْأَخِيرَةِ	1540
بَدَأَ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ لِلْأُمَّةِ	
بَعْضُ رَأَى الْوُسْطَى بِفَرْضٍ وَاجِبٍ	1541
وَذَاكَ قَوْلٌ شَدَّ فِي الْمَذَاهِبِ	
تُعَدُّ سُنَّةً وَلَيْسَتْ فَرْضًا	1542
وَجَلْسَةُ السَّلَامِ فَرْضًا حَصًّا	
عَلَيْهِ كُلُّ مَذْهَبٍ وَعَالِمٍ	1543
مَنْ قَالَ سُنَّةً فَقَوْلُ كَاتِمٍ	
لِقَوْلِ حَقِّ ظَاهِرٍ وَرَاجِحٍ	1544
وَحَادٍ عَنِ قَوْلِ لِحَقِّ وَاضِحٍ	
أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ لَقْنَا	1545
لِسَائِلِ صَلَاتِهِ مُحَصِّنًا	

إِسْقَاطَ رَكَعَتَيْنِ لَكِنْ مَا جَبَرُ	1546	أَبْنُ بُحَيْنَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرُ	1546
ضَمَّنَ حَدِيثَ السَّاعِدِيِّ كَمَا ثَبَتَ	1547	بَيْنَ السُّكُوتِ عَنْ زِيَادَةَ أَتَتْ	1547
لَهَا وَلَمْ يَجْبُرْ يُرِيدُ الْوَسْطَى	1548	وَأَبْنُ بُحَيْنَةَ يَقُولُ أَسْقَطَا	1548
وَذَاكَ وَجْهَ الْفَرْقِ فَعَلُهُ ظَهَرَ	1549	بِعَكْسِ رَكَعَةٍ لَهَا حُكْمًا جَبَرُ	1549
فَرْقًا لِسُنَّةٍ وَفَرَضَ يُعْتَبَرُ	1550	فَبَيْنَ رَكَعَةٍ وَجَلْسَةِ أَقْرُ	1550
وَالْجَبْرُ حُكْمُ الْفَرَضِ فِيمَا أَخْبَرُوا	1551	فَجَلْسَةَ لِسُنَّةٍ قَدْ قَرَّرُوا	1551
يُسْرَى عَلَى يُسْرَى وَقَفْوَهُ رَفَعُ	1552	وَكَفَّهُ الْيَمْنَى بِرُكْبَةٍ وَضَعُ	1552
كَمَا رَوَوْا عَنْ مُنْقَدِ الْأَنَامِ	1553	وَذَاكَ حُكْمُ جَلْسَةِ السَّلَامِ	1553

المسألة الخامسة:

في وضع اليدين إحداهما على الأخرى (القبض)

يَكْرَهُ شَكْلَ صَيْغَةِ لِلْفَرَضِ	1554	وَضَعُ الْيَدَيْنِ مَالِكٌ لِلْقَبْضِ	1554
وَالْغَيْرِ قَالِ سُنَّةٌ فِي النُّقْلِ	1555	لَكِنَّهُ أَجَازَهُ فِي النَّفْلِ	1555
اسْتَفْحَلَ الْخِلَافُ فِي هَذَا الْخَبَرِ	1556	بَيْنَ نُصُوصِ النَّقْلِ أَوْ فَهْمِ الْأَثَرِ	1556
مَثْنِ لِمُسْنَدِ خِلَامِنَ الْوَهْنِ	1557	فَبَعْضُهُمْ يُغَلِّبُ الْمَفْهُومَ عَنْ	1557
وَتَرَكَّهَا لَيْسَ مِنَ الْمُنْعَوِ	1558	وَقَالَ بَعْضُ هَيْأَةِ الْخُضُوعِ	1558

المسألة السادسة:

في النهوض من السجود، وهل يتورك؟

فَجَلْسَةَ اسْتِرَاحَةٍ بَعْضُ يَدَعُ	1559	وَالرَّفْعُ مِنْ سُجُودِهِ إِذَا وَقَعَ	1559
وَالشَّافِعِيُّ قَوْلٌ لَهُ مُؤَسَّسٌ	1560	وَبَعْضُهُمْ بَعْدَ السُّجُودِ يَجْلِسُ	1560
كُلُّ رَوَى مَثْنِ حَدِيثٍ يَتَّبِعُ	1561	وَمَالِكٌ وَالْبَعْضُ قَالِ يَرْفَعُ	1561
مَنْ سَجَدَ قَبْلَ وَقُوفٍ يُحْمَدُ	1562	فَمَالِكٌ ¹ رَأَى الرَّسُولَ يَقْعُدُ	1562
صَلَاتِهِ مَثَلِ النَّبِيِّ حَقَّقَا	1563	وَالسَّاعِدِيُّ فَعَلَ الْوُقُوفَ طَبَقًا	1563
وَمَالِكٌ لِلثَّانِي حُكْمُ الْأَفْضَلِ	1564	فَالشَّافِعِيُّ يَأْخُذُ نَصْرَ الْأَوَّلِ	1564
يَدَا بَرُكْبَةٍ فَمَا الَّذِي اتَّبَعَ	1565	وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ السُّجُودِ هَلْ يَضَعُ	1565
فَفَوْقَ رُكْبَةٍ مِنَ الْمَعْهُودِ	1566	فَمَالِكٌ لِكَفِّ فِي السُّجُودِ	1566

¹ - ملك بن الحويرث.

- 1567 نَصُّ حَدِيثِ وَائِلِ ابْنِ حَجْرٍ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعَكْسٍ قَدْ أَمَرَ
1568 فَأَبْنُ عَمْرِ يَدِيهِ كَانَ قَدَمًا قَبْلَ الْجُلُوسِ فَاتَّبَعَ وَسَلَّمَا

المسألة السابعة:

في أعضاء السجود

- 1569 وَاتَّفَقُوا أَنَّ السُّجُودَ يَجْمَعُ لِسَبْعَةِ الْأَعْضَاءِ حِينَ يُتَّبَعُ
1570 وَجْهًا وَرَأْسَيْنِ كَفَّارِجَالًا وَتَنْ لِّلْأَعْضَاءِ حُكْمٌ يُتَلَّى
1571 وَكَوْنُهَا تَجْمَعُ لِّلْسُّجُودِ مِنْ سُنَّةٍ لِلْهَاشِمِيِّ الْمُحْمُودِ
1572 وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْضِهَا إِذَا سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ الْبَعْضِ هَلْ فَرَضَ يُرَدُّ
1573 وَبَعْضُهُمْ إِنَّمَا السُّجُودُ يَتَّحِصِرُ فِي وَجْهِهِ أَوْ جَنْبِهِ وَذَا ذَكَرَ
1574 فَمَالِكٌ لِّجَنْبِهِ إِذَا سَجَدَ وَدُونَ أَنْفِ فَرَضُهُ حُكْمًا يُعَدُّ
1575 أَبْطَلَهَا بَعْضُ يَدُونَ السَّبْعَةَ لِلشَّافِعِيِّ تَبْطُلُ دُونَ الْجُمْلَةِ
1576 أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا أَنْفٌ سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ جَنْبِهِ فَلَا يَزِدُّ
1577 مُخَالَفًا بِذَاكَ حُكْمَ الْجُلِّ وَحَيِّزُ الْوَجْهِ مَنَاطُ الْكُلِّ
1578 وَشَرْطُهُ لِمَالِكٍ وَضَعُ الْيَدِ مَوْضِعَ وَجْهِهِ وَبِقَوْلِ مُفْرَدٍ
1579 وَلَا بِنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ يُسْنَدُ إِبْرَارُ كَفِّ لَيْسَ فَرَضًا أَكَّدُوا

المسألة الثامنة:

في النهي عن الإقعاء

- 1580 وَكُرِّهَهُمْ لِحَلْسَةِ الْإِقْعَاءِ وَخَلْفَهُمْ فِي كُنْهَهَا لِلرَّاءِ
1581 أَطْرَافِ أَقْدَامِ لِبَعْضِهِمْ يَخُصُّ إِلَّاصَاقَ إِلَيْتِيهِ كُرْهُهُ يُنْصَ

الباب الثاني من الجملة الثالثة:

في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده، فيه فصول سبعة:

الفصل الأول:

في معرفة حكم صلاة الجماعة

المسألة الأولى:

وجوب الجماعة على من سمع النداء

يَقُولُ جُمُهورٌ وَذَاكَ جُنَّةٌ	مَعَ الْجَمَاعَةِ الصَّلَاةُ سُنَّةٌ	1582
وَالظَّاهِرِيُّ فَرَضَ لِعَيْنِ ثَبَّتْ	أَوْ أَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ	1583
وَمِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ أَجْرًا أَكْمَلُ	فَفِي جَمَاعَةٍ صَلَاةٌ أَفْضَلُ	1584
كُلُّ عَلَى نَصِّ حَدِيثٍ يَعْتمِدُ	تَعَارُضُ الْأَحْكَامِ فِي فَهْمٍ وَرَدُّ	1585
تَخَلَّفًا عِنْدَ نَدَاءٍ يُسْمَعُ	حَرَقُ الْبُيُوتِ فِي حَدِيثٍ يَمْنَعُ	1586
وَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْوُجُوبِ	فَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْمَنْدُوبِ	1587
جَمَاعَةً مِنْ سُنَّةٍ إِذْ لَقْنَا	فَإِذَا ابْنُ مَسْعُودٍ رَوَى عَلَّمْنَا	1588

المسألة الثانية:

فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى

وَهِيَ تُصَلِّي الْفَرَضَ تِلْكَ السَّاعَةَ	وَالْحُكْمُ فِيْمَنْ دَخَلَ الْجَمَاعَةَ	1589
لِكُلِّ وَقْتٍ غَيْرِ عَصْرِ زِيدُوا	مُنْفَرِدًا لِمَا لَكَ يُعِيدُ	1590
وَالشَّافِعِيُّ يُعِيدُ كُلَّ الْفَرَضِ	لِمَغْرِبٍ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الْبَعْضِ	1591
مُخْتَلَفِ النُّصُوصِ وَالْقَرَائِنِ	خِلَافَهُمْ يُدْرَجُ فِي تَبَايُنِ	1592

الفصل الثاني:

في معرفة شروط الإمامة

ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به

المسألة الأولى:

في من أولى الناس بالإمامة

1593	فَمَالِكَ يَوْمُهُمْ أَفْقَهُهُمْ	أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ بَلْ أَقْرَبُهُمْ
1594	كُلُّ يَوْمٍ قَارِي الْقُرْآنِ	أَوْ هَجْرَةَ أَوْ سُنَّةَ الْعَدْنَانِ
1595	ثُمَّ الَّذِي أَقْدَمَ فِي الْإِسْلَامِ	فَذِي شُرُوطِ الْكُلِّ لِلْإِمَامِ

المسألة الثانية:

في إمامة الصبي

1596	وَفِي إِمَامَةِ الصَّبِيِّ اخْتَلَفُوا	إِنْ كَانَ قَادِرًا لِفَرَضٍ يَعْرِفُ
1597	وَالشَّخْصُ هَلْ يَوْمٌ فِيمَا لَا يَجِبُ	وَدُونَ عَقْدَ نِيَّةِ الَّذِي طُلِبَ
1598	يَوْمُهُمْ فِي وَاجِبٍ عَلَيْهِمْ	وَحُكْمُهُ مُخَالَفٌ حُكْمَهُمْ

المسألة الثالثة:

في إمامة الفاسق

1599	وَالْخُلْفُ فِي إِمَامَةِ لِفَاسِقٍ	فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ فَحَقِّقْ
1600	مَقْطُوعٌ فَسَقَ مَنْ بِهِ صَلَّى يُعَدُّ	مَظْنُونُهُ فِي الْوَقْتِ إِنْ يَعْدُ يُفَدُّ
1601	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ سُكُوتُ الْأَثَرِ	تَعَارُضُ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

المسألة الرابعة:

في إمامة المرأة

1602	وَفِي إِمَامَةِ النِّسَاءِ اخْتَلَفُوا	فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ أَوْقَفُوا
1603	عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً	بِحُكْمِهَا وَلِلنِّصُوصِ فَاهِمَةً
1604	فَالشَّافِعِيُّ أَجَّازٌ لِلنِّسَاءِ	إِمَامَةً فِيهِنَّ بِالسَّوَاءِ
1605	وَمَنْعَهُ لِمَالِكٍ قَدْ اشْتَهَرَ	دَلِيلُهُ تَأْخِيرُهُنَّ قَدْ ذَكَرُ

- 1606 فَعَبْدُ رَزَاقٍ رَوَى مُصَنَّفُ
تَأخِيرُهُنَّ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْرَفُ
- 1607 جَوَازُهَا رَوَتْهُ أُمُّ وَرَقَةَ
أَعْطَى لَهَا مُؤَدَّنًا ذَا حَقَّقَهُ
- 1608 قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ
تَوَمُّ كُلِّ الْأَهْلِ فِي الْأَوْقَاتِ
- 1609 وَالطَّبْرِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ وَرَدَ
تَجُوزُ بِالْجِنْسَيْنِ دُونَ أَيِّ حَدِّ

في أحكام الإمام الخاصة به

- 1610 فَفِيهِ خُلْفُهُمْ كَثِيرٌ قَدْ سَكَتَ
عَنْهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي الَّذِي نَبَتَ
- 1611 بَعْدَ قِرَاءَةِ فَهَلْ يُؤْمَنُ
كَغَيْرِهِ أَمْ تَرَكْهَا يُسْتَحْسَنُ
- 1612 وَإِنْ يَقُلُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ
هَلْ يَفْتَحُوا عَلَيْهِ بِالْكَلَامِ
- 1613 هَلْ مَوْضِعًا يَكُونُ مِنْهُمْ أَرْفَعًا
أَحْكَامُهُ بِالْعَدِّ جَاءَتْ أَرْبَعًا

المسألة الأولى:

هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الضائحة؟

- 1614 فَمَالِكٌ رَوَايَةَ ابْنِ الْقَاسِمِ
فَقَوْلُهَا يُفِيدُ كُلَّ فَاهِمٍ
- 1615 وَقَالَ جُمهُورٌ عَلَى الْمَأْمُومِ
مَنْ بَعْدَ فَاتِحِهِ مِنَ الْمُحْتُمِ
- 1616 لِمَالِكٍ تَأْمِينُ مَأْمُومٍ وَرَدَ
بِهِ خَطَابُ الشَّرْعِ تَأْمِينًا قَصْدًا
- 1617 وَنُصِبَ الْإِمَامُ كَيْ يُؤْتَمَّ بِهِ
حَدِيثُهُ الْجُمهُورُ حُكْمًا يَتَّجِهُ
- 1618 إِلَيْهِ ضِمْنَ كُلِّ جَمْعٍ يَطْلُبُ
أَدَاءَ فَرَضٍ لِلْكَمَالِ أَقْرَبُ

المسألة الثانية:

متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟

- 1619 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُكَبِّرُ
بَعْدَ اسْتِوَاءِ لِلصُّفُوفِ يَظْهَرُ
- 1620 بَعْدَ إِقَامَةِ وَقَوْلِ آخَرُ
قَبْلَ انْتِهَائِهَا وَذَاكَ أَنْدَرُ
- 1621 أَنْسَسَ حَدِيثُهُ كَذَا بِلالُ
بَيْنَهُمَا تَشَاكُسَ الْأَقْوَالِ
- 1622 تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ لِلْإِقَامَةِ
تَمَلُّو أَنْسَسَ يَقُولُ فِي رِوَايَةِ
- 1623 وَفِي تَزَامُنِ رَوَى بِلالُ
فَخُلْفُهُمْ أَتَى بِذَا وَالْحَالِ
- 1624 أَنَّ الْخِلَافَ جَالِبُ التَّيْسِيرِ
وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ التَّعْسِيرِ

المسألة الثالثة:

في الفتح على الإمام

- 1625 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَا عَلَيْهِ لِفَتْحٍ وَفَضْلًا حَازَا
- 1626 فِي آيَةٍ تَرَدَّدَ الرَّسُولُ أَبِي أَيَّنَ قَالَتْ النُّقُولُ
- 1627 فَفَهُمُ هُمْ أَنَّ الْإِمَامَ يُفْتَحُ عَلَيْهِ فِي قِرَاءَةِ يُوضِحُ
- 1628 أَنَسَ حَدِيثُهُ لِمَنْعِهِ أَتَى إِذَا عَلَى قِرَاءَةٍ مَا ثَبَتَا

المسألة الرابعة:

في موضع الإمام من المأمومين

- 1629 أَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ أَرْفَعَا مِنْهُمْ مَكَانًا ثُمَّ صَوْتًا أَسْمَعَا
- 1630 فَمَالِكٌ يَرْقِي يَسِيرًا يَقْبَلُ صَلَّى عَلَى مَنْبِرِهِ الْمَبْجَلُ
- 1631 مُلَقِّنَاذَا الْحُكْمَ لِلصَّحَابَةِ وَكُلُّهُمْ خَيْرٌ بِهِ أَصَابَهُ
- 1632 صَلَّى حُذَيْفَةَ بِهِمْ مُرْتَفَعَا جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ مُسْمَعَا
- 1633 تَعَلَّمُوا أَنَّهُمْ نَهَوْا عَنْ ذَا الْعَمَلِ فَلَمْ يَعُدْ حُذَيْفَةَ لِمَا فَعَلْ

في نية الإمام للإمامة

- 1634 وَنِيَّةُ الْإِمَامِ لِلْإِمَامَةِ وَاجِبَةٌ لِلْبَعْضِ دُونَ مَرِيَّةِ
- 1635 لِأَنَّهُ يَحْمِلُ لِلْأَفْعَالِ فِي بَعْضِهَا كَذَلِكَ لِلْأَقْوَالِ

الفصل الثالث:

في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين،

وفي هذا الفصل خمس مسائل:

المسألة الأولى:

في مقام المأموم من الإمام

- 1636 فَوَاحِدٌ صَلَّى إِلَى يَمِينِهِ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي حِينِهِ
- 1637 وَبَيْنَ مَأْمُومِينَ فَالْوُقُوفُ حُكْمُ إِمَامٍ جَائِزٌ مَعْرُوفُ

- 1638 وَذَاكَ حُكْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ
1639 وَرَأَاهُ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ
1640 حَدِيثُ جَابِرٍ¹ وَعَبْدِ اللَّهِ²
مُؤَافِقٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ
حُكْمُهُمَا مِنْهُ كَحُكْمِ التَّابِعِ
حُكْمَانِ فِيهِمَا بِإِلَاقَتِنَاهُمَا

موقف المرأة من الإمام

- 1641 خَلَفَ الصُّفُوفِ الْفَرْدُ فِي جَمَاعَةٍ
1642 صَلَّتْ عَجُوزٌ وَأَنْسَرَ خَلْفَ النَّبِيِّ
1643 وَنَحْنُ خَلْفَ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ³
وَعَلْفَ فَرْدٍ جَالِبٍ لِلطَّاعَةِ
كَانَتْ وَرَاءَنَا أَنَا وَذَا الصَّبِيِّ
قُرْبٌ يُزِيلُ سَائِرَ الْأَتَامِ

فضل الصف الأول وتراص الصفوف

- 1644 وَأَجْمَعُوا بِفَضْلِ صَفِّ أَوَّلِ
تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ فِعْلُ الْأَفْضَلِ

المسألة الثانية:

صلاة الشخص خلف الصف وحده

- 1645 وَأَخْتَلَفُوا فِيمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ
1646 صَلَاتُهُ صَحَّتْ لَدَى الْجُمْهُورِ
1647 صَلَاةٌ مَنْ يَقُومُ خَلْفَ الصَّفِّ
1648 أَمْرٌ رَسُولِنَا أَبَا بَكْرٍ حَصَلَ
مَنْ بَعْدَ صَفِّ لَمْ يُكْمَلْ عَدَّهُ
أَحْمَدُ رَدٌّ وَأَبٌ لِلشُّورِ
نَفِيٌّ اعْتَبَارَهَا عَلَى ذَا الْوَصْفِ
خَلَّ السُّجُودَ خَلْفَ صَفِّ فَاثْمَلُ⁴

المسألة الثالثة:

في الإسراع إلى الصلاة

- 1649 سَكِينَةٌ تُطَلَّبُ وَالْوَقَارُ
1650 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَوَى⁵
فِي سَيْرِهِ لَهَا وَذَا الْمُخْتَارُ
مَشَى الْجَمِيعِ فِي سَكِينَةٍ سَوَى

¹ - رواه مسلم في كتاب المساجد.

² - رواه مسلم في باب الامام يقوم مكانا.

³ - رواه مسلم.

⁴ - أخرجه الإمام أحمد (وعبد الله هو ابن مسعود).

⁵ - أخرجه مالك والبخاري.

فَالْبَعْضُ إِذْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ	1651	فَعِنْدَ ذَاكَ لِلصَّلَاةِ يَأْتُوا
بِسُرْعَةٍ لِنَصِّ قَوْلِ الْمُحَكِّمِ	1652	أَوْ بِالْوَقَارِ فِي حَدِيثِ الْمُكْرَمِ
فِي عَدَمِ الإسْرَاعِ قَوْلِ الْجِلَّةِ	1653	أَيُّمَّةِ الْأَمْصَارِ كُلِّ فَثَرَةٍ

المسألة الرابعة:

متى ينهض إلى الصلاة؟

فَبَعْضُهُمْ عِنْدَ إِقَامَةِ رَغْبٍ	1654	إِسْرَاعَهُ مُسْتَبَقًا خَيْرًا طَلِبُ
وَاسْتَحْسَنَ الْبَعْضُ إِقَامَةً تَمَّ	1655	حَيْعَلَةً لِلْبَعْضِ حِينَهَا يَقُمُ
قَوْلِ إِقَامَةٍ لَهَا يَقُومُ	1656	بَعْضٌ لَذَا تَسْوِفُهُ الْفُهُومُ
وَمَالِكٌ لَمْ يَشْتَرِطْ تَحْدِيدًا	1657	يَرَاهُ حَكْمًا صَالِحًا مُفِيدًا
فَفِيهِ نَصٌّ وَاحِدٌ يَخُصُّ	1658	مَوْضِحًا لِمَا رَوَاهُ النَّصُّ
وَحُكْمٌ ذَا بِنَقْيِ لِعَفْوَيْتَبُعُ	1659	فَلَمْ يَرِدْ فِيهِ حَدِيثٌ يُسْمَعُ
قِتَادَةٌ حَدِيثُهُ يُحَدِّدُ	1660	وَقَتٌ وَقُوفُهُمْ وَذَابِهِ اقْتَدُوا
نَصُّ الْهُدَى فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ	1661	فَسَرَّهُ كُلِّ إِلَى الصَّلَاةِ
فَالنَّصُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُجْمَلٌ	1662	وَالْفَرَضُ إِخْرَاجٌ لَهُ مُفْصَلٌ

المسألة الخامسة:

في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه

وَحَائِفٌ فَوَاتِ رَكْعَةٍ وَصَلَّ	1663	قُرْبَ الْإِمَامِ لِلصُّفُوفِ مَا دَخَلَ
فَقَالَ مَالِكٌ لَهُ أَنْ يَرَكْعَا	1664	يَدُبُّ نَحْوَ الصَّفِّ فَعَلًا أَنْجَعَا
وَالشَّافِعِيُّ يَكْرَهُ ذَلِكَ الْعَمَلُ	1665	أَبُو حَنِيفَةَ لَجَمْعٍ قَدْ قَبِلُ
فَفِي الرُّكُوعِ قَبْلَ صَفِّ سَجَلُوا	1666	تَنَاقُضَ الْأَقْوَالِ فَيَمَا نَقَلُوا
بَيْنَ مُصَحِّحٍ وَنَافٍ لِلْأَثَرِ	1667	تَبَايُنِ الْأَحْكَامِ فِي الَّذِي ذَكَرُ

الفصل الرابع:

في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام

وَوَاجِبٌ أَنْ يُتَّبَعَ الْإِمَامُ	1668	فِي الْفِعْلِ وَالْأَقْوَالِ ذَا التَّمَامِ
فِي قَوْلِ رَبَّنَا إِلَيْكَ الْحَمْدُ	1669	أَنْتَ الْكَرِيمُ وَالْعَظِيمُ الْفَرْدُ
وَعَبْرَةُ ذَاكَ بِالْإِمَامِ يَقْتَدُ	1670	لَوْ جَالَسَا نَصُّ حَدِيثِ مُسْتَدِّ

المسألة الأولى:

هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله من حمده؟

قِيلَ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لَنْ	1671
وَالْحَمْدُ بَعْدَ رَبَّنَا مَأْمُومٌ	1672
أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ اشْتَهَرُ	1673
طَائِفَةٌ تَقُولُ فَالْإِمَامُ	1674
يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الْأَقْوَالِ	1675
مُنْفَرِدٌ لِأَبَدٍ مِنْهُمَا لَهُ	1676
لِأَبَدٍ لِلْإِمَامِ مَنْ تَشَهُدُ	1677
قَالَ الرَّسُولُ فَالْإِمَامُ قَدْ جُعِلَ	1678
فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَلَوْ جَلَسَ	1679
أَدَاءً طَهَّ نَفْلَهُ بِاللَّيْلِ	1680
سَمَاعُ رَبَّنَا وَقَوْلُ الْحَمْدِ	1681
حَمْدًا لَهُ بِهَا الْإِمَامُ يَسْتَعِنُ	
لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا الْمَعْلُومُ	
إِلَيْهِمَا ذَا الْحُكْمِ فِي الَّذِي اسْتَقَرَّ	
عَلَيْهِ تَكَرَّرَ هُمَا يُدَامُ	
طُولَ الصَّلَاةِ ثُمَّ فِي الْأَفْعَالِ	
فَرَضُ الصَّلَاةِ إِنْ أَرَدَتْ فَعَلُهُ	
وَمِثْلُهُ الْمَأْمُومُ حُكْمًا فَرِدُ	
يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الَّذِي حَصَلَ	
فَابْنُ عَمْرٍو أَكَّدَ ذَا مَا حَرَسَ	
وَفَعَلُهُ حُجَّةٌ كُلُّ جَيْلٍ	
أَمْرًا إِلَى الْمَأْمُومِ جَابِلِجِدُّ	

المسألة الثانية:

صلاة القائم خلف القاعد

وَفِي الْوُقُوفِ لِلصَّلَاةِ أَجْمَعُوا	1682
فَالْفَرَضُ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ وَاقِفٍ	1683
إِمَامَةٌ لِقَاعِدِ الْوَاقِفِ	1684
أَتَى النَّبِيَّ فِي مَرَضٍ حَيْثُ وَجَدَ	1685
بِجَنِّبِهِ الرَّسُولُ وَالصَّدِيقُ	1686
أَمَّ الرَّسُولُ جَالِسًا وَحَدْرًا	1687
كُلُّ نَبِيٍّ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يُؤْمَ	1688
وَقَالَ لَا يُؤْمُ بَعْدِي قَاعِدُ	1689
عَلَى وَجُوبِهِ لِقَادِرٍ فَعُورَا	
مُنْفَرِدٍ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ صِفِ	
فِيهَا اخْتِلَافٌ ثَابِتٌ لِلْعَارِفِ	
صَدِيقَهُ لَهُمْ إِمَامًا فَقَعَدُ	
يَهْدِيهِ قَوْلُ شَيْقُ رَحِيقُ	
مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَدْ جَرَى	
مِنْ بَعْضِ أَصْحَابِ لَهُ وَذَا يَعْمُ	
حُكْمٌ لِكُلِّ التَّابِعِينَ رَائِدُ	

الفصل الخامس: في صفة الإتياع

المسألة الأولى:

وقت تكبيرة الإحرام للمأموم

تأتي ورا تكبيرة الإمام	فَمَالِكَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ	1690
لمالك إن تم قبل يبطل	تَزَامُنُ التَّكْبِيرِ قَبْلَ يُقْبَلُ	1691
والبعض قال بعده فلتعتن	وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِالتَّزَامُنِ	1692
بقاءهم صفا ولما حضرا	فَقِصَّةُ الرَّسُولِ حِينَ أَمَرَا	1693
للماء والتشريع حتما يؤثر	إِمَامَةً وَالرَّأْسُ فِيهِ الْأَثَرُ	1694
مجمّل قول فهم الإنقطاع	وَحُجَّةُ الْقَائِلِ بِالْإِتْبَاعِ	1695
نفى انقطاع الفرض في المفهوم	وَمِنْهُ يُسْتَخْلَصُ لِلْمَأْمُومِ	1696
لديهم في ظاهر ذا العمل	لِنَاقِضٍ مِنَ الْإِمَامِ يُجْهَلُ	1697

المسألة الثانية:

رفع رأس المأموم قبل الإمام

يذم فعله ويخشى بأسه	وَرَأْفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ رَأْسَهُ	1698
فرض سليم لم يصبه نقض	أَسَاءَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُرُضُ	1699
إذ أبطلوا برفعه المحذور	وَشَدَّ أَقْوَامٌ عَنِ الْجُمُهورِ	1700

الفصل السادس:

فيما حملة الإمام عن المأمومين

شيئا من الفرض الذي قد يفعل	إِمَامٌ عَنِ مَأْمُومٍ لَيْسَ يَحْمَلُ	1701
على ثلاثة لها أوصاف	سِوَى قِرَاءَةِ بِهَا اخْتِلَافُ	1702
في الجهر فاتحة بسر يقرأ	يَقْرَأُ سِرًّا إِنَّ إِمَامًا سِرًّا	1703
خلف الإمام عبر كل ركعة	قَوْلٌ عَمَّا الْمَأْمُومِ مِنْ قِرَاءَةِ	1704
في السر للإمام ذاك بين	فَمَالِكَ قِرَاءَةَ يُسْتَحْسِنُ	1705

- 1706 أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَسْتَهْجِنُ وَالشَّافِعِي أُمَ الْكِتَابِ يُمَكِّنُ
1707 فِي الْجَهْرِ أَمَّا السَّرُّ فِيهِ خَيْرًا قِرَاءَةَ الْمَأْمُومِ فِيمَا اعْتَبَرَا
1708 وَالْخُلْفُ مَنْ تَخَالَفَ الْأَدْلَةَ أَرْبَعَةَ مِنْ الْحَدِيثِ ثَبَّتَ
1709 إِذْ قَالَ لَا صَلَاةَ دُونَ الْفَاتِحَةِ وَفِي الصَّلَاةِ حَذَرَ الْمَازِحِ
1710 وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الصَّلَاةِ مَجْمَعِ الْإِيمَانِ
1711 وَثَلَّثَ يُرْوَى عَنِ ابْنِ الصَّامِتِ لَا تَقْرَؤُوا بَعْدِي سِوَى الْفَاتِحَةِ
1712 وَرَابِعٌ لَذَا حَدِيثِ جَابِرٍ فَاتِحَةُ رُكْنٌ لَهَا فَاغْتَبِرِ
1713 فِي الْجَهْرِ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهَا تَبَعٌ إِنْصَاتِ سَامِعِ الْكِتَابِ كَمْ نَفَعُ
1714 أَبُو حَنِيفَةَ لِمَاتِيَسِرًا مِنْهُ وَلَوْ بَغَيْرِهَا إِنْ عُذِرَا
1715 مُرْجِحًا عُمُومَ تِلْكَ الْآيَةِ فِي تَرْكِهِ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ

الفصل السابع:

في الأشياء التي إن فسدت

بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين

- 1716 كُلُّ إِمَامٍ فِي الصَّلَاةِ يَطْرَأُ عَلَيْهِ نَاقِضٌ لَطَهْرِ يَلْجَأُ
1717 لِرَدِّ طَهْرِهِ وَلَيْسَ يُفْسِدُ صَلَاةَ مَأْمُومِينَ إِذْ يُجَدِّدُ
1718 طَهْرًا كَمَا يَعُودُ لِلصَّلَاةِ دُونَ انْقِطَاعِ سَيْرِهَا فِي الْآتِ
1719 فَلَمْ يَكُنْ فَعَلَ الرَّسُولُ حَصَّهُ مَأْثُورٌ قَوْلٍ لَمْ يُوضَّحْ نَصُّهُ
1720 وَفَرَّقُوا لِلْعِلْمِ وَالتَّسْيَانِ فَأَوَّلُ يُبْطَلُ دُونَ الثَّانِي
1721 فَالشَّافِعِي يُبْطَلُهَا مَهْمَا يَكُنْ أَبُو حَنِيفَةَ فَسَادُهَا عَلَنَ
1722 إِنْ كَانَ عَالِمًا بِهَا وَلَوْ نَسِيَ صَلَاتُهُ بَعْفُو سَهْوِ أَمْسِ
1723 فَمَالِكٌ صَحَّحَتْ إِذَا نَسِيَ لَهَا فَهَذِهِ أَقْوَالُهُمْ فَخُذْ لَهَا

الباب الثالث من الجملة الثالثة

الفصل الأول:

وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه

وَجُوبُهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ	1724
وَالْمُسْلِمُونَ وَالْخَطَابُ يَشْمَلُ	1725
عُمُومٌ دَعْوَةٌ إِلَى الْإِسْلَامِ	1726
قِيَاسُهَا بِالْعِيدِ لَفْظٌ يَسْتَنْدُ	1727
يُعْفَى مِنَ الْوُجُوبِ مَرَأَةٌ صَبِي	1728
وَلَا زِمٌ عَلَى بَنِي الْإِنْسَانِ	
لِكُلِّ فَرْدٍ فِي الزَّمَانِ يَدْخُلُ	
يَعْمُ حُكْمًا سَائِرَ الْأَقْوَامِ	
عَلَى شُدُوزٍ مَثْنُهُ لَمْ يُعْتَمَدُ	
مَسَافِرْتَهُمْ مَرِيضٌ فَاجْتَبِي	

الفصل الثاني:

في شروط الجمعة

أَمَّا شُرُوطُهَا فَكَالصَّلَاةِ	1729
وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ وَالْأَذَانِ	1730
وَاحِدَةٌ رَوَايَةٌ ابْنِ السَّائِبِ	1731
عُثْمَانُ ثَالِثًا عَلَى الزُّورَاءِ	1732
وَإِنَّ مُسَيِّبَ بَوَاحِدٍ حَكَمَ	1733
ثَلَاثَةٌ لِابْنِ حَبِيبٍ أَذْنُوا	1734
شَرَطُ الْوُجُوبِ فِي جَمَاعَةٍ تُعَدُّ	1735
فَالطَّبْرِي مَعَ الْإِمَامِ يُكْتَفَى	1736
أَبُو حَنِيفَةَ لِأَرْبَعِينَ	1737
فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَفَوْقَ أَرْبَعَةٍ	1738
خَالَفَهُمْ عَلَى أَقْلِ الْجَمْعِ	1739
وَهَلْ إِمَامٌ دَاخِلٌ فِي الْعَدِّ	1740
بِوَاحِدٍ مَعَ الْإِمَامِ الْبَعْضُ	1741
أَمَّا ثَلَاثَةٌ فَذَلِكَ الْجَمْعُ	1742
وَشَرَطُ الْإِسْتِطَانِ فِيهِ اتَّفَقُوا	1743
أَرْبَعَةٌ وَوَصَفُهَا كَالآتِي	
كَخُلْفِهِمْ فِي الْعَدِّ وَالْمَكَانِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ عَدُّهُ لِلرَّاعِبِ	
زَادَ لِعَلْمِ النَّاسِ بِالنِّدَاءِ	
عَهْدَ النَّبِيِّ وَهُوَ بَسِيرَةٌ أَلَمَ	
عَهْدَ الرَّسُولِ قَفُوهُمْ يُسْتَحْسَنُ	
بِوَاحِدٍ لِأَرْبَعِينَ ذَا الْعَدِّ	
بِوَاحِدٍ دُونَ ثَلَاثَةٍ كَفَى	
وَالشَّافِعِيُّ اشْتَرَطَ يَقِينًا	
وَزَائِدًا لِمَالِكٍ مَا مَنَعَهُ	
بِائْتِنِينَ أَوْ ثَلَاثَةً فِي الشَّرْعِ	
وَفَوْقَ جَمْعٍ خَارِجٍ لِلْحَدِّ	
يَقُولُ أَوْ بَائْتِنِينَ جَازَ الْفَرَضِ	
دُونَ الْإِمَامِ مَا لِذَلِكَ مَنَعُ	
كَعَدِّ أَرْبَعِينَ مِنْهُ أَنْطَلَقُوا	

قَالَ بِهِ كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ	وَالْمَصْرُ شَرْطُهَا لَدَى النُّعْمَانِ	1744
وَالْمَصْرُ بَعْضُ عَنْهُ ذَاكَ يَحْكِي	وَمَالِكَ مَا عَدَّ شَرْطَ الْمُلْكِ	1745
لَسْرِكَ ذِكْرِهِ لَهَا فِي الْعِلَّةِ	أَقْوَالُهُمْ لَيْسَتْ بِشَرْطِ صِحَّةِ	1746

الفصل الثالث:

في الأركان

مَنْ بَعْدَ خُطْبَةِ مَدَى الْأَزْمَانِ	أَرْكَانُهَا الْخُطْبَةُ رَكَعَتَانِ	1747
يَتِمُّ عَدُّ كُلِّهَا لِلسَّائِلِ	وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَسَائِلِ	1748

المسألة الأولى:

في الإخطبة

فَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٍ يُعْتَمَدُ	هَلْ شَرْطُ صِحَّةِ وَهَلْ رُكْنٌ تُعَدُّ	1749
فَالْبَعْضُ مَا فِيهَا عَلَيْهِ حَصًّا	أَصْحَابُ مَالِكَ رَأَوْهَا فَرَضًا	1750
كَوَأَجِبَ فَرَضٌ عَلَيْهِ عَوَّلُوا	بِأَنَّهُ فَرَضٌ وَتَمَّ تَدْخُلُ	1751
تَعْوِيضَ رَكَعَتَيْنِ فِيهَا أَدْخَلُوا	مَنْ قَالَ فَرَضٌ وَاجِبٌ أَنْ تَفْعَلُوا	1752
وَكُلُّ ذَاكَ فِيهِ خُلْفٌ فَادَّكِرْ	وَبَعْضُهُمْ لِلْوَعظِ جَاءَتْ تُعْتَبَرُ	1753

المسألة الثانية:

في مقدار الإخطبة

وَصَفَّ لْخُطْبَةِ لَنْ قَدْ حَقَّقُوا	أَقْلَهَا بِمَا عَلَيْهِ يُطَلَّقُ	1754
قَوْلٌ لَهُ ذَاكَ بِلا مُضَاهِ	قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ بِحَمْدِ اللَّهِ	1755
بَيْنَهُمَا يَجْلِسُ لِلتَّبْيِينِ	وَالشَّافِعِي يُطَلِّبُ خُطْبَتَيْنِ	1756
أَمْ وَصَفَهَا لِلشَّرْعِ حُكْمًا يَحْتَوِي	هَلْ قَدَّرَهَا فِي الْوَقْتِ وَصَفَ لُغْوِي	1757

المسألة الثالثة:

في الإنصات

قَدْ أَوْجَبُوا لْخُطْبَةِ الصَّلَاةِ	جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِنْصَاتِ	1758
كَالثَّوْرِي وَالْأَوْزَاعِي رَأْيٍ بَارِزُ	فَعَضُّهُمْ رَدُّ السَّلَامِ جَائِزُ	1759
فَرَدُّهُ عَلَيْهِ أَمْرٌ هَيِّنُ	تَشْمِيئُهُ مِثْلَ السَّلَامِ مُمَكِّنُ	1760

- 1761 وَبَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا
فَالرُّدُّ لِلتَّشْمِيتِ أَمْرٌ حَقُّقًا
- 1762 فَأَبْنُ جُبَيْرٍ لِلْكَلامِ يَقْبَلُ
وَالشَّعْبِيُّ ذَاكَ عَنْهُ قَوْلٌ يُنْقَلُ
- 1763 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعَ
فِيهَا الْكَلَامَ ذَا الَّذِي عَنْهُمْ سَمِعَ
- 1764 كُلُّ مُحَدَّثٍ جَرَى بِهِ الْعَمَلُ
فِي مَغْرِبٍ وَفَعَلَهُ بَقِيَ الزَّلُّ

المسألة الرابعة:

صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب

- 1765 وَقَادِمٌ يَرَى الْإِمَامَ قَاعِدًا
وَكُلُّهُمْ فَرَضَ الصَّلَاةَ قَاصِدًا
- 1766 يُعْفِيهِ مَالِكٌ مِنَ الرُّكُوعِ
يُلْزَمُ بِالْإِنْصَاتِ وَالْخُشُوعِ
- 1767 وَغَيْرُهُ يَطْلُبُ رَكَعَتَيْنِ
لِقَادِمٍ لِمَسْجِدٍ فِي الْحِينِ
- 1768 فَمَالِكٌ شَرَعًا لَتَرْكِ رَجْحًا
لِلْعَمَلِ الَّذِي لَهُ قَدْ وَضَحًا
- 1769 وَغَيْرُهُ رَأَى حَدِيثَ مُسْلِمٍ
أَفْضَلَ فِي صَلَاةِ كُلِّ مُسْلِمٍ

المسألة الخامسة:

القراءة المسنونة في صلاة الجمعة

- 1770 يَقْرَأُ جُمُعَةً كَذَاكَ هَلْ أَتَى
فِي الرُّكْعَتَيْنِ فِي حَدِيثٍ ثَبَتَا
- 1771 وَقِيلَ لِلأَعْلَى وَهَلْ أَتَى قَرَا
فِي الرُّكْعَتَيْنِ ذَاكَ عَنْهُ أَثَرَا
- 1772 فَمَالِكٌ ذَاكَ لَدَيْهِ يُنْدَبُ
تَحْدِيدُهَا النُّعْمَانُ لَيْسَ يَرْغَبُ

الفصل الرابع:

في أحكام الجمعة

- 1773 يَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ
تُجْمَعُ أَحْكَامًا لِكُلِّ سَائِلِ

المسألة الأولى:

في غسل الجمعة

- 1774 فَالْغَسْلُ لِلْجُمُهورِ سُنَّةٌ وَرَدٌ
وَعِنْدَ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ فَرَضٌ قُصِدُ
- 1775 وَالرَّاجِحُ الْوُجُوبُ لِلْجَمِيعِ
فِي شَرْعَةِ الْمُخْتَارِ وَالشَّفِيعِ

المسألة الثانية:

وجوب الجمعة على من هو خارج المصر

وَحَارِجٌ عَنْ حَدِّ مِصْرِ الْجُمُعَةِ	1776	فَاخْلُفْ فِي إِتْيَانِهَا أَوْ يَدْعَهُ
عَلَيْهِ بَعْضٌ قَالَ لَيْسَتْ تَجِبُ	1777	بَعْضٌ ذَهَابُهُ إِلَيْهَا وَاجِبٌ
وَهَوْلَاءُ حَوْلُ بُعْدِ الْوَارِدِ	1778	خِلَافُهُمْ فِي بُعْدِ كُلِّ قَاصِدِ
صَوْتُ النَّدَا ثَلَاثَةَ الْأَمْيَالِ	1779	لِمَالِكٍ قَوْلَانِ فِي الْأَقْبَالِ
الْجُمُعَةِ وَالْبَعْضُ يَوْمًا يَفْرُضُ	1780	إِتْيَانَهَا مِنْهُ وَذَاكَ يُنْقَضُ
وَالْفَضْلُ فِي السَّعْيِ لَهَا مُبَكَّرًا	1781	وَمَنْ أَتَى قَبْلَ يَفُوزُ أَكْثَرًا
وَقَتِ النَّدَاءِ الْبَيْعُ قِيلَ يُفْسَخُ	1782	وَقِيلَ إِثْمَ وَالْعُقُودُ تَرْسَخُ
آدَابُهَا طَيْبٌ سِوَاكَ هَيَاةٌ	1783	تَقُولُ أَثَارٌ لِدَاكِ ثَبُّوا

المسألة الثالثة:

في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه

وَفِي الْحَدِيثِ يُنْدَبُ التَّبَكِيرُ	1784	وَكَمْ أَتَى لَنَا بِذَا تَبْشِيرُ
أَعْطَى النَّبِيَّ لِكُلِّ وَقْتِ جَائِزَهُ	1785	مُبَكَّرًا أَكْثَرَ أَجْرٍ حَائِزَهُ
فَالشَّافِعِيُّ لِحُمْلَةِ النَّهَارِ	1786	يَذْهَبُ قَصْدَ النَّفْعِ بِالْأَذْكَارِ
وَمَالِكٌ يَكْفِيهِ جُزْءُ سَاعَةٍ	1787	فَمِثْلُهُ كَوَاهِبِ لِبَيْضَةِ

المسألة الرابعة:

حكم البيع وقت الجمعة

وَالْبَيْعُ فِي وَقْتِ النَّدَا فِيهِ اخْتِلَافٌ	1788	قَوْمٌ يَفْسَخُ حَكْمُوا لِمَا عُرِفَ
وَالْفَسْخُ غَيْرُ وَارِدٍ لِبَعْضِهِمْ	1789	أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ عِنْدَ عَرْضِهِمْ
نَهَى عَنِ الْمُبَاحِ إِنْ تَقَيَّدَا	1790	بِوَصْفِهِ هَلْ مُفْسِدٌ لِمَا بَدَا

الباب الرابع: في صلاة السفر

الفصل الأول: في القصر

- 1791 وَالْقَصْرُ جَائِزٌ لِكُلِّ فِي سَفَرٍ
1792 لَفِئَةِ الْخَوْفِ لَدَى الْأَسْفَارِ
1793 وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ تَشَعَّبَتْ
1794 فَبَعْضُهُمْ رَأَاهُ فَرَضًا فِي سَفَرٍ
1795 وَالْبَعْضُ قَالَ سُنَّةٌ أَوْ رُخْصَةٌ
1796 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ فَرَضًا
1797 وَالصَّاحِبَانِ فَرَضَهُ قَدَرَجَحًا
1798 مَالِكٌ قَالَ سُنَّةٌ فِي الْأَشْهَرِ
1799 فَفِي خِلَافِهِمْ عَلَى الْأَسْبَابِ
1800 فَمَوْضِعُ الْمَشَقَّةِ الْبَعْضُ اعْتَبَرَ
1801 شَطْرَ الصَّلَاةِ عَنِ الْمُسَافِرِ وَضَعُ
1802 وَذَلِكَ مِنْ مُبْلَغِ التَّشْرِيعِ
1803 فَذَا أَنْسَ وَعَائِشَةُ أَتَمَّا
1804 مَسَافَةَ الْقَصْرِ عَلَيْهَا اخْتَلَفُوا
1805 فَمَالِكٌ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ
1806 أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ
1807 وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِنْ تَحَصَّلَ
1808 وَمَنْ يُرَاعِي اللَّفْظَ فِي حَالِ السَّفَرِ
1809 وَبَعْضُهُمْ لِقُرْبَةِ فِي السَّفَرِ
1810 شَرْطُ الْمُبَاحِ لِابْنِ حَنْبَلٍ وَرَدَ
1811 وَالْإِسْمُ فِي مُقَابِلِ الدَّلِيلِ
1812 فَمَنْ يُرَاعِي الْإِسْمَ قَالَ قَصْرًا
- وَشَكَكَ مَنْ أَوْقَفَهُ عَلَى حَذَرٍ
لَأَنَّهَا مَظْنَنَةُ الْأَخْطَارِ
أَحْكَامُهُمْ فِيهَا كَذَا تَنَوَّعَتْ
مُسَافِرٌ خَيْرٌ بَعْضٌ إِذْ أَقْرَ
وَالْفَضْلُ لِلتَّمَامِ حُكْمًا ثَبَّتُوا
وَالشَّافِعِيُّ عَلَى التَّمَامِ حَصًّا
كَأَهْلِ كُوفَةِ بِقَوْلٍ وَضَحَا
وَالشَّافِعِيُّ رُخْصَةٌ فِي خَيْرِ
مَا حَيَّرَ الْأَفْهَامَ فِي الْأَحْقَابِ
أَوْ صَدَقَهُ قَالَ حَدِيثٌ عَنْ عُمَرَ
رَبُّ أَبِي قِلَابَةَ لَذَا سَمِعَ
إِتْمَامَهَا مِنْ مَصْدَرٍ رَفِيعِ
لَهَا إِقْتِفَاءً بِالرُّسُولِ الْأَسْمَى
كُلُّ لَهُ فَرَاخٌ قَدْ تُوَصَّفُ
يَوْمٌ لَهُ مَسِيرَةٌ لَذَا فَعِ
ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ سَيَّرَاتُ ثَبَّتْ
بِهِ مَشَقَّةٌ فَقَصْرٌ أَفْضَلُ
لِقَوْلِهِ نَصَفَ الصَّلَاةَ لَمْ يُقْرَ
وَدُونَ مَعْصِيَهُ أَتَى فِي الْخَبَرِ
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ لَمْ يَعْتَمِدَ
أَسْبَابُ خِلَافِهِمْ بِذَا السَّبِيلِ
عِنْدَ خُرُوجِ قَرْيَةٍ فِيمَا يَرَى

- 1813 وَمُدَّةُ الْإِقَامَةِ الَّتِي تُعَدُّ
1814 فِيهِ خِلَافٌ حَوْلَ إِحْدَى عَشْرَةَ
1815 لِمَالِكٍ أَرْبَعَةَ الْأَيَّامِ
1816 وَفَوْقَ أَرْبَعٍ لِأَحْمَدَ يُتِمُّ
1817 لِنِصْفِ شَهْرٍ وَثَلَاثَ أَرْبَعٍ
1818 فِي الْبَيْتِ لَمْ يَقْطَعْ لِقِصْرِ سَابِقٍ
1819 فَقِصْرُهَا طَوْلُ ثَلَاثِ مُسْتَقَرٍّ
1820 فِي الْبَيْتِ نِصْفَ شَهْرِهِ مُقْصَرًا
1821 وَثَالِثُ الْأَقْوَالِ أَرْبَعًا مَكْثٌ
1822 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَدِيمُ الْقِصْرَ
- لَقَطْعِ قِصْرِ سَابِقٍ مِنْهُ قَعْدٌ
ثَلَاثَةٌ مِنْهَا تَرَى مُقَرَّرَةً
دَاوُدُ نِصْفَ الشَّهْرِ بِالتَّمَامِ
نَزَرَ الدَّلِيلَ خَلْفَهُمْ مِنْهُ يَعْمُ
تَنَوَّعَتْ إِقَامَةُ الْمُشْفَعِ
وَكُلُّ مَذْهَبٍ لِقَوْلٍ يَنْتَقِي
لَهُ الْبُخَارِيُّ قَالَ نَصُّ مُشْتَهَرٍ
أَقَامَ مَا أَتَمَّ حُكْمًا ذَكَرًا
مُقْصِرًا بِالْبَيْتِ عَهْدًا مَا نَكَثَ
مَا لَمْ لِمِصْرٍ يَأْتِي قَوْلًا جَهْرًا

الفصل الثاني:

في الجمع

- 1823 فَالْجَمْعُ مَحْضُورٌ عَلَى مَسَائِلٍ
نَظَمْتُهَا تَقْيِيدَ حُكْمٍ حَاصِلٍ

المسألة الأولى:

في جواز الجمع

- 1824 وَالْجَمْعُ لِلظُّهْرِ كَذَاكَ الْعَصْرِ
1825 فَذَاكَ سُنَّةٌ لَدَى الْأَجْمَاعِ
1826 وَحُكْمُهُ أَتَى عَنِ الْأَفْعَالِ
1827 أَنْسَنَ حَدِيثُهُ لَجْمَعِ أَصْلُ
1828 جَمْعُ عَشَائِنِ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ
1829 تَأْخِيرُ ظَهْرٍ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ
- وَمَغْرِبِ عَشَا بَدُونِ نَكْرٍ
فِي عَرَفَاتٍ دُونَمَا نَزَاعٍ
وَقُوَّةٌ فِيهَا عَنِ الْأَقْوَالِ
أَجْمَعُ بَعْدَ الْعَصْرِ قَوْلُ فَضْلٍ
أَخَّرَ مَغْرِبًا إِذَا كَانَ السَّفَرُ
وَقَتَ صَلَاةِ الْقِصْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

المسألة الثانية:

في صفة الجمع

- 1830 صَفْتُهُ قِيلَ تُصَلَّى الْأَوْلَى
1831 لِمَالِكٍ لَكِنْ يَرَى لِلشَّافِعِيِّ
1832 تَأْخِيرُ ذَا تَقْدِيمِ ذَا فَمُمْكِنُ
- تَبِعُهَا الْأُخْرَى وَذَاكَ أَوْلَى
جَوَازُ دَيْنٍ فِي صَلَاةِ الشَّافِعِيِّ
لِلشَّافِعِيِّ فَذَاكَ أَمْرٌ يَحْسَنُ

المسألة الثالثة:

في مبيحات الجمع

وَالْجَمْعُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مُتَّفَقٌ	1833
فِي حَضْرٍ فَالْجَمْعُ فِيهِ افْتَرَقُوا	1834
بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ تَطْبِيقُ يُعَدُّ	1835
نَقْلُ التَّوَاتُرِ الَّذِي حُكْمًا قَبْلُ	1836
أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ	1837
فِي طَيْبَةِ مُتَمَمًا دُونَ مَطْرُزٍ	1838
وَلَيْسَ فِي خَوْفٍ وَلَا فِي سَفَرٍ	1839
فِي سَفَرٍ وَغَيْرِهِ فِيهِ افْتُرِقَ	
وَقَوْمٌ مَالِكٌ لِدَاكِ حَقَّقُوا	
أَوْ بِتَّوَاتُرٍ وَهَلْ نَقْلًا وَرَدُّ	
بِالْقَوْلِ لَا بِالْفِعْلِ نَصًّا قَدْ شَمِلُ	
صَلَّى لِسَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ فَافْهَمِ	
فِيهَا يُصَبُّ ذَاكَ حُكْمٌ مُشْتَهَرٌ	
يُرِيدُ تَشْرِيْعًا لِهَذَا الْخَبَرِ	

الباب الخامس من الجملة الثالثة:

وهو القول في صلاة الخوف

بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَاةُ خَوْفٍ هَلْ تُجْزَى	1840
وَالنَّصُّ ثَابِتٌ بِلا تَقْيِيدِ	1841
فِي وَصْفِهَا خِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ	1842
وَوَصْفُهَا فِي وَقْعَةِ الرَّقَاعِ	1843
فِيَعْضُهُمْ لِرَكْعَةِ صَلَّى مَعَهُ	1844
وَاسْتَرْسَلَ الرَّسُولُ فِي الصَّلَاةِ	1845
صَلَّى لِرَكْعَةِ بَعْضٍ وَثَبَّتْ	1846
طَائِفَةٌ فَأَمَّهَا فِي رَكْعَةٍ	1847
أَتَى بِهَا نَصُّ الْكِتَابِ فَلْتَحْزُرْ	
لُمْدَةً فِي الدَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	
فِي سَبْعِ حَالَاتٍ لِأَهْلِ الْفَهْمِ	
خَلَفَ الرَّسُولَ جَاءَ بِالإِجْمَاعِ	
وَبَعْدَهُمْ بَعْضٌ أَتَى فَاتَّبَعَهُ	
مُنْتَظِرًا لِلْبَعْضِ حَتَّى يَأْتِيَ	
عَبْرَ الصَّلَاةِ قَائِمًا حَتَّى أَتَتْ	
مُسْلِمًا نَهَايَةَ الْفَرِيضَةِ	

الصفة الأولى:

فَالْأَوْلُونَ أَكْمَلُوا فِرَادَى	1848
وَاحِدُهُمْ عَنِ الطَّرِيقِ الْأَمْثَلِ	1849
حَدِيثُ قَاسِمٍ رَوَى لِدَا الْخَبَرِ	1850
وَالْآخَرُونَ مِثْلُهُمْ مَا حَادَا	
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ سَادَةِ وَكَمَّلِ	
حَفِيدُ صَالِحٍ أَتَى بِذَا الْأَثَرِ	

الصفة الثانية:

رَوَى وَمَالِكٌ يَرَى بِالْأَفْضَلِ	فَابْنُ خَوَاتٍ صَالِحٌ لِّأَوَّلِ	1851
وَمَالِكٌ شَبَّهَ الْأُصُولَ يَقْتَدِي	وَالشَّافِعِيَّ مَفْضِلًا لِلْمُسْنَدِ	1852
حَتَّى تَمَامٍ تَابِعَ إِذْ يَرْغَبُ	أَعْنِي الْوُقُوفَ لِلْإِمَامِ يُطَلَّبُ	1853
فِي حَرْبٍ كُلِّ كَافِرٍ مُخَاتِلِ	فِي فَضْلِهَا مَعَ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ	1854

الصفة الثالثة:

أَدَّوْا لَهَا فِي نَمَطٍ مَعْرُوفِ	فِي صِفَةِ ثَالِثَةِ فِي الْخَوْفِ	1855
فَوَاجَهُوا الْعِدَا بَقِيَ الْإِمَامُ	صَلَّى بِقَوْمٍ رَكْعَةً فَقَامُوا	1856
وَكُلُّ فَرْدٍ رَكْعَتَيْنِ تَمَّامَا	صَلَّى بِقَوْمٍ رَكْعَةً فَسَلَّمَا	1857
إِذْ تَمَّمُوا بِدُونِ مَا نَفَاقِ	وَأَنْتَقَلُوا الْمَوْضِعَ الرَّفَاقِ	1858
مَكَانٍ صَفِّ غَادِرُوهُ أَوْلَا	لِرَكْعَةٍ مَا سَلَّمُوا مِنْهَا إِلَى	1859
وَذِي مِنَ الصِّفَاتِ أَمْرَهَا حُسْمِ	بَذَا أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى حَكْمِ	1860

الصفة الرابعة لصلاة الخوف

يَرُوي لِأَخْبَارِ لَهَا بِالصِّدْقِ	قَالَ أَبُو عِيَّاشٍ وَهُوَ الزُّرْقِيُّ	1861
فِي الْعَزْوِ لِلْكَفَّارِ حَيْثُ نَلْتَقِي	كُنَّا بَعْسَفَانِ مَعَ الْمَصْدَقِ	1862
وَالْكِدِّ فِي شَأْنِ الْحُرُوبِ سَائِدِ	وَرَأْسُ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ خَالِدِ	1863
عَلَى الرَّسُولِ جَاءَ وَحْيِي دَلْنَا	فَقَرَّرُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ قَتَلْنَا	1864
بِنَا وَنَحْنُ فِي صَلَاةِ الْأَمْرِ ¹	عَلَى نَوَايَا الْكُفْرِ فَعَلَ الْعَدْرُ	1865
وَالْحُكْمِ عَمَّ كُلِّ مَنْ فِي لَجِبِ	أَتَتْ لِصَحْبٍ بِخُصُوصِ السَّبَبِ	1866

الصفة الخامسة:

خَلْفَ حُدَيْفَةَ بِرَكْعَةٍ سَوَى	ثَعْلَبَةَ حَدِيثَ رَكْعَةٍ رَوَى	1867
بَلْ كُلُّهُمْ أَدَّى لَهَا فِي وَقْفَةٍ	لَمْ يَقْضِ أَيُّ مِنْهُمْ لِرَكْعَةٍ	1868
بِجَعْلِ رَكْعَةٍ صَلَاةً حَضًّا	وَلَابِنِ عَبَّاسٍ حَدِيثَ عَضًّا	1869
وَهُوَ شُدُودٌ نَادِرٌ مَتَّهِمُ	حَدِيثُهُ رَوَاهُ عَنْهُ مُسْلِمُ	1870
قِيلَ عَلَى الصَّحَابِ فَلْتَجْتَنِبِ	بِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ لِلنَّبِيِّ	1871

1 - القصد بالأمر الصلاة المكتوبة.

الصفة السادسة لصلاة الخوف

1872 عَنْ جَابِرٍ صَلَّى لِرَكَعَتَيْنِ بِكُلِّ فِئَةٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ

الصفة السابعة:

1873 وَابْنُ عُمَرَ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ صَلَاةَ خَوْفٍ حِينَمَا خَوْفٌ يَحْفُ

1874 صَلَّى بِقَوْمٍ ثُمَّ قَوْمٌ وَقَفُوا بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْعِدَا تَصَفَّفُوا

1875 صَلَّى لِرَكَعَةٍ تَبَادَلُوا وَلَمْ يَقْطَعِ صَلَاةَ وَاحِدٍ حَتَّى أْتَمَّ

1876 مُنْفَرِدًا بَعْدَ أَنْصَرَفَ لِلنَّبِيِّ وَلَمْ يُفَاجَأُوا بِهَذَا السَّبَبِ

1877 عِنْدَ اشْتِدَادِ الْخَوْفِ صَلَّى وَاقِفًا

1878 وَذَلِكَ مِنْ يُسْرٍ لِهَذَا الدِّينِ فَاحْفَظْ أُمُورَهُ مَدَى السِّنِينَ

الباب السادس من الجملة الثالثة:

في صلاة المريض

1879 عَنْ الْمَرِيضِ يَسْقُطُ الْوُقُوفُ فِي فَرَضِهِ إِنْ أَجْهَدَ الْمُخَوْفُ

1880 كَذَلِكَ فِي السُّجُودِ يُؤْمِي إِنْ غَلَبَ وَلَوْ بَطِرْفَ الْعَيْنِ حِينَمَا نُهَبَ

1881 مِنْ مَرَضٍ أَعْيَاهُ طَوْلُ الْوَقْتِ وَجَمَعَهُمْ بِذَلِكَ حُكْمًا يُفْتِي

1882 بِهِ أَثْمَةً مِنْ أَعْلَامِ السَّلْفِ وَمَنْ قَفَا سَبِيلَهُمْ فَلَمْ يَخَفْ

الجملة الرابعة:

وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات

1883 أَمَا قِصَاؤُهَا فَذَلِكَ جَبْرٌ إِعَادَةٌ ثُمَّ قِصَاءٌ ذَكَرُ

1884 أَرْبَعَةَ الْأَبْوَابِ فِي ذِي الْجُمْلَةِ يُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ شَرَعُ الْمِلَّةِ

الباب الأول:

في الإعادة

1885 فِي مُفْسِدَاتِ لِلصَّلَاةِ تُحْصَرُ بِطُلِّ شَرْطِ صِحَّةٍ إِذْ يُذَكَّرُ

المسألة الأولى:

في الحدث

1886	فِي حَدَثِ قَطْعِ الصَّلَاةِ عِنْدَهُمْ	هَلْ يَقْتَضِي لِلْقَطْعِ أَوْ بِنَى فُهُمْ
1887	بِأَنَّهَا غَيْرُ الرُّعَافِ تُقَطَّعُ	وَقَطْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُسْمَعُ
1888	وَالْخُلْفُ فِي غِيَابِ حُكْمٍ وَارِدٍ	عَنِ الرَّسُولِ ثَابِتِ الْمَسَانِدِ
1889	إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ يُقَالُ قَدْ رَعَفَ	ثُمَّ أَبْتَنَى عَلَى الَّذِي مِنْهُ سَلَفٌ
1890	وَذَاكَ مَوْقُوفٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ	لَهُ دَلِيلُهُ بِإِلَّا ارْتِيَابِ

المسألة الثانية:

في المرور بين يدي المصلي

1891	كُلُّ مُرُورٍ قَبْلَةَ الْمُصَلِّي	فِيهِ خِلَافٌ وَارِدٌ لِلْكَلِّ
1892	لَا يَقَطُّعُ الصَّلَاةَ لِلْجُمُهورِ	وَالْبَعْضُ قَالَ ذَاكَ فِي الْمَحْظُورِ
1893	فَمَرْأَةٌ حَمَارٌ كَلْبٌ أَسْوَدٌ	قَالَ أَبُو ذَرٍّ لِقَطْعِ عَدَدُوا
1894	فَالْكَرَةُ لِلْجُمُهورِ عَدَا ذَا الْخَبْرِ	وَبَعْضُهُمْ قَطَّعَ الصَّلَاةَ إِنْ صَدَرَ

المسألة الثالثة:

النفخ في الصلاة

1895	وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ اخْتِلَافُوا	عَلَى ثَلَاثِ كُلُّهَا سَيُوصَفُ
1896	قَوْمٌ رَأَوْا إِعَادَةَ مِنْهُ تَجِبُ	وَالْكَرَةُ عِنْدَ آخِرِينَ قَدْ حُسِبُ
1897	إِنْ يُسْمَعُ النَّفْخُ فَذَاكَ مُبْطِلٌ	هَلْ عَدُّ فِي الْكَلَامِ حِينَ يَحْضُلُ

المسألة الرابعة:

الضحك في الصلاة

1898	وَالضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ عَدُّ يُفْسِدُ	وَالْخُلْفُ فِي تَبَسُّمٍ لَا يُقْصَدُ
1899	وَالْخُلْفُ فِي تَرَدُّدِ التَّبَسُّمِ	هَلْ ضَحِكٌ أَوْ غَيْرُهُ فَلْتَفْهَمِ

المسألة الخامسة:

في صلاة الحاقن

وَالْخُلْفُ فِي صَلَاةِ كُلِّ حَاقِنٍ	1900
وَالْكُزُّهُ فِي صَلَاةِ مَنْ يُدَافِعُ	1901
عَنْ عَائِشَةَ فَلَا يُصَلِّي فَرْدَكُمْ	1902
أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعَ	1903
أَعَادَ فِي وَقْتِ يَحْكُمُ بَائِنٍ	
لِغَائِطٍ وَذَلِكَ حُكْمٌ شَائِعٌ	
مُدَافِعًا لِلْأَخْبَثَيْنِ حُكْمَكُمْ	
صَلَاةَ حَاقِنٍ وَذَا حُكْمٌ تُبَعُّ	

المسألة السادسة:

في رد السلام أثناء الصلاة

هَلْ لِلْمُصَلِّ الرَّدُّ لِلسَّلَامِ	1904
فَبَائِنٌ مُسَيِّبٌ كَذَا قِتَادَةٌ	1905
وَمَنَعُ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَلْيُشِرْ	1906
وَالْمَنَعُ فِي قَوْلٍ كَذَا إِشَارَةٌ	1907
وَالْخُلْفُ هَلْ رَدُّ السَّلَامِ يُعْتَمَدُ	1908
فَالرَّدُّ وَاجِبٌ لَهَا فِي الْأَصْلِ	1909
بِالْقَوْلِ وَالْإِيْمَاءِ وَالْإِفْهَامِ	
وَالْبُصْرِي رَدُّهُ لَدَيْهِمْ ثَابِتٌ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي كَمَا ذُكِرَ	
ذَا الْحُكْمِ لِلنُّعْمَانِ بِالْعِبَارَةِ	
مَنْ الْكَلَامِ النَّهْيُ فِيهِ قَدْ وَرَدَ	
وَذَلِكَ فِي الْكِتَابِ قَوْلُ الْفُضْلِ	

الباب الثاني:

في القضاء

عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَفُوا	1910
فِي عَامِدٍ مُغْمَى عَلَيْهِ إِنْ يَفُتْ	1911
وَحُلْفُهُمْ يُرَى عَلَى شَيْئَيْنِ	1912
مَنْ قَاسَ عَامِدًا عَلَى نَاسٍ جَلَلٌ	1913
وَمَنْ رَأَاهُمَا كَضِدَيْنِ مَنَعَ	1914
وَإِنْ يَكُ الْوُجُوبُ لِلتَّشْدِيدِ	1915
وَبَيْنَ مَجْنُونٍ وَنَائِمٍ يُعَدُّ	1916
فَبَعْضُهُمْ أَسْقَطٌ لِلْقَضَاءِ	1917
قَضَاءَ هَذَا لِلنَّائِمِينَ يُعْرَفُ	
وَقْتُ لَهَا وَالْإِثْمُ حَاصِلٌ ثَبَتَ	
جَوَازُ قِيَاسِ عَلَى التَّبْيِينِ	
فَوَاجِبُ الْقَضَاءِ فِيهِمَا حَصَلَ	
قِيَاسٌ ضِدٌّ إِذْ بَضِدٌ مَا نَفَعَ	
تَيْسِيرُ عَمْدٍ لَيْسَ بِالسَّدِيدِ	
مُغْمَى عَلَيْهِ حُكْمُهُ إِذَا يُحَدُّ	
وَالْبَعْضُ لِلْقَائِتِ بِالسَّوَاءِ	

- 1918 وَالْبَعْضُ خَمْسٌ مِنْ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ
1919 فِي حَقِّهِ مَهْمَا يَطُولُ النَّوْمُ
كَنَائِمٍ تَبَقَى الصَّلَاةُ ثَابِتَةً
يَقْضِي مُرْتَبًا عَلَيْهِ اللَّوْمُ

صفة القضاء وشروطه

- 1920 أَمَّا الْقَضَاءُ فَوْصْفُهُ نَوْعَانِ
1921 قَضَاءُؤُهُ مِثْلُ الَّتِي عَلَيْهِ
1922 يَقْضِي لِنَفْسِ الْعَدِّ حِينَ تَتَّحَدُ
1923 بِلَا تَقْيِيدِ بِوَقْتِ حَاضِرٍ
1924 وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا قَضَى لَهَا أَبَدًا
1925 فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ
1926 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ التَّرْتِيبِ
1927 فِي ذَاتِهَا وَفِي صَلَاةِ الْحَاضِرِ
1928 لَعْنٌ تَكُنُ فَوْقَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ
1929 إِعَادَةٌ قَبْلَ صَلَاةِ الْحَاضِرَةِ
1930 إِنْ ذَكَرَ النَّسِيَانَ فِي فَرَضٍ دَخَلَ
1931 وَتَرَكَ تَطْوِيلَ بِتَرْتِيبٍ ذَكَرَ
1932 وَفِي الْقَضَاءِ إِنْ يَسْبِقُ الْإِمَامُ
قَضَاءُ جُمْلَةً وَبَعْضُ ثَانٍ
فِيهِ شُرُوطٌ ثَبَّتَتْ لَدَيْهِ
فِي سَفَرٍ قَصْرٍ لَهَا حِينَ يَعْدُ
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ الْأَكَابِرِ
فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ مَهْمَا وَجَدَ
وَالْبَعْضُ فَرَضُ الْحَالِ حُكْمٌ يُرْغَبُ
فِي مَنَسِيَاتِهَا عَلَى التَّرْكِيبِ
كَذَاكَ تَرْتِيبُ الْقَضَاءِ لِلْغَائِبِ
قَوْلٌ لِمَالِكٍ وَذَلِكَ قَاعِدَةٌ
وَفَائِتَةٌ إِنْ لَمْ يُقَدِّمِ خَاسِرَةٌ
وَلَمْ يُصَلِّ فَائِتًا فَقَدْ بَطَلَ
فِيهِ خِلَافٌ ثَابِتٌ وَمُنْتَشِرٌ
مَأْمُومَهُ بِالْبَعْضِ فَلِلْإِتْمَامِ

المسألة الأولى، فيها ثلاثة أقوال:

- 1933 وَمُذْرِكٌ قَبْلَ الرُّكُوعِ مَا رَفَعَ
1934 أَدْرَكَ مِنْهَا رُكْعَةً وَتُحْسَبُ
1935 بِأَنْ يَوْمٌ غَيْرُهُ فِيمَا بَقِيَ
1936 إِتْيَانُهُ بِفَائِتٍ فَهَلْ قَضَا
1937 بَعْضٌ أَدَاءً فِي قِرَاءَةٍ وَرَدَّ
إِمَامَهُ لِرَأْسِهِ إِذَا وَقَعَ
لَهُ بِفَرَضِهِ وَعَنْهُ تَحْجُبُ
مِنَ الصَّلَاةِ كُلُّهَا فَحَقَّقِ
وَهَلْ أَدَاءٌ لِلَّذِي قَبْلُ مَضَى
قَضَاءٌ فِي الْأَقْوَالِ حِينَمَا تَجِدُ

المسألة الثانية:

قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان

وَأَخْلَفُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْرَاءِ	وَكُلُّ رُكْنٍ وَاجِبٍ الْقَضَاءِ	1938
لَأَبْدُ مَنْ سَجَدْتَهُ فِي رَكْعَةٍ	فَمَنْ سَهَافِي رَكْعَةً عَنِ سَجْدَةٍ	1939
فَأَخْلَفُ فِي أَدَائِهِ لِحَالِهَا	أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ إِذَا نَسِيَ لَهَا	1940
مَا قَبْلَ وَالْبِنَاءِ فِيهِ أَفْضَلُ	فَسَجْدَةٌ لِرَابِعَةٍ ذَا يُبْطَلُ	1941
أَبْطَلَهَا بَعْضُ تَعَادٍ فَضْلَهُ	وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ فِي النَّازِلَةِ	1942
تُكْمَلُ الصَّلَاةُ مِنْهَا ذَا عَجَبٍ	وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا لِسَجَدَاتٍ طَلَبُ	1943
فَعَنْهُمَا ذَا الرَّأْيِ فِي الْمَأْثُورِ	أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثَّوْرِي	1944
مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ يَفْعَلُ	رَابِعَةً إِصْلَاحُهَا يَكْمَلُ	1945
وَهُوَ بَعِيدٌ لَا يَرَاهُ الْفَهْمُ	لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ هَذَا الْحُكْمُ	1946
أَصْحَابُهُ ذَاكَ الَّذِي لَهُ حَصَلُ	فَتَبْطَلُ الصَّلَاةُ أَحْمَدُ نَقْلُ	1947

الباب الثالث في الجملة الرابعة:

من سجود السهو

الفصل الأول:

حكم سجود السهو

بِهِ وَهَلْ فِي سُنَّةٍ يَنْتَظِمُ	فَهَلْ سُجُودُ السَّهْوِ فَرَضٌ يُحْكَمُ	1948
أَبُو حَنِيفَةَ فَرِيضَةٌ تُحَدُّ	فَالشَّافِعِيُّ يَرَاهُ سُنَّةً يُعَدُّ	1949
وَبَيْنَ سَجْدَةٍ لِسَهْوِ الْفِعْلِ	وَمَالِكٌ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَوْلِ	1950
كَمَثَلِ نَقْصِ الْفِعْلِ عِنْدَ الْآنِ	كَذَاكَ سَهْوِ الزَّيْدِ وَالنَّقْصَانِ	1951
لِلزَّيْدِ وَاجِبٌ لِنَقْصِ يَأْتِي	شَرْطٌ يَرَى فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ	1952
إِلَيْهِ فِي فِعْلِ الرَّسُولِ يُقَدَّرُ	فِي رُتْبَةِ الْمُنْدُوبِ حَيْثُ يُنْظَرُ	1953
فَأَخْلَفُ وَأَصِحَّ لَدَى الْمَكْتُوبِ	فَهَلْ لِنَدْبِ أَمٍ عَلَى الْوُجُوبِ	1954

الفصل الثاني:

مواضع سجود والسهو

وَالْخُلْفُ فِي السَّهْوِ عَلَى مَسَائِلَ	1955
لِلشَّافِعِيِّ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1956
قَبْلَ السَّلَامِ مَا لَكَ لِلنَّقْصِ	1957
بُحَيْنَةَ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1958
فِي نَقْصِهَا قَوْلُ بُحَيْنَةَ وَرَدَ	1959
فَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ	1960
جَمْعٌ وَتَرْجِيحٌ وَمَا بَيْنَهُمَا	1961
فِي خَمْسَةِ أَعْدْهَا لِلْسَّائِلِ	
وَبَعْدَهُ النُّعْمَانُ دَوْمًا يُعْهَدُ	
وَبَعْدَهُ لِلزَّيْدِ أَمْرًا يُحْصَى	
وَذُو الْيَدَيْنِ بَعْدَهُ يُحَدِّدُ	
زِيَادَةَ لَذِي الْيَدَيْنِ يُعْتَمَدُ	
تُفِيدُ كُلَّ بَاحِثٍ وَطَالِبٍ	
سَعِيدٌ فِي الْحَدِيثِ أَحْصَى لَهُمَا	

الفصل الثالث:

في معرفة الأقوال والأفعال التي يجب السجود لها

وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لِسُنَّةٍ	1962
وَلَيْسَ مَطْلُوبًا عَنِ الرَّغَائِبِ	1963
عَنْ وَاحِدَةٍ لَكِنَّ تَرَدُّ لِمَالِكٍ	1964
لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ بِالْمَدِينَةِ	1965
أَدَاءً عَيْنَ الْفَرَضِ حُكْمٌ وَاجِبٌ	1966
وَالْخُلْفُ فِي تَحْدِيدِ فَرَضِهَا وَمَا	1967
وَبَعْضُهُمْ تَأْكِيدُ سُنَّةٍ تَجِبُ	1968
وَالْخُلْفُ فِي الْوَسْطَى عَلَى أَقْوَالِ	1969
لِلسَّهْوِ دُونَ الْفَرَضِ حَالِ الرُّكْعَةِ	
لِسَّهْوِهِ فِي جُمْلَةِ الْمَذَاهِبِ	
فَالْجَبْرُ وَارْدٌ لِكُلِّ سَالِكٍ	
مُحَارِبٌ لِلْجَهْلِ ثُمَّ الْبِدْعَةُ	
لِكُلِّ فَعْلٍ فِي الصَّلَاةِ صَاحِبٌ	
يُعَدُّ سُنَّةً وَنَدْبًا فَافْهَمَا	
بِهِ وَتَرْكُهُ لَهَا إِثْمٌ صَحْبٌ	
هَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَرَضٌ فِي الْأَعْمَالِ	

الفصل الرابع:

في صفة سجود السهو

بَعْدَ السَّلَامِ مَا لَكَ تَشَهَّدُوا	1970
وَالْخُلْفُ فِيهِ حَوْلٌ وَصَفٌ هَيَاتِهِ	1971
وَكَوْنُ سَهْوٍ يَحْمِلُ الْإِمَامُ	1972
فِيهِ خِلَافٌ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ	1973
بِهِ وَلِلسَّلَامِ مِنْهُ يُبَعَدُ	
كُلُّ يَرَى لِلْعَدْلِ ضَمْنٌ وَقَفْتَهُ	
فِي حُكْمِ مَأْمُومٍ وَذَا كَلَامٍ	
تَمَّتْ أُصُولُهُ هُنَا لِلرَّغَابِ	

الفصل الخامس:

في معرفة من يجب عليه سجود السهو

1974	من سنة الإمام ثم المنفرد	وسهو مأموم فهل حكماً يعد
1975	فالبعض قال فالإمام يحمل	وشذ ماحول بقول ينقل
1976	في نفسه يسجد حين السهو	ليس لذاك من دليل مروى
1977	وفي سجود للمأموم خلف	إن فاته من الصلاة طرف
1978	فيطلب الإمام بالسجود	يتبعه المأموم بالتأكيد
1979	وبعده فليقض ما عليه	للنهي ثم الشعبي ضف إليه
1980	قبل السلام ثم بعده سجد	فذاك حكم عندهم قد اعتمد
1981	والبعض من قبل السلام يتبعه	وبعده سجوده قد ينفعه
1982	فذاك حكم هذه الواقعة	لمالك وصحبه في الملة

الفصل السادس:

فيما ينبه المأموم الإمام إذا سهى

1983	يسبح المأموم للإمام	في سهوه لرغبة التمام
1984	أما النساء تصفيهن جاز	حديث من لكل فضل حائز
1985	والبعض في التسيح سوى بينهم	دليله ضعفه جميعهم
1986	داود مثله وللنعمان	في صحة الصلاة قول ثان
1987	والشافعي مؤيد لمالك	في الجبر والبناء للتدارك
1988	أما سجوده لجبر الشك	كل لديه فيه قول يحكي
1989	فمالك يبني على اليقين	بعد السلام يقضي سجدتين
1990	إن كان ذا في أول الصلاة	فذاك بالبطلان فعلاً ياتي
1991	طائفة فليس في ذا حرج	سجود سهو فيه منه مخرج
1992	فكل قول وارد فيه أثر	من عمل الرسول سيد البشر

كتاب الصلاة الثاني

الباب الأول:

في الوتر

وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ	1993
صَلَاتُهُ فِي الرَّحْلِ وَالْقُنُوتِ قَلْبٌ	1994
وَوَصْفُهُ لِمَالِكٍ يُفْضَلُ	1995
لَهَا سَلَامٌ عَكْسُهُ النُّعْمَانُ	1996
وَرَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ لِلشَّافِعِيِّ	1997
تَصَارُبُ الْأَثَارِ نَوْعُ الْعَمَلِ	1998
عَنْ عَائِشَةَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ	1999
لَأَجْرِهَا وَذَلِكَ أَمْرٌ يَشْهَدُ	2000
وَقَطْعُهَا مُسْلِمًا عَمْرَانُ	2001
حَدِيثُ عَائِشَةَ بِنْتُ آخِرِ	2002
وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ تَخْيِيرُ وَرَدُ	2003
هَلْ فِي الشُّرُوطِ أَنْ يَكُونَ الشُّفْعُ	2004
تَكَرَّرَهُ فِي لَيْلَةٍ مَمْنُوعُ	2005
فِي وَقْتِهِ أَوْ فِي الزَّمَانِ النَّافِعِ	
فَتِلْكَ خَمْسَةٌ بِهَا عَدُّ كَمَلِ	
ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ لَهُ وَيَفْصِلُ	
مَجْمُوعَةً لَدَيْهِ ذَلِكَ الشَّانُ	
كُلُّ قَفَا صَحَابَةٍ أَوْ تَابِعِي	
فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ نَصٌّ جَلَلُ	
عَشْرًا وَوَاحِدَةً بِلَا مُضَاهِ	
لِرَكْعَةِ الْوُتْرِ بِحَيْثُ تُفْرَدُ	
قَالَ بِهِ فَطَبَّقَ الْأَعْيَانُ	
صَلَّى لِحَمْسٍ دُونَ قَطْعِ ظَاهِرِ	
فِي رَكْعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ كَمَا يُرَدُّ	
مَنْ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَنْعُ	
حَذَرٌ مِنْ تَكَرَّرِهِ الشَّفِيعُ	

الباب الثاني:

في ركعتي الفجر

كُلُّ يَقُولُهَا بِلَا مُدَانِ	2006
فَالْبَعْضُ فَاتِحَةٌ كَفَى فِيهَا وَصْفُ	2007
وَالْبَعْضُ سُورَةٌ بِهَا قَدْ عَضِدَا	2008
مَا حَدَّدَ النُّعْمَانُ فِي الْأَثَارِ	2009
كُلُّ قَرِينَةٍ عَلَيْهَا وَصْفُ	2010
قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكَعَتَانِ	
لَكِنَّ مَقْرُوءًا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	
وَذَلِكَ مَالِكٌ وَمَنْ قَدْ قَلَّدَا	
لِلشَّافِعِيِّ يَرَى مِنَ الْقِصَارِ	
مَنْ سَبَبَ التَّخْفِيفِ جَاءَ الْخُلْفُ	

الباب الثالث: في النوافل

2011	نَوَافِلُ تُشْنِي أَوْ تُرَبِّعُ	مَثْنَى يَقُولُ مَالِكٌ إِذْ تَجْمَعُ
2012	وَخَيْرَ التُّعْمَانِ بَيْنَ الْعَدَدِ	مَثْنَى وَأَرْبَعٍ بِلا تَرُدُّدِ
2013	أَوْ فِي ثَلَاثَةِ فَأَيُّهَا يُرَدُّ	وَدُونَ قَطْعَهَا بِتَسْلِيمِ يَحْدُ
2014	صَلَاةٍ لَيْلٍ بَعْضُهُمْ مَثْنَى يَقُلُ	وَأَرْبَعُ نَفْلُ النَّهَارِ إِنْ حَصَلَ
2015	أَدْلَى الْخِلَافِ حِينَ تُنْظَرُ	خِلَافُهُمْ ضَمْنَ الْحَدِيثِ يُذَكَّرُ
2016	كُلُّ صَلَاةٍ اللَّيْلِ مَثْنَى يُوتَرُ	بِوَاحِدَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُ يُوتَرُ
2017	لَابْنِ عُمَرَ يَقُولُ قَالَهُ النَّبِيُّ	مَنْ قَوْلُهُ أَدَى سَمًا بِالرُّتَبِ
2018	فَإِذَا رَوَايَةُ ابْنَةِ الصَّدِيقِ	كَمْ أَخْرَجَتْ بِحِفْظِهَا مَنْ ضَيْقِ
2019	صَلَّى لَتِنَعٍ ثُمَّ لَمَّا كُبِرَا	صَلَّى لِسَبْعِ كَمْ رَوَوْا ذَا الْأَثَرَا

الباب الرابع: في ركعتي دخول المسجد

2020	كُلُّ يَرَى نَدْبًا لَهَا وَالظَّاهِرِي	يَقُولُ وَاجِبًا خِلَافَ الْأَكْثَرِ
2021	وَخُلْفُهُمْ أَتَى عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ	هَلْ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبٌ فَلْتَجْتَبِي

الباب الخامس: في قيام رمضان

2022	يَقُولُ كُلُّ رَمَضَانَ يُنْدَبُ	غُفْرَانَ ذَنْبِ فَائِتِ يُرْتَبُ
2023	حُكْمُ حَدِيثِ قَدْرَوَى الْبُخَارِي	لَمْتَنِهِ فِي صِحَّةِ الْأَخْبَارِ
2024	أَدَاؤُهَا آخِرَ لَيْلٍ أَفْضَلُ	أَعْنِي التَّرَاوِيحَ الَّتِي تَسْتَكْمَلُ
2025	عَشْرِينَ رَكْعَةً لِقَوْلِ مَالِكِ	زَادَ ابْنُ قَاسِمٍ لَسْتُ فَاسْئَلُكَ
2026	سَيِّلَهُ مِنْ كُلِّ أَهْلِ الْمَذْهَبِ	وَذَلِكَ رَأْيِي شَائِعٌ فِي الْكُتُبِ

عَشْرِينَ زِدْ ثَلَاثَةَ تَحَدُّ	فِي زَمَنِ الْفَارُوقِ كَانَ الْعَدُّ	2027
عَبْدُ الْعَزِيزِ وَالِدُهُ نَعْمَ الْبَشْرُ	وَنَجْلُ قَيْسٍ ¹ قَالَ أَدْرَكَتْ عُمَرُ	2028
يَوْمٌ بَعْضُ التَّابِعِينَ قَائِمًا	صَلَّى ثَلَاثِينَ وَسِتًّا دَائِمًا	2029

الباب السادس:

في صلاة الكسوف

المسألة الأولى:

في صفة صلاة الكسوف

فِيهِ رُكُوعَانِ بِحُكْمِ الشَّافِعِ	أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَلِكَ الشَّافِعِ	2030
وَسَجْدَتَيْنِ فَعَلُهُ فِي الرُّكْعَةِ	أَتَى بِذَا فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ	2031
مِثْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ	2032
كَذَلِكَ لِلْقِيَّاسِ فِي الْأَخْبَارِ	تَخَالَفُ الْأَحْكَامِ فِي الْأَثَارِ	2033
رَغْمَ صَلَاةِ الْكُلِّ رُكْعَتَيْنِ	أَمَلْتُ لِحُلْفِهِمْ عَلَى نَوْعَيْنِ	2034
أَنْ يَنْحَنِي لِمَرَّتَيْنِ جَاعِلًا	فَفِي الرُّكُوعِ جَاءَ حُلْفُهُمْ عَلَى	2035
وَقِيلَ بَلْ كَالْعِيدِ حَيْثُمَا تُضَفُّ	لِكُلِّ رُكْعَةٍ رُكُوعَيْنِ تَصِفُّ	2036

المسألة الثانية:

في القراءة في صلاة الكسوف

وَالشَّافِعِيُّ كَذَلِكَ دُونَ الْجَهْرِ	لِمَالِكٍ يَقْرَأُهَا بِالسُّرِّ	2037
يَقْرَأُهَا بِالْجَهْرِ لَا تُلْغِيهِ	لِلصَّاحِبَيْنِ وَابْنِ رَاهَوِيَةَ	2038
يُفْهَمُ أَنَّ صَوْتَهُ قَدْ سَتَرَهُ	فَقَوْلُ نَحْوِ سُورَةِ اللَّبْقِرَةِ	2039
فِيهَا مَعَ النَّبِيِّ وَمَا سَمِعْتُ	فَنَجَلَ عَبَّاسٌ حَكِيًّا وَقَفْتُ	2040
لِلْبِقْرَةِ قَرَأَ لَهَا قَدَّرْتُ	حَرْفًا وَعَاشَشَهُ رَوَتْ حَزْرَتْ	2041
وَالْحَقُّ دَائِمًا يَبْقَى مَرْغُوبًا	رِوَايَةُ الْجَهْرِ حَوَتْ عُيُوبًا	2042

¹ - أخرجه ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال أنه أدرك عمر بن عبد العزيز يوم الناس فصلوا ستا وثلاثين ركعة في التراويح.

المسألة الثالثة:

في وقت صلاة الكسوف

- 2043 صَلَاتُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ تُمْكِنُ لِلشَّافِعِيِّ وَدَوْمًا يُسْتَهْجَنُ
 2044 لِلنَّهْيِ أَوْقَاتٌ لَهُ يُجْتَنَبُ أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا لَا يَرْغَبُ
 2045 فَوْقُهَا لِلنَّفْلِ وَقْتًا يُطْلَبُ وَوَقْتٌ نَهَى مَالِكٌ يَجْتَنِبُ
 2046 أَمَّا ابْنُ قَاسِمٍ يَرَى وَقْتَ الضَّحَى كُلُّ لِقَوْلِهِ يَرَى قَدْ رَجَحَا

المسألة الرابعة:

في خطبة صلاة الكسوف

- 2047 بَعْدَ الصَّلَاةِ حُطْبَةٌ فِيهَا اخْتَلَفَ فَشَرَطَهَا لِلشَّافِعِيِّ لَمَّا وَصَفَ
 2048 وَمَالِكٌ ثُمَّ أَبُو حَنِيفَةَ فِيهَا يُرَجِّحَانِ تَرَكَ الخُطْبَةَ
 2049 وَعَلَّةُ الحُكْمِ عَنِ الرَّسُولِ أَسْبَابُ خُلْفٍ دَاخِلَ النُّقُولِ
 2050 يَوْمَ الكُسُوفِ مَاتَ نَجِلٌ لِلنَّبِيِّ نَهَى عَنِ الظَّنِّ بِوَقْفِ السَّبَبِ
 2051 عَلَى وَفَاةٍ نَجَلِهِ إِذْ يُفْهَمُ بِأَنَّهَا آيَاتٌ كَوْنٌ يَحْسُبُ
 2052 فِيهَا بِلا تَوْقُفٍ عَلَى البَشَرِ يَحْيَا يُمُوتُ ذَاكَ أَمْرٌ لِلْقَدَرِ

المسألة الخامسة:

في صلاة كسوف القمر

- 2053 صَلَاتُهُ مِثْلَ كُسُوفِ الشَّمْسِ لِمَنْ فَقَهَ الشَّافِعِيُّ يُرْسِي
 2054 لِمَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ صَلَاتُهَا فَلَذَا بِلا جَمَاعَةٍ
 2055 فِي فَهَمِ نَصِّ سُنَّةِ الكُسُوفِ تَخْتَلِفُ الأحْكَامُ فِي المَوْصُوفِ
 2056 بِسُورَةِ الزَّلْزَلَةِ الصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا قَدْ تُقْرَأُ الآيَاتُ

الباب السابع:

في صلاة الاستسقاء

- 2057 صَلَاةُ الاستِسْقَاءِ كُلُّ يُجْمَعُ أَنَّ الرَّسُولَ سَنَّهَا المَشْفَعُ
 2058 وَبَعْضُهُمْ سَنَّتُهَا الخُرُوجُ لَيْسَ عَلَى مُعَارِضِ عُرُوجِ

2059	إِنْ قَالَ غَيْرَ ذَا لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ	مَنْ سُنَّةَ لِلْمُصْطَفَى خَيْرَ الْبَشَرِ
2060	كَبَّرَ كَالْتَّكْبِيرِ يَوْمَ الْعِيدِ	وَخُطْبَةَ لَهُ عَلَى التَّحْدِيدِ
2061	يُقَلِّبُ الرُّدَاءَ وَسَطَ الْخُطْبَةِ	يَتَّبَعُهُ النَّاسُ بِوَقْتِ الْجَلْسَةِ
2062	فَالِاتِّبَاعُ لِلْإِمَامِ وَاجِبٌ	فِي النَّفْلِ ثُمَّ الْفَرْضِ حُكْمٌ صَائِبٌ

الباب الثامن:

في صلاة العيدين

2063	وَعُغْسَلُهُمْ لَهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	أَذَانُهَا إِقَامَةٌ فَتُمْنَعُ
2064	تَأْخِيرَ خُطْبَةِ فَذَلِكَ السُّنَّةُ	أَخْرَهَا عُثْمَانُ ذَاكَ سَنَّهُ
2065	قَبْلَ افْتِرَاقِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ	وَالصَّحْبُ فَعَلُّهُمْ عَلَى التَّسْهِيدِ
2066	وَحَمْلُهُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَهُمْ	فَلنَحْتَرِمُ أَهْدَافَهُمْ وَقَصْدَهُمْ
2067	وَعَدُّ تَكْبِيرِ لَهَا إِثْنَا عَشَرَ	وَلَا بِنِ مُنْذِرٍ أَتَى عَنْهُ الْخَبْرُ
2068	وَاخْتَصَرَ الْقَاضِي عَلَى الَّذِي وَرَدَ	عَنِ الصَّحَابِ أَوْ سَمَاعٍ يُعْتَمَدُ
2069	فَمَالِكٌ سَبْعًا وَبِالْإِحْرَامِ	فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى عَلَى الدَّوَامِ
2070	وَالشَّافِعِيُّ ثَمَنَ عَدِّ الْأُولَى	وَذَاكَ حُكْمٌ عِنْدَهُ بِالْأُولَى
2071	أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا كَبِيرًا	تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ بَعْدَهَا يَرَى
2072	ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِهَا يُكَبَّرُ	رَفَعَ الْيَدَيْنِ حُكْمَهُ يُقَرَّرُ
2073	وَالْبَعْضُ تَسْعُ قَالَ كُلُّ رَكْعَةٍ	ذَا لَابِنِ عَبَّاسٍ كَذَا الْمَغْيِرَةَ
2074	وَلَا بِنِ مَالِكٍ أَنْسَ وَالنَّخَعِيُّ	لَدَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ جَا فِي الشَّرْعِ
2075	فَابْنُ عَمْرٍو وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ	كَبَّرَ قَبْلَ الْبَدءِ فِي الْقِرَاءَةِ
2076	سَبْعًا لِأُولَى خَمْسَةَ فِي الثَّانِيَةِ	وَالْقَوْلُ لِلنَّخَعِيِّ وَذَاكَ رَأْيُهُ
2077	وَالْمِثْلُ مَرْفُوعٌ أَتَى عَنْ عَمْرٍو	لِلْعَاصِيِّ نَجَلٍ جَاءَ ذَا فِي الذِّكْرِ

الباب التاسع:

في سجود القرآن

2078	يُسْجَدُ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ	تَفْصِيلُهَا فِي خَمْسَةِ الْمَعَانِي
2079	حُكْمُ سُجُودِ عَدَدِ السَّجَدَاتِ	مَحَلُّهَا كَذَاكَ فِي الْأَوْقَاتِ

2080	وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ سُجُودُهَا	صَفَاتُهُ إِنْ كَمَلَتْ حُدُودُهَا
2081	وَجُوبُهَا قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ	وَسُنَّةٌ قَالَ بِهَا أَعْيَانُ
2082	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْأَمْرِ	هُنَا أَتَى لِسُنَّةٍ بِالْحَضَرِ
2083	سُورَةَ سَجْدَةَ عَمْرٍوَمَا قَرَأَ	أَدَى سُجُودَهَا عَلَى مَا ذُكِرَا
2084	أَعَادَ فِي الْأَسْبُوعِ نَفْسَ السُّورَةِ	وَرَأَاهُ النَّاسُ حَنَوًا لِلسَّجْدَةِ
2085	مَهْلًا عَلَى رَسُولِكُمْ فَالسَّجْدَةُ	لَيْسَتْ بِوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ ثَبَّتُوا
2086	بِمَحْضَرِ الصَّحْبِ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا	عَنْهُ بِقَوْلٍ ضَدَّهُ إِذْ يُوصَفُ
2087	فَالشَّافِعِيُّ حَدِيثَ زَيْدٍ يَعْتَمِدُ	عَلَيْهِ فِي نَفْيِ الْوُجُوبِ يَجْتَهِدُ
2088	فَسُورَةَ الْحَجِّ لَهَا يَوْمًا قَرَأَ	مَا سَجَدَ النَّبِيُّ بِهَا خَيْرُ الْوَرَى
2089	وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ	نَفْيُ الْوُجُوبِ سَائِرَ الْأَحْوَالِ
2090	قَدْ عَدَّهَا الْقَاضِي بِكُلِّ السُّورِ	عَشْرًا وَوَاحِدَةً لِدَاكِ اعْتَبِرْ
2091	أَوْلَهَا الْأَعْرَافُ ثُمَّ الرَّعْدُ	وَالْحَجُّ وَالْإِسْرَاءُ (ص) 1 عَدُوا
2092	مَرِيْمٌ وَالْفِرْقَانُ ثُمَّ النَّمْلُ	وَفَصَّلَتْ وَسَجْدَةُ وَالنَّحْلُ

كتاب أحكام الميت

2093	فَذَا الْكِتَابُ قَسْمُهُ لِسِتَّةِ	مَنْ جَمَلَ لَغُسْلٍ كُلِّ مَيِّتٍ
2094	مَا يُسْتَحَبُّ بَعْدَ الْاِحْتِضَارِ	غُسْلٍ وَكَفْنٍ حَمْلُهُ لِلغَّارِ
2095	كَذَاكَ فِي صَلَاتِهِمْ عَلَيْهِ	وَالدَّفْنِ فِيهِ الْوَعْظُ لِلنَّبِيِّ

الباب الأول:

فيما يستحب أن يضل به عند الاحتضار وبعده

2096	يُبدَأُ بِالتَّلْقِينِ ذَا قَوْلِ النَّبِيِّ	أَمْرٌ بِهِ مِنَ الرَّسُولِ فَاجْتَبِي
2097	وَقَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	آخِرَ نَطْقٍ ثَبَّتَ الْأَوَاهُ
2098	إِغْمَاضُ عَيْنَيْهِ بِتِلْكَ اللَّحْظَةِ	وَالْخَلْفُ فِي تَوْجِيهِهِ لِلْقَبْلَةِ

الباب الثاني: في غسل الميت

- 2099 أَبْوَابُهُ أَرْبَعَةٌ تَفْصَلُ مَا حُكِمَهُ مَنْ وَاجِبٌ يُغَسَّلُ
2100 مَا حُكِمَ غَاسِلٍ وَوُصِفَ الْغُسْلُ وَمَنْ يَجُوزُ غُسْلُهُ بِالْفِعْلِ

الفصل الأول: في حكم الغسل

- 2101 وَقِيلَ فَرَضَ فِيهِ بِالْكَفَايَةِ
2102 وَأَحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِحُكْمِ النَّبِيِّ
2103 فَغَسَلْنَ ثَلَاثَ أَوْ خَمْسًا عَدَدٌ
2104 فَمَنْ إِلَى التَّعْلِيمِ رَدَّ قَوْلَهُ
2105 وَمَنْ رَأَى لِلْأَمْرِ بِالتَّأْكِيدِ
2106 لَدَيْهِ عِنْدَ سَاعَةِ التَّطْبِيقِ
- وَقِيلَ سُنَّةٌ كَذَلِكَ ثَبَتَ
وَذَلِكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فِي الْحَقِّبِ
قَالَ بِهِ الرَّسُولُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ
لِلنَّدْبِ حُكْمًا قَدْ يَرُدُّ فَضْلَهُ
فَصِيفَةُ الْوُجُوبِ بِالتَّحْدِيدِ
فِي الْعِلْمِ لَا تَمَلُّ إِلَى التَّضْيِيقِ

الفصل الثاني:

فيمن يجب غسله من الموتى

- 2107 وَأَتَّفَقُوا فِي غُسْلِ كُلِّ مُسْلِمٍ
2108 أَمَا شَهِيدٌ فَشَهِيدٌ مَعْرَكَةٌ
2109 فَأَبْنُ مُسَيِّبٍ كَذَلِكَ الْحَسَنُ
2110 فَكُلُّ مَيِّتٍ عِنْدَهُمْ فَمُجْنَبٌ
2111 غُسْلُ عَمَرَ تَكْفِينُهُ لَدَيْهِمْ
- وَأُخْلِفَ فِي الشَّهِيدِ مُشْرِكٌ نُمِّي
أَهْلٌ أَحَدٌ نَبِيْنَا قَدْ تَرَكَهُ
فَمَنْ تَوَى فَالْغُسْلُ ذَاكَ أَحْسَنُ
تَطْهِيرُهُ أَوْلَى وَذَلِكَ الْأَصْوَبُ
عَلَيْهِ أَفْعَالٌ بِذَا كَفْتُهُمْ

الفصل الثالث:

فيمن يجوز أن يغسل الميت

- 2112 يُغَسَّلُ الرَّجَالُ لِلرِّجَالِ
2113 مَعَ الرَّجَالِ مَرْأَةٌ إِذَا تَمَّتْ
2114 كُلُّ يُودِي أَمْرَ غُسْلِ الثَّانِي
- تُغَسَّلُ النِّسَاءُ النَّسَاءُ فِي الْحَالِ
أَوْ رَجُلٌ مَعَ النِّسَاءِ إِذَا ثَبَتَ
قِيلَ تَيْمُّمٌ بِهِذَا الشَّانِ

وَعُسِّلُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يُوصَفُ	وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ قَوْلٌ يُعْرَفُ	2115
فَذَاكَ وَصَفٌ خُلْفُهُمْ بِالْحَدِّ	بِالْمَنْعِ عِنْدَ اللَّيْثِ نَجَلٌ سَعِدُ	2116
أَيُّ غَسَلٍ مَيِّتٍ عَلَى ذَا الشَّكْلِ	بِهِ أَبَاحَ الْبَعْضُ تَرَكَ الْعُسْلُ	2117
كَذَاكَ تَرْجِيحٌ لِنَهْيِ الزَّجْرِ	فَبَيْنَ تَغْلِيْبٍ لِنَصْرِ الْأَمْرِ	2118
وَمَنْ يَرَى لِلْأَمْرِ فِعْلاً سَلَمًا	مُغْلَبٌ لِلنَّهْيِ عُسْلًا حَرَمًا	2119
وَعِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ حَيْثُ يَحْصُلُ	تَيْمُّمٌ لِمَالِكَ يُفْضَلُ	2120
إِظْهَارَ وَجْهِهِ وَكَذَا أَيْدِيَهُ فَقَطُّ	وَلَفٌّ جَسْمِهِ لِمَعْمَرٍ شَرْطُ	2121
بَيْنَ ثَلَاثَةِ يَدُورِ الْحُكْمِ	بَيْنَ مَحَارِمِ يَحَارِ الْفَهْمِ	2122
فَعُسْلُهُ لَهَا لَدَيْهِمْ خَرْقُوا	بَيْنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْفَرْقُ	2123
وَبَعْضُهُمْ مَنْعًا رَأَى حَائِزًا	فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ فِعْلاً جَائِزًا	2124
تُرْقٍ عَلَيْهَا الْمَاءِ فِي الَّذِي عُلِمَ	أَسْمَاءُ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ وَلَمْ	2125
بِتَرْكِهِ مُقَدِّرِينَ حَالَهَا	قَدْ سَأَلَتْ صَحْبًا فَرَحَّضُوا لَهَا	2126

الفصل الرابع:

في صفة الغسل

المسألة الأولى:

في نزع القميص للغسل

تَنْوِبٌ لَهُ وَقِيلَ بَلْ يُلْفَعُ	إِنْ غُسِّلَ الْمَيِّتُ قِيلَ يُنْزَعُ	2127
لِلشَّافِعِيِّ يَبْقَى بِقَوْلِ ثَانٍ	يُنْزَعُ مَالِكٌ وَلِلنُّعْمَانِ	2128

المسألة الثانية:

وضوء الميت

وَجَاءَ مُطْلَقًا لِنَصِّهِ اجْتِبَى	وَشَرْطُهُ الْوُضُوءُ سُنَّةُ النَّبِيِّ	2129
وَالْأَمْرُ بِالْيَمِينِ فِي الْمُنْقُولِ	بَدَأَ بِهِ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ	2130

المسألة الثالثة:

في عدد الغسل

2131 وَوَتَرُهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ يَتَّفِقُ فَوْقَ الثَّلَاثِ كُلُّهُمْ بِذَا نَطَقَ

الباب الثالث:

في الأكفان

- 2132 قَدْ كُفِّنَ الرَّسُولُ فِي أَثْوَابٍ ثَلَاثَةَ بَيْضٍ مِنَ الصَّوَابِ
- 2133 بِلَا قَمِيصٍ أَوْ عِمَامَةٍ ذَكَرَ جُلُّ مَرَاجِعِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ
- 2134 تَقُولُ بِنْتُ قَائِفٍ غَسَلَتْ لَأُمِّ كُلْثُومٍ وَقَدْ أَخَذَتْ
- 2135 حَقْوًا وَدِرْعًا وَحَمَارًا مِنْ يَدِ خَيْرِ رَسُولٍ فَاتِحٍ وَمُهْدٍ
- 2136 وَعِنْدَ بَابِ الْبَيْتِ كَانَ جَالِسًا يُعَلِّمُ الْأَحْكَامَ ثُمَّ الْأُسَسَا
- 2137 يُكْفِنُ الرُّجَالَ فِي ثَلَاثَةِ مِنَ الثِّيَابِ وَالنِّسَاءِ فِي خَمْسَةِ
- 2138 ذَا لَابِنٍ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الْمُطَّلِبِ وَلِلنِّسَاءِ ثَلَاثَةَ فِي مَذْهَبِ
- 2139 أَبِي حَنِيفَةَ وَرَأَى مَالِكَ لَا حَدَّ إِذْ ثَوَّبَ كَفَى لِلْهَالِكِ

الباب الرابع:

في صفة المشي مع الجنابة

- 2140 وَالْمَشْيُ خَلْفَ الْمَيِّتِ أَوْ أَمَامَهُ كُلُّ يَرَى فِي سُنَّةِ أَحْكَامِهِ
- 2141 أَهْلُ مَدِينَةِ أَمَامَهَا يَسِرُّ وَكُوفَةٌ فَخَلْفَهَا إِذَا تَمَرُّ
- 2142 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَنِ الْمُخْتَارِ تَصَارُبُ الْأَحْكَامِ فِي الْأَثَارِ
- 2143 وَعَنْ عَلِيٍّ فِي حُكْمِ أَهْلِ كُوفَةٍ يَسِيرُ خَلْفَهَا عَلَى الْمَحْجَّةِ
- 2144 عَلَى مَكَانِ السِّيَرِ مِنْهَا قَدْ سَأَلَ خَيْرُ رَسُولٍ قَالَ سِرْ خَلْفًا وَذَلْ
- 2145 مُعْزِرَةٌ حَدِيثُهُ يُخَيِّرُ فِي الْخَلْفِ، أَوْ أَمَامَ، أَوْ جَنْبٍ يُذَكِّرُ
- 2146 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى لِلْخَلْفِ كُلُّ حَدِيثٍ عِنْدَ قَوْمٍ يَكْفِي

الباب الخامس:

في الصلاة على الجنازة

فَمَنْ عَلَيْهِ ذِي الصَّلَاةِ ثُمَّ مَنْ	2147	لَهَا يُصَلِّي أَيَّ وَقْتٍ قَدْ عَلِمَ
وَأَيْنَ مَوْضِعٍ لَهَا وَالشَّرْطُ	2148	فَتَلْكَ أَوْصَافٌ لَهَا وَالضَّبْطُ
بِهِ أَبَاحَ الْبَعْضُ تَرْكَ الْغُسْلِ	2149	مَنْ غَسَلَ مَيِّتَ عَلَيَّ هَذَا الشُّكْلُ
فَبَيْنَ سَبْعٍ ثُمَّ وَتَرٍ يَخْتَلِفُ	2150	حُكْمُ أئِمَّةٍ عَلَيَّ الَّذِي وُصِفَ

الفصل الأول:

في صفة صلاة الجنازة

المسألة الأولى:

في عدد تكبيرات صلاة الجنازة

وَعَدُّ تَكْبِيرِ لَهَا فِيهِ اخْتَلَفَ	2151	مَنْ أَرْبَعٌ ثُمَّ خَمْسٌ إِنْ تَصَفَّ
وَذَاكَ فِي عَهْدِ صَحَابَةِ ظَهَرَ	2152	وَالتَّابِعِينَ مِثْلَهُمْ وَذَا نَظَرَ
قَدْ رَجَّحُوا فِيهِ لِأَرْبَعٍ وَرَدَّ	2153	فِيهِ حَدِيثٌ صَحَّ فِي حُكْمِ السَّنَدِ
عَلَيْهِ صَارَ الْفِقْهُ فِي الْأَمْصَارِ	2154	وَعَيْرُهُ ضَعْفٌ بِالْأَخْبَارِ

المسألة الثانية:

في القراءة في صلاة الجنازة

فَمَالِكَ قِرَاءَةً يُفَضَّلُ	2155	لَتَرْكُهَا إِذْ قَالَ لَا يُعْوَلُ
لَهَا بِمِصْرِنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	2156	لَكِنْ بِحَمْدِ خَالِقٍ وَمَانِعِ
مَنْ بَعْدَ تَكْبِيرٍ وَفِي الَّذِي يَلِي	2157	يَدْعُو لِضَعْفِ كَذَاكَ جَاهِلِ
أَتَى لِثَابِتٍ وَلَيْسَ يُجْهَلُ	2158	وَهَلْ لِبُئِهِمْ مُخِيفٌ يَسْأَلُ
عَمَّا جَنَى فِيهِ وَمَهْمَا يَضْغُرُ	2159	لَكِنَّ عَفْوَ اللَّهِ فِيهِ أَكْثَرُ
عَنْ بَعْضٍ مَنْ قَدْ شَهِدُوا الْبَدْرَ	2160	فَاتِحَةً قَرَأَ لَهَا فِي السَّرِّ
فِيمَا بَقِيَ يُوَاصِلُ الدُّعَاءَ	2161	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَوْلِ جَاءَ

المسألة الثالثة:

في التسليم من صلاة الجنابة

- 2162 تَسْلِمُهَا وَاحِدٌ أَوْ اِثْنَانٍ وَبَعْضُهُمْ لَدَيْهِ ذَا سَيَّانٍ
2163 فَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ وَرَدَّ تَسْلِيمُهُ بِوَاحِدَةٍ فِي الْمُعْتَمَدِ
2164 قِيَاسَهَا عَلَى فَرِيضَةٍ يَجِبُ تَسْلِيمُهُ بِوَاحِدَةٍ وَذَا كُتِبَ

المسألة الرابعة:

في موقف الإمام من الجنابة

- 2165 وَمَوْقِفُ الإِمَامِ مِنْهَا يُخْتَلَفُ عَلَيْهِ فِي الَّذِي لَدَيْهِمْ وَصَفٌ
2166 وَقُوفُهُ فِي وَسْطٍ لِلْمَيِّتِ مِنْ أَيِّ جِنْسٍ كَانَ ذَا فَتُبِتَ
2167 وَنِصْفِ أَنْثَى عِنْدَ بَعْضٍ يَسْتَقِمُ وَلِلرِّجَالِ عِنْدَ رَأْسٍ فَلْيَقُمْ
2168 وَجَلُّهُمْ فِي وَسْطِ الإِثْنَيْنِ لَذَكَرَ أَنْثَى بِدُونِ مَيِّنٍ
2169 فَأَمُّ كَعْبٍ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ فِي نِصْفِهَا اسْتِقَامَ مَا حِي الرِّيبِ
2170 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا ابْنُ قَاسِمٍ قَوْلُهُمَا شَذَلِ كُلِّ فَاهِمٍ

المسألة الخامسة:

في ترتيب الجنائز

- 2171 جَنَائِزُ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ تَرْتِيبُهَا يَأْتِي عَلَى التَّوَالِي
2172 يُصَفَّفُ الْجَمِيعُ مِنْ أَمَامٍ يَأْتِي الرِّجَالُ وَجِهَةَ الإِمَامِ
2173 وَقِيلَ بَلْ صَفَّ النِّسَاءِ يَلِيهِ وَالْبَعْضُ لِلتَّفْرِيقِ يَصْطَفِيهِ
2174 وَذَا مِنْ اجْتِهَادِ أَهْلِ الذَّكَرِ صَحَبَ النَّبِيِّ هُدَاةَ يَوْمِ الْحِشْرِ
2175 جَعَلَ الرِّجَالُ قِبْلَةً فِيهِ وَرَدَّ نَصَّ لِتَأْخِيرِ النِّسَاءِ وَذَا عَهْدُ

المسألة السادسة:

في المسبوق في صلاة الجنابة

- 2176 إِنْ فَاتَ تَكْبِيرٌ عَلَى الْجَنَابَةِ يَقْضَى لَهُ فِي الصَّفِّ حَالَ الوُقُوفَةِ
2177 وَإِنْ قَضَى هَلْ يَدْعُ فِي تَكْبِيرِهِ وَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ فِي تَحْرِيرِهِ

- 2178 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَقْضِي لَهَا
وَتَلْكَ حُكْمَةٌ جَمِيعٌ قَالَهَا
- 2179 أَفْضُوا لِفَائِتِ أْتَمُوا الْمُدْرَكَا
وَفَازَ مَنْ لِسُنَّةٍ قَدْ سَلَكَا

المسألة السابعة:

في الصلاة على القبر

- 2180 وَهَلْ عَلَى قَبْرِ لَمِيَّتٍ يَجُزُّ
يُصَلِّي إِنْ فَاتَتْهُ حَالِمًا اخْتُزُّ
- 2181 أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ لِلْوَلِيِّ
إِنْ لَمْ يُصَلِّ مِثْلَهُ حُكْمٌ جَلِي
- 2182 وَالشَّافِعِيُّ وَثَلَّةٌ وَأَحْمَدُ
قَالُوا بِهَا خَلَالَ شَهْرٍ حَدَّدُوا
- 2183 فَبَيْنَ آثَارٍ وَبَيْنَ الْعَمَلِ
تَمَّ اخْتِلَافٌ لِلْهُدَاةِ الْكَمَلِ
- 2184 قَدْ عَارَضَ ابْنُ قَاسِمٍ لِمَالِكِ
مُبَيَّنًا حَدِيثَ خَيْرِ سَالِكِ

الفصل الثاني:

فيمن يُصَلَّى عليه ومن أولى بالتقديم

- 2185 جَازَتْ عَلَى مَنْ عُدَّ فَرْدًا مُسْلِمًا
نَصُّ الْحَدِيثِ جَاءَ أَمْرًا مُحْكَمًا
- 2186 بَعْضُ عَلَى مُرْتَكِبِي الْكَبَائِرِ
بَغْيٌ كَذَا مُبْتَدِعٌ لِلنَّاطِرِ
- 2187 وَمَحْمَلُ الْأَحْكَامِ فِي التَّكْفِيرِ
كَبَائِرٌ هَلْ تَاتِ فِي التَّفْسِيرِ
- 2188 وَالْجَمْعُ حَاصِلٌ عَلَى النِّفَاقِ
هُمُ فِئَةُ الْفِتْنَةِ وَالشَّقَاقِ
- 2189 عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ مَنَعَهَا وَرَدُّ
بِمَنَعِهَا إِنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَحَدٌ
- 2190 وَصَاحِبُ الْحَدِّ عَلَيْهِ تُجْتَنَّبُ
صَلَاةُ فَاضِلٍ وَذَا حُكْمٌ نُسَبُ
- 2191 فَمَاعَزَ عَلَيْهِ مَا صَلَّى النَّبِيُّ
عَنْهَا وَلَمْ يَنْهَ مِنْهُ مُزِيلُ الرَّبِّ
- 2192 وَقَاتَلَ النَّفْسَ عَلَيْهِ قَدْ مَنَعَ
صَلَاتَهُ عَلَيْهِ حُكْمٌ يَتَّبَعُ
- 2193 عَلَى الشَّهِيدِ فِي الصَّلَاةِ اخْتَلَفُوا
بَعْضُ رَأَى لِدْفَنِهِ إِذْ يُحْتَفُ
- 2194 فِي تَوْبِهِ كَذَا لَا يُغْسَلُ
لِمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ إِذْ يُقْتَلُ
- 2195 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الشَّهِيدِ
يُصَلِّ ضِدَّ الْغُسْلِ بِالتَّحْدِيدِ
- 2196 عَنْ جَابِرِ فِي دَفْنِهِمْ أَهْلُ أَحَدٍ
فِي الثُّوبِ دُونَ غُسْلِهِمْ كَمَا وَرَدُ
- 2197 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ لَمْ يُصَلِّ
عَلَيْهِمْ ذَا الْفِعْلِ خَيْرٌ حَلُّ
- 2198 وَجَابِرٌ قَالَ صَلَاةٌ لِلصَّبِيِّ
إِنْ يَسْتَهْلُ صَارِحًا فَرَعْبُ

- 2199 عَلَيْهِ لِلصَّلَاةِ حُكْمٌ يُتَّبَعُ
وَدَا حَدِيثٌ قَالَهُ الْمُشْفَعُ
2200 وَفِي حَدِيثٍ لِلْمَغِيرَةِ الصَّبِيِّ
عَلَيْهِ لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ فَعَلُ النَّبِيِّ
2201 فَلَمْ يُصَلِّ مَوْتَ نَجْلِهِ مَسَكَ
عَنِ الصَّلَاةِ فَوْقَهُ وَمَنْ سَلَكَ
2202 سَبِيلَهُ فَجَا مَدَى الْأَيَّامِ
وَقِيلَ بَلْ صَلَّى عَلَى التَّمَامِ
2203 مِنْ قَبْلِ سَبْعِ مِنْ شُهُورٍ يُوجَدُ
قَيْدَ حَيَاةٍ ذَاكَ حُكْمٌ أَكْثَرُوا

الفصل الثالث:

في وقت الصلاة على الجنائز

- 2204 وَوَقْتُهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يُذَكَّرُ
أَوْقَاتٌ نَهَى لَا تُصَلَّى تَهْجَرُ
2205 قَبْلَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ تُجْتَنَّبُ
حَدِيثٌ عُقْبَةُ رَوَى وَمَا كَذَبُ

الفصل الرابع:

في مواضع الصلاة

- 2206 وَالْخُلْفُ فِي صَلَاتِهَا بِالْمَسْجِدِ
جَازَتْ لَدَى بَعْضِ بِلَا تَرَدُّدٍ
2207 وَالْكُرْهُ لِلنُّعْمَانِ فِي قَوْلِ أَتَى
وَمَالِكٌ لِلْكُرْهِ أَيْضًا ثَبَتَا
2208 حَدِيثٌ عَائِشَةَ دَعَتْ بِسَعْدِ
تَدْعُو لَهُ قَبْلَ دُخُولِ اللَّحْدِ
2209 أَبُو هُرَيْرَةَ نَفَى لِلأَجْرِ
فِي سَنَدٍ يَرْفَعُهُ لِلذِّكْرِ
2210 حَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَاجِحٌ
فَثَابَتْ إِسْنَادُهُ وَوَأَضَحُ
2211 بِمَسْجِدِ صَلَّى عَلَى سَبِيلٍ وَقَدْ
رَوَتْهُ عَائِشَةُ حَدِيثًا يُعْتَمَدُ

الفصل الخامس:

في شروط الصلاة على الجنائز

- 2212 شُرُوطُهَا طَهَارَةٌ وَقَبْلَةٌ
وَفِي تَيَمُّمِ لَهَا مَا ثَبَتُوا
2213 فِيهَا عَلَى حُكْمِ يَكُونُ قَاعِدَهُ
عِنْدَ الْجَمِيعِ ثَابِتَةٌ مُطْرَدَةٌ
2214 مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ يَتَّبِعُ
لَدَيْهِمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمًا يَرْدَعُ
2215 فَإِنْ تَكُنْ مِثْلَ صَلَاةِ الْفَرَضِ
تَيَمُّمُ صَلَاتِهِ لَا يَقْضِي

الباب السادس: في الدفن

وَالدَّفْنُ لِلْجَمِيعِ أَمْرٌ يُطَلَبُ	2216	تَجْصِصُ قَبْرِ بَعْضِهِمْ لَا يَرْغَبُ
حَدِيثُ جَابِرٍ نَهَى عَنْ جِصٍّ	2217	عَكْسٌ أَتَى بِهِ صَحِيحُ النَّصِّ
فِيهِ تَعَارُضُ الْأَخْبَارِ بِالْأَخْبَارِ	2218	أَمَّا الْجُلُوسُ فَوْقَهُ كَالنَّارِ

كتاب الزكاة

إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَجْنَاسِ	2219	قَسِمَ ذَا الْكِتَابِ بِالْأَسَاسِ
أُولَاهَا أَتَتْ مُقَدِّمَاتٌ	2220	لَكِنْ بِهَا تَفْصَلُ الزَّكَاةُ
ثَانِيهِمَا فِي جُمْلَةِ الْأَرْكَانِ	2221	فِي الْأَخْذِ وَالتَّرْكِ مَدَى الْأَزْمَانِ
وَتَالِثٌ فِي كُلِّ لَاحِقٍ لَهَا	2222	هَذِي ثَلَاثَةٌ لَهَا فَاحْكُمْ بِهَا

الجملة الأولى:

وأما على من تجب عليه الزكاة

فَكُلُّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٌ تَجِبُ	2223	وَبَالِغٌ عَلَيْهِ فَرَضُهَا كُتِبَ
وَاحْتَلَفُوا فِي الْعَبْدِ وَالْمَجْنُونِ	2224	وَالذَّمِّي فِي مُخْتَلَفِ الْفُنُونِ
وَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَقَفَ الْمَالُ	2225	فَاخْتَلَفَ وَارْدٌ بِذِي الْأَحْوَالِ
مَالِ الصَّغِيرِ فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ	2226	لِابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ
وَفِيهِ ذَا مُتَّبِعٍ لِمَالِكَ	2227	أَنْكَرَهَا بَعْضٌ بِحُكْمِ السَّالِكِ
وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ خَرَاجِ الْأَرْضِ	2228	وَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ قَوْلُ مُرْضٍ
هَلْ وَاجِبُ الشَّرْعِ وَهَلْ لِلْفَقْرَى	2229	فِي الْمَالِ حَقٌّ وَاجِبٌ فِيمَا يُرَى
فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ فَيَشْتَرِطُ	2230	فِيهَا الْبُلُوغُ ذَاكَ حُكْمٌ قَدْ فَرَطُ
وَمَنْ يَرَى لِحَقِّهَا فِي الْمَالِ	2231	لَمْ يَشْتَرِطْ بُلُوغَهُ فِي الْحَالِ
وَمَالِ عَبْدٍ فِيهِ خُلْفُهُمْ إِلَى	2232	ثَلَاثَةِ الْأَقْسَامِ حُكْمٌ يُجْتَلَى
بَعْضُ عَفَا مِنَ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا	2233	كَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ إِذْ حَقَّقَا
أَبُو عُبَيْدٍ مَالِكَ كِلَاهِمَا	2234	بِهَا قَضَى فِي شَرْعِهِ حُكْمَاهُمَا

لَيْسَ عَلَى مَالِ الْعَبِيدِ يَتَّكَلُّ	وَالشَّافِعِي لَسَيِّدَ لَهُ نُقِلَ	2235
بِمِثْلِ ذَاكَ قَدْ قَضَى الْأَعْيَانَ	كَذَلِكَ الشُّورِيُّ وَالنُّعْمَانُ	2236
بِهَا بِمِثْلِ ذَا أَبِو ثَوْرٍ أَمْرٌ	زَكَاةَ مَالِ الْعَبْدِ قَالَ ابْنُ عَمْرٍ	2237
تَقْدِيرُهُمْ زَكَاتُهُ أَوْصَافٌ	حَوْلَ تَمَامِ مَلِكِهِ الْخِلَافُ	2238
مُعْطَلًا زَكَاتُهُ فِي الْحِينِ	تَرَدُّدُ الْمَالِ بِذَمَّتَيْنِ	2239
فَرِيضَةُ الزَّكَاةِ بِالْمَدَارِكِ	فَلَيْسَ مَالٌ فَاقِدًا لِمَالِكِ	2240
مَا يُوجِبُ الْأَخْذَ عَلَى عِلَاتٍ	وَفِي عُمُومِ النَّصِّ بِالزَّكَاةِ	2241
إِلَّا مِنَ الْحُبُوبِ فِي الْأَعْيَانِ	قَدْ يَمْنَعُ الدَّيْنَ لَدَى النُّعْمَانِ	2242
لَمْ يَسْتَطِعْ بِالْعَرَضِ أَنْ يُنْفِذًا	وَالدَّيْنَ مَانِعٌ لِمَانِصٍ إِذَا	2243
فِي حَالِ قَبْضِهِ عَلَى قَسْمَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا عَلَى زَكَاةِ الدَّيْنِ	2244
حَوْلًا وَذَا لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ	قَوْمٌ رَأَوْا شَرْطَ الزَّكَاةِ يُطَلَبُ	2245
لِئِنْ يَكُنْ مِنْ عَوْضٍ لِلوَاجِدِ	وَمَالِكِ زَكَى لِحَوْلٍ وَاحِدِ	2246
بِهِ لِعَامٍ قَادِمٍ يُكْمَلُ	إِنْ كَانَ مِيرَاثًا لَهُ يُسْتَقْبَلُ	2247
تَأْجِيرُ أَرْضٍ فِيهِ أَيْضًا يُوصَفُ	وَفِي ثَمَارِ الْحَبْسِ خُلْفٌ يُعْرَفُ	2248
تَسْأُولُ فِي شَأْنِهَا وَيُشْرَحُ	أَرْضِ الْخِرَاجِ مِثْلُ ذَا يُوضَحُ	2249
أَوْ نَاقِصُ ذَا الْمَلِكِ حِينَ مَا تَصِفُ	هَلْ تَمَّ مِلْكُهَا لِمَالِكِ عُرِفُ	2250

المسألة الأولى:

في زكاة الثمار

وَبَعْضُهُمْ لِلْعَقْدِ دَوْرٌ يُحْتَسَبُ	وَفِي ثَمَارِ الْحَبْسِ مَالِكٌ تَجِبُ	2251
فَلَيْسَ فِيهِ الْحَقُّ بِالْيَقِينِ	فَالْحَبْسُ إِنْ يَكُنْ عَلَى الْمَسْكِينِ	2252
زَكَاهُ بِالنِّصَابِ بَعْدَ حِينِهِ	وَإِنْ عَلَى شَخْصٍ يُرَى بَعِينِهِ	2253
وَعِنْدَ مُصْرَفٍ لَهَا مَالًا يَقْلُ	فَفِي الْمَسَاكِينِ فَمِلْكٌ مَا كَمَلُ	2254

المسألة الثانية:

في زكاة الأرض المستأجرة

زَكَاتُهَا عَلَيْهِ لَنْ يَمْنَعَهَا	مَنْ أَجَرَ الْأَرْضَ كَيْ يَزْرَعَهَا	2255
وَإِنَّ مُبَارَكٍ وَجَّهَ ثَوْرِي	لِمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَالشُّورِي	2256

- 2257 وَمَالِكُ الْأَرْضِ لَدَى الثُّغَمَانَ
مُسْتَأْجِرٌ يُعْفَى بِلَا تَوَانٍ
2258 فَبَيْنَ حَقِّ الْأَرْضِ ثُمَّ الزَّرْعِ
أَيُّهُمَا يَكُونُ أَصْلَ الْفَرْعِ
2259 قَدْ حَكَمَ الْجُمْهُورُ فِي الزَّكَاةِ
بِأَنَّهَا عَلَى الْحُبُوبِ تَاتِي
2260 أَبُو حَيْفَةَ عَلَى أَرْضٍ تَجِبُ
وَأَحَقُّوا أَرْضَ الْخِرَاجِ إِنْ تَصَبَّ

مسائل تتعلق بالمالك

- 2261 وَفَضَّلُوا إِذَا الْبَابُ فِي مَسَائِلِ
نَجَعَلُهَا بِالنِّظْمِ طَوَعَ السَّائِلِ

المسألة الأولى:

في حال ضاعت الزكاة

- 2262 وَإِنْ تَضَعُ زَكَاتَهُ فَتُقْبَلُ
قَبْلَ إِسْرِفِهَا تَحْوُلُ
2263 وَبَعْدَ أَيَّامٍ يُؤَدِّيَهَا ضَمَنُ
إِعْطَاؤِهَا فِي وَقْتِهَا يَأْتِي عَلَنُ
2264 لِلْبَعْضِ ضَامِنٌ إِذَا يُفْرَطُ
بَعْضٌ فَلَا حَتَّى يَكُونَ الْغَلَطُ
2265 خُرُوجَهَا فَوْزَ حُلُولِ الْحَوْلِ
لِمَالِكَ نَجَابِ لَا تَأْوِيلُ
2266 وَبَعْدَ أَيَّامٍ أَدَاؤُهَا ضَمَنُ
وَشَرَطُ تَفْرِيطِ لَهُ بِدَا قَمَنُ
2267 لِلتَّوْرِيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضُهُمْ
شَرِيكُهُ السُّعَاةَ حَسَبَ وَقْصِهِمْ
2268 مِثْلَ شَرِيكِ الْمَالِ حَيْثُمَا هَلَكَ
فَالْبَاقُ بَيْنَهُمْ بِكُلِّ مَا مَلَكَ
2269 بَعْضٌ يَرَاهُ ضَامِنًا إِطْلَاقًا
وَالشَّرْطُ لِلتَّفْرِيطِ بَعْضٌ سَاقًا
2270 أَعْفَاهُ بَعْضُهُمْ بِلَا تَقْيِيدِ
وَضَامِنٌ لِلْبَعْضِ بِالتَّأَكِيدِ
2271 غَيْرُ مُفْرَطٍ يُزَكِّي مَا بَقِيَ
وَالْكُلُّ فِي تَطْهِيرِ مَالٍ يَلْتَقِي
2272 أَعْنِي بِإِخْرَاجِ لِحَقِّ السَّائِلِ
مِنْ مَالٍ مَالِكِ النَّصَابِ الْكَامِلِ

المسألة الثانية:

في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة

- 2273 ذَهَابَ بَعْضُ الْمَالِ وَالزَّكَاةُ
فِيهِ وَلَمْ تُخْرَجْ فَذِي حَالَاتٍ
2274 مَعَ السُّعَاةِ شَرِكَةٌ فِي الْبَاقِيِ
أَوْ تَتَّبِعُ الْأَمْوَالَ فِي اسْتِحْقَاقِ
2275 قَوْمٍ يُزَكِّي مَا تَبَقِيَ عِنْدَهُ
وَذَاكَ حُكْمٌ لِأَزْمٍ قَدْ حَدَّهُ
2276 فَمَنْ يَقُلُ بِأَنَّهُ أَمِينٌ
فَلَا ضَمَانَ إِنْ أَتَى التَّعْيِينَ

- 2277 وَمَنْ عَفَا بَدُونَمَا تَفْرِيطُ كَالْهُلْكَ قَبْلَهَا بِلا تَغْلِيظُ
2278 أَعْنِي التَّحَايِلَ الَّذِي يُتَّبَعُ بِقُرْبِ حَوْلِهَا وَذَاكَ يُمْنَعُ
2279 وَحَالَةَ الْغَرِيمِ وَالْأَمِينِ فَمَالِكَ لِلْمَالِ بَيْنَ ذَيْنِ
2280 وَإِنْ تَحِنَ وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا عَلَيْهِ أَصْبَحَ النَّصِيبُ رَاتِبًا

المسألة الثالثة:

في حال موت من عليه الزكاة

- 2281 بِمَوْتِهِ مَنْ أَصْلَ مَالٍ يُخْرَجُ لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ أَيْضًا يُدْرَجُ
2282 وَالْبَعْضُ إِنْ أَوْصَى بِهَا تَقَدَّمَ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ وَلَا يُتَّهَمُ
2283 وَمَالِكَ يَقُولُ بِالْقَوْلَيْنِ مَشْهُورَهَا وَصِيَّةً فِي الدِّينِ
2284 إِخْرَاجُهَا مِنْ ثُلْثِ مَالٍ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ ثُلْثِ مَالٍ تُفْرَدُ

المسألة الرابعة:

في حال بيع الزرع وفيه زكاة

- 2285 وَإِنْ يَبَعُ لِلْمَالِ فِيهِ الصَّدَقَةَ يَتَّبِعُ سَاعَ عَيْنِ مَالٍ رَزَقَهُ
2286 مِنْهُ الْأَلْكَهُ مَبْلَغًا مُحَدَّدًا يَرْجِعُ شَارًا بِالَّذِي قَدْ أَرْفَدَا
2287 وَقَالَ قَوْمٌ بَيْعُهُ يُرَدُّ فَالْعَقْدُ مَفْسُوخٌ وَلَا يُعَدُّ
2288 أَبُو حَنِيفَةَ بِشَمْرَةَ حَكَمَ مِنْ بَائِعِ مَالِكَ أَمْرَهُ حَسَمَ
2289 مَنْ شَبَّهُوا ذَا الْبَيْعِ بِالْإِنْتِلافِ فَأَخَذُهَا مِنْ جُمْلَةِ الْإِنصَافِ
2290 وَمَنْ يَقُلْ بَاعَ لغيرِ مَالِهِ فَالْحَقُّ فِي الْمَالِ كَمِثْلِ حَالِهِ
2291 عِنْدَ وُجُودِ عَيْنِ مَالٍ بَاعَهُ عِنْدَ وُجُودِ عَيْنِ مَالٍ بَاعَهُ
2292 فَمُثَبَّتٌ وَجُوبُهَا وَمَانِعٌ يَبْقَى بِمِلْكِ مَنْ يَرَى مَتَاعَهُ
2293 فَحَمَلُهُ لَهُمْ عَلَى الْمُرْتَدِّ قَوَى حُكْمَ الدِّينِ طُولَ الْعَهْدِ
2294 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ تُشْتَرَطُ الْأَعْمَالُ لِلْإِنْسَانِ
2295 أَوْ عِنْدَمَا يَنْطِقُهُ بِالْقَلْبِ يُصْبِحُ ضِدَّ الْكُفْرِ عِنْدَ الرَّبِّ
2296 إِيْمَانٌ كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى الْعَمَلِ وَالنُّطْقِ مَوْقُوفٌ لِيَنْجُو مِنْ زَلَلِ

الجملة الثانية:

وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال

فَالاتِّفَاقُ فِيهِ فِي أَشْيَاءَ	2297
مَنْ بَقِرَ إِبِلَ كَذَاكَ الْغَنَمِ	2298
زِدْ رُطْبًا خُلْفُهُمْ فِي الزَّيْتِ	2299
وَالْحَلِيِّ وَالْعُرُوضِ لِاسْتِعْمَالِ	2300
فَالْحَلِيِّ يُعْفَى فِيهِ حَدِيثُ جَابِرِ	2301
إِلْزَامُهَا فِي قِصَّةِ السُّوَارِ	2302
وَذَا الْحَدِيثِ لِلثَّقَاةِ رَاجِحُ	2303
فَأَيُّ مَالٍ فِيهِ نَفْعٌ تَجِبُ	2304
مَنْ ذَهَبَ وَفِضَّةً سَوَاءَ	
وَمِنْ ثَمَارٍ وَزَبِيبٍ فَاعْلَمِ	
وَالْحَلِيِّ ذِي الْأَوْصَافِ بِالتَّيْتِ	
مَالِكِهَا تُعْفَى بِإِلَّا جِدَالِ	
صَحَّ الْوُجُوبُ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ	
لِابْنِ شَعِيبٍ ذَا عَنِ الْمُخْتَارِ	
وَضَعْفُ غَيْرِهِ لَدَيْهِمْ وَاضِحُ	
فِيهِ الزَّكَاةُ ذَاكَ حُكْمُ أَصُوبِ	

الجملة الثالثة:

وأما معرفة النصاب

في واحد من هذه الأموال عند الزكاة

الفصل الأول:

في الذهب والفضة

مَقْدَارُهَا خَمْسُ تُرَى مِنَ الْوَرَقِ	2305
فِي مَعْدِنٍ خِلَافَهُمْ وَالْوَجِبُ	2306
تَحْدِيدُ رُبْعِ الْعُشْرِ فِي كِلَيْهِمَا	2307
وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ	2308
نَصُّ الْحَدِيثِ حُكْمُهُ وَذَا سَبَقَ	
تَقْدِيرُهُمْ أَوْقِيَّةٌ يُصَاحِبُ	
إِنْ لَمْ لِمَعْدِنٍ يَتِمُّ لِانْتِمَا	
قَدَمْتَهَا هُنَا إِلَى الطُّلَابِ	

المسألة الأولى:

في اختلافهم في نصاب الذهب

وَالْعَلَمَا عَشْرُونَ مِنْ دِينَارِ	2309
مَدِينَةُ الْعَلَمِ لَدَى الرَّسُولِ	2310
وَقِيلَ أَرْبَعُونَ مِنْ دِينَارِ	2311
وَهِيَ النَّصَابُ قَالَ ذَاكَ الْبَصْرِيُّ	2312
إِنْ لَمْ يَصِلْ لِقَدْرِهِمَا مِنَ الذَّهَبِ	2313
فَنَصَّفَ وَاحِدًا وَبَاخْتِيَارِ	
عَلَى خَيْرِ حَافِظِ النُّقُولِ	
تُعْطَى لَوَاحِدٍ عَلَى الْمُخْتَارِ	
أَوْ مَائَتًا مِنْ دَرَاهِمِ لِلْحَصْرِ	
دُونَ النَّصَابِ عِنْدَهُمْ إِذَا حُسِبَ	

المسألة الثانية:

في خلافهم فيما زاد عن النصاب

وَذَاكَ لِلْجُمُهورِ حُكْمُ الْحَصْرِ	مَا زَادَ عَنْهُ فِيهِ رُبْعُ العُشْرِ	2314
وَتُلَّةٌ مِنْ خَيْرِ أَهْلِ الشَّارِعِ	بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي	2315
زُفِرَ كَذَا النُّعْمَانُ حُكْمُ الْقِيمِ	وَفَوْقَهُ فَرُبْعُ عَشْرِ دِرْهَمِ	2316
تَرَدُّدُ الْأَصْلَيْنِ فِي ذَا الْبَابِ	بِذَا وَخُلْفُهُمْ عَلَى أَسْبَابِ	2317
وَفِي الْحُبُوبِ تَرْكُهُ مُحَرَّرٌ	فَالْوَقْصُ فِي الْمَوَاشِي حُكْمًا قَرَّرُوا	2318
يَنْفِي لَوْقِصَهَا لَدَى الْمَكْتُوبِ	مُشَبَّهًا لِلْعَيْنِ بِالْحُبُوبِ	2319
حِسَابٌ وَقِصٌّ جَعَلَ الْأَسَاسَا	وَمَنْ عَلَى الْمَوَاشِي عَيْنًا قَاسَا	2320

المسألة الثالثة:

وهي ضم الذهب إلى الفضة

لِمَالِكِ النُّعْمَانِ فِي الْأَخْبَارِ	وَضَمُّهُ الدَّرْهَمَ لِلدِّينَارِ	2321
مُجْتَمِعِينَ بِالزَّكَاةِ أَسْرَعَا	إِنْ يَكْمُلُ النَّصَابُ فِيهِمَا مَعَا	2322
لِكُلِّ صَنْفٍ صَنْفُهُ يَعْمُ	لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ لَا تُصَمُّ	2323
زَكَاتُهُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّبْيِينِ	هَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ	2324
مَنْ سَبَبَ يَعْمُ لِلْعَيْنَيْنِ	أَوْ عَلَاةٌ تَجْمَعُ لِلصَّنْفَيْنِ	2325
لَيْسَ يُضَمُّ وَاحِدٌ لِلثَّانِ	وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُمَا جَنْسَانِ	2326
لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصَابٌ فِي الْأَثَرِ	مِثْلَ الْمَوَاشِي غَنَمِ كَذَا الْبَقَرِ	2327
تَتَّبَعُهُ الْأَحْكَامُ لِلثَّقَاةِ	وَالخُلْفُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالذَّوَاتِ	2328
فِي جَمْعِ قِلَّةٍ يُضَمُّ ذَانِ	ذَا حُكْمُ مَالِكِ عَلَى الْأَعْيَانِ	2329
مَنْ دِرْهَمِ عَشْرٌ ثَلَاثٌ جَارًا	مَنْ عِنْدَهُ عَشْرَةٌ مِنْ دِينَارِ	2330
فَرُبْعُ عَشْرٍ لِأَزْمِ يَقِينَا	فِيهَا النَّصَابُ مِثْلَ أَرْبَعِينَا	2331
لِحَيْطَةِ يَقُولُ فِي ذَا الْحُكْمِ	فَالثُّورِي مَانِعٌ لِحُكْمِ الضَّمِّ	2332

1 - أعني بعشر ثلاثاً أي ثلاثين درهما.

المسألة الرابعة:

زكاة الشريكين

وَعِنْدَ مَالِكٍ كَذَا التُّعْمَانِ	2333	مَالُ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْأَعْيَانِ
فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَكْمَلَ	2334	نِصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ وَيَحْصُلُ
لِلشَّافِعِيِّ شِرَاكَةٌ فِي الْمَالِ	2335	نِصَابُهَا كَوَاحِدٍ فِي الْحَالِ
فِي خَمْسِ أَوْاقٍ فَلَا نِصَابَ	2336	لِاثْنَيْنِ أَوْ لَوَاحِدٍ يُجَابُ
فَالشَّافِعِيُّ لِشَرِكَةٍ وَخِلْطَةَ	2337	لِلْحُكْمِ سَوَى فِي نِصُوصِ الْمِلَّةِ

المسألة الخامسة:

وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن

وَالْخُلْفُ جَاءَ فِي نِصَابِ الْمَعْدِنِ	2338	يُحْسَبُ يَوْمَ كَشْفِهِ لِلزَّمَنِ
مَالِكُ أَمَّا الشَّافِعِيُّ بِالْحَوْلِ	2339	خِلَافُهُ لَهُ بِذَا الْمَقُولِ
فِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ حَالًا يَجِبُ	2340	وَالْعَفْوُ لِلتُّعْمَانِ رَأْيٌ يُحْسَبُ
فَأَشْهَبَ عَنِ مَالِكٍ رِكَازُ	2341	وَدُونَ جُهْدِ خُمْسِهِ يُحَازُ

الفصل الثاني:

في نصاب الإبل الواجب فيها

وَكُلُّ خَمْسٍ عِنْدَهُمْ مِنْ إِبِلٍ	2342	يُعْطَى لِشَاةٍ عِنْدَ كُلِّ النَّحْلِ
أَرْبَعُ وَالْعَشْرُونَ قُلْ نِصَابُهَا	2343	بِنْتُ مَخَاضٍ مَضْرُوفٌ أَوْلَى بِهَا
إِنْ لِثَلَاثِينَ وَسِتًّا وَصَلَتْ	2344	بِنْتُ لَبُونٍ حَقٌّ مَضْرُوفٌ ثَبَّتْ
لِسِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ	2345	لِوَاحِدٍ سِتِّينَ تُعْطَى جَذْعَةٌ
بِنْتًا لَبُونٍ قَدِّمًا سَمِينًا	2346	وَحَقَّتَانِ الْحَقُّ فِي التَّسْعِينَا
فِي وَاحِدٍ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ	2347	فَذَا نِصَابُ الْإِبِلِ لِلْجَمَاعَةِ
وَالْخُلْفُ فِي الزَّائِدِ عِنْدَ الْعَدِّ	2348	وَفِي انْتِعَادِ نِسْبَةِ بِالْحَدِّ

المسألة الأولى:

الخلافا فيما زاد على المائة والعشرين

قَدْ خَيْرَ الْمَالِكِ مَالِكٌ وَرَدَّ	وَبَعْدَ عَشْرِينَ بِوَاحِدَةٍ تَزِدُ	2349
بِنْتٌ لُبُونٌ صَفَاةُ الْإِنَاثِ	فَبَيْنَ حَقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ	2350
بِنْتًا لُبُونٌ ذَا نَصَابِهَا خُذَا	إِلَى ثَلَاثِينَ فَحَقَّةٌ كَذَا	2351
ثَلَاثٌ مِنْ بِنْتِ اللَّبُونِ سَارِ	وَلَا بِنِ قَاسِمٍ بِإِلَاخِيَارِ	2352
حَتَّى ثَمَانِينَ فَحَقَّةٌ وَرَدَّ	فِي الْفَقْهِ أَخْذَهَا عَلَى هَذَا الْعَدَدِ	2353
لِحَقَّةٍ تُضَافُ طُولَ الْمُدِّ	بِنْتِي لُبُونٌ وَإِلَى ذَا الْعَدَدِ	2354
فَذَلِكَ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْحَالِ	مَنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَارَ رَبُّ الْمَالِ	2355
وَلَا بِنِ مَا جِشُونَ حَقَّتَانِ عِي	بِذَلِكَ أَيْضًا جَاءَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ	2356
وَذَلِكَ خُلْفٌ وَاضِحٌ لِمَالِكِ	إِلَى ثَلَاثِينَ بِرَعْمِ الْمَالِكِ	2357
كَبْدُهُ عَدُّهَا وَذَلِكَ يُكْتَبُ	وَمَا عَلَى الْعَشْرِينَ زَادٌ يُحْسَبُ	2358
فَوَاجِبٌ شَاةٌ وَحَقَّتَانِ	مَنْ بَعْدَ مِائَةٍ لَدَى النُّعْمَانِ	2359
عَادَتْ إِلَى بَدَايَةِ الْفَرِيضَةِ	وَإِنْ تَصِلُ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ	2360
فِي مِائَةٍ ثُمَّ ثَلَاثِينَ تَسْقُ	لِلْخَمْسِ شَاةٌ بَعْدَ عَوْدِ تَسْتَحَقُّ	2361
وَاجِبُهَا عِنْدَ الْعِرَاقِ قَدْ قَبِضَ	فَحَقَّتَانِ ثُمَّ شَاتَانِ فَرَضَ	2362
فِي جَمْعِ بَدءٍ وَتَنَامِ ثَبَّتَ	خَمْسٌ ثَلَاثُونَ أَضْفَ لِلْمِائَةِ	2363
أَبُو حَنِيفَةَ بِذَلِكَ الشَّانِ	نَصَابُهُ شَاتَانِ حَقَّتَانِ	2364
وَذَا نَصَابٌ تَأْخُذُ السُّعَاةَ	وَإِنْ تَزِدُ خَمْسًا تَزَادُ شَاةٌ	2365
بِنْتٌ مَخَاضٌ حُكْمُهَا يَقِينَا	وَعِنْدَ خَمْسِ ثُمَّ أَرْبَعِينَ	2366
حَتَّى تَصِلُ خَمْسِينَ قُلْ بِالْجُمْلَةِ	ضَيْفَتْ لِحَقَّتَيْنِ بَعْدَ الْمِائَةِ	2367
وَالْعَدُّ هَكَذَا عَلَى تَنَاسُقِ	تُعْطَى لِأَرْبَعِ مِنَ الْحَقَائِقِ	2368
شَاةٌ كَبْدُهُ وَاجِبُ الْفَرِيضَةِ	مُسْتَرَسِلًا يُعْطَى لِكُلِّ خَمْسَةِ	2369
حَقَائِقِ أَرْبَعٍ يُعْطَى الطَّالِبُ	حَتَّى تَصِلَ لِمِائَتَيْنِ الْوَاجِبُ	2370
مَعَهَا ثَلَاثُونَ لِذَلِكَ ثَبَّتَ	وَمَا يَفُوقُ مِائَةً لِلْكَوْفَةِ	2371
وَحَقَّتَانِ الْفَرَضُ لِلْخَمْسِينَ	بِنْتٌ لُبُونٌ قُلْ لِأَرْبَعِينَ	2372
رَوَاهُ مَنْسُوبًا لِخَيْرِ الْبَشَرِ	وَالْخُلْفُ فِي خِلَافِ سَوَقِ الْأَثَرِ	2373

المسألة الثانية:

في عدم السن الواجبة عليه

وَعَادِمٌ لَسِنَّهَا وَعِنْدَهُ	2374
بِوَأَجِبَ مِنْهَا بِمَا فَوْقَ الطَّلَبِ	2375
إِنْ لَمْ يَجِدْ لِلْفَرْقِ سَاعَ رَدًّا	2376
وَذَا عَلَيْهِ الْأَتْفَاقُ يُعَقَّدُ	2377
فَمَالِكٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى الْخَبَرِ	2378
أَصْغَرُ أَوْ أَكْبَرُ ثُمَّ مَدَّهُ	
عَشْرِينَ دَرَاهِمًا يَرُدُّ إِنْ حَسَبَ	
وَالْقِيَمَةُ النُّعْمَانُ فِي ذَا عَدَا	
وَفِي الْحَدِيثِ قِيَمَةٌ تُسَدِّدُ	
بِقِيَمَةِ يُقَالُ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ	

المسألة الثالثة:

في وجوب الزكاة في صغار الإبل

فَفِي النَّصَابِ عَنْ صِغَارِ النَّعَمِ	2379
هَلْ إِسْمٌ جِنْسٌ يَشْمَلُ الصَّغَارَا	2380
أَبُو حَيْفَةَ وَأَهْلُ كُوفَةَ	2381
مَنْ أَوْجَبُوا زَكَاتَهَا قَدْ يُطَلَبُ	2382
وَعَمَّمُوا الْحُكْمَ فِي الْبَقْرِ	2383
فِيهِ خِلَافٌ أَهْلُ عِلْمِ الْأُمَمِ	
مَنَابِطٌ خُلِفَهُمْ عَلَيْهِ دَارًا	
قَالُوا بِيَذَا وَعِنْدَهُمْ مِنْ حُجَّةِ	
شِرَاءِ سِنَّ أَوْ عَلَيْهَا يُحْسَبُ	
وَمِثْلُهُ الْأَعْنَامُ حُكْمُ الْأَكْثَرِ	

الفصل الثالث:

في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك

كُلُّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَبْقَارِ	2384
مُسْنٌ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أَجْزَاءُ	2385
عَشْرُونَ خَمْسٌ مِنْ رُؤُوسِ الْبَقْرِ	2386
خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فَلَاثَتَيْنِ	2387
فِي مِائَةٍ وَضَفَّ لَهَا عَشْرِينَ	2388
إِنْ بَلَغَتْ سِتِّينَ خُذْ لَاتَيْنِ	2389
أَسْبَابُ خُلِفَهُمْ عَلَى النَّصَابِ	2390
حَدِيثُهُ فِي حَدِّ كُلِّ قَدْرٍ	2391
فَقَالَ فِي الْأَرْقَاصِ أَسْأَلَ النَّبِيَّ	2392
قَبْلَ سُؤَالِهِ فَقَيْسَ الْحُكْمُ	2393
تَبِيعَةٌ زَكَاتُهَا يَأْقَارِي	
وَالْبَعْضُ شَاةٌ فِي ثَلَاثِينَ كَفَتْ	
تُعْطَى لِوَاحِدٍ بِحُكْمِ قَبْرٍ	
إِنْ جَاوَزَتْ لَذَاكَ بِالتَّعْيِينِ	
خُذْ وَاحِدَهُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ	
عَنْهَا تَبِيعِينَ وَبِالتَّعْيِينِ	
فَعَنْ مُعَاذِ صَاحِبِ ذَا النَّبَابِ	
وَذَكَرُ وَفَصَّ لَمْ يَرُدَّ فِي الذِّكْرِ	
لَكِنْ تَوَى: الرُّسُولُ بِمَا حَى الرَّبِيبِ	
لَمْ يَجْتَمِعْ مِنْ حَوْلِ حُكْمِ فَهَمِ	

الفصل الرابع:

في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك

لأزبعين كل مذهب نقل	سائمة الأغنام شاة إن تصل	2394
وأحدة شاتان أخبرونا	إن مائة من بعدها عشرونا	2395
نصابها حكم له فثبتوا	عن مائتين إن تزد ثلاثة	2396
والأخذ من كثرته في فرزه	وضم ضأن جائز لمعزه	2397
حكم عمر بدا بعيد عن شطط	والشافعي معين أخذ الوسط	2398
فالشافعي تمتع من ضمه	واختلفوا في تابع لأمه	2399
لمالك يشمله الحساب	حتى يتم دونه النصاب	2400
هل مثل عد ملك فرد يعرف	وفي نصاب الخلطاء اختلفوا	2401
إذماج ذمة ودوما عدد	فالشافعي سوى لحكمهم قصد	2402
كل له نصابه إذا يعد	وذاك في مال لخطاة يعد	2403
ما فرقوا للمال في المعتمد	زكوا زكاة مالك كالفرد	2404
بين مجمع وذاك حققوا	ففي الحديث جاء لا يفرق	2405
بينهما سوية للسامع	للخطاء سن للترجع	2406
يجمعها ثم المراح سبل	رعي وحوض ثم ذلوفحل	2407
يكون الاشتراك للأنام	للشافعي مالك في الأنعام	2408

الفصل الخامس:

في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك

حيث بنضح ربع عشر قدر	سقي السماء في الحبوب العشر	2409
في القدر عن سكان أهل يثرب	وذاك سنة زورا عن النبي	2410
تخالف الأفهام والنصوص	تعارض العموم والخصوص	2411
يغفى من الزكاة قول يتكل	وكلما عن خمس أوسق يقل	2412
وذاك رغم الخلف في التصوير	عليه قول سائر الجمهور	2413
خمس أوسق كما يناقض	عموم سقي السماء يعارض	2414
خلف وخمس أوسق إذا تعد	بين عموم ما سقي السماء ورد	2415
فيه خلاف نخبة الأعلام	فيها تعارض لدى الأفهام	2416

المسألة الأولى:

في ضم الحبوب بعضها إلى بعض

جَمْعُ رَدِيءٍ لِلْحُبُوبِ جَائِزٌ	2417
تَحْدِيدُهُمْ كَمِيَّةِ الصَّنْفَيْنِ	2418
فَالْقَطَنِيَّاتُ مَالِكٌ يُوحَّدُ	2419
أَنَّ لَهَا زَكَاةَ صَنْفٍ وَاحِدٍ	2420
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ	2421
تَخَالَفُ الْأَسْمَاءُ وَالْمَنَافِعُ	2422
لَجِيْدٌ وَمَنْ يُزَكِّي فَائِزٌ	
لَدَى تَسَاوِي عِلَّةِ الْإِثْنَيْنِ	
مَعَ الشَّعِيرِ حَطَّةٌ سَلَّتْ زُدُوا	
وَمَنْ نَصَابٌ وَاحِدٌ لِلْمُفْرَدِ	
يَخْتَلِفُ النَّصَابُ فِي الْمَشْرِعِ	
جَرَّ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ عِنْدَ السَّمْعِ	

المسألة الثانية:

في تقدير النصاب بالخرص

جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْخَرْصُ	2423
وَأَبْطَلُ الْأَحْنَافِ فِعْلُ الْخَرْصِ	2424
يُجْزِي وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ النَّصُّ	
فِي الْحُكْمِ كُلُّهُمْ شَدِيدُ الْخَرْصِ	

المسألة الثالثة:

هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد

وَقَالَ مَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ	2425
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْحَسَابَا	2426
فَذَا ابْنُ خُثْعَمَةَ أَتَى يُخَاصِمُهُ	2427
فِي عَرِيَّةٍ وَطَعْمِهِ الْمُسْكِينَا	2428
قَالَ لَهُ أَنْصَفَكَ ابْنُ الْعَمِّ	2429
قَالَ النَّبِيُّ إِنْ تَخْرَصُوا ثَلَاثًا دَعُوا	2430
تَعَارَضَ الْكِتَابُ وَالْقِيَاسُ	2431
أَدْوَا لِحَقِّ فِثْرَةِ الْحَصَادِ	2432
وَاخْتَلَفُوا فِي قِيَمَةِ لِلْعَيْنِ	2433
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ مَنَعَا	2434
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقِيَمَةِ	2435
وَالْخُلْفُ هَلْ تُعْتَبَرُ الزَّكَاةُ	2436
تَفْوِيئُهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ بِمَا	2437
يَحْسِبُ أَكْلَهُ بِتِلْكَ الْفِتْرَةِ	
كُلُّ لِقَوْلِهِ رَوَى أَسْبَابَا	
صَاحِبِ نَخْلٍ لِلنَّبِيِّ يُعَاتِبُهُ	
سَاقِطُ رِيحٍ مَالَهُ نَسِينَا	
أَثَبَتْ خَارِصًا عَلَى ذَا الْحُكْمِ	
وَحَقَّقُوا فِي عَرِيَّةٍ وَلِتَسْمَعُوا	
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ لِلْأَكْيَاسِ	
وَإِخْشَرُوا بِذَلِكَ سَاعَةَ التَّنَادِي	
فَهَلْ تَجُوزُ سَاعَةُ التَّعْيِينِ	
ذَا الْأَمْرِ حُكْمٌ عَنْهُمَا قَدْ سَمِعَا	
فِي يَوْمِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ثَبَّتْ	
حَقًّا لِمُسْكِينٍ بِهَا يَقْتَاتُ	
يَخْدُمُ أَمْرَهُ لِبَعْضِ الْعُلَمَا	

الفصل السادس:

نصاب العروض

زَكَاتُهُ عَنِ سَنَةِ فِي لِحْظَةِ	وَمَا مِنْ الْعُرُوضِ لِلشَّجَارَةِ	2438
فِي الْعَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمُ حُكْمٌ رَاتِبٌ	بَيْعٍ وَرُبْعِ الْعُشْرِ فِيهِ وَاجِبٌ	2439
وَقَتٌ لِبَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ فِيهِ	وَكُلَّمَا لَمْ يَنْضَبْطْ لَدَيْهِ	2440
مَنْ يَوْمَ بَدَأَهُ وَذَا يَقُولُ	فَحُكْمُهُ حِينَ يَحُولُ الْحَوْلُ	2441
مُخْتَلَفَ الْعُرُوضِ ثُمَّ الدَّيْنِ	مَالِكُ زَكَاةٍ مِثْلَ حَقِّ الْعَيْنِ	2442
وَجَاءَ عَنْهُ غَيْرُ ذَا فِي الْعِلْمِ	عَنِ ابْنِ مَاجِشُونَ خَلْفَ الْحُكْمِ	2443
فَفِي الْعُرُوضِ بِالزَّكَاةِ يَنْتَظَرُ	إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ وَكَانَ يَتَّجِرُ	2444
وَفِيهِ تَعْطِيلٌ لَهَا لِلْفَاهِمِ	بَيْعاً وَذَا قَوْلُ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	2445
زَكَاتُهَا لِلْبَعْضِ قَوْلُ ثَانٍ	وَالْبَعْضُ فِي الْأَعْيَانِ لَا الْأَثْمَانِ	2446
حُكْمُ الزَّكَاةِ شِرْعَةً الشَّافِعِ	وَبَعْضُهُمْ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ	2447

الجملة الرابعة :

في وقت الزكاة

قَدْ أَجْمَعُوا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ	وَالْحَوْلُ شَرْطٌ فِي زَكَاةِ الْمَالِ	2448
عَلَى نَصَابِهِ وَذَا مَقْبُولٌ	عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَحُولُ الْحَوْلُ	2449
قَوْلُهُمَا مُخَالَفٌ لِمَا اعْتَمَدَ	ثُمَّ ابْنُ حَرْبٍ أَيَّدَ الَّذِي وَرَدَ	2450
مَنْ أَجَلٍ فَهَمَّ جُمْلَةً الْمَعَانِي	ذَا الْبَابِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي ثَمَانِ	2451

المسألة الأولى:

في اشتراط الحول في المعدن

عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ نَصَاباً يَقْتَنِي	لِمَالِكَ قَالَ زَكَاةُ الْمَعْدَنِ	2452
وَلَمْ يَرُدَّ حُكْمٌ بَدَا لِلشَّافِعِ	وَالْحَوْلُ وَالنَّصَابُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	2453
فَصُمِّنَ أَمْوَالَ الزَّكَاةِ يُدْرَجُ	وَكُلَّمَا فِي الْأَرْضِ حَيْثُ يُخْرَجُ	2454
فَأَسْتَقْبَلُوا حَوْلًا بِهِ فِي الدَّهْرِ	وَالْمَقْتَنِي مِنْ فَضَّةٍ أَوْ تَبْرِ	2455
أَيُّهُمَا أَرَدَتْ فِي ذَا الْحَيْنِ	فَحُكْمُ مَعْدِنٍ يَرَى لِدَيْنِ	2456

المسألة الثانية:

في اعتبار حول ربح المال

وَاخْتَلَفُوا فِي حَوْلِ رِبْحِ الْمَالِ	2457
إِلَى ثَلَاثَةِ مَنَ الْأَقْوَالِ	
فَالشَّافِعِيُّ مِنْ يَوْمٍ يَسْتَفِيدُ	2458
يَبْقَى إِلَى حَوْلٍ وَذَا مَوْجُودُ	
وَعَنْ عُمَرَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالِدِهِ	2459
ذَا الْحُكْمُ جَاءَ عَدْلُهُ مُسَانِدُهُ	
مَالِكُ حَوْلِ الرِّبْحِ حَوْلُ الْأَصْلِ	2460
عِنْدَ حُلُولِ حَوْلِهِ بِالْفِعْلِ	
فَالرِّبْحُ تَابِعٌ لِحَوْلِ الْأَصْلِ	2461
دُونَ اعْتِبَارِ الْحَالِ عِنْدَ النَّسْلِ	

المسألة الثالثة:

في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة

وَمَنْ لِمَالٍ يَسْتَفِيدُ قَبْلَهُ	2462
عَلَيْهِ مَالٌ حَالَ تَوًّا حَوْلُهُ	
زَكَاتُهُ لِمَا اسْتَفَادَ وَاجِبَهُ	2463
لِمَالِكَ وَمَنْ بَفَقْهِ صَاحِبَهُ	
أَبُو حَنِيفَةَ زَكَاةُ الْأَصْلِ	2464
تَسْرِي عَلَى فَوَائِدِ فِي الْمِثْلِ	
وَفِي خِلَافِ الدَّيْنِ فِي الْأَمْوَالِ	2465
فِي الْحَوْلِ أَوْ فِي عِدَّةِ الْأَحْوَالِ	
بَعْضٌ يَرَى زَكَاتَهُ لِعَامٍ	2466
وَلَا سِوَاهُ الدَّهْرِ بِالتَّمَامِ	
إِنْ كَانَ حَوْلًا وَاحِدًا فَالْوَجِبُ	2467
نَصَابُهُ لِعَامِهِ مُصَاحِبُ	

المسألة الرابعة:

في اعتبار حول الدين

وَالْخُلْفُ فِي الدُّيُونِ كَيْفَ تُعْطَى	2468
مِنْهَا زَكَاةُ الْمَالِ أَوْ تُحْطَأُ	
هَلْ كُلُّ عَامٍ فِيهِ وَقْصٌ وَاجِبٌ	2469
وَهَلْ لِعَامٍ وَاحِدٍ إِذْ يَحْسَبُ	
بَعْضُ لِعَامٍ بَعْضُهُمْ يَسْتَقْبَلُ	2470
لِلْحَوْلِ مَلِكُ الدَّيْنِ لَيْسَ يَقْبَلُ	
وَالدَّيْنُ لِلْبَعْضِ كَمَالِ حَاضِرٍ	2471
فِيهِ الزَّكَاةُ الْقَوْلُ لِلْأَكَابِرِ	
فَمَالِكَ شَبَّهَهُ بِالْعَرَضِ	2472
يُعْطَى لِعَامٍ وَاحِدٍ فِي الْفَرَضِ	
قَبْلَ الْمَبِيعِ بَعْضُهُمْ بِالْمَاشِيَةِ	2473
شَبَّهَهَا عِنْدَ الزَّكَاةِ الْأَنْيَةِ	
وَالشَّافِعِيُّ زَكَى لِمَا ضِ قَدْ وَجِبَ	2474
عَلَيْهِ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ إِذْ كَسَبَ	

المسألة الخامسة:

في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها

المسألة السادسة:

في حول فائدة المشية

كُلُّ نَصَابٍ أَضْلُهُ حَتَّمٌ تَبِعَ	لَعَدَّ حَوْلِ الْأَصْلِ حُكْمُهُ جَمَعَ	2475
مَاشِيَّةٌ لِمَالِكَ ذَا الْحُكْمِ	يَعْمُ سَاقَهُ لِذَلِكَ الْفَهْمُ	2476
أَبُو حَنِيفَةَ كَمِثْلِ الْعَيْنِ	زَكَاتُهَا لِأَزْمَةٍ فِي الْحِينِ	2477

المسألة السابعة:

حول نسل الغنم

لِمَالِكَ فَحَوْلٌ نَسْلٌ يُتَبَعُ	زَكَاةَ حَوْلِ الْأَصْلِ فِيمَا شَرَعُوا	2478
بِصَوْتِهِ لَدَى وَضُورِ الْأَرْضِ	نَصَابُهَا مُكْتَمَلًا فِي الْفَرَضِ	2479
لِلشَّافِعِيِّ الرَّيْحُ ثُمَّ النَّسْلُ	كُلُّ نَصَابِهِ يَحُدُّ النَّقْلُ	2480
نَصَابَ أَغْنَامٍ وَنَسْلُ الْأَصْلِ	إِنْ تَمَّ النَّصَابُ خَلْفَ النَّقْلِ	2481
أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابُ الْأُمِّ	شَرَطُ زَكَاتِهِ بِحُكْمِ الْعِلْمِ	2482

المسألة الثامنة:

في إخراج الزكاة قبل الحول

فَمَالِكَ تَقْدِيمُهَا يَمْنَعُهُ	وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ قَدْ شَرَعَهُ	2483
وَالشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ ذَا فِي الْحُكْمِ	قَدْ أَوْلُوا لِلْحُكْمِ حَسَبَ الْفَهْمِ	2484
وَاقْتَرَضَ النَّبِيُّ زَكَاةَ عَمِّهِ	مِنْ قَبْلِ حَوْلِهِ لِذَا فَانْتَبِهْ	2485

الجملة الخامسة:

فيمين تجب له الصدقة

الفصل الأول:

في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

المسألة الأولى:

الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

أَصْنَافُهُمْ فِي عَدِّ قَوْلِ اللَّهِ	2486
هَلْ كُلُّهَا تُعْطَى لِشَخْصٍ مُفْرَدٍ	2487
فَمَالِكَ جَوَّزَ لِلْإِمَامِ	2488
أَبُو حَنِيفَةَ قَفَى فِي الْحُكْمِ	2489
لَفْظُ الْكِتَابِ الْقَسْمِ فِيهِ يُعْرَفُ	2490
وَفِي حَدِيثِ جَاءَ عَنِ الصُّدَاءِ	2491
عَنِ النَّبِيِّ جَوَابُهُ لِلْسَّائِلِ	2492
تَمَّانُ عَدَّهُمْ بِمَا اشْتَبَاهَ	
مَنْ أَجَلَ تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْمَقْصَدِ	
ذَلِكَ عِنْدَهُ مَدَى الْأَعْوَامِ	
وَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ فِي الْفَهْمِ	
مَعْنَاهُ أَهْلُ حَاجَةٍ قَدْ تَصَرَّفَ	
أَصْنَافُهَا مَحْضُورَةٌ الْإِحْصَاءِ	
لَمَّا أَتَاهُ طَالِبًا لِلنَّائِلِ	

المسألة الثانية:

هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟

حَدِيثُ إِسْلَامٍ إِذَا يُؤَلَّفُ	2493
إِلَيْهِ لَمْ يَبْقَ لِمَالِكَ سَبَبٌ	2494
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ	2495
وَالْخُلْفُ هَلْ إِعْطَاؤُهَا خَصَّ النَّبِيَّ	2496
عُمُومَهَا فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ	2497
فَمَالِكَ لِقُوَّةِ الْإِسْلَامِ	2498
وَفِي الْمَصَالِحِ الَّتِي تُنَاطُ	2499
بِالْقِسْطِ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ يُصْرَفُ	
لَهُمْ يُبِيحُ ذَا وَذَا مِنْهُ عَجَبٌ	
تَدْرُومُ مَا دَامَ لَهَا مِنْ دَافِعٍ	
أَمْ عَمَّ كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ فَاجِبِي	
وَلِلْهُدَى تُغْرِي بَنِي الْإِنْسَانِ	
بَنَى عَلَيْهَا عَلَّةَ الْأَحْكَامِ	
بِقَضَائِهَا الْأَحْكَامُ ذَا احْتِيَاطُ	

الفصل الثاني :

في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم

تُعْطَى فَقِيْرًا مُحْكَمَ الْمَفْصَلِ	أَوَّلُهَا الْفَقْرُ لِقَوْلِ الْمَنْزَلِ	2500
مِنْهَا وَلَكِنْ خَمْسَةٌ قَدْ أَجْمَعُوا	وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ مَالٍ يَمْنَعُ	2501
لِغَارِمٍ وَأَبْنِ السَّبِيلِ يَأْتِي	عَلَيْهِمْ فِي مَصْرَفِ الزَّكَاةِ	2502
تُعَدُّ فِي نَصِّ الْكِتَابِ حَقَّهُمْ	غَازٍ وَجَارٍ عَامِلٍ تُعْطَى لَهُمْ	2503
وَالْمَنْعُ لِلْغَنِيِّ عَنِ ابْنِ قَاسِمٍ	تَأْلِيْفِ مُسْلِمٍ كَذَاكَ الْغَارِمِ	2504
يُعْطِيهِ مِنْهَا ذَاكَ قَوْلُ مَا ضَرَّ	فِي بَعْضِهِمْ تَجَوُّزُ حُكْمِ الْقَاضِي	2505
فِي صَرْفِ كُلِّ أَوْ لُجْزَيْهَا وَصَفٌ	فَبَيْنَ حَاجَةٍ وَنَفْعٍ تَخْتَلِفُ	2506
وَحَجْمُهُ فِي الْمَالِ كَمَ بِالْحَصْرِ	عَنِ الْغَنِيِّ خِلَافُهُمْ فِي الْقَدْرِ	2507
فِي حَدِّهِ الْأَدْنَى يَقُوْدُ الْفَهْمُ	فَالشَّافِعِيُّ لِمَا عَلَيْهِ الْأِسْمُ	2508
لَدَيْهِ مَلِكُهُ وَلَا يُعَابُ	أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا نَصَّابُ	2509
مُحَدِّدًا حُكْمَ النَّصَابِ شَارِحًا	بِالْدَيْنِ وَالْحَدِيثِ جَاءَ وَاضِحًا	2510
عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ مُسْتَقْرٌ	قَدَرَ النَّصَابُ لِمَعَاذِ فِي سَفَرِ	2511
وَرُدٌّ لِلْفَقِيرِ نَصٌّ حَقَّقَهُ	فَقَالَ خَذْ مِنَ الْغَنِيِّ لِلصَّدَقَةِ	2512
وَمَالِكَ لِلْإِجْتِهَادِ قَدْ بَدَلَ	أَهْلُ الْحَدِيثِ عَنِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ	2513
هَلْ لُغَوِيٌّ أَمْ لِشَرْعِيٍّ يَدُلُّ	مَنَاطُ خِلْفِهِمْ عَلَى الْغَنِيِّ نَزَلَ	2514
هُوَ الْغَنِيُّ بِالْفِعْلِ لَا تَرْتَابُ	فَأَوَّلُ إِنْ يَكُ فَالنَّصَابُ	2515
رُجُوعُهُ إِلَى اجْتِهَادِهِمْ أَسَدٌ	إِنْ كَانَ مَعْنَى، لُغَةً لَفْظًا، يُحَدُّ	2516
وَمَنْ لَهُ يُعْطَى الزَّكَاةَ قَدْ جَنَى	بَعْضٌ لَهُ خَمْسُونَ دَرَاهِمًا غَنَى	2517
مَا الْفَرْقُ فِي الْأَوْصَافِ لِلْإِثْنَيْنِ	وَالْخُلْفُ فِي الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ	2518
مَنْ حَالُ مُسْكِينٍ وَبَعْضٌ أَهْوَنُ	فَالْفَقْرُ حَالُهُ لِبَعْضِ أَحْسَنُ	2519
فِيهِ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ حَالًا	بَعْضٌ لِمَعْنَى وَاحِدٍ قَدْ دَلَا	2520
لِمَالِكَ وَحُكْمُهَا يُحَقِّقُ	فَكُ الرُّقَابِ لِلْعَبِيدِ تُعْتَقُ	2521
وَالشَّافِعِيُّ مُكَاتِبٌ تَعْرِيفُهُ	مَنْ الْإِمَامُ إِذْ وَلَاؤُهُمْ لَهُ	2522
زَادَ لَهُ وَطَاعَةٌ لَهَا قَصْدٌ	وَأَبْنُ السَّبِيلِ قُلٌّ مُسَافِرٌ نَفْدٌ	2523
سُبُلُ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ سَالِكٌ	وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ مَالِكٌ	2524

وَتَابِعَ النُّعْمَانُ هَذَا الْحُكْمَا	2525
وَالْغَازِي إِنْ تُعْطِيَ لَهُ لِلشَّافِعِي	2526
يُعْطَى الْحَجِيحُ عِنْدَ بَعْضِ سَهْمَا	
وَالنَّقْلُ حُكْمٌ وَأَصِحُّ التَّنَازُعِ	

الفصل الثالث: كم يجب لهم؟

فَغَارِمٌ يُعْطَى لِقَدْرِ دَيْنِهِ	2527
وَأَبْنُ السَّبِيلِ مَنْحُهُ مَا يَرْجِعُ	2528
أَمَّا الْمَسْكِينُ فَمَالُكَ يَرَى	2529
أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابًا يَكْرَهُ	2530
خَمْسِينَ دِرْهَمًا يَرَاهَا الشُّورُ	2531
وَالكُلُّ مُجْمَعٌ عَلَى مَنَعِ الْغَنِيِّ	2532
وَعَامِلٌ يُعْطَى بِقَدْرِ الْعَمَلِ	2533
فِي طَاعَةِ وَسَدِّ حَاجِ شَأْنِهِ	
بِهِ لِأَهْلِ حَيْثُ شَطُّ الْمَوْضِعِ	
ذَلِكَ لِلإِجْتِهَادِ حَيْثُ قُرَّرَا	
عَلَيْهِ يَسْتَوِي الْفَقِيرُ الْأَشْرَهُ	
تَكْفِيهِ لِلْفَقِيرِ دُونَ ضَيْرِ	
مَنْهَا فَذَا الْحَرَامُ حَيْثُ يَجْتَنِي	
فَافْهَمْ لَذَا وَقِيَّتَ كُلِّ الرِّئَالِ	

كتاب زكاة الفطر

الفصل الأول:

في معرفة حكمها

زَكَاةُ فِطْرٍ رَجَّحَ الْجُمْهُورُ	2534
وَالْمَتَأَخَّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ	2535
فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ فَرَضُهَا	2536
وَالضُّدُّ لِلْأَعْرَابِ هَلْ قَسَطُ يَجِبُ	2537
نَفْيُ الْوُجُوبِ مِنْهُ عِنْدَ الْبَعْضِ	2538
حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ عَبَادَةَ وَرَدُ	2539
لِفَرَضِهَا وَتَرْكُهَا مَحْظُورُ	
مَالِكَ قَالُوا سُنَّةَ الْأَوَابِ	
عَنِ الرَّسُولِ يَسْتَحِيلُ نَقْضُهَا	
عَلَيَّ غَيْرَ ذَا أُجِيبَ إِنْ تُحِبُّ	
عَنْهَا السُّكُوتُ جَاءَ بَعْدَ الْفَرَضِ	
فَفِيهِ تَرْكُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَجِدُ	

الفصل الثاني :

فيمن تجب عليه، وعمن تجب؟

جَمِيعُهُمْ مِنْ دُونِ إِسْنَادِ ذِكْرِ	وَجُوبُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ يَنْحَصِرُ	2540
يُعْفَى لِأَهْلِهِ بِإِلَّا تَحْدِيدِ	إِلَّا شُدُوزَ اللَّيْثِ فِي الْعُمُودِ	2541
لَيْسَتْ لِمَالِ بَلِّ عَلَى الْأَبْدَانِ	وَجُوبُهَا فَفَقْهًا عَلَى الْإِنْسَانِ	2542
وَفَعَلُ ذَلِكَ كُلُّهُمْ لَهُ أَحَبُّ	حَامِلُ إِنْفَاقٍ لِأَفْرَادٍ تَجِبُ	2543
وَأَخْتَلَفُوا فِي مُعْسِرٍ فَلْتَسْمَعِ	بِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ	2544
عَنْ نَفْسِهَا وَالصَّاحِبَانِ تَبَّوْا	أَبُو حَنِيفَةَ تُؤَدِّي الزَّوْجَةَ	2545
فَرَقَهُ زَكَاةَ فِطْرٍ مَا مَنَعَ	وَالْعَبْدُ ذُو مَالٍ لَدَى الثُّورِيِّ دَفَعُ	2546
لَوْ كَسَبُوا لِلْمَالِ فِي الْأَذْهَارِ	يُعْطِي أَبٌ مِنْهَا عَنِ الصُّغَارِ	2547
أَسْبَابُ حُكْمِهَا لَدَى الْمَدَارِكِ	فَعَلَةُ الْإِنْفَاقِ عِنْدَ مَالِكِ	2548
مِنْهُ لِمَالِكٍ وَذَلِكَ يُنْسَبُ	وَكَافِرُ الْعَبِيدِ لَيْسَتْ تَجِبُ	2549
وَكَمَ قَفَا قَوْلُهُمْ الْأَعْيَانُ	فَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ	2550
يَدْفَعُهَا سَيِّدُهُ لِلرَّغْبِ	وَعِنْدَ مَالِكٍ عَنِ الْمَكَاتِبِ	2551
وَاجِبَةٌ فِيهِ بِحُكْمِ الْمَلَّةِ	وَكَوْلُ عَبْدٍ عُدْلًا لِلجَارَةِ	2552
يُعْطَى لَهَا مَالِكٌ قَوْلُ الشَّارِعِ	لِمَالِكٍ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	2553
إِعْفَاءُهُ مِنْهَا وَذَا رَأْيٍ جَرَى	أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ يَرَى	2554

الفصل الثالث :

مما تجب؟

تُعْطَى لَدَى بَعْضِ عَلَى التَّخْيِيرِ	فِي الْبُرِّ وَالْتَمْرِ كَذَا الشَّعِيرِ	2555
وَالْبَعْضُ قُوتُ الْيَوْمِ بِالترْتِيبِ	أَوْ أَقْطَطَ كَذَاكَ لِلزَّبِيبِ	2556
إِنْفَاقُهُ بِجُلِّ قُوتِ تَحْتَسَبِ	عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ يَجِبُ	2557
أَصْنَافُهَا وَالْحُكْمُ عِنْدَهُ حَرَى	أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثِهِ رَوَى	2558
قَسَ مَا مِنَ الطَّعَامِ بَعْدَهُ ظَهَرَ	لِكُلِّ أَصْنَافِ الطَّعَامِ الْمُعْتَبَرِ	2559

الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟

رَمَضَانَ نَصْرَ كُلِّ حُكْمٍ ظَاهِرٍ	وَوَقْتُ إِخْرَاجِ لَهَا فِي آخِرِ	2560
ذَا وَقْتُهَا فِي حُكْمِ سَيِّدِ الْبَشَرِ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمَرٍ	2561
عِنْدَ الْغُرُوبِ فِيهِ حُكْمًا تَجِبُ	آخِرُ يَوْمِ رَمَضَانَ أَشْهَبُ	2562
أَوْ بِخُرُوجِ الشَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	فَهَلْ عِبَادَةٌ بِيَوْمِ الْعِيدِ	2563
بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حِينَ تَجِبُ	بَعْدَ خُرُوجِ الشَّهْرِ وَقْتًا تَطْلُبُ	2564

الفصل الخامس:

في مصرفها

لَكَفَّهُمْ فِي الْعِيدِ عَنِ سُؤْلِ يُرَى	وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهَا لِلْفُقَرَا	2565
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُمْ تُعْطَى وَصَفٌ	فَقِيرُ أَهْلِ ذِمَّةٍ فِيهِ اخْتَلَفَ	2566
لِغَيْرِ مُسْلِمٍ فَلَيْسَ تُدْفَعُ	وَحُكْمُ جُمُهورٍ لِذَلِكَ يَمْنَعُ	2567

كتاب الصيام

لِلْفَرَضِ وَالنَّدْبِ وَفِي فَضْلَيْنِ	يُدْرَسُ ذَا الْكِتَابِ فِي قَسْمَيْنِ	2568
أَنْوَاعُهُ أَرْكَانُهُ إِثْنَيْنِ	حُكْمُ الصِّيَامِ صَمٌّ جُمْلَتَيْنِ	2569
فِي صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ هَذَيْنِ	وَالشَّانِ قِسْمُ الْفِطْرِ صُورَتَيْنِ	2570
صِمْنُ فِرْعَوْنِ سَائِرِ الْكِتَابِ	تَنْظَرُ أَحْكَامَ لِهَذَا الْبَابِ	2571

القسم الأول

الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام

فَوَاجِبُ الزَّمَانِ بِالتَّمَامِ	وَاجِبُهُ ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ	2572
يُلْزَمُ نَفْسَهُ بِهِ ذَا الْحَضَرِ	أَيُّ رَمَضَانَ الْفَرَضُ ثُمَّ النَّدْرُ	2573
أَصْنَافٌ وَاجِبٌ أَتَتْ بِالْجُمْلَةِ	وَتَالِثٌ فَوَاجِبُ الْكُفَّارَةِ	2574

شَهْرُ الصِّيَامِ وَاجِبٌ بِالذِّكْرِ	2575
قَدْ كُتِبَ الصِّيَامُ نَصُّ الْآيَةِ	2576
لَيْسَ سِوَاهُ غَيْرَ أَنْ تَطَوَّعَا	2577
وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ فِيهِ تُعْرَفُ	2578
وَجُوبُهُ عَلَى مُكَلَّفِ عَقْلٍ	2579
عَلَيْهِ مَا يُفْسِدُ صَوْمَ الشَّرْعِ	2580
وَصَوْمُهُ بِرُؤْيَا لِلشَّهْرِ	2581
وَسُنَّةٌ وَحُكْمٌ أَهْلُ الْأَمْرِ	
فِي سُنَّةٍ يُبْنَى عَلَى ذِي الْخَمْسَةِ	
بِذَاكَ نَالَ جَنَّةً بِمَا سَعَى	
فَفِي اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَا يُوصَفُ	
وَحَاضِرٍ كَذَا صَحِيحٌ مَا حَصَلَ	
مَنْ سَفَرَ حَيْضٌ صَرِيحُ الْمَنَعِ	
نَصُّ الْكِتَابِ وَاضِحٌ فِي الدَّهْرِ	

الجملة الثانية:

في الأركان

أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ مُتَّفِقٌ	2582
فِيهَا عَلَى اثْنَيْنِ وَذَا مُحَقَّقٌ	

الركن الأول:

الزمان

صُومُوا لِرُؤْيَا كَذَاكَ الْفَطْرُ	2583
وَالْخَلْفُ فِي الشُّكِّ بَعِيمٌ لِلسَّمَا	2584
شَكًّا وَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نُقِلَ	2585
وَالشَّافِعِيُّ أَهْلُ الْحِسَابِ يُمَكِّنُ	2586
زَوَالَ شَكَّهُمْ بِرُؤْيَا وَضَحَ	2587
صُومُوا لِرُؤْيَا كَذَاكَ فَافْطَرُوا	2588
إِلَى ثَلَاثَيْنِ مِنَ الْأَيَّامِ	2589
فِي مُجْمَلٍ وَوَاضِحٌ قَدْ تَخْتَلَفَ	2590
فَمَنْ رَأَى التَّقْدِيرَ لِلْحِسَابِ	2591
بِرُؤْيَا الْهَلَالِ مِنْ مَسَاءِ	2592
وَحَمَلٌ مُجْمَلٌ عَلَى الْمَفْسَرِ	2593
لِرُؤْيَا بِذَاكَ جَاءَ الذِّكْرُ	
فَبِالْتَّمَامِ الْبَعْضُ بَعْضٌ قَدَمَا	
وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْحِسَابِ يَتَّكِلُ	
تَحْوِيلُهُمْ لِرُؤْيَا ذَا هَيِّنُ	
بِهَا صَحِيحُ رُؤْيَا وَذَا رَجَحَ	
لَهَا وَلِلْجُمْهُورِ ذَا يُعْتَبَرُ	
تُسْتَكْمَلُ الْعِدَّةُ بِالْتَّمَامِ	
أَحْكَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَوْمِ وَصْفِ	
يُرَجَّحُ الصِّيَامُ مِنْ أَسْبَابِ	
أَمْسِ وَلِلْجُمْهُورِ حُكْمُ الرَّائِي	
يَقْضِي تَمَامَ الشَّهْرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	

- 2594 ظُهُورُهُ وَسَطَ النَّهَارِ يُعْتَبَرُ
2595 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ النَّعْمَانِ
2596 فِي أَثَرَيْنِ عَنِ عُمَرَ تَبَايُنُ
2597 حَدِيثُ وَأَيْلٍ يَقُولُ عَنْ عُمَرَ
2598 فِي آخِرِ النَّهَارِ صَوْمٌ يَسْتَمِرُّ
2599 لِلشُّورِيِّ عَنْ عُمَرَ أَتَى هَذَا الْخَبْرُ
2600 حُضُولُ عِلْمٍ مِنْ طَرِيقَتَيْنِ
2601 وَمَنْ يَرَى بِوَحْدِهِ الْهَلَالَ
2602 وَالشَّافِعِيُّ يَفْطِرُهُ يُرَى حَكْمُ
2603 كِفَارَةٍ يُضِيفُهَا فِي ذِكْرِهِ
2604 أَمَا السَّمَاعُ رُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ
2605 بَوَاحِدٍ يَثْبُتُ قَوْلُ الْمَزْنِيِّ
2606 بَعْضُ بِهِ وَذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
2607 فِي فَخٍّ فَسَقَهُ وَذَلِكَ أَسْلَمُ
2608 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَتَى أَعْرَابِي
2609 قَالَ رَأَيْتُ الشَّهْرَ هَذِي اللَّيْلَةَ
2610 مُيِّنًا إِسْلَامَهُ بِالْجَدِّ
2611 فَبَعْضُهُمْ رَوَاهُ ضَمَّنَ الْمُسْنَدُ
2612 رُبْعِي يَرَى لِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَا
2613 أَمْرُ النَّبِيِّ تَوًّا أَتَى بِالْفِطْرِ
2614 ثُبُوتُ رُؤْيَا لَدَى قَوْمٍ فَهَلْ
2615 أَمْ كُلُّ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رُؤْيَاهُمْ
2616 لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ وَابْنُ قَاسِمٍ
2617 عَنْ مَالِكٍ رَوَايَةَ الْمَدِينَةِ
2618 لَمْ تَخْتَلَفْ رُؤْيَا إِذَا لَمْ تَخْتَلَفْ
2619 وَلَا بِنِ مَا جَشُونُ قَوْلُ يُعْتَبَرُ
2620 بَيْنَ الْحِجَازِ ثُمَّ فِي أُنْدَلُسِ
- يَوْمَ غَدٍ أَوَّلُ شَهْرٍ يُنْتَظَرُ
ذَا قَوْلُ كُلِّهِمْ مَدَى الزَّمَانِ
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ عَيْنُوا
إِذَا هَلَالَ فِي نَهَارٍ قَدْ ظَهَرَ
إِمْسَاكُهُمْ بَعْدَ الزَّوَالِ يُعْتَبَرُ
قَبْلَ الْغُرُوبِ رُؤْيَا مِمَّا نَدَرُ
بِالْحَسِّ أَوْ مِنْ خَيْرِ الْيَقِينِ
بِالصَّوْمِ جَمَعَ أَهْلُ عِلْمٍ قَالَا
وَبِالْقَضَاءِ مَالِكٌ بِذَا أَلَمْ
وَعَيْرُهُ يَقْضِي فَقَطْ لِفِطْرِهِ
شَرَطَ لِمَالِكٍ لَدَى التَّبْيِينِ
وَالصَّوْمِ دُونَ الْفِطْرِ قَوْلُ يَعْتَبِي
سَدَّ ذَرِيعَةَ أَمَامِ الْوَقَاعِ
مَنْ عَمَلَ بِكُذْبٍ مَنْ يُتَّهَمُ
إِلَى الرَّسُولِ خَيْرٌ مُسْتَجَابِ
هَلْ مُسَلِّمٌ يَسْأَلُهُ فِي اللَّحْظَةِ
نَادَى بِلَالٍ صَوْمٌ كُلُّ فِي غَدِ
وَالْبَعْضُ مُرْسَلًا يَرَى فِي السَّنَدِ
أَنَّ الْهَلَالَ أَمَسَ عَيْنًا وَجَدَا
وَبِالصَّلَاةِ سُنَّةٌ لِلشُّكْرِ
قَدْ تَتَعَدَّى نَحْوَ غَيْرِ إِنْ جَهَلِ
لِمَالِكٍ قَضَا لِيَوْمٍ فَاتَهُمْ
قَوْلٌ يَقُودُ الْيَوْمَ لِلتَّفَاهِمِ
فَلَا يَصُومُ غَيْرُ أَهْلِ الْبَلَدَةِ
مَطَالَعٌ وَذَلِكَ حُكْمٌ قَدْ وُصِفَ
فِي الْبُعْدِ عَنْ تَوْحِيدِ رُؤْيَا حَصَرَ
تَبَايُنَتْ مَطَالَعٌ فِي الْأُسْسِ

كَرِيمَةَ الْحَارِثِ جَافِي النُّقْلِ	فَعَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ	2621
لَهَا رَسُولٌ صَامٌ فِي أَيَّامِ	نَحْوِ مَعَاوِيٍّ أَتَى بِالشَّامِ	2622
بَجَلٍ حَرْبٍ حَيْثُ تَمَّ هَلَا	لِلشَّامِ فِي مُهَمَّةٍ لَهَا إِلَى	2623
لَطِيْبَةٍ تَمَحُّوْ ذُنُوبَ الْغَارِقِ	عَلَيْهِ رَمَضَانَ بِيَوْمٍ سَابِقِ	2624
وَيَوْمٍ سَبَتِ عِنْدَ أَهْلِ طَيْبَةِ	هَلْ بِجُمُعَةٍ بِتِلْكَ الْحَضْرَةِ	2625
فِي أَيِّ يَوْمٍ عِنْدَكُمْ ذَا الشَّهْرِ حَلِّ	وَفِي سُؤَالٍ لِابْنِ عَبَّاسٍ يَقُلُّ	2626
هَلَالِهِ فِيهَا لَنَا فَلْتَسْمَعَهُ	بِالسَّبْتِ قُلْتُ قَالَ نَحْنُ الْجُمُعَةُ	2627
فِي شَأْنِهَا صَوْمٌ وَفَطْرٌ يُعْهَدُ	لِكُلِّ مَضْرُوءِيَّةٍ يُعْتَمَدُ	2628
قَالَ بَلَى وَحُكْمُهُ أَرْوَمُ	صَوْمٌ مُعَاوِيَّةُ إِلَّا تَصُومُ	2629
يُعْطِي لِنَايِ الْأَرْضِ حُكْمًا وَأَقْرُ	لِكُنِّي سَمِعْتُ مَنْ هَادِيَ الْبَشْرِ	2630
وَالْفَطْرِ فِي رُؤْيَا كُلِّ قَوْمِ	عَلَيْهِ فِي اخْتِلَافِ حُكْمِ الصَّوْمِ	2631
بَيْنَ بَيَاضٍ وَأَحْمَرٍ يُوصَفُ	وَالْحَطَّةُ الْإِمْسَاكِ فِيهَا اخْتَلَفُوا	2632
يَحْكِي لِقَوْلِ ثَابِتٍ لِحَاكِ	عِنْدَ الصَّبَاحِ الْكُلُّ بِالْإِمْسَاكِ	2633
وَالْبَعْضُ عِنْدَ حُمْرَةٍ قَدْ أَمْسَكَ	بَيَاضٌ فَحَرَّ بَعْضُهُمْ تَمَسَّكَ	2634
يُوَاصِلُ الْأَكْلَ بِدُونِ حَظَرِ	فَمَا لِكَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ	2635
ذَا أَوْرَعِ الْأَقْوَالِ حُكْمِ التُّجَحِّ	وَالْبَعْضُ فَلِإِمْسَاكِ قَبْلَ الصُّبْحِ	2636

الركن الثاني:

الإمساك

وَالْخُلْفُ فِي الْإِمْسَاكِ لِلْمَفَاهِمِ	وَوَاجِبُ الْإِمْسَاكِ حُكْمُ الصَّائِمِ	2637
وَالْخُلْفُ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ يُدْرِكُ	عَنِ الطَّعَامِ وَالْجَمَاعِ يَمْسِكُ	2638
مَدْعَاةَ خُلْفِ بَيْنِ حِفَاطِ الْوَرَى	قِيَاسُ مَسْكُوتٍ بغيرِهِ يَرَى	2639
أَمَامَهُ الْمَغْدِ مَفْطَرًا يُحَدُّ	فَالصَّوْمُ مَعْقُولٌ يَكُونُ لَا يُعَدُّ	2640
بِوَاصِلِ لِلْجَوْفِ مُفْسِدِ أَلَمِ	وَمَنْ رَأَاهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ حَكَمِ	2641
لِمَالِكَ فِي حُكْمِهِ وَذَا نَقَلَ	وَأَنَّ مَعْنَى الصَّوْمِ إِمْسَاكُ حَصَلِ	2642
يُفْسِدُ فِي الْمَشْهُورِ صَوْمًا فَخُذْ	بِأَنَّ كُلَّ وَاصِلٍ مَنْ مَنَفَذِ	2643
آرَاؤَهُمْ فِي حُكْمِهَا وَمَا تَبَتَّ	حِجَامَةٌ وَالْقِيَاءُ قَدْ تَضَارَبَتْ	2644
وَدُونَ تَرْجِيحِ مِنَ الْمُنْقُولِ	مَنْ ذَاكَ حُكْمِ قَاطِعٍ فِي قَوْلِ	2645

الركن الثالث:

هو النية

وَعَقْدُهَا يَكُونُ أَيَّ لَحْظَةٍ	هَلْ نِيَّةٌ تَكُونُ شَرْطَ صِحَّةِ	2646
يَتِمُّ عَقْدُهَا إِذَا مَا تَبَتَا	وَإِنْ تَكُنْ بِشَرْطِ صِحَّةِ مَتَى	2647
أَمْ كُلَّ لَيْلَةٍ وَلَا تَكْفِيهِ	هَلْ عَقْدُهَا بِغُرَّةِ يُجْزِيهِ	2648
أَمْ وَاجِبٌ تَجْدِيدُهَا فِي الذِّكْرِ	لَيْلَةٍ مُطْلَعٍ لِهَذَا الشَّهْرِ	2649
وَلَيْسَ يَكْفِي أَنْ لَصَّوْمُ يَقْصِدُ	وَوَقْتُهَا مِنْ قَبْلِ فَجْرِ تَعْقُدُ	2650
إِذَا نَوَى لِلصَّوْمِ فِي اسْتِحْقَاقِ	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الإِطْلَاقِ	2651
وَاحِدُهَا خَرَجَهُ البُّخَارِ	وَأَخْلَفَ فِي تَعَارُضِ الأَثَارِ	2652
فَبَاطِلٌ وَتِلْكَ كَانَتْ عِلَّتُهُ	عَنْ حَفْصَةَ مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ نِيَّتَهُ	2653
عَنْ عَائِشَةَ بِالضَّعْفِ لَا يُتَّهَمُ	ثَانِيهِمَا فَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ	2654
أَيُّ طَعَامٍ أَبْلَغَتْ لِالأَكْمَلِ	أَيَّارَسُوْلَ اللّٰهِ مَا بِالْمَنْزِلِ	2655
فَلَمْ يُبَيِّتْ طُولَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ	فَقَالَ إِنِّي صَائِمٌ لِلنِّيَّةِ	2656

القسم الثاني:

من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه

يُدْرَسُ أَمْرُهُ عَلَى التَّمَامِ	وَالْفِطْرُ فِي ثَلَاثَةِ الأَقْسَامِ	2657
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ كَذَا اسْتَفْهَامٌ	صَنْفٌ يَجُوزُ الْفِطْرُ وَالصِّيَامُ	2658
وَحَامِلٌ وَالشَّيْخُ غَيْرُ الْقَادِرِ	يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ	2659
لِلْبَعْضِ أَمَّا الْبَعْضُ بِالإِجْبَارِ	فَشَرَعْنَا يُعْطَى لِلإِخْتِيَارِ	2660

المسألة الأولى:

في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض

أَجْزَاءَ لِلْجُمُهورِ لَا لِلظَّاهِرِ	وَإِخْتَلَفُوا فِي الصَّوْمِ لِلْمَسَافِرِ	2661
فَذَا مَدَارٌ خَلْفَ أَهْلِ المِلَّةِ	فَالأَمْرُ هَلْ لَوَاجِبٌ أَوْ رُخْصَةٌ	2662
مِنْهُ خِلَافٌ حُكْمِ كُلِّ مُسْلِمٍ	لَحْنُ الخُطَابِ حَذْفُ بَعْضِ الكَلِمِ	2663

أَوْلَىٰ مِنَ الْمَجَازِ دُونَ عِلَّةٍ	وَاللَّفْظُ حَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ	2664
كَلَاهُمَا يَجُوزُ بِالتَّبْيِينِ	أَنْسَ حَدِيثُهُ يَرَى الْأَمْرَيْنِ	2665
مَنْ صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ يَرَاهُمُ	إِذْ سَافَرُوا مَعَ النَّبِيِّ وَمِنْهُمْ	2666
صَامَ إِلَى الْكَدِيدِ فَعَلَّ الظَّافِرِ	وَعَامَ فَتَحَّ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ	2667
وَذَاكَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِالْأَسَاسِ	بِفِطْرِهِ أَفْطَرَ كُلَّ النَّاسِ	2668

المسألة الثانية:

في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟

وَفِطْرُهُ أَحْمَدُ حُكْمًا يُعْتَمَدُ	صَوْمٌ مُسَافِرٌ لِمَالِكٍ أَسَدٌ	2669
فَطَرُ مُسَافِرٍ وَأَمْرُهُ حُسْمٌ	بَيْنَ إِجَارَةِ وَرُخْصَةِ فَهْمٌ	2670
كَلَاهُمَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	سِوَى النَّبِيِّ بَيْنَهُمَا فِي السَّفَرِ	2671

المسألة الثالثة:

في السفر والمرض المبيحان للفطر

فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ الْأَثَارِ	وَالسَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْإِفْطَارِ	2672
وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ حَضَرٌ	إِنْ تَقَصَّرَ الصَّلَاةُ بِأَحِ الْفَطْرِ	2673
فَفِيهِ فَطَرُ الظَّاهِرِيِّ لِمَا نَظَرَ	وَكُلَّمَا عَلَيْهِ يُطْلَقُ السَّفَرُ	2674
وَيَذْهَبُ الْجُمْهُورُ لِلتَّعْلِيلِ	فِي عِلَّةِ الْأَحْكَامِ لِلتَّأْوِيلِ	2675
فِي الْبُعْدِ وَالْأَتْعَابِ حَيْثُ عَنَّتِ	فِي شَرْعَةِ الْأَسْفَارِ وَالْمِظَنَّةِ	2676

المسألة الرابعة:

متى يفطر المسافر؟

عِدَّةٌ أَقْوَالٌ لِذَلِكَ تُسَلِّكُ	مَتَى فُطِرَ صَائِمٌ أَوْ يُمَسِّكُ	2677
يَوْمَ خُرُوجِ فِيهِ فَطَرٌ أَحْسَنُ	فَالشَّعْبِيُّ أَحْمَدٌ كَذَلِكَ الْحَسَنُ	2678
فِي الْحُكْمِ صَائِبٌ عَلَى الْمَأْثُورِ	إِمْسَاكَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لِلْجُمْهُورِ	2679
يَبْقَى بِذَلِكَ الْفَطْرُ وَهُوَ كَاتِمٌ	أَمَّا دُخُولُ الْمَضْرُوقِ وَهُوَ صَائِمٌ	2680
وَذَاكَ تَعْلِيلٌ لِحُكْمِ يَحْكِي	صَوْمًا بِإِمْسَاكَ كَمِثْلِ الشُّكِّ	2681

- 2682 فَاخْلُفْ فِي تَفْسِيرِ سُنَّةِ النَّبِيِّ وَشَرِّبِهِ أَمَامَ جَيْشِ لَجَبِ
2683 وَقَدْ نَوَى لِلصَّوْمِ عَيْرَ اللَّيْلِ أَسَاءَ مَنْ عَصَاهُ فِي الدَّلِيلِ
2684 إِبَاحَةَ الْإِفْطَارِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ تَصَعَّبُ التَّرْجِيحَ حُكْمَ الْأَشْهَرِ

المسألة الخامسة:

هل يجوز للصائم أن ينشئ سفرا ثم لا يصوم؟

- 2685 هَلْ صَائِمٌ يُنْشِئُ لِلْأَسْفَارِ كَيْ لَا يَصُومَ مُدَّةَ الْأَعْدَارِ
2686 أَجَازَهُ الْجُمُهورُ بَعْضُهُمْ مَنَعَ سَافِرَ طَهَ تَابِعَ فِيهِ شَفَعَ
2687 مُسَافِرٌ كَذَا الْمَرِيضُ وَاجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ حُكْمَ صَائِبِ
2688 مُغْمِيٍّ عَلَيْهِ مِثْلُهُ الْمَجْنُونُ إِنْ يُفْسِدَا لِلصَّوْمِ فَالْمُتُونُ
2689 تُحْتَمُّ الْقَضَاءُ مِنْهُمَا مَعَا فَسِرَ عَلَى قَوْلِ الْهُدَاةِ وَاتَّبَعَا

قضاء المسافر والمريض للصيام

المسألة الأولى:

هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعا؟

- 2690 فَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ تَتَابَعًا وَبَعْضُهُمْ خَيْرَ لَيْسَ مَانَعًا
2691 ظَوَاهِرُ الْأَلْفَاظِ وَالْقِيَاسِ فِيهَا مَدَارٌ خُلِفَ كُلُّ النَّاسِ
2692 تَفْسِيرُ عَائِشَةَ بِلَا تَتَابَعِ فِي الْهُدْيِ وَالْفُرْقَانَ حُكْمَ السَّامِعِ
2693 تَعْنِي مِنَ الْهُدْيِ كَذَا الْفُرْقَانَ يُنْفَى بِهَا تَتَابَعُ الزَّمَانِ

المسألة الثانية:

في تأخير القضاء إلى رمضان

- 2694 مَنْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى أَتَاهُ الشَّهْرُ كَفَّرَ وَالْقَضَاءُ فَذَلِكَ الزَّجْرُ
2695 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْبَصْرِيِّ كَفَّارَةٌ يَزِيلُهَا لِلعُذْرِ
2696 كَفَّارَةٌ فَهَلْ عَلَى مِثْلِ لَهَا تُقَاسُ خُلْفُهُمْ أَتَى مِنْ شَكْلِهَا

المسألة الثالثة:

في من مات ولم يقض الصوم

مَنْ مَاتَ لَمْ يَقْضِ لَصَوْمٍ فَائِت	2697
وَبَعْضُهُمْ عَنْهُ قَضَى وَلِيَّهُ	2698
هَلْ تَقْضِي دَيْنَ وَالِدٍ لِلسَّائِلِ	2699
مَنْ أُمُّهُ دَيْنٌ عَلَيْهَا هَلْ يَرُدُّ	2700

في حكم فطر المرضع والحامل والشيخ الكبير

وَحَامِلٌ شَيْخٌ كَذَاكَ مُرْضِعٌ	2701
وَذَاكَ حُكْمٌ مَذْهَبٌ لِلشَّافِعِيِّ	2702
فَمَنْ عَلَى قِرَاءَةِ المَحْذُوفِ	2703
وَالْفَطْرُ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَمَاعٍ	2704
فَصَاحِبُ الجِمَاعِ بِالكُفَّارَةِ	2705
أَتَى مُجَامِعَ إِلَي الرُّسُولِ	2706
أَثْنَاءَ صَوْمٍ قَالَ قَدْ هَلَكْتُ	2707
وَلَيْسَ لِي مِنْ رَقَبَةٍ فَتُعْتَقُ	2708

هل يقضي من أفطر بالجماع عمدا؟

عَمْدُ الجِمَاعِ مَالِكٌ فِيهِ حَكْمٌ	2709
لِجُرْمِ مُذْنِبٍ وَلِلنُّعْمَانِ	2710
فِي صُورَةِ اقْتِرَافِ ذِي الجُرْمِ	2711
وَالشَّافِعِيُّ كَذَاكَ أَهْلَ الظَّاهِرِ	2712

أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر، وفيه مسائل:

المسألة الأولى:

هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمدا؟

2713	وَمُفْطِرٌ بِالشَّرْبِ ثُمَّ الأَكْلِ	كَفَّرَ يَقْضِي فِي جَمِيعِ السُّبُلِ
2714	لِمَالِكَ كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ	وَالشَّافِعِيِّ قَالَ بِرَأْيِ ثَانِ
2715	كَفَّارَةٌ تَلْزِمُ بِالجَمَاعِ	حُكْمٌ أَقْرَبُ سُبُلِ الاتِّسَاعِ
2716	فِبِالجَمَاعِ قَاسٍ أَكْلاً بَعْضُ	وَالْبَعْضُ ذَاكَ الحُكْمِ فِيهِ رَفْضُ
2717	فِي ذَا أَتَى تَشَاكُسُ الخِلَافِ	تَتَّبِعُ الخِلَافِ لَيْسَ شَافِي

المسألة الثانية:

في حكم من أفطر بجماع ناسيا

2718	مُجَامِعٌ نَاسٍ أَبُو حَنِيْفَةَ	وَالشَّافِعِيُّ يُعْفَى لَذَا بِالجُمْلَةِ
2719	وَمَالِكٌ يَقْضِي وَلَا يُكْفِرُ	وَالظَّاهِرِيُّ عَلَيهِمَا فَلْيُجْبِرُوا
2720	وَأَحْمَدٌ بِمِثْلِ ذَا يَقُولُ	فِي حُكْمِهِ تَضَارَبَ النُّقُولُ
2721	فَبَيْنَ قِيَاسٍ وَنَصِّ الأَثَرِ	فِيهِ خِلَافٌ نَصُّ قَوْلِ الأَكْثَرِ

المسألة الثالثة:

في وجوب كفارة الجماع على المرأة

2722	وَمَرْأَةٌ إِنْ طَاوَعَتْ لِلرَّجُلِ	فَالخِلْفُ فِي كَفَّارَةِ بِالجَمَلِ
2723	فَمَالِكٌ وَصَحْبُهُ الوُجُوبُ	حُكْمٌ عَلَيهَا ذَلِكَ المَطْلُوبُ
2724	وَالشَّافِعِيُّ دَاوُدُ لَا تُكْفَرُ	وَقِيلَ كَالرَّجَالِ بَلْ تُعَزَّرُ

المسألة الرابعة:

في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

2725	مُكْفَّرٌ فَهَلْ عَلَى التَّرْتِيبِ	وَهَلْ مُخَيَّرٌ بِلَا تَعْقِيبِ
2726	بِحَيْثُ لَا يُعْطَى لَذَا إِلا إِذَا	لَمْ يَسْتَطِعْ يُعْطَى لَذَا وَذَا خُذَا
2727	وَهَلْ يُقَدَّمُ الَّذِي أَرَادَا	فَكَلَّمَا أُعْطِيَ بِهِ أَفَادَا

رَتَّبَ لِلأَعْرَابِ عَن كَفَّارَةِ	وَالخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الأَقْيَسَةِ	2728
أَتَى مُبِيناً عَلَى التَّمَامِ	لِلْعَتَقِ ثُمَّ الصَّوْمِ وَالإِطْعَامِ	2729
إِنْ يَرِبْطَا فِي صِيغَةِ التَّعْبِيرِ	فَأِذْ وَأَوْ حَرْفَانِ لِلتَّخْيِيرِ	2730
وَلِلْيَمِينِ جُمْلَةُ الأَخْبَارِ	وَشِبْهُهَا كَفَّارَةُ الظَّهَارِ	2731
بِالصَّوْمِ قَاسِنٌ، حُكْمُهُ فَرِيدٌ	وَمَا اسْتَحَبَّ مَالِكَ بَعِيدٌ	2732
كَفَّرَ بِالإِطْعَامِ إِذْ يُرْتَبُّ	وَزَادَ مَنْ بِالصَّوْمِ مَا تَطْلُبُ	2733

المسألة الخامسة:

في مقدار كفارة الجماع

مُدٌّ مَسْكِينٍ مُدَّ الشَّافِعِ	إِطْعَامُهُ مَقْدَارُهُ لِلشَّافِعِيِّ	2734
بِضَعْفِهِ يُطْعَمُ لِلإِنْسَانِ	كَذَلِكَ مَالِكَ وَلِلنُّعْمَانِ	2735
عَلَى الأَدَى قِيَاسُهُ فِي صُورِ	تَعَارُضِ القِيَاسِ ثُمَّ الخَبْرِ	2736
خَمْسٍ وَعَشْرٍ قَدْ أَتَتْ لِلحَذَقِ	كَفَّارَةُ حَدِيثِهَا فِي الفِرْقِ	2737
لِكُلِّ مَسْكِينٍ بِيَوْمٍ حَقَّقَهُ	وَهِيَ مِنَ الصَّوَاعِ لَيْسَتْ نَفَقَهُ	2738

المسألة السادسة:

في تكرار الكفارة

إِنْ فَصَلْتَ كَفَّارَةَ فِي الأَنِ	جَمَاعَ يَوْمٍ ثُمَّ يَوْمٍ ثَانِ	2739
كَفَّرَ عَن وَاحِدَةٍ بِالجُمْلَةِ	إِنْ تَابَعَ الوَطْءَ بِلا كَفَّارَةِ	2740
أَبُو حَنِيفَةَ لَغَيْرِ ذَا يَرَى	لِمَالِكَ عَن كُلِّ يَوْمٍ كَفَّرَا	2741
يُعْطَى لِوَاحِدَةٍ بِقَوْلِ كُمَّلِ	مَا لَمْ يُكْفَّرَ عَن جَمَاعِ أَوَّلِ	2742

المسألة السابعة:

حكم الكفارة في الاعسار

يَقْضَى إِذَا أَصْبَحَ يَوْمًا مُوسِرًا	مَنْ سَاعَةَ الفِعْلِ يَكُونُ مُعْسِرًا	2743
وَالعَفْوُ لِلأَوْزَاعِيِّ جَا بِالإِسْرِ	لِلشَّافِعِيِّ تَرَدَّدٌ فِي الأَمْرِ	2744
كُلُّ لِحْكَمٍ حَسْبَ قَبُولِ يُؤْتَرُ	وَالْفَطْرُ مِمَّا فِيهِ خُلْفٌ يُذْكَرُ	2745
عَلَيْهِ وَالقَضَاءُ حُكْمٌ يُذْكَرُ	فَلَا حِجَابَ بَعْضُهُمْ يُكْفَّرُ	2746

بَذَا عَطَاءٍ وَحَدَهُ يَنْفَرُدُ	2747
عَلَيْهِمَا إِنْ يَوْمُهُ فِيهِ فَطَرُ	2748
مَالِكَ ثُمَّ مَنْ لَهُ يَتَّبِعُ	2749
وَالْفَطْرُ فِي قِضَاءِ صَوْمٍ يُذَكِّرُ	2750
إِلَّا قِتَادَةَ كُحْكُمِ الصَّوْمِ	2751
وَلَا يَبْنِ قَاسِمٌ يَرَى يَوْمَيْنِ	2752
لِلظَاهِرِيِّ الرَّفَثُ الصَّوْمِ فَسَدُ	2753
وَمَالِكَ خَارِجٍ مَضْرُ أَكْدُوا	
بَعْدَ خُرُوجِهِ وَذَا حُكْمٍ أَقْرُ	
وَمَثَلُهُ فِي الْأَكْلِ شِكِّ يَقْعُ	
لَيْسَ قِضَاءً فِيهِ حُكْمٌ يُؤْتَرُ	
يَقْضِي مُكْفَرًا بَذَا الْمَفْهُومِ	
كَمَثَلِ حَجِّ فَاسِدٍ فِي الدِّينِ	
وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَهُمْ وَلَا يُعَدُّ	

كتاب الصيام الثاني وهو المنعوب إليه

يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي أَرْكَانِ	2754
مُتَّفِقٍ فِيهِ وَفِيهِ مُخْتَلَفٌ	2755
فَصَوْمٌ عَاشُورًا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	2756
وَسِتُّ سُؤَالَ كَذَاكَ الْغُرْرِ	2757
قِيلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عَظُمَتْ	2758
فِي نَفْسِ ذَاكَ الْعَامِ قَدْ مَاتَ النَّبِيُّ	2759
فِي عَرَفَةَ أَفْطَرْتُمْ ذَكَرًا	2760
وَسِتُّ سُؤَالَ عَنِ الرَّسُولِ	2761
وَكُرَّهُ مَالِكَ لَهَا لِحُوفِهِ	2762
فَلَيْسَ خَوْفٌ بَعْدَ قَوْلِ الْمُجْتَبَى	2763
فَقَوْلُهُ لَوْ كَانَ فِي ضَعْفِ السَّنَةِ	2764
وَبَعْدَ ذَا تَقَاطَعِ الصِّيَامِ	2765
لَكِنَّهُ مَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا	2766
وَاخْتَلَفُوا فِي السَّيِّئِ وَالتَّشْرِيْقِ	2767
وَالنَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ثُمَّ الدَّهْرِ	2768
تَطَوُّعٌ إِذَا فَطْرُهُ وَقَعُ	2769
لَهُ عَنِ اسْتِحْفَافِهِ بِالشَّرْعِ	2770
مِنَ الْقِضَاءِ عِنْدَ فَطْرِ عَامِدِ	2771
ثَلَاثَةٌ تَوْضِيحُ الْمَعَانِي	
وَكُلُّ رُكْنٍ فِيهِ فَهْمٌ قَدْ وُصِفَ	
فِي عَرَفَاتٍ رَأَيْتُهُمْ يَفْتَرِقُ	
مَنْدُوبٌ صَوْمٌ عَدَّهُ فِي الْخَيْرِ	
لَهُ نَضْمٌ تَسْعَةَ إِذَا أَتَتْ	
تَشْرِيْعُهُ يَدُومُ مَاحِ الرِّيبِ	
فِي صَوْمِهَا كَصَوْمِ دَهْرٍ قَرَّرَا	
كَصَوْمِ دَهْرٍ ثَابِتِ الْأَصُولِ	
مَنْ حَسَبَهَا فِي رَمَضَانَ فَانْفَهَ	
مُخَالَفٌ لَهُ فَقَوْلُهُ هَبَا	
تَبْرِيرُهُ لِحُكْمِهِ كَانَ أَسَدُ	
مَنْ فَعَلَهُ تَوَسَّسُ الْأَحْكَامِ	
وَوَضَّحَ السَّنَةَ وَالْمَفْصَلَا	
وَيَوْمٌ جُمُعَةٌ عَلَى التَّدْقِيْقِ	
فِيهِ خِلَافُهُمْ أَتَى فِي الذِّكْرِ	
عَمْدًا فَمَالِكَ قِضَاؤُهُ رَدَعُ	
وَفِي الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي التَّطَوُّعِ	
فِي يَوْمٍ فَتَحَ ذَاكَ حُكْمُ الْمَاجِدِ	

كتاب الاعتكاف

وَمَالِكَ يَكْرَهُهُ لِلْحَضَرِ	يُنْدَبُ شَرْعاً وَاجِبٌ بِالنَّذْرِ	2772
مُجْتَنِباً بِذَا عَذَابِ الْحَشْرِ	بِهِ لَكِنِّي يُحَاشِي قَطْعَ الْأَمْرِ	2773
ثُمَّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الذُّكْرِ	وَفِي جَنَازَةٍ وَزَوْرٍ قَبْرِ	2774
لَهَا الْخُرُوجُ شَرْعاً أَجَازَةً	عَائِشَةَ لِلْقَبْرِ وَالْجَنَازَةَ	2775
بِالذُّكْرِ وَالصَّلَاةِ كُلُّ يَتَّصِفِ	عَلَيَّ مَانِعاً خُرُوجِ الْمُعْتَكِفِ	2776
بِكُلِّ قَرْبَةٍ مِنَ الْمَأْثُورِ	ذَا لِابْنِ قَاسِمٍ وَقَوْلِ الثَّوْرِيِّ	2777
يَتِمُّ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي الْمَقَاصِدِ	وَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ	2778
وَالْقُدْسِ أَوْ قِيلَ بِلَا تَنَاهِ	فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ وَبَيْتِ اللَّهِ	2779
وَالْعَدْلُ لَا يَقْبَلُ لِلتَّقْيِيدِ	لَكِنَّ جَمْعَهُمْ أَتَى فِي الْمَسْجِدِ	2780
بِإِذْنِ طَهٍ لِلنِّسَاءِ يُعْتَمَدُ	وَالْخَلْفُ فِي اعْتِكَافِ مَرْأَةٍ يَرُدُّ	2781
فِي عَشْرِ مِنْ رَمَضَانَ ذَا جُلِّ حَسَمِ	أَحْرَ شَهْرِ الصَّوْمِ وَقْتُهُ حَكَمِ	2782
وَالصَّوْمُ غَيْرُ لَازِمٍ بِالْحَضَرِ	فِيهِ وَيُنْهَى يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ	2783
وَمَنْ لَهُ قَفَا يُعَدُّ نَاجِحاً	وَمَالِكٌ يَرَى الْخِلَافَ وَاضِحاً	2784
لِمَالِكٍ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ	وَيُمْنَعُ الْجَمَاعَ طُولَ الْمُدَّةِ	2785
فِي جُلِّهَا تَخَالَفُ الْأَقْوَامِ	دَلِيلُهُ الظَّنُّ مِنَ الْأَحْكَامِ	2786

كتاب العجم

يَفْهَمُ حُكْمَهُ لِكُلِّ النَّاسِ	وَالْحَجُّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَجْنَاسِ	2787
وَفَعْلُهَا مِنَ الْوُجُوبِ مُشْتَهَرٌ	فَبَعْضُهَا مُقَدَّمَاتٌ تُعْتَبَرُ	2788
مَثْرُوكَةٌ مَعْمُولَةٌ فِي أَنْ	وَجِنْسُهَا الثَّانِي إِلَى الْأَرْكَانِ	2789
مُقَدَّمَاتُ الْحَجِّ عِنْدَ الْكُلِّ	وَكُلُّ شَيْءٍ لِأَحِقِّ بِالْفِعْلِ	2790

الجنس الأول:

في الوجوب والشروط

لَحَجَّ أَمْرُهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ	مَعْرِفَةَ الشَّرُوطِ وَالْوُجُوبِ	2791
فَالْحَجُّ وَاجِبٌ بِلَا اشْتِبَاهِ	فَوَاجِبٌ بِحُكْمِ قَوْلِ اللَّهِ	2792
فَشَرُطُ صِحَّةِ بَدُونِ مَيِّنِ	شُرُوطُهُ أَتَتْ عَلَى قَسْمَيْنِ	2793
دُخُولِ إِسْلَامٍ وَبِالتَّوْحِيدِ	فَمَنْهُ وَاجِبٌ عَلَى التَّحْدِيدِ	2794
جَوَازِهِ وَالْمَنْعُ بِالتَّحْرِيرِ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَجِّ لِلصَّغِيرِ	2795
أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى بِالمَانَعِ	أَجَازَهُ مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	2796
عَنْ سَيِّدِ الوجودِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ	أَسْبَابُ ذَا الخِلَافِ فِي نَصِّ وَرَدِّ	2797
لِأَمْرِ حَاجِهِ وَذَاكَ قَدْ ثَبَتَ	بِأَنَّ أُمَّا لِلصَّبِيِّ قَدْ رَفَعَتْ	2798
قَالَ بِهِ الجُلُّ وَنَعَمَ الأَمْرُ	قَالَ لَهَا نَعَمَ وَذَاكَ أَجْرُ	2799
فَالعَقْلُ شَرُطٌ لِلزُّومِ يُتَّبَعُ	وَالخُلْفُ لِلذِّي يُرَى لَهُ مَنَعٌ	2800
ثُمَّ اسْتِطَاعَةٌ وَذَا تَمَامُ	وَفِي الوجودِ يُطَلَبُ الإِسْلَامُ	2801
شُرُوطُهُ لِبالِغِ وَمُؤْمِنِ	لِلزَّادِ ثُمَّ الرَّحْلُ ثُمَّ البَدَنُ	2802
مَالِكُ دُونَ الرَّحْلِ لِلتَّمَامِ	وَقَادِرٌ يَمْشِي عَلَى الأَقْدَامِ	2803
وَلَا لِكَسْبِ مَرْكَبٍ مِنْ طَوْلِ	إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الوُصُولِ	2804
كَسْبًا وَلَوْ بِالسُّؤْلِ فِي الطَّرِيقِ	وَمِثْلُ ذَاكَ الزَّادُ لِلْمُطِيقِ	2805
مُكَلَّفٌ مِنْهُ اخْتِلافُ الأُمَّةِ	تَخَالَفُ التَّفْسِيرِ فِي اسْتِطَاعَةِ	2806
طَهَ جَوَابُ سَائِلٍ إِذْ سَأَلَهُ	فَشَرُطُهُ الزَّادُ كَذَاكَ الرَّاحِلَةَ	2807
عَمَّ مُكَلَّفًا بِبِلَا مُنَازَعِ	أَبُو حَنِيفَةَ وَزَدَ لِلشَّافِعِيِّ	2808
فِي المَشْيِ إِنْ تَحْصِيلُ زَادَهُ قَدْرٌ	وَمَالِكٌ عَلَى الَّذِي قَبْلُ ذَكَرَ	2809
لِقَادِرٍ بِالمَالِ دُونَ قَدْرَةِ	وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ لِلنِّيَابَةِ	2810
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَلِكَ نَاصِرَهُ	جِسْمٍ وَمَالِكٌ يَرَى المَبَاشِرَةَ	2811
إِخْرَاجَهُ مِنْ مَالِهِ بِهِ حَكْمٌ	وَصَاحِبُ المَالِ إِذَا مَاتَ لَزِمَ	2812
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ كَمَا قَدْ وَصَفُوا	مُحَمَّدًا بِالشَّافِعِيِّ يُعْرِفُ	2813
فَفَرَضَ عَيْنَ وَاجِبِ الأَبْرَارِ	تَعَارُضَ القِيَّاسِ لِلأَثَارِ	2814
يُمْنَعُ فِي فَرَضِ عَلَى التَّمَامِ	حِينَ يُقَاسُ الرَّأْيُ فِي الأَحْكَامِ	2815

- 2816 فَفِي الْحَدِيثِ أَنْ سَأَلَا سَأَلَ
2817 أَجَابَهُ الرَّسُولُ قَائِلًا نَعَمْ
2818 عَنْ مَيْتٍ قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِ
2819 فَقَالَ دَيْنُ اللَّهِ أَوْلَى أَنْ يُرَدَّ
2820 لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ أَدَى
2821 مَالِكٍ لَيْسَ وَاجِبًا وَيُسْتَحَبُّ
2822 وَالشَّافِعِيُّ أَدَاءُ فَرَضٍ يُطْلَبُ
2823 خَيْرٌ مَنْ قَدْ أُسِّسَ الْأَحْكَامَا
2824 رَوَايَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
2825 ابْنَ أُخِي شَبْرَمَةَ لَبَّيْكَ عَنْ
2826 وَالْخُلْفُ فِي تَأْجِيرِ نَفْسِهِ وَرَدَّ
2827 وَالشَّافِعِيُّ حَرَّمَ وَالنُّعْمَانُ
2828 فَفِيهِ قَرْبَةٌ وَمِنْهُ أَجْرُ
2829 وَحُكْمُهَا لِمَسَالِكِ نَوْعَانِ
2830 وَجُوبُهَا لِلْفُورِ أَوْ تَرَاحِي
2831 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْفُورِ الطَّلَبُ
2832 مُبَيَّنَاتُ تَرَاحٍ حَجَّةِ النَّبِيِّ

القول الأول في الجنس الثاني:

من أركان الحج والعمرة

- 2833 عِبَادَةُ الْحَجِّ عَلَى نَوْعَيْنِ
2834 فَالْحَجُّ إِفْرَادٌ تَمْتَعُ حُضْرُ
2835 فِي الْوَقْتِ وَالْأَفْعَالِ وَالْمَكَانِ
2836 مِنْهَا شَرْوُطٌ أَوْ تُرْوَكُ تُفْعَلُ
حَجٌّ وَعُمْرَةٌ عَلَى التَّبْيِينِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ أُمُورٌ تُعْتَبَرُ
فِي سُنَّةٍ فَرْدٌ مَدَى الْأَزْمَانِ
فِيهَا مَوَانِعٌ لَهَا لَا تُقْبَلُ

القول في شروط الإحرام

- 2837 مُشْتَرِكُ الْأَفْعَالِ فِيهِ يُعْرَفُ
بِفِعْلِ إِحْرَامٍ وَحُكْمٍ يُوصَفُ

في الميقات المكاني

شُرُوطُهُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ	2838	مِيقَاتُهُ تَعْرِيفُهُ الْأَوْطَانُ ¹
فَكُلُّ قَطْرٍ عِنْدَهُ مِيقَاتٌ	2839	وَمِنْهُ إِحْرَامٌ كَذَا الصَّلَاةُ
فَدِي الْخَلِيفَةِ الْمَدِينَةُ الْحَرَمُ	2840	يَبْدَأُ مِنْهَا عِنْدَ سَائِرِ الْأُمَمِ
يَلْمَلَمُ مَنْ يَمُنْ إِنْ يَحْرُمُ	2841	مِنْهَا حَجِيجٌ ذَاكَ حَجٌّ أَسْلَمُ
لِلشَّامِ جُحْفَةٌ وَذَا يَتَّفِقُ	2842	عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ كُلُّ حَقَّقُوا
وَذَاتُ عَرَقٍ قِيلَ بِالتَّحْقِيقِ	2843	أَهْلُ الْعِرَاقِ أَوْ مِنَ الْعَقِيقِ
وَجُحْفَةٌ لِقَادِمٍ مِنْ شَامِ	2844	قَرْنٌ لِنَجْدِ مُدَّةِ الْأَيَّامِ
فَبَعْضُهَا تَوَقَّيْتُ سَيِّدَ الْبَشَرِ	2845	وَبَعْضُهَا أَقْتَهُ لَهُمْ عُمَرُ
قَوْمٌ رَأَوْا تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ	2846	صَاحِبُهُ بِالِدَمِّ حُكْمًا يَأْتِي
وَالْبَعْضُ لِلْمِيقَاتِ حَتْمًا يَرْجِعُ	2847	وَالْبَعْضُ فِي الْفَسَادِ لَيْسَ يَنْفَعُ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَرْكُهُ غَلَطٌ	2848	وَالْبَعْضُ بِالْبُطْلَانِ لَيْسَ يَرْتَبُطُ
فَمَالِكٌ عَنْهُ السَّقُوطُ إِنْ رَجَعَ	2849	لَيْسَ بِوَارِدٍ وَلَا لَهُ نَفْعُ
وَبَعْضُهُمْ لِلْحَجِّ حُكْمًا يُبْطَلُ	2850	وَبَعْضُهُمْ لِلدَّمِّ لَيْسَ يَقْبَلُ
مَنْ دُونَهُ مِنْ مَنْزِلٍ فَيُحْرَمُ	2851	كَفَعَلَ خَيْرٍ مَنْ سَعَى فَتَعَلَّمُوا
وَالْخَلْفُ فِيمَنْ يَتْرُكُ الْإِحْرَامَا	2852	مَنْ بَلَدٍ يَعْتَادُهُ دَوَامًا
فَالْبَعْضُ يُفْدي بِدَمِّ وَالْبَعْضُ	2853	مَنْ ذَاكَ أَعْفَاهُ وَذَاكَ حَضُّ
أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ أَيْدَهُ	2854	بِالدَّمِّ قَالَ مَالِكٌ عَضْدَهُ
إِنْ يَكُنِ الْإِحْرَامُ ضَمِنَ النُّسْكَ	2855	بِالدَّمِّ جَبْرُ النُّسْكَ كُلُّ يَحْكِي
وَوَاجِبٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ	2856	إِحْرَامٌ قَاصِدٌ لَذِي الْعِبَادَةِ
وَمَنْ عَلَى الْمِيقَاتِ مَرًّا غَابِرًا	2857	يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ قَوْلًا ظَاهِرًا

في الميقات الزمني

زَمَانُهُ شَوَّالُ رَذِي الْقَعْدَةِ	2858	يَمْتَدُّ حَتَّى التَّسْعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ
ثَلَاثَةُ الشُّهُورِ قَالَ مَالِكٌ	2859	تَعَدُّ وَقْتُ الْحَجِّ حَذْيًا سَالِكًا

¹ - يعرف الميقات بالوطن القادم منه الحاج.

عُمُومُهُ تِلْكَ الشُّهُورَ يَعْتَمِدُ	فَالْحَجُّ فِي ثَلَاثَةِ حُكْمًا وَرَدَ	2860
أَوْقَاتُهُ عَدَا يَقُولُ الشَّرْعُ	وَالشَّافِعِي الشُّهُرَانَ ثُمَّ التَّسْعُ	2861
عِنْدَ انْقِصَا أَفْعَالِهِ فَلْتَرْتَضِي	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يَنْقُضِي	2862
وَفَعَلَهَا فِي كُلِّ أَوْقَاتٍ حَسَنَ	وَعُمْرَةَ مِيقَاتِهَا كُلِّ الزَّمَنِ	2863
فَمَالِكَ لِعُمْرَتَيْنِ يَحْظُرُ	تَكَرَّرُهَا فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكِّرُ	2864
وَذَاكَ عُسْرًا بِالْبَعِيدِ الْقَاصِدِ	يَعْنِي بِذَلِكَ ضَمَنَ عَامٍ وَاحِدِ	2865
وَالشَّافِعِي أَجَازَ ذَلِكَ فَاذْبَعَهُ	تَكَرَّرُهَا لَدَيْهِ فِي عَامٍ كَرَهُ	2866
أَجَازَهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ فَاسْمَعِ	أَبُو حَنِيفَةَ كَمَثَلِ الشَّافِعِي	2867
مُبِينًا لِلْحُكْمِ فِي الْأَنَامِ	حَدِيثُ خَيْرِ الرُّسُلِ فِي الْإِحْرَامِ	2868

القول في التروك:

وهو ما يمنع الإحرام من الأمور المباحة للحلال

مِيقَاتِ إِحْرَامٍ حَرَامٍ إِنْ فَعَلَ	لَا يَلْبَسُ الْمَخِيطَ مُحْرَمٌ دَخَلَ	2869
فَالْغَيْرُ جَازٌ لِلْعَرَاقِبِ يَقْدُ	وَالْخُفَّ وَالنَّعْلَيْنِ إِلَّا إِنْ فَقَدَ	2870
وَالْوَرُسُ فَلْيَجْتَنِبِ الْإِنْسَانَ	وَتَوْبَهُ إِنْ مَسَّ زَعْفَرَانَ	2871
عَنِ الْمَبَاحِ نَهْيُهُ بِذَا صَدَرَ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لِنَجْلِ لِعَمْرٍ	2872
أَجَابَ نَحْوَ الْفَرَضِ كُلِّ فَجَّ	لِمُحْرَمٍ يُرِيدُ أَجْرَ الْحَجِّ	2873
عَلَيْهِ مَا فِي الْحَجِّ مِنْهُ قَدْ طَلَبَ	وَعُمْرَةَ بَبْدَتِهِ لَهَا وَجَبَ	2874
عَلَى الرَّجَالِ لَا النِّسَاءَ فَاسْمَعُوا	وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَخِيطَ يُنْعَى	2875
لَيْسَ لَهُ مَنَعٌ بِلَا مَرَاءَ	وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ	2876
وَالشَّافِعِي وَالشُّورَ لِنِسَةِ نَفَعُ	وَلِبْسَهُ النُّعْمَانُ مَالِكٌ مَنَعُ	2877
مَالِكٌ جَازَتْ عِنْدَهُ فِي قَوْلِهِ	فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ دُونَ فِدْيَةٍ	2878
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَصَّهُ وَجَدَ	وَحُكْمُهُ فِي مَنَعِ ذَلِكَ يَعْتَمِدُ	2879
رَخَّصَ فِي اللَّبَاسِ حُكْمُ الشَّافِعِ	عَنِ ابْنِ دِينَارٍ يَقُولُ الشَّافِعِي	2880
وَالْخُفَّ دُونَ الْقَطْعِ ذَا يُسَرُّ يُحْسَنُ	فَاقْدُ إِحْرَامَ سَرَاوِيلًا لَبَسَ	2881
فِي الْقَطْعِ رَغَمٌ وَفِرَّةُ النَّعْلَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا فِي لِبْسَةِ الْخُفَّيْنِ	2882
يُعْفِيهِ دَفْعُهَا وَتِلْكَ قَوْلُهُ	فَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ	2883

وَأَخْلَفُ هَلْ يُعَدُّ كَالْمُعْطَرِ	2884
غُطِّي وَوَجْهَهَا بِشَوْبٍ يُسْتَرِ	2885
لِلشُّورِ جَائِزٌ وَعَائِشَةُ رَوَتْ	2886
نَهَى النِّسَاءَ أَنْ تَلْبَسَ الْأَثْنَيْنِ	2887
يَرْوِيهِ مَرْفُوعًا لِسَيِّدِ الْبَشَرِ	2888
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمًا يُسْمَعُ	2889
فَالْكُرْهُ عِنْدَ مَالِكَ فَلتَعْلَمِ	2890
لَيْسَ لَدَيْهِمَا مِنَ الْمَحْظُورِ	2891
وَفِعْلُهُ لَدَيْهِمْ مَحْظُورٌ	2892
صُفْرَةٌ ثَوْبٌ إِثْرَ طِيبٍ قَدْ حَظَرَ	2893
جَوَابُهُ فَوْرًا بِهِ وَحَيٌّ نَزَلَ	2894
يُزِيلُ جُرْمَ الْفِعْلِ حِينَ يُعْلَمُ	2895
يَجُوزُ بَعْدَ الْغُسْلِ دُونَ مَا حَظَرَ	2896
بِالْمَنْعِ عِنْدَ الْكُلِّ فِي الْمَحْصَلِ	2897
إِنْ جُنِبَ وَمَالِكَ مَحْظُورٌ	2898
سِوَى احْتِلَامٍ ثُمَّ غَسَلَ النَّجَسِ	2899
وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ جَافَى الْقَلِّ	2900
وَلَيْسُهُ الْإِحْرَامُ بِالْمُعْصَفَرِ	2884
وَلِلنِّسَاءِ الْوُجْهُ جَائِزٌ شَعَرَ	2885
إِنْ تَلْبَسَ الْقُفَّازَ مَالِكٌ فَدَتِ	2886
وَمَنْعُ مَالِكَ لِقُقَّازَيْنِ	2887
فَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ ذَا الْخَيْرِ	2888
وَحُرْمَةٌ لِلطَّيِّبِ فِيهَا مُجْمَعٌ	2889
وَاخْتَلَفُوا فِي إِثْرِهِ لِلْمُحْرَمِ	2890
أَجَازَهُ النَّعْمَانُ ثُمَّ الشُّورِي	2891
وَمَنْعُهُ يُرْجِحُ الْجُمْهُورُ	2892
حَدِيثُ صَفْوَانَ بِهِ الْحُكْمُ اشْتَهَرَ	2893
خَيْرُ الْأَنَامِ حَيْثُ سَأَلَ سَأَلَ	2894
طَوَافُهُ عَلَى النِّسَاءِ وَيَحْرُمُ	2895
وَذَاكَ مُبْطِلٌ لِمَنْ يَرَى الْأَثَرَ	2896
وَالْتَفَتَ الْخَلْقُ وَقَتْلُ الْقَمَلِ	2897
وَعَسَلَ رَأْسَ جَوْزِ الْجُمْهُورِ	2898
فَابْنُ عَمَرَ يَمْنَعُ غَسَلَ الرَّأْسِ	2899
عَنْ مَالِكٍ صَحَّ جَوَازُ الْغُسْلِ	2900

وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد

وَأَكْلُهُ فِيهِ الْخِلَافُ يَجْرُ	2901
كَذَا لِقَوْمٍ مُحْرَمِينَ فَأَعْلَمِ	2902
أَجَازَهُ عُمَرُ وَذَلِكَ بَاقِي	2903
سَبِيلُهُ مِنَ الْهُدَاةِ الْخُنْفَا	2904
كَالشُّورِ ذَا حُكْمٍ لَهُ يُرَى عَلَن	2905
قَتَلَ حِمَارَ الْوَحْشِ ثُمَّ أَكَلَهُ	2906
أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ عَالِي الرُّتَبِ	2907
إِذْ لَحْمَهُ لَهُمْ أَجَازَ مَنْحَهُ	2908
وَحَرَّمَ الْكُلَّ صَيْدَ الْبَرِّ	2901
إِنْ كَانَ مُضْطَّادًا لِغَيْرِ الْمُحْرَمِ	2902
وَمَنْ لَأَكْلَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ	2903
لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَى	2904
وَحَرَّمَ الْأَكْلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَنْ	2905
فَمَالِكٌ قَتَادَةَ رَوَى لَهُ	2906
مِنْ بَعْضِ مُحْرَمِينَ مِنْ صَحْبِ النَّبِيِّ	2907
مَعْنَاهُ يَرْوِيهِ حَدِيثُ طَلْحَةَ	2908

2909	فِي الْمَنَعِ قُلُّ أَهْدِي لِأَفْضَلِ الْأُمَّمِ	حَمَارٌ وَحَشٍ رَدَّهُ إِذْ قَدْ حَرَّمَ
2910	قَالَ أَرَدُّهُ لِأَنَّي مُحَرَّمٌ	لِذَا لُحُومُ الصَّيْدِ وَقَتًا تَحَرَّمُ
2911	وَرَجَّحُوا الْجَمْعَ لِلْأَقْوَالِ	وَجَوَّزُوا لِلْأَكْلِ فِي أَحْوَالِ
2912	مَا لَمْ يَصِدْ أَوْ لَمْ لَهُ تُصَادُ	وَعِنْدَهُمْ قَوْلٌ بِهِ أَفَادُوا
2913	فَأَكَلَ مَيْتَةً رَأَوْهُ أَوْلَى	لِجَائِعٍ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَضْلًا
2914	مَالِكٌ وَالنُّعْمَانُ فِي الْمَذْكُورِ	فَأَكَلَهُ عَدُوُّهُ فِي الْمَحْظُورِ
2915	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشُّورِ	تُخْتَارُ عَنْهُ وَجَبَّةُ الْخَنْزِيرِ
2916	قَالَ أَبُو يُوسُفَ صَيْدٌ أَفْضَلُ	لِلْأَكْلِ إِذْ مُبَاحٌ أَصْلُ أَسْهَلِ
2917	فَتِلْكَ حُرْمَةٌ لِعَيْنِ اللَّحْمِ	وَذَا لَوَقَّتْ زَائِلٌ بِالْحُكْمِ
2918	وَاخْتَلَفُوا فِي مُحَرَّمٍ هَلْ يَنْكَحُ	فَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ غَيْرَ رَجَّحُوا
2919	بُطْلَانٌ ذَلِكَ النِّكَاحُ إِنْ صَدَرَ	أَبْطَلَ عَقْدَهُ عَلَيَّ وَعَمَرَ
2920	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ جَائِزًا	وَقَوْلُهُ لِلضُّعْفِ ظِلُّ حَائِزًا
2921	أَخْبَارٌ بَطَّلَهُ رَوَى عُثْمَانُ	مَرْفُوعَةً فَطَبَّقَ الْأَعْيَانُ
2922	لَا يَنْكَحُ الْمُحَرَّمُ بَلَّ لَا يَخْطُبُ	وَذَاكَ فِي الصَّحِيحِ قَوْلٌ يُنْسَبُ
2923	لِنَجْلِ عَبَّاسٍ بِهِ جَرَى الْعَمَلُ	لِمَالِكٍ وَسُنَّةٌ كَمْ يَتَشَلُّ
2924	عَارِضُهُ حَدِيثٌ عَقْدَ الْمُظْطَفِيِّ	مَيْمُونٌ مُحَرَّمًا وَذَا حُكْمٌ كَفَى
2925	لَكِنْ أَتَتْ عَنْهَا رَوَايَةٌ تُفْذِ	بِأَنَّ عَقْدَهَا بِحَلِّ قَدْ عَقْدُ
2926	وَجَوَّزُوا لِلْجَمْعِ لِلْقَوْلَيْنِ	بِالْكُرْهِ وَالْجَوَّازِ فِي الْإِثْنَيْنِ
2927	فَأَوَّلُ يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ	جَوَّازٌ تَانٍ عِنْدَ بَعْضِ مُرْضِي

القول في أنواع هذا النسك

2928	وَالْمُحَرَّمُونَ عُمْرَةً إِفْرَادُ	تَتِمُّ حَجَّةٌ وَلَا تُزَادُ
2929	أَوْ جَامِعٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةُ	أَوْقَاتُ إِحْرَامٍ فِي كُلِّ حَجَّةٍ
2930	تَبَيَّنَ أَحْكَامُ لَهَا مَطْلُوبُ	تَفْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مَرْغُوبُ

القول في التمتع

2931	وَمَنْ تَمَّعًا نَوَى إِقْدَامَهُ	لَمَكَ إِذْ حَلَّ بِهَا إِحْرَامَهُ
2932	مَنْ بَعْدَ إِتِمَامِ لِنَسْكِ الْعُمْرَةِ	وَبَدِئِهِ أَعْمَالُهُ فِي الْحَجَّةِ

- 2933 لَكُنْ عَلَيْهِ مُمَكِّنٌ مَنْ هَدَى
2934 وَحَاضِرٌ بِالْبَيْتِ إِذَا تَمَتَّعَا
2935 وَسَاكِنُ الْبَيْتِ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ
2936 أَبُو حَنِيفَةَ مَوَاقِيتًا حَصَرَ
2937 وَالشَّافِعِيَّ مَنْ بَيْنَهُ يَوْمَانِ
2938 وَالثَّوْرِيَّ أَهْلَ مَكِّ فِيهِمْ حَصَرَ
2939 تَحْلُلُ الْمُحْرَمِ مِنْ إِحْرَامِهِ
2940 تَحْوِيلُهُ مِنْ عُمْرَةٍ لِلْحَجِّ
2941 فَلابْنِ عَبَّاسٍ وَلابْنِ حَبِيلٍ
2942 لَكِنَّ بَعْضَهُمْ لَذَاكَ يَكْرَهُ
2943 نَهَى عُمَرَ عَنِ مُتَعَةِ النِّسَاءِ
2944 قَالَ عَلَيْهِمَا أَنَا أَعَاقِبُ
2945 وَنَوْعُهَا التَّانِي أَتَى لِلْمُحَصِّرِ
2946 إِنْ زَالَ خَوْفُ مَرَضٍ وَإِنْ قَدِمَ
2947 لِلْعَامِ ثُمَّ الْعَامِ ذَلِكَ الْمُقْبِلِ
2948 وَرُكْنُهَا لِلشَّافِعِيِّ الطَّوَافُ
2949 يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ
2950 يَفْعَلُهَا فِي أَشْهُرٍ لِلْحَجِّ
2951 يُنْشِئُ حَجًّا بَعْدَ انْتِهَاءِ لَهَا

القول في القارن

- 2952 مَنْ هَلَ بِالنُّسَكِينَ قَارِنٌ مَعَا
2953 يَخْتَارُ وَقْتًا يَنْتَهِي لِلأَوَّلِ
2954 وَقَارِنٌ يَلْزُمُهُ هَدْيٌ أَقْرُ
2955 وَغَيْرُهُ فِي النُّسَكِ فَالْأَفْرَادُ
2956 فِي الْفَضْلِ حِينَ اتَّبَعُوا إِثْرَ النَّبِيِّ
2957 وَالْغُسْلُ لِلإِهْلَالِ عَنْهُمْ سُنَّةٌ

2958	بنتُ عَمَيْسٍ فِي حَدِيثِهَا اخْتَلَفَ	فِي الْفَرَضِ أَوْ فِي سُنَّةٍ وَذَا عُرِفَ
2959	فَالْأَمْرُ بِالْغُسْلِ وَبِالْإِهْلَالِ	مِنْهُ الْوُجُوبُ أَخَذَهُ فِي الْحَالِ
2960	لِلظَّاهِرِيِّ أَمَا لَدَى الْجُمْهُورِ	لِوَأَجِبِ لِأَبَدٍ مَنْ تَطَهَّيْرِ
2961	وَضَوْؤُهُ النَّعْمَانُ يَكْتَفِي بِهِ	وَمَالِكُ الثَّلَاثُ فَعَلَ النَّبِيَّ
2962	مَنْ قَبْلَ إِحْرَامِ دُخُولِ مَكَّةَ	خُرُوجَهُ لِحُجَّةٍ مِنْ بَكَّةَ
2963	فِي ذَاكَ لَاغْتَسَالَ عِنْدَ مَالِكِ	يُنْدَبُ لِلْحَجِّجِ فِي الْمَدَارِكِ
2964	الْإِحْرَامِ دُونَ نِيَّةِ التُّسْكِ بَطُلُ	أَمْرٍ عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ كَلَّا حَصَلَ

القول في الإحرام

2965	هَلْ يُمَكِّنُ الْإِحْرَامُ دُونَ تَلْبِيئِهِ	أَوْ يُكْتَفَى عَنْ ذَلِكَم بِالنِّيَّةِ
2966	تَلْبِيَةُ الرَّسُولِ عِنْدَهُمْ طُلِبَ	لِتَارِكِ لَهَا دَمٌ وَذَا رُغْبٌ
2967	أَوْجَبَهَا الظَّاهِرِيُّ وَالْجُمْهُورُ	فِيَسْتَحَبُّ لَفْظَهَا الْمَأْثُورُ
2968	وَرَفَعُ صَوْتِهِ بِهَا مَرْغُوبٌ	وُجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ مَنْسُوبٌ
2969	وَمَالِكٌ لَيْسَتْ لَهُ رُكْنًا تَعُدُّ	تَارِكُهَا يُعْطَى دَمًا فِيمَا يُحَدُّ
2970	لِلْعُلَمَاءِ تُسْتَحَبُّ إِثْرًا	دُخُولِ إِحْرَامٍ إِذَا أَقْرَأَ
2971	وَاخْتَلَفُوا فِي بَلَدَةِ الْإِحْرَامِ	عِنْدَ خُرُوجِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ
2972	قَوْلُ بَدِيِّ حَلِيفَةَ بِالْمَسْجِدِ	بَعْدَ الصَّلَاةِ فَعَلَهُ بِهِ اقْتِدَى
2973	وَالْبَعْضُ إِذْ عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ	وَالْبَعْضُ فَوْقَ رَحْلِهِ لِلرَّاءِ
2974	قَدْ عَلَّلُوا بِالْحِظَّةِ السَّمَاعِ	عِنْدَ الصُّحَابِ حِجَّةِ الْوَدَاعِ
2975	وَأَجْمَعُوا بِأَنَّ مَكِّيًّا يُهَلُّ	عِنْدَ الْخُرُوجِ حِينَ حَجٌّ يَتَّصِلُ
2976	وَالسُّنَّةُ الْإِهْلَالُ عِنْدَ الْمُعْتَمِرِ	وَالدَّمُ جَبْرًا لِابْنِ قَاسِمٍ ذَكَرَ
2977	وَعَكْسُهُ بِهِ يَقُولُ أَشْهَبُ	كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرُغِبُ
2978	وَقَطْعُهَا لِمَالِكٍ إِنْ تَغْرُبُ	شَمْسٌ لِيَوْمِ الْحَجِّ أَمَا أَشْهَبُ
2979	فَقَالَ قَطْعُهَا زَوَالًا عَرَفَهُ	عِنْدَ الصَّلَاةِ حُكْمُهَا إِذْ وَصَفَهُ
2980	تَرَدَّادُهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ طَالِبَهُ	جُلُّ بِهِ لِرَمِيهِ لِلْعَقْبَةِ
2981	وَلِابْنِ مَسْعُودٍ بِرَمِيِ أَوَّلِ	يَقْطَعُهَا ذِي سُنَّةِ الْمَبْجَلِ

القول في الطواف بالبيت والكلام فيه،

في صفته وشروطه وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعدداده

القول في الصفة

- 2982 ذي صفة الطواف للجُمهور
- 2983 فَالْحَجَرُ الْأَسْوَدَ مِنْهُ يَبْتَدِي
- 2984 وَالْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ سَيَجْعَلُ
- 2985 سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ طَوَافًا يَقْطَعُ
- 2986 وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّمْلِ هَلْ مِنْ سُنَّةٍ
- 2987 فَسُنَّةٌ لَدَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَضَحَّ
- 2988 وَحِجَّةُ الْجُمُهورِ قَوْلُهُمْ رَمَلُ
- 2989 مُيِّنًا لِلْكَافِرِينَ قَوْلَتَهُ
- 2990 وَمُحَرَّمٌ دَاخِلُهُ لَا يَرْمَلُ
- 2991 وَطَائِفٌ يَنْتَلِمُ الرُّكْنَيْنِ
- 2992 وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَلِمِ
- 2993 تَقْبِيلُهُ صَخْرَ الْجَنَانِ الْأَسْوَدِ
- 2994 وَسَبْعَةَ الْأَشْوَاطِ لِلطَّوَافِ
- 2995 طَافَ النَّبِيُّ بِالْبَيْتِ سَبْعًا صَلَّى
- 2996 لَيْسَ لَهُ وَقْتُ يُحَدُّ لِلأَدَا
- 2997 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِبْنُ عَمْرٍ
- 2998 لِمُقَرَّنٍ يَكْفِي لِحَجِّ عُمْرَةٍ
- فِي الْفَرَضِ أَوْ لِلنَّدْبِ فِي الْأُمُورِ
- تَقْبِيلُهُ أَوْ لَمَسُهُ فِي الْمُسْنَدِ
- وَلَمَسُهُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي يُقْبَلُ
- ثَلَاثَةَ مِنْهَا لِرَمْلِ يَتَّبِعُ
- مُعْتَمِرٍ أَوْ دُونَهُ فِي الْمَلَّةِ
- لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَحَ
- مُحَمَّدٌ حِينَ بَنَلْدَةَ نَزَلَ
- وَأَنْزَلَ الْإِلَهَ فِيهِمْ رَهْبَتَهُ
- وَذَاكَ يَنْفِي سُنَّةً إِذْ يُقْبَلُ
- وَذَاكَ فَعَلًا سُنَّةُ الشَّيْخَيْنِ
- لِغَيْرِ رُكْنَيْنِ وَذَا حُكْمٌ عُلِمَ
- فَذَاكَ مَطْلُوبُ الطَّوَافِ فَاقْتَدَ
- وَالرُّكْعَتَانِ دُونَهَا خِلَافَ
- خَلْفَ مَقَامِ رُكْعَتَيْنِ جَلَا
- مِثْلَ الرُّكُوعِ قَدْ يُؤَدَّى سَرْمَدًا
- سَعْيِي طَوَافٌ مَرَّةً قَدْ يُعْتَبَرُ
- لَمَرَّةً مُفْرَدَةً فِي حِجَّةٍ

القول في شروط الطواف

- 2999 وَشَرْطُهُ حَدُّ لَبَيْتِ اللَّهِ
- 3000 فَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ وَفِي الطَّوَافِ
- 3001 كَانَ النَّبِيُّ يُرِيدُ إِدْخَالَ لَهُ
- 3002 وَقِيلَ عَنْ إِدْخَالِهِ صَاقَ الْخَشَبِ
- 3003 تَقْصِيرُهَا عَنْ سَبْعَةِ مِنْ أَدْرَعِ
- وَالْحَجَرُ عَنْهُ لَا تَكُنْ بِالسَّاهِي
- وَدُونَهُ الطَّوَافُ لَيْسَ كَافٍ
- لِلْبَيْتِ فَهُوَ مِنْهُ ذَاكَ قَالَهُ
- وَالْمَالُ لَيْسَ غَيْرَ ذَاكَ مِنْ سَبَبِ
- كَانَتْ بِقَبْلِ بَعْثَةِ الْمَشْفَعِ

فَمَالِكَ لِلْوَقْتِ لَيْسَ يَحْضُرُ	وَالْخُلْفُ فِي وَقْتِ الطَّوَافِ يُذَكَّرُ	3004
وَفِي الْغُرُوبِ وَالشَّرُوقِ انْتَبَهُوا	مُجَاهِدٌ مَنْ بَعْدَ عَصْرِ يُكْرَهُ	3005
مُطَبِّقاً أَمْرَ النَّبِيِّ الشَّافِعِ	فِي كُلِّ وَقْتٍ جَازَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	3006
أَنَّ الطَّوَافَ سُنَّةٌ إِنْ كَمَلَا	أَمَّا طَهَارَةٌ فَجَمَعَهُمْ عَلَيَّ	3007
بِدُونِ طَهْرٍ فَالطَّوَافُ مَا قَبْلُ	أَبُو حَنِيْفَةَ بِدُونِهَا بَطُلُ	3008
شَرَطَ طَوَافٍ مُذْهَبٍ لِلْحُوبِ	وَالشَّافِعِيِّ طَهَارَةٌ لِلثُّوبِ	3009

القول في أعداد وأحكام الطواف

طَوَافٌ قَادِمٌ إِفَاضَةً فَعُورًا	ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ فِيهَا مُجْمَعٌ	3010
وَشَرَطُ طَهْرٍ فَعَلَهُ مُصَاحِبُ	كَذَا الْوَدَاعِ فَالطَّوَافُ وَاجِبٌ	3011
مَا تَصْنَعِي فِي الْحَجِّ حُكْمًا يُوصَفُ	حَدِيثُ بِنْتِ لَعْمَيْسٍ يُعْرَفُ	3012
فَعَلَ إِفَاضَةً عَلَيْهِ حَضُّو	وَمَا بِقَوْتِهِ يَفُوتُ الْفَرَضُ	3013
وَيُجْزَى الْقُدُومُ حَيْثُ يُفَعَلُ	وَتَرْكُهُ لِلْحَجِّ أَمْرٌ يُبْطَلُ	3014
وَقِيلَ إِنْ طَافَ الْوَدَاعَ يَسْلَمُ	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ	3015
طَوَافُهُ فِي الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ	بِذَاكَ حَجَّهُ لَدَى الْجُمُهورِ	3016
أَنْهُمَا مِنْ سُنَّةٍ إِذْ يَرْفَعُوا	وَفِي الْقُدُومِ وَالْوَدَاعِ أَجْمَعُوا	3017
فِي الْخَوْفِ بِالْقَبُولِ لِلْفَرِيضَةِ	أَمْرُهُمَا فِي الْحَجِّ بِالإِفَاضَةِ	3018
بِعُمْرَةٍ لِلْحَجِّ إِذْ تَوَسَّعَا	وَأَجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ تَمَتَّعَا	3019
وَوَاحِدًا لِمُفْرِدٍ فِي الْخَيْرِ	يَقْضِي طَوَافَيْنِ بِحُكْمِ الْأَثَرِ	3020
لِقَارِنٍ فِيهِ أَتَى خَلْفَ جَلَلِ	عَائِشَةَ حَدِيثُهَا أَصْلُ الْعَمَلِ	3021
يُجْزِيهِ سَعْيٍ وَطَوَافٍ يُشْهَدُ	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ	3022
يَطُوفُ مَرَّتَيْنِ بِاتِّبَاعِ	وَالثَّورِيِّ وَالنُّعْمَانِ وَالْأَوْزَاعِيِّ	3023
فَذَلِكَ الْحُكْمُ وَذَا الْمَرْغُوبُ	كَذَاكَ يَسْعَى مِثْلَهَا مَطْلُوبُ	3024

القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه

حكم السعي بين الصفا والمروة

مَنْ فَاتَهُ يَحُجُّ عَامًا إِنْ قَدِمَ	فَالسَّعْيُ وَاجِبٌ وَمَالِكٌ لَزِمَ	3025
وَذَاكَ حُكْمٌ لَزِمَ فِي الْأَفْضَلِ	أَعْنِي لِعَامٍ قَادِمٍ فِي الْأَوَّلِ	3026

- 3027 فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَحْمَدُ
وَالسَّعْيُ مِنْ أَمْرِ الرَّسُولِ فَاقْتَدُوا
3028 وَمَنْ رَأَى ذَا التُّشْكِّ غَيْرَ وَاجِبٍ
فَالنَّصُّ عَكْسُهُ بِذَا لِلرَّاغِبِ
3029 وَالْجُلُّ قَالَ حُكْمُ ذِي الْعِبَادَةِ
وَاجِبَةٌ بِفِعْلِهِ فَثَبَّتِ

القول في صفة السعي

- 3030 وَوَصِفُ سَعْيٍ إِنْ تُرِدَ فَسَبِقِ
هَامَ الصَّفَا وَبَعْدَهُ فَلْتَرْتَقِي
3031 لَمْزُورَةً وَعِنْدَ بَطْنِ الْوَادِي
يَرْمُلُ حَرْفَ لِحْظَةِ التَّنَادِي
3032 وَإِنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ فَلْيَعِدْ
قَبْلَ خُرُوجِهِ لَهَا فَذَا أَسَدٌ

في شروطه

- 3033 وَأَوْجَبُوا لِلطَّهْرِ كَالطَّوَافِ
حَائِضٍ وَالْغَيْرِ فِي خِلَافِ

في ترتيب السعي

- 3034 وَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَرُدُّ
فِي كُلِّ وَقْتٍ حُكْمُهُ قَدْ يُعْتَمَدُ
3035 وَمَنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ يَرْجِعُ
قَصْدَ الطَّوَافِ قَبْلَ نَأْيِ يَزْمَعُ
3036 وَخَارِجَ اللَّبَيْتِ أَوْ غَشَى النَّسَا
فِي حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ فَعَلًّا أَسَا
3037 عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ إِذَا تَرَكَ
رَكْنَا حَجًّا حَاضِرًا فِيمَا سَلَكَ

الخروج إلى عرفة

- 3038 تَرْوِيَّةٌ فِي يَوْمِهَا نَفِيرٌ
إِلَى مَبِيتٍ فِي مَنَى نَذِيرٌ
3039 بِيَوْمِ حَجٍّ مَالَهُ مَثِيلٌ
يَمْحُو الذُّنُوبَ خَالِقٌ جَلِيلٌ
3040 كُلُّ صَلَاةٍ بِمَنَى فَاقْصُرْ
ظَهْرًا وَعَصْرًا وَعِشَاءً ذَا الذِّكْرِ

في حكم الوقوف بعرفة

- 3041 ذَا رُكْنٍ فَرَضَ الْحَجَّ عِنْدَ الْكُلِّ
إِنْ فَاتَ حَجٌّ قَادِمٌ لِلْحَلِّ
3042 نَحْوِ مَنَى كُلِّ الْحَجِيجِ يَخْرُجُ
وَلِلْمَبِيتِ وَسَطُهَا يُعْرَجُ
3043 وَيَوْمَ عَشْرِفَالْإِمَامِ يُخْطَبُ
وَجَمْعُهُ الظُّهْرَيْنِ حُكْمٌ يَجِبُ
3044 فِي جَمْعٍ تَقْدِيمٍ وَبَعْدَهُ الدُّعَا
وَفِي الْقِفُولِ رَمِيَهُ فَلْيَجْمَعَا
3045 جَمْعُ عِشَائِنِ لَدَى مُزْدَلِفَةَ
قَصْرُ الصَّلَاةِ مَالِكٌ كَمْ وَصَفَهُ

- 3046 إِنْ كَانَ مَكِّيًّا فَقَصْرُهَا مَنَعٌ
3047 وَالشَّافِعِيُّ ثُمَّ أَبُو ثَوْرٍ تَبَعَ
3048 حُجَّةَ مَالِكٍ فَهُمْ لَمْ يُكْمَلُوا
3049 وَالْحُكْمُ جَاءَ لِلْفَرِيقِ الثَّانِي
3050 عَنِ حُكْمِهِ السَّابِقِ بِالتَّخْصِصِ
3051 وَخُلْفَهُمْ فِي جُمُعَةٍ فِي عَرَفَةَ
3052 إِلَّا إِذَا مِنْ عَرَفَاتٍ كَانَ أُمَّ
3053 إِذْ عَرَفَاتٌ كُلُّهُمْ بِهَا سَكَنُ
3054 لَنْ يَكُنْ مِمَّنْ لِقَصْرِهَا مَنَعٌ
3055 فِي مَذْهَبِ الثُّعْمَانِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ

في شروط الوقوف بعرفة

- 3056 وَوُقُوفُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ يُشْتَرَطُ
3057 وَتِلْكَ سُنَّةٌ أَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ
3058 وَأَجْزَاءُ الْوُقُوفِ وَقَتَ السَّحْرِ
3059 وَوَأَقِفْ قَبْلَ الزَّوَالِ يَنْصَرِفُ
3060 وَحَاجٌّ عَامٌ قَادِمٌ لَهُ لَزْمٌ
3061 وَوَأَقِفْ بَعْدَ الزَّوَالِ قَدْ مَضَى
3062 حَدِيثُ عُرْوَةَ فَحَجَّهُ قَبْلُ
3063 حَدِيثُ عُرْوَةَ بِذَلِكَ وَاضِحٌ
3064 قَالَ النَّبِيُّ ذِي عَرَفَاتٍ مَوْقِفٌ
3065 مُزْدَلِفَةٌ إِلَّا مُحَسَّرًا فَقِفْ
3066 أَمَا مِنْى فِكُلُّ شِبْرٍ مَنَحَرٌ

القول في أفعال مزدلفة

- 3067 أفعالها في الوقت ثم الحكم
3068 مبيتها فيها عليه أجمعوا
3069 أعني الحجيج من أتم الحجا

وَبَعْضُهُ بِالْفَرْدِ وَصَفٌ لِلْعَمَلِ	3070
إِنْ لَمْ يَقِفْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ	3071
وَتَرَكُ هَدْيِهِ فَيُلْزَمُ الدَّمَ	3072
وَقَدَّمَ النَّبِيَّ لِهَدْيِهِ إِلَى	3073
حَدِيثُ عَزْوَةِ دَلِيلُ الْأَوَّلِ	3074
أَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْمُزْدَلِفَةِ	3075
لَكِنَّ جَمْعَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ قَبِلَ	3076
إِلَى مِنَى فَحَجَّهُ صَحِيحٌ	3077

القول في رمي الجمار

رَمَى الْجَمَارِ يَوْمَ نَحْرٍ مُتَّفَقٌ	3078
لَمْ يَرْمَ غَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ	3079
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَالَ مَالِكٌ	3080
أَبُو حَنِيْفَةَ أَعَادَ مَنْ فَعَلَ	3081
حُكْمُ النَّبِيِّ فِي عَتْرَةِ قَدْ قَدَّمُوا	3082
حَدِيثُ عَائِشَةَ لَذَاكَ يَزُوي	3083
بِالرَّمْيِ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ	3084
مُؤَخَّرٌ إِلَى ظِلَامِ اللَّيْلِ	3085
لِلْبَعْضِ مَنْ أَحْرَهَا إِلَى عَدِ	3086
قَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ لِمَنْ يَرْعَى النَّعَمَ	3087
وَرُخْصَةَ الرُّعَاةِ فِي يَوْمَيْنِ	3088
وَمَنْ رَمَى مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ نَجَا	3089
وَمَالِكٌ يُفْدي وَذَاكَ الْقَوْلُ	3090
وَقَبْلَ ذَبْحِ مَالِكٍ مَنْ قَدْ حَلَقَ	3091
قَالَ زُفَرٌ يُعْطِي ثَلَاثًا مِنْ دَمِ	3092

القول في الإحصار

وَوَضَعُهُ مَنَعُ الْعَدَى لَمَّا عَرَضَ	وَمُحْصَرٌ بَيْنَ الْعَدَى كَذَا الْمَرَضُ	3093
بِفَعْلٍ قَادِرٍ عَلَيْهِ قَدْ صَدَرَ	وَالدَّاءُ حَصْرٌ عِنْدَ بَعْضِ مُعْتَبِرٍ	3094
وَلَا يُعِيدُ مَا عَلَيْهِ أَجْبَرًا	وَحُكْمُهُ يُحِلُّ حَيْثُ أَحْصَرَ	3095
إِنْ فَاتَهُ ذَا الْعَامِ وَهُوَ يَرْجُوا	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِ الْحَجُّ	3096
فَالنَّحْرُ حَيْثُ حَلَّ فِيهِ يُرْغَبُ	لِمَالِكٍ إِنْ كَانَ هَدِيًّا يُضْحَبُ	3097
فَعَلُ الرَّسُولِ إِسْوَةٌ إِفَادَةٌ	وَالأَصْبَحِي لَيْسَ يَرَى الإِعَادَةَ	3098

القول في أحكام جزاء الصيد

لِقَوْلِ نَصِّ مُحْكَمٍ إِذْ يُقْطَعُ	تَرَكَ الْمَصِيدَ كُلَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا	3099
بِمِثْلِهِ يُفْدَى مِنَ الْأَنْعَامِ	بِتَرَكَهَ فِي مُدَّةِ الإِحْرَامِ	3100
وَصِغَةَ التَّطْبِيقِ فِي الْأَنْعَامِ	وَإِخْتَلَفُوا فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ	3101
فِي قِيَمَةِ وَالْعَيْنِ حِينَ أَجْبَرًا	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُخَيَّرًا	3102
بَشَكْلِهِ يُقَاسُ بِالتَّقْيِيدِ	وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْ صُنُوفِ الصَّيْدِ	3103
شَاةٌ بِهَا يُفْدَى وَذَلِكَ الْحَالُ	نَعَامَةٌ بِيَدْنَةِ غَزَالٍ	3104
وَحَشِيَّةٌ بِبَقْرَةٍ تُكَالُ	يَسْرِي عَلَيَّ فَصَائِلُ تُقَالُ	3105
أَبُو حَنِيفَةَ قَفَا لِفَضْلِهِ	بِذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَمِثْلِهِ	3106
حُكْمُ جَزَاءِ الصَّيْدِ بِالتَّفْهِيمِ	وَالشَّافِعِيُّ فَهَلْ عَلَيَّ التَّخْيِيرِ	3107
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ يُعْطَى النَّاسِكُ	فَهِيَ عَلَيَّ التَّخْيِيرِ قَالَ مَالِكُ	3108
وَعَيْرُهُ خَيْرٌ لِلْمُصِيبِ	قَالَ زُفَرٌ وَهِيَ عَلَيَّ التَّرْتِيبِ	3109
يَوْمَانِ كُوفَةٍ عَلَيَّ التَّمَامِ	مُدَّ لِيَوْمٍ ثَمَنُ الصَّيِّامِ	3110
وَرَفْضُهُمْ أَقْوَالُهُمْ قَدْ سَبَقَا	وَأَهْلُ ظَاهِرِ عَفْوِهِ مُطْلَقًا	3111
فِي رَمِي صَيْدٍ وَاحِدٍ فَيَهْلِكُ	وَالْخُلْفُ فِي جَمَاعَةٍ تَشْتَرِكُ	3112
بِكَامِلٍ يُعْطَى وَذَا الْقِصَاةِ	فَمَالِكُ كُلُّ لَهُ فِدَاءُ	3113
يُعْطَى تَضَامُنًا وَذَلِكَ السَّائِدُ	وَالشَّافِعِيُّ يَكْفِي جَزَاءً وَاحِدُ	3114
كُلُّ مُقْلِدٍ لَهُ لَذَا عَلَنُ	بِمَذْهَبٍ لَهُ عَلَيَّ مَرَّ الزَّمَنِ	3115
جَزَاءُ صَيْدٍ فِدْيَةٌ لِلْأَثَمِ	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقَادِمِ	3116

3117	إِنْ صَادَ فَرْدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ جَمَعُ	3117	فِي الْجُهْدِ صَيْدَهَا بِرَمِيٍّ إِنْ وَقَعَ
3118	فَكُلٌّ وَاحِدٌ عَلَيْهِ فَدْيَةٌ	3118	إِذَا جَمَاعَةٌ رَمَتْ رَمِيَّهُ
3119	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ جَزَاءُ	3119	مَنْ أَحْرَمُوا مِنْ خَارِجٍ وَجَاؤُوا
3120	كَفَّارَةُ الْقَاتِلِ صَيْدًا يَحْرُمُ	3120	أَزْكَائِهَا أَرْبَعَةٌ فَلْتَعْلَمُ
3121	فَوَاجِبٌ وَمَنْ عَلَيْهِ يَجِبُ	3121	وَالْفِعْلُ زِدْ مَحَلَّهُ إِذْ يُحْسَبُ
3122	يُضَافُ لِاخْتِلَافِهِمْ أَمْرَانِ	3122	فَالْمَثَلُ فِي الْمَيْدِ أَمَّا الثَّانِ
3123	مَا هُوَ صَيْدٌ أَمْ سِوَاهُ يُعْرَفُ	3123	فِيهِ قِضَى عَمَرٍ بِوَصْفٍ يُوصَفُ
3124	وَاتَّفَقُوا بِأَنْ حَمْسًا لَا حَرْجُ	3124	فِي قَتْلِهَا مِنْ مُحْرَمٍ إِذَا خَرَجَ
3125	حِدَاةٌ فَأَرْغَابٌ عَقْرَبُ	3125	كَلْبٌ عَقُورٌ حَيَّةٌ إِذْ تَرْهَبُ
3126	وَالْخَلْفُ فِي الْأَفْعَى وَفِي الْأَسْوَدِ	3126	وَقَتْلُ، حَيَّةٍ مِنَ الْبُنُودِ

القول في فدية الأذى وحكم الحالق رأسه قبل محل الحلق

3127	وَفِدْيَةُ الْأَذَى لَدَيْهِمْ مُجْمَعُوا	3127	بِشَأْنِهَا بِحُكْمِهَا قَدْ يُقْطَعُ
3128	وَمَنْ مِنَ الْأَذَى لِرَأْسِهِ حَلَقُ	3128	إِطْعَامُ سِتَّةٍ عَلَيْهِ يُسْتَحَقُّ
3129	أَوْ صَوْمٌ سِتَّةٌ كَذَلِكَ وَاجِبُ	3129	فَذَا فِدَاؤُهُ لِحَلْقِ صَائِبُ
3130	وَكُلُّمَا الْحَرَمُ مِنْهُ يُحْرَمُ	3130	كَقِصِّ أَظْفَارٍ وَحَلْقِ يُعْلَمُ
3131	تَتَفَّ قَلِيلُ الشَّعْرِ فِيهِ يُطْعَمُ	3131	وَفِي الْكَثِيرِ فَدْيَةٌ إِذْ يُعْلَمُ
3132	وَفِدْيَةٌ تُعْطَى بِحَيْثُ كَانَا	3132	لِمَالِكَ وَمَنْ بِهِ أَدَانَا
3133	لَأَنَّهُ لَيْسَ يَهْدِي يُنْعَى	3133	لِغَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُشْرَعُ
3134	وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ شَرَعًا قَرَّرَا	3134	عَنْ سَاكِنِي مَكَّةَ ظُلْمًا ضَرَرَا
3135	إِعْطَاؤُهَا خَارِجٌ حَيْزِ الْحَرَمِ	3135	وَعَارِمٌ فَوْقَ تُرَابِهِ أَثَمُ
3136	فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى الْإِطْعَامَا	3136	وَالصَّوْمَ حِينَ يَخْرُجُ الْإِحْرَامَا
3137	قِضَاهُمَا إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ	3137	وَالدَّمَ لَا يُقْضَى سِوَى هُنَالِكَ
3138	أَعْنِي بِمَكَ بَيْتِ رَبِّ النَّاسِ	3138	لِلنُّسْكِ حُكْمٌ لَا تَكُنْ بِالنَّاسِ
3139	لِلشَّافِعِيِّ لَا يُجْزَى الْإِطْعَامُ	3139	إِلَّا لِمَنْ يَضُمُّهُ الْإِحْرَامُ
3140	وَذَلِكَ بَيْتُ اللَّهِ أَعْنِي مَنْ قَطَنَ	3140	بِهِ دَمُ الْإِطْعَامِ حُكْمٌ قَدْ قَرَنَ
3141	وَذَبْحُهُ فِي مَكَ فِيهِ اتَّفَقُوا	3141	وَطَعْمُهُ غَيْرَ سَاكِنِيهَا افْتَرَقُوا
3142	وَمَقْصَدُ النَّسْكِ وَهَدْيٍ يَجْمَعُ	3142	نَفْعٌ مُجَاوِرٌ بِمَكَّةَ يَقَعُ

القول في كضارة المتمتع

- 3143 وَالْهَدْيُ حُكْمُهُ أَتَى الْقُرْآنَ
3144 لَذَا ففَعَلُهُ بِلا خِلافٍ
3145 مَنْ مُتَمَتِّعٌ بِهَذَا الْهَدْيِ
3146 وَكُلُّ مَوْجُودٍ مِنَ الْهَدْيِ لَزِمَ
3147 وَذَاكَ مَالِكَ بِهِ قَوْلًا قَضَى
3148 وَأَبْنُ عُمَرَ فَالْهَدْيُ قُلُّ بِالْإِنْبِلِ
3149 وَكُلُّهَا أَتَتْ عَلَى التَّرْتِيبِ
3150 وَمَالِكَ فِي الصَّوْمِ حَيْثُمَا شَرَعَ
3151 وَالصَّوْمُ مِنْ بَعْدِ الرَّجُوعِ مُتَّفَقٌ
3152 قَبْلَ الرَّجُوعِ فِيهِ خُلْفٌ يَذْكَرُ
3153 وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الرَّجُوعِ يَحْضُلُ
3154 وَكُلُّ مَنْ يَفُوتُهُ حَجٌّ شَرَعَ
3155 عَلَيْهِ حَجٌّ قَادِمٌ فِي الْفَرَضِ
3156 وَغَالِطٌ زَمَانٌ حَجٌّ أَبْدَلَهُ
3157 فَهَلْ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَالْقَضَاءُ
3158 وَمُفْسِدُ الْحَجِّ مِنَ الْجَمَاعِ
3159 يُفْسِدُهُ مَنْ تَرَكَ الْأَفْعَالَ
3160 كَثَرَكُ رُكْنٍ ثُمَّ فَعَلَ مَا نَهَى
3161 وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ حَيْثُ يُفْسِدُ
3162 وَمَدَّ مَالِكَ لَوَقَّتِ الْمَنَعُ
3163 وَمَنْ فَعَلَ فَالْهَدْيُ وَالْإِعَادَةُ
3164 وَالْوَطْءُ فِي إِفَاضَةِ إِذَا فَعَلَ
3165 تَحَلَّلَ الْحَجَّيْجُ يَوْمَ النَّحْرِ
3166 وَمَا سَوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ يَحِلُّ
3167 وَكُلُّ شَيْءٍ حَلَّ عِنْدَ مَالِكَ
3168 وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا عَلَى الْإِنْزَالِ
3169 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يُفْسِدُ
- عَلَيْهِ فِي تَمَتُّعِ ذَا الشَّانِ
وَحُلْفُهُمْ فِي جُمْلَةِ الْأَوْصَافِ
وَمَا مَكَانُهُ وَكَمَّ فِي الْعَدِّ
وَبَعْضُهُمْ شَاةٌ بِهَا حُكْمٌ حَسَمَ
إِذْ قَاسَهُ بِالصَّيْدِ حُكْمٌ قَدْ مَضَى
وَلَيْسَ غَيْرَهَا بِحُكْمِ النَّقْلِ
فَالصَّوْمُ بَعْدَ الْهَدْيِ بِالتَّعْقِيبِ
فَالانْتِقَالُ حَوْلَ غَيْرِهِ مَنَعٌ
عَلَيْهِ إِنْ بِأَهْلِهِ قَدْ يَلْتَحِقُ
يَمْنَعُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يُؤْتِرُ
هَلْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بَيْتِ يَنْزِلُ
فِيهِ بَرُكْنٌ فَاتَهُ وَمَا وَقَعَ
كُلُّ يَقُولُ لَازِمٌ أَنْ يَقْضَى
بِالْجَهْلِ وَالنِّسْيَانِ يَجْرِي ذَاكَ لَهُ
أَمْ صَوْمُهُ غَدًا هُوَ الْأَدَاءُ
فِيهِ اخْتِلافُ الْحُكْمِ بِاتِّبَاعِ
وَالشَّرْطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَقْوَالِ
عَنْهُ بِوَقْتِ الْحَجِّ حَتَّى يَنْتَهِيَ
بِالْوَطْءِ فِيهِ الْحَجُّ حِينَ يَقْضُدُ
حَتَّى لِرَمَى الْعَقَبَةِ بِالسَّبْعِ
ذَا الْحُكْمُ فَالتَّعْمَانُ مَا أَرَادَهُ
فَالْحَجُّ بَاطِلٌ لَدَيْهِمْ مَا كَمَلَ
سَمَّوَهُ بِالْأَصْغَرِ قَوْلُ الْحَضِرِ
وَالْبَعْضُ مَنَعُ الصَّيْدِ حُكْمًا قَدْ نُقِلَ
سَوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ فِي الْمَدَارِكِ
كَذَا الْمَقْدَمَاتِ بِالْأَعْمَالِ
بَغَيْرِ إِنْزَالٍ بِفَرَجٍ يُوجَدُ

لِلشَّافِعِي وَذَاكَ حُكْمٌ يُعْقَلُ	3170
يَكْفِي لِبُطْلِ الْحَجِّ فِي الْأَقْوَالِ	3171
لِلشَّافِعِي وَذَاكَ قَوْلٌ يُبْدِي	3172
فَالشَّافِعِي أَعْفَاهُ فِي ذَا الشَّانِ	3173
فِي بُطْلِ حَجِّ جَاءَ بِالتَّمَامِ	3174
لِلشَّافِعِي مَالِكُ بَدْنَةٌ تُعَدُّ	3175
بِهَا مُكْفِرًا عَنِ الْمَأْتَمِ	3176
عَنْهُ إِلَى سِوَاهُ يُنْفَى الْحَرْجُ	3177
طَافَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّ أَرْدَفَهُ	3178
أَوْجَبَهَا شَرَعُ الْهُدَى الْمُفْضَلِ	3179

القول في الكفارات المسكوت عنها

فِي فَعْلِهِ وَكُلُّهُ مَحْبُوبٌ	3180
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَسُوقُ الْفَهْمُ	3181
وَذَاكَ إِجْمَاعٌ لَدَيْهِمْ يُؤْتَرُ	3182
بَعْضُ دَمٍ يُفْدِي بِهِ إِذَا يَأْتِي	3183
لِمَالِكٍ وَالشُّورُ حُكْمُ الْجَبْرِ	3184
فَدْيَةٌ فَعَلَ قَدِ أَتَى مُنَوَّعًا	3185
فَيَفْتَدِي لَدَيْهِمَا إِذَا وَصَفُوا	3186
وَفَدْيَةُ الْحَمَامِ فَعَلَ ثَانِي	3187
لَمْ يَجِدْ فَذَلِكَ الْمُخْتَارُ	3188
وَيَفْتَدِي بِالْحُكْمِ لِلْجُمُهورِ	3189
فِي لَبْسِهَا يَرْفَعُهُ لِلظَّافِرِ	3190
مَنْ بَعْدَ قَطْعِ عَدَمِ النَّعْلَيْنِ	3191
أَعْفَاهُ مِنْهَا عَلَى ذِي الصِّفَةِ	3192
وَالْحُكْمُ ظَنِّي بِهَذَا الشَّانِ	3193
فِي مَكَّةَ أَعَادَ مَا بِهِ أَمَا	9194
وَبَعْضُهُمْ يُفْدِي وَلَيْسَ يُقَهَّرُ	9195
وَالنُّسُكُ سُنَّةٌ لَهَا مَرْغُوبٌ	3180
مَنْ فَاتَهُ نُسُكٌ فَيَفْدِيهِ الدَّمُ	3181
وَحُكْمُ فَرَضِ عِنْدَهُمْ لَا يُجْبَرُ	3182
وَالخُلْفُ فِي تَجَاوُزِ المِيقَاتِ	3183
لِذَلِكَ الإِجْرَاءِ دُونَ عُدْرِ	3184
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الرُّجُوعَا	3185
وَالغُسْلُ بِالخَطْمِي عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	3186
لِمَالِكِ ذَا الحُكْمِ وَالتَّعْمَانِ	3187
لُبْسُ السَّرَاوِيلاتِ إِذْ إِزَارُ	3188
لَدَى ابْنِ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الشُّورِ	3189
وَذَاكَ فِي الحَدِيثِ جَاءَ عَن جَابِرِ	3190
وَاخْتَلَفُوا فِي اللُّبْسِ لِلخَفِيِّنِ	3191
يُفْدِي لِمَالِكِ أَبِي حَنِيفَةَ	3192
لِلشَّافِعِي يُنْسَبُ القَوْلَانِ	3193
مَنْ نَكَسَ الطَّوَافَ أَوْ شَوَّطَانِسَا	9194
وَبَعْضُهُمْ يُعِيدُ ثُمَّ يُجْبَرُ	9195

- 3196 وَأَخْتَلَفُوا عِنْدَ بُلُوغِ الْأَهْلِ
3197 أَبُو حَنِيفَةَ جَزَاؤُهُ الدَّمُ
3198 ثَلَاثَةُ الْأَشْوَاطِ فِيهَا الرَّمْلُ
3199 وَمَنْ نَسَى رَكَعَتِي الطُّوَافِ
3200 فَمَالِكٌ يُعْطِي دَمًا إِذَا رَجَعَ
3201 وَالشُّورُ قَالَ بَلْ يُعِيدُ فِي الْحَرَمِ
3202 أَمَا طَوَافٌ لِلْوِدَاعِ مُخْتَلَفٌ
3203 فَمَالِكٌ إِذَا قَرِيبٌ يَرْجِعُ
3204 مَنْ لَمْ يَرَ السَّعْيَ فَرِيضَةٌ دَمٌ
3205 وَقُوفُهُ فِي عُرْنَةِ قَدْ يُبْطَلُ
3206 وَالنَّهْيُ عَنِ وَقُوفِهِ بِهَا أَتَى
- هَلْ يَقْضِينَ لِمَا نَسَى فِي الْأَصْلِ
وَذَاكَ مَمْنُوعٌ لِبَعْضٍ يُعْلَمُ
عَلَى الْوُجُوبِ الْبَعْضُ قَالَ يُفْعَلُ
حَتَّى إِذَا أَنْهَى لَذَا الْمَطَافِ
وَالشَّافِعِيُّ يَرْكَعُهَا مَهْمَا وَسِعَ
وَذَاكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ فِيمَا عَلِمَ
بَيْنَ الْوُجُوبِ ثُمَّ سَنَّةٌ وَصَفَ
وَالشُّورُ عِنْدَهُ دَمٌ قَدْ يُدْفَعُ
عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَسُوقُ الْفَهْمُ
لِلْحَجِّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُقْبَلُ
لِلْحَظَرِ أَوْ كِرَاهَةِ قَدْ ثَبَتَا

القول في الهدى

- 3207 وَالْقَوْلُ فِي الْهَدْيِ مُوضَّحٌ لِمَا
3208 مَنْ أَيَّنَ سَوْقَهُ وَأَيَّنَ يَقْضُدُ
3209 فَمَنْهُ وَاجِبٌ وَمَنْهُ سَنَةٌ
3210 فَوَاجِبٌ بِالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ
3211 فَالْهَدْيُ لِأَزْمٍ مِنَ التَّمَتُّعِ
3212 وَالْهَدْيُ عَنِ كَفَّارَةِ إِذَا لَزِمَ
3213 وَالْهَدْيُ قَيْسَ عِنْدَ كُلِّ الْفُقَهَاءِ
3214 أَرْبَعَةُ الْأَصْنَافِ فِيهَا يُخْرَجُ
3215 مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ
3216 مِنْ إِبِلٍ وَالْهَدْيُ مِنْهُ أَفْضَلُ
3217 وَالْمَعْزُ إِنْ لَمْ يَلْقَ غَيْرَهُ كَفَى
3218 أَسْنَانُهَا الشَّنِيُّ أَوْ مَا فَوْقَهُ
3219 بَلْ جَدَعُ الضَّأْنِ جَوَازُهُ ثَبَتَ
3220 أَخْبَارُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الضَّحَايَا
- يَهُمُّ وَاجِبًا وَجِنْسًا عُلْمًا
وَأَيَّنَ نَحْرَهُ وَكُلٌّ يُفْرَدُ
لِأَهْلِ بَيْتِ اللَّهِ دُونَ مَنْهُ
وَجُوبُهُ فِي الشَّرْعِ بِالْعِبَارَةِ
وَقَارِنٌ فِيهِ اخْتِلَافُ اللَّمَعِ
أَوْ تَفَتْ أَوْ مِنْ أَدَى إِنْ يُجْتَرَمُ
بِالنُّسْكِ إِجْمَاعٌ لَدَى مَنْ نَبَهَا
مِنْهَا تَرَاتِبًا وَعَكْسًا حَرَجُ
لِلْهَدْيِ فِي إِخْرَاجِ نُسْكِ فَافْهَمِ
أَوْ بَقَرٍ ضَّأْنٌ فَتِلْكَ السَّبِيلُ
فَذِي صُنُوفِ الْهَدْيِ لَمَّا وَصَفَا
وَلَيْسَ يُحْزِي تَحْتَهُ حَقَّقَهُ
لَدَيْهِمْ وَرَفَعُ حُكْمَهُ رَوَتْ
وَالْحُكْمُ مِثْلُ ذَاكَ فِي الْهَدَايَا

- 3221 وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الثَّانِي
- 3222 فَلِلزُّبَيْرِ مُرْشِدًا بِنَيْبِهِ
- 3223 لِصَاحِبٍ وَلَا تَخَافُ اللَّهَ
- 3224 وَفِي جَوَابٍ لِلنَّبِيِّ أَفْضَلُهَا
- 3225 لَا حَدَّ فِي عَدَدِ لَدَيْهِمْ يُحْصَرُ
- 3226 وَالسَّوْقُ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإشْعَارِ
- 3227 عَنِ الرَّسُولِ حِينَ سَاقَ الْهَدْيَا
- 3228 وَالْخَلْفُ فِي تَقْلِيدِ هَدْيِ الْعَنَمِ
- 3229 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ يَقُولُ
- 3230 عَنْ مَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ
- 3231 أَتَتْ عَنِ الرَّسُولِ فِي هَدْيِ يُسْقَى
- 3232 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِذِي الْخَلِيفَةِ
- 3233 يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ قِدْوَةَ الْبَشَرِ
- 3234 لَمَّا اسْتَوَتْ فِي سَيْرِهَا رَاحِلَتُهُ
- 3235 وَمَالِكٌ لَسَوْقِهِ مَنْ حَلَّ
- 3236 وَمُسْتَحَبٌّ وَقَفُّهُ فِي عَرَفَةَ
- 3237 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى إِذْ خَالَهُ
- 3238 حُجَّةُ مَالِكٍ لَسَوْقِ الْهَدْيِ
- 3239 وَأَجْمَعُوا أَنَّ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ
- 3240 وَالطَّبْرِيِّ أَجَازَ نَحْرَهُ مَتَى
- 3241 غَيْرَ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَالْقِرَانِ
- 3242 حَكْمَتُهُ إِطْعَامُ أَهْلِ الْحَرَمِ
- 3243 وَالنَّحْرِ فِي مَنَى بِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ
- 3244 لِقَوْلِهِ فَجَاجَ مَكَّةَ مَنَحَرُ
- 3245 وَالذَّبْحُ قَبْلَ يَوْمِ عَشْرٍ إِنْ يَقَعُ
- 3246 كِلَيْهِمَا أَجَازَهُ لِلشَّافِعِيِّ
- 3247 وَالْهَدْيُ ذَا عِنْدَهُمْ رُكُوبُهُ
- وَعَنْ عُمَرَ ذَا الْحُكْمِ فَأَفْهَمَ وَاعْتَنَى
تُهْدِي لَمَّا تَخَشَى بِأَنْ تُعْطِيَهُ
وَأَنْتَ نِعْمَةٌ لَهُ أَيْدَاهَا
أَرْفَعُهَا فِي تَمَنٍّ أَجْزَلُهَا
هَدْيُ الرَّسُولِ مِائَةٌ إِذْ ذَكَرُوا
بِأَنَّهُ لِلْهَدْيِ فِي الْأَحْبَارِ
وَمَنْ أَتَاهُ حَارَ فَضْلًا سَعِيًّا
قَلَدَهَا الرَّسُولُ حَيْرَ الْأُمَمِ
عَنْ عَائِشَةَ وَحُكْمُهَا بِهِ نَقُلُ
تَقْلِيدُ أَغْنَامٍ فَغَيْرُ عَزْمَةٍ
تَقْلِيدُهَا لِذَلِكَ تَرْكُهُ أَحَقُّ
صَلَّى لِظَهْرِ مُشْعَرٍ الْبَدَنَةَ
مُتَّسِرًا تَقْلِيدَ هَدْيِ إِنْ يُقَرَّ
لَبَّى بِحَجٍّ وَاصِفًا لَوْ قَفَّتَهُ
يَرَاهُ سُنَّةً لِأَهْلِ الْحَلِّ
وَجَلُّهُمْ بِسُنَّةٍ قَدْ عَرَفَتْهُ
لَيْسَ بِسُنَّةٍ وَلَا إِغْفَالَهُ
مَنْ حَلَّهُ فَعَلِ الرَّسُولِ الْأَمْجَدُ
يَعْنِي بِهِ إِطْعَامَ أَهْلِ الْبَلَدَةِ
يَشَاءُ مُهْدِيَهُ وَذَا قَدْ ثَبَتَا
نَفْسَاهُمَا بِمَكَّةَ تَزَهَقَانِ
مَنْ تَرَكَ نُسُكًا وَاجِبًا لِلْمُحْرَمِ
وَالنَّحْرِ فِي مَكَّةَ جَوَازُهُ حُسْمٌ
وَمَنْ قَفَا سَبِيلَ طَهٍ يَظْفَرُ
تَطْوَعًا تَمْتُّعًا فَمَا نَفَعُ
وَرَاجِحٌ فِي الْحُكْمِ قَوْلُ الشَّافِعِ
فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ يَصْحَبُهُ

- 3248 لَعَلَّمَا مِنْ أَهْلِ كُلِّ مَضْرٍ
3249 وَالظَّاهِرِيِّ أَجَازَ الْأَسْعَمَالَ
3250 وَحُجَّةَ الْجُمَّهُورِ رَفَعَ جَابِرِ
3251 أَجَازَ لِلرُّكُوبِ بِالْمَعْرُوفِ
3252 أَبُو الزَّنَادِ حُجَّةٌ لِلظَّاهِرِ
3253 وَأَجْمَعُوا فِي الْهَدْيِ لِلتَّطَوُّعِ
3254 إِنْ عَطَبَ الْهَدْيِ الْجَمِيعُ مُتَّفِقٌ
3255 إِنْ بَلَغَ الْمَحَلَّ فَهُوَ يَأْكُلُ
3256 فَأَمْرٌ تَرْكُهُ لَهُ وَرَفَقَتُهُ
3257 وَاخْتَلَفُوا فِي فِدْيَةِ لِأَكْلِ
3258 وَالشَّافِعِيِّ أَبُو حَيْفَةَ وَجَبَ
3259 وَهَدْيِ صَيْدٍ ثُمَّ قِيَمَةُ الْأَدْيِ
3260 وَذَلِكَ مِنْ خِلَافِ نُسْكَكَ قَدْ نُقِلَ
3261 بِالْهَدْيِ تَمَّ الْقَوْلُ فِي حَجِّ كَمَلِ
3262 تَأْلِيفُهُ لِلنُّسْكَ تَتِمِّمًا لِمَا

كتاب الجهاد

- 3263 هَذَا الْكِتَابُ ضَمَّ جُمْلَتَيْنِ
3264 فِي الْحُكْمِ سَبْعَةٌ مِنَ الْفُضُولِ
كَالْحُكْمِ وَالْأَرْكَانِ بِالتَّعْيِينِ
تُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ بِالْمَعْقُولِ

الجملة الأولى، وفيها فصول:

الفصل الأول:

في معرفة حكم هذه الوظيفة

- 3265 فَجَمَعُهُمْ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ
3266 إِنْ لَمْ يَقُمْ بَعْضُهُمْ بِهِ كُلُّ أَثْمٍ
3267 وَالْعِبَاءُ وَاجِبٌ عَلَى الرَّجَالِ
إِذْ جَاءَ مَكْتُوبٌ بِنَصِّ التَّوْبَةِ
إِنْ قَامَ بَعْضُهُمْ بِهِ كُلُّ سَلَمٍ
مَنْ بَالِغٌ وَكَامِلٌ الْأَحْوَالِ

- 3268 إِذْنُ الْأَبْيْنِ عِنْدَهُمْ مُقَدَّمٌ وَفِي الْحَدِيثِ أَمْرُهُ مُسَلَّمٌ
3269 وَالْمُشْرِكُونَ إِذْنُهُمْ فِيهِ اخْتَلَفَ إِذْنُ الْغَرِيمِ مِثْلُهُ كَمَا وُصِفَ

الفصل الثاني:

في معرفة الذين يحاربون

- 3270 وَالْجَمْعُ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقْتَلُوا حَتَّى يُرَى الْإِسْلَامُ دِينًا فَضْلًا
3271 عَنْ مَالِكٍ فَلَا تَجُوزُ الْحَبْشَةُ بِالْحَرْبِ أَوْ بِالتَّرْكِ حَيْثُ يَثْبُتُ

الفصل الثالث:

في معرفة ما يجوز من النكاح في العدو

- 3272 نَكَاحٌ فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْمَالِ تَجُوزُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْإِذْلَالِ
3273 وَلَا تَمْسُ مُخْتَلَفَ الرَّهْبَانِ يُقَدَّرُ الْإِسْلَامُ لِلْإِيمَانِ
3274 بِاللَّهِ رَغْمَ جُحْدِهِ لِلْحَقِّ وَكَوْنِهِ يُغْلُ يَوْمَ السَّبْقِ
3275 وَقَالَ قَوْمٌ فَلِالْإِمَامِ خَيْرًا فِي قَتْلِهِمْ أَوْ أَسْرِهِمْ أَوْ حَرِّرًا
3276 حُكْمٌ بِهِ قَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ وَالْقَتْلُ مَرْفُوضٌ تَرَاهُ الْأُمَّةُ
3277 لِذَلِكَ فَالْفِدَاءُ أَوْ يُحَرَّرُ فَفِيهِمَا الْإِمَامُ حَالًا يَنْظُرُ
3278 فَأَلْأَسْرُ بِالتَّمْكِينِ شَرْطُهُ وَرَدُّ فِي نَصِّ مُنْزَلٍ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
3279 أَمَانٌ عَبْدٌ ثُمَّ مَرْأَةٌ وَرَدُّ جَوَازُهُ الْجُمُهورُ كُلُّ قَدْ قَصَدُ
3280 أَمَانٌ عَبْدٌ شَرْطُهُ الْقِتَالُ إِنْ أَسْرُوهُ أَمْنُهُ حَالًا
3281 أَمَا الْأَمَانُ لِلنِّسَاءِ أَصْلُهُ حَدِيثٌ أَمْ أَيْمَنَ ذَا نَقْلُهُ
3282 وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَتْلِ بَعْدَ الْأَسْرِ قَتْلُ الصَّبِيِّ ثُمَّ النِّسَاءِ فِي الْحَظَرِ
3283 وَمَالِكٌ لَا يُقْتَلُ الْمَعْتُوهُ كَذَلِكَ الْأَعْمَى وَالصَّبِيُّ الْمَشْبُوهُ
3284 وَالثَّوْرُ لِلشُّيُوخِ مَنْعُهُ فَقَطُّ الْأَوْزَاعِي قَتْلُ حُرَّةٍ يَرَى شَطَطُ
3285 وَالشَّافِعِيُّ لِهَذِهِ الْأَصْنَافِ سَوَى مَعَ الرَّجَالِ فِي الْإِتْلَافِ
3286 أَسْبَابٌ خَلْفَهُمْ تَعَارُضُ الْأَثْرِ فِي قَتْلِهِمْ مِنْ دُونَ تَمْيِيزِ حَصْرِ
3287 كَقَوْلِهِ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَا وَقَوْلِهِ لَا تَقْتُلُوا وَذَا جَلَا
3288 مُخَصِّصًا أَصْنَافَ بَعْضِ الْبَشَرِ كَصَبِيَّةٍ وَنِسْوَةٍ فَلْتَحَذَرِ

- 3289 وَقَتْلُ شَيْخٍ ثُمَّ قَتْلُ اللَّصِي
3290 بِذَلِكَ كَانَ أَمْرُهُ لِحَالِدِ
3291 مُنْفَذِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ
3292 وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ الْوُجُوبِ
3293 مَنْ قَالَهَا مَا اسْتَشْنَى أَيُّ مُشْرِكٍ
3294 وَمَنْ لِقُدْرَةِ عَلَيْهِ يَشْتَرِطُ
3295 مَنْ نَفْسَهُ كَفَّ عَنِ الْقِتَالِ
3296 وَكُلَّهُمْ قَالَ بِتَرْكِ الْمَثَلَةِ
3297 تَعْذِيهِمْ بِالنَّارِ مَمْنُوعٍ يُعَدُّ
3298 وَالْخَلْفُ فِي التَّكْيِيلِ بِالْأَمْوَالِ
3299 إِتْلَافٌ مَبْنِيٌّ لِلْعِدَاةِ جَائِزٌ
3300 لِمَالِكٍ وَالْحُكْمُ عِنْدَ الشَّافِعِ
3301 وَقَطْعُ نَافِعٍ مِنَ الْأَشْجَارِ
3302 حَرَمُهُ الْأَوْزَاعُ بِالتَّحْقِيقِ
3303 وَحَرْقُ نَخْلِ بَنِي النَّضِيرِ
3304 وَبَعْضُهُمْ يَرَى خُصُوصَ الْحُكْمِ
3305 إِذْ لَمْ يَرِدْ قَوْلُ بِحَرْقِ الشَّجَرِ

الفصل الرابع:

شروط الحرب

- 3306 أَوْلَاهَا شَرْطُ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ
3307 تَكَرُّرُهَا إِذَا أُعِيدَ الْحَرْبُ
3308 كَانَ النَّبِيُّ يَقُولُ لِلْأَمِيرِ
3309 عَلَيْكَ أَنْ تَدْعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ
3310 وَمَنْ أَجَابَ كُفَّ عَنِ قِتَالِهِ
3311 وَإِنْ أَبَوْا فَلْيُنزِلُوا فِي دَارِ
3312 إِنْ فَعَلُوا حَقَّ لَهُمْ مَا لِلْعَرَبِ

- 3313 كَذَا غَيْمَةً لِمَالِ الْحَرْبِ مَا لَمْ يُقَاتِلُوا بِجَنْبِ الصَّحْبِ
3314 فَإِنْ أَبَوْا فَلْيَلْزَمُوا بِالْجِزْيَةِ فَإِنْ أَبَوْا فَحَرْبُهُمْ بِصَحْوَةِ

الفصل الخامس:

في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم

- 3315 وَلَا يَجُوزُ عَنْهُمْ الْفِرَارُ وَالْحَرْبُ فِي دِيَارِهِمْ تَدَارُ
3316 إِنْ ضَاعَفُوا أَعْدَادَ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَفَوْقَ ذَا يُعَدُّ فِي التَّهْلُكَةِ

الفصل السادس:

في جواز المهادنة

- 3317 وَكُلُّهُمْ أَجَازَ عَقْدَ الْهُدْنَةِ وَالْخُلْفُ فِي تَكْيِيفِ تِلْكَ الْفِتْرَةِ
3318 فَبَعْضُهُمْ أَجَازَهَا ابْتِدَاءً حَيْثُ يَكُونُ فَعْلَهَا بِنَاءً
3319 بَعْضٌ رَأَى جَوَازَهَا ضَرُورَةً بِهَا تُصَدُّ حَالَةٌ مَحْظُورَةٌ
3320 إِمَّا بِأَخْذِ قِسْطِ مَالٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ جِزْيَةٍ غَدَّتْ عَلَيْهِمْ
3321 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْإِمَامِ لِلصُّلْحِ بِالْمَالِ عَلَى التَّمَامِ
3322 وَذَلِكَ قَاسُوهُ عَلَى فِدَاءِ مُحْتَجِزِ الْإِسْلَامِ بِالسَّوَاءِ

الفصل السابع:

لماذا يحاربون؟

- 3323 وَقَصْدُ حَرْبِهِمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا غَيْرَ قُرَيْشٍ حُكْمُهُمْ يُشْرَعُ
3324 كَذَا نَصَارَى الْعُرَبِ مِنْ أَمْرَيْنِ دُخُولُهُمْ دِينَ الْهُدَى فِي الْحِينِ
3325 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَجِزْيَةٌ قَدْ تُفْرَضُ عَلَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ لَا يُعَوِّضُ
3326 بِهِ كِتَابَ اللَّهِ نَصْرٌ قَدْ وَرَدَ وَاللَّفْظُ مُحْكَمٌ هُنَا كَمَا وَجَدَ
3327 وَأَخَذَهَا مِنَ الْمُجُوسِ مُتَّفَقٌ وَاللَّفْظُ فِيهِ أَصْلُهُ كَمَا سَبَقَ
3328 وَمَا عَدَا أَهْلَ الْكِتَابِ مُخْتَلَفٌ فِي شَأْنِهِ لَدَى أَكْبَارِ السَّلْفِ
3329 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ بَانَ ذَا مَفْهُومٍ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ
3330 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْخُلْفُ بَدَأَ الْخِلَافُ عِنْدَهُمْ قَدْ يُعْرَفُ
3331 فِي الْعُمُومِ قَتْلُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ

3332	وَمَنْ رَأَى تَأَخَّرَ الْعُمُومَ	يَنْسَخُ لِلْخُصُوصِ فِي الْفُهُومِ
3333	يَرْفُضُهَا مَنْ غَيْرَ أَهْلِ الْكُتُبِ	مُتَّبِعِي الْكِتَابِ أَهْلَ الْحَرْبِ
3334	يُعْفَى بِذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ وَرَدَ	نَسَخَ الْحَدِيثَ لِلْكِتَابِ إِنْ وَجَدَ
3335	وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْعُمُومَ يُبْتَنَى	فَأَخَذَهَا مِنْهُمْ عَلَيْهِ قَدْ بَنَى
3336	لَكِنَّمَا تَخْصِيصُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ	يُرَى أُنَى فِي آيَةِ تَخْصِيصِهِمْ ¹

الجملة الثانية، وفيها سبعة فصول:

الفصل الأول:

في حكم خمس الغنيمة

3337	وَالْخُمْسُ فِي غَنِيمَةِ لِلْحَرْبِ	عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْهُدَاةِ النَّجِبِ
3338	وَذَلِكَ لِلْإِمَامِ أَمَّا الْبَاقِي	فَلِلْمُجَاهِدِينَ بِاسْتِحْقَاقِ
3339	وَأُخْلِفَ فِي أَرْبَعَةِ الْمَذَاهِبِ	تَقْسِيمُهَا يَأْتِيكَ فِي مَطَالِبِ
3340	قَوْلُ بِقَسْمِ الْخُمْسِ بَيْنَ خَمْسَةِ	وَالْبَعْضُ قَالَ الْقَسْمُ فِي أَرْبَعَةِ
3341	وَالْبَعْضُ قَالَ الْقَسْمُ فِي ثَلَاثَةِ	سَهْمِ النَّبِيِّ زَالَ كَذَا الْقِرَابَةِ
3342	وَبَعْضُهُمْ كَالْفَيْئِ قَسَمَهُ أَتَى	عَنْ مَالِكٍ ذَلِكَ يُرَى قَدْ ثَبَتَا
3343	وَقَسَمُهُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ	فَخُلِفُهُمْ فِي قِسْمَةِ الْأَوَاهِ
3344	كَذَاكَ تَعْيِينُ لِذِي الْقِرَابَةِ	فِيهِ خِلَافٌ كُلُّ أَهْلِ الْمِلَّةِ
3345	فَبَعْضُهُمْ لَخُمْسِ مَالِ رَدِّهِ	وَكُلُّ سَهْمِ نَالَ مِنْهُ عَدَّهُ
3346	سَهْمِ النَّبِيِّ لِلْبَعْضِ لِلْإِمَامِ	كَذَاكَ سَهْمِ الْأَهْلِ فِي الْأَحْكَامِ
3347	وَالْبَعْضُ قَالَ الْجَيْشُ حُكْمًا أَوْلَى	وَالْبَعْضُ لِلسَّلَاحِ فِيهِ أَجْلَى
3348	سَهْمِ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	هَلْ وَحْدَهُ أَمْ بِصَفِيٍّ يُرَدُّ
3349	أَمَّا الصَّفِيُّ أَجْمَعُوا بَعْدَ النَّبِيِّ	لَمْ يَبْقَ فَارْزُهُ لِغَيْرِهِ اجْتَبَى
3350	غَيْرَ أَبِي ثَوْرٍ فَإِنَّهُ حُكْمُ	عَلَيْهِ حُكْمِ سَهْمِ سَيِّدِ الْأُمَّمِ

¹ - (قَاتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) الآية 29 من سورة التوبة.

الفصل الثاني:

في حكم الأربعة أحماس

- 3351 أَرْبَعَةُ الْأَحْمَاسِ أَجْرٌ مَنْ غَنِمَ
3352 وَخَارِجٌ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مَنَعَ
3353 يَوْمًا سَرِيَّةً بِإِذْنِ النَّبِيِّ
3354 وَظَاهِرُ الْآيَةِ لِلجَمْهُورِ
3355 وَالسَّهْمُ شَقِصٌ بِالْبَغِ الْأَحْرَارِ
3356 أَمَّا الْعَيْدُ وَالنِّسَاءُ وَالصَّبِي
3357 وَالْعَبْدُ قَالَ الْبَعْضُ لَيْسَ يَشْمَلُ
3358 وَالْكَوْلُ حَذْفُ السَّهْمِ لِلْعُلَمَانَ
3359 وَالسَّهْمُ لِلنِّسَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
3360 فَجَاعِلٌ لَهُنَّ كَالرِّجَالِ
3361 مَنْ نَاقَصَاتٌ قَالَ دُونَ الرَّجُلِ
3362 وَدُونَ حَظِّ الْغَانِمِينَ يُرَضِّخُ
3363 فِي الْأَجْرَاءِ ثُمَّ فِي التُّجَارِ
3364 وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهُمْ سَهْمٌ يُعَدُّ
3365 تَخْصِيصٌ مَا عَمَّ مِنَ اللَّفْظِ اعْتَبِرْ
3366 مَنْ جَعَلَ الْقِيَاسَ حُكْمَ الْأَجْرِ
3367 فَذَا ابْنُ عَوْفٍ لِلْأَجِيرِ قَدْ مَنَحَ
3368 أَنَّ الرَّسُولَ حَظَّهُ قَدْ جَعَلَا
3369 أَجَازَ حَظًّا لَهُمْ فِي الْقِسْمِ
3370 لِمَنْ يَخْضُ غِمَارَ تَارِ الْمَعْرَكَةِ
3371 وَلَا حَقَّ قَبْلَ الْخُرُوجِ يَسْتَحِقُّ
3372 قُدُومُ إِبَّانِ عَلَيِ النَّبِيِّ طَلَبُ
3373 ذَاكَ لَهُ النَّبِيُّ لِكُونِهِ أَتَى
3374 أَعْطَى لِعُثْمَانَ النَّبِيِّ فِي بَدْرِ
3375 أَمَّا عَمْرٌ فَقَالَ فِي الْغَنِيمَةِ
- إِنْ أَحَذُوا إِذْنَ إِمَامٍ قَدْ حَكَمَ
قَوْمٌ لَهُ مِنْهَا فَلَمْ يَرَى وَقَعَ
وَذَا مَنَاطُ الْمَنَعِ عَيْرَ السَّبَبِ
فَالْغَنِمُ مَلِكُهُ مَدَى الدُّهُورِ
مَنْ خَارِجٌ لِلْقَتْلِ فِي الْأُمْصَارِ
فَالرُّضِخُ حَظُّ مَالِكٍ لَهُمْ حُبِّي
عُمُومٌ أَسْرَفِي الْخَطَابِ يُنْقَلُ
حُكْمُ عَمْرٍ عَمَّمٌ فِي الْأَكْوَانِ
يُبِيحُهُ جَمِيعُهُمْ فِي الْأَشْهَرِ
أَعْطَاهُمْ سَهْمًا بِإِذَا اخْتَرَالِ
فِي السَّهْمِ أَوْ لَمْ يُعْطَهَا فِي الْمَجْمَلِ
لَهَا وَذَاكَ الْقَوْلُ حُكْمٌ رَاسِخٌ
فَمَالِكٌ شَرْطُ الْقِتَالِ جَارِ
إِنْ لِلْقِتَالِ شَاهِدُوا مِمَّنْ شَهِدَ
أَسْبَابُ خُلْفٍ بَيْنَهُمْ فِيمَا ذَكَرَ
مَنَعَ الْأَجِيرَ عِنْدَهُ بِالذِّكْرِ
ثَلَاثَةٌ مِنَ الدَّنَائِرِ اتَّضَحَ
مَنْ الْجِهَادِ عَاجِلًا مُؤَجَّلًا
وَذَاكَ أَمْرٌ جَائِزٌ فِي الْحُكْمِ
وَقَادِمٌ بَعْضُ الْقِتَالِ أَدْرَكَهُ
نَصِيبُهُ كَمِثْلٍ مِنْ لَهُ سَبَقُ
بِخَيْرِ الْقِسْمِ لَهُ فَلَمْ يُجِبْ
مَنْ بَعْدَ فَتَحَهَا بِنَصْرِ ثَبَاتَا
إِذْ كَانَ فِي نُجْحِ الْجِهَادِ يَجْرُ
تَخْصُصٌ كُلِّ حَاضِرٍ لِلْوَقْعَةِ

- 3376 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَرَى إِنْ خَرَجَتْ
3377 يُخَمِّسُ الْإِمَامَ مَا قَدْ غَنِمَتْ
3378 إِنْ خَرَجُوا مِنَ الْجِيُوشِ الصَّامِدَةَ
3379 وَلِلْبُخَارِ فَالْإِمَامُ خَيْرًا
3380 فَالْبَعْضُ حَقُّهُمْ ثَلَاثُ أَسْهُمٍ
3381 جَوَازُهُ بِوَاحِدٍ يُكْرَمُ
3382 وَالْأَكْلُ حَالِ الْغَزْوِ لِلطَّعَامِ
3383 فَقِيلَ يُسْتَثْنَى مِنَ الْغُلُولِ
3384 ضَمْنِ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ بِالْمَنْعِ
3385 وَرَأَى كَسْبَ جَوَادِهِ سَهْمَانِ
3386 فَلِلْجَوَادِ ذَاكَ قَوْلٌ رَاجِحٌ

الفصل الثالث:

في حكم الأنفال، وفيه مسائل:

- 3387 وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ النَّفْلِ
3388 لِمَغْنَمِ أَتَى مِنَ الْجِهَادِ
3389 وَالسَّلْبِ هَلْ حَقُّ لِقَاتِلِ قَتْلٍ
3390 وَهَلْ يَجُوزُ وَعَدُّهُ بِالنَّفْلِ
- 3387 مِنَ الْإِمَامِ الْعَدْلِ عِنْدَ الْفَضْلِ
وَالْغُلِّ جُرْمٌ سَاعَةَ التَّنَادِ
أَوْ لَازِمٌ إِمَامُهُ لَهُ نَفْلٌ
فَرَضُ الْجِهَادِ وَاجِبٌ لِلْكَلِّ

المسألة الأولى:

في أي شيء يكون النفل؟

- 3391 فَالْبَعْضُ خَصَّهُ بِنَيْتِ الْمَالِ
3392 فَمِنْهُ يُعْطَى لِلَّذِي بِهِ وَعَدٌ
3393 وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ عُمُومِ الْخُمْسِ
3394 أَحْمَدُ قَالَ جُمْلَةَ الْغَنِيمَةِ
3395 فِي آيَتَيْنِ ذَا الْخِلَافِ وَارْدُ
3396 بَيْنَ تَعَارُضٍ وَتَخْيِيرٍ وَرَدُّ
- وَالْبَعْضُ خُمْسُ الْخُمْسِ حَظُّ الْوَالِي
وَذَاكَ حُكْمٌ بَعْضِهِمْ فِيمَا وَرَدُ
وَذَاكَ مَالِكَ بِهِ فَلْتَأْتِي
يَجُوزُ مِنْهَا أَخْذُهُ بِالْجُمْلَةِ
فِي الْغُرْمِ أَوْ نَفْلِ يَرَاهُ الْقَاصِدُ
فِي الْآيَتَيْنِ خَلْفَهُمْ فِيمَا وَجَدُ

كَمَا أَتَى الْأَنْفَالَ فِي الْخَطَابِ	فَمَا غَنَمْتُمْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ	3397
فَالنَّفْلُ عِنْدَهُ بِخُمْسٍ رَاسِخًا	مَنْ مَا غَنَمْتُمْ رَأَهُ نَاسِخًا	3398
صَحَّ الَّذِي أَيُّهُمَا قَدْ فَرَضَهُ	بَيْنَهُمَا مَنْ قَدْ رَأَى مُعَارَضَهُ	3399
فِي الْبَدْلِ حُكْمُهُ عَلَى مَا ذُكِرَا	وَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا	3400
قَالُوا بِهَا إِنْ تَبِعَ ذَا الْإِثْرَا	لِلْخُلْفِ أَسْبَابَ لَدَيْهِمْ أُخْرَى	3401
نَفْلٌ بَعِيرٍ فِيهِ نَصٌّ مُعْتَبَرٌ	فَمَالِكُ غَنِيمَةً لِابْنِ عُمَرَ	3402
وَذَاكَ بَعْدَ الْفِرْزِ حُكْمٌ قَدْ ظَهَرَ	أَعْطَوْهُ بَعْدَ الْقَسْمِ وَالنَّبِيِّ أَقْرَ	3403
لِلرُّبْعِ قَبْلَ الْغَزْوِ ثُلُثٌ يُنْفَلُ	وَلِابْنِ مَسْلَمَةَ حَدِيثٌ يُنْفَلُ	3404
لِلنَّفْلِ دَلٌّ بَعْدَ الْقَسْمِ سَاقِ الْفَهْمِ	وَذَاكَ فِي الرَّجْعَةِ هَذَا الْحُكْمُ	3405

المسألة الثانية:

مقدار النفل

حَدِيثُ لَابْنِ مَسْلَمَةَ إِذَا تَعَى	مُقْدَارُهُ مُحَدَّدٌ فِي الرَّبْعِ	3406
وَكُلُّ مَا أَقْرَفَ فِيهِ يُسَلِّكُ	وَالنَّفْلُ شَرْعًا لِلْإِمَامِ يُتْرَكُ	3407
مُحْكَمَةً مَا نُسِخَتْ فِي فَهْمَهَا	فَأَيَّةُ الْأَنْفَالِ فِي عُمومِهَا	3408
نَفْلٌ بِرُبْعِ حَدِّهِ فِيمَا ذُكِرَ	وَمَنْ رَأَى تَخْصِيصَهَا بِذَا الْأَثْرِ	3409
مَنْ غَيْرِ نَفْلِ الْكُلِّ إِذْ يَرَاهُ	أَوْ ثُلُثٌ وَذَاكَ مُنْتَهَاهُ	3410
وَمَنْ قَفَى قَوْلًا حُكِي فَمَا زَلَّ	بَعْضٌ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِنْ فَعَلَ	3411

المسألة الثالثة:

هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب

نَفْلًا أَجَازَهُ سِوَاهُ فَانْتَبَهَ	وَالْوَعْدُ قَبْلَ الْحَرْبِ مَالِكُ كَرِهَ	3412
فِي حُكْمِ نَفْلِ بِالْجِهَادِ يُنْتَظَرُ	أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي تَعَارُضِ الْخَبَرِ	3413
لِغَيْرِ وَجْهِ اللَّهِ كَالْمَخَاتِلِ	سَدُّ ذَرِيْعَةٍ عَلَى مُقَاتِلِ	3414
فِي الْكُوْنِ كُلِّ قِمَّةِ الْمَقَامِ	وَالْقَضْدُ أَنْ يَكُوْنَ لِلْإِسْلَامِ	3415
كَيْ لَا يَصُدَّ الْمُسْلِمَ الشَّيْطُ	وَقِيلَ بَلْ مَقْصِدُهُ التَّشْيِيطُ	3416

المسألة الرابعة:

هل يجب السلب للقاتل دون أن ينزله الإمام؟

وَسَلَبَ مَقْتُولَ يَحُوزُ الْقَاتِلُ	3417	لَمْ يُعْطِهِ لَهُ الْإِمَامُ الْحَامِلُ
لِوَاءِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ يَجْتَهِدُ	3418	مَنْ بَعْدَ حَرْبٍ لِلْعِرَاقِيِّ اعْتَمَدُ
أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ سَلَبٌ وَجِبٌ	3419	لِقَاتِلِ دُونَ الْإِمَامِ إِنْ رَغِبَ
مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ دُونَ إِذْنِ	3420	وَلِيٍّ أَمْرٍ مَائِلٍ فِي الذَّهْنِ
سَلَبُ الْقَتِيلِ قَالَ قَوْمٌ يُسْتَحَقُّ	3421	لِقَاتِلِ إِنْ نَفْسٌ مَقْتُولٌ زَهَقُ
وَقَالَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ مُقْبِلًا	3422	وَلَا يَكُونُ مُدْبِرًا إِذْ قَتَلَ
مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ سَلَبَهُ لَهُ	3423	حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ نَجْحٌ عَدْلُهُ
وَقَالَ قَوْمٌ ذَاكَ فِي حُنَيْنِ	3424	وَالْغَنَمِ يَبْقَى خُمُسُهُ فِي الْحَيْنِ
مَلِكِ النَّبِيِّ ثُمَّ لَبِيتَ الْمَالِ	3425	يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ فِي الْأَحْوَالِ
وَنَصُّهُ عَلَيْهِ مِنْهُ يُعْلَمُ	3426	بِأَنْ مَا بَقِيَ لِجَيْشٍ يُغْنَمُ
مَا خَمَسُوا لِلْسَّلْبِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ	3427	قَوْلُ عُمَرَ زَوَاهُ كُلُّ الْكُتُبِ
أَوَّلُ خُمْسِ سَلْبِ مَرْزَبَانَ	3428	مُسْتَكْثَرًا عُمَرَ عَلَى إِنْسَانِ
وَالْقَتْلُ جَاءَ مِنْ يَدِ الْبِرَاءِ	3429	فَانْسَاقَ لِلْحُكْمِ بِلَا مَرَاءِ
بَيْنَ الْقَلِيلِ قِيلَ وَالْكَثِيرِ	3430	تَفْرِيقُهُ لِلْسَّلْبِ فِي الْجُمُهورِ

الفصل الرابع:

في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار

وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَقْوَالِ	3431	أَرْبَعَةَ لِعَلِيَّةِ الرَّجَالِ
أَوْلَاهَا مَا رُدَّ مِنْ أَمْوَالِ	3432	مَنْ أَسْلَمُوا لِأَهْلِهِ فِي الْحَالِ
وَلَيْسَ لِلْغُرَاةِ شَيْءٌ مِنْهُ	3433	إِسْلَامُهُمْ مِنْ قَبْلِ ذَبِّ عَنْهُ
لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ نَقَلَ	3434	ذَا الْحُكْمُ وَهُوَ الْعَدْلُ إِنْ بَرَى حَصَلَ
وَالثَّانِي غَنَمُ الْجَيْشِ دُونَ أَنْ يَرُدَّ	3435	مَنْ ذَاكَ قَطْمِيرًا لِمَالِكٍ وَجَدَ
ذَا لِابْنِ دِينَارٍ كَذَاكَ الزَّهْرِ	3436	وَعَنْ عَلِيِّ عَزْوُهُ فِي الذِّكْرِ
وَنَالَتْ الْأَقْوَالُ قَبْلَ الْقَسْمِ	3437	لِصَاحِبِ الْمَالِ بِدُونَ خَصْمِ
لِمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ ثُمَّ عَنْ عُمَرَ	3438	وَفَعَلَهُ قَضِي بِهِ هَذَا الْأَثَرُ

وَبَعْضُهُمْ بِالْحَوْزِ يَبْنِي الْحُكْمَا	3439
إِنْ لَمْ يَصِلْ دَارًا لِكُفْرِ تَحْمَى	
بِحَوْزَةِ الْإِسْلَامِ رَبُّهُ وَجِبْ	3440
فِي كُلِّ حَالٍ حَيْثُمَا يُرَى نُسْبِ	

الفصل الخامس :

في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة

وَفَتَحُ أَرْضُ عُنُوءَةٍ فِيهِ اخْتَلَفَ	3441
عَلَى مَصَالِحِ الْجِهَادِ إِنْ يَكُنْ	3442
قَدْ يُضْرَفُ الْخِرَاجُ عِنْدَ مَالِكِ	3443
إِلَّا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ مَصْلَحَةَ	3444
وَالشَّافِعِي يَرَى بِأَنْ تُقَسَّمَا	3445
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْإِمَامَا	3446
يُقَسَّمُ الْأَرْضُ عَلَى أَحْمَاسِ	3447
مَنْ حَارَبَ الْإِسْلَامَ ظَالِمًا وَلَمْ	3448
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى ذَا الْأَمْرِ	3449
عُمُومٌ لَفْظٌ مَا غَنِمْتُمْ وَاضِحٌ	3450
عَطْفٌ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ الْفِيءَ لَهُمْ	3451
قَالَ عُمَرُ عَمَّتْ عَلَى الْأَنْحَاءِ	3452
وَكُلَّمَا فِي عَهْدِهِ قَدْ فُتِحَا	3453
حَتَّى يَغْنَمَ النَّفْعُ كُلَّ فَرْدٍ	3454
أَعْطَى الرَّسُولُ خَيْرًا بِالشُّطْرِ	3455
مَنْ قَالَ نَصَّ الْفَيْئِ جَاءَ نَاسَخَا	3456
فَأَيَّةُ الْأَنْفَالِ فِي التَّخْمِيسِ	3457
فَكَانَ نَسْخٌ وَاحِدُهُ لِلْآخَرِي	3458
فَمَالِكَ تَبَقَى وَرَبَّيْهَا صُفْرُ	
أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ مِنْ قَنَاطِرِ سَكْنِ	
وَذَاكَ رَأْيِي وَاضِحٌ الْمَسَالِكِ	
فِي قَسْمِهِ قَسْمُهُ وَرَجَّحَهُ	
مَثَلِ غَنَائِمٍ عَلَيْهَا يُزْتَمَى	
قَدْ يَضْرِبُ الْخِرَاجُ أَوْ سَهَامَا	
تُعْطَى لِمَنْ جَاهَدَ فِي أَجْنَاسِ	
يُرَاعَ عَهْدًا لِلسَّلَامِ يُحْتَرَمُ	
فِي آيَةِ الْأَنْفَالِ ثُمَّ الْحَشْرِ	
وَحَظٌّ مَنْ سَيَاتِي بَعْدَ رَاجِحِ	
فِيهِ اشْتِرَاكُ الْكُلِّ أَمْرٌ قَدْ يَعْمُ	
حَتَّى لِذَلِكَ الرَّاعِي فِي كُدَاءِ	
مَنْ الْبِلَادِ وَقَفَهُ قَدْ رَجَّحَا	
وَذَاكَ حُكْمٌ صَالِحٌ وَمُجْدِ	
قَاسَمَهُمْ فِي الْبَاقِي قَوْلُ الْكُثْرِ	
لِلغُرْمِ قَوْلًا لَا يُعَدُّ رَاسَخَا	
وَالْحَشْرُ دُونَ الْخُمْسِ لِلتَّحْسِيسِ	
أَوْ اجْتِهَادِ لِلْوَلِيِّ أَحْرَى	

الفصل السادس :

في قسمة الفيء

وَالْفَيْئُ قَدْ عَرَفَهُ الْجَمُهورُ	3459
إِعْطَاءُ رُغْبٍ قَدَّمَ الْكُفُورُ	
فِيهِ اشْتِرَاكُ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا	3460
وَذَاكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فَلْتَسْمَعُوا	

الفصل السابع:

في الجزية

3461 وَفِيهِ سِتَّةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ أَيْنُهَا لِكُلِّ نَدْبٍ سَائِلٍ

المسألة الأولى:

ممن يجوز أخذ الجزية؟

3462 وَأَخَذَهَا مِنْ مُؤْمِنِ الْكِتَابِ عَجْمَ مَجُوسٍ وَبِلَا أَرْيَابٍ

3463 أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ قُرَيْشٌ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ جِزْيَةٍ إِذَا حُسِبَ

3464 أَصْنَافُهَا مِمَّنْ عَلَيْهِ تَفَرُّضٌ وَذَلِكَ حُكْمٌ عِنْدَهُمْ يُسْتَعْرَضُ

المسألة الثانية:

الأصناف الذين تجب عليهم الجزية

3465 قَالُوا بِأَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَنْ ذَكَرَ وَبَالَغَ الْحَرِّيَّةِ

3466 وَالشَّيْخِ وَالْمَجْنُونِ وَالْفَقِيرِ كَذَاكَ قَدِيسٍ كَذَا الصَّغِيرِ

3467 وَالْخُلْفُ فِيهِمْ مِثْلَ خُلْفِ الْقَتْلِ وَذَلِكَ أَمْرٌ وَارِدٌ فِي السُّبُلِ

المسألة الثالثة:

في مقدار الجزية

3468 وَالْخُلْفُ فِي مِقْدَارِهَا مُوَضَّحٌ كُلُّ لَهُ قَدْرٌ يَرَى مُصَحَّحٌ

3469 فَمَالِكَ لِقَدْرِهَا حَدٌّ عَمْرٌ مُخْتَلَفُ الْمَالِكِ قَدْرٌ يُعْتَبَرُ

3470 أَرْبَعَةٌ تُعْطَى لِدِينَارِ الذَّهَبِ مِنْ وَرَقٍ قُلٌّ أَرْبَعُونَ تُحْتَسَبُ

3471 وَرِزْقٌ مُسْلِمِينَ وَالضِّيَافَةُ وَلَيْسَ فَوْقَ ذَلِكَ مِنْ إِضَافَةٍ

3472 وَالشَّافِعِيُّ أَقْلُهُ مَحْدُودٌ وَاحِدُ دِينَارٍ إِذَا مَوْجُودٌ

3773 أَمَا الْكَثِيرُ لَيْسَ مَحْدُودًا بِحَدٍّ فَمَا عَلَيْهِ الصُّلْحُ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ

3474 وَذَلِكَ مَضْرُوفٌ إِلَى الْإِمَامِ بِمَا يَرَى صَالِحٌ لِلْأَقْوَامِ

3475 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ دَرَاهِمٍ مَبْلَغُ جِزْيَةٍ تُقَرَّرُ

3476 عَشْرُونَ أَرْبَعٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ذَا قَدْرُهَا مِنْ وَرَقٍ لِلْفَاهِمِ

وَأَمَّا الدَّنَانِيرُ ثَمَانِيَةَ وَرَدِّ	3477
مَنْ حُكِمَ بِهَا يُعْزَى إِلَى النُّعْمَانِ	3478
أَعْنِي بِهِ فَرْدًا عَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ	3479
مُعَاذُ قِصَّةٍ لَهُ أَصْلًا رَأَوْا	3480
إِنْ لَمْ تَجِدْ فَالْعَدُّ مِنْ مَعَاوِرِ	3481
أُمَّاعْمَرٍ فَمَرَّةً بِأَرْبَعِ	3482
أَرْبَعَةَ كَذَاكَ عَشْرُونَ أَتَتْ	3483
وَاقْتَبَسُوا مِنْ ذَلِكَ لِلتَّخْيِيرِ	3484
لَأَرْبَعِينَ جَزِيَّةً فِيمَا وَجِدْ	
أَحْمَدُ دِينَارًا عَلَى إِنْسَانِ	
أَحْمَدُ قَالَ غُرْمُهُ فِي الْفَدْيَةِ	
مِنْ كُلِّ فَرْدٍ خُذْ لِدِينَارٍ حَكْوًا	
وَذَلِكَ أَمْرٌ لِلرُّسُولِ الظَّافِرِ	
أُخْرَى ثَمَانِ أَرْبَعِينَ فَاسْمَعِ	
فِي مَرَّةٍ أُخْرَى وَذَا عَنْهُمْ ثَبَتَ	
لِحَاكِمٍ فِي الصُّلْحِ لِلتَّذْيِيرِ	

المسألة الرابعة:

متى تجب الجزية ومتى تسقط؟

وَجُوبُهَا يَكُونُ بَعْدَ الْحَوْلِ	3485
يُحْفَظُ عَنْ جُمهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ	3486
إِسْلَامُهُ يُسْقِطُهَا فِي الْقَوْلِ	
وَقَدَرِ مَا ضَرَّ أَشْهُرٍ فِي الْحُكْمِ	

المسألة الخامسة:

كم أصناف الجزية؟

فَجَزِيَّةٌ حَرَبِيَّةٌ وَجَزِيَّةٌ	3487
ثَالِثَةٌ قِيلَ لَهَا عَشْرِيَّةٌ	3488
بِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالثُّورِيُّ	3489
وَالْخُلْفُ فِي تِجَارِ أَهْلِ الدِّمَّةِ	3490
فَالْعُشْرُ عِنْدَ مَالِكٍ قِسْطٌ وَجِبٌ	3491
وَالشَّافِعِيُّ أَعْفَاهُمْ فِي الْأَصْلِ	3492
لَكِنْ أَقْرَهَا عُمَرُ لِلأُمَّةِ	3493
فِي مَذْهَبِي مَالِكٍ وَالنُّعْمَانِ	3494
فَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى التُّجَّارِ	3495
وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ عَلَى شَرْطِ حُمْلٍ	3496
أُخْرَى يُقَالُ أَنَّهَا صُلْحِيَّةٌ	
قَدْ عَوَّضَتْ أَخَذَ الزَّكَاةَ الْأَصْلِيَّةَ	
أَهْمَلَهَا مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ	
إِنْ سَوَّقُوا الْإِسْلَامَ أَيُّ سَلْعَةٍ	
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَلِكَ قَدْ ذَهَبَ	
لَمْ يُرَوْ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ وَالْفِعْلُ	
تَكُونُ جِنْسًا ثَالِثًا لِلْجَزِيَّةِ	
إِنْ كَانَ ذَا مِنْ سُنَّةِ الْعَدْنَانِ	
لَأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ	
فَفِعْلُهَا عَلَيْهِ أَمْرٌ يُحْتَمَلُ	

المسألة السادسة:

مصارف الجزية

3497 وَالصَّرْفُ فِي مَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ مَا يَصْلُحُ لِلْأَنَامِ

كتاب الأيمان

3498 قُسِمَ ذَا الْكِتَابِ فِي تَبَيِّنِ ضُرُوبِهِ وَعُقُودَةِ الْيَمِينِ

الجملة الأولى، وفيها ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

في معرفة الأيمان المباحة وتمييزها من غيرها

- 3499 وَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ فِي الْأَشْيَاءِ
بَعْضُ يَجُوزُ الْقَسْمُ بِالْإِيْلَاءِ
فَهَلْ سِوَى الْمَوْلَى بَقِيَ بَقِينَا
فِيهِ وَبَعْضٌ يَمْنَعُ الْيَمِينَا
3500 مِنْ كُلِّ فَاضِلٍ عَظِيمِ الْجَاهِ
بَعْضٌ أَجَازَهُ بَغَيْرِ اللَّهِ
تَعَارَضُ الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيْمَانِ
3501 أَقْسَمَ خَالِقُ النَّهْيِ وَالْفَهْمِ
فَبِالسَّمَاءِ وَالضُّحَى وَالنَّجْمِ
عَنْ كُلِّ أَيْْمَانٍ بَغَيْرِ اللَّهِ
وَوَارِدٌ نَهْيُ النَّبِيِّ الْأَوَاهِ
3502 يَحْدِفُ قَوْلًا مُضْمَرًا لَا يُسْمَعُ
مَنْ لِّلْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ يَجْمَعُ
خَصَّ الْحَدِيثُ الْإِسْمَ دُونَ مَيْنِ
وَمَنْ يُرَدُّ تَكَامُلَ الْحَكْمَيْنِ
3503 تَوْضِيحُ إِسْمٍ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ
وَبَعْضُهُمْ شَبَّهَهُ بِالظَّاهِرِ
إِلَيْهِ رَأْيِي بَعْضُهُمْ يؤولُ
قَصْرَ مَعْنَاهُ وَذَاكَ قَوْلُ
3504 تَوْصُلًا إِلَيْهِ عَيْرَ الْفَهْمِ
عَنْ ابْنِ مَوَازٍ كَذَاكَ اللَّخْمِي
3505

الفصل الثاني:

في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة

- 3510 وَاللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ حَيْثُ يُعْقَدُ
وَحُلْفُهُمْ فِي اللَّغْوِ كَيْفَ يُنْضَدُ
3511 أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ يَظُنُّ
أَنَّ الصَّوَابَ عِنْدَهُ فِيمَا عَلَنُ

- 3512 عَلَيْهِ حَلْفُهُ وَقَالَ الشَّافِعِي لَمْ يَنْوَقُولًا مُقْنِعًا لِلسَّامِعِ
3513 فَالاشْتِرَاكُ جَاءَ فِي اسْمِ اللُّغْوِ وَذَا لِأَسْبَابِ الْخِلَافِ يَحْوِي

الفصل الثالث:

الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها

- 3514 أَرْبَعَةٌ تَأْتِي مِنَ الْمَسَائِلِ وَحُكْمُهَا أَجْمَلُهُ لِلسَّائِلِ

المسألة الأولى:

حكم الأيمان بالله المنعقدة

- 3515 وَإِنْ عَلَى الْمَاضِي فَذَا غَمُوسٌ وَنَفْيُ كَفَّارَتِهِ مَحْسُوسٌ
3516 مِنْ قَوْلِ جُمْهُورٍ وَأَمَّا الْآتِي كَفَّارَةٌ بِسَائِرِ الْأَوْقَاتِ
3517 فَالْإِثْمُ مِنْ كَفَّارَةٍ قَدْ يَنْقُطُ لِلشَّافِعِي فِي الْحُكْمِ يُنْفَى الشُّطَطُ

المسألة الثانية:

حكم من صرح بالكفر أو الشرك

- 3518 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَقُولُ كَافِرٌ فَالْفِعْلُ إِثْمٌ ثُمَّ قَوْلٌ جَائِرٌ
3519 كَفَّارَةُ الْإِيمَانِ فِيهَا اخْتَلَفُوا لَعْنٌ بِهَذَا النُّطْقِ جَاءَ يُوصَفُ
3520 فَمَالِكَ كَفَّارَةٌ لَهَا نَفْيُ وَالْإِثْمُ إِنْ يَمِينُهُ قَدْ خَالَفا
3521 وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ كَفَّارَةٌ فِيهَا وَذَاكَ حُكْمُهُمْ
3522 إِلَّا الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ لَمْ يَقُلْ بِأَنَّهَا يَمِينُ خَالَفَ عَقْلُ
3523 كُلُّ يَمِينٍ فِي الَّذِي يُعْظَمُ دَا مَخْرَجٌ لِلشَّرْطِ لَيْسَ يَلْزَمُ
3524 فَمَنْ عَلَى مَشِيئةٍ قَدْ عَلَّقَا لَيْسَ مُؤَثَّرًا إِذَا تَحَقَّقَا
3525 بِأَنَّهَا تَلْزَمُ لِلْكَفَّارَةِ فَمَالِكَ يُبْطَلُ لِلْمَشِيئةِ
3526 وَالزَّمَّ التُّعْمَانَ ثُمَّ الشَّافِعِي لِلشَّرْطِ أَوْ فِي خَبَرٍ لِلسَّامِعِ
3527 وَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ كَفَّارَةٌ وَمَخْرَجُ الشَّرْطِ لَهُ عِبَارَةٌ

المسألة الثالثة:

ما يخرج مخرج الشرط

كُلِّ يَمِينٌ لَيْسَ شَيْئاً يُلْزَمُ	3528	وَمَخْرَجُ الْإِلْزَامِ مِنْهُ يُفْهَمُ
فَمَشِيئُهُ لِلْبَيْتِ ثُمَّ طَالِقٌ	3529	لِمَالِكَ بِالْمَنْعِ حُكْمٌ سَابِقٌ
لَيْسَ عَلَيْهِ مَبْلَغٌ إِذَا نَكَثَ	3530	بِالْإِثْمِ بَاءٌ خَالَفَ حَيْثُ حَنْثٌ
وَحَالَفَ بِالْعَتِيقِ قَدْ يُكْفَرُ	3531	عِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ وَذَلِكَ يُذَكَّرُ
عَنْ عَائِشَةَ وَالْقَوْلُ مِنْهَا رَاجِحٌ	3532	وَتَابِعٌ لِمَا كَانَ حُكْمًا نَاجِحٌ
أَبُو عَبْدِ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِي	3533	كَفَّارَةٌ يُعْطِي بِحُكْمِ رَادِعِ

المسألة الرابعة:

اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد

وَالْخُلْفُ فِي أَقْسَمٍ أَوْ فِي أَشْهَدُ	3534	فِي الشَّرْطِ وَالْإِلْزَامِ حِينَ تُعْقَدُ
لَيْسَتْ نَذُورًا ثُمَّ لَيْسَتْ شَرْطًا	3535	أَقْوَالَهَا بَعْضٌ لِبَعْضٍ أَسْقَطًا
وَقَالَ بَعْضٌ نِيَّةٌ لِلْحَالِفِ	3536	تَرْتَبُ لِوَجْهِ حُكْمٍ وَأَقِفِ

الجملة الثانية:

في معرفة الأشياء الرافعة للإيمان

القسم الأول:

النصر في الاستثناء، وفي هذا القسم فصلان:

الفصل الأول:

في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين

المسألة الأولى:

شروط الاستثناء بالقسم

عَقْدُ الْيَمِينِ حَلُّهُ الْإِسْتِثْنَاءُ	3537	شُرُوطُهُ لِأَزْمَةٍ فِي الْمَعْنَى
وَاشْتَرَطُوا اتِّصَالَهُ بِالْقَسَمِ	3538	وَفِي انْفِصَالِهِ عَنْهُ خُلْفٌ فَأَعْلَمِ

وَالْخُلْفُ وَالنَّيَّانُ فِي أَقَلِّ مَا	3539
فَيَنْ مَنَعَ الْعَقْدَ ثُمَّ الْحَلُّ	3540
مَنْ قَالَ بِالْحَلِّ فَلَيْسَ يُلْزَمُ	3541
فَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَدَدٍ لَا يَنْفَعُ	3542
إِنْ كَانَ فِي التَّخْصِصِ وَالْعُمُومِ	3543
مَنْ نِيَّةً أَنْكَرَ بَعْضَ عِنْدَمَا	
تَرَكَزَ الْخِلَافُ عِنْدَ الْجُلِّ	
حُدُوثِ نِيَّةٍ بَبَدءِ يُعْلَمُ	
إِلَّا التَّزَامَ قَبْلَ نَطْقِ يُسْمَعُ	
فَبَعْدَ حَلْفٍ لَيْسَ بِالْمَذْمُومِ	

المسألة الثانية:

اشتراط النطق في الاستثناء

وَفِي اشْتِرَاطِ النُّطْقِ خُلْفُهُمْ أَتَى	3544
وَالْبَعْضُ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ يُعْتَبَرُ	3545
عَلَى اشْتِرَاطِ اللَّفْظِ جُلًّا ثَبَتَا	
وَاللَّفْظُ أَيُّ اللَّفْظِ بَعْضُهُمْ أَقْرُ	

المسألة الثالثة:

هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟

إِحْدَاثُ نِيَّةٍ عَلَى يَمِينٍ	3546
عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِهِ لِمَالِكَ	3547
فَذَلِكَ مُجْزِيٌّ عَلَى التَّبَيِّنِ	3548
مَنْ عَدَدٌ يَأْتِي وَمِنْ عُمُومِ	3549
مَنْ مُطْلَقٌ إِذَا أَتَى فِي مُجْمَلٍ	3550
أَوْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ أَتَى مِنْ عَدَدٍ	3551
أَوْ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مَانِعًا يُعَدُّ	3552
إِنْ كَانَ حُلُّ الْعَقْدِ لَيْسَ يُلْزَمُ	3553
بَعْدَ انْقِضَائِهِ عَلَى ذِي الْحِينِ	
وَقَبْلَ نَطْقِهِ بِهِ لِلسَّالِكِ	
وَقِيلَ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي ضَرْبَيْنِ	
مُخَصَّصٍ يُقَيِّدُ لِلْفُهُومِ	
مَنْ قَبْلَ نَطْقِ شَرْطِهِ لِلْكَمَلِ	
وَفِي الْعُمُومِ يَأْتِي فِي مُجَدِّدٍ	
فَنِيَّةٌ فِي أَوَّلِ لَهُ تُفْذَدُ	
وَمَنْعُهَا قَبْلَ الْيَمِينِ يُفْهَمُ	

الفصل الثاني:

في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها

يُؤَثِّرُ اسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ	3554
وَبَعْضُهَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرٌ	3555
فَصَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوَ الشَّرْطِ	3556
فِي بَعْضِهَا حُدُّدٌ بِالْيَقِينِ	
فِيهِ وَكُلُّ عِنْدَهُ تَفْسِيرٌ	
صَحَّ إِطْلَاقُ بِهِذَا الشَّقِّ	

- 3557 وَصَرَفُهُ إِلَى الطَّلَاقِ قَدْ مَنَعَ
3558 وَأَطْلَقَ التَّعْمَانَ ثُمَّ الشَّافِعِ
مَنْ أَثَرِ الإِسْتِثْنَاءِ حُكْمًا إِنْ وَقَعَ
مِنْ كَوْنِ الإِسْتِثْنَاءِ قَوْلٍ نَافِعِ

القسم الثاني

من الجملة الثانية: النصر في الكفارات

- 3559 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الفُصُولِ أُخْرِجَهَا نَظْمًا عَلَى المَأْمُولِ

الفصل الأول:

في موجب الحنث وشروطه وأحكامه

- 3560 مُوجِبُ حَنْثٍ إِذْ يُخَالِفُ القَسَمَ
3561 أَوْ تَرَكَ مَخْلُوفٍ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ
3562 وَخَلَفَهُمْ يَبْدُو بِذَا المَجَالِ
3563 إِذَا نَسِيَ لِحْدًا مَا عَنْهُ حَلَفَ
3564 وَرَابِعٌ هَلْ نِيَّةٌ لِلْحَالِفِ
بِفَعْلٍ مَا عَلَيْهِ حَلْفُهُ حَتَمَ
بِقَصْدِهِ لِحْنِثِهِ إِذْ أَهْمَلَا
مُنْحَصِرٌ فِي أَرْبَعِ الأَقْوَالِ
كَذَاكَ مَعْنَى لَفْظِهِ إِذَا يُضَفَّ
فَهَذِهِ أَسْبَابُ خُلْفٍ سَالِفِ

المسألة الأولى:

إذا أتى بالمخالف ناسيا أو مكرها

- 3565 فَمَالِكٌ لُكْرَهُ وَالنَّاسِي
3566 وَالشَّافِعِيُّ يَرْفَعُ حَنْثًا عَنْهُمَا
3567 أَعْنِي بِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَقَدْتُمْ
3568 فَمُجْمَلُ النِّصِّ مِنَ القُرْآنِ
3569 بَعْضُهُمَا مُخَصَّصٌ لِلْبَعْضِ
كَالْعَمْدِ سَوَى بَيْنَهُمْ فِي النَّاسِ
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى نَصِّ سَمَا
وَالخُلْفُ فِي تَفْسِيرِهَا بَيْنَهُمْ
فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحٌ البَيَانِ
فَكُلُّ نَصٍّ مِنْهُ قَوْلٌ يَقْضِي

المسألة الثانية:

من حلف على شيء ففعل بعضه

- 3570 وَإِنْ عَلَى شَيْءٍ يَمِينًا قَدْ حَلَفَ
3571 فِي نَصِّ أَيْمَانٍ لَيْسَ يَحْنُثُ
فَمَالِكٌ يَنْجِزُ كُلَّمَا وَصَفَ
وَالشَّافِعِيُّ بَعْضِهِ لَا يَنْكُثُ

فَفَعَلُ جُزْءٍ إِنْ يَكُنْ نَصُّ الْقَسَمِ	3572	بِالْفِعْلِ يُعْفَى حَالِفًا إِذْ أَلَمَ
بِهِ لِمَالِكَ وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ	3573	فَفَعَلُ جُزْءِ الْحَلْفِ غَيْرُ نَافِعٍ
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ يَأْخُذُ	3574	جَمِيعَ مُحْلُوفٍ بِهِ وَتَابِذُ
تَقْسِيمَ مَا عَلَيْهِ حَالِفٌ حَلَفَ	3575	بِالتَّرْكِ مَالِكٌ يَمَثَلُهُ عُرْفُ

المسألة الثالثة:

هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ أو بمفهومه؟

وَمَنْ عَلَى ذَاتِ لَشَيْءٍ فِي الْحَلْفِ	3576	نَصٌّ وَلِلشَّيْءِ مَعَانٍ تَخْتَلِفُ
فَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ حَصَرَ	3577	مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ بِذَاتٍ تُعْتَبَرُ
وَلَوْ لَمَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ يُفْهَمُ	3578	فِيهِ خُصُوصٌ أَوْ عُمُومٌ يُعْلَمُ
وَمَالِكٌ مَعْتَبِرٌ فِي الْقَسَمِ	3579	وَإِنْ يَكُنْ يُقْضَى لِذَاتِ الْقَسَمِ
فَبَيَّةٍ بِهَا عَلَيْهِ يُحْكَمُ	3580	قَرِينَةً ظَاهِرٌ لَفْظٌ يُعْلَمُ

المسألة الرابعة:

هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف

مُسْتَحْلَفٌ وَقْتًا يَجْرُ الْفَهْمُ	3581	بِقَصْدِ حَالِفٍ يُنَاطُ الْحُكْمُ
فِي مُسْلِمٍ رَوَايَتَانِ لِلنَّبِيِّ	3582	أَسَاسُ حُكْمٍ سَأَلَ مِنْ رَبِّبِ
مَدَارُ أَيْمَانٍ عَلَيْهِ يُعْقَدُ	3583	دَلِيلُ الْفَاطِ بِمَعْنَى تَقْصِدُ

الفصل الثاني:

في رافع الحنث

وَالْأَصْلُ لِلْكَفَّارَةِ الْقُرْآنُ	3584	يُطْعَمُ يُكْسَى يُعْتَقُ الْإِنْسَانُ
وَالصَّوْمُ بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا وَرَدُ	3585	تَرْتِيبُهَا فِي الْحُكْمِ نَصٌّ مُعْتَمَدُ

المسألة الأولى:

مقدار الإطعام

وَالْقَدْرُ مُدٌ حَنْطَةٌ مُدُ النَّبِيِّ	3586	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فَلْتَحْتَبُ
أَبُو حَنِيفَةَ غَدَاءُ الْمُسْتَحِقِّ	3587	مِنْ أَوْسَطِ الطَّعَامِ خُلْفٌ قَدْ سَبَقُ

المسألة الثانية:

جنس الكسوة

3588	وَكَسْوَةٌ لِسِتْرَةِ الصَّلَاةِ	تَكْفِيهِ عِنْدَ مَالِكَ إِذْ تَأْتِي
3589	يُكْسَى الرَّجَالُ كِسْوَةً وَالْمَرْأَةُ	تُؤَبَّنُ مَالِكٌ وَذَلِكَ أَجْزَاءُ
3590	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ أَقْلٌ	عَلَيْهِ سِتْرًا أَطْلَقُوهُ إِنْ حَصَلَ

المسألة الثالثة:

في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة

3591	وَالصَّوْمُ فِي تَتَابُعِ الْأَيَّامِ	فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ بِالْأَحْكَامِ
3592	وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يُشْتَرَطْ	تَتَابُعٌ لَهُمْ كَفَى صَوْمٌ فَقَطْ
3593	فَلَابِنِ مَسْعُودٍ قِرَاءَةٌ تَرُدُّ	نَصَّتْ عَلَيَّ تَرَائِبُ إِذَا تُعَدُّ
3594	هَلْ لَفْظُ صَوْمٍ يَقْتَضِي التَّتَابُعًا	أَمْ خَيْرُ الْحَانِثِ فِيمَا اتَّبَعَا

المسألة الرابعة:

في اشتراط العدد في المساكين

3595	أَمَّا الْمَسَاكِينُ فَعَشْرَةٌ عَدَدٌ	كَفَّارَةٌ لِحَنْثِهِ نَصٌّ وَرَدُّ
3596	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يَخْتَلَفْ	عَلَيْهِ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ شَخْصٌ عُرِفَ
3597	قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فَوَاحِدٌ	عَشْرَةٌ أَيَّامٌ غِذَاهُ يُحْمَدُ
3598	فَالِإِحْتِمَالُ وَارِدُ الْقَوْلَيْنِ	وَذَلِكَ مُجْزِئٌ عَلَيَّ الْأَمْرَيْنِ

المسألة الخامسة:

اشتراط الإسلام والحرية في المساكين

3599	إِسْلَامُهُ حُرِّيَّةٌ قَدْ تُطَلَبُ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ إِذْ يَرْغَبُ
3600	فَيَسْتَفِيدُ مِنْ طَعَامِ الْحَنْثِ	وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ دُونَ نَكْثِ
3601	بِشَرْطِ كَفَّارَةِ حَالِفٍ أَحَلَّ	لِمَا بِهِ عَقْدُ الْيَمِينِ مَا فَعَلَ

المسألة السادسة:

شرط سلامة الرقبة المعتقة

- 3602 وَشَرَطُ مَعْتُوقِ سَلَامَةِ الْبَدَنِ فَاقْصُ الْأَثْمَانَ عَيْبٌ إِنْ سَكَنَ
- 3603 فِي جَنْمِ مَعْتُوقٍ بِهِ يَرُدُّ جُمهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ الْحَدُّ
- 3604 لَدَيْهِمْ وَالظَّاهِرِي لَا يَشْتَرِطُ لِذَلِكَ إِطْلَاقًا يَرَى عِتْقًا فَقَطُّ

المسألة السابعة:

اشتراط الإيمان في الرقبة

- 3605 وَشَرَطُ مَعْتُوقِ يُرَى الْإِيمَانَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ذَا الشَّانُ
- 3606 لَمْ يَشْتَرِطْ أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا إِعْتِاقُ غَيْرِ مُؤْمِنٍ مَا نَبَذَا
- 3607 فَحَمَلُ مُطْلَقٍ عَلَى مُقَيِّدٍ بِهِ فَغَيْرُ مُؤْمِنٍ فَلْتُبْعِدَ
- 3608 حَمْلًا عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَظَاهِرُ اللَّفْظِ لِغَيْرِ جَارِ

الفصل الثالث:

متى ترفع الكفارة الحنث، وكم ترفع؟

- 3609 كَفَّارَةٌ إِعْطَاؤُهَا حِنْثًا رَفَعُ لِلشَّافِعِيِّ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعُ
- 3610 إِلَّا بِتَكْفِيرِ بَحْنِثٍ يَلْزَمُ إِعْطَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ مُحْتَمٌ
- 3611 وَمَالِكٌ أَجْزَأَهُ الْأَمْرَانِ فِي حِنْثِهِ قَوْلَانِ نَافِذَانِ
- 3612 قَوْلُ الرَّسُولِ مَنْ رَأَى خَيْرًا أَتَى مِنْ قَسَمٍ أَقْسَمَهُ إِنْ ثَبَتَا
- 3613 أَنَّ الَّذِي أَتَى يَكُونُ أَحْسَنًا مِنْ سَابِقٍ يُكْفَرُنَ عَمَّا جَنَى

كتاب النذور

- 3614 إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْفُصُولِ قَسَمَ ذَا الْكِتَابِ فِي أُصُولِ

الفصل الأول:

في أصناف النذور

- 3615 وَقَسَّمُوا النَّذْرَ إِلَى قَسْمَيْنِ نَذْرٌ بِلَفْظٍ ثُمَّ نَذْرُ الْعَيْنِ
3616 وَنَذْرٌ لَفْظٌ قَسَّمُوا صِنْفَيْنِ فَمُطْلَقٌ فِي خَيْرِ الْيَقِينِ
3617 مُقَيَّدٌ بِفِعْلٍ شَرْطٍ وَأَصِحَّ بِتَرْكِ شَيْءٍ أَوْ بِفِعْلِ رَاجِحٍ

الفصل الثاني:

فيما يلزم من النذور وما لا يلزم

- 3618 مُطْلَقٌ نَذْرٌ فِي قَرِيبٍ يَلْزَمُ دُونَ اللَّجَاحِ الْجَمْعُ فِيهِ يُحْسَمُ

المسألة الأولى:

فيمن نذر معصية

- 3619 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ نَذْرًا لِمَعْصِيَةٍ فَدَعَّ وَجَنَّبَ
3620 كَفَّارَةً لَهُ يَمِينُ اللَّهِ لِمَثَلِهَا يُعْطَى عَنِ الْأَوَاهِ
3621 وَأَمْرُهُ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا أَنْ يَتْرَكَ الْأَجْهَادَ أَوْ مَا أَوْهَنَا

المسألة الثانية:

في تحريم شيء من المباحات

- 3622 وَمَنْ عَلَى النَّفْسِ مُبَاحًا حَرَمًا فَمَالِكٌ فِي زَوْجَةٍ قَدْ أَحْكَمَا
3623 وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَةَ مِثْلِ الْقَسَمِ وَالظَّاهِرِيُّ يُعْفَى لَهُ مِمَّا أَلَمَ
3624 تَحِلَّةَ الْأَيْمَانِ خَلْفَهُمْ وَضَحَّ كُلُّ يَرَى بِالْغَيْرِ قَوْلَهُ رَجَحَ

الفصل الثالث:

في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها

المسألة الأولى:

الواجب في النذر المطلق

- 3625 وَنَاذِرٌ بِلَفْظٍ نَذْرٌ مُطْلَقًا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ فَحَقَّقَا

- 3626 وَرَأَى جُمُهورَ بَدَا يَطْرُدُ حَدِيثُ عُقْبَةَ بَدَاكَ وَارِدُ
3627 يَوْمَ بَدَا قَدْ حَكَمْتَ أَقْوَامُ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ أَوْ صِيَامُ
3628 فَلَيْسَ لِلِقِيَّاسِ وَجْهٌ جَارٍ وَمَنْ يَقْلُ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ

المسألة الثانية:

نذر المشي إلى بيت الله

- 3629 وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ النَّذْرِ بِالْمَشْيِ نَحْوَ الْبَيْتِ قَيْدَ الْعُمُرِ
3630 إِنَّ قَالَ رَاجِلاً بِسَاعَةِ الْقَسَمِ وَالْعَجْزُ فِي الطَّرِيقِ إِنْ بِهِ أَلَمٌ
3631 فَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ لِأَزْمَالِهِ شَيْءٌ مِنَ النَّذْرِ الَّذِي أَثَقَلَهُ
3632 وَقَالَ آخَرُونَ بِالْكَفَّارَةِ حُكْمٌ وَفَاءُ النَّذْرِ نَصُّ الْآيَةِ
3633 فِيمَا عَلَيْهِ الْخُلْفُ أَيْضًا قَدْ وَرَدَ إِلَى ثَلَاثَةِ وَشَرْحُهَا يَرُدُّ
3634 أَهْلُ مَدِينَةٍ يُعِيدُ مَا عَجَزَ مُكْمَلًا لِبَاقِ نَذْرٍ مَا نَجَزَ
3635 إِنْ شَاءَ رَاكِبًا وَيُفْدِي بِالْدمِ وَعَنْ عَلِيٍّ رَوَوْا لِهَذَا الْحُكْمِ
3636 لِأَهْلِ مَكِّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ كَفَاةً ذَا وَلَا عَلَيْهِ الْمَشْيُ يَهْدِي وَيَمْشِي فَهَمَا سَيَّانٌ
3637 مَالِكٌ قَالَ يَلْزَمُ الْأَمْرَانِ وَالْهَدْيُ بَدَنَةٌ بِهَا إِذْ يَفْعَلُ
3638 يَبْدَأُ مَنْ حَيْثُ أَتَى يُكْمَلُ أَوْ بَقْرَةَ شَاةٍ وَذَا الْمَطْلُوبُ لِمَالِكٍ تَرْتِيبُهُ الْمَرْغُوبُ
3639 تَنَازُعُ الْأَثَارِ وَالْأَصُولِ مَدَارُ خُلْفِهِمْ مِنَ الْمَنْقُولِ
3640 بِقَارِنِ يُقَاسُ وَالتَّمَتُّعِ عَلَيْهِ هَدْيٍ وَاجِبٌ فَلْتَسْمَعِ
3641 وَمَنْ يَرَى كَسَائِرَ الْأَعْمَالِ يُرِيقُ لِلدَّمَاءِ حُكْمُ الْحَالِ
3642 وَبَعْضُهُمْ بِالرَّفْعِ لِلْمَشَقَّةِ فَلَيْسَ مِنْ هَدْيٍ وَلَا مِنْ فِدْيَةٍ
3643 حَدِيثٌ عَائِشَةُ أَتَى فِي النَّذْرِ يَلْزَمُ فِي الطَّاعَةِ دُونَ عُدْرِ
3644 وَابْنُ حُصَيْنٍ فِي مَعَاصِرٍ إِنْ نَذَرَ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ فِي الَّذِي صَدَرَ
3645 ذَا خَبَرٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَتَى حَدِيثُهُ مَثْرُوكٌ فِيمَا ثَبَتَا
3647 كَذَا سُلَيْمَانَ الَّذِي لَهُ نَسَبٌ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَمِنَ الْكُتْبُ

المسألة الثالثة:

من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

- 3648 وَمِثْلُ ذَلِكَ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ أَوْ مَسْجِدُ مُعْتَبَرٍ لِلْأُمَّةِ
3649 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَلْزِمُهُ نَذْرٌ عَلَيْهِ فِي الْلُزُومِ حُكْمُهُ
3650 وَالشَّافِعِيُّ يَحْطُّ هَذَا النَّذْرًا إِذْ لَمْ يُرْتَبُوا عَلَيْهِ إِثْرًا

المسألة الرابعة:

في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم

- 3651 وَنَذْرُ نَحْرِ الْإِنْسَانِ فِي الْمَقَامِ يَنْحَرُ لِلْجَزُورِ بِالتَّمَامِ
3652 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ شَاةٌ كَفَى بَلْ مِائَةٌ مِنْ بَدَنَةِ بَعْضِ اصْطَفَى
3653 وَالْبَعْضُ دِيَّةٌ عَلَيْهِ يُهْدِي فَلَيْسَ فِي الْحَرَامِ نَذْرٌ يُفْدَى
3654 أَسْبَابُ الْأَخْتِلَافِ إِبْرَاهِيمَ هَلْ شَرَعَهُ شَرَعَ لَنَا نَقِيمُ
3655 فَمَنْ رَأَى لُزُومَهُ : نَذْرٌ لَزِمَ وَمَنْ نَفَى لُزُومَهُ : نَذْرٌ حُكْمُ
3656 وَقَوْلُهُمْ شَرَعَ أَتَى مِنْ قَبْلَنَا شَرَعَ لَنَا فَلَيْسَ دَاخِلًا هُنَا
3657 فَذَلِكَ حُكْمٌ لِلْخَلِيلِ خَصًّا وَلَيْسَ قَوْلٌ بِالْعُمُومِ نَصًّا

المسألة الخامسة:

من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله

- 3658 مَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَالَهُ نَذَرَ لَا تَرْفَعُ الْكُفَّارَةُ الَّذِي صَدَرَ
3659 لَعْنٌ عَلَى شَرْطٍ وَلَيْسَ الْخَبْرُ فَالْأَزْمُ كَنْذَرَهُ إِنْ نَذَرَ
3660 وَذَا بِلَا كُفَّارَةَ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ تَكْفِيرُ أَيْمَانِ حُكْمِي
3661 خَارِجٌ مَخْرَجٌ شَرْطٌ قَدْ فَهِمَ وَأَلْحَقُوهُ بِالْيَمِينِ إِذْ عَلِمَ
3662 إِخْرَاجُ مَالِهِ بِهِ بَعْضُ حُكْمٍ فَالْتَّخَعُ ذَا حُكْمٍ لَهُ نَذْرٌ حَسْمُ
3663 فَمَالِكٌ لَثَلْثَ مَالِهِ فَقَطْ يُعْطَى وَإِنْ يَزِدْ فَذَا حُكْمُ شَطَطِ
3664 مَنْ قَالَ كُلَّ الْمَالِ تَطْبِيقُ الْوَفَا بِالنَّذْرِ مُجْمَلُ الْوَفَاءِ حَرْفًا
3665 مَنْ يُعْطَى مَالَهُ جَمِيعًا صَدَقَهُ جَانَفَ مَا الرَّسُولُ فَعَلًا طَبَّقَهُ
3666 مُصَدِّقٌ لِبَيْضَةِ مِنَ الذَّهَبِ عَنْ فِعْلِهِ لِيَا نَهَى وَمَا أَحَبَّ

كتاب الضحايا

الباب الأول:

حكم الضحايا ومن المخاطب بها

وَاخْتَلَفُوا هَلْ سُنَّةٌ أَمْ وَاجِبَةٌ	3667
وَالشَّافِعِيُّ لِمِثْلِ مَالِكَ أَقْرَ	3668
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا وَاجِبَةٌ	3669
فَعَلُ الرُّسُولِ هَلْ عَلَى نَدْبٍ حُمِلُ	3670
فَمَنْ عَلَى نَدْبٍ لَهُ قَدْ يَحْمِلُ	3671
وَمَنْ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمًا يَعْدَلُ	3672
أَضْحِيَّةٌ لَهَا الرُّسُولُ مَا تَرَكَ	3673
وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِي فَلْيَكْفُ	3674
قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةَ الْأَضْحِيَّةِ	3675
فِيهِ وَجُوبٌ دَائِمٌ لِلْأُمَّةِ	3676
أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَيُشْرِي لِحَمَا	3677
لِعِكْرِمَةَ أَبُو هُرَيْرَةَ ذَبَحَ	3678
فَمَالِكَ ذِي سُنَّةٍ مُحَبَّبَةٌ	
وَاللَّحَجِيحُ تَرَكَ رُخْصَةً أَمَرَ	
عَلَى الْمُقِيمِ صَاحِبَاهُ خَالَفَهُ	
أَمْ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ وَذَا نُقِلَ	
أَجَازَ تَرَكَهَا لِمَنْ قَدْ أَهْمَلُوا	
حَدِيثُ ثَوْبَانَ لَدَيْهِ أَفْضَلُ	
فِي حَضْرٍ أَوْ سَفَرٍ مَهْمَا سَلَكَ	
عَنْ شَعْرَةَ وَظُفْرَةَ عَشْرًا عُرِفَ	
وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ لِابْنِ بُرْدَةَ	
وَذَا مُبَرَّرٌ لَتِلْكَ الْعِلَّةِ	
إِعْلَانُهُ لَذَلِكَ أَمْرٌ يُنْمَى	
دِيكًا فَتَيْسِيرٌ بِذَلِكَ إِنْ رَجَحَ	

الباب الثاني:

في أنواع الضحايا وصفاتها وأسنانها وعددها

المسألة الأولى:

في تمييز الجنس

جَوَازُهَا بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ	3679
وَاخْتَلَفُوا فِي أَيِّ نَوْعٍ أَفْضَلُ	3680
وَبَعْدَهُ مُفْضَلًا لِلْبَقَرِ	3681
فَجَمَعُهُمْ عَلَيْهِ بِالتَّمَامِ	
فَمَالِكَ كَبِشًا لَذَلِكَ فَضَّلُوا	
أَوْ إِبِلٍ حُكْمٌ لَهُ فِي الْخَبْرِ	

وَفِيهِ قَوْلُ مَالِكٍ لَذَا أَحَبُّ	وَالشَّافِعِيُّ لِعَكْسِ مَالِكٍ ذَهَبَ	3682
كَذَا ابْنُ شَعْبَانَ لِحَقِّ فَاتَّبَعَ	وَأَشْهَبُ يَقُولُ مِثْلَ الشَّافِعِيِّ	3683
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْأَسَاسِ	تَعَارُضُ الْفِعْلِ مَعَ الْقِيَاسِ	3684
لِذَاكَ فَضَّلُوهُ حُكْمًا صَارِمًا	أُضْحِيَّةُ النَّبِيِّ بِكَبْشِ دَائِمًا	3685
بِفَضْلِهَا خَيْرًا تَكُونُ الْفِدْيَةُ	قِيَاسُهُمْ أَنَّ الصُّحَايَا قُرْبَهُ	3686

المسألة الثانية:

في تمييز الصفات

جَمِيعُهَا كَذَلِكَ الْعَجْفَاءُ	مَرِيضَةٌ عَرَجَاءُ وَالْعَوْرَاءُ	3687
أُضْحِيَّةٌ تَشْرِيْعُهُ لَذَا عَلَنُ	يَمْنَعُهَا حَدِيثُ طَهَ أَنْ تَكُنْ	3688
فِي أَرْبَعٍ لَهَا حَدِيثٌ جَمْعًا	إِنْ خَفَ ذَا الْعَيْبِ فَلَيْسَ مَانِعًا	3689
مَنْ أَرْبَعٍ فِيهَا الْحَدِيثُ قَدْ وَرَدَ	وَالْخُلْفُ فِي الْعُيُوبِ إِنْ تَكُنْ أَشَدُّ	3690
وَالظَّاهِرِيُّ لَمْ يَزُ عَيْبًا يُسْمَعُ	فَقَالَ جُمُهورٌ تُقَاسُ تَمْنَعُ	3691
مُخَصَّصًا لِحُجْمَلِ لِمَا ظَهَرَ	وَالْخُلْفُ هَلْ لَفْظُ الْحَدِيثِ يُعْتَبَرُ	3692
وَذَا مَجَالٌ لِلْفُهْمِ يُنْسَبُ	أَوْ لِلْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يَطْلُبُ	3693
فَلَا تَقَسُّ حُكْمًا بِهَا وَلَا تَزْدُ	مَنْ حَضَرَهُ عَلَى الْخُصُوصِ فَالْعَدَدُ	3694
مُرَادُهُ تَخْتَلِفُ الْفُهْمُ	مَنْ قَالَ بِالْخُصُوصِ فَالْعُمُومُ	3695
أَدْنَى شَدِيدُ الْعَيْبِ ذِكْرًا أَوْلَى	يَكُونُ بِالتَّنْبِيهِ بِالْأَعْلَى عَلَى	3696
لِمَالِكٍ وَالظَّاهِرِيِّ فِي الْحَالِ	وَحُكْمُهَا يُحْصَرُ فِي أَقْوَالِ	3697
قَوْلٍ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسَالِكِ	فَيُمنَعُ الْأَجْزَاءُ عِنْدَ مَالِكٍ	3698
تَرْكُ لَهَا وَذَا ابْنُ قِصَارٍ رَغِبَ	لَا يُمنَعُ الْأَجْزَاءُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ	3699
وَذَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ أَحَبُّ	لَا يُمنَعُ الْأَجْزَاءُ كَمَا لَا يُجْتَنَبُ	3700
أَكْدَ صَاحِبَانِ عَادِلَانِ	خُلْفٌ مَدَارُهُ رَوَايَتَانِ	3701
لِنَقْصِ قَرْنِ أُذُنِ قَرَرَهُ	فَذَا أَبُو بَرْدَةَ قَالَ أَكْرَهُهُ	3702
دَعَّ وَعَلَى سِوَاكَ مَا حَرَمْتَهُ	عَلَيْهِ طَهَ قَالَ مَا كَرِهْتَهُهُ	3703
فِي الْعَيْنِ ثُمَّ الْأُذُنِ كَالثَّقُوبِ	وَعَنْ عَلِيٍّ نَهَى عَنِ الْعُيُوبِ	3704

المسألة الثالثة:

في معرفة السن

فَجَذَعَةٌ تُجْزِي لَهُ مِنَ الْغَنَمِ	3705
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُحْتَرَمُ	3706
لَا تَذْبُحُوا فِيهَا سِوَى مُسْنَهُ	3707
إِلَّا لِعُسْرِ قَيْلِ جَذَعَةٍ كَفَى	3708
وَلَابِنِ دِينَارٍ حَدِيثٌ يَمْنَعُ	3709
ثَنِي مِنَ الصَّانِ لَدَى بَعْضِ أَهْمِ	
وَأَخْلَفُ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَارِ تَمَّ	
حَدِيثُ جَابِرٍ لِدَاكِ سَنَّهُ	
رَوَوْا لِذَاكَ فِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى	
لِجَذَعَةٍ مِنْ بَعْدِهِ فَلْتَسْمَعُوا	

المسألة الرابعة:

في معرفة العدد

وَعَدَّ مَا يُجْزِي مِنَ الصَّحَايَا	3710
فَالْكَبْشُ لَا يُجْزِي سِوَى عَنِّ وَوَاحِدٍ	3711
وَشَرْكَةٌ فِي بَدْنَةٍ أَوْ بَقْرَةٌ	3712
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثُّورِي	3713
وَبَدْنَةٌ لِسَبْعَةٍ مِنْ نَفَرٍ	3714
فَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ لِلصَّحَايَا	3715
وَمَالِكٌ مُرْجِحٌ لِلْأَصْلِ	3716
تُجْزِيهِ وَوَاحِدَهُ كَذَا الْهَدَايَا	
جَمْعٌ وَشَدَّ مَالِكٌ فِي الْعَدَدِ	
حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فَقَرَّرَهُ	
بِكُرْهِهِ قَالُوا بِأَلَا تَبْرِيرِ	
يَوْمَ الْحَدِيثِيِّهِ بِرَأْيِ الْأَكْثَرِ	
قِيَّاسُهُمْ لَهَا عَلَى الْهَدَايَا	
عَلَى حَدِيثِ مَنْ ضَعِيفِ النُّقْلِ	

الباب الثالث:

في أحكام الذبح

المسألة الأولى:

ابتداء وقت الذبح

فَبُطِّلَهَا فِي كُلِّ نَصٍّ قَدْ رَجَحَ	3717
بَعْدَ الْإِمَامِ الذَّبْحُ قَبْلَ الظُّهْرِ	3718
جَوَابُهُ لِمَنْ أَتَاهُ سَائِلٌ	3719
تَفْصِيلُ حُكْمِهَا لِمَنْ بِهِ اعْتَنَى	3720
قَبْلَ الصَّلَاةِ مَنْ لِأُضْحِيَّةِ ذَبْحُ	
يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ	
وَذَبْحُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ بَاطِلٌ	
قَالَ رَسُولُ الْحَقِّ حِينَ بَيْنَا	

- 3721 مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ إِمَامٌ قَلْدًا
3722 بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
3723 يُذْبَحُ بَعْدَهَا وَذَاكَ الْحُكْمُ
3724 أَبُو حَنِيفَةَ بِذَاكَ قَدْ حَكَمَ
- أَقْرَبَهُمْ أَرْضًا إِلَيْهِ سَرْمَدًا
قَدْرُ الصَّلَاةِ حُطْبَةً لِلسَّمْعِ
وَالْبَعْضُ بَعْدَ الْفَجْرِ حُكْمٌ يَفْهَمُ
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بَعْضُهُمْ حَسَمٌ

المسألة الثانية:

انتهاء وقت الذبح

- 3725 آخِرُ أَوْقَاتِ الذَّبِيحَةِ اخْتَلَفَ
3726 آخِرُ يَوْمٍ ثَالِثٌ لِلنَّحْرِ
3727 وَذَا بِهِ أَفْتَى أَبُو حَنِيفَةَ
3728 أَرْبَعَةَ الْأَيَّامِ تَجْزِي مَنْ نَحَرَ
3729 يَمْتَأَزُ بِالشُّذُودِ لِلْجُمُهورِ
3730 وَالْخُلْفُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ
3731 وَبَعْضُهُمْ بَعَشْرَ شَهْرِ الْحِجَّةِ
3732 تَحْدِيدُ أَيَّامٍ لَذَّبْحِ لَمْ يَرِدْ
3733 بَيْنَهُمَا بِذَاكَ بَعْضٌ يَجْمَعُ
3734 مَنْ قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْيَوْمَانَ
3735 وَالذَّبْحُ بَعْدَهُ يَكُونُ بَاطِلًا
- عَلَيْهِ عِنْدَ مَالِكٍ كَمَا وُصِفَ
مُدَّةُ ذَّبْحِ تَنْتَهِي بِالْحَصْرِ
وَالشَّافِعِيُّ يَطُولُ كُلَّ الْفِتْرَةِ
فِيهَا لِأُضْحِيَّتِهِ وَذَا نَظَرَ
لِذَا اتَّبَاعُهُ مِنَ الْمُحْظُورِ
يَوْمَانَ بَعْدَ النَّحْرِ قِيلَ تَأْتِي
هَلْ ذَا تَعَارُضٌ لِنَصِّ الْآيَةِ
أَمَّا الْحَدِيثُ نَصَّهُ لِذَا قَصِدَ
لِذَلِكَ الْحُكْمِ فَرِيقٌ يَتَّبِعُ
ذَا قَصِدَ حُكْمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ
جَاءَ خِطَابُ النَّصِّ فِيهِ كَامِلًا

المسألة الثالثة:

في الليالي التي تتخلل أيام النحر

- 3736 وَلَا يَجُوزُ النَّحْرُ قَالَ الْأَصْحَبِيُّ
3737 وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِالتَّحْقِيقِ
3738 بِاللَّيْلِ حُكْمُهُ فَكَالنَّهَارِ
3739 وَذَاكَ لِاشْتِرَاكِ إِسْمِ الْيَوْمِ
3740 تَمْتَعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ
3741 جَاءَتْ عَلَى الْأَيَّامِ دُونَ اللَّيْلِ
3742 وَجَاءَ ذِكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
3743 مَنْ قَالَ إِسْمُ الْيَوْمِ إِسْمٌ لُهُمَا
- فِي لَيْلِهَا وَمِثْلُ ذَا إِنْ تَذْبَحُ
جَوَازُ ذَّبْحِ مُدَّةِ التَّشْرِيقِ
يَجُوزُ ذَّبْحُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ
بَيْنَ الْجَدِيدَيْنِ بَدُونَ لَوْمِ
تَشْمَلُهَا حُكْمًا وَلَا أَنْكَائِهِ
تَمْتَعُوا فِي الدَّارِ لِلتَّفْصِيلِ
فَقَالَ سُخِّرَتْ عَلَى الْإِخْبَارِ
فَالذَّبْحُ جَائِزٌ سَوَاءً فِيهِمَا

3744 مَنْ خَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ بِاسْمِ عُلْمٍ لَمْ يُجْزِ ذَبْحُ اللَّيْلِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ
3745 ثُمَّ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَكُونَ الْمُضْحَى مَا إِنْ يَفْرُضَ غَيْرَهُ فِي الذَّبْحِ

الباب الرابع:

في أحكام لحوم الضحايا

3746 يَأْكُلُ مِنْهَا تَمَّ يُعْطَى الصَّدَقَةَ لِقَوْلِهِ لِبَائِسٍ قَدْ حَقَّقَهُ
3747 كُلُّ إِمَامٍ مِنْ هُدَاةِ السُّنَّةِ قَسَمَهَا بَعْضٌ إِلَى ثَلَاثَةِ
3748 يَأْكُلُ ثُلُثًا ثَلَاثَهَا يَدْخِرُ تَصَدَّقًا بِالثَّلَاثِ ذَاكَ الْأَجْدَرُ
3749 وَمَالِكَ لِقَسْطِهَا قَدْ فَرَّقَهُ يَأْمُرُهُ بِذَا وَذَاكَ وَثَقَّهُ
3750 كُلُّوا لَهَا تَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا وَالْبَيْعُ لِلنُّعْمَانِ لَيْسَ يُحْظَرُ

كتاب الغبائم

الباب الأول:

في معرفة محل الذبح والنحر

3751 شَرَطُ ذِكَاةِ الْحَيَوَانِ يُذَكَّرُ حَتَّى يَكُونَ أَكْلُهُ يُغْتَفَرُ
3752 فَهُوَ مُقَسَّمٌ إِلَى قِسْمَيْنِ وَفَصَّلُوا لِلْأَكْلِ فِي نَوْعَيْنِ

المسألة الأولى:

تأثير الذكاة في الأصناف الخمسة

3753 إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ عَلَى الْهَلَاكِ مَخْنُوقٌ مَوْقُودٌ نَطِيحٌ شَاكٌ
3754 وَكُلَّمَا أَصْبَحَ حُكْمَ الْمَيْتِ فَالذَّبْحُ حِيلَةٌ لِأَكْلِ مَيْتَةٍ
3755 وَكُلَّمَا عَلِيَهُ ظَنٌّ قَدْ غَلَبَ بِالْهُلْكِ أَكْلُهُ خُلْفَهُمْ جَلَبٌ
3756 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى ذَكَاتَهَا وَالشَّافِعِيُّ ذَكَى لَهَا وَأَقَاتَهَا
3757 وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ الْأَكْلَا وَالْمَنْعُ فِي الْمَيُّوسِ حُكْمٌ أَجْلَا
3758 وَمَالِكَ يَعْمَلُ بِالْأَمْرَيْنِ مُسْتَعْمِلًا مَفْهُومَ آيَتَيْنِ

عُمُومٌ مَيِّتَةٌ فَهَلْ يُعَارِضُ	3759
فِي قَطْعِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَاتِّصَالِهِ	3760
مَنْ قَالَ بِاتِّصَالِ الْأَسْتِثْنَاءِ	3761
يُخْرِجُ مَا مِنْ جَنْسِهِ تَنَاوَلَهُ	3762
وَمَنْ لِلانْقِطَاعِ حُكْمًا يَذْهَبُ	3763
فَلِحَمِّ خَمْسَةِ كُلِّ حِمِّ مَيِّتَةٍ	3764

المسألة الثانية:

في أثر الذكاة في الحيوان المحرم الأكل

فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ فَلَنتَفَهُمِ	3765
تُطَهَّرُ الْجُلُودُ لِلتَّيْبِيرِ	3766
مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ عَلَى السَّوَاءِ	3767
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لِذَاكَ فَاسْمَعُوا	3768
فِي لَحْمِهِ أَوْ لُغَةٍ يُفْصَلُ	3769
بِنَفْعِهَا تُكْتَسَبُ الْأَثَامُ	3770

المسألة الثالثة:

أثر الذكاة في الحيوان المريض

وَمَا عَلَى مَوْتٍ يُرَى قَدْ أَشْرَفَا	3771
مَالِكٌ فِي الْجَوَازِ وَالْجَمْهُورُ	3772
وَمَرَّةٌ لَا تُجْزَى الذُّكَاةُ	3773
وَالْخَلْفُ جَاءَ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَرِ	3774
ذُّكَاةٌ خَادِمٌ لِمَالِكٍ ثَبَتَ	3775
شَاةٌ لَهَا لَمَّا أَصِيبَتْ أَسْرَعَتْ	3776
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِحَمِّهَا كُلُّوا	3777
وَجْهَ الْقِيَاسِ فَالذُّكَاةُ تَعْمَلُ	3778
وَاللِّحْيَاةِ مَنْ أَجَازَ يَشْتَرِطُ	3779

- 3780 أَبُو هُرَيْرَةَ لَدَيْهِ يُعْتَبَرُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لِرُوحِهَا أَقْرُ
 3781 بَعْضُ لَطْرَفِ الْعَيْنِ أَوْ لِلذَّنْبِ وَالرَّكْضُ شَرْطٌ لِلْحَيَاةِ فَاجْتَبِي
 3782 وَأَبْنُ مُسَيَّبٍ بِذَلِكَ يُفْتَى ثَمَّ ابْنُ مَوَازٍ عَلَيْهِ يَأْتِي
 3783 وَأَبْنُ حَبِيبٍ يَشْتَرِطُ تَنْفَسًا وَمَنْ يُدَكِّي دُونَهُ فَقَدْ أَسَا

المسألة الرابعة:

في ذكاة الجنين

- 3784 حَمَلٌ ذِيحَةٍ إِلَى الْجَيْنِ ذَكَاتُهُ بِالْأَمِّ لِلتَّبَيُّنِ
 3785 تَكُونُ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ ذَكَاتِهِ حَلٌّ لِبَعْضِ دُونِ مَا حَيَاتِهِ
 3786 وَشَرْطُهَا تَمَامُهُ فِي الْخَلْقَةِ يَقُولُ مَالِكٌ بِذَا فِي الْعَلَّةِ
 3787 أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ مُسْنَدٍ رَوَى لِأَكْلِهِ عَنِ الْمَجْدِ
 3788 عَقِيرَةٌ بِالذَّبْحِ يَوْمًا مِنْ بَقَرٍ فَأَكَلَهُ لِلْحَيِّ مِنْهُ مَا حَظَرَ
 3789 وَالْخُلْفُ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْأَثَرِ فَالْتَّرْمِذِيُّ يَرَاهُ فِي الْمُعْتَبَرِ
 3790 مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ لِفَقْهَائِهَا يُعْتَبَرُ لِمَوْتِهِ بِمَوْتِهَا خَنْقًا ظَهَرَ

المسألة الخامسة:

هل في الجراد ذكاة؟

- 3791 فَمَالِكٌ مُشْتَرِطُ الذَّكَاءِ حَتَّى تَزُولَ نَبْضَةُ الْحَيَاةِ
 3792 وَلَوْ بَقِيعَ رَأْسِهِ عَنِ جَسْمِهِ وَمَيِّتَةً يُؤْكَلُ ذَا مِنْ حُكْمِهِ
 3793 يَقُولُ غَيْرُ مَالِكٍ بِالْجَمْعِ وَالرَّأْيُ حِينَ شَدَّ غَيْرُ مَرْعِي

المسألة السادسة:

في الحيوان البرماني

- 3794 مَا بَيْنَ بَحْرِ ثَمَّ مَاءٍ يَنْتَقِلُ مَسْكُنُهُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ نَزَلَ

الباب الثاني :

في الزكاة

المسألة الأولى :

في أنواع الزكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام

3795	بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ قُلُّ ذَكَاتِهَا	ذَبْحٌ وَنَحْرٌ تَنْتَهِي حَيَاتُهَا
3796	فَالنَّحْرُ لِلإِبِلِ وَذَبْحٌ لِلغَنَمِ	فِي بَقَرٍ جَاوِزًا هُمَا مَعًا حُكْمٌ
3797	بِهِ هُدَاةُ النَّاسِ أَهْلُ الْعِلْمِ	وَقَلْبُ ذَاكَ بَاعَثَ لِلدَّمِ
3798	أَشْهَبُ نَحْرٌ ذَا وَذَبْحٌ ذَا كَرِهَ	وَلَمْ يُحَرِّمْ أَكْلَهُ فَالْتَنْتَبِهْ

المسألة الثانية :

كيفية الذبح

3799	لِلوُدَجَيْنِ أَيُّ ذَبْحٍ يَفْطَعُ	كَذَلِكَ حُلُقُومٍ مَرِيٍّ يَتَّبِعُ
3800	فَذَلِكَ ذَبْحٌ حَلٌّ عِنْدَ الْكُلِّ	قَطْعُ الْجَمِيعِ وَاجِبٌ لِلْجُلِّ
3801	وَبَعْضُهُمْ بِجُزئِهَا قَدْ يَكْتَفِي	وَجُوزَةَ لِنَحْوِ رَأْسٍ فَاصْطَفِي
3802	أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا قَدْ طَلَبَ	بِدُونِ تَعْيِينِ وَلَمْ يُعْطِ السَّبَبَ
3803	فَعَنْ أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ	إِذَا فَرَى الْأَوْدَاجَ كُلَّ مِمَّا وَصَفَ
3804	إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالظُّفْرِ أَوْ نَابِ ذَبْحَ	أَوْ تَمَّ نَحْرُهُ وَذَا حُكْمٌ وَضَحَ

أقسام هذه المسألة

3805	انْقَسَمَتْ لِسِتَّةِ الْمَسَائِلِ	فِي نَقْطِ لِنَفْيِ جَهْلِ الْجَاهِلِ
------	------------------------------------	---------------------------------------

النقطة الأولى : في عدد المقطوع

3806	لِلوُدَجَيْنِ الْقَطْعُ وَالْحُلُقُومُ	فَذَلِكَ الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ
3807	فَقَطَّعَهَا لِمَالِكٍ بِأَسْرَهَا	مَرِيٍّ حُلُقُومٍ وَذَا بَحْصَرَهَا
3808	فِي مَذْهَبِ التَّعْمَانِ أَمَّا الشَّافِعِيُّ	فَقَطَّعَهَا يَكْفِي بِكُلِّ قَاطِعِ
3809	قَطْعُ الْوَرِيدِ وَأَنْهَمَارٌ لِلدَّمِ	قُلُّ وَاجِبَانِ فِي ذَكَاةِ النَّعَمِ
3810	فَالوُدَجَانِ يُقَطَّعَانِ وَاجِبٌ	سَفْكَ الدَّمَاءِ لِلذَّكَاةِ جَالِبٌ

النقطة الثانية: في مقدار المقطوع

- 3811 فَقَطَّعُ حُلُقُومَ مَرِيٍّ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَمَاعٌ أَوْ حَدِيثٌ قَدْ وُجِدَ
- 3812 مَا وَقَعَ الإِجْمَاعُ فِي جَوَازِهِ مَا لَمْ يُخَصَّصْ بَعْضُهُ بِفَرْزِهِ
- 3813 يَبْقَى عَلَى حَالٍ بِلا تَغْيِيرٍ فِي حُكْمِهِ وَدُونِهَا تَأْثِرُ

النقطة الثالثة: في مكان القطع

- 3814 وَقَطَّعُ جُوزَةَ إِلَى نِصْفٍ وَجَبَ وَدُونَهُ لَيْسَ لِأَكْلِ مَنْ سَبَبَ
- 3815 إِنْ خَرَجَتْ لِنَحْوِ شَطْرِ البَدَنِ فَمَنْعُهَا لِمَالِكَ فِي قَرْنِ
- 3816 مَعَ ابْنِ قَاسِمٍ وَقَالَ أَشْهَبُ بِأَنَّ أَكْلَهَا حَلَالٌ لِإِرْغَبِ
- 3817 وَلابِنِ وَهَبِ أَكْلَهَا مُبَاحٌ إِذْ قَالَهُ جَهَابُ صِحَاحِ
- 3818 وَقَطَّعُ جُوزَةَ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ شَرْطَ الذَّكَاءِ يُوصَفُ

النقطة الرابعة: في جهة القطع

- 3819 وَقَطَّعُ أَعْضَاءِ الذَّكَاءِ يُحْرَمُ فَأَكْلُهَا بِهِ يَعْافُ المُسْلِمُ
- 3820 لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ شَهَابٍ يُؤَكَّلُ وَابْنُ عُمَرَ وَعَازِرُهُمْ يُعَوَّلُ
- 3821 لِصَحْبِهِ فَذَلِكَ حُكْمٌ يُؤَثِّرُ تَرْجِيحُهُمْ لِذَلِكَ حِينَ يُذَكَّرُ

النقطة الخامسة: في نهاية المقطوع

- 3822 إِنْ يَقَطَّعِ النُّخَاعَ مَالِكَ كَرِهَ يُمْنَعُ أَكْلُهَا بِعَمْدِهِ الشَّرِيهِ
- 3823 مُطَّرَفٍ وَلابِنِ مَا جِشُونَا يُمْنَعُ قَطْعُ العَمْدِ إِنْ يَكُونَا

النقطة السادسة: في كيفية القطع

- 3824 إِنْ يَرَفَعَ المَذْكِي مُوسَا عَنْ مَحَلِّ ذَكَاتِهِ بِالطَّوْلِ ذَبْحُهُ بَطْلٌ
- 3825 فَإِنْ حَبِيبٌ إِنْ يَعُدُّ فَوْرًا فَكُلُّ وَإِنْ تَرَاحَى عَوْدُهُ فَلتَعْتَزِلُ
- 3826 وَالشَّكُّ لِلخَمِيِّ فَلْيُفَسِّرُ لِصَالِحِ الجَوَازِ حِينَ يُذَكَّرُ
- 3827 إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَتَمَّ الذَّبْحَا وَالْحَالُ أَنَّ مَوْتَ نَفْسٍ مَا ضَحَا
- 3728 فَهَذِهِ نَافِذَةُ المَقَاتِلِ وَحُكْمُهَا كَحُكْمِهِ فِي النَّازِلِ

الباب الثالث:

فيما تكون به الزكاة

أوداجها من عود أو صخر جرى	مَا أَنهَرَ الدَّمَاءَ حَيْثَمَا فَرَى	3829
والخلف في ثلاثة قد يُنقل	ذَبْحٌ بِهِ مِثْلُ الحَدِيدِ يُقْبَلُ	3830
جازت بها لبعضهم في الحكم	فِي السِّنِّ وَالظَّفْرِ كَذَلِكَ العَظْمِ	3831
نهى الحديث واضح والأمر	وَتَكَرَّهُ السِّنُّ كَذَلِكَ الظَّفْرُ	3832
مفصلاً للنهي في الأمرين	فِيهِ صَرِيحٌ عَنِ ذِكَاةِ ذَيْنِ	3833

الباب الرابع:

في شروط الزكاة

المسألة الأولى:

في اشتراط التسمية

ثلاثة الأقوال فيما نُقلا	وَأَخْلَفَ فِي تَسْمِيَةِ أَتَى عَلَى	3834
والبعض شرط قررها بالخصر	فَبَعْضُهُمْ فَرَضًا يَرَى بِالْجَبْرِ	3835
وسنة ثابتة النقول	تَسْقُطُ بِالنِّسْيَانِ فِي ذَا القَوْلِ	3836
والشروط للشوري به فجاهر	بِفَرَضِهَا يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ	3837
ولابن عباس روى للسامع	بِثَلَاثِ الأَقْوَالِ قَالَ الشَّافِعِيُّ	3838
أو أثار في الفهم للأسباب	أَسْبَابُ خُلْفٍ مَقْصِدُ الكِتَابِ	3839
قد ناقض النص بلا اشتباه	إِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الذَّبْحِ بِاسْمِ اللّٰهِ	3840
وعن هشام جاء في المذارك	عَارِضُهُ الحَدِيثُ عِنْدَ مَالِكٍ	3841
هل ذكيت من ذابح أو ما فعل	تُهْدَى لَنَا الحِمَانُ ذَبْحٌ قَدْ جُهِّلَ	3842
وذا الحديث ناسخ لا يجهل	فَقَالَ سَمُوا اللّٰهَ طَهَّ وَكَلُوا	3843
نسيان واجب أتى للخط	عَلَيْهِ مَالِكُ بَنَى لِلشَّرْطِ	3844
في خطأ كره كذا النسيان	وَجَاءَ حُكْمٌ فِي الحَدِيثِ الثَّانِي	3845
جمعهما للشافعي حكم حصل	وَذَلِكَ قَوَى قَوْلَ مَالِكٍ أَجَلَ	3846

المسألة الثانية:

في اشتراط الاستقبال

- 3847 وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِ قِبْلَةِ نَشَا نَدْبٌ وَجُوبٌ وَكَرَاهَةٌ فَشَا
3848 نَدْبٌ لِبَعْضِ حُكْمِهِ لَمْ يَسْتَدِّ فِيهِ لِأَقْوَالٍ لَدَيْهِمْ تُعْتَمَدُ

المسألة الثالثة:

في اشتراط النية

- 3849 وَلَا اشْتِرَاطَ نِيَّةٍ فِي الْمَذْهَبِ أَيُّهَا قَفَوْتَ فَقَهَا تُصَبِّ
3850 مَا سَجَلَ الْقَاضِي خِلَافًا وَقَتَهُ مَكْذُوبٌ حُكْمٌ فَلتُسَجَّلْ مَقْتَهُ

الباب الخامس:

فيمن تجوز تذكيتته ومن لا تجوز

- 3851 وَالْحُكْمُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَصْنَافِ فِي شَأْنِهَا يُنْظَرُ لِلْخِلَافِ
3852 جَازَتْ ذِكَاةُ بَعْضِهِمْ إِجْمَاعًا ثَانِيَهُمْ يُمْتَنَعُ امْتِنَاعًا
3853 وَالْخُلْفُ فِي عَشْرِ مِنَ الْفِئَاتِ وَعَدَّهُمْ بِالْإِسْمِ حَرْفًا يَأْتِي

المسألة الأولى:

ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم

- 3854 أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ صَابِئُونَ سُكَّرَ صَبِي أَنشَى وَسَارِقُونَ
3855 مُضِيْعُ الصَّلَاةِ فَقَدْ الْعَقْلُ فَذَبِحَهُمْ لَيْسَ مُفِيدَ الْأَكْلِ
3856 وَغَاصِبٌ كَمِثْلِ مَنْ فِيهِ اخْتُلِفَ فِي ذَبِحِهِمْ حُكْمُ الْخِلَافِ قَدْ عُرِفَ

المسألة الثانية:

ترك ذبيحة المشركين

- 3857 وَتَرَكَ ذَبْحَ الْمُشْرِكِينَ وَاجِبٌ وَأَكَلَهُ إِلَى الْعَاصِي جَالِبٌ
3858 هَلْ نُصِبَ ذَبْحٌ عَلَيْهَا يُحْسَبُ وَهَلْ لِغَيْرِ اللَّهِ جَاءَ يَطْلُبُ

- بَسَطُ الْخِلَافِ مُمَكِّنٌ لَكِنْ يُطْلُ 3859
بِنَا تَتَبَعُ لَهُ نَظْمًا يُخْلُ
إِجْازُهُ إِنْ كَانَ حَصْرًا يُمَكِّنُ 3860
نَظْمُ الْكِتَابِ وَهُوَ ضَخْمٌ بَيْنُ

المسألة الثالثة:

إذا لم يعلم أن الكتابي سمي الله على الذبيحة

- فَعَنَ عَلِيٌّ أَكْلَهَا بَدَا قَبْلُ 3861
وَلَيْسَ فِي ذَاكَ خِلَافٌ قَدْ نُقِلَ
وَإِنْ كَيْسَةً لَهَا أَوْ عَيْدُ 3862
فَمَنْعُ أَكْلِهَا فَذَا سَدِيدُ

المسألة الرابعة:

ذبح الكتابي

- وَمَا كِتَابُهُمْ عَلَيْهِمْ قَدْ مَنَعَ 3863
فِي مَنَعِنَا مِنْ أَكْلِهِ مَا نَفَعَ
مَنْ بَابٍ أَحْرَى مَالَهُ قَدْ حَرَّمُوا 3864
عَلَى نَفْسِهِمْ فَلَيْسَ يَأْتُمُوا
مَنْ أَكَلَهُ عَلَيْهِ مَنَا يَقْدُمُ 3865
مَا لَمْ يَكُنْ نَصًّا لَهُ يُحْرِمُ

كتاب الصيد

الباب الأول:

في حكم الصيد ومحلّه

- وَالصَّيْدُ حُكْمُهُ لَهُمْ مُبَاحُ 3866
فَالَّذِي يَكْرَهُ صَيْدَ السَّرْفِ 3867
تَفْصِيلُ كُرْهُهُ ثُمَّ حَرْمَةٌ سُمِعَ 3868
فَفِيهِ بُعْدٌ عَنِ أَصُولِ الْأَمْرِ 3869
مَحَلُّ مَا نَصَيْدُهُ فِي الْبَحْرِ 3870
وَالْمُتَوَحَّشُ الَّذِي فِيهِ اخْتِلَافُ 3871
حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَا نَدَّ يَبْحُ 3872
فَالْأَمْرُ بَعْدَ نَهْيِهِ إِضَاحُ
وَفِعْلُ صَيْدٍ عِنْدَهُ لِلتَّرْفِ
إِبَاحَةٌ وَوَأَجِبَ وَمَا نَفَعَ
تَرَكَ الْأَصُولَ زَلَّةً فِي الدَّهْرِ
وَعَبْرٌ مُسْتَأْنَسِهِ فِي الْبَرِّ
مُفْتَرَسٌ كَذَا شَرُودٌ مُنْحَرِفٌ
وَقَنْصُهُ بِأَلَةٍ نَصًّا وَضَحُّ

الباب الثاني :

فيما يكون به الصيد

حُكْمُ كِلَابِ الصَّيْدِ فِيمَا أُنْزِلَا	فِي آيَتَيْنِ وَحَدِيثٍ أَصْلَا	3873
جَوَازُهَا أَتَى بِنَصِّ الْكُتُبِ	بِالْأَيْدِ وَالرَّمَّاحِ ثُمَّ الْكَلْبِ	3874
بِهِ يَجُوزُ قَتْلُ صَيْدِ حَيٍّ	وَكُلَّمَا يَفْرِي دَمَ الْمَرْمِيِّ	3875
تَفْصِيلُ أَمْرِهِ بِأَقْوَالِ نَسَقِ	وَكُلَّمَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ سَبَقِ	3876
مِثْلَ حِجَارَةٍ وَمِعْرَاضٍ يَلِي	وَاحْتَلَفُوا فِي حُكْمِ صَيْدِ الْمُثْقَلِ	3877
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ فَفَعَلَهُ	إِنْ يَخْتَرِقُ لِحَيْسِ صَيْدٍ أَكَلَهُ	3878
بِذَاكَ قَالَتْ زُمْرَةُ الْأَعْيَانِ	يَجُوزُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ وَالنُّعْمَانِ	3879
وَلَمْ يُدَكِّ الْحُكْمُ أَنْ تَرْفُضَهُ	وَقَانَصُ صَيْدًا يَفُوتُ نَبْضَهُ	3880
مِنْهُ أَتَى تَنَاقُضَ الْحُلُولِ	وَاخْتَلَفَ فِي تَعَارُضِ الْأُصُولِ	3881
فِيهِ مَنَاطُ خُلْفِهِمْ يَقِينَا	فِي حُكْمِ قَوْلِهِ مُكَلِّبِنَا	3882
عَلَى الْكِلَابِ فِي مَقَاسٍ وَأَضْحِ	وَهَلْ يُقَاسُ سَائِرُ الْجَوَارِحِ	3883
وَجَاعِلًا عَلَيْهِ حُكْمًا يَبْنِي	وَمَنْ لَبَّازَ حُكْمُهُ يَسْتَشْنِي	3884
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَاكَ حَقَّقُوا	وَجُوبَ تَعْلِيمِ لَهَا مُتَّفَقُوا	3885
تُشْلِيهِ يَنْشَلِي وَزَجْرُهُ يُصَبُّ	وَوَصْفُهَا لِحَارِحِ أَنْ يَسْتَجِبُ	3886
فِيهَا اتِّفَاقُ سَائِرِ الْأَقْطَابِ	ثَلَاثَةُ الشَّرُوطِ فِي الْكِلَابِ	3887
وَفِيهِ خُلْفٌ فَاقِدٌ لِلرَّاجِحِ	وَشَرْطُ الْأَنْزِجَارِ فِي الْجَوَارِحِ	3888
فَصَيْدُهُ لِنَفْسِهِ إِنْ حَصَلَا	وَاخْتَلَفَ فِيمَا مِنْهُ أَيْضًا أَكَلَا	3889
وَأَكَلُ مَا أَمْسَكَنَ أَيْضًا رَاجِحُ	فَذَا حَدِيثٌ فِيهِ جَاءَ وَأَضِحُ	3890

الباب الثالث :

في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها

وَحُلْفُهُمْ فِيهَا بِطَرَقِ كَثْرِ	ذَكَاةُ صَيْدِ عِنْدَهُمْ بِالْعَقْرِ	3891
قُبَيْلِ قَبْضِ صَائِدِ بِالْأَيْدِ	ذَكَاةُ مَعْقُورٍ بِمَوْتِ الصَّيْدِ	3892

إِزْسَالِ عَاقِرَ لِهْ لَلْقَتْلِ	تُجْزِيهِ تَسْمِيَّتُهُ مِنْ قَبْلِ	3893
فَالْوَجِبُ التَّمَامُ لِلذَّكَاءِ	وَإِنْ يَرَى الصَّيْدَ عَلَى الْحَيَاةِ	3894
مُحْرَمٌ الْعَقْرُ إِذَا بِهِ هَلَكُ	وَتَأَلَّتْ الشُّرُوطُ أَنْ لَا يَشْتَرِكَ	3895
مِنْهُ الْمَصَادُ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْلَمُ	وَشَكُّهُ فِي عَيْنِ صَيْدٍ يَحْرُمُ	3896
مُصْطَافِهِ إِبَّانَ بَعَثِ الطَّلَقَةَ	وَخَامِسٌ خُرُوجُهُ عَنْ قُدْرَةِ	3897
أَوْ رُغْبِهِ مِنْ جَارِحٍ فِي غَفْلَةٍ	أَنْ لَا تَكُونَ الْمَوْتُ مَوْتُ صَدْمَةٍ	3898
مِنْ الْخِلَافِ جُلُّهُ حُكْمًا سَبَقَ	هَذِي الشُّرُوطُ جَرَّ بَعْضُهَا نَسَقَ	3899

الباب الرابع:

في شروط القانص

وَحَلُّ صَيْدِ الْبَرِّ حُكْمُ الرَّاجِحِ	شُرُوطُ قَانِصِ شُرُوطِ الذَّابِحِ	3900
عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ مُسْتَدَامٌ	لَأَنَّ صَيْدَ مُحْرَمٍ حَرَامٌ	3901
هَلْ مَيْتَةٌ وَهَلْ حَالِلُ الْمَطْعَمِ	فِي شَأْنِ أَكْلِهِ لَغَيْرِ الْمُحْرَمِ	3902
وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ حَلٌّ يُحْتَرَمُ	فَمَيْتَةٌ لِمَالِكَ بِذَا حُكْمِ	3903
وَهَلْ كَذْبُحٌ سَارِقٌ فَانْتَبِهْ	فَالنَّهْيُ هَلْ يُفْسِدُ أَصْلَ الْمَنْهِي	3904
صَادَ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي الْمَحْسُوسِ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَلْبِ لِلْمَجُوسِ	3905
وَخَالَفَ الثُّورِيُّ بِذَاكَ الشَّانِ	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالنُّعْمَانِ	3906

كتاب العقيقة

الباب الأول:

في معرفة حكمها

تَرْسُمُ نَهْجِ الْحُكْمِ لِلطَّلَابِ	وَفِيهِ سِنَّةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	3907
وَالغَيْرُ قَالَ سُنَّةٌ وَتُرْغَبُ	عَقِيْقَةٌ لِلظَّاهِرِيِّه تَجِبُ	3908
نَفْيِ الْوُجُوبِ سُنَّةٌ فِيمَا دَرَى	أَبُو حَنِيفَةَ تَطَوُّعًا يَرَى	3909
فِيهِ الْخِلَافُ فِي أُدْلِيَةِ صَدْرِ	تَعَارُضِ الْأَثَارِ مِنْهُ قَدْ ظَهَرَ	3910

- 3911 فَكُلُّ طِفْلٍ فِي عَقِيْقَةِ رُهْنٍ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمُهَا أَتَى عَلَنُ
3912 وَقَالَ مَنْ أَحَبَّ نُسْكَأَ عَنِّ وَلَدُ يُفْهَمُ مِنْهُ النَّدْبُ حَيْثُمَا وَجَدُ

الباب الثاني:

في معرفة محلها

- 3913 مَحَلُّهَا الْجَمْهُورُ قَالَ يُرْغَبُ مِثْلُ أَضْحِيَّهِ وَذَاكَ مَطْلَبُ
3914 فِيهِ لِمَالِكَ فَضَاءً يُسْتَحَبُّ وَغَيْرُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ مُرْتَغَبُ
3915 عَقُّ رَسُولِ اللَّهِ عَن سَبْطِيَّهِ كَبْشًا لِوَاحِدٍ بَدَا اقْتَفِيهِ
3916 عَقُّ عَنِ الصَّغِيرِ جَاءَ فِي الْأَثَرِ فِي يَوْمٍ سَابِعٍ أَتَى بِذَا الْخَبَرَ

الباب الثالث:

في معرفة من يعق عنه، وكم يعق؟

- 3917 عَنِ الْكَبِيرِ فَعَلَهَا مِثْلُ النَّبِيِّ لِلنَّفْسِ عَقُّ بَعْدَ بَعَثِ فَاجْتَبِي
3918 جَارِيَّةً شَاةً وَشَاتَانِ الصَّبِيِّ بَدَا أَتَى حَدِيثُ سَامِي الرُّتْبِ
3919 يَعْقُّ قَالَ مَالِكُ بِوَاحِدَةٍ وَالشَّافِعِيُّ أُخْرَى يَعْدُ زَائِدَهُ
3920 لِاسْمِ الْعُلَامِ وَأَبْنَةَ شَاةٍ كَفَى بَدَا أَتَى حَدِيثُ خَيْرِ الْحَنْفَا

الباب الرابع:

في معرفة وقت هذا النسك

- 3921 وَوَقْتُهُ فِي يَوْمِ سَابِعِ الْوَلَدِ أَتَى بِذَاكَ حُكْمُ نَصِّ يُعْتَمَدُ
3922 فِي صِفَةِ السَّنِّ فَكَالْأَضْحِيَّةِ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذِي الْمَلَّةِ
3923 كَذَاكَ لِحْمِهَا عَلَى ذَا الْحُكْمِ فَلَا يُبَاعُ لِحْمُهَا بِالْحَسْمِ

الباب الخامس:

في سن هذا النسك وصفته

- 3924 وَالسَّنُّ سِنٌ أَضْحِيَّةٌ وَالصَّفَّةُ كَثَرَتْهَا كُلُّ لِيَذَاكَ ثَبْتُ

الباب السادس:

في حكم لحمها وسائر أجزائها

وَلَحْمُهَا وَسَائِرُ الْأَجْزَاءِ	3925
كَلَحْمِ أَضْحِيَّهِ بِإِلَّا مَرَاءِ	
وَكَانَ يُدْمَى رَأْسُ كُلِّ طِفْلٍ	3926
مَنْ دَمَهَا لِلْجَاهِلِينَ النَّذْلُ	
قَدْ نَسَخَ الْإِسْلَامُ هَذَا السُّخْفَا	3927
أَزَالَ شَكْلَهُ كَذَلِكَ الْوُصْفَا	

كتاب الأضحية والأشربة

أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ جُمْلَتَانِ	3928
وَنَظْمُهَا يَتِمُّ بِالْمَعَانِي	

الجملة الأولى:

الأغذية الإنسانية حيوان ونبات

فَالْحَيَوَانُ أَضْلُهُ نَوْعَانِ	3929
حَلَالٌ أَوْ مُحَرَّمٌ إِثْنَانِ	
فَبَيْنَ بَحْرِهِ وَبَيْنَ الْبَرِّ	3930
مُحَرَّمٌ لِلْعَيْنِ أَوْ بِالذِّكْرِ	
مَا اتَّفَقُوا فِيهِ وَفِيهِ مَا اخْتَلَفَ	3931
وَكُلُّ نَوْعٍ حُكْمُهُ هُنَا عُرِفَ	
مُحَرَّمٌ بِمَا عَلَيْهِ قَدْ يُحَدُّ	3932
مِنْ سَبَبِ تَسْعَةِ أَصْنَافٍ تَرُدُّ	
فَاتَّفَقُوا فِي مِيتَةِ اللَّبَرِّيِّ	3933
وَاخْتَلَفُوا فِي مِيتَةِ اللَّبْحَرِيِّ	
فَهِيَ لِقَوْمٍ فِي الْحَلَالِ الْكَامِلِ	3934
وَبَعْضُهَا مُحَرَّمٌ لِقَائِلِ	
فَمَا عَلَى بَحْرِ طِفْلاً مُحَرَّمٌ	3935
وَالْبَاقِي بَعْدَ صَيْدِهِ يُلْتَهَمُ	
بَيْنَ عُمُومِ لِلْكِتَابِ وَالْأَثَرِ	3936
تَعَارَضَ مِنْهُ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ	
تَحْرِيمِ مِيتَةِ وَزَادَ الصَّحْبُ	3937
بَيْنَهُمَا تَعَارَضَ فِي الْكُتُبِ	
وَفِيهِ خُلْفٌ فِي حَدِيثِ آخَرَ	3938
فَحَلُّ مِيتِ طَهْرٌ مَا فِي الْأَشْهَرِ	
مُلْقَى مِنَ الْبَحْرِ كُلُّوْا وَإِنْ طِفْلاً	3939
أَمَّا نَجَاسَةٌ وَحَلُّ خَلْطَا	
إِنْ كَانَ جَامِداً فَحَوْلُهُ نَزَعُ	3941
ذَا حُكْمُ فَأَرَمَاتِ سَطْحِ السَّمْنِ	3942
حُكْمُ نَجَاسَةٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	3943
فَمَذْهَبَانِ قَوْلُ أَهْلِ الْحُكْمِ	

- 3944 فَمَنْ لَخَلَطَهَا بِشَيْءٍ طَاهِرٍ
3945 وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ الْخَنْزِيرِ
3946 ثُمَّ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ كُلُّهُ حَرَمٌ
3947 أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ فِي الطَّهَارَةِ
3948 لَمْ يَبْقَ مِنْهَا غَيْرُ حُكْمِ الْخَمْرِ
3949 أَمَّا النَّبِيذُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ
3950 أَهْلُ الْحِجَازِ وَالْحَدِيثِ حَرَّمُوا
3951 بِحُكْمِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ
3952 فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الْمُسْكَرِ
3953 أَبُو حَنِيفَةَ وَفِي الْعِرَاقِ
3954 أَهْلُ الْحِجَازِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ
3955 فَابْنُ مُعِينٍ صَحَّ عِنْدَهُ الْأَثَرُ
3956 حَدِيثُ مُسْلِمٍ رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ
3957 وَحُرِّمَتْ لِأَصْلِ الْأَشْتِقَاقِ
3958 وَالْخَمْرُ شَرَعًا قِيلَ فِي اثْنَتَيْنِ
3959 بَدَأَ حَدِيثٌ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ
3960 وَلَا بِنِ مَسْعُودٍ وَلَا بِنِ بُرْدَةَ

المسألة الأولى:

حكم لحوم السباع والطيور وذوات الأربع

- 3961 فِي الْكُرْهِ ثُمَّ حُرْمَةُ تَدْوُرٍ
3962 فَالْكُرْهُ لِابْنِ قَاسِمٍ وَالْحُرْمَةُ
3963 فَكُلُّ ذِي نَابٍ حَرَامٌ أَكَلُهُ
3964 لِلشَّافِعِيِّ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ
3965 أَكَلَةُ اللَّحُومِ لِلنُّعْمَانِ
3966 يُشْتَبَى لِلشَّافِعِيِّ مِنْ حُرْمَةِ
3967 وَحُرْمَةِ الْقِرْدِ لَدَى الْجُمْهُورِ
- أَحْكَامُهَا وَأَكَلُهَا غُرُورٌ
لِمَالِكٍ وَأَفَقَ ذَلِكَ الْجُمْلَةَ
حُكْمُ الرَّسُولِ جَاءَ ذَا وَفَضْلُهُ
أَقْوَالُ مَنْ عَارَضَهُمْ نَحِيفَةَ
وَالضَّبُّ وَالثَّغْلُبُ قُلُ جُنَّانِ
وَحُرْمَةُ الْكَلْبِ بِتِلْكَ الْجُمْلَةَ
مَا سُورُهُ نَجَسٌ مِنَ الْمُحْظُورِ

عَارَضَ حَضْرُ الْوَحْيِ عَدَّ الْمَنْعِ	لَحْمُ السَّبَاعِ بَيْنَ ذَاتِ الْأَرْبَعِ	3968
فِيهِ صَرِيحُ النَّهْيِ لِلْمُؤْتَمِنِ	لَكِنْ حَدِيثُ النَّابِ عِنْدَ الْحَشْنِيِّ	3969
لَلْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآيَةِ	نَهْيُ الْحَدِيثِ الْبَعْضُ لِلْكَرَاهَةِ	3970
فَلِلْسَّبَاعِ وَالضَّبَاعِ ثَبَّتِ	وَقِيلَ بَلْ زِيَادَةٌ فِي الْحُرْمَةِ	3971

المسألة الثانية:

ذوات الحافر الأنيسة

فِيهَا أَتَى وَحُكْمُهَا التَّعْمِيمُ	وَالْحُمْرُ الْأَنْيَسَةُ التَّحْرِيمُ	3972
فِيهَا رَوَوْا تَضَارُبًا كَثِيرًا	وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرَا	3973
حَرَّمَ لِلْبِغَالِ فِي الدُّهُورِ	مَالِكُ بِالْكَزْهِ وَلِلْجُمْهُورِ	3974
تَحْرِيمُهَا كَمْ يَصْطَفِي الْأَعْيَانُ	وَالْخَيْلُ مَالِكُ كَذَا النُّعْمَانُ	3975
إِبَاحَةٌ لِأَكْلِهَا قَدْ حَدَّدُوا	وَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ مُحَمَّدُ	3976

المسألة الثالثة:

لحم الحيوان الواجب قتله

فِي حَرَمٍ فَالْخُلْفُ فِي أَكْلِ ذَكَرٍ	فَالْحَيَوَانُ إِنْ بَقِيَ أَمْرٌ	3977
لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَعْضُ لِلتَّائِمِ	فَالْقَتْلُ قِيلَ عَلَّةُ التَّحْرِيمِ	3978
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ فِي الْمَدَارِكِ	وَذَاكَ لِلتَّعَدُّ عِنْدَ مَالِكِ	3979

المسألة الرابعة:

الحيوانات التي تستخبثها النفوس

وَالسَّرَطَانَاتُ أَتَتْ لِلسَّمَاعِ	كَالْحَشَرَاتِ ثُمَّ كَالضَّفَادِعِ	3980
فَالشَّافِعِيُّ حَرَّمَهَا فِي أَصْلِهَا	كَذَا سُلْحَفَاةٌ وَمَا فِي مِثْلِهَا	3981
هَلْ مَا تَعَاثُ النَّفْسُ إِثْمٌ يُنْقَلُ	فَفِي الْخَبَائِثِ الْخِلَافُ يَحْضَلُ	3982
إِذْ حَرَمَتْ خَبَائِثًا بِالْجُمْلَةِ	إِلَى الْحَرَامِ وَفَقَّ نَصُّ الْآيَةِ	3983
فَمِثْلُ مَا فِي الْبِرِّ ذَاكَ يُوَكَّلُ	فِي حَيَوَانِ الْبَحْرِ كُلِّ فَضُلُّوا	3984
فَلَابِنِ سَعْدٍ لَيْسَ يُوَكَّلَانِ	مَا مِثْلُ خَنْزِيرٍ وَكَالْإِنْسَانِ	3985

بُكْرُهَا قَالُوا لَدَى انْتِفَاعِ	مُجَاهِدٌ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ	3986
فَالِاسْمُ جَامِعٌ لِبَعْضِ الْمَأْكَلِ	مُسْتَهْلِكٌ لَمْ يَدْرُ كُنْهَ الْمُجْمَلِ	3987
تَحْرِيمُ خَنْزِيرٍ فَأَمْرٌ قَدْ حُسِمَ	إِنْ تَمَّ الْأَشْتِرَاكُ فِي فَهْمِ الْكَلِمِ	3988
لِمَالِكٍ فَأَكَلَ لَهُ أَتَمَ	سَمِّيَتْ مُوهٌ إِسْمَ خَنْزِيرٍ حَرُمٌ	3989
وَالْخَمْرُ لِلتَّحْرِيمِ دَهْرًا حَائِزُ	كُلِّ النَّبَاتِ غَيْرِ خَمْرٍ جَائِزُ	3990
فِي مُسْكَرٍ مُحَرَّمٍ تَحْرِيرُهَا	أَنْبِذَةٌ قَلِيلُهَا كَثِيرُهَا	3991
لِكُلِّ مُسْكَرٍ قَلِيلٍ جَنْبِي	فَالْبَتُّعُ وَالنَّبِيدُ حَرَمٌ النَّبِي	3992
قَلِيلُهُ يَحْرُمُ بِاعْتِبَارِ	حَدِيثِ مُسْكَرِ رَوَى الْبُخَارِيُّ	3993
حَرَمٌ نَصٌّ قَوْلِ خَيْرِ الْبَشَرِ	لَوْ قُلَّ قَدْرُهُ فَأَصْلُ الْمُسْكَرِ	3994
كُلِّ نَبِيدٍ بِعُمُومِ الذِّكْرِ	وَعَمَمِ الْبَعْضِ بِلَفْظِ الْخَمْرِ	3995
تُخَامِرُ الْعَقْلَ لَدَى اتِّبَاعِ	بِالِاشْتِقَاقِ ثُمَّ بِالسَّمَاعِ	3996
فِيهِ اخْتِلَافُ الْأَصْلِ لِلْقُرَاءِ	وَالْخُلْفُ فِي الْإِنْتِبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ	3997
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الذِّكْرِ	مِنْ عَنَبٍ وَالنَّخْلِ أَصْلُ الْخَمْرِ	3998
تَمَسَّكُوا بِنَصِّ حَرْفِ الْآيَةِ	مِنْ تَمَرَاتِ النَّخْلِ أَهْلُ الْكُوفَةِ	3999
بِحُرْمَةِ لِلْخَمْرِ عَيْنًا تَلَزَمَ	وَلِابْنِ شَدَّادٍ حَدِيثٌ يَحْكُمُ	4000
وَفِي الْأَوَانِ دُونَ سُكْرٍ يُوصَفُ	وَعَيْزُهُ بِالسُّكْرِ وَصَفٌ يُعْرَفُ	4001
وَعِلَّةٌ لِلسُّكْرِ حُكْمٌ قَاضِي	تَحْرِيمِ جِنْسٍ غَالِبٍ لِلْقَاضِي	4002

حكم الأوان التي ينتبذ فيها

المسألة الأولى:

الانتباز في الأسقية وغيرها

لِمَالِكٍ فَالشَّرْبُ فِي شَدَّادٍ	أَسْقِيَّةٌ تُعَدُّ لِانْتِبَازِ	4003
وَكُلُّهُ النُّعْمَانُ قَدْ أَجَازَهُ	أَوَانٍ دُبَّاءٍ وَزَفَّتِ يُكْرَهُ	4004

المسألة الثانية:

حكم انتباز الخليطين

عَلَيْهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثٌ قَدْ وُجِدَ	وَالْإِنْتِبَازُ مِنْ خَلِيطَيْنِ تَرَدُّ	4005
بَعْضُ يَبَاحُ كُلُّهُمْ يُحْتَرَمُ	يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ بَعْضٌ يَحْرَمُ	4006
جَرَ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ الْجَلَّةِ	تَرَدُّدُ الْأُمْرِ عَلَى الثَّلَاثَةِ	4007
نَهَى عَلَى تَرْكِ وَذَلِكَ السَّائِدُ	خَلَطَ الزَّبِيبَ وَالتَّمُورَ وَارَدُ	4008
مَنْ مُجْمَلٌ كُلُّ غَدَا يَحُوزُ	بِالْمَنْعِ أَوْ بِالْكُورِ أَوْ يَجُوزُ	4009
كُرْهَا إِبَاحَةً وَمَنْعاً إِذْ يَحُدُّ	دَلِيلَ قَوْلِ حُكْمِهِ الَّذِي اعْتَمَدُ	4010
أَنْسَ حَدِيثُهُ بِهِ جَاءَ الْأَنْزُ	خَلْفَ الْمَفَاهِيمِ عَلَى نَصِّ أَقْرُ	4011
مَنْهُ لِكُلِّ قَائِلٍ حُكْمٌ رَجَحَ	إِهْرَاقِ خَمْرٍ بَعْدَ إِزْثِهِ وَضَحَ	4012
عَيْنَ الْخُمُورِ عَلَّةٌ سُكْرًا تَجِدُ	كُرْهُ ذَرِيعَةً وَتَحْرِيمٌ قَصْدُ	4013

الجملة الثانية:

أحوالها في حال الاضطرار

قَالَتْ بِهِ جَمَاعَةٌ الْأَخْيَارِ	أَكَلَ مُحْرَمٌ لَدَى اضْطِرَارٍ	4014
إِجْمَاعُهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الدَّلِيلِ	أَيُّ عُلَمَاءِ أُمَّةِ الرَّسُولِ	4015

كتاب النكاح

تَوْضُحُ الْكِتَابِ لِلطُّلَابِ	وَفِيهِ خَمْسَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	4016
---------------------------------	------------------------------------	------

الباب الأول:

في المقدمات

المسألة الأولى:

حكم النكاح

وَالظَّاهِرِيُّ أَوْجَبَ فِيمَا قَرَّرَا	فَحُكْمُهُ الْجُمُورُ مَنْدُوبًا يَرَى	4017
--	--	------

- 4018 وَأَوْجُهُ الْحُكْمُ لَدَى الْمَوَالِكِ لَدَيْهِمْ وَاضِحَةٌ الْمَسَالِكِ
4019 يَحْرُمُ مَكْرُوهٌ وَمَنْدُوبٌ وَجِبَّ مُبَاحٌ تَعْتَرِيهِ هَذِهِ الرُّتَبُ
4020 خِلَافُهُمْ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ أَسَى عَلَى الْأَصْلَيْنِ عَبْرَ الْفَهْمِ
4021 وَخَلَفُهُمْ فِي صِيغَةِ لِلْأَمْرِ لِلنَّدْبِ أَوْ مُبَاحٍ أَوْ لِلجَبْرِ
4022 فَأَنْكَحُوا هَلْ جَاءَ لِلرُّجُوبِ لِلنَّدْبِ أَمْ إِسَاحَةٌ الْمَرْغُوبِ
4023 قِيَاسٌ مَضَلَّحَهُ دَعَا بِالْمُرْسَلِ وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ فِي الْمُجْمَلِ

المسألة الثانية:

في حكم خطبة النكاح

- 4024 دَاوُدُ خِطْبَةُ النُّكَاحِ قَدْ تَجِبُ وَذَلِكَ فِي النُّكَاحِ أَمْرٌ يُرْتَعَبُ

المسألة الثالثة:

الخطبة على الخطبة

- 4025 وَخِطْبَةٌ لِلْمَرْءِ بَعْدَ خِطْبَةٍ عَنِ فَعْلِهَا نَهَى الرَّسُولُ ثَبَّتْ
4026 إِنْ وَقَعَتْ فَسُخُّ النُّكَاحِ يَعْتمِدُ دَاوُدُ مَالِكٌ لَهُ قَوْلٌ وَجَدَ
4027 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَصْحُحُ عَقْدٌ وَجُزْمٌ آخِرٌ فِي ذَا وَصَحَّ
4028 قَبْلَ الدُّخُولِ فَسُخُّهُ لِلْبَعْضِ بَعْدَ الدُّخُولِ الْفَسْخُ غَيْرُ مَرَضٍ

المسألة الرابعة:

النظر إلى المخطوبة قبل التزويج

- 4029 أَجَازَ مَالِكٌ لَوَجْهَهَا النَّظْرَ كَفَا أَبُو حَنِيفَةَ بِذَا أَمْرُ
4030 وَزَادَ أَقْدَامًا وَبَعْضٌ يَنْظُرُ لِلجِسْمِ دُونَ سَوَاءٍ فَلْتَسْتُرُوا

الباب الثاني:

في موجبات صحة النكاح

- 4031 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَرْكَانِ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعَقْدِ لِلْإِنْسَانِ

الركن الأول:

في معرفة كيفية هذا العقد

الموضع الأول:

في كيفية الإذن المنعقد به

وَهَلْ عَلَيَّ الشَّخِيرِ فِي الْمَرْسُومِ	فِي الْإِذْنِ وَالرِّضَا كَذَا اللَّزُومِ	4032
سُكُوتُ بَكَرٍ فِي نِكَاحِ الْمَذْهَبِ	بِالْقَوْلِ لِلرُّجَالِ ثُمَّ الشَّيْبِ	4033
ذَا الْحُكْمِ بِالْقَانُونِ فِعْلًا عَضُّوًا	وَنَطْقُهَا لِلشَّافِعِيِّ مُؤَكَّدُ	4034

الموضع الثاني:

المعتبر قبوله في صحة هذا العقد

رِضَا الْوَالِي لِمَنْ يَعُدُّ وَاجِبًا	رِضَاهُمَا بَعْضُ يَعُدُّ مَطْلَبًا	4035
وَجَبْرٌ مَحْجُورٌ مِنَ الْأَطْفَالِ	وَأَتَّفَقُوا عَلَى رِضَا الرُّجَالِ	4036
فَالْجَبْرُ وَارِدٌ عَلَى الْمَشْهُورِ	إِنْ عُدَّ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ	4037
لَشَيْبٍ بِكَرٍ وَذَلِكَ الْأَنْسَبُ	وَكُلُّ فَهْمٍ لِلْحَدِيثِ يُوجِبُ	4038
كَذَا يَتِيمَةَ وَغَيْرَهَا نُقِلَ	وَيَبْنِ جَدًّا وَأَبًّا خُلْفًا حَصَلَ	4039
لِلْبَعْضِ فَقَدْ الْأَبُّ حِينَ يَكْمُلُ	بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ يُتَمُّ يَحْصُلُ	4040
يُبْنَى عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ فِي الْفَهْمِ	لِذَلِكَ فَاشْتِشْرَاكَ إِسْمِ الْيَتِيمِ	4041

المسألة الأولى:

هل يزوج الصغيرة غير الأب؟

أَجَازَهُ النُّعْمَانُ لِلْوَالِيِّ	فَمَا لِكَ أَجَازَهُ لِلْوَصِيِّ	4042
ضَارَبَ الْاجْتِهَادَ عَيْرَ الْحَقْبِ	وَالْخُلْفَ فِي قِيَاسٍ غَيْرِ بِالْأَبِ	4043

المسألة الثانية:

هل يزوج الصغير غير الأب؟

فَلِلْوَصِيِّ مَالِكٌ تَدْبِيرًا	غَيْرُ أَبٍ يُزَوِّجُ الصَّغِيرًا	4044
نَفَعَ عَلَى الْمَحْجُورِ وَقَعَ حَضْرًا	عَلَى الصَّغِيرِ جَازًا إِنْ فِيهِ ظَهَرَ	4045

- 4046 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كُلَّ وُلِيٍّ
يُمْكِنُ عَقْدُهُ عَلَى الَّذِي يَلِي
4047 وَالشَّافِعِي لَغَيْرِ وَالِدٍ مَنَعَ
وَأَخْلَفَ فِي الْقِيَاسِ أَمْرُهُ اتَّسَعَ
4048 مَنْ لِأَبٍ وَضَعًا يَرَى لَهُ أَحْضَ
لَمَنَعَ عَقْدَهُ عَلَى الصَّغِيرِ نَصَّ
4049 وَمَنْ لَهُ سَوَى بِوَالِدٍ عَقْدٌ
عَلَى الصَّبِيِّ وَذَلِكَ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ

الموضع الثالث:

عقد النكاح على الخيار

- 4050 عَقْدٌ عَلَى الْخِيَارِ لِلنِّكَاحِ
هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْفَلَاحِ
4051 فَلَا يَجُوزُ جَاءَ لِلْجُمُهورِ
عَكَسَ أَبِي تَوَرَّ عَلَى الْمَشْهُورِ
4052 وَفِي تَرَاحٍ لِلْقَبُولِ يَخْتَلَفُ
بَيْنَ يَسِيرِ تَمَّ رَفْضٌ قَدْ عُرِفَ
4053 لِلشَّافِعِي رَفْضٌ وَمَالِكٌ لَمَّا
قَلَّ قَبُولُهُ لَهُ قَدْ عَلِمَا
4054 أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا
إِلْحَاقُهَا الْقَبُولِ فِيمَا حَقَّقَا

الركن الثاني:

في شروط العقد

الفصل الأول:

في الأولياء

الموضع الأول:

اشتراط الولاية

- 4055 وَوَلَايَةُ النِّكَاحِ شَرْطُ صِحَّةِ
وَفَسْخُخُهُ مِنْ دُونِهَا بِالْجُمْلَةِ
4056 لِمَالِكٍ رَوَايَةٌ لِأَشْهَبِ
وَعَيْرُهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فَاَنْسَبُ
4057 لِلشَّافِعِي أَبِي حَنِيفَةَ زُفْرُ
وَالزُّهْرِيُّ عَقْدُهَا بِكُفَاءٍ يُعْتَبَرُ
4058 وَالشَّعْبِيُّ قَالَ كُلُّ أُتْسَى عَقَدَتْ
نِكَاحَهَا وَالزَّوْجُ كُفَاءٌ قَدْ تَبَتَّ
4059 دُونَ وَلِيِّ عَاقِدِ عَنْهَا شَرْطُ
وَشَرْطُهُ فِي كُلِّ حَالَةٍ شَطَطُ
4060 عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ بِقَوْلِ رَابِعِ
فَالْفَرَضُ يَنْفِيهِ بِنَصِّ شَائِعِ
4061 فَلَيْسَ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ
يَشْتَرِطُ الْوَلَايَةَ الَّتِي ظَهَرَ

بَيْنَ مُؤَيَّدٍ وَقَوْلٍ رَافِضٍ	فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ التَّنَاقُضُ	4062
بَعْضُ أَجَازٍ غَيْرِ ذَا فِيمَا كُتِبَ	فَالْبَعْضُ شَرْطٌ لِلْوَلِيِّ حُكْمٌ يَجِبُ	4063
فَكُلُّهَا مِنْ مُجْمَلِ الْمَعَانِي	بَعْضُ الْأَحَادِيثِ كَذَا الْقُرْآنُ	4064
فِي فَهْمِهَا اسْتَفْحَالُ خُلْفِ الْأُمَّةِ	فِي لَفْظِهَا وَخُلْفُهُمْ فِي الصُّحَّةِ	4065
وَمُلْزِمٌ لَهُ وَذَا خُلْفٌ جَلِي	لِذَا بِهَا اسْتَدَلُّ مُسْقَطُ الْوَلِيِّ	4066

الموضع الثاني:

الصفات الموجبة للولاية

أَوْصَافُهَا مَشْرُوطَةٌ مَوْصُوفَةٌ	وَشَرْطُهُ الْإِسْلَامُ وَالذُّكُورَةُ	4067
--------------------------------------	--	------

الموضع الثالث:

أصناف الولاية عند القائلين بها

وَلَاؤُهُ إِسْلَامُهُ أَعْيَانُ	أَصْحَابُهَا قُلٌّ نَسَبٌ سُلْطَانُ	4068
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مَا إِنْ حُصِيَ	فَذِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ وَالْوَصِيِّ	4069
لِحُكْمِهِ نَزَعُ الْوَصِيِّ رَجَحًا	فِي عَدْتِهِمُ لِلشَّافِعِيِّ وَمَنْ نَحَا	4070
فِيهَا وَتِلْكَ عِنْدَهُمْ أَسْبَابُ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ فَهَلْ يُنَابُ	4071
كَاخْتَلَفَ فِي التَّرْتِيبِ وَالْمَبَاحِ	وَالخُلْفُ فِي وَكَالَةِ النِّكَاحِ	4072
أَوْ دَرَجَاتِ الْقُرْبِ عِنْدَ الْعَرَضِ	مَنْ حَصَرَهَا فِي الْبَعْضِ قَبْلَ الْبَعْضِ	4073
إِذْنِ الْوَلِيِّ كَذَاكَ ذِي رَأْيٍ أَقْرَ	وَحُكْمٌ عَادِلٌ النَّهْيُ حَقًّا عَمْرُ	4074
وَجَاءَ ذَا لِلْبَيْهَقِيِّ يُسْنَدُ	كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ حِينَ يُوجَدُ	4075
هَلْ لِلْوَلِيِّ أَوْ ذَاكَ حَقٌّ مُكْتَسَبٌ	وَالخُلْفُ هَلْ تَرْتِيبُهُمْ شَرْعًا وَجِبَ	4076
أَمْ ذَاكَ حَقُّ اللَّهِ قُلٌّ فِي الْأَزْلِ	لَهَا وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيهِ لِلْوَلِيِّ	4077

المسألة الأولى:

إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب

خُلْفٌ لَدَيْهِ فِي ثَلَاثٍ قَدْ نُقِلَ	إِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدَ مَالِكٌ حَصَلَ	4078
وَإِنْ يُجْزَى نِكَاحَهَا بِذَا رَسَخَ	قَدْ خَيْرَ الْقَرِيبِ إِنْ شَاءَ فَسَخَ	4079
نِكَاحَهَا يُفْسَخُ دُونَ عُدْرِ	غَيْرُ وَصِيِّ أَوْ أَبٍ لِلْبِكْرِ	4080

المسألة الثانية:

حال غياب الأقرب

- 4081 أَمَّا الْقَرِيبُ إِنْ وَلِيًّا وَيَغِيبُ وَلَايَةَ نَحْوِ الْبَعِيدِ تَنْقَلِبُ
4082 لِمَالِكَ أَوْ مَلِكٍ لِلشَّافِعِيِّ أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي الشَّنَازِعِ
4083 فِي غَيْبَةِ الْوَلِيِّ يُعَدُّ كَالْحَتْفِ لَيْسَ لِنَقْلِهَا بِهَا مِنْ خُلْفِ

المسألة الثالثة:

في حال غياب الأب عن ابنته البكر

- 4084 وَغَائِبٌ يَتْرُكُ بِنْتًا بَكْرًا تُرِيدُ لِلزَّوْجِ شَرْعًا جَهْرًا
4085 فِي الْجَهْلِ وَالْأَنْسْرِ وَفَاقَهُمْ عَلَى تَزْوِيجِهَا إِذَا بَكَفَاءٍ مُسْجَلًا
4086 وَغَيْرِ ذَاتِ الصَّوْنِ فَفَقَهَا تَجَبَّرُ بَعْدَ الْوَلِيِّ فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكَّرُ
4087 كَذَلِكَ مَعْلُومُ الْمَكَانِ يُنْتَظَرُ مَنْ يَقْبَلُ الْأَبْعَدَ نَاءَ مَا انْتَظَرُ
4088 أَغْنِي بَدَأَ عَقْدَ قَرِيبٍ يَحْضُرُ أَبْعَدَ مِنْهُ الْعَقْدَ مَا إِنْ يُحْضِرُ
4089 وَإِنْ تَفَوَّضَ أَمْرَهَا لِأَثَيْنِ تَفَاوَتًا أَوْ يَعْقِدَا فِي الْحِينِ
4090 يُرَجِّحُ الْأَوَّلُ فِي الدُّخُولِ وَقَبْلَهُ فِي الْعَقْدِ لِلنُّقُولِ
4091 وَدَاخَلَ بِهَا مَالِكَ رَجَحَ وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ سَابِقُ نَجَحَ
4092 لِأَوَّلِ تَمَسُّكًا بِالسَّنَّةِ أَوْ بِفَوَاتِ صَفْقَةِ مَكْرُوهُةِ
4093 وَقِيلَ بِالْفَسْخِ عَلَى الدَّوَامِ وَقِيلَ تَخْتَارُ عَلَى التَّمَامِ
4094 فَذَلِكَ زَوْجَهَا بِقَوْلِ لِعُمَرَ بَعْدَهُ كَعَدْلٍ جَدُّهُ اشْتَهَرَ

الموضع الرابع:

في عضل الأولياء

- 4095 وَإِنْ لَكُفَاءٍ قَدْ دَعَتْ وَمَهْرٍ مِثْلَ لَهَا نِكَاحَهَا بِالْأَمْرِ
4096 وَلَايَةَ فِي الْحِينِ لِلسُّلْطَانِ تُرْفَعُ حَقُّهَا عَلَى الْإِنْسَانِ
4097 وَفِي كَفَاءَةٍ لَدَيْهِمْ يُخْتَلَفُ وَهَلْ صَدَاقُ الْمِثْلِ مِنْهَا إِنْ وُصِفَ

1- هو عمر بن عبد العزيز الأموي حفيد عمر بن الخطاب من جهة الأم.

- 4098 أَوْ نَسَبٍ حُرِّيَّةٍ يَسَارُ
4099 فِي الدِّينِ وَالْجَمَالِ ثُمَّ النَّسَبِ
4100 وَالشَّافِعِيِّ مَالِكٍ مَهْرُ الْمَثَلِ
4101 وَمِنْ خَصَائِصِ الْوَلَايَةِ الَّتِي
4102 هَلْ يَعْقُدُ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ عَلَى
4103 فَمَالِكَ يُجِيزُهُ وَالشَّافِعِيِّ

الفصل الثاني:

الشهادة

- 4104 وَالشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالنُّعْمَانَ
4105 مَنْ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ عَلَيْهِ
4106 هَلْ شَرْطُ صِحَّةٍ لَهُ وَيُجْبَرُ
4107 عِنْدَ الدُّخُولِ الشَّرْطُ لِلْكَمَالِ
4108 وَاخْتَلَفُوا فِي الشَّاهِدَيْنِ يَكْتُمَا
4109 فَمَالِكٌ لَدَيْهِ سِرٌّ يَفْسُخُ
4110 أَسْبَابَ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِشْهَادِ
4111 أَوْ جُزْءٍ مَشْمُولَاتِ عَقْدِ الشَّرْعِ
4112 وَالْأَصْلُ فِيهِ لَا نِكَاحٌ يُعْتَبَرُ
4113 ثُمَّ وَلِيِّ رَأْسِهِ وَيَمْلِكُ
4114 عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكُلُّ مُجْمَعٍ
4115 شَهَادَةُ النِّكَاحِ لِلنُّعْمَانَ
4116 ضَرْبُ الدُّفُوفِ فِيهِ أَمْرٌ لِلنَّبِيِّ

الفصل الثالث:

في الصداق

- 4117 شَأْنُ الصَّدَاقِ حُكْمُهُ فِي خَمْسَةِ
مِنَ الْفُصُولِ شَرَحَهَا بِالْجُمْلَةِ

الموضع الأول:

في حكمه وأركانه

المسألة الأولى:

في حكمه

- 4118 حُكْمُ الصَّدَاقِ شَرْطُ صِحَّةِ وَجِبِّ وَذَاكَ حُكْمٌ لِلْجَمِيعِ مُسْتَتَبٌ
4119 فَالْإِذْنُ تَقْدِيمُ الْأَجُورِ قَدْ وَرَدَ فِي نَصِّ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ يُعْتَمَدُ

المسألة الثانية:

قدر الصداق ولا حد لأكثره

- 4120 أَمَّا كَثِيرُ الْمَهْرِ عَدًّا لَمْ يَحَدَّ أَقْلُهُ مِثْلُ لَذَاكَ فِي الْعَدَدِ
4121 لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ نَسَبَ زِدْ فُقَهَاءَ طَيِّبَةَ فِيمَا حُسِبَ
4122 وَمِثْلُهُمْ لِلتَّابِعِينَ يُرْفَعُ مَا فِي قَلِيلِ الْمَهْرِ حَدٌّ يُتَّبَعُ
4123 وَرُبْعُ دِينَارٍ أَقْلُهُ وَجِبِّ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ لَثَلَاثِ قَدْ حُسِبَ
4124 مَكِيلُ فِضَّةٍ عَلَيْهَا يُعْقَدُ كَذَاكَ مَا سَاوَى لَهَا إِذْ يُوجَدُ
4125 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى أَمْرَيْنِ هَلْ عَوْضٌ لِلْبُضْعِ فِي التَّعْيِينِ
4126 إِنْ صَحَّ ذَا فَالْعَدُّ غَيْرٌ وَاجِبٌ فَبِالْتَّرَاضِي الْعَقْدُ حُكْمُ الْغَالِبِ
4127 فِي شِبْهِهِ عِبَادَةٌ حَدٌّ وَجِبِّ فِي شِبْهِهِ عِبَادَةٌ حَدٌّ وَجِبِّ
4128 فِي السَّبَبِ الثَّانِي تَعَارُضُ الْأَثَرِ هَلْ عَوْضٌ لِلْبُضْعِ فِي التَّعْيِينِ
4129 فَاْمِرَأَةً قَدْ قَبِلَتْ نَعْلَيْنِ فِي الْمَهْرِ عَهْدٌ مُنْقَذُ الْكُونَيْنِ
4130 أَقْوَالٌ هَذَا الْبَابِ تُلْفَى ظَنِّيَّةٌ كُلُّ يَرَى لِقَوْلِهِ الشَّرْعِيَّةِ

المسألة الثالثة:

جنس الصداق

- 4131 بِكُلِّ مَا يُمْلِكُ جَاَزَ الْمَهْرُ مِنْ صَدُقَاتِهِنَّ قَالَ الذُّكْرُ
4132 أَمَّا النِّكَاحُ فِي إِجَارَةِ وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَحْكَامٌ تُحَدِّدُ
4133 أَصْحُهَا اللُّزُومُ نَصُّ الذُّكْرِ إِحْدَى ابْنَتِي جَاءَ عِنْدَ الْحَضَرِ

المسألة الرابعة:

تأجيله

- 4134 تَأْجِيلُ مَهْرٍ كُلُّهُمْ يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ ضَمْنِ صُورٍ سَتُعْرَفُ
- 4135 أَجَازُهُ قَوْمٌ مَعَ التَّقْدِيمِ ذَا مَذْهَبٍ لِمَالِكِ الْحَكِيمِ
- 4136 أَجَازُهُ لِلْمَوْتِ أَوْ فِرَاقِ الْأَوْزَاعِ حُكْمُهُ لَدَى التَّلَاقِ
- 4137 فَعَقْدُهُ هَلْ مِثْلَ عَقْدِ الْبَيْعِ أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي التَّشْرِيعِ
- 4138 مُثَبِّتُهُ بِالْبَيْعِ لَا يَجُوزُ مُخَالَفُ لِصِدِّهِ يَحُوزُ

الموضع الثاني:

في تقرر جميعه للزوجة

- 4139 وَبِالدُّخُولِ وَاجِبٌ جَمِيعُهُ طَلَاقُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفُهُ

الموضع الثالث:

تشطيره

- 4140 تَشْطِيرُهُ كُلٌّ عَلَيْهِ يَتَّفِقُ بَطْلَقَةٍ قَبْلَ الدُّخُولِ يُسْتَحَقُّ
- 4141 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِ زَوْجٍ صَادِرٍ مِنْ دُونِ فُسْخٍ أَوْ نُشُوزٍ ظَاهِرٍ
- 4142 هَلْ يَسْتَطِيعُ الْأَبُ حَيْثُ حَطَّأَ نِصْفَ صَدَاقِ الْبِكْرِ مِنْ قَبْلِ الْعَطَا
- 4143 أَجَازُ مَالِكٍ لَذَا وَالشَّافِعِيِّ وَالْبِكْرُ لِلْجُمُهورِ وَالصَّغِيرَةُ
- 4144 وَشَدُّ قَوْمٍ بِالْجَوَازِ مُسْتَدٌّ قَوْلِهِمْ عُمُومٌ عَفْوٌ قَدْ وَرَدَ

الموضع الرابع:

في التفويض

المسألة الأولى:

إذا طلبت المرأة الزواج بلا مهر

- 4146 تَفْوِيضُهُ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُلِّ فَلَا جُنَاحَ آيَةً لِلْحَلِّ
- 4147 عَقْدُ النِّكَاحِ دُونَ مَهْرٍ يُفْرَضُ وَخُلْفُهُ أَحْكَامُهُ سَتُعْرَضُ

4148	إِنْ تَطَلَّبَ الصَّدَاقَ وَالْقَدْرُ اخْتَلَفَ	فِيهِ فَمَهْرُ الْمَثَلِ حَلٌّ قَدْ عُرِفَ
4149	وَالنَّصْفُ إِنْ مَاتَ وَبَعْضُ قَدْ مَنَعَ	مَا ضَمَّهُ رَسْمُ النِّكَاحِ إِذْ وَقَعَ
4150	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ ذَا الْقَوْلِ	مَالِكُ نَصْفُ الْمَهْرِ لَا يَزُولُ
4151	وَالزَّوْجُ قَدْ خَيْرَ فِي ثَلَاثَةِ	إِمَّا الطَّلَاقَ دُونَ فَرَضِ ثَبَّتْ
4152	أَوْ يُفَرِّضُ الَّذِي بِهِ تَطَالَبُ	أَوْ لَصَدَاقِ الْمَثَلِ رَغْمًا يَهَبُ
4153	نِكَاحِ تَفْوِيضٍ وَمُتَعَةٍ وَجَبَ	عَلَيْهِمَا شَطْرُ صَدَاقٍ كَمْ حُسِبَ

المسألة الثانية:

إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض

4154	وَقَبْلَ تَعْيِينِ الصَّدَاقِ إِنْ يَمُتْ	فَمُتَعَةٌ وَإِزْتِهَابُهَا يَبْدَأُ ثَبَّتْ
4155	صَدَاقُهَا فِي ذِمَّةٍ لِلْهَالِكِ	قَالَ بَدَأَ النُّعْمَانُ عَكْسَ مَالِكِ

الموضع الخامس:

في الأصدقاء الفاسدة

المسألة الأولى:

إذا كان المهر مما لا يملك

4156	فَسَادَهُ إِمَّا لِذَاتِ عَيْنِهِ	خَمْرٌ وَخَنْزِيرٌ عَلَى تَكْوِينِهِ
4157	وَفَاسِدُ الصَّدَاقِ مِمَّا يَمْتَلِكُ	فَالْمَهْرُ لِأَحَبِّ الْفَسَادِ قَدْ سَلَكَ
4158	فَمَالِكٌ لِلْعَقْدِ حُكْمًا يُفْسِدُ	قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخَهُ يُعْتَمَدُ
4159	وَفِي رَوَايَةٍ يَقُولُ إِنْ دَخَلَ	صَحَّ وَمَهْرُ الْمَثَلِ فِيهِ قَدْ كَمَلَ
4160	وَالْمَهْرُ إِنْ شَرَطَ لِصِحَّةٍ وَجَبَ	فَسَادَ عَقْدٌ مَنْ فَسَادَهُ حُسِبَ
4161	ذَلِكَ عَلَى أُصُولِ مَالِكٍ وَجِدَ	شَرَطُ الْكَمَالِ صِحَّةً مَا إِنْ يُفِدُ

المسألة الثانية:

إذا اقترن المهر ببيع

4162	إِنْ يَقْتَرِنَ بِعَقْدِ بَيْعِ مَهْرٍ	وَدُونَ تَمْيِيزِ يَسُوقِ الْقَدْرِ
4163	فَمَالِكٌ يَمْنَعُ ذَاكَ الْعَقْدَا	وَأَشْهَبُ أَجَازَ إِذْ تَصَدَّى

- 4164 وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ دُونَ حَضْرٍ
وَرُبْعُ دِينَارٍ إِذَا لِلْمَهْرِ
4165 يَبْقَى لِمَهْرٍ بَعْدَ سُوقِ الْمُشْتَرِيِ
يُقَاسُ بِالْبَيْعِ بِحُكْمِ الْأَكْثَرِ

المسألة الثالثة:

إذا اشترط مع المهر حياء

- 4166 إِنْ يَشْتَرِطُ فِي مَهْرِهَا حَبَاءَ
صَحَّ لَدَى النُّعْمَانِ مَا أَسَاءَ
4167 وَالشَّافِعِي أفسدَ هَذَا الْمَهْرًا
وَمَهْرٍ مِثْلٍ عَوِضَهُ أَقْرًا
4168 وَمَالِكَ إِنْ صَاحَبَ الْعَقْدَ لَهَا
وَبِالتَّرَاخِ مَالُهُ لَا مَالَهَا
4169 لِابْنِ شُعَيْبٍ فِي حَبَاءِ الزَّوْجَةِ
فَهَوَّ لَهَا مِنْ قَبْلِ عَقْدِ الْعَصْمَةِ
4170 وَيَعْدَ عَقْدٍ مَنْ لَهُ يُعْطَى أَحَقُّ
بِهِ وَذَلِكَ الْحُكْمُ نَصٌّ قَدْ سَبَقَ

المسألة الرابعة:

إذا استحق المهر أو وجد به عيب

- 4171 إِنْ يُسْتَحَقُّ الْمَهْرُ أَوْ يُعَابُ
فَمَهْرٌ مِثْلُ تَفْرِضِ الْأَسْبَابِ
4172 قِيلَ بِقِيَمَةِ بِقَوْلِ ثَانٍ
لِمَالِكٍ جَاءَ مَدَى الْأَزْمَانِ
4173 وَبِالْأَقْلِ جَاءَ عِنْدَ اللَّخْمِيِّ
بِالْبُطْلِ سُخْنُونَ يَرَى فِي فَهْمِ
4174 إِنْ أَشْبَهَ الْبَيْعَ فَعَقْدٌ يَفْسُخُ
بِخُلْفِهِ فَالْعَقْدُ لَيْسَ يَنْسَخُ

المسألة الخامسة:

هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر بسبب

- 4175 زِيَادَةَ الْمَهْرِ عَلَى شَرْطٍ وَقَعَ
إِنْ لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ زَوْجَةٌ تُشْعِ
4176 كَمِثْلِ شَرْطِ مَهْرِهَا الْفَيْنِ
لَنْ تَكُنْ أُخْرَى لَهُ فِي الْحِينِ
4177 وَمَا مِنْ الْأُمُورِ مِنْ ذَلِكَ وَجِبَ
أَجَازَ قَوْمٌ شَرْطَهُ فِيمَا حَسِبَ
4178 فَالشَّرْطُ جَائِزٌ وَقَدْرُ الشَّرْطِ
لَهَا كَمَهْرِ الْمِثْلِ دُونَ حَطِّ
4179 طَلَاقِهَا إِذَا يَكُنُ وَالْمُتَمَعَّةُ
وَشَرْطُهَا قَالَتْ بِهِ طَائِفَةٌ
4180 فَمَالِكَ تُنَكِّحُ لِلْجَمَالِ
كَذَلِكَ لِلصُّيْتِ كَمِثْلِ الْمَالِ
4181 وَالْخُلْفُ إِنْ لِمَهْرٍ مِثْلٍ حَلًّا
فِي قَدْرِهِ الْخِلَافُ أَيْضًا جَلًّا
8182 بِمَهْرٍ مِثْلٍ قِيلَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ

- 4183 لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ سَلَكَ
سَبِيلَهُ فِي أَمْرِ مَهْرٍ يَمْتَلِكُ
- 4184 لِرِزْوَجَةٍ تُرِيدُ مَهْرًا قَدْ حَصَلَ
فِيهِ خِلَافُهُمْ وَأَمْرُهُ شَكَلٌ

الموضع السادس:

في اختلاف الزوجين في الصداق

- 4185 فِي الْقَبْضِ وَالْجِنْسِ كَذَا فِي الْقَدْرِ
خِلَافُ زَوْجَيْنِ أَتَى فِي الْمَهْرِ
- 4186 بَعْدَ الدُّخُولِ إِنْ أَتَى فِي الْقَدْرِ
تَحَالَفاً وَالْفَسْخُ فِيهِ يَجْرِي
- 4187 إِنْ لَمْ تَكُنْ لِوَاحِدِ قَرِينِهِ
يَأْتِي بِهَا مُعَزَّزاً يَقِينَهُ
- 4188 كَأَنَّ تَقْلٌ فَلِي عَلَيْهِ أَلْفٌ
يُجِيبُ بَلْ عَشْرٌ وَذَلِكَ الْخُلْفُ
- 4189 يُحَلُّ بِالْيَمِينِ مَنْ مِنْهُمْ نَكَلٌ
يُلْزَمُ بِالْأَدَا خِصْمَ مَا جَعَلَ
- 4190 بَعْدَ الدُّخُولِ خُلْفُهُمْ يُفْسَرُ
لِصَالِحِ الزَّوْجِ وَذَلِكَ الْأَشْهُرُ
- 4191 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ مَعَ الْيَمِينِ
وَبَعْضُهُمْ لِرِزْوَجَةٍ فِي الْحِينِ
- 4192 وَبَعْضُهُمْ لَهَا بِمَهْرِ الْمِثْلِيِّ
وَمَالِكَ لِلْفَسْخِ مَنَعُهُ جَلِي

الركن الثالث:

في معرفة محل العقد

- 4193 وَفِيهِ تَسْعَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ
نَظَّمْتُهَا لِفَهْمِ كُلِّ حَامِلٍ
- 4194 عِلْمًا يُرِيدُ صِحَّةَ النِّكَاحِ
أَوْ مَنَعِهِ كَذَاكَ لِلْمُبَاحِ

الفصل الأول:

في مانع النسب

- 4195 وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ النَّسَبِ
سَبْعُ نِسَاءٍ قَدْ أَتَتْ لِلسَّبَبِ
- 4196 فَالْأُمَّهَاتُ وَكَذَا الْخَالَاتُ
ثُمَّ الْبَنَاتُ وَكَذَا الْعَمَّاتُ
- 4197 أُخْتُ وَبِنْتُ الْأَخِ بِنْتُ الْأُخْتِ
إِنْ سَفَلَتْ كَذَاكَ بِنْتُ الْبِنْتِ
- 4198 فَلَمْ يَرِدْ فِي شَأْنِهَا الْخِلَافُ
مَهْمَا عَلَتْ أَوْ دَنَّتِ الْأَوْصَافُ

الفصل الثاني :

في المصاهرة

وَفِي الْكِتَابِ حُكْمُهُنَّ مُجْمَعٌ	مَحْرَمَاتٌ لِلصَّهَارِ أَرْبَعٌ	4199
زَوْجُ أَبِي وَبِنْتُ لِلْقَرِينَةِ	فَزَوْجَةٌ لِابْنٍ وَأُمُّ الزَّوْجَةِ	4200
وَحِرْمَةٌ تَفَاوُتَتْ فِي الرُّتَبِ	أَمْ هُنَا تُعْنَى بِزَوْجِ لِأَبِ	4201
حَرْمَنَ بِالْعَقْدِ وَذَا الْمَسَاقِ	فَفِي اثْنَيْنِ جَاءَ الْإِتِّفَاقُ	4202
وَبِالدُّخُولِ وَاحِدَةً لِلرَّاءِ	زَوْجَاتُ آبَاءِ كَذَا الْأَبْنَاءِ	4203
وَالْخَلْفِ فِي اللَّذَّةِ حُكْمٌ فَادِرٌ	وَهِيَ رَبَائِبٌ بَقَّتْ فِي الْحَجْرِ	4204
بِأُمِّ زَوْجٍ أَمْ بِوِطْءٍ إِنْ صَدَرَ	بِدَرَسٍ مَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ	4205
هَلْ لِلزَّوْجِيِّ تَأْثِيرُهُ إِذَا وُجِدَ	وَإِنْ بَعَقِدِ مُحْكَمٌ شَرَعًا عَقْدٌ	4206

المسألة الأولى :

في شرط تحريم بنت الزوجة

عِنْدَ دُخُولِ الْأُمِّ فِي الْمَشْهُورِ	رَبِيبَةٌ تَحْرُمُ لِلْجَمْهُورِ	4207
ثُمَّ اقْتَفَى لِحُكْمِهِ الْأَغْيَانُ	فَفِي حُجُورِكُمْ أَتَى الْقُرْآنُ	4208

المسألة الثانية :

متى تحرم بنت الزوجة؟

عَلَيْهِ أُمَّ دُونَ ذَلِكَ اخْتَلَفَتْ	مَنْ بَاشَرَ الْأُمَّ فَبِنْتُ حَرُمَتْ	4209
كَالنَّظَرِ الْمُرِيبِ قُبْلَةَ الْفَمِ	فِي شَأْنِهِ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ	4210
وَمِثْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ	فَمَالِكٌ يَقُولُ لِمَسَّةِ الْيَدِ	4211
أَبُو حَنِيفَةَ لِفَرْجٍ إِنْ بَصُرَ	قَوْلِيهِ دُونَ فَرَضِ حُكْمِ فِي النَّظَرِ	4212
بِلَمْسِهَا أَوْ وَطْئِهَا إِذَا صَدَرَ	مَبْنَى الْخِلَافِ هَلْ دَخَلْتُمْ يُعْتَبَرُ	4213

المسألة الثالثة:

متى تحرم أم الزوجة؟

وَحَرْمَةُ الْأُمِّ لَدَى عَقْدِ تَمِّ	4214
وَبَاتِّفَاقِ الْكُلِّ حُكْمٌ قَدْ عُلِمَ	
تَمِّ دُخُولُهُ بِهَا أَمْ لَمْ يَتِمِّ	4215
وَنَعْضُهُمْ لِغَيْرِ ذَاكَ قَدْ فَهِمَ	
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا وَعَنْ عَلِيٍّ	4216
فَحَرْمَةُ الْأُمِّ بِعَقْدِ تَكْمُلِ	4217
وَلَيْسَ لِلدُّخُولِ حُكْمٌ يَثْقُلُ	

المسألة الرابعة:

حكم الزنى في هذه المسألة

وَالْخُلْفُ فِي حُكْمِ الزَّانِي هَلْ يُوجِبُ	4218
مَا لِنِكَاحِ فِي الصَّحِيحِ يُنْسَبُ	
هَلْ مَا بِهِ يُدْرَأُ حَدٌّ يُغْتَفَرُ	4219
فَالشَّافِعِيُّ يَرَى الزَّانِيَّ لَا يُعْتَبَرُ	
أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الزَّانِي حَرْمٌ	4220
مَا حَرَّمَ الصَّحِيحُ مِنْ عَقْدِ حُكْمِ	
وَهَلْ عَلَى مَعْنَى نِكَاحِ الشَّرْعِيِّ	4221
رَأَى بِتَأْثِيرِ لَهُ فِيمَا حَصَلَ	4222
فَمَنْ عَلَى دَلَالَةِ الْمَعْنَى حَمَلَ	
وَمَنْ عَلَى مَعْنَى الزَّوْجِ الْفَهْمُ	4223
فَلَيْسَ مُبْطَلًا وَذَاكَ الْحُكْمُ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ سَبَقَ	4224
ذَا الْقَوْلُ فِي اسْتِعْرَاضِ أَحْكَامِ تُسَقُّ	

الفصل الثالث:

في مانع الرضاع

وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الرُّضَاعَ وَالنَّسَبَ	4225
يُحَرِّمَانِ الْبُضْعَ فِيمَا يُجْتَنَبُ	
وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ	4226
فِي تَسْعَةِ نِظْمَتِهَا لِلْمَسَائِلِ	

المسألة الأولى:

مقدار الحرمة من الرضاع

مَقْدَارُ مُحَرَّمٍ مِنَ اللَّبَنِ	4227
فَلَمْ يَحُدَّ مَالِكٌ فِيمَا عَلَنَ	
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ	4228
أَبِي حَنِيفَةَ جَمِيعَهُمْ أَقْرَ	
بِأَيِّ قَدْرٍ كَانَ مِنْهُ يُحَرَّمُ	4229
مِثْلَ الَّذِي مِنْ نَسَبٍ يُحَرَّمُ	

وَبَعْضُهُمْ حَدَّدَ مَصَّاتِ الصَّبِيِّ	4230
وَبَعْضُهُمْ خَمْسًا يَرَى وَلَا تَقْلُ	4231
عِبَارَةَ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ	4232
فَلِلرُّضَاعَةِ الْكِتَابِ أَجْمَلًا	4233
فَمَصَّةٌ حَدِيثٌ عَائِشَةُ نَزَعُ	4234
عَنْهَا صِفَاتٌ مَحْرَمِ الرُّضَاعِ	4235
حَدِيثٌ عَائِشَةُ بَنَصُّ ثَانِ	4236
عَهْدِ النَّبِيِّ وَذَلِكَ نَصٌّ جَيِّدٌ	4237

المسألة الثانية:

في سن الرضاع

وَفِي الْكَبِيرِ الْخُلْفُ فِي قَوْلَيْنِ	4238
فِي الْحُكْمِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مَبَانِعُ	4239
ثُمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجُمْهُورٌ أَقْرَبُ	4240
عَزَوْا لِعَائِشَةَ صَحِيحٌ ذَا الْخَبْرِ	4241
مَنْ ذَلِكَ قَدْ فَشَا الْخِلَافُ وَانْتَشَرَ	4242
فَعِنْدَهُمْ نَازِلَةٌ فِي عَيْنِ	4243
فَفِيهِ عِلَّةٌ رَأَوْهَا خَادِشَةً	4244
وَعَيْرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ رَاجِحٌ	4245

المسألة الثالثة:

في حال المرضعة

عَنِ الرُّضَاعِ بِالغِذَاءِ فَاعْرِفِ	4246
مَالِكَ لَا يُأَخِي هَذَا الْإِجْرًا	4247
تَحْرِيمُهَا مِنْ ذَلِكَ حَالًا يَتِمُّ	4248
أَتَى خِلَافُ الشَّرْعِ فِي الْمَسْأَلَةِ	4249

المسألة الرابعة:

في حكم اللبن الذي يصل إلى الحلق من دون رضاع

وَاخْتَلَفُوا فِي وَاصِلِ حَلْقًا خَرَقَ	4250
مَسَالِكَ الطَّعَامِ إِنْ سَدَّ الرَّمَقَ	
هَلْ بِالْوُجُورِ وَاللُّدُودِ تَحْصُلُ	4251
مِثْلَ الرِّضَاعِ حُرْمَةً إِنْ يَكْمُلُ	
هُمَا مَعًا مِثْلَ الرِّضَاعِ يَسِرُ	4252
حُكْمُهُمَا لِمَالِكَ فِي أَمْرِ	
فِي إِخْوَةِ الرِّضَاعِ دَاوُدُ نَفَى	4253
تَأْثِيرَهَا تِلْكَ الصِّفَاتِ مَا اصْطَفَى	
هَلْ مِصُّ ثَدْيٍ عَلَيَّ الرِّضَاعِ	4254
أَمْ لَوْصُولِ الْجَوْفِ بِاتِّسَاعِ	

المسألة الخامسة:

في شروط اللبن

أَمَّا حَلِيبُ مُرْضِعٍ إِنْ يَمْتَزَجُ	4255
بِبَعْضِ مَاءٍ فِيهِ خُلِفَ يُنْتَهَجُ	
غَيْرُ مُحْرَمٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	4256
كَذَلِكَ لِلنَّعْمَانِ خَيْرٌ فَاهِمٌ	
لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ حَبِيبٍ عَكْسُ ذَا	4257
فَالْعَيْنُ لَمْ تَذْهَبْ وَحُكْمٌ ذَا خَذَا	

المسألة السادسة:

اعتبار وصول اللبن إلى الحلق

وَاخْتَلَفَ فِي وُصُولِهِ حَلْقَ الصَّبِيِّ	4258
مِثْلَ اخْتِلَافِ فِي السُّعُوطِ فَانْكَتَبِ	
لَأَبْدَمِنَ وَوُصُولِهِ لِلْحَلْقِ	4259
بِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَشْقَى	

المسألة السابعة:

منزلة زوج المرضع

رُؤُوحٌ رَضِيعَةٌ فَهَلْ يَصِيرُ أَبٌ	4260
لِمُرْضِعَةٍ حُكْمًا كَحُرْمَةِ النَّسَبِ	
قَسٌّ بِأَبِي أَفْلَحٍ فِي الرِّضَاعِ	4261
لِمِثْلِهَا فِي الْحُكْمِ ذِي اتِّسَاعِ	
وَالشَّافِعِيُّ مَالِكُ لَبْنِ الْفَحْلِ	4262
مُحْرَمٌ قَطْعًا أَتَى فِي النِّقْلِ	
عَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ ابْنُ عَمْرٍ	4263
لَيْسَ مُحْرَمًا إِذَا يُرَى صَدْرُ	
وَلَمْ يَصِلْ فِي لَحْظَةِ حَلْقِ الصَّبِيِّ	4264
مِثْلَ اخْتِلَافِ فِي وُصُولِ السَّبَبِ	

المسألة الثامنة:

الشهادة على الرضاع

لَيْسَ سِوَاهَا عِنْدَهُمْ بَرُضٌ	شَهَادَةُ النِّسَاءِ عِنْدَ الْبَعْضِ	4265
مِصَّ الصَّبِيِّ لثَدِّيهَا إِذْ كَشَفَتْ	لَأَبَدٌ مِنْ شَاهِدَتَيْنِ أَكَّدَتْ	4266
وَأَرْبَعٌ لِلشَّافِعِيِّ أَصْلُ	عَنْهُ لِحَافَالْفِ فِيهِ قَبْلُ	4267
قَبْلَ الْأَدَاءِ عِنْدَهُمْ إِذْ يُوصَفُ	وَشَرَطُ مَالِكٍ فُشُو يُعْرِفُ	4268
مَا اشْتَرَطَا لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَا	مُطَّرَفٌ كَذَا ابْنُ مَا جَشُونَا	4269
وَاحِدَةٌ تَحْسُمُ لِلنِّزَاعِ	أَعْنِي فُشُو وَاقِعَ الرُّضَاعِ	4270
سَبِيلَ مَذْهَبٍ لَهُ قَدْ عُرِفَا	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَا	4271

المسألة التاسعة:

في صفة المرضعة

جَوْفَ الصَّبِيِّ مُحَرَّمٌ إِذَا دَخَلَ	وَكُلُّ مَا مِنْ لَبَنِ الْأُنثَى وَصَلَ	4272
إِنْ حَامِلًا أَوْ أَيَّمَا مَهْمَا عَلَنَ	مَنْ لَبِنٌ لَامْرَأَةً إِذَا يَكُنْ	4273
بَيْنَ مَذَاهِبِ النَّهْيِ الْأَفْضَلِ	عِنْدَ الْجَمِيعِ بِاتِّفَاقٍ حَاصِلِ	4274

الفصل الرابع:

في مانع الزنى

وَفِيهِ أَحْكَامٌ تُصَاغُ آتِيَّةُ	وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ زَوَاجِ الزَّانِيَةِ	4275
لِلذَّمِّ أَوْ تَوْجِيهِهِ فِي أَنْ	هَلْ مَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	4276
مَحْمَلِ ذَمِّ النَّصِّ تِلْكَ الزَّلَّةُ	قَدْ حَمَلَ الْجُمهُورُ نَصَّ الْآيَةِ	4277
عَقْدَ الزَّوْاجِ جُرْمُهُ إِذْ يُوجَدُ	وَقَالَ قَوْمٌ فَالزَّنَى قَدْ يُفْسِدُ	4278

الفصل الخامس:

مانع العدد

لِقَادِرٍ وَوَأَجِدَ مَا يُنْفَقُ	نِكَاحُ أَرْبَعٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	4279
وَمَنْ بَعِيدٌ كَانَ قَدَمًا يُوصَفُ	مَا فَوْقَ أَرْبَعٍ فَفِيهِ اخْتَلَفُوا	4280
قَدْ قَصَرَ التَّغْدَادُ بِالتَّعْيِينِ	أَبُو حَنِيفَةَ لِزَوْجَتَيْنِ	4281

- 4282 وَالشَّافِعِيُّ يَحْضُرُ هَذَا الْعَدَدًا فِي مِثْلِ مَا النُّعْمَانُ فِيهِ حَدَّدَا
4283 أَسْبَابَ ذَا الْخِلَافِ هَلْ فِي الرَّقِّ كَمِثْلِ نَصْفِ الْحَدِّ حِينَ الْفُسْقِ
4284 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ ضِعْفَ التَّسْعَةِ مُضَاعَفًا إِعْدَادَ نَصِّ الْآيَةِ

الفصل السادس:

في مانع الجمع

- 4285 وَالْجَمْعُ فِيهِ بَيْنَ أُخْتَيْنِ حَرْمٌ جَمْعُهُمَا تَحْرِيمُهُ نَصًّا عُلْمٌ
4286 جَمْعُهُمَا فِي حَالِ رِقٍّ مُغْتَفَرٌ فَمَنْ عُمُومِ اللَّفْظِ الْاسْتِثْنَاءُ ظَهَرَ
4287 مَلِكُ الْيَمِينِ جَاءَ بَعْدَ الْحَظَرِ وَعَوْدُهُ لِقُرْبِ مَذْكَورِ دُرٍّ
4288 إِحْدَاهُمَا إِذَا تَكُونُ حُرَّةً أُخْرَى بِمَلِكِ لِيَمِينِ مَرَّةً
4289 فَمَالِكُ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ كِلَاهُمَا جَمْعُهُمَا إِذَا وَقَعَ
4290 أَجَازَ ذَاكَ الشَّافِعِيُّ بِمُفْرَدِهِ وَمَنَعَهُ عَلَيْهِ الْكُلُّ فَأَقْتَدَهُ
4291 وَمَنَعَ عَمَّةً وَحَالَةً وَرَدَّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ شَرْعًا فَأَعْتَمَدَ
4292 وَذَلِكَ مَنَعَ فِي الذَّرَارِيِّ مُتَّصِلٌ وَمَا تَنَاسَلُوا هُبُوطًا مُحْتَمَلٌ
4293 وَكُلُّ اثْنَتَيْنِ حِينَ يُفْتَرَضُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الرِّجَالِ إِنْ عُرِضَ
4294 بَيْنَهُمَا الزَّوْجُ جَاءَ يَحْرُمُ جَمْعُهُمَا مُحْرَمٌ فَلْتَعَلَّمُوا

الفصل السابع:

في مانع الرق

- 4295 وَالْعَبْدُ فِي نِكَاحِهِ لِلْأَمَةِ أَوْ حُرَّةً يَجُوزُ إِنْ رَضِيَتْ
4296 وَلَا بِنِ قَاسِمٍ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ شَرَطَيْنِ فِيهِ حَقَّقَا
4297 فَمَنْ دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ يُفْهَمُ وَالطَّوْلُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْهُ يُعْلَمُ
4298 كَذَاكَ خَوْفٌ حَاصِلٌ مِنْ عَنَتِ عَلَيْهِ جَاءَ النَّصُّ حَرْفَ الْآيَةِ

الفصل الثامن:

في مانع الكفر

- 4299 مَنَعَ زَوْجَ الْمُشْرِكَاتِ وَاضِحٌ نَصُّ الْكِتَابِ فِيهِ وَهُوَ الرَّاجِحُ
4300 عُمُومُهُ مُشْرِكَةٌ وَكَافِرَةٌ وَالْخَلْفُ وَاضِحٌ عَلَى ذِي الْأَخْرَةِ

- أَجَازَ جُمهُورُ بَقُولِ وَاحِدٍ 4301
 وَالْحُكْمُ فِي مَائِدَةٍ مَنصُوصٍ 4302
 وَحُكْمُ جُمهُورٍ أَتَى مَرصُوصٍ 4303
 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ قَدْ وَرَدَ 4304
 أَتَى الْعُمُومُ نَاسِخًا إِذْ يُطَلَّبُ 4305
 أَحْكَامُهُ لِلْبَعْضِ فَفَقَهَا ظَاهِرُهُ 4306
 مَنَعَ نِكَاحِ أُمَّةٍ لَمْ تَلْتَمِزِ 4307
 يُجِيزُ عَقْدَهَا بِشَرَعِ الظَّافِرِ 4308
 هَلْ سَبَّيْهَا يَهْدِمُ حُكْمَ الْقَبْلِ 4309
 بِهِ النِّكَاحُ صَحْبُ مَالِكِ رَوَتْ 4310
 أَسْبَابُ تَفْرِيقِ لَدَى الْأَخْيَارِ 4311
 إِذْ جَاءَ ذَاكَ عَنْهُ فِي قَوْلَيْنِ 4312

الفصل التاسع:

في مانع الإحرام

- وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْهُمْ نُقِلَ 4313
 وَعَنْ صَحَابَةِ بِلَا نِزَاعٍ 4314
 فَلَيْسَ بِأَسْ عِنْدَهُ إِذَا وَجِدَ 4315
 زَوَاجَهُ مَيْمُونَةَ لِلْكَلِّ 4316
 هَلْ مُحْرَمٌ أَوْ قَدْ أَتَى فِي الْحَلِّ 4317
 رَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ نَهْيًا فَافْتَهُمُوا 4318

الفصل العاشر:

في مانع المرض

- وَأَخْتَلَفُوا فِي حَالَةِ الْمَرِيضِ 4319
 عَلَى مَصَالِحِ تَعَمُّ الْوَرَثَةِ 4320
 قَدْ خَالَفَ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ 4321

الفصل الحادي عشر:

في مانع العدة

وَأَتَّفَقُوا أَنْ نِكَاحَ الْعِدَّةِ	4322
وَعَاقِدٌ فِي عِدَّةٍ يُفَرِّقُ	4323
دَوَامَ فَضْلِ لَهُمَا إِنْ عَقِدَا	4324
وَمَالِكِ الْأَوْزَاعِ لَيْثٌ عَنْ عُمَرَ	4325
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِي	4326
مَنْ بَعْدَ فَضْلِ لَهُمَا وَالْعِدَّةُ	4327
مُعْتَدَةٌ إِنْ عَاقِدٌ لَهَا عَقْدٌ	4328
بَيْنَهُمَا فَرَّقَ ثُمَّ الْعِدَّةُ	4329
مَنْ أَوَّلَ عِنْدَ انْتِهَائِهَا خَطَبَ	4330
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ إِنْ بِهِادَخِلَ	4331
مَنْ أَوَّلَ بِلَا انْتِهَاءٍ تَشْتَأْنُفُ	4332
خِلَافَ ذَا الْحُكْمِ رَوَاهُ عَنْ عَلِي	4333
لَيْسَ حَالًا فِي نُصُوصِ الْمَلَّةِ	
بَيْنَهُمَا وَمَالِكٌ يُحَقِّقُ	
فِي عِدَّةٍ وَلَا تَحِلُّ أَبَدًا	
تَأْبِيدُ حُرْمَةٍ بِذَلِكَ مُشْتَهَرُ	
فَلَيْسَ فِي عَقْدِهِمَا مِنْ مَانِعٍ	
فَضْلُهُمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ ثَبَّتَ	
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ عَقْدٌ قَدْ فَسَدَ	
إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلَ فَمُسْتَمِرَّةُ	
مَنْ جُمِلَةَ الْخُطَابِ فِي ذَا إِنْ رَغِبَ	
فَرَّقَ وَلَا سْتَمْرَارَ عِدَّةٍ قَبْلَ	
لِعِدَّةِ الثَّانِي وَمَهْرٌ يُرَدُّ	
إِذَا يُمَكِّنُ الزَّوْجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ	

الفصل الثاني عشر:

في مانع الزوجية

وَمَانِعُ الزَّوْجِ كُلُّ يُلْزَمُ	4334
عَلَيْهِ عَقْدُ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ	4335
لُنَسَلِمَ كَذَلِكَ ذِمِّي يَحْكُمُ	
خُلْفٌ عَلَى الْإِيمَاءِ فِي الْأَحْكَامِ	

المسألة الأولى:

إذا أسلم الكافر وتحتته أكثر من أربع

وَدَاخِلُ الْإِسْلَامِ فَوْقَ أَرْبَعٍ	4336
فَمَالِكٌ يَخْتَارُ شَرْعًا أَرْبَعًا	4337
أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ أَرْبَعًا	4338
أَوَّلُ أَمْرِ عُقْدَةِ النِّكَاحِ	4339
لَدَيْهِ مِنْ زَوْجَاتِهِ فَلْتَمَنَعَ	
وَاحِدَةً الْأَخْتَيْنِ لَيْسَ مَانِعًا	
لَكُنْ عَلَيْهِنَّ زَوَاجًا وَقَعَا	
وَفَسَخَهُ فَوَاجِبٌ يَأْصَحُ	

- 4340 إِسْلَامُ عَيْلَانَ عَلَى عَشْرِ ثَبْتٍ وَتَرَكَ أَرْبَعَ حَدِيثُهُ رَوَتْ
4341 وَذَا الْحَدِيثُ فِي النِّكَاحِ مُطْرَدٌ وَخُلْفُهُ فِي الْحُكْمِ شَرْعًا قَدْ فَسَدَ

المسألة الثانية:

إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر

- 4342 إِنْ أَسْلَمَتْ وَرَوَّجَهَا بَاقٌ عَلَى كُفْرٍ وَمِلَّةِ الْهُدَى مَا دَخَلَ
4343 فَمَالِكَ حَقٌّ لَهُ فِي الْعِدَّةِ وَالشَّافِعِيُّ كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ
4344 وَالزَّوْجُ قَبْلَ زَوْجَةٍ إِذْ يُسَلِّمُ لَمْ تَقْبَلِ الْإِسْلَامَ عَقْدٌ يُفْصَمُ
4345 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ يُقَطَّعُ فِي عِدَّةٍ وَمُسْلِمٌ يُشْفَعُ
4346 عَاتِكَةَ بِنْتُ الْوَلِيدِ أَسْلَمَتْ مِنْ قَبْلِ زَوْجِهَا عَلَى مَا قَدْ ثَبَتَ
4347 وَبَعْدَهَا أَسْلَمَ زَوْجٌ فَأَقْرَ عَقْدُهُمَا الْمَاضِي وَذَا قَدْ اشْتَهَرَ
4348 لِابْنِ شَهَابٍ قَوْلُهُ مَا هَاجَرَتْ مُؤْمِنَةٌ عَنْ كَافِرٍ وَقَدْ ثَبَتَ
4349 أَنَّ النَّبِيَّ بَيْنَهُمَا قَدْ شَرْعًا دَوَامَ عَقْدٍ كَانَ قَدَمًا مُتْبَعًا

الباب الثالث:

في موجبات الخيار في النكاح

- 4350 وَثَابِتٌ خِيَارُهَا فِي أَرْبَعَةٍ كَالْعُسْرِ بِالصَّدَاقِ أَوْ بِالنَّفَقَةِ
4351 وَفَقْدُ زَوْجٍ وَكَذَا لِلْكَسْوَةِ وَرَابِعُ الْفُصُولِ عِتْقُ الْأُمَّةِ

الفصل الأول:

في خيار العيوب

- 4352 وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّدِّ بِالْعُيُوبِ لِوَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْمَطْلُوبِ
4353 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ قَفَا قَوْلَيْهِمَا بِالرَّدِّ حُكْمًا مَا نَفَى
4354 لَا تُوجِبُ الرَّدَّ وَلَا الْأَمْسَاكَ لِلظَّاهِرِيِّ وَمَنْ لِدَاكِ حَاكِي
4355 بَعْلَةَ الْجُنُونِ وَالْجُدَامِ رُدُّ تَمَّ الْبَرَصُ وَدَاءُ فَرْجٍ إِنْ وُجِدَ
4356 وَعِلْمُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنْ حَصَلَ طَلَّقَ دُونَ النِّصْفِ مِنْ مَهْرٍ جُعِلَ

وَبَعْدَ عِلْمٍ وَمَسِيسٍ يُكْتَشَفُ	4357
وَأَنْ يَكُنَ وَلِيِّهَا مَطْلَعًا	4358
وَأَنْ بَعِيدًا كَانَ أَوْ لَا يَعْلَمُ	4359
فَدَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْهَا الْمَهْرُ	4360
فَيَنْ حُكْمَ الْبَيْعِ أَوْ فَسَادِ	4361
فَمَهْرٌ مِثْلُ عَن مَسِيسٍ يُغْتَرَفُ	
أَعْطَاهُ مَا أَعْطَى لَهَا مُجْتَمَعًا	
بَكْتَمِ عَيْبِهَا وَلَا يُتَّهَمُ	
بِرُبْعِ دِينَارٍ يَكُونُ الْأَجْرُ	
أَمْرِ النِّكَاحِ ذَا الْخِلَافِ بَادِ	

الفصل الثاني:

في خيار الإعسار بالصدّاق والنفقة

وَالْخُلْفُ فِي الْإِعْسَارِ فِي الصَّدَاقِ	4362
تَلَوُّمٌ بِالْعَامِ أَوْ عَامِينَ	4363
لِصَحْبِهِ لَكِنَّ لِلنُّعْمَانِ	4364
إِعْسَارُ الْإِنْفَاقِ بِهِ يُفَرِّقُ	4365
وَأَبْنُ حَنْبَلٍ أَبٌ لِلثَّوْرِ	4366
إِنْ عُدِمَ الْإِنْفَاقُ الْإِسْتِمْتَاعُ	4367
قَبْلَ الدُّخُولِ خُيِّرَتْ فِي الْبَاقِي	
لِمَالِكَ وَذَلِكَ فِي قَوْلَيْنِ	
لَيْسَ بِمُطْلٍ وَلَا مَلَانِ	
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ حَقَّقُوا	
أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الْمَشْهُورِ	
يَسْقُطُ وَالْخِيَارُ قَدْ يُسَاقُ	

الفصل الثالث:

في خيار الفقد

وَالْفَقْدُ فِي مَضَارِبِ الْإِسْلَامِ	4368
تُعْطَى لَهَا إِنْ تَنْتَهَى فَالْأَجَلُ	4369
عَامٌ عَلَيْهِ يُنْجِزُ الطَّلَاقُ	4370
تَقْسِيمُ مَالٍ نَحْوَ قَرْنِ أَجْلًا	4371
تَعْمِيرُهُ لِبَعْضِهِمْ تَسْعُونًا	4372
ذَا حَسَبَ الْأَصْلَحِ فِي التَّشْرِيعِ	4373
لِمَالِكَ أَرْبَعَةَ الْأَعْوَامِ	
يَضْرِبُهُ الْقَضَاءُ وَالْمَعْوَلُ	
فِي عَامِهِ إِنْ ضَمِنَ الْإِنْفَاقُ	
بَدَأَ بِسَبْعِينَ وَحَتَّى يَكْمُلًا	
إِنْ غَابَ عُمَرًا قَدْرَهُ السُّنُونَا	
تَطْبِيقُهُ فِي عَدَمِ التَّسْرِيعِ	

الفصل الرابع:

في خيار العتق

مَمْلُوكَةٌ إِنْ تَحْتَّ عَبْدٌ تُعْتَقُ	4374
أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الْأَوْزَاعِي	4375
لَيْسَ لَهَا رَأْيٌ بِهِ تُطَلَّقُ	
لَيْسَ لَهَا التَّخْيِيرُ فِي النِّزَاعِ	

4376	فِي شَأْنِ عِصْمَةِ لَهُ بَيْنَهُمَا	تَفَاوَتْ كَفَاءَةٌ عِنْدَهُمَا
4377	فَمَالِكٌ يَكُونُ قَبْلَ الْمَسِّ	وَبَعْضُهُمْ يَسْقُطُ عِنْدَ اللَّمْسِ

الباب الرابع:

في الحقوق الزوجية

4278	وَالزَّوْجُ مُلْزَمٌ بِحَقِّ النَّفَقَةِ	لَهَا لِبَاسِهَا الْجَمِيعِ أَرْفَقَهُ
4379	فَالْقَوْتُ وَالْكَسْوَةُ فِي الْمَوْصُوفِ	خُذِي لِمَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ ¹
4380	وَحُلْفُهُمْ فِيهَا أَتَى فِي أَرْبَعِ	فِي وَقْتِهَا مَقْدَارِهَا فَلْتَسْمَعْ
4381	لِمَنْ عَلَى مَنْ مِثْلُ ذَا فِي الْأَصْلِ	فِي فَهْمِهَا اخْتِلَافِ بَعْضِ السُّبُلِ
4382	وَشَرَطُ الْأَنْفَاقِ بِهَا الدُّخُولُ	وَالزَّوْجُ بِالْبُلُغِ كَذَا مَنْسُؤُلُ
4383	لِمَالِكٍ وَخُلْفٌ ذَا لِلشَّافِعِيِّ	مَا اشْتَرَطَ الْبُلُوغُ فِي الْمَنَافِعِ
4384	هَلْ يُفْرَضُ الْأَنْفَاقُ بِالتَّمَتُّعِ	وَهَلْ كَغَائِبِ مَرِيضٍ فَاسْمَعْ
4385	حُرَّةٌ يَلْزَمُ غَيْرَ نَاشِزٍ	وَنَاشِزٍ إِنْفَاقُهَا لَمْ يُحْرَزِ
4386	فِي حُكْمِهِ نَصٌّ كَذَا اجْتِهَادٌ	ظَنِّي دَلَالَةَ يَرَى الرَّوَادُ
4387	تَعَارُضُ الْعُمُومِ وَالْمَفْهُومِ	عَلَيْهِ جَاءَ الْخُلْفُ فِي الْعُمُومِ
4388	وَالنَّصُّ بِاتِّفَاقِ جَاءَ مُجْمَلٌ	وَفَهْمُ الْأَسْتِمْتَاعِ مِنْهُ يَحْصُلُ
4389	وَصَحْبُ مَالِكٍ دُخُولُ بِالْأَمَةِ	إِنْفَاقُهُ لَهَا بِذَلِكَ سَلَّمَ
4390	إِنْ كَانَ يَأْتِيهَا فَلَيْسَ يَلْزَمُ	لَهَا بِإِنْفَاقِ عَلَيْهِ يُحْكَمُ
4391	وَالْعَدْلُ فِي الْقَسَمِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا	فَعَدَدُ الزَّوْجَاتِ حُكْمًا فَاسْمَعُوا
4392	وَزَوْجَةٌ جَدِيدَةٌ بِهَا دَخَلَ	وَمُكْتَبُهُ سَبْعًا ثَلَاثًا إِنْ فَعَلَ
4393	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لِلْبِكْرِ	سَبْعًا وَثَلَاثًا ثَلَاثَ تَجْرِي
4394	عَلَيْهِمَا فِي فَرَحَةِ اللَّقَاءِ	وَوَضِعَ أُسْرَ خُطَّةِ الْبِنَاءِ
4395	وَبَيْنَ ضَرَرَاتٍ فَلَا تُعَدُّ	فِي الْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ إِذْ يُحَدُّ
4396	وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَمَنْ قَفَا	فَتَوَاهُ مِنْ أَهْلِ الْعُلُومِ الْحَنَفَا

2 - قصة هند بنت عتبة لما اشكتك للرسول صلى الله عليه وسلم من شح أبي سفيان، فقال لها:

«خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَكَذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ» رواه البخاري.

- 4397 أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي لِلزَّمَنِ
4398 عِنْدَ مُرُورِهِ عَلَى الضَّرَاتِ
4399 بَيْنَ الطَّوْفِ بَعْدَ سَبْعِ إِنْ مَكَتْ
4400 حَيَّارَهَا كَانَ ثَلَاثًا فَفَعَلَ
4401 وَالْحَقُّ لِلزَّوْجِ عَلَى عَقِيلَةٍ
4402 وَالْخُلْفُ فِي رِضَاعَةِ الْأَطْفَالِ
4403 وَفَرَّقُوا بَيْنَ شَرِيفَةٍ وَمَنْ
4404 حَصَانَةٍ أُمَّ بِهَا لَهُمْ أَحَقُّ
4405 بِأُمِّهِ وَذَاكَ حَقُّ لِلصَّبِيِّ
4406 حِصَانَةَ الصَّبِيِّ مِنْ أُمَّ وَرَدَ
4407 إِنْ مَيَّزَ الصَّبِيَّ فَهَلْ يُخَيَّرُ
4408 أَنَّ النَّبِيَّ خَيْرَ طِفْلًا مَيَّزَا
4409 لِقُوَّةِ التَّنْفِيذِ عِنْدَ فِئَةِ
4410 زَوَاجِهَا لِغَيْرِ وَالِدِ سَبَبَ

الباب الخامس :

في الأنحكة المنهي عنها بالشرع وحكمها

- 4411 وَالنَّهْيُ وَارِدٌ بِأَرْبَعِ حَصَلُ
4412 وَخُطْبَةٍ مِنْ بَعْدِ خُطْبَةِ أَتَتْ
4413 عَقْدُ الشُّغَارِ مَالِكٌ يُحَرِّمُ
4414 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى

نكاح المتعة

- 4415 أَمَّا نِكَاحُ مُتَعَةٍ فَيُحَرِّمُ
4416 فِي أَمْرِهِ عَنِ الرَّسُولِ وَاخْتَلَفَ
4417 فِي خَيْرٍ أَوْ يَوْمٍ فَتَحَ قَدْ نَهَى

أَحْكَامُهُ فِيهَا عُمَرُ قَدْ ثَبَّتَتْ	4418	فِيهَا أَوْامِرُ النَّبِيِّ قَدْ صَدَرَتْ	4418
عَهْدَ النَّبِيِّ ثُمَّ أَبِي بَكْرٍ إِلَى	4419	وَقَالَ جَابِرٌ تَمَتَّعْنَا عَلَى	4419
بَيْنَ الضَّلَالِ وَالْهُدَى وَالسَّابِقِ	4420	عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْفَارِقِ	4420
بَيْنَ الشُّكُوكِ وَالسُّلُوكِ الْعَادِلِ	4421	لَمْ حَوِّ أَثَامَ الْفَسَادِ فَاصِلِ	4421
تَحْرِيمُهَا بِسُنَّةِ الشَّفِيعِ	4422	أَفْتَى بِنَسْخِهَا مِنَ التَّشْرِيعِ	4422

نكاح المحلل

يُفْسَخُ فَوْرًا عِنْدَ كُلِّ سَالِكٍ	4423	مُحَلَّلٌ نِكَاحُهُ لِمَالِكٍ	4423
وَالشَّافِعِيِّ أَجَازَهُ وَمَا نَفَعُ	4424	سُبُلُ زَوَاجٍ لِلشَّرِيعَةِ أَتَبَعَ	4424
قَدْ رَفَعَ الْجَوَازَ حُكْمُ السَّبَبِ	4425	مُحَلَّلٌ لِعَنْتِهِ مِنَ النَّبِيِّ	4425
كَزَيْدٍ شَرِطَ صِحَّةَ أَوْ أَنْ يُحِطَ	4426	وَيُفْسِدُ النِّكَاحَ مِنْ شَرِطِ سَقَطِ	4426
فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ لِلْجَلَّةِ	4427	وَكُلُّ شَرِطٍ خَارِجٍ عَنِ صِيغَةِ	4427
لَمْ يَصْطَحِبْ عِتْقًا طَلَاقًا فُخْدَا	4428	لِمَالِكٍ لَا يَلْزِمُ الشَّرِطُ إِذَا	4428
وَالشَّافِعِيِّ سَارَ عَلَى هَذَا النَّسَقِ	4429	يَلْزِمُهُ إِنْ لَمْ يُطْلَقْ أَوْ عَتَقَ	4429
بِحُكْمِهِمْ يَتَّقَى الْخِلَافَ مُحْتَدِمِ	4430	وَمِثْلُهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَمَ	4430
فِي شَرِطِهِ وَنَفِيهِ فَهُمْ السَّلْفِ	4431	بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ يُخْتَلَفُ	4431

حكم الأنكحة الفاسدة

قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخَهُ قِيلَ قَبْلَ	4432	وَحُكْمُ فَاسِدِ النِّكَاحِ إِنْ حَصَلَ	4432
كَيْفَ يُرَى عَنِ فَسْخِهِ مُحَايِدُ	4433	إِنْ غَابَ شَرِطُ صِحَّةِ فَفَاسِدُ	4433
يُبْنَى عَلَيْهِ فَسَخُهُ لِلْعَادِ	4434	وَأَخْلَفُهُمْ فِي عِلَّةِ الْفَسَادِ	4434
حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ فِيمَا يُحْتَسَبُ	4435	كَفَاسِدِ الْبَيْعِ لِمَالِكٍ نُسِبَ	4435
فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ فِيمَا ذَكَرَ	4436	وَالْفَسْخُ مَذْهَبٌ لِمَالِكٍ ظَهَرَ	4436
فَالْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ أَيُّ رَاجِحُ	4437	وَأَخْلَفَهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ	4437

كتاب الطلاق

أَنْوَاعُهُ فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ	4438	تُضَمُّ أَحْكَامُ لَذَا الْكِتَابِ	4438
---------------------------------------	------	------------------------------------	------

الجملة الأولى:

الطلاق وما يتعلق به

الباب الأول:

الطلاق البائن والرجعي

وَبِالْكِتَابِ ثَابِتٌ وَالسَّمْعِ	أَمَّا الطَّلَاقُ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِي	4439
إِذْ طَلَّقَ ابْنُهُ لِحَائِضٍ أَمَرَ	مِنَ الرَّسُولِ فِي حَدِيثٍ عَنِ عُمَرَ	4440
مَنْ حَيْضَهَا وَدُونَ مَسٍّ يُحْصَرُ	إِرْجَاعُهَا حَتَّى ثَلَاثَ تَطَهَّرُ	4441
أَبْغَضُ مَا مِنَ الْحَالِ يُعْتَمَدُ	حُكْمٌ لِسُنِّي الطَّلَاقِ إِنْ وُجِدَ	4442
قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ ثَلَاثَ نَسَقُوا	بَيْنُونَكَ الطَّلَاقِ فِيهَا اتَّفَقُوا	4443
وَلَيْسَ بِالْبَعِيدِ شَرْطُ الْمَنْفَعَةِ	فِيهَا اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ	4444

المسألة الأولى:

الطلاق بلفظ الثلاث

فَحُكْمُهُ حُكْمُ ثَلَاثٍ وَجِدَا	مُطَلِّقُ الثَّلَاثِ لَفْظًا وَاحِدًا	4445
وَالظَّاهِرِي يَنْفِي لَذِي الْأَخْبَارِ	بِذَلِكَ قَالَ جَلَّةُ الْأَمْصَارِ	4446
كَذَا أَبِي بَكْرٍ وَعَامِينَ اجْتَبِي	كَانَ الثَّلَاثُ وَاحِدَةً عَهْدَ النَّبِيِّ	4447
مُحَرَّمًا كَالنَّذْرِ حُكْمًا قَرَّرَهُ	مِنْ مُدَّةِ الْفَارُوقِ حَيْثُ اعْتَبَرَهُ	4448

المسألة الثانية:

طلاق الرق، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟

فَمَا حَسَابُهُ لَدَى الْفِرَاقِ	وَاخْتَلَفُوا فِي بَائِنِ الطَّلَاقِ	4449
تَبِينُ زَوْجَةٍ إِذَا مِنْهُ صَدَرَ	هَلْ طَلَّقَتَانِ إِنْ يَكُنْ عَبْدٌ ذَكَرُ	4450
عُثْمَانُ مِنْ صَحَابَةِ لِلشَّافِعِيِّ	وَذَلِكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	4451
بَانَتْ بِطَلَّقَتَيْنِ حُكْمُ الْأَمَةِ	وَبَعْضُهُمْ ذَا الْحُكْمِ حُكْمُ الزَّوْجَةِ	4452
وَلَابِنِ مَسْعُودٍ عَلَيَّ قَدْ حَسَمَ	كَانَ بِذَا أَبُو حَنِيفَةَ حُكْمٌ	4453

- 4454 يُطَلِّقُ الرَّجَالُ أُمَّ الْعِدَّةِ فَلِلنِّسَاءِ ذَاكَ جَاءَ عُمْدَةٌ
4455 لِحُكْمِ مَالِكٍ وَمَنْ لَهُ تَبِعٌ وَالْبَعْضُ لِاشْتِرَاكِهِ فَقَدْ سَمِعُ

المسألة الثالثة:

الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك

- 4456 مُؤَثِّرُ الرَّقِّ بِهِ نُقْصَانُ حَكَاهُ جَمْعُهُمْ وَذَاكَ الشَّانُ
4457 لَهُ اعْتِبَارٌ فِي الطَّلَاقِ يُحْكَمُ فِي نَقْصِهِ وَالْحَدُّ حِينَ يُحْسَمُ

الباب الثاني:

في معرفة الطلاق السني والبدعي

- 4458 وَأَجْمَعُوا أَنَّ طَلَّاقَ السُّنَّةِ فِي طَهْرَهَا مَا مَسَّهَا وَطَلَّقَتْ
4459 وَاحِدَةً يَكُونُ ذَاكَ السُّنِّيَّ وَغَيْرُهُ الْحَرَامُ وَالْبِدْعِيُّ

الموضع الأول:

هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟

- 4460 فَيَنْ مَالِكٌ أَبِي حَنِيفَةَ تَبَايُنٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
4461 مَالِكٌ لَا يَتَّبِعُهَا بِطَلْقَةٍ ثَانِيَةً طَوَّالَ عَهْدِ الْعِدَّةِ
4462 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الطَّلَاقَا بِكُلِّ طَهْرٍ وَاحِدَةً فَرَاقَا
4463 بِسُنَّةٍ وَلَيْسَ بِدْعَةً أَتَى كُلُّ عَلَى فَهَمٍ لِحُكْمِ ثَبَتَا

الموضع الثاني:

هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟

- 4464 لَفْظُ الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ بِدْعَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَزَلَّةُ
4465 فَالشَّافِعِيُّ أَنْكَرَهُ فَعَلُ النَّبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفَعَلَهُ اصْحَابِي
4466 لِمَالِكٍ رَأَى بِرَفْعِ الرُّخْصَةِ بِدْعَةً قَبِيحَةً مُشِينَةً

الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض

المسألة الأولى:

حكم من طلق وقت الحيض

أَثَبَتْ جُمهُورٌ لَهُ وَفَرَّقَا	4467
بِرَجْعَةٍ يَقُولُ قَوْمٌ إِنْ حَصَلَ	4468
وَالْبَعْضُ لَيْسَ جَابِلًا فِرَاقًا	4469

المسألة الثانية:

حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض

وَعِنْدَ جُمهُورٍ حَسَابُهُ اسْتَدَّ	4470
أَنَّ الرَّجُوعَ لِلْفِرَاقِ يَحْصُلُ	4471
عَدُّ ثَلَاثٍ فِي طَلَاقٍ تُتَّبَعُ	4472
وَقَالَ بَعْضٌ فَالرَّسُولُ قَدْ أَمَرَ	4473
يَوْمَ لِرَجْعَتِهِ بِالمَرَاجَعَةِ	4474
رَاجِعَهَا وَبَعْدَ طَهْرِ طَلَقًا	4475

المسألة الثالثة:

متى يوقع هذا الطلاق بعد الإجماع أو الندب؟

حَتَّى لَطَهْرُ ثَمَّ حَيْضٌ يُتَّبَعُ	4476
يَرْجُوعُ السَّنَةُ لِلتَّلَاقِي	4477
فِيهِ لَزُوجَةٍ فَرَاقَهَا كُتِبَ	4478
لَا تَمَّ فَارَقَهُ الصَّوَابُ	4479
لَتَرْكِهِ الطَّلَاقُ فِي حَيْضٍ صَدَرَ	4480
عَنْ فَعَلَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ قَدْ دَخَلَ	4481
وَتَرَكَ عَدَّ جَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ	4482
عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَذَا فِعْلٌ يُرَدُّ	4483

المسألة الرابعة:

متى يوقع الإيجابار في هذه المسألة؟

- 4484 مَالِكٌ وَقَتُّ عِدَّةٍ إِجْبَارٌ لَدَيْهِ إِزْجَاعٌ لَهَا يَخْتَارُ
4485 وَأَشْهَبٌ فِي حَيْضَةِ إِزْجَاعِهَا كَيْ لَا تَطُولَ عِدَّةٌ أَوْدَعَهَا

الباب الثالث:

في الخلع

- 4486 خُلِعَ وَصُلِحَ فَدِيَةٌ مُبَارَاهُ إِسْمٌ لِمَالٍ قَدْ تَوَدَّيْهِ إِمْرَأَهُ
4487 مِنْ أَجْلِ تَطْلِيْقٍ يُعَدُّ فَاصِلًا وَدَرَسَهُ هُنَا يَتِمُّ كَامِلًا

الفصل الأول:

في جواز وقوعه

- 4488 قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ ثُمَّ السُّنَّةِ عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ هُدَاةِ الْأُمَّةِ
4489 زَوْجَةٌ قَيْسٍ نَجَلٍ تَابَتْ رَوَتْ حُكْمَ الرَّسُولِ فِي فِرَاقٍ دَفَعَتْ
4490 فِيهِ حَدِيْقَةً وَطَلَقَتْ حَكْمٌ وَاحِدَةً بِهَا وَذَا الْحُكْمِ يَعْمْ
4491 رَغْمَ خُصُوصِيَّةِ ذَاكَ السَّبَبِ أَسَّسَهُ فِي الْحُكْمِ عَالِي الرُّتْبِ

الفصل الثاني:

في شروط وقوعه

- 4492 شُرُوطُهُ فِي الْقَدْرِ ثُمَّ الْحَالِ مِنْ النِّسَاءِ يُعْطَى إِلَى الرِّجَالِ

المسألة الأولى:

في مقدار ما يجوز الخلع به

- 4493 لِمَهْرَهَا تُعْطَى لَهُ أَوْ أَكْثَرَ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ قَرَّرَا
4494 وَمَالِكٌ يَجُوزُ بِالْمَوْجُودِ كَذَلِكَ بِالْمَجْهُولِ وَالْمَعْدُودِ

المسألة الثانية:

في صفة العوض في الخلع

- 4495 وَالْخُلْعَ إِنْ تُعْطِيَ فَلَا يُرَدُّ وَيَلْزَمُ الطَّلَاقُ ذَاكَ الْحَدُّ
4496 لَا تَسْتَحِقُّ عَوْضًا عَمَّا حَصَلَ إِذْ ضَيَّعَتْ بِالْجُرْمِ مَا لَمْ يُحْتَمَلْ

المسألة الثالثة:

في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها

- 4497 لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رِضَاهُمَا مَعًا وَبَعْدَ عَضْلِهِ لَهَا إِنْ شَرَعَا
4498 فِي وَضْعِ تَرْتِيبِ لِفْضْلِ تَدْفَعُ فِي شَأْنِهِ مَا لَّا وَعَقْدٌ يُنْزَعُ
4499 شَدُّ أَبُو قَلَابَةَ وَالْبَصْرُ فَالْمَنْعُ دُونَ الْفَاحِشَةِ قَدْ يَجْرُ
4500 فَالْخُلْعُ غَيْرُ جَائِزٍ لَدَيْهِمْ حَتَّى تَكُونَ لِلزَّوْجِ تَجْتَرِمُ
4501 دَاوُدُ لَا يَجُوزُ دُونَ الْخَوْفِ أَنْ لَا يُقِيمَا سُنَّةَ الْمَعْرُوفِ
4502 وَانْفَرَدَ النُّعْمَانُ إِذْ أَجَازَهُ رُقُقَةٌ إِضْرَارًا بِزَوْجِ حَازَهُ

المسألة الرابعة:

فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له

- 4503 كُلُّ رَشِيدَةٍ يَجُوزُ الْخُلْعُ عَنْ نَفْسِهَا سَفِيهَةٌ فَالْمَنْعُ
4504 بَدُونِ حَاجِرٍ لَهَا يُرْشَدُ وَالْأَبُ عِنْدَ مَالِكٍ يُسَدِّدُ
4505 عَلَى صَغِيرٍ خَوْفِ غَبْنٍ وَارِدٍ كَمَا أَجَازَ الثُّلُثُ لِلتَّبَاعِدِ

الفصل الثالث:

في نوعه

- 4506 وَنَوْعُهُ لِمَالِكٍ طَّلَاقٌ وَالْفَسْخُ لِلنُّعْمَانِ إِذْ يُسَاقُ
4507 تَعْرِيفُهُ بَيْنَ الطَّلَاقِ يَخْتَلِفُ وَبَيْنَ فَسْخٍ فِي صِفَاتٍ تُسْتَشْفَى
4508 فَائِدَةُ الْفَرْقِ فَهَلْ يُعْتَدُ بِهِ طَّلَاقٌ بَائِنٌ يُعَدُّ
4509 أَنْهَى زَوْاجًا قَائِمًا بَيْنَهُمَا وَدُونَ رَجْعَةٍ عَلَى مَا انْتَضَمَا
4510 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ بَطْلَقَةَ إِذَا بَلَفَظَ طَلْقَةَ أَتَى شَرْحًا خَذَا
4511 وَالْفَسْخُ حَالَةٌ تُنَاقِضُ الرِّضَى وَذَلِكَ فَرْقٌ وَاضِحٌ لِمَا مَضَى

الفصل الرابع:

فيما يلحقه من الأحكام

أَحْكَامُهَا ضَمَّنَ سُطُورُ تُبْتُ	فُرُوعُهُ مَلَّاحِقٌ كَثِيرَةٌ	4512
طَلَّاقُهَا أُمَّ لَا وَذَاكَ يُوصَفُ	فَهَلْ عَلَى مُخْتَلَعَةٍ قَدْ يُرَدُّ	4513
إِرْدَافُهُ بِالْخُلْعِ حِينَءِ الْآ	فَمَالِكَ يَشْتَرِطُ اتِّصَالًا	4514
لِحُكْمِ إِرْدَافِ أَتَى بِالْمَانِعِ	أَمْرُهُمَا إِلَيْهِ أَمَّا الشَّافِعِي	4515
بَيْنَ تَرَاحٍ أَوْ لِفُورٍ شَافِي	مَا فَرَّقَ التُّعْمَانُ فِي الإِرْدَافِ	4516
فَمَالِكَ لِقَوْلِ زَوْجٍ قَدْ قَبِلَ	وَالْخُلْفُ قَدْرُ الْخُلْعِ إِنْ فِيهِ حَصَلَ	4517
تَحَالَفًا وَمَهْرُهَا فِي الشَّارِعِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ فَالشَّافِعِي	4518
فِي شَأْنِهِ تَرَكَ الْخِلَافَ أَجْدَرُ	كَمَهْرٍ مِثْلٍ وَالْخِلَافُ يَكْثُرُ	4519

الباب الرابع:

في تمييز الطلاق من الفسخ

تَفَاوُتٌ وَلَا يَزُولُ بَاقٍ	مَالِكَ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ	4520
وَعَشْرَةُ الزَّوْجَيْنِ وَاسْتِقْرَارُ	مَا فِيهِ رَجْعَةٌ كَذَا اسْتَمْرَارُ	4521
فَهُوَ الطَّلَاقُ حُكْمُهُ بِذَا نُقِلَ	أَمْرُ الزَّوْجِ بَعْدَ خُلْفٍ قَدْ حَصَلَ	4522
فَمِثْلَ مَحْرَمٍ تَقُولُ الْمِلَّةُ	وَالْفَسْخُ حِينَ تَسْتَحِيلُ الْعِشْرَةَ	4523

الباب الخامس:

في التخيير والتملك

أَنْ تَمْلِكَ الطَّلَاقَ فِي الشُّهُورِ	وَجَاءَ فِي التَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ	4524
يُرَادُ بِالتَّخْيِيرِ جُزْءٌ ظَاهِرًا	بِوَأَحَدَةٍ أَوْ فَوْقَهَا إِنْ أَنْكَرَا	4525
لَهَا اخْتِيَارٌ مَا تَشَاءُ إِذْ عَرَضَا	مَنْ مَوْقِفَيْنِ بِالتَّسَاوِيِ فَوْضَا	4526
ثَنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ كَمَا تَرَى	إِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَمَالِكَ يَرَى	4527
تَغَايُرٌ عَنِ مَالِكَ فِيمَا اعْتَمَدَ	وَبَيْنَ تَمْلِيكِ وَتَوْكِيلِ وَجَدَ	4528
وَنَقْضُ تَمْلِيكِ لَهَا لَا يَحْسُنُ	تَوْكِيلُهَا فِيهِ الرُّجُوعُ مُمَكِّنُ	4529

- 4530 مَالِكُ خِيَارُهَا يَنْحَصِرُ
 4531 لِلشَّافِعِيِّ التُّعْمَانِ وَالْأَوْزَاعِ
 4532 مَا جَعَلَ الشَّرْعُ بِأَيْدِ الرَّجُلِ
 4533 إِرَادَةَ الزَّوْجِ بِقَوْلِ عَابِرِ
 4534 لَيْسَ لَهَا التَّمْلِيكُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ
 4535 لِسَائِلِ زَوْجَتِهِ مَلَكَهَا
 4536 لَكِنْ عُمَرُ أَبِي وَقَالَ وَاحِدَةٌ
 4537 وَهُوَ أَحَقُّ بِالرُّجُوعِ إِنْ أَحَبَّ
 4538 لِسُنَّةِ الْمُخْتَارِ فِي تَخْيِيرِ
 4539 مَالِكٍ طَلْقَةً يَرَاهَا بَائِنَةً
 4540 كَمَا يَرَى اخْتِيَارَهَا بَذَا ثَبَتَ
 4541 كَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنْ طَلَّقَتْ
 4542 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا بَائِنَةً
 4543 وَأَنْحَصَرَ الْخُلَافُ فِي ثَلَاثَةٍ
 4544 فِي الْفَرْقِ لِلتَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ
 4545 وَاحِدَةً بَائِنَةً أَوْ وَاحِدَةً
- فِي مَجْلِسِ وَحُكْمِهِ يُعْتَبَرُ
 حُكْمُ مَالِكٍ وَبِالْإِجْمَاعِ
 فَلَا يَجُوزُ مَسُّهُ بِمُعْضَلِ
 وَالْبَعْضُ قَالَ بِالْقَرَارِ الْجَائِرِ
 قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِفَتَاوَى شَاهِدَةٍ
 فَطَلَّقَتْ عَدَّ الثَّلَاثَ نَفْسَهَا
 وَلَيْسَ طَلْقَةً عَلَيْهَا زَائِدَةٌ
 لَكِنَّ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ يُضْطَحَبُ
 زَوْجَاتِهِ فَاخْتَرْنَ لِلْبَشِيرِ
 فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ حُكْمًا كَائِنَةً
 فِي طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا رَوَتْ
 لِنَفْسِهَا رَجْعِيَّةً تَحَقَّقَتْ
 وَأَقَعَةَ التَّمْلِيكِ شَرْعًا كَائِنَةً
 مَبَاحِثِ التَّمْلِيكِ حُكْمًا ثَبَتَ
 ثَلَاثُ طَلِّقَاتٍ عَلَى التَّخْيِيرِ
 وَالْخُلْفُ هَلْ بَائِنَةٌ أَمْ رَجْعِيَّةٌ



الجملة الثانية

الباب الأول:

في الطلاق وشروطه

الفصل الأول:

في أفاض الطلاق المطلقة

بِنَصِّ قَوْلِ الشَّرْعِ ذَا الْمَسَاقِ	بِالْلفظِ أَوْ بِالنِّيَّةِ الطَّلَاقِ	4546
وَدُونَ نِيَّةِ تَرَاهُ يَكْمُلُ	فَهَلْ صَرِيحُ اللفظِ فِيهِ يَعْمَلُ	4547
بَعْضُ بَلْفِظِ دُونَهَا بَعْضٌ وَسَطٌ	فَالْبَعْضُ يَمْضِي وَبِنِيَّةِ فَقَطْ	4548
كِنَايَةُ صَرِيحٍ دُونَ مَيِّنِ	وَقَوْلُ جُمهُورٍ عَلَى صَنَفَيْنِ	4549
وَعَظِيمُهُ كِنَايَةٌ إِذَا جَرَى	لَفْظِ الطَّلَاقِ مَالِكٌ فَقَطْ يَرَى	4550
فِي السَّرَاحِ وَالْفِرَاقِ تَكْمُلُ	وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةً تُسْتَعْمَلُ	4551

المسألة الأولى:

في حكم قول المطلق

قَدْ طَبَقُوا بِاللفظِ حُكْمَ الشَّارِعِ	مَالِكٌ وَالثُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	4552
وَقَضَاهُ لَيْسَ لِدَاكِ صَاحِبًا	زَوْجٌ بِلفِظَةِ الطَّلَاقِ خَاطِبًا	4553
دُونَ قَرِينَةٍ وَذَا مَوْجُودٌ	فَقَوْلُهُ لَدَيْهِمْ مَرْدُودٌ	4554
تَكُونُ مِنْهُ مَنْفَذًا لِلدَّارِكِ	أَعْنِي قَرِينَةً لَدَى المَوَالِكِ	4555
وَجُوبَ نِيَّةٍ وَذَاكَ الشَّانُ	وَالشَّافِعِيُّ يَرَى كَذَا الثُّعْمَانِ	4556
فَنِيَّةٌ مُشْتَرِطَةٌ كَالرَّادِعِ	مَالِكٌ فِيهِ سَدُّ لِلذَّرَائِعِ	4557

المسألة الثانية:

فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة

قَالَ أَرَدْتُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ تُعَدُّ	وَالقَوْلُ طَالِقٌ لَزَوْجَةٍ وَقَدْ	4558
مَا فَهَمَ الثُّعْمَانُ لَا يُحْرِمُهُ	مَالِكٌ مَا نَوَى بِهَا يَلْزِمُهُ	4559
قَوَاعِدَ الطَّلَاقِ فِي شَرْطِ عِلْمِ	مَنْ رَجَعَتْ لِشَرْطِهَا إِنْ يَحْتَرَمُ	4560
لَيْسَ لِبَعْضِ جَاءِ رَأْيٍ رَاجِحِ	وَفِي كِنَايَةٍ خِلَافٍ وَاضِحِ	4561

الفصل الثاني:

ألفاظ الطلاق المقيدة

أَوْ بِاشْتِرَاطِ سَاقِهِ الْمُنَادِي	مُقَيِّدُ الطَّلَاقِ بِاسْتِنَادِ	4562
فَمِنْهُمَا مُقَيِّدٌ لَا يَخْلُو	مَشِيئَةً مُقَيِّدٌ أَوْ فَعْلٌ	4563
نَفَذَ مَالِكَ وَمَا مَعْنَاهُ	مُطَلَّقٌ إِنْ شَاءَ قَالَ اللَّهُ	4564
كَلَاهُمَا لِذَا الطَّلَاقِ وَأَصْفَا	وَالشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى	4565
فَحَاضِرٌ لَلَّاتٍ حَيْثُ عَلَقَا	بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُطَلَّقَا	4566
دُخُولِ دَارٍ أَوْ يَكُونُ عَارِفَا	إِلَّا عَلَى شَرْطٍ يَكُونُ وَاقِفَا	4567

الباب الثاني:

في المطلق الجائز الطلاق

وَمِنْ مَرِيضٍ خُلِفُهُمْ فِي إِرْثِهِ	مِنْ عَاقِلٍ حُرٍّ وَغَيْرِ مُكْرِهِ	4568
لِمَالِكٍ وَغَيْرِهِ فَلْتَفَهُمُوا	أَمَّا طَلَّاقُ مُكْرِهِ لَا يَلْزَمُ	4569
وَالخُلْفُ فِي شَرِيعَةٍ مِنْهُ حَصَلُ	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ شَرْعًا قَبْلَ	4570
تَمُضِي لَدَى الْجُمُهورِ فِي الزَّمَانِ	وَطَلْقَةٌ أَتَتْ مِنَ السُّكْرَانِ	4571
صَحْبُ أَبِي حَنِيفَةَ فَلْتَعْتَنِي	وَبَعْضُهُمْ يُلْغِيهِ مِنْهُ الْمَرْزِي	4572
شَارِبُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ عُنْدِ	بَلْعَنَةِ الرُّسُولِ شَرْبُ الخَمْرِ	4573
وَعَنْ زَوَالِ الشُّكْرِ حَيْثُمَا وَصَفَ	زَوَالُ عَقْلِ الْجُنُونِ يَخْتَلِفُ	4574
إِنْ جُنَّ لَيْسَ دَاخِلًا فِيمَا وَقَعَ	فَالسُّكْرُ بِاخْتِيَارِ سُّكْرَانِ صُنِعَ	4575
وَالثَّانِي لَمْ يَسْعَ لِمَا قَدْ وَجَدَا	فَوَاحِدٌ لِعَقْلِهِ قَدْ أَفْسَدَا	4576
عَتَقَ طَلَّاقٌ قَوْدٌ لِلْهَالِكِ	وَيَلْزَمُ السُّكْرَانِ عِنْدَ مَالِكٍ	4577
لِحَقِّ غَيْرِهِ لِذَاكَ فَافْهَمُوا	وَبَيْعُهُ نِكَاحُهُ لَا يَلْزَمُ	4578

الباب الثالث:

فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق

عَلَى الَّتِي فِي عِصْمَةٍ تُعْتَبَرُ	وَاتَّفَقُوا أَنَّ الطَّلَاقَ يَصُدْرُ	4579
أَوْ مُرَدِّفٍ أُخْرَى لَهَا فِي الْفِتْرَةِ	فِي عِصْمَةٍ لَزَوْجِهَا أَوْ عِدَّةٍ	4580
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ بِشَرَعِيَّةٍ	وَعَبْرُ جَائِزٍ عَلَى أَحَبِّيَّةٍ	4581
يَخُصُّهُ شَرْعاً زَوْجاً سَابِقُ	إِنْ قَالَ إِنْ عَقَدْتَهَا فَطَالِقُ	4582
لِغَيْرِ زَوْجَةٍ طَلِاقاً يَقَعُ	وَابْنُ شُعَيْبٍ عَنِ أَبِيهِ يَمْنَعُ	4583

الجملة الثالثة

الباب الأول:

أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي

عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ زَوْجٌ يَسْتَحِقُّ	وَرَجْعَةُ الطَّلَاقِ حُكْمٌ مُتَّفَقٌ	4584
لِصِحَّةِ الطَّلَاقِ وَالتَّعْدَادِ	وَاتَّفَقُوا فِي الْقَوْلِ وَالْإِشْهَادِ	4585
لِصِحَّةِ الرَّجْعَةِ إِذْ تُعَادُ	لِمَالِكَ يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ	4586
إِشْهَادُهُ لِرَجْعَةِ يُصَاحِبُ	وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ شَرْطٌ وَاجِبٌ	4587

الباب الثاني:

في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن

مَنْ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا وَتُرْجَعُ	دُونَ الثَّلَاثِ لَطَّلَاقٍ يَقَعُ	4588
فَبَعْدَهُ قَدْ يُمَكِّنُ التَّلَاقُ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بَبَائِنِ الطَّلَاقِ	4589
مَنْ دُونَ زَوْجٍ عَاقِدٍ وَلَا يُرَدُّ	وَفِي الثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ فِي الْأَبَدِ	4590
وَذَاكَ مَلْعُونٌ بِذِكْرِ الْأَفْضَلِ	تَحْلِيلُهَا بِحِيلَةِ الْمُحَلَّلِ	4591
إِنْ عَادَ فِي الطَّلَاقِ نَفْسَ الْمَشْكِلِ	وَاخْتَلَفُوا فِي هَدْمِهِ لِلأَوَّلِ	4592

الجملة الرابعة

الباب الأول:
في العدةالفصل الأول:
في عدة الزوجاتالنوع الأول:
في معرفة العدة

وَحَيْضُهَا مُسْتَرْسَلٌ مَقْبُولٌ	كُلُّ طَلَاقٍ حُرَّةٌ مَدْخُولٌ	4593
لِقَطْعِهِ تَدْرِي وَمُسْتَحَاضَةٌ	مَنْ غَيْرَ رِيَّةٍ وَلَا يَأْسَةَ	4594
ثَلَاثَةُ الْأَقْرَاءِ لِلدَّمِيمَةِ	فَحُرَّةٌ فِي حَالَةِ سَلِيمَةٍ	4595
لِلطُّهْرِ أَوْ لِلْبَدءِ فِي الدَّمَاءِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَاكَ فِي الْأَقْرَاءِ	4596
فَالْقُرءُ لِلدَّمَاءِ فِي الَّذِي حَكُوا	فَابْنُ عَمْرٍ أَوْ حَنِيفَةٌ رَوُوا	4597
وَأَخْلَفَ فِي الْمَفْهُومِ كُلٌّ يَجْتَهِدُ	حَسَابُ عِدَّةٍ عَلَيْهِ يَعْتمِدُ	4598
حُكْمُ طَلَاقِ حُرَّةٍ مُرْجَعَةٍ	يَنْبِي عَلَيْهِ مُدَّةٌ لِلرُّجْعَةِ	4599
يُقَالُ لِلطُّهْرِ وَتِلْكَ عَلَّةٌ	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَطَيْبَةُ	4600
حُكْمُ الْجَمِيعِ فِي طَلَاقٍ إِذْ وُصِفَ	فَفِي اشْتِرَاكِ اللَّفْظِ فِي الْقُرءِ اخْتَلَفَ	4601
وَأَخْلَفَ فِي مَعْنَاهُ عِنْدَ الْعَرَبِ	لِابْنِ عَمْرٍ نَصُّ الْحَدِيثِ لِلنَّبِيِّ	4602
مَنَاطُ بَدءٍ أَوْ تَمَامٍ فَاجْتَبَى	فَأَخْلَفَ فِيهِ شَأْنُ كُلِّ مَذْهَبٍ	4603
كُلٌّ لَهُ حُكْمٌ سَدِيدٌ فَانْتَبَهَ	فَقَوْلُ أَيِّ تَقْتَفِي لِمَذْهَبِهِ	4604
مَنْ دُونَ رِيْبَةِ فَمَالِكٌ يَحْضُ	إِنْ طَلَّقَتْ صَغِيرَةً وَلَا تَحْضُ	4605
فِي عِدَّةٍ تَبْقَى عَلَى الْمَشْهُورِ	بِأَنَّهَا لَتَسْعَةُ الشُّهُورِ	4606
وَيَوْمَ كَفَّهُ عَنِ اسْتِمْتَاعِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بِالْحَمْلِ وَالْإِرْضَاعِ	4607
مُخَالَفٌ لِمَا أَبَوْ حَنِيفَةُ	يَبْدَأُ فِيهِ عِدَّةً لَتَسْعَةَ	4608
دُخُولِ سَنِ الْيَأْسِ مِنْ حَيْضٍ غَدَرَ	مَنْ لَا لَهَا عُذْرٌ لَدَيْهِ تَنْتَظِرُ	4609

- 4610 وَعِدَّةٌ لِمُسْتَحَاضَةِ سَنَةٍ
4611 مَالِكٌ عَكْسًا لِأَبِي حَنِيفَةَ
4612 إِنْ أَوْهَمَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ فَلْتَعُدْ
4613 وَالشَّافِعِي إِنْ تَعْرِفِ الْأَيَّامَا
4614 وَغَيْرُ حُرَّةٍ بِنَفْسِ الْحُكْمِ
4615 بِحُرْمَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْأَكْمَوَانِ
4616 لَفْظِ الْكِتَابِ جَاءَ بِالتَّرْبُصِ
4617 عَائِسَةُ الْإِيْمَاءِ مَالِكٌ جَعَلَ
4618 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثُّورِ
4619 مَنْ زَوْجَةٌ فِي عِدَّةٍ إِنْ يَرْتَجِعُ
4620 بِمَا مَضَى مِنْ عِدَّةٍ الْمُرْتَجِعَةَ
4621 فَقَوْلُ جُمُوهٍ وَبِهَذَا الْحُكْمِ
4622 لِلشَّافِعِي إِزْجَاعُهَا فِي الْعِدَّةِ
4623 فِي عِدَّةِ الْمَاضِي لَهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ
4624 إِنْ لَمْ يُوَدَّ مَا عَلَيْهِ تُرْتَجِعُ
4625 كِلَاهِمَا يُعْطَى لَهَا حُكْمٌ ظَهَرَ
4626 فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ تَسْتَأْنَفُ
4627 فِيهِ وَإِنْ بَرَاءَةٌ لِلرَّحِمِ

النوع الثاني:

أحكام العدة

- 4628 وَأَتَّفَقُوا فِي نَفَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ
4629 وَاخْتَلَفُوا فِي مِثْلِ ذَا اللَّبَائِنِ
كَذَاكَ فِي إِسْكَانِهَا وَالْمُتَعَةِ
بِالْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةِ الْقَرَائِنِ

المسألة الأولى:

إسكان المطلقة

وَمَنْعُهُ فِي الْحُكْمِ لِلْجَمَاعَةِ	إِسْكَانُهَا إِنْفَاقُهَا لِلْكَوْفَةِ	4630
وَفِي عُمُومِ النَّصْرِ جَاءَ ذَا شَطَطٍ	فَمَالِكٌ أَعْطَى لَهَا السَّكْنَ فَقَطَّ	4631
لِقَوْلِ مَرْأَةٍ بَذَا أَدَانَا	قَالَ عُمَرُ لَا نَدَعُ الْقُرْآنَا	4632
بَيْنَ دَلِيلِ قَاطِعٍ وَآمِرٍ	جُلُّ الَّذِينَ رَجَّحُوا لِلظَّاهِرِ	4633
فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا قَدْ وَصَفَ	عَنْ حُجَّةِ ظَنِّيَّةٍ وَيُخْتَلَفُ	4634

المسألة الثانية:

النظر في عدة الحامل

فَوَضِعَ حَمْلَهَا عَلَيْهِ مُتَّكِلٌ	أَعْنِي الَّتِي فِي حَمْلِهَا مَاتَ الرَّجُلُ	4635
لِوَضْعِ حَمَلٍ عِدَّةً لَا تَزِدُّوَا	سُبَيْعَةَ حَدِيثُهَا يُحَدِّدُ	4636
حَلَلْتِ لِلنِّكَاحِ نَصُّ الْأَمْرِ	لِلْحَمْلِ فَارْقَتِ بِنِصْفِ شَهْرٍ	4637

الباب الثاني:

في المتعة

سَادَ الْخِلَافُ فِي فَتَاوِي الْأُمَّةِ	فَيَنْ نَدَبٌ أَوْ وَجُوبُ الْمُتْعَةِ	4638
إِمَّا لِفَهْمِ لِلْعُمُومِ يَعْتَمَدُ	مَنْ أَهْلُ ظَاهِرٍ وَالْكَلِّ يَسْتَدُ	4639
فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحُلُولِ	فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ لِلْمَدْخُولِ	4640

باب في بعث الحكمين

عَلَيْهِ فَقَهَا لِلْخِلَافِ يَقْطَعُ	جَوَازُ بَعْثِ الْحَكَمَيْنِ مُجْمَعٌ	4641
يُصَالِحَا كَذَا يُفَرِّقَانِ	مَنْ أَسْرَتِيهِمَا يُعَيِّنَانِ	4642
وَفِي اتِّفَاقٍ لَهُمَا يُورَثَقُ	فَمَالِكٌ حُكْمُهُمَا يُطَبَّقُ	4643
وَمَالِكٌ نَصُّ الْكِتَابِ يُفْهَمُ	وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ لِزَوْجٍ يَلْزَمُ	4644
مِنْ حَكَمَيْنِ عَادِلَيْنِ يَظْهَرُ	مِنْهُ وَجُوبُ الْحُكْمِ حِينَ يَصْدُرُ	4645

لَكِنَّ صَحْبَ مَالِكَ قَدْ سَجَلُوا	4646
إِنْ طَلَّقَا ثَلَاثَةً فَوَاحِدَةً	4647
مَا يُوجِبُ الثَّلَاثَ فِي الطَّلَاقِ	4648
إِعْدَادَ تَعْيِينِهِمَا لِمَا عَاهَدَ	4649
لِصِحَّةِ الثَّلَاثِ فِي التَّحْكِيمِ	4650
خُلْفًا كَثِيرًا فِي الَّذِي قَدْ نَقَلُوا	
وَلَا تُعَدُّ غَيْرَهَا بِزَائِدَةٍ	
إِلَّا بِأَمْرِ الزَّوْجِ فِي مَسَاقِ	
إِلَيْهِمَا وَأَشْهَبَ حَلْفًا وَجَدَ	
أَمَّا رِضَى الزَّوْجَيْنِ لِلتَّمِيمِ	

كتاب الإيلاء

إِيْلَاءُ زَوْجٍ مُدَّةٍ مَعْرُوفَةٍ	4651
مِنْ زَوْجَةٍ أَحْكَامُهُ مَوْصُوفَةٌ	

المسألة الأولى:

هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء؟

أَرْبَعَةً مِنَ الشُّهُورِ قَيَّدُوا	4652
وَبَعْدَهَا يَفِيءُ أَوْ يُطَلَّقُ	4653
طَلَّاقُهُ الْقَاضِي إِذَا يُتَّهَمُ	4654
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّوْرِيُّ	4655
إِذَا انْقَضَتْ تِلْكَ الشُّهُورُ لَمْ يَفِيءْ	4656
بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ وَلَمْ	4657
وَبِانْتِهَاءِ مُدَّةِ الْفِيءِ يَتِمُّ	4658
تَرْكِصُ لَزْوْجَةٍ دُونَ الرَّجُلِ	4659
تَرْكِصُ مُدَّتِهِ إِذْ يَقَعُ	4660
بِهَا الْيَمِينُ عَهْدُهُ إِذْ يُعْقَدُ	
وَأَنَّ أَبَى لَوَاحِدٍ يُحَقِّقُ	
بِرَفْضِ إِيْلَاءٍ وَعَوْدِ يُحْسِمُ	
بَيْنَهُمَا الْفِرَاقُ فِي الْمَشْهُورِ	
أَبُو حَنِيفَةَ فَرَاقُهُ يَجِيءُ	
يَفِيءُ بِمَا آلَا بِهِ وَذَا فَهَمُ	
إِنْ فَاءَ ذَنْبَهُ الْكَرِيمُ قَدْ رَحِمَ	
قَدْ شَبَّهَتْ بِالذَّيْنِ دُونَ أَنْ يَحُلَّ	
كَمُدَّةِ الْأَجَالِ إِذْ يَرْتَجِعُ	

المسألة الثانية:

اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك

يَمِينُ مُوَلِّ نَصُّهُ فِيهِ اخْتَلَفَ	4661
يُرَى بِهِ الْإِيْلَاءُ حُكْمًا يُقْبَلُ	4662
فَمَالِكٌ بِمُعْجِزِ الْقُرْآنِ	4663
وَالشَّافِعِيُّ شَبَّهَ بِالْكَفَّارَةِ	4664
فَمَالِكٌ كُلُّ يَمِينٍ إِذْ وُصِفَ	
وَالشَّافِعِيُّ الْمُبَاحُ لَفْظُ أَعْدَلُ	
قَدْ عَمَّمَ الْإِيْلَاءَ فِي الْإِيْمَانِ	
مُخَصَّصًا عُمُومَ هَذِي الْآيَةِ	

المسألة الثالثة:

إذا ترك الزوج الوطاء بغير يمين وهل يكون إيلاء

- 4665 وَتَرَكَ وَطْءَ عِنْدَ مَالِكٍ حَكَمٌ عَلَيْهِ إِيْلَاءٌ بِأَمْرِ يُتَّهَمُ
4666 وَتَرَكَ وَطْءَ بُغْيَةَ الْإِضْرَارِ لِمَالِكٍ كَالْمَوْلِيِّ فِي الْأَخْبَارِ

المسألة الرابعة:

مدة الإيلاء

- 4667 إِنْ قَصَدَ الضَّرَّ بَذَا لِلزَّوْجَةِ مَالِكٌ حُكْمُهُ عَلَى ذِي الْعِلَّةِ
4668 إِنْ يَمِينٍ شَدَّ ذَا أَوْ لَمْ يَشُدَّ فَمَالِكُ الْفِرَاقِ حَتْمًا يَعْتَمَدُ
4669 لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَبَعْضُ إِنْ حَلَفَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ إِذَا وَصَفَ
4670 فَوَقَّتْ عَدَّهُ مَعَ الْيَمِينِ يَبْدُو نَفَاذُهُ عَلَى ذَا الْحِينِ

المسألة الخامسة:

نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي

- 4671 طَلَّاقٌ إِيْلَاءٌ يَرَاهُ الشَّافِعِيُّ طَلَّاقٌ رَجْعَةٌ بِحُكْمِ الشَّارِعِ
4672 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ بَائِتًا إِذْ لَا يَزَالُ مِنْهُ ضَرٌّ مُمَكَّنًا
4673 مَالِكٌ قَالَ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ لَهُ فِي رَجْعَةٍ مِنْ مَانِعٍ

المسألة السادسة:

هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الضيء أو الطلاق؟

- 4674 إِنْ لَمْ يَفِئْ وَلَمْ يُطَلِّقْ طَلَّقَا عَلَيْهِ قَاضٍ قَدْ رَأَاهُ عَلَّقَا
4675 لِمَالِكٍ وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ فَحَبْسُهُ أَوْلَى بِأَمْرِ صَادِرٍ
4676 مِنْ نَائِبِ السُّلْطَانِ وَهُوَ الْقَاضِي وَحُكْمُهُ لِفَرْضِ عَدْلٍ مَاضٍ
4677 تَعَارُضُ الطَّلَاقِ ثُمَّ الْمَصْلَحَةُ كُلُّ لَهُ فِيهِ كَلَامٌ رَجَّحَهُ
4678 فَمَنْ رَأَى لِلأَصْلِ فَالطَّلَاقُ خُصَّ بِهِ الرَّجَالُ وَالْفِرَاقُ
4679 إِنْ غَلَبَ اجْتِنَابَ وَقَعَ الضَّرْرُ فَمُرْسَلُ الْقِيَاسِ ذَا فِي الأَثَرِ
4680 لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا بِهِ الْعَمَلُ عَارِضُهُ الكَثِيرُ حَيْثُمَا حَصَلَ

المسألة السابعة:

هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟

4681	إِنْ كَانَ فِي الْإِيْلَاءِ ثُمَّ طَلَّقَا	إِنْ يَرْجِعُ وَلَمْ يُضَاجِعْ حَقَّقَا
4682	مَالِكٌ لِرَجْعَةِ الْإِيْلَاءِ	عَلَيْهِ فِي الرَّجْعِيِّ بِلَا امْتِرَاءِ
4683	فَهُوَ بِذَا يُكْرَرُ الْإِيْلَاءُ	سُقُوطُهُ لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ
4684	وَذَاكَ فِي الْإِيْلَاءِ بَعْدَ فِرْقَةٍ	وَوَارِدٌ ذَا الْقَوْلِ عَنْ جَمَاعَةٍ
4685	مَنْ عَلِمَاءِ الْفُقَهَةِ فِي تَحْرِيمِ	لِعَوْدَةِ الْإِيْلَاءِ مِنْ قَدِيمِ
4686	فِرَاقِهِ فِي رَجْعَةٍ أَوْ بَائِتِهِ	كَانَ يَمِينُهُ بِنَفْسِ الْكَائِنَةِ
4687	لَا يَتَعَدَّهَا لِحَلْفِ ثَانٍ	قَدْ جَدَّ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ
4688	وَمَالِكٌ يُرَاعِي رَفْعَ الضَّرَرِ	وَمِنْ تَعَسُفِ مُنَافِ الْأَشْهَرِ

المسألة الثامنة:

هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟

4689	عَدَّتْهَا تَلْزَمُ لِلْجُمْهُورِ	وَالنَّفْيُ إِنْ حَاضَتْ مَدَى الشُّهُورِ
4690	ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لِجَابِرٍ وَرَدَّ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَذَا حُكْمٍ أَسَدٌ

المسألة التاسعة:

إيلاء العبد وقول مالك فيه

4691	لِلْعَبْدِ قَالَ مَالِكٌ شَهْرَانِ	إِنِّي أَرَى أَنَّهُمَا سَيَّانِ
4692	إِنْ كَانَ إِبْرًا رَحِمٌ قَدْ يُسْتَدُّ	لَهُ فَنُطْفَةُ الرَّجَالِ تَشْحَدُ
4693	وَمَنْ يَقُلْ بِغَيْرِ ذَا فَقَدْ تَرَكَ	لِعِلَّةٍ فِي رَحِمٍ قَدْ تَشْتَرِكُ

المسألة العاشرة:

هل شرط رجعة المولي أن يطاق؟

4694	وَالْوَطْءُ لِلْجُمْهُورِ إِنْ فِي الْعِدَّةِ	لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَهُمْ فَنَبِتُ
4695	وَمَالِكٌ إِنْ لَمْ يَطَأْ وَلَمْ يَجِدْ	عُذْرًا رُجُوعُهُ بِهِ لَهَا فَسَدُ

كتاب الظهار

فَبِالْكِتَابِ ثُمَّ سُنَّةِ النَّبِيِّ	4696
قَدَ قَرَّرُوا حُكْمَهُ بِالسَّبَبِ	
فَأَيَّةُ الظَّهَارِ خَوْلَةٌ رَوَتْ	4697
قِصَّةَ زَوْجِهَا عَلَى النَّبِيِّ حَكَتْ	
ظَاهَرَ مِنْهَا زَوْجُهَا فِيهَا وَمَا	4698
مَنْ رَحِمَةَ لَهَا النَّبِيُّ قَدْ قَدَّمَا	
فَذَلِكَ مِمَّا خَصَّ فِيهِ السَّبَبُ	4699
وَعَمَّ حُكْمُهُ السَّوَى وَيُرْغَبُ	
فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْفُصُولِ يُحْصَرُ	4700
فِيهِ الْكَلَامُ إِنْ سُؤْلًا يُذَكَّرُ	

الفصل الأول:

في ألقاظ الظهار

إِنْ قَالَ قَائِلٌ كَظَهَرَ أُمِّي	4701
فَهُوَ ظَهَارٌ ثَابِتٌ فِي الْحُكْمِ	
وَأَنْ أَتَى بِلَفْظٍ غَيْرِ الظَّهِرِ	4702
أَوْ غَيْرِ أُمٍّ فِي صَرِيحِ الذِّكْرِ	
مَنْ الْمُحَرَّمَاتِ فِي التَّأْيِيدِ	4703
لَمَّا لِكَ ظَاهَرَ بِالتَّأَكِيدِ	
وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَا ظَهَارًا	4704
فَلَفْظُهُ أَعْضَاؤُهُ أَشَارًا	
لِذَلِكَ نَصٌّ قَاطِعٌ وَيَتَّبِعُ	4705
أَبُو حَنِيفَةَ بَعْضُ وَيَمْنَعُ	
مَنْ كُلُّ عَضْوٍ حَرَّمُوا فِيهِ النَّظْرُ	4706
فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ نَصِّ الْأَثَرِ	
تَعَارُضُ الْمَعْنَى لِنَصِّ وَاضِحٍ	4707
تَحْرِيمِ عَضْوَيْبَائِنِ وَرَاجِحِ	
فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ	4708
وَلَمْ يَصُمْ لَفْظَةً إِلَيْهِ	

الفصل الثاني:

في شروط وجوب الكفارة فيه

لِلْجُلِّ لَمْ تَجِبْ سِوَى بِالْعَوْدَةِ	4709
طَاوُسٌ لَمْ يَقُلْ بِحُكْمِ الْجِلَّةِ	
نِيَّةٌ وَطَاءٌ عِنْدَ مَالِكٍ فَقَطْ	4710
وَالْعَوْدُ وَالْإِمْسَاكُ بَعْضٌ يُشْتَرَطُ	
فَيَنْ لَفْظُ الْعَوْدِ وَالْإِرَادَةِ	4711
جَاءَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْجِلَّةِ	
وَهُوَ خِلَافٌ حَاصِلٌ فِي الظَّنِّ	4712
سُلُوكُهُ لَيْسَ لِفَهْمِ يُغْنِي	

الفصل الثالث:

فيمن يصح فيه الظهار

وَأَخْلَفُ فِي ظَهَارِهِ مِنْ أَمَةٍ	لِزَوْمِهِ لِزَوْجَةٍ فِي عِصْمَةٍ	4713
فِيهِ اخْتِلَافٌ أَهْلَ عِلْمِ الْمَلَّةِ	وَمِنْ إِمَاءٍ أَوْ ظَهَارِ الْمَرْأَةِ	4714
لِلشَّافِعِيِّ الْعَكْسُ أَبِي حَيْفَةَ	فَهُوَ مِنَ الْإِيمَاءِ مِثْلُ الْخُرَّةِ	4715
بِهِ عَلَى سَيْدِهَا إِذْ يُجْزَمُ	فَلَيْسَ فِيهَا مِنْ ظَهَارٍ يُحْكَمُ	4716
عَادَرَهُ الزَّمَانُ وَالْأَوْصَافُ	ظَهَارُهُ مِنْهَا وَذَا خِلَافُ	4717
فَالْبَعْضُ يُعْفِيهَا وَبَعْضُهُمْ وَصَفُ	ظَهَارِ زَوْجَةٍ عَلَيْهِ مُخْتَلَفُ	4718
قَوْلُ ضَعِيفٍ لَيْسَ فِيهِ مُنْجِي	ظَهَارُهَا بِنَفْسِ حُكْمِ الزَّوْجِ	4719

الفصل الرابع:

فيما يحرم على المظاهر

لِمَالِكٍ مِنْ كُلِّ جِنْسِ الزَّوْجَةِ	يُحَرِّمُ الظَّهَارَ كُلَّ لَذَّةٍ	4720
أَحْمَدُ وَالشُّورِيُّ بِهِ قَدْ حَكَمَا	وَالشَّافِعِيُّ وَطَاءُ فَرَجَ حَرَمًا	4721
قَدْ يُفْهَمُ الْوُلُوجُ عُرْفُ نَاصِرَةٍ	وَالْخَلْفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ بَاشِرَةٍ	4722
وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحُ الْإِسْنَادِ	عَلَيْهِ جُلُّ عِلْمَاءِ الضَّادِ	4723

الفصل الخامس:

هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟

وَرَجَعَ الزَّوْجَةَ حَيْثُ قَرَّرَا	مُطَلَّقٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفَرَا	4724
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكِ النَّحْرِيِّ	يُحَرِّمُ مَسْهًا بِلَا تَكْفِيرِ	4725
تَلَزَمَهُ فِي سَائِرِ الْأَطْوَارِ	فَمَالِكٌ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ	4726
وَالْعَفْوُ مِنْهَا بَعْدَ فَوْتِ الْمُدَّةِ	وَالشَّافِعِيُّ تَلَزَمَ عَبْرَ الْعِدَّةِ	4727
قَبْلَ طَلَاقٍ وَأَصْلِ الثَّلَاثَةِ	هَلْ يَهْدِمُ الظَّهَارَ كُلَّ الْعِصْمَةِ	4728

الفصل السادس:

في دخول الإيلاء عليه

لِلشَّافِعِيِّ تَدَاخُلُ الْحُكَمِيِّينَ	4729
وَمَالِكَ إِنْ كَانَ آلاَ لِلضَّرَرِ	4730
فَفِي اخْتِلَافِ الرَّأْيِ فِي الْأَمْرَيْنِ	4731
بَانَتْ بِفَوْتِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ	4732
خُلِفَ عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَقْوَالِ	4733
وَبَعْضُهُمْ لِأَبَدٍ مِنْ مَصْرَةٍ	4734

الفصل السابع:

في أحكام كفارة الظهار

إِعْتِاقُ رَقَبَةٍ وَصِيَامٍ يُعَدُّ	4735
تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِالْأَجْبَارِ	4736
وَفِي الْخِلَافِ فِي شُرُوطِ الصَّحَّةِ	4737
وَالْوَطْءِ إِنْ يَقَعُ مَدَى الصِّيَامِ	4738
فَمَالِكٌ صِيَامُهُ يَسْتَأْنَفُ	4739
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ لِاسْتِثْنَائِهَا	4740
كَفَّارَةَ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ	4741
قَبْلَ الْمَسِيَسِ فِي الظَّهَارِ تُنْجِزُ	4742
فِي أَيِّ وَقْتٍ أَخْرَجَ الْمُكْفَرُ	4743
وَعِنْدَ إِعْتِاقِ فَهَلْ إِسْلَامٌ	4744
هَلْ حَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى مُقَيَّدٍ	4745
إِنْ كَانَ إِعْتِاقٌ لَوَجْهِ الْقُرْبَةِ	4746
وَاللَّفْظُ لِلنُّعْمَانِ بِالْعُمُومِ	4747
وَفِي سَلَامَةِ مَنْ الْعُيُوبِ	4748
وَخَلْفُهُمْ فِي قَدْرِهِ الْمُؤَثِّرِ	4749
تَتَّبَعُ الْخِلَافِ فِي الظُّنُونِ	4750

وَلَيْسَ فِي الْمَوْضُوعِ قَوْلٌ نَسَبَهُ	فَالنَّصُّ جَاءَ فِي عُمُومِ الرَّقَبَةِ	4751
فَكَلْنَا بِمَا يَقُولُ يَفْتَدِي	بَعْضُ لِقَوْلِ قَاسِمٍ مُحَمَّدٍ	4752
ظَهَرَهَا فَمَالِكٌ يُكْفِّرُ	مُظَاهِرٌ مِنْ زَوْجَةٍ يُكْرَرُ	4753
مَتَابِعَاتُ كَفِيرُهُ يُقَرَّرُ	عَنْهَا بِوَاحِدَةٍ وَإِنْ يُّظَاهِرُ	4754
تَكْفِيهِ وَاحِدَةٌ نَحَا الْأَخْيَارُ	فِي مَجْلِسٍ تَتَابَعَ الظَّهَارُ	4755

كتاب اللعان

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول:

في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها

زَنَى وَنُكِرَ هُمَا الْإِثْنَانِ	مَنْشَأُ اللَّعَانِ دَعْوَيَانِ	4756
مَشْهُورٌ مَالِكٌ لَذَاكَ حَسَنًا	وَالْقَذْفُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْتَعِنَا	4757
وَنَفْسِي حَمَلٌ جَاءَ فِي إِجْمَازِهِ	وَالْعَكْسُ لِلْجُمْهُورِ فِي جَوَازِهِ	4758
وَأَنْ يَرَى الزَّنى وَذَا المَضمُونِ	وَشَرْطُهُ فِي عِصْمَةٍ تَكُونُ	4759

الفصل الثاني:

من صفات المتلاعنين

تَرْتَبُ اللَّعَانُ حُكْمًا سَطْرًا	إِنْ يُنْفِ زَوْجٌ حَمَلٌ ظَاهِرًا	4760
وَبِالشَّهَادَاتِ يَكُونُ الْفُضْلُ	إِنْ يَرِمُ زَوْجَةٌ فَذَاكَ الْأَصْلُ	4761

الفصل الثالث:

في صفة اللعان

بِأَرْبَعِ خَامِسَةٍ فَلْيَلْعَنِي	يَخْلِفُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَزْنِي	4762
وَهِيَ عَلَيْهَا غَضَبٌ إِنْ تَجَنَّبَ	لِنَفْسِهِ بِلَعْنَةٍ حَالَ الْكُذْبِ	4763
لَهَا بِلَفْظَةِ الْيَمِينِ إِنْ وُصِفَ	لِقَوْلٍ حَقٌّ ثُمَّ بِاللَّهِ الْخَلْفِ	4764

الفصل الرابع:

في حكم نكول أحدهما أو رجوعه

وَأَحْبَسُ لِلنُّعْمَانِ فِي الَّذِي حَصَلَ	يُحَدُّ لِلْجُمهُورِ إِنْ زَوْجٌ نَكَلَ	4765
جَلْدَ وَأَشْرَ وَالْعِقَابُ رَاتِبُ	فِي النَّصْرِ رَمَى الْمُحْصَنَاتِ جَالِبُ	4766
فِي مُجْمَلٍ ذَكَرَ الشُّهُودَ قَدْ قَصَدُ	نَصُّ اللَّعَانِ بِالْعُمُومِ قَدْ وَرَدُ	4767
وَأَنْصُرُ نَطْقَهَا رَوْتَهُ سُورَةُ	فَهِيَ يَمِينٌ حُكْمُهَا مَخْصُوصَةٌ	4768
لِلشَّافِعِيِّ التُّعْمَانُ فِي الْمَشْهُورِ	إِنْ نَكَلْتَ فَالْحَدُّ لِلْجُمهُورِ	4769
وَأَحْبَسُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْفَهْمِ	وَحَدُّهَا الرَّجْمُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	4770

الفصل الخامس:

في الأحكام اللازمة لتمام اللعان

فِي الْفَضْلِ أَوْ يَفْسُخُهُ لِلسَّائِلِ	وَإِخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ	4771
وَلَا طَّلَاقَ بَعْدَهُ لِلْفَاهِمِ	هَلْ بِاللَّعَانِ أَمْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ	4772
تَأْبَدُ الْفِرَاقُ بِالَّذِي صَدَرَ	وَبِالَّذِي بَيْنَهُمَا قَدْ اشْتَهَرَ	4773
حَالَ أَنْتَهَا تَلَاعُنَ يَحُدُّهُ	بَدَأَ الْفِرَاقُ مَالِكَ يَعُدُّهُ	4774
وَالشَّافِعِيُّ بِحَلْفِ زَوْجٍ بُوَّتَتْ	نَهَايَةُ الْيَمِينِ عِنْدَ الزَّوْجَةِ	4775
مَنْ بَعْدَ أَيَّمَانٍ أَتَتْ لِلسَّبَبِ	لِلْمُتَلَاعِنِينَ تَفْرِيقُ النَّبِيِّ	4776
فَكَالْفِرَاقِ بِالطَّلَاقِ إِنْ غَبَرَ	وَالشَّافِعِيُّ رَتَبَهُ عَلَى الْأَثَرِ	4777

كتاب الإحداد

فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ بِلَا مَرَاءِ	وَالْجَمْعُ بِالْإِحْدَادِ لِلنِّسَاءِ	4778
مَنْ الْإِحْدَادِ فِي نِسَاءِ الْأُمَّةِ	فَمَا لِكَ لَمْ يَسْتَنْ غَيْرَ الْأُمَّةِ	4779
تُعْفَى مِنَ الْإِحْدَادِ قَوْلُ الشَّارِعِ	وَفِي كِتَابَةِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ	4780
كُلَّ تَزْيِينٍ وَذَلِكَ يُفْهَمُ	وَذَاتُ إِحْدَادٍ عَلَيْهَا يَحْرَمُ	4781
هَلْ فِي الْإِحْدَادِ مُمَكِّنٌ أَنْ تَكْتَحِلَ	مِنْ قَوْلِ خَيْرِ النَّاسِ حِينَمَا سُئِلَ	4782
أَوْ لثَلَاثٍ قَالَ ذَلِكَ جَمْعًا	فَقَالَ لَا لِمَرَّتَيْنِ قَطْعًا	4783

- 4784 أَسْبَابُ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَغَيْرِهَا أَتَى الْحَدِيثُ فَافْهَمَهُ
4785 أَمْ حَبِيبٌ قَدْ دَعَتْ بِالطَّيِّبِ وَبَيَّنْتَ لِلْحُكْمِ بِالتَّرْتِيبِ
4786 وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظْرِ فِيهِ يُخْتَلَفُ بَيْنَ إِبَاحَةِ وَجُوبٍ قَدْ عَرِفَ

كتاب البيوع

- 4787 فُصُولُهُ فِي خَمْسَةِ قَدْ تُذَكَّرُ شُرُوطُهُ فَسَادُهُ إِذْ يُحْصَرُ

الجزء الأول:

تعريف أنواع البيوع المطلقة

- 4788 كُلُّ تَعَامُلٍ يَرَى لِاِثْنَيْنِ يَكُونُ عَيْنًا عَوْضًا عَنْ عَيْنٍ
4789 أَوْ ثَمَنًا عَنْهَا بَقِيَ فِي الذِّمَّةِ وَقَدْ يَكُونُ ذِمَّةً بِذِمَّةٍ
4790 وَكُلُّهُ نَسِيئَةٌ أَمْ نَاجِزٌ فَمِنْهُمَا أَوْ نَاجِزٌ وَحَائِزٌ
4791 نَسَعَةٌ أَصْنَافٌ مِنَ الْأَحْكَامِ بِهَا مَدَارُ الْبَيْعِ لِلْأَنْامِ
4792 نَسِيئَةٌ عَقْدٌ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فَذَلِكَ بَيْعٌ دَيْنُهُ بِالْاِثْنَيْنِ
4793 فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ كُلِّ عَالَمٍ وَفَإِهِمْ وَنَاطِرٌ وَنَاطِمٌ
4794 بَعْقِدٌ يَبِيعُ أَوْ بَعْقِدٌ عَيْنٌ قَدْ تَمَّ تَعْرِيفُ لِذِي الْاِثْنَيْنِ
4795 فَيَبِيعُ أَثْمَانًا فَذَلِكَ الصَّرْفُ تَبَاعٌ مِنْ أُخْرَى وَذَلِكَ الْعُرْفُ
4796 سُمِّيَ بَيْعٌ مُطْلَقٌ إِنْ وَقَعَا أَوْ سَلِمَ أَصْنَافٌ بَيْعٍ شُرْعًا

الجزء الثاني:

الأسباب التي وقع النهي بضعها عن البيع الشرعي

- 4797 تَحْرِيمُ عَيْنِ الْبَيْعِ مِثْلُهُ الرَّبَا أَوْ غَرَرٌ أَوْ فَاسِدٌ لَا يُجْتَبَى
4798 فَهَذِهِ أَحْوَالٌ كُلُّ فَاسِدٍ مِنْ الْبُيُوعِ فِي الزَّمَانِ الْأَبَدِ

الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع

وَحَرَّمُوا تَبَادُلَ الْجَّاسَةِ	4799
حَدِيثُ جَابِرٍ لِدَاكِ حَرَمًا	4800
حَدِيثُهُ لَخَيْرٍ مِّنْ قَدْ شَرَعَا	4801
وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ يُذَكَّرُ	4802
فِيهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ قَدْ سَبَقَا	4803
فَارْجِعْ لِبَابِ الطُّهْرِ فَالْخِلَافُ	4804
وَقِسْمُهُ الثَّانِي يُبِيحُ الضَّرْرُ	4805
وَأَخْتَلَفُوا فِي الزَّبْلِ وَالرَّجِيعِي	4806
وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ تَمَّ دَرَسُهَا	4807
فَعَيْنُهَا أَثْمَانُهَا فِي الْحَرَمَةِ	
لِلْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ مَيْتَةٌ نَمَى	
فَأَحْفَظْ لِمَا يَقُولُ شَرَعًا وَأَسْمَعَا	
مَنْ غَيْرَ بَيْعِ الْخَمْرِ نَجَسًا حَرَّرُوا	
مَنَاطَ حُكْمِهِ هُنَاكَ حُقُوقًا	
قَدْ وُضِّحَتْ لِحُكْمِهِ أَوْصَافُ	
تَنَاوَلًا لَهُ وَذَاكَ الْأَثَرُ	
هَلْ بَيْعُهَا يَجُوزُ فِي التَّشْرِيعِ	
ضَمَّنَ كِتَابَ الطُّهْرِ جَاءَ أَشْهًا	

الباب الثاني:

في بيع الربا

مَحَلُّهُ يَكُونُ فِي شَيْئَيْنِ	4808
بَيْعُ الرَّبَا مُحَرَّمٌ بِالطَّبَعِ	4809
فَبِالْكِتَابِ حَرَمَةُ النَّسْئَةِ	4810
يَمْنَعُهُ صَحِيحُ قَوْلِ السَّنَةِ	4811
إِذَنْ فَضُورُ الرَّبَا حَرَامٌ	4812
وَضَرَبُ فَائِدَةٍ عَلَى الدُّيُونِ	4813
قَدْ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فِيهِ جَازِمٌ	4814
قَدْ وَضَعَ النَّبِيُّ رَبَا الْعَبَّاسِ	4815
وَقَسَمَهُ إِلَى نَسِيئةٍ وَرَدٍّ	4816
فَلِلنَّسَائِ حَرَمُ الْقُرْآنِ	4817
وَحُكْمُ ذَا أَنْ الرَّبَا حَرَامٌ	4818
كُنْهُ الرَّبَا عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ ثَبَّتَ	4819
فِي الْبَيْعِ أَوْ زِيَادَةَ فِي الدَّيْنِ	
بِذَا أَتَتْ نُصُوصٌ خَيْرٌ شَرَعَ	
تَفَاضُلُ الرَّبَا أَتَى فِي سُنَّةٍ	
تَحْرِيمُهُ إِجْمَاعُ قَوْلِ الْجَلَّةِ	
وَأَكْلُهُ ظُلْمٌ كَذَا آثَامٌ	
مُحَرَّمٌ فِي أَقْدَسِ الْمُتُونِ	
وَحَرْبُهُ لِأَهْلِهِ فَصَارِمٌ	
تَحْرِيمُهُ فِي النَّصِّ بِالْأَسَاسِ	
كَذَا تَفَاضُلٌ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ	
تَفَاضُلًا حَرَمَهُ الْعَدَنَانُ	
وَعَقْدُهُ كَبِيرَةٌ إِجْرَامٌ	
وَالْخُلْفُ فِي أَصْنَافِهِ كَمَا رَوَتْ	

رَوَايَةٌ عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ عُمَرَ	4820
لِذَا فَتَحَرِيمٌ لَهُ إِجْمَاعٌ	4821
وَذَا الَّذِي فِي ذِمَّةِ صَنْفَانِ	4822
ضَعَّ وَتَعَجَّلَ وَالْخِلَافُ وَارِدٌ	4823
عَنْ رَأْيِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَنْصَارِ	4824
إِذْ يَنْزَعُ الرَّبَاعَةَ عَنِ التَّفَاضُلِ	4825
نَفْسِي الرَّبَا إِلَّا نَسِيئَةً وَرَدَّ	4826
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنْ يُتْرَكُ	4827
فِعْلًا مُحَرَّمًا لَدَى الْجَمِيعِ	4828

الفصل الأول:

في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل

ولا يجوز فيها النساء

وَفِي تَفَاضُلِ كَذَا النِّسَاءِ	4829
عُبَادَةٌ حَدِيثُهُ يُحَرِّمُ	4830
جَمِيعُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الزَّمَانِ	4831
وَمَا سِوَى مَا النَّصُّ عَيْنًا حَدَدًا	4832
تَفَاضُلٌ يُحْضَرُ فِي ذِي السُّتَّةِ	4833
وغيرها لا يُمنع التفاضل	4834
لَدَى الْجَمِيعِ غَيْرِ ابْنِ عَيْلَةَ	4835
فِي الْبُرِّ بِالْمَلْحِ وَبِالشَّعِيرِ	4836
فَذَا خُصُوصٌ رِيدٌ لِلْخُصُوصِ	4837
وَقِيلَ بِالْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	4838
وَأَخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ ذِي الْأَصْنَافِ	4839
مَنْعُ النِّسَاءِ فِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ	4840
وغيره فيه الخلاف واضح	4841
فَجُمْلَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ مُخْتَلَفٌ	4842

- 4843 وَكَيْفَ شَيْئِيْمُ بِهَا يَدَا بِيَدٍ
4844 فِيهِ عَلَى شَطْرِ رَوَاهُ فِي الْأَثْرِ
4845 وَالْبَعْضُ لِأَخْتِلَافِ فِي التَّوَعِينِ
4846 وَنَهَيْهِمْ لِلْبَعْضِ فِي النُّصُوصِ
4847 وَقِيلَ لِلْخُصُوصِ قَدْ يُرَادُ
4848 وَعَلَّةُ الْفَضْلِ لَدَى الْمَوَالِكِ
4849 فَالْعَيْنُ عَلَّةٌ لَهَا الشَّبَاتُ
4850 تَفَاضُلِ الْعَيْنِ لَدَيْهِمْ مَنْعُهُ
4851 مِنْهَا وَقِيْمَةٌ لِكُلِّ مَثَلْفِ
4852 وَالْكَيْلُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْعَلَّةِ
4853 مِنْ ذِكْرِهَا يَبْدُو هُنَا دَلِيلُ
4854 قَصْرِ الرَّبَا فِي سِتَّةِ الْأَصْنَافِ
4855 مَنْ قَصَرَ الرَّبَا عَلَى ذِي السِّتَّةِ
4856 فَعَلَّةُ الْأَحْكَامِ لَا تُسْتَنْبَطُ
4857 وَالظَّاهِرِيَّةُ حُكْمُهُمْ عَلَى الرَّبَا
4858 إِلْحَاقِ مَسْكَوْتِ بِمَنْطُوقِ وَرَدِ
4859 وَبَعْضُهُمْ قِيَّاسُ مَعْنَى يَسْتَنْدُ
4860 إِذْ عَنَبَا الْحَقَّةُ بِالسِّتَّةِ
4861 وَوَصَفَهَا الْمُشْتَقُّ عِنْدَ السَّامِعِ
4862 وَالْإِدْحَارُ مَالِكٌ لِلطَّعْمِ
4863 وَعُمْدَةُ النُّعْمَانِ فِي الْمَأْكُولِ
4864 وَيَاتَّفِاقُ الصَّنْفُ وَأَخْتِلَافِ
4865 فِي الْكَيْلِ تَأْثِيرِ الرَّبَا وَالْوِزْنِ
4866 لِمَا بِهِ أَتَى عِبَادَةٌ وَقَدْ
- وَالظَّاهِرِي حُكْمُ التَّفَاضُلِ اعْتَمَدُ
فِي ذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ لَمَّا نَظَرُ
تَفَاضُلًا يُبِيحُ فِي الْإِثْنَيْنِ
فَبِالْخُصُوصِ جَاءَ لِلْخُصُوصِ
بِهِ الْعُمُومُ حُكْمُهُ اسْتَفَادُوا
فِي الْقُوتِ وَإِدْحَارَهَا لِلْمَالِكِ
وَأَرْبَعُ الْأَصْنَافِ لِأَقْتِيَّاتِ
رُؤُوسِ أَعْيَانٍ وَكُلِّ نَفْعُهُ
وَالشَّافِعِي بِالطَّعْمِ حُكْمًا يَضْطَفِي
عِنْدَ تَفَاضُلِ الرَّبَا فِي السِّتَّةِ
مُخْتَلَفِ الْأَقْوَالِ ذَا تَفْصِيلِ
يُدْرَسُ فِي وَجْهَيْنِ لِلْخِلَافِ
قِيَّاسِ عَلَّةٍ نَفْوًا بِالْبِتَّةِ
مَنْ لَفْظَهَا وَذَلِكَ حُكْمٌ يُشْرَطُ
حُجَّتُهُمْ تُرِيدُ هَذَا الْمَذْهَبَا
مَنْ شَبَّهَ لَا عَلَّةَ حَيْثُ وَجَدَ
وَلِلْبَقْلَانِي مَنَاطٌ يُعْتَمَدُ
مَنْ شَبَّهَ حُكْمًا بِتِلْكَ الْعَلَّةِ
لِلشَّافِعِي فِي عَلَّةِ الْمَنَافِعِ
فِي سِتَّةِ أَضَافَةٍ بِالْفَهْمِ
وَالْوِزْنِ فِي التَّحْرِيمِ بِالْمَدْلُولِ
قَدْرُ «بِخَيْرِ» الْحَدِيثِ كَافِ
دَلِيلُهُمْ أَتَى ضَعِيفَ الْمُثْنِ
أَصْبَحَ لِلرَّبَا دَلِيلًا يُعْتَمَدُ

أَبُو الْوَلِيدِ عَلَّةُ الرَّبَا يَرَى	4867
فَالْعَدْلُ فِي تَقَارِبِ التَّسَاوِي	4868
وَالْكَيْلُ وَالْوِزْنُ يَرَاهُمَا مَعَا	4869
مَالِكُ مَا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ	4870
يَجْعَلُ الاسْتِبْدَالَ فِيهَا لِلسَّرْفِ	4871

الفصل الثاني:

معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء

وَالشَّافِعِي مِنَ الرَّبَا لِلسَّالِكِ	4872
تَشَابُهُ فِي عَلَّةِ الْأَعْيَانِ	4873
لِلْعَكْسِ قَادَ الشَّافِعِي الْفَهْمُ	4874
لِمَا عَلَيْهِ فَهْمُهُ لِمَا اجْتَهَدَ	4875
وَالشَّافِعِي الرَّبَا بَعْلَةٌ أَتَتْ	4876
سَوَى ابْنِ قَاسِمٍ بِحُكْمِ رَائِدِ	4877
لَدَيْهِ لِلْجَمِيعِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ	4878

الفصل الثالث:

في معرفة ما يجوز فيه الأمان معا

تَفَاضُلُ كَذَا النِّسَا لِاثْنَيْنِ	4879
وَلَيْسَ صِنْفًا وَاحِدًا بِالْجَامِعِي	4880
فَوْقَ شُرُوطِ الشَّافِعِي إِذَا تَعَدَّ	4881
مَنْعُ تَفَاضُلِ عَلَى وَجْهَيْنِ	4882
لِمَالِكِ وَالشَّافِعِي فِي الْحُكْمِ	4883
بِالطَّعْمِ لِلنُّعْمَانِ قَدْ يَفْتَرِنُ	4884
فِيهِ النِّسَا وَحُكْمُهُ يَحُوزُ	4885

الفصل الرابع:

في معرفة ما يعد صنفاً واحداً

وَكُلُّ مَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا	4886
وَالْعَكْسُ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ	4887
فَأَبْرُ وَالشَّعِيرُ قُلٌّ نَوْعَانِ	4888
وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ الصَّامِتِ	4889
وَعِنْدَ قِيَّاسِ هُمَا شَيْئَانِ	4890
وَحَرْمُوا تَفَاضُلَ الْمَنَافِعِ	4891
وَفِي تَفَاضُلِ مُؤَثَّرِ بَدَا	
أَحْكَامُهَا قَدْ مُيِّزَتْ بِالشَّهْرَةِ	
هَلْ قَدْرًا أَنَّهُمَا شَيْئَانِ	
بِعَ ذَهَبًا كَمَا تَشَا بِفِضَّةِ	
وَالنَّفْعُ مِنْهُمَا يُرَى سَيَّانِ	
فِي مَنَعِ مُقْتَاتِ حَدِيثِ الشَّافِعِ	

مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم

فَمَالِكٌ قَسَمَهَا ثَلَاثَةَ	4892
مُخْرَجُهُ فَذِي ثَلَاثَةِ مَنَعِ	4893
وَكُلُّ فَيْئَةٍ تُرَى أَنْوَاعِ	4894
وَبَيْنَهَا تَفَاضُلٌ يُحْرَمُ	4895
تَفْضِيلُ لَحْمِ ذَا عَلَى ذَا وَالْعَمَلُ	4896
فِي بَقْرِ لِمَالِكٍ ثُمَّ الْغَنَمِ	4897
فَاللَّحْمُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجْمَعُهَا	4898
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْمَنْفَعَةِ	4899
ذِي أَرْبَعِ طَيْرٍ وَنُونِ حَازَةٍ	
تَفْضِيلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضِ سُمْعِ	
بِهَا لَدَى النُّعْمَانِ الْإِنْتِفَاعِ	
تَغَايِيرُ الْأَجْنَاسِ مِنْهُ يُفْهَمُ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ خُلْفُ جَلَلِ	
جَازَ تَفَاضُلِ وَشَافِعِيِّ حَرْمِ	
بَيْعِ الطَّعَامِ حُكْمُهُ يَمْنَعُهَا	
مَنَعُ تَفَاضُلِ بِتِلْكَ الْحُجَّةِ	

مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح

مَيِّتٌ بَحْيٍ بَيْعُهُ فِيهِ اخْتِلَافُ	4900
مَالِكٌ إِنْ تَخْتَلَفَ الْأَجْنَاسُ	4901
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا	4902
نَهَى النَّبِيُّ عَنِ حَيَّوَانٍ يُدْفَعُ	4903
عَنْ مَالِكٍ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ	4904
فَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ مَهْمَا وُصِفَ	
حُكْمُ الرِّبَا فِي شَأْنِهَا أَسَاسُ	
وَرَأْيُهُ هُنَا ضَعِيفٌ حَقَّقًا	
مُقَابِلَ اللَّحْمِ وَذَلِكَ يُسْمَعُ	
إِنْ صَحَّ مَثْنُهُ مِنَ السَّدِيدِ	

مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل

وَحِنْطَةٌ ثُمَّ الدَّقِيقُ يُخْتَلَفُ	4905
فَمَالِكٌ فِيهِ لَهُ قَوْلَانِ	4906
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ إِطْلَاقًا	4907
وَمَا عَلَيْهِ صِنْعَةٌ قَدْ تَدْخُلُ	4908
أَبُو حَنِيفَةَ بِصِنْعَةٍ نُقِلَ	4909
مُحَوَّلَاتٌ تَخْتَلَطُ الْأَشْيَاءُ	4910
بِرْعِي وَزَنَ مَالِكٌ أَصْحَابُهُ	4911
خُبْزٌ بِخُبْزٍ مُتَفَاضِلٌ مُنْعٌ	4912
جَوَازُهُ وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ	4913
نَزَعَ الرَّبَا عَنْهُمْ بِهِ حُكْمٌ	4914
كَذَاكَ نَزَعَهُ بِمَا بِهِ اخْتَلَطَ	4915
تَبَايَعَ بَيْنَهُمَا فِيمَا عُرِفَ	
بِمَنْعِهِ جَوَازُهُ فِي آنِ	
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ حُكْمًا سَاقَا	
تَشَعَّبَتْ أَقْوَالُهُمْ وَالسُّبُلُ	
مَنْ الرَّبَا لَدَيْهِ حِينَمَا جُعِلَ	
فِيهِ بِذَلِكَ يُنْتَفَى الرَّبَاءُ	
وَشَبَّهَهُ الرَّبَا بِهَا يَهَابُهُ	
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ عَنْهُ سُمِعَ	
تَحْوِيلُ عَيْنِ جَوَازِ الْأَعْيَانِ	
أَيُّ قَلِيلٍ حَوْلَ الْعَيْنِ فَهَمٌ	
وَحُكْمٌ غَيْرُهُ بِعَكْسِ قُلِّ شَطَطُ	

فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من اليابس

وَبَيْعُ تَمْرِيَابِسٍ بِالرُّطْبِ	4916
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ	4917
فِيهِ أَتَى نَهْيُ رَفِيعِ الرُّتْبِ	
وَجَازَ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ نَفْعُهُ	

باب في بيوع الذرائع الربوية

إِقَالَةٌ بِالزَّيْدِ أَوْ نَقْصَانِ	4918
عَيْنًا بَعْشَرَ وَالشَّرَّاءُ بضعفها	4919
عَشْرُ دَنَانِيرٍ كَرْبُحٍ فِي الزَّمَنِ	4920
تَدْخُلُ فِي إِقَالَةٍ وَفِي الْأَجْلِ	4921
كَبَيْعِ إِنْسَانٍ مَعَ الْإِنْسَانِ	
مُؤْجَلًا بِرَبْحِهِ لِنُصْفِهَا	
وَبَيْعِ أَجَالٍ بِذَلِكَ يَقْتَرَنُ	
تَفْصِيلُ حُكْمِهَا هُنَا أَمْرٌ جَلَلٌ	

مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان

وَبَائِعٌ يَنْدَمُ ثُمَّ يَطْلُبُ	4922
مُقَابِلًا إِقَالَةَ تُعْطَى لَهُ	4923
كُلُّ رَأْيٍ لِمَا رَأَى صَوَابًا	4924
لِدَفْعِ قَدْرٍ أَجَلٍ قَدْ يَحْسَبُ	
جَوَازَهَا عَلَيْهِ خُلْفٌ قَالَهُ	
وَحُكْمَ السُّنَّةِ وَالْكِتَابَا	

- 4925 فَهَذِهِ مَبَاحَثٌ فِيهَا اخْتَلَفَ
4926 وَمُشْتَرَعَيْنَا بَعِشْرِينَ بَيْعُ
4927 أَعْطَى لِعَشْرِ فِي مُقَابِلِ الزَّمَنِ
4928 وَذَاكَ بَيْعُ الْعَيْنَةِ الْمَشْهُورِ

الفصل الأول:

فيما يشترط فيه القبض من المبيعات

- 4929 بَيْعُ سِوَى الطَّعَامِ قَبْلَ العَرَضِ
4930 أَمَّا الرِّبَا حَرْمَتُهُ يَتَّفِقُ
4931 بَيْعُ الطَّعَامِ الرِّبَوِيِّ فَالْقَبْضُ
4932 فَأَحْمَدُ ذَا وَأَبُو ثَوْرٍ نَسَبَ
4933 عَلَيْهِمَا وَذَا أَسَاسُ الخُلْفِ
4934 مَنْ ذَا تَحَصَّلَتْ بِهِ أَبْوَابُ
4935 فَالْقَبْضُ شَرْطُ الرِّبَوِيِّ بَعْضُ يَرَى
4936 وَالْكَيْلُ وَالْوَزْنُ شُرُوطُ الصَّحَّةِ
4937 وَالْكَيْلُ وَالْوَزْنُ مِنَ الطَّعَامِ
4938 فِي كُلِّمَا بَيْعٌ إِذَا يُخْشَى الرِّبَا
4939 فَالشَّافِعِيُّ قَالَ الْحَدِيثُ وَارِدُ
4940 مُشْتَرَطٌ لِلْقَبْضِ فِي المَبِيعِ
4941 فَأَبْنُ حَزَامٍ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ
4942 وَقَوْلُهُمْ ضَعَّ وَتَعَجَّلَ قَدْ مَنَعَ
4943 جَوَازُهُ فَلَانِنْ عَبَّاسٍ زَفَرُ
4944 بِأَخْذِ مَالِ عِوَضِ الزَّمَانِ
4945 أَمْرُ الرَّسُولِ لِبَنِي النَّضِيرِ
4946 مِنْهُ جَوَازُ ضَعَّ تَعَجَّلَ يُدْرِكُ
4947 فِي الحُكْمِ قَوْلًا قَدْ رَوَى لِمَنْعِهِ
- فَلا خِلافَ فِيهِ عِنْدَ البَعْضِ
كُلُّ عَلى تَحْرِيمِهِ مُحَقَّقُ
كَشَرَطُ صِحَّةِ عَلَيْهِ الحِضُّ
وَزْنٌ وَكَيْلٌ فِي الطَّعَامِ قَدْ حُسِبَ
وَالْحُكْمُ تَابِعٌ مَنَاطِ الوُصْفِ
وَفِي فُصُولِ سَبْعَةِ تُصَابُ
وَمُطَلَقُ الطَّعَامِ بَعْضُ قَرَرًا
وَكُلُّ مَنقُولٍ لِسَدِّكَ ثَبِتُ
وَشَرَطُ قَبْضِ جَاءَ لِلأَعْلَامِ
دَلُّ خِطَابُ مَالِكٍ إِذْ صَحَبَا
عَنْ بَيْعِ مَفْقُودٍ وَذَاكَ شَاهِدُ
تَمَسُّكًا بِسُنَّةِ الشَّفِيعِ
لِبَيْعِ غَيْرِ مَاسِكٍ فَاجْتَنِبِ
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَ
وَمَنَاعُ يَرَاهُ لِلرِّبَا يَجْزُ
فِيهِ اخْتِلافُ ثَلَاةِ الأَعْيَانِ
لِتَرْكِ جُزْءِ الدَّيْنِ بِالتَّهْجِيرِ
بَيْعِ طَّعَامٍ قَبْلَ قَبْضِ مَالِكٍ
وَخُلْفُهُمْ جِئْنَا هُنَا بِجَمْعِهِ

الفصل الثاني:

في الاستفادات

وَكُلُّ عَقْدٍ عِنْدَهُمْ يَنْقَسِمُ	4948	مُعَاوَضَةٌ كَذَا هَبَاتٌ تُعْلَمُ
مُعَاوَضَةٌ لَدَيْهِمْ تَنْقَسِمُ	4949	إِلَى ثَلَاثٍ كُلُّهَا تُقَدِّمُ
مُغَابَنَةٌ مُكَايَسَةٌ وَالصُّلْحُ	4950	إِجْرَاؤُهُ بِحُكْمِ شَرْعٍ نُجْحُ
وَالثَّانِي قَصْدُ الرَّفْقِ نَيْلُ الْأَجْرِ	4951	وَتَالِثٌ هُمَا مَعًا فِي الذِّكْرِ
كَالْقَرْضِ لِلْأَجْرِ وَكَالْإِقَالَةِ	4952	جَازًا بِهِ كَذَاكَ فِي التَّوَلِيَةِ
فَعَقْدٌ بَيْعٌ فِيهِ شَرْطُ الْقَبْضِ	4953	وَمِنْهُ يُسْتَثْنَى لِعَقْدِ الْقَرْضِ
تَوَلِيَّةٌ إِقَالَةٌ تَصْيِيرٌ	4954	وَشِرْكَةٌ فِي ذَلِكَ التَّخْيِيرُ

الفصل الثالث:

في الفرق بين ما يباع

من الطعام مكيلا وجزافا

بَيْعُ الطَّعَامِ بِجُزَافٍ يُمَكِّنُ	4955	لِمَالِكَ وَالْحُكْمُ فِيهِ بَيْنُ
فَفِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي بِالْعَقْدِ	4956	تَخْصِيصٌ قِيَاسٌ عُمُومِ الْعَهْدِ
وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُهُ لِلْغَرَرِ	4957	وَهُوَ حَرَامٌ فِي الْحَدِيثِ الْأَشْهَرِ

الباب الثالث:

وهي البيوع المنهي عنها للغبين

الذي سبب الغرر

فِي غَرَرٍ تَعْرِيفُهُ بِالْجَهْلِ	4958	فِي النَّوْعِ وَالْمُضْمُونِ أَوْ فِي الشَّكْلِ
كَبَيْعِ مَفْقُودٍ كَذَا الْمُعَاوَمَةَ	4959	بَيْعِ الْحَصَاةِ مِثْلَهَا إِنْ سَاوَمَهُ
بَيْعٍ وَشَرْطٍ ثُمَّ بَيْعٍ وَسَلْفٍ	4960	وَسُنْبُلٍ بِهِ أَحْضِرَارٌ لَمْ يَجْفُ
وَعَنْ مَضَامِينٍ وَعَنْ مَلَا حَقِّ	4961	أَوْ عَنَبٍ فِي حُضْرَةٍ فَدَقَّقِ
بَيْعِ الْحَصَاةِ حِينَ يَزْمِيهَا عَلَى	4962	ثَوْبٍ لَغَيْرِهِ فَمَلِكٌ أَكْمَلًا
بَيْعِ مُعَاوَمَتِهِ وَبَيْعَتَانِ	4963	فِي بَيْعَةٍ عَنِ بَيْعَةِ الضَّمَانِ

- 4964 وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعُ وَالسَّلَفُ
4965 تِلْكَ السَّنَابِلُ وَمَا اسْوَدَّ الْعَنْبُ
4966 فَذِي بُيُوعٍ كُلِّهَا حَرَامٌ
4967 وَالْخَلْفُ فِي بَيْعِ الثَّمَارِ مُحْتَدِمٌ
4968 إِحْقَاقُهُ لِلْبَعْضِ بِالْمُعَاوَمَةِ
4969 إِنْ خَلَفَتْ أَجَازَ ذَلِكَ الْجُلُ
4970 وَالْبَيْعُ قَبْلَ الزَّهْوِ شَرْطُ الْقَطْعِ
4971 تَحْرِيمُهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ وَاضِحٌ
4972 فَعَنْ عُمَرَ قَالَ نَهَى الْإِثْنَيْنِ
4973 جَوَازُ بَيْعِ مُطْلَقًا لِلْكُوفَةِ
4974 فَأَبْنُ عُمَرَ رَوَاهُ عَنْ خَيْرِ الْوَرَى
4975 وَلَا بِنِ ثَابِتِ حَدِيثٍ أَوْضَحَا
4976 بَيْعِ السَّنَابِلِ الْخِلَافُ وَاسِعٌ
4977 فَلْيَسْرِ فِي ظَنِّيَةِ الْأَحْكَامِ

الرد على الكوفيين

- 4978 تَبْقِيَّةُ قَطْعِ شُرُوطِ الثَّمَرِ
4979 لِمَنْ يُجِيزُ بَيْعَهَا مُبَكَّرًا
4980 وَالْخَلْفُ فِي مَسْأَلَةِ التَّبْقِيَّةِ
4981 شِرَاؤُهُ مِنْ بَعْدِ زَهْوٍ مُتَّفَقٌ
4982 وَأَهْلُ كُوفَةٍ مَعَ الْجَمُّهُورِ
4983 إِنْ بَيْعَهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ يُعْقَدُ
4984 قَدْ جَوَّزَ الرَّسُولُ بَيْعَ الْبُسْرِ
4985 سَنَابِلِ الْخَنْطَةِ مَنْعُ بَيْعِهَا
4986 وَسُنْبُلِ أَفْرَكٍ لَمْ يَشْتَدَا
4987 مِنَ التَّجَوَّازِ إِذْ يَصُحُّ النَّفْعُ
4988 أَوْصَافُهَا ثَلَاثَةٌ سَتُذَكَّرُ
4989 لِمَا بِهِ يُبَاعُ شَرْطُ الصَّفَقَةِ
- تَحْقِيقُهَا شُرُوطُ كُلِّ الْخَبْرِ
أَلْحَقَهَا بِأَصْلِهَا مُقَرَّرًا
وَمَنْعُهَا لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ
عَلَيْهِ لِلْجَمُّهُورِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ
لَهُمْ خِلَافٌ وَاضِحٌ الْأُمُورِ
أَوْ تَبْقِيَّةٍ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ تُفْرَدُ
وَقَبْلَ نَضْحِ مَنْعِ بَيْعِ يَسْرِ
لِجَهْلِ قَدْرِهَا وَجَهْلِ نَفْعِهَا
وَعَبْرُ مَحْضُودٍ بِقَوْلِ عَدَا
وَبَيْعَتَانِ ضَمِنَ بَيْعِ مَنْعِ
ذَكَرُ الْمُحَلِّينَ وَكُلُّ يُحْصَرُ
حَتَّى يَتِمَّ الْبَيْعُ تِلْكَ اللَّحْظَةُ

بيع مثمون واحد بثمنين

تَعْرِيفُهُ شَكْلًا أَيْعُ ذَا عَلَى	4990
تَرَدُّدُ الْأَثْمَانِ بَيْنَ ذَيْنِ	4991
يُمنَعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ لِلْجَهْلِ	4992
وَبَائِعٍ لَوَاحِدِ الثَّوْبَيْنِ	4993
فِيهِ قَلِيلٌ غَرَّرَ وَيُخْتَلَفُ	4994
أَنْ لِي تَبِعَ ذَا قَدْ صَرَبْتُ الْمَثَلَا	
أَوْ وَاحِدَ بَيْنَهُمَا الْإِثْنَيْنِ	
وَمَنْعُهُ فِي مُبْهَمٍ لِلشَّكْلِ	
وَقَالَ عَوْضُهُ بِدَرَهْمَيْنِ	
فِي أَصْلِهِ وَالْبَيْعُ بِالشَّحْنَاءِ حَفْ	

مسألة بيع الحاضر المرثي وجوازه

كُلُّ الْمَيْعَاتِ عَلَى نَوْعَيْنِ	4995
جَوَازٌ حَاضِرٌ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ	4996
فَالشَّافِعِيُّ يَرْفُضُ بَيْعَ الْغَائِبِ	4997
إِذَا يَكُونُ ثَابِتًا فِي شَكْلِهِ	4998
وَجَوَّزَ الْبَيْعَ أَبُو حَنِيفَةَ	4999
لَكِنْ شَارِيهًا لِهَالِهِ الْخِيَارُ	5000
وَالْخُلْفُ فِي تَشْخِيصِهِمْ نَوْعَ الْفَرْزِ	5001
إِنْ غَابَ وَصَفَ ثُمَّ جَهَلَ حَصَلًا	5002
فَحَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ عَنْ عَيْنِ	
وَعَائِبٌ بَوْصَفِهِ إِذَا يُسْقَى	
لِمَالِكٍ جَوَّزَهُ فِي الْغَالِبِ	
وَوَصَفَهُ مُتَّفَقٌ فِي نَقْلِهِ	
لِعَيْنِ غَائِبٍ وَدُونَ الصِّفَةِ	
بِرُؤْيَا كَيْ يَنْتَفِي الْإِضْرَارُ	
فَبَيْنَ حَسِّ صِفَةِ نَوْعِ الضَّرَرِ	
مُؤَثِّرَانَ فِي انْتِفَاعٍ أَوْ لَا	

مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل

وَكُلَّمَا يَثْمُرُ بَطْنًا وَاحِدًا	5003
إِنْ طَابَ بَعْضُهُ يُبَاعُ جُلُّهُ	5004
وَالشَّافِعِيُّ إِسْحَاقُ ثُمَّ أَحْمَدُ	5005
فَبَيْنَ بَطِيخٍ وَبِاذْنِجَانِ	5006
إِنْ عَيْتُهُ تَمَيَّزَتْ وَيَنْفَصِلُ	5007
خَالَفَهُ الْجُلُّ بِرَأْيٍ وَأُضِحَ	5008
وَبَيْعُ أَغْيَانٍ لِأَجَالٍ مُنْعَ	5009
وَشَرْطُهَا التَّسْلِيمُ عِنْدَ الْعَقْدِ	5010
وَبَيْعُهُ الْأَسْمَاكَ فِي الْغَدِيرِ	5011
بَيْعُ الْمَرِيضِ مَالِكٍ لَا يَنْعُ	5012
فَعِنْدَمَا يُصْبِحُ بَعْضًا وَاجِدًا	
مُتَّصِلٌ مَالِكٌ جَازَ كُلُّهُ	
تَبَادُلُ الْبُطُونِ فِيهِ شَدُّدًا	
مَقَائِئِي أَتَتْ رَوَايَتَانِ	
قَوْلَانِ عِنْدَ مَالِكٍ فِيمَا حَصَلَ	
فِي غَرَرٍ مُؤَثِّرٍ وَرَاجِحِ	
لِغَيْرِ مَالِكٍ لِمَا عَنَّهُ سُمِعَ	
لَمْنَعِهِ الدَّيْنِ بِذَلِكَ الْحَدِّ	
بَعْضُ نَفْسِي يَجُوزُ لِلْكَثِيرِ	
مَيْئُوسٌ صِحَّةٌ فَلَيْسَ يُتْبَعُ	

الباب الرابع:

في بيعو الشروط والثنايا

بَيْعُ الشُّرُوطِ وَالثَّنَايَا بِالغَرَرِ	5013
ثَلَاثَةٌ مِنَ الحَدِيثِ أَصْلُ	5014
حَدِيثُ جَابِرٍ بِبَيْعِهِ الجَمَلُ	5015
فَالشَّرْطُ لِلبَّيْعِ عَلَيْهِ يُتَكَلَّمُ	5016
بَرِيرَةَ حَدِيثُهَا إِذَا أَتَى	5017
مُعَاوَمَةً مَنَعَ لَتِلْكَ وَاجِبُ	5018
فِي البَّيْعِ وَالشَّرْطِ الخِلَافُ قَائِمٌ	5019
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي	5020
وَالبَّيْعِ جَائِزٌ وَشَرْطٌ بَاطِلٌ	5021
لِابْنِ أَبِي شَبْرَمَةَ وَمَنْ تَبِعَ	5022
وَالبَّيْعُ جَائِزٌ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ	5023
وَمَالِكٌ كُلَّ الشُّرُوطِ قَسَمًا	5024
بِهِ البُّيُوعَ وَالشُّرُوطَ جُمْلَةً	5025
وَالبَّعْضُ صَحَّ البَّيْعُ شَرْطٌ يُظَلُّ	5026
عَلُوقٌ شَرْطٌ بِالجَمِيعِ وَالسَّبَبُ	5027
فَالبَّيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعٌ وَسَلْفٌ	5028
حَرَمَةٌ إِذَا نَصَّ حَدِيثُ عَمْرٍو	5029
وَالْبَاقِي تَفْصِيلٌ لِذِي المَسَائِلِ	5030
إِخْلَاقُهُ بِفَاسِدِ البَّيْعِ صَدَرَ	
وَفِي نُصُوصِهَا يَكُونُ الفِضْلُ	
لِظَهْرِهِ اسْتَشَى إِلَى حَيْثُ يَصِلُ	
مَا لَيْسَ فِي القُرْآنِ مِنْ شَرْطٍ بَطُلٌ	
مُحَاقِلَةٌ مُزَابِنَةٌ قَدْ أَثَبَّتَا	
نَصَّ الحَدِيثِ مَنَعَهَا مُصَاحِبُ	
أَفْسَدَهُ قَوْمٌ وَذَلِكَ حَاسِمٌ	
جَوَّزَهُ قَوْمٌ بِحُكْمِ الشَّافِعِ	
لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَذَلِكَ الحَاصِلُ	
لِكُلِّ ذَا الخِلَافِ شَرَعْنَا وَسِعَ	
لِأَحْمَدَ العَالَمِ وَالمُجَاهِدِ	
إِلَى ثَلَاثَ بَعْضُهَا قَدْ حَرَّمَ	
وَبَعْضُهَا بَيْعًا أَجَازَ فَعَلَهُ	
ثَلَاثَةَ الأَحْكَامِ إِذْ يُفْصَلُ	
تَأْتِيرُ شَرْطٌ فِي البُّيُوعِ بِالكُتْبِ	
وَرَبْحٌ بَيْعٌ بِضَمَانٍ لَمْ يُحَفِّ	
لِلْعَاصِ نُجَلِّ قَدْ رَوَاهُ فَادِرُ	
لَمْ يَأْتِ شَرْحُهُ هُنَا بِطَائِلِ	

الباب الخامس:

في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن
فصل في النهي عن تلقي الركبان

فيه خلاف ساد للجميع	تعرض الركبان حول البيع	5031
محتكر بها ونفعها يحد	فمالك من أجل أن لا ينفرد	5032
وفوقها يجوز في الأقوال	حد التلقي ستة الأميال	5033
وذاك حكم عزوه للشافعي	والممنع لاستغلال عين البائع	5034
رؤى لمنعه لجهل الركب	أبو هريرة تلقي الجلب	5035
مخير يعلم حال المال	وواقع في فخ جهل الحال	5036
عليه سيد الوري أشارا	حديث مسلم يرى الخيارا	5037

فصل معنى النهي عن بيع الحاضر

للبادي والقول في شراء الحضري للبدوي

فعنه نهى شافع العباد	وحكم بيع حاضر للبادي	5038
ومالك منع لديه راجح	والخلف في ذا الباب خلف واضح	5039
وجاهل لحاله قد يعذر	أبو حنيفة بسعري خير	5040
ففيه ربح فيئة من فيئة	وجاء ترك الناس قيد غفلة	5041
زيادة الحديث نص الحص	ورزق بعضهم أتى من بعض	5042

فصل النهي عن النجش، وما هو؟

له جزاء أوضح الأعيان	والبعض بيع النجش البطلان	5043
وليس للشراء قصد يقتن	صورته يزيد سوما في الثمن	5044
لمالك كفي ترفع الأضرار	حدوثه كالعيب والخيار	5045
وفاعل جزاؤه إنما يحز	والشافعي أبو حنيفة يجز	5046
مثل الربا أو غرر إذ يوجد	وإن يرد نهى على ما يفسد	5047
يحمل حكم سائر الأمور	فذا على الفساد للجمهور	5048
زد حطبا من جملة الأشياء	كبيع نار كالا وماء	5049

5050	وَعِنْدَ تَخْصِيصِ تَصَارُفٍ ظَهَرَ	بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُعْتَبَرُ
5051	وَمَالِكٌ إِنْ مَنَّبَعِ الْمَا مُتَمَلِّكٌ	يَمْنَعُ إِنْ لَمْ يَخْشَ ظَمَانًا هَلَكُ
5052	إِنْ بِيحٍ بِيَعٍ جَازَ بَعْدَهُ الثَّمَنُ	وَبِيْعُ مَاءٍ فِعْلُهُ ضِدُّ الْحَسَنِ

الباب السادس:

في النهي من قبل وقت العبادات

5053	وَالْمَنْعُ إِجْمَاعًا بِوَقْتِ الْجُمُعَةِ	وَفَسْخُهُ لِمَا لَكَ فَلْتَتَّبِعَهُ
5054	وَعَيْرُهَا مِنَ الصَّلَاةِ يُنْدَبُ	مَدْحُ الْإِلَهِ فِعْلُهُ يُرَغَّبُ
5055	فِيهِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٍ	فَسَادُ عَقْدٍ حَامِلٍ لِلْبَاطِلِ
5056	وَهَلْ عَلَى بَعْضِ الْبُيُوعِ يَنْحَصِرُ	أَمْ فِي الْبُيُوعِ كُلِّهَا قَدْ يُعْتَبَرُ

القسم الأول

الأسباب والشروط المصححة للبيع¹

5057	فِي الْعَقْدِ وَالْمَثْمُونِ ثُمَّ الْعَاقِدُ	شَرَطٌ وَأَنْسَابٌ فَذِي مَقَاصِدُ
5058	وَعَاقِدَانِ جُمْلَةً الْأَبْوَابِ	لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنَ الْأَسْبَابِ

الباب الأول:

في العقد

الركن الأول:

العقد

5059	وَالْعَقْدُ عِنْدَهُ عِبَارَاتٌ يَجِبُ	إِبْرَامُهُ بِهَا وَإِلَّا مَا حُسِبَ
5060	لِمَالِكٍ بِالْمَاضِي وَاسْتِفْهَامِ	وَالشَّافِعِيِّ بِالْمَاضِي مِنْ كَلَامِ
5061	يَمْنَعُ لِلتَّعَاطِي دُونَ الْقَوْلِ	مَالِكٌ لَمْ يَحْكَمْ بِذَا السَّبِيلِ

¹ - لأن هذا القسم كتب عليه أنه الثاني دون ذكر الأول في الباب كله، وصحته لاستجلاء منهج النظم.

مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ عِنْدَ الشَّدِّ	لُزُومُهُ مِنْ مَجْلِسٍ لِلْعُقْدِ	5062
فِي الْقَوْلِ وَالْأَبْدَانِ حَيْثَمَا وَصَفَ	وَمَجْلِسٍ لِلْعُقْدِ فِيهِ يُخْتَلَفُ	5063
مَجْلِسُ عَقْدٍ بِافْتِرَاقٍ يُبْعَدُ	فَابْنُ عُمَرَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ	5064
يَصْحَبُ ذَا الْخِيَارِ فِي الْأَمْوَالِ	مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ لِلْأَقْوَالِ	5065
خِيَارُ مَجْلِسٍ أَتَى مُسَانِدُ	وَعُمْدَةُ الْخِيَارِ قَوْلٌ وَارِدُ	5066
وَكُلُّهُمْ فِي سُنَّةٍ لَا يَتَّهَمُ	لَا بِنِ عُمَرَ وَمَالِكٍ بِذَا حَكْمِ	5067
لَكِنْ بَتَرَكَ الْعُقْدِ بِاللِّسَانِ	فَلَا فِتْرَاقُ لَيْسَ بِالْأَبْدَانِ	5068

وأما الركن الثاني:

فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا

كَلَاهُمَا تَقَدَّمَتْ إِشَارَةٌ	لَهُ وَلَا تُكَرَّرُ الْعِبَارَةُ	5069
----------------------------------	-----------------------------------	------

أما الركن الثالث:

فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين لمالكين

بِمَا يَبِيعُ مِنْ غُيُوبٍ سَالِمًا	وَوَاجِبٍ بِأَنْ يَكُونَ جَازِمًا	5070
وَوَصْفُهُ تَسْلِيمُهُ بِنِعَاءِ صَحْبٍ	كُلُّ مَبِيعٍ عَلِمُ حَالَهُ يَجِبُ	5071
مِنْ غَيْرِ مَحْجُورٍ وَذَا تَقَدَّمَ مَا	مَالِكُ مَالٍ أَوْ وَكَيْلٌ قُدِّمًا	5072
تَأْيِيدُ مَالِكٍ مِنَ الْمَأْمُولِ	وَالْخُلْفُ فِي بَيْعٍ مِنَ الْفُضُولِي	5073
يَنْعُهُ بِدُونِ وَجْهِ مَانِعٍ	وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ	5074
شَاتَيْنِ بَاعَ وَاحِدَةً ثُمَّ ادَّخَرَ	حَدِيثُ عُرْوَةَ بَدِينَارٍ اشْتَرَى	5075
أَكْرَمَ بِهِ مِنْ مُنْقِذٍ مُحَبَّبٍ	شَاةً وَدِينَارًا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ	5076
قَدْ نَابَ عَنْهُ الشَّارِي فِي ذَا الْمَطْلَبِ	وَوَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ	5077
بَلْ نَابَ فِي الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْعَمَلِ	عُرْوَةَ مَا اسْتَشَارَ فِي الَّذِي فَعَلَ	5078

القسم الثاني:

القول في الأحكام العامة للبيوع الصحيحة

- 5079 تَفْصِيلُهُ فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْجُمَلِ تُدْرَجُ فِي نَظْمٍ لِنَثْرِهَا حَاصِلٌ
5080 فَمِنْهُ مَا لِلرَّدِّ حُكْمًا يُلْزِمُ وَرَعَى حَالَ الرَّدِّ حِينَ يُعْلَمُ

الجملة الأولى:

في أحكام وجود العيب في المبيعات

- 5081 تَضُمُّ بَابَيْنِ لِعَيْبٍ حَقُّقٍ ثُمَّ بَرَاءَةِ كَشْرَطٍ دَقِّقٍ

الباب الأول:

في أحكام عيوب البيع

- 5082 وَأَصْلُهُ التَّرَاضِي صَرُّ الشَّاةِ فِي الْعَقْدِ وَالْبَيْعِ جَمِيعٌ يَأْتِي

الفصل الأول:

في معرفة العقود التي يجب فيها الرد بوجود العيب

وحكم التي لا يجب فيها

- 5083 وَيُدْرَسُ الْعَيْبُ بِعَقْدٍ لِلْعَوْضِ عَنْ غَيْرِهِ وَذَلِكَ حُكْمٌ يُفْتَرَضُ
5084 مِثْلُ الْهَبَاتِ لِلشُّوَابِ عَوْضَتْ أَوْ صَدَقَاتٍ خَلْفَهُمْ فِي ذَاتِ ثَبْتٍ

الفصل الثاني:

في معرفة العيوب التي توجب الحكم

وما شرطها الموجب للحكم فيها

- 5085 مِنْ الْعُيُوبِ مَا لِحُكْمٍ يُوجِبُ وَبَعْضُهَا فِي الشَّرْطِ عَقْدًا يُكْتَبُ

النظر الأول:

وَيُعْرِفُ الْعَيْبُ بِنَقْصِ الثَّمَنِ	عَيْبٌ يَرَى فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْبَدَنِ	5086
بِظَاهِرِ وَالْخَافِ بِالتَّحْسُّسِ	وَالْعَيْبُ إِمَّا فِي ذَوَاتِ الْأَنْفُسِ	5087
فِي أَمَةٍ يُلْفَى بِلا تَرَاضِي	مِثْلُ خِتَانِ الْعَبْدِ وَالْخَفَاضِ	5088
يَزِيلُ شَرْطُ ضِدِّهَا لِلإِحْنِ	يُنْظَرُ ذَا فِي الشَّخْصِ أَوْ فِي الزَّمَنِ	5089
يُوجِّهُ الْقَانُونَ لِلتَّدْبِيرِ	أَحْكَامَهَا فِي الْفِقْهِ كَالدُّسْتُورِ	5090
لِمَالِكٍ قَدْ جَاءَ فِي الْمُنْسُوبِ	تَصْرِيَةً الشَّاةِ مِنَ الْعُيُوبِ	5091
وَالضَّدُّ لِلتُّعْمَانِ عَنْهُ قَدْ كُتِبَ	إِلَيْهِ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ لَهُ نَسَبٌ	5092
وَمَنْ لِمِصْرَاةٍ شَرَى لَهُ النَّظْرُ	تَصْرِيَةً بِتَرْكِهَا أَمْرُ الْأَنْزُرِ	5093
بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ لَمْ يَعْتَمِدْ	وَذَا دَلِيلٌ أَنَّهَا عَيْبٌ يَرُدُّ	5094
وَذَاكَ ضِدُّ أَكْثَرَ الْمَعَانِي	يُعَارِضُ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ	5095
وَحُجَّةُ التُّعْمَانِ فِيهَا شَامِلَةٌ	لِمَالِكٍ فِي أَمْرِ هَذِي النَّازِلَةِ	5096

النظر الثاني:

وأما شرط العيب الموجب للحكم

وَالْخُلْفُ فِي الْعُهُدَةِ ثُمَّ الْعَدُّ	شُرُوطُهُ الْخُدُوثُ قَبْلَ الْعَقْدِ	5097
بِالْمُشْتَرَى مِنْ قَبْلِ قَبْضِ إِنْ يَحُلُّ	وَأَجْمَعُوا أَنَّ جَمِيعَ مَا نَزَلَ	5098
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْبٌ قَدِيمٌ قَدْ هَلَكَ	فَهُوَ عَلَى حَسَابِ مُشْتَرٍ مَلِكٌ	5099
وَعِلْمُ بَائِعٍ بِذَاكَ يَكْمُلُ	بِهِ الْمَبِيعُ قَبْلَ بَيْعِ يَحْضُلُ	5100

الفصل الثالث:

في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير

فِي الشَّكْلِ وَالْأَصْلِ خِلافُ الْجُلِّ	عَيْبٌ يَسِيرٌ رِيئٌ فِي الْمَحَلِّ	5101
فَلَيْسَ مُبْطِلًا لِذَاكَ الْفِعْلِ	وَإِنْ يَسِيرًا مَالِكٌ فِي الْأَصْلِ	5102
وَرُدُّ بِالْكَثِيرِ إِذْ يُطَالَبُ	لَكِنَّ أَرْشَ الْعَيْبِ أَمْرٌ وَاجِبٌ	5103
فِي الْحَيَوَانِ الرُّدُّ وَحَدُّهُ ذَكَرُ	أَمَّا الْعُرُوضُ مِثْلُ أَصْلِ يُعْتَبَرُ	5104
فَأَرْشُ عَيْبِ حُكْمُهُمْ بِتَرْكِهِ	وَإِنْ أَرَادَ مُشْتَرٍ لِمَلِكِهِ	5105
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ أَمْرٌ يُحْتَسَبُ	مَا حَطَّ قِيمَةً بِهِ رَدُّ وَجِبُّ	5106

فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب

- 5107 إِنْ ظَهَرَ الْعَيْبُ أَتَى الْخِيَارُ
لِلْمُشْتَرِي وَقَسَمَ الْأَخْيَارُ
- 5108 بَيْنَ رُجُوعِ الْبَيْعِ مَعَ اخْتِذِ الْعَوْضِ
وَالرُّدِّ لِلْمَعِيبِ قَوْلُ يُفْتَرَضُ

وأما المسألة الثانية:

[إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً]

- 5109 إِنْ يَشْتَرِي الشَّخْصَانِ شَيْئاً فِي مَحَلٍّ
فَالشَّافِعِيُّ يُرْجِعُ لِلَّذِي حَصَلَ
- 5110 إِنْ وُجِدَ الْعَيْبُ بِإِلَاءِ عِلْمِ سَبَقٍ
بُطْلَانِ عَقْدٍ عِنْدَ بَعْضِ يُسْتَحَقُّ

الفصل الرابع:

في معرفة أصناف التغييرات الحادثة عبر المشتري وحكمها

- 5111 تَغْيِيرُ الْمَعِيبِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
وَدُونَ عِلْمِ الشَّارِ بِالتَّغْيِيرِ
- 5112 فِي الْمَوْتِ أَوْ إِنْ بَاعَهُ لَا يَرْجِعُ
عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَ إِذْ يَنْتَفِعُ
- 5113 بِالثَّمَنِ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْ حَصَلَ
عَنْ جَابِرِ أَبِي حَنِيفَةَ نُقِلَ
- 5114 أَمَا إِذَا الْمَحَلُّ مَاتَ فَالْقَضَا
تَعْوِيضُهُ لَيْسَ سِوَى فِعْلِ الرِّضَا
- 5115 وَمَالِكَ صُوْرُ بَيْعِ بِالثَّمَنِ
تُنَاطُ أَحْكَامُ لِتَعْوِيضِ يَكُنْ
- 5116 وَمَنْ نَظِيرِ النِّقْصِ ثُمَّ الْعِلْمُ
مَنْ مُشْتَرٍ إِذْ نَقَصَهُ لِفَهْمِ
- 5117 أَعْنِي مَحَلَّ الْعَقْدِ عِنْدَ الْعَرْضِ
حَتَّى يَكُونَ الْحُكْمُ شَبَهَ الْعَوْضِ
- 5118 وَالشَّافِعِيُّ التَّعْمَانَ وَإِبْنَ قَاسِمٍ
فَبَيْعُهُ فِيمَا اشْتَرَى لِلْحَاكِمِ
- 5119 إِنْ بَاعَهُ بَعِيْبَهُ أَنْ يَحْكَمَا
عَلَى الَّذِي لِلْعَيْبِ بَاعَ مِنْهُمَا
- 5120 وَذَاكَ صَاحِبُ الْمَيْعِ الْأَوَّلِ
فَالْعَدْلُ ضَامِنٌ بِذَا التَّحْوُلِ
- 5121 بَعْضُ الْعُقُودِ بِتَعَاقِبِ الزَّمَنِ
كَالرَّهْنِ وَالتَّاجِيرِ حَيْثُمَا تَبِنَ
- 5122 بَعْدَ تَدَاوُلِ بِهَا عَيْبٍ وَضَحَّ
رَدَّ ابْنِ قَاسِمٍ وَأَشْهَبُ رَجَحَ
- 5123 لَدَيْهِ مِنْ تَقْدِيرِهِ طُولَ الزَّمَنِ
فَإِنْ يَطْلُ جَلٌّ وَإِنْ قَلَّ وَهَنْ

باب طرو النقصان

- 5124 وَمَا بَعِيْبٍ رُدُّ لَكِنْ قَدْ طَرَا
عَلَيْهِ قَبْلَ الرُّدِّ عَيْبٌ قَدْ جَرَى
- 5125 فَنَقْصُ قِيَمَةِ مِنَ التَّغْيِيرِ
مُرْتَبِطٌ بِالْحَالِ لِلتَّصَوُّرِ

فَأَبْغَضُ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ يُرْجَعُ	5126
لِلشُّورِ وَالنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	5127
بِالْمُشْتَرَى وَعَنْهُ حَطَّ الْبَائِعُ	5128
أَوْ رَدُّهُ إِلَيْهِ مَعَ تَعْوِيضٍ	5129
إِنْ وَقَعَ الْخِلَافُ فَالْخِيَارُ	5130
لِمَالِكَ مُغْلَبًا لِلْمُشْتَرِي	5131
مَنْ ثَمَّنَ خَالَ مِنَ الْعُيُوبِ	5132
وَالْعَيْبُ قَبْلَ الرَّدِّ زَالٌ فَلْيُزَلْ	5133
لَكِنْ لِنَقْصِ حَادِثٍ قَدْ يُدْفَعُ	
وَمَالِكَ لِلشَّارِ بِالتَّمَتُّعِ	
مَنْ ثَمَّنَ قَسْطًا وَذَلِكَ الشَّائِعُ	
عَيْبٍ طَرَأَ عَلَيْهِ بِالتَّحْضِيضِ	
لِشْتَرٍ إِذْ يُرْفَعُ الشَّجَارُ	
فِي كَسْبِ عَيْنٍ نَالَ بِالمَقْدَرِ	
كَانَ لِبَائِعٍ مِنَ المَرْغُوبِ	
تَعْوِيضُهُ مِنْ ثَمَّنٍ قَدْ يُخْتَزَلُ	

الفصل الخامس:

في القضاء في اختلاف الحكم عند اختلاف المتبايعين

تَقَارُزُ الْأَطْرَافِ عِنْدَ الْحُكْمِ	5134
وَأَنْ تَنَاقَرَا عَلَى الْعَدْلَيْنِ	5135
يُقَدَّرُ الْعَيْبُ مَعَ التَّقْوِيمِ	5136
مُوجِبَةٌ لِلْحُكْمِ حِينَ الْحُسْمِ	
يُقَوِّمُ الْمَبِيعُ بِالِاثْنَيْنِ	
يُكَافَأُ الْمَعِيبُ بِالسَّلِيمِ	

الباب الثاني:

في البيع بالبراءة

وَفِي جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءَةِ	5137
خِيَارُ رَدِّ بِالْعُيُوبِ مُخْتَلَفٌ	5138
يَبْرَأُ لِلنُّعْمَانِ مِنْ كُلِّ خَلَلٍ	5139
وَالشَّافِعِي أَرَاهُ عَيْبًا يُشْتَرَطُ	5140
فَمَنْ أَجَازَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ	5141
لِحَقِّهِ فِي الرَّدِّ بِالْعُيُوبِ	5142
وَمَا نَعَى لَهُ يَرَى لِلغَرَرِ	5143
وَهُوَ قَبُولُ الْبَيْعِ دُونَ صِيغَةٍ	
فِيهِ عَلَى الْعُيُوبِ حِينَمَا تَصِفُ	
أَبْصَرَهُ أَوْ لَا يَسِيرًا أَوْ جَلَلًا	
مَالِكُ مَا فِي عِلْمِ بَائِعٍ فَقَطْ	
فَمُشْتَرَأُ نَقَطَ بِاتِّفَاقٍ	
تَفْصِيلُ ذَلِكَ يَأْتِي بِالمَرْغُوبِ	
وَرَدُّهُ بِالْعَيْبِ حَقُّ المَشْتَرِي	

الجملة الثانية :

في وقت ضمان المبيعات

لَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ بِالْآنِ	وَاخْتَلَفُوا فِي سَاعَةِ الضَّمَانِ	5144
لَمَالِكَ ضَمَانُهُ فِي الْأَكْثَرِ	فَبَعْدَ قَبْضٍ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي	5145
يَضْمَنُ مَنْ لِلشَّيْءِ كَانَ جَالِبًا	أَمَّا الْمَبِيعُ حَيْثُ كَانَ غَائِبًا	5146
لِلشَّافِعِيِّ بِحُكْمِ قَوْلِ الْمُضْرِي	وَزَائِدٌ مُنْفَصِلٌ لِلْمُشْتَرِي	5147
لِكُلِّ أَهْلِ الْفِقْهِ صَارَتْ فَائِدُهُ	فَفِي الضَّمَانِ بِالْخِرَاجِ قَاعِدُهُ	5148
وَالرَّدُ لِلنُّعْمَانِ مَنَعًا يُعْتَمَدُ	وَمَالِكٌ مِنْ ذَلِكَ يَسْتَشِي الْوَلَدُ	5149
إِنْ زَادَ قِيَمَةً عَلَى التَّكْوِينِ	وَزَائِدٌ مُنْدَمِجٌ فِي الْعَيْنِ	5150
بِزَائِدٍ فِي ثَمَنِ يُنْتَفَعُ	فَفِيهِ خِيَارٌ لِشَارِي رَجْعُ	5151
عَلَى حِسَابِ الْغَيْرِ ظُلْمًا مَكْرًا	مَنْ مَسَكَ الْعَيْنَ بِهِ وَالْإِثْرَا	5152
أَوْ أَخَذَ تَعْوِيضَ بَعْدِ الْعَدِّ	فَمُشْتَرٍ مُخَيَّرٍ فِي الرَّدِّ	5153
بِقَدْرِ زَيْدٍ فِي مَحَلِّ يَمْتَلِكُ	وَالرَّدُّ مُمَكِّنٌ وَيَبْقَى مُشْتَرِكُ	5154
تِلْكَ صُنُوفُ الرَّدِّ بِالتَّرْتِيبِ	لِبَائِعٍ رَدُّ لَهُ بِالْعَيْبِ	5155

القول في الجوائح

حَرَمَهُ الْحَدِيثُ حَيْثَمَا ظَهَرَ	وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ جَوَائِحِ الثَّمْرِ	5156
ثَمَارُهُ بِجَائِحِهِ إِذَا كُتِبَ	لِقَوْلِ جَابِرٍ وَبَائِعِ تَصَبُّ	5157
بِذَاكَ حُكْمُ الْعَادِلِ الْمُؤْتَمَنِ	يُمْنَعُ أَخْذُهُ بِذَاكَ لِلثَّمَنِ	5158
مَنْ مُشْتَرٍ فِيهِ سَمَاعٌ يُرْضِي	أَمَّا ضَمَانُ الْبَيْعِ بَعْدَ الْقَبْضِ	5159

الفصل الأول :

في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح

جَائِحَةٌ وَبَاتَّفَاقَ الْعُلَمَاءُ	وَكُلُّ مَا أَصَابَهَا مِنَ السَّمَاءِ	5160
إِنْ يَسْتَحِلُّ بِفِعْلِهَا أَنْ تَتَعَشَّ	فِعْلُ الْجِيُوشِ السَّرْقَاتُ وَالْعَطَشُ	5161
فِيهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ أَهْلِ النَّظَرِ	وَكُلَّمَا يَحْدُثُ مِنْ فِعْلِ الْبَشَرِ	5162

الفصل الثاني:

في محل الجوائح من المبيعات

- 5163 فِي الثَّمَارِ وَالْبُقُولِ يَخْتَلَفُ وَصَفُ جَوَائِحِ إِذَا كُلُّ يَصِفُ
5164 جَائِحَةُ الثَّمَارِ أَصْلًا مُتَّفَقٌ فِي شَأْنِهَا لِمَالِكٍ حُكْمٌ يَسْقُ

الفصل الثالث:

في مقدار ما يوضع منه فيه

- 5165 وَالثُّلُثُ قَدْرٌ مَا بِهِ يُرَدُّ لِأَشْهَبٍ مِنْ قِيَمَةِ تُعَدُّ
5166 إِنْ تَخْتَلَفَ لَدَيْهِمُ الْأَنْوَاعُ فَثُلُثُ أَثْمَانِ بِهَا تَبَاعُ
5167 فَلَابْنِ قَاسِمٍ وَمَنْ قَدَّ قَلْدًا إِنْ تَخْتَلَفَ عَيْنٌ فَثُلُثُ عُدْدًا
5168 مَنْ ثَمَّنَ الْجَمِيعَ حِينَ قَدَّرَا بَعْدَ انْتِقَاصِ لِلْمَبِيعِ قُرْرًا

الفصل الرابع:

في الوقت الذي توضع فيه

- 5169 بِهَا الْقَضَاءُ فِي زَمَانِ الْجَائِحَةِ لِمَالِكٍ مَدَى الزَّمَانِ وَاضِحَةٌ
5170 وَالْخَلْفُ مُشْتَرٍ عَلَى وَصْفِ السَّبَبِ هَلْ بِاتِّفَاقٍ أَوْ نَضَارَةٍ حَسَبُ

الجملة الثالثة:

من جمل النظر في الأحكام

المسألة الأولى:

متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟

- 5171 بَيْعُ النَّخِيلِ قَبْلَ جَنِيِّ الثَّمَرِ لِمُشْتَرِي قَوْلِ أَهْلِ النَّظَرِ
5172 وَبَعْدَ إِبَارِ لِبَائِعِ حَسَبِ دُونَ اشْتِرَاطِ الْمُشْتَرِي فَمَا يَجِبُ
5173 دَلِيلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ الْمُفْضَلِ ضَمَّنَ حَدِيثَ الْكَامِلِ الْمُبَجَّلِ
5174 مَنْ بَاعَ نَخْلًا أَبْرَتَ فَنَمَرُهَا لِبَائِعِ لَهَا وَذَلِكَ أَمْرُهَا
5175 مَا لَمْ يَرِدْ فِي الْعَقْدِ شَرْطُ الْمُشْتَرِ فَمَا لَمْ يَرِدْ فِي الْعَقْدِ شَرْطُ الْمُشْتَرِ

المسألة الثانية:

القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟

- 5176 مَسْأَلَةٌ زَالَتْ وَزَالَ أَصْلُهَا لَيْسَ مُفِيدًا دَرُسُهَا وَمَالُهَا
5177 كُلُّ تَعَامُلٍ بِهَا فَبَاطِلٌ شَوْهَهَا ظَلَمٌ وَنَهْبٌ قَاتِلٌ

القسم الثالث:

وهو النكح في حكم البيع الفاسد إذا وقع

- 5178 وَأَتَّفَقُوا أَنْ مَحَلَّ الْفَاسِدِ يَحْسُمُ جُمْلَةً مِنَ الْفَوَائِدِ
5179 وَوَأَقَعَ وَلَمْ يَفْتِ بِعَقْدٍ أَوْ مِنْ نَمَاءٍ أَوْ بِنَقْصِ الْعَدِّ
5180 كَذَا بَيْعٌ أَوْ بِرَهْنِ الْعَيْنِ وَالنَّقْصُ فِي الْأَثْمَانِ أَوْ مَثْمُونِ
5181 فَالْشَّافِعِيُّ لَيْسَ فَوَاتًا إِذْ صَدَرَ لِمَالِكٍ فِي شَأْنِهَا حُكْمٌ أَمَرَ
5182 بِقَسْمِ كُلِّهَا إِلَى قَسْمَيْنِ مُحَرَّمٌ يَكْرَهُ بِالتَّعْيِينِ
5183 مُحَرَّمٌ فَوَاتُهُ بِالْقِيَمَةِ مَكْرُوهٌ صَحَّ عِنْدَهُ بِالْجُمْلَةِ
5184 بَعْدَ فَوَاتِهِ بِلَا تَرَدُّدٍ إِلَّا الرَّبَا يُحْكَمُ بِالتَّشَدُّدِ
5185 وَفَاسِدُ الْبَيْعِ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ مِثْلُ الرَّبَا أَوْ بِغُرُورِ مَانِعِ
5186 تَحْرِيمِ عَيْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَعَ الرَّبَا تَدَاخُلُ الْأَجْزَاءُ
5187 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ بِالْعَدْلِ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي ذَا الشَّكْلِ
5188 لِمَالِكٍ حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ تَفْوِيَتْ عَيْنُهَا لَدَى التَّلَاقِي
5189 وَحِينَ يُعْطَى سَلْفًا لِلشَّارِي لِمَالِكٍ رُدُّ بِلَا انْتِظَارِ
5190 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرَ مِنَ أَصْلِ الثَّمَنِ وَحِينَ يُعْطَى سَلْفًا لِلشَّارِي

كتاب الصرف

- 5191 وَالصَّرْفُ مَقْسُومٌ إِلَى قَسْمَيْنِ نَسِيئةٌ تَفَاضُلٌ فِي الْحِينِ
5192 فِي خَمْسَةِ الْأَجْنَاسِ حَصْرُ الصَّرْفِ نَسِيئةٌ مِثْلُهُ عِنْدَ الوَصْفِ
5193 ذَرِيعةٌ إِدْخَالُهَا لِمَالِكٍ يُؤَمِّنُ الْحُكْمَ لِكُلِّ سَالِكٍ
5194 وَحَصْرُهَا فِي سَبْعَةِ الْمَسَائِلِ يُوضِّحُ الصَّرْفَ لِكُلِّ سَائِلٍ

الفصل الأول:

في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة

المسألة الأولى:

بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة

وَالْعُلَمَاءُ فِي الصَّرْفِ كُلِّ أَجْمَعُوا	5195
قَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ	5196
فِي ذَهَبٍ مُبَادَلٍ بِفِضَّةٍ	5197
وَقِيلَ فِي نَسِيئَةٍ قَدْ يَدْخُلُ	5198
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَسَامَةٌ رَفَعُ	5199
ذَلِكَ أَسَامَةٌ مِّنَ الرَّسُولِ	5200
فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْمَرَاJِعِ	5201
مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	5202
عَلَى يَدِ قُلٍّ بِيَدٍ فَلْتَسْمَعُوا	
وَضَعُ النَّبِيُّ أَسْلُوبَ الْإِتْجَارِ	
هَا وَبِهَا فِي لِحْظَةٍ وَنَضَّةٍ	
دُونَ تَفَاضُلٍ وَذَلِكَ يُنْقَلُ	
فَلَا رَبَا إِلَّا نَسِيئَةً سَمِعُ	
وَالْعَكْسُ لِلْجَمْهُورِ فِي الْأُصُولِ	
يَمْنَعُهُ حَدِيثُ خَيْرِ شَافِعٍ	
وَوَاجِبٌ لِلشَّرْعِ الْإِنْتِبَاهُ	

المسألة الثانية:

بيع السيف والمصحف المحلي يباع بالفضة أو الذهب

وَالْبَيْعُ لِلسَّيْفِ كَذَلِكَ الْمُصْحَفِ	5203
زَادَتْ عَلَى ذَاتِ الْمُحَلِّيِّ إِذَا تَضَفَّ	5204
مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ يُزَادُ	5205
لِصَوْغِهِ وَمَزْجِهِ كَحَلِيَّةٍ	5206
جَاوِزَةٍ لِمَالِكَ بِشَرْطِ	5207
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ بَيْعُهُ	5208
مُسَوِّيًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الذَّهَبِ	5209
وَالشَّافِعِيِّ بِالْجَهْلِ لِلْمَمَاتِلَةِ	5210
أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي نَهَارِ خَيْبَرِ	5211
أَمْ ذَهَبٌ مِنْ ذَهَبٍ بِالْقَدْرِ	5212
أَمْ مَعَاوِيَةَ أَجَازَ كُلُّ ذَا	5213
وَفِيهِ حَلِيَّةٌ بِصَنْفٍ مُرْدَفٍ	
زِيَادَةٌ فِي ثَمَنِ مَا إِنْ تُخَفَّ	
فِي ثَمَنِ الْوَاحِدِ إِذَا يُعَادُ	
لِلسَّيْفِ أَوْ الْمُصْحَفِ فَثَبَّتْ	
فِي ثُلُثٍ أَوْ دُونَهُ فِي الْحِطِّ	
بِزَائِدٍ وَجَازَ فِيهِ نَفْعُهُ	
وَفِضَّةُ التَّزْيِينِ لِلتَّكْسِبِ	
يَخْشَى لَذَا فِي خَيْرِ تَنَاقُلَةٍ	
إِذَا ذَهَبًا أَزَالَ أَبْقَى الْحَجَرَ	
دُونَ تَفَاضُلٍ أَتَى بِالْحَصْرِ	
مُؤَمَّسًا أَصْلَ خِلَافِهِمْ خُذَا	

المسألة الثالثة:

من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان

وَأَتَّفَقُوا فِي الصَّرْفِ حَالًا يُنَجِّزُ	5214
فِي مَجْلِسٍ تَبَادُلٌ قَدْ يُحْرَزُ	
فَمَجْلِسُ التُّعْمَانِ بِالْأَبْدَانِ	5215
وَمَالِكٌ تَبَادُلُ الْأَعْيَانِ	
تَأَخَّرَ لَهُ وَلَوْ فِي الْجَلْسَةِ	5216
مَنْهُ الرَّبَا مُصَاحِبٌ لِلصُّفْقَةِ	
وَحُلْفُهُمْ فِيهَا بِهِ تَرَدَّدًا	5217
مَنْ فِي تَقَابُضٍ رَأَهُ شَدَدًا	
فِي حَصْرِ وَقْتِ الْعَقْدِ فِي التَّبَادُلِ	5218
وَالْغَيْرُ وَقْتِ مَجْلِسِ الْكَامِلِ	

المسألة الرابعة:

من اصطرّف دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا

فَمَالِكٌ يَرَى انْتِقَاصَ الْعَقْدِ	5219
بِنَزْعِ قَدْرِ زَائِفٍ بِالْحَدِّ	
مَنْ ذَهَبٍ حَتَّى يُزَالَ الزَّائِفُ	5220
مِنْ ثَمَنِ فِي الصَّرْفِ كُلِّ عَارِفٍ	
أَبُو حَنِيفَةَ يَصُحُّ الْعَقْدُ	5221
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَصْفِهِ يُحَدُّ	
وَأَحْمَدُ بِالرَّدِّ لَيْسَ يُبْطَلُ	5222
كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ إِذْ يَحْصُلُ	
وَالشَّافِعِيُّ لَهُ بِذَا قَوْلَانِ	5223
فِي زَيْفِ صَرْفِ مُتَقَابِلَانِ	
وَرَابِعُ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْجَانِبِ	5224
وَأَثَرُهُ وَحُكْمُهُ لِلرَّاعِبِ	
إِبْطَالُ صَرْفٍ عِنْدَ رَدِّ مُطْلَقًا	5225
إِثْبَاتُهُ مَعَ بَدَلٍ قَدْ حُقِّقًا	
بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُجْمَلُ	5226
إِبْدَالُ زَيْفٍ أَوْ شَرِيكِ يُنْقَلُ	

المسألة الخامسة:

ما اتفقوا عليه من المراطلة

عَلَى جَوَازِ صَفْقَةِ الْمَرَاتِلَةِ	5227
فِي ذَهَبٍ وَفِصَّةٍ مُنَاقِلَةٍ	
فِي فِصَّةٍ يُمَثِّلُهَا وَالذَّهَبُ	5228
بِمَثَلِهِ حُكْمُ جَمِيعِ الْكُتُبِ	
وَالْخُلْفُ فِي النَّوْعَيْنِ خُلْفُ الْحُكْمِ	5229
تَفَاضُلٌ فِي النَّوْعِ عِنْدَ الْحُسْمِ	
إِنْ تَخْتَلَفَ جَوْدَةُ نَوْعٍ وَاحِدٍ	5230
فَمَالِكٌ يَمْنَعُ ذَا لِلْقَاصِدِ	

- 5231 وَخُلِفَ نَوْعٌ وَاحِدٌ يُحَرِّمُ تَرَاطُلًا لِلشَّافِعِيِّ إِذْ يَحْكُمُ
5232 أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ البَصْرَةِ جَوَازُ ذَا لَدَيْهِمْ بِالجُمْلَةِ

المسألة السادسة:

هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟

- 5233 تَصَارُفُ الدِّينَارِ بِالدِّرَاهِمِ فِيهِ خِلَافُهُمْ عَلَى الْمَفَاهِمِ
5234 مَالِكٌ قَالَ جَائِزٌ إِنْ حَلَا وَالذَّيْنُ حَيْثُ كَانَ مِنْ نَوْعِ الذَّهَبِ
5235 فِي ذِمَّةٍ تَصَارُفُ بَيْنَهُمَا أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ مُطْلَقًا
5236 فَغَائِبٌ بِحَاضِرٍ ذَا يُمْنَعُ مَالِكٌ إِنْ حَلَا يَرَى صَرْفَهُمَا
5237 وَالشَّافِعِيُّ لَمَنْعِهِ قَدْ حَقَّقَا وَنَاجِزٌ بِغَائِبٍ لَا يُدْفَعُ
5238 مَنْ بَابِ أَحْرَى غَائِبٍ بِغَائِبٍ وَتَرْكُهُ مُجَانِفٌ لِلرَّيْبِ
5239 وَفِي حُلُولِ الْأَجَلَيْنِ يُعْتَبَرُ مَقَامَ نَاجِزٍ لِمَالِكٍ ظَهَرَ
5240 وَصَرْفٌ غَيْرُ حَاضِرٍ إِذْ يُعْقَدَا عَلَيْهِ ضَمْنٌ مَجْلِسٍ إِنْ وُجِدَا
5241 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ عَقْدُهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ
5242 وَالْكُرَّةُ لِابْنِ قَاسِمٍ مُسَجَّلٌ وَمِثْلُ هَذَا ذَهَبٌ يُحَوَّلُ
5243 فِي دَيْنٍ فَضَّةٌ أَدَاؤُهُ يَحُلُّ أَوْ عَكْسًا ذَا فِي ذَهَبٍ إِذَا تَقَلُّ
5244 لِابْنِ عَمَرَ تَبَادُلُ الْعَيْتَيْنِ وَمَالِكٍ يَجُوزُ فِي الْإِثْنَيْنِ

المسألة السابعة:

في الاختلاف في جواز البيع والصرف

- 4246 وَمَالِكٌ يَمْنَعُ عَقْدَ الصَّرْفِ فِي غَيْرِ تَابِعٍ أَتَى بِالْوَصْفِ
4247 وَذَا خِلَافٌ دَاخِلٌ فِي الْمَذْهَبِ إِلَّا قَلِيلًا جَاءَ عِنْدَ أَشْهَبٍ
4248 يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ ثُمَّ الْبَيْعُ لَدَيْهِ وَقَتٌ وَاحِدٌ مَسْمُوعٌ

كتاب السلم

مَحَلُّهُ وَالشَّرْطُ فِي الْكِتَابِ	فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	5249
وَمِنْ إِقَالَةٍ وَتَعْجِيلٍ نُمِي	وَمَا يَجُوزُ مِنْ قَضَاءِ السَّلْمِ	5250

الباب الأول:

في محله وشروطه

تَكُونُ ضَابِطاً وَلَا تَنْدَفَعُ	بَعْضُ فُرُوعِهِ عَلَيْهِ مُجْمَعٌ	5251
فَمَنْعُ ذَا قَبُولٍ ذَا بِالْفَهْمِ	فَالْخُلْفُ فِي بَيْضٍ وَدُرٍّ لَحْمٍ	5252
وَالْمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ بِالْخُصُوصِ	مَالِكٍ لِلدَّرِّ وَلِلْفُصُوصِ	5253

أولاً:

محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم

عَنْ أَهْلِ طَيْبَةَ رَوْتَهُ الْكُتُبُ	فِي كُلِّ مَوْزُونٍ مَكِيلٍ يَجِبُ	5254
لَتَمَرِهَا وَذَا لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ	فِي سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ يُسَلَّفُ	5255
وَالْوَزْنُ وَالْأَجَالُ حُكْمًا قَدْ عَلَنُ	حَتَّى أَتَى النَّبِيَّ فَحَدَّدَ الثَّمَنُ	5256
وَجَازَ غَيْرُهَا لَدَى الْأَحْيَارِ	وَمَنْعُهُ فِي الدُّورِ وَالْعَقَارِ	5257
جَوَازُهُ فِيهَا بِإِلَامْتِنَاعِ	لِلشَّافِعِيِّ الْمَوَاشِي وَالْأَوْزَاعِي	5258
وَلِابْنِ مَسْعُودٍ عَلَى الْمَأْثُورِ	وَالْمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الثُّورِي	5259
فَالْمَنْعُ جَاءَ فِي حَدِيثِ الشَّافِعِ	أَهْلُ الْعِرَاقِ فِي حَدِيثِ الْجَامِعِ	5260
وَابْنِ عُمَرَ مَالِكٍ فِيهِ يَتَسَعُّ	فَالْحَيَوَانَ لِابْنِ مَسْعُودٍ مَنَعُ	5261

ثانياً:

شروط السلم

الشروط المتفق عليها

وَمَنْعُهُ فِي أَجَلٍ كَثِيرٍ	شُرُوطُهُ فِي أَجَلٍ قَصِيرٍ	5262
تَأْجِيلُهُ فِيهَا وَلَا إِنْكَائَهُ	لِمَالِكٍ يَوْمَانٍ أَوْ ثَلَاثَةَ	4263

- 4264 هَلْ أَجَلٌ يُعَدُّ شَرْطَ صِحِّهِ وَالشَّافِعِيُّ أَوْجَبَهُ وَرَجَّحَهُ
4265 وَصَبَّطُهُ لِلثَّمَنِ الَّذِي أُتْفِقَ عَلَيْهِ وَالتَّسْلِيمُ أَمْرٌ يَنْطَبِقُ

الشروط المختلف فيها

الأول:

هل يقدر الأجل بغير الأيام

- 5266 فِي السَّلَمِ الْجُذَاذُ وَالْحَصَادُ أَجَازَ مَالِكَ وَذَا اعْتِمَادُ
5267 عَلَى سَدِيدِ رَأْيِهِ فِي الْفَتَاوَى وَلِلصَّحِيحِ كَمَ يُدِيمُ النَّجْوَى
5268 وَهُوَ لَدَيْهِ فَعَلَى صَرَبَيْنِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ جَازٍ فِي الْيَوْمَيْنِ

الثاني:

بلد التسليم

- 5269 تَسْلِيمُهُ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ تَغْيِيرُ سُوقٍ عِنْدَ نَجْلِ قَاسِمِ
5270 قَطْعُ الطَّرِيقِ إِنْ تَغَيَّرَ الْبَلَدُ وَلَوْ لِنِصْفِ الشَّهْرِ حَيْثَمَا تَعُدُّ
5271 إِنْ كَانَ شَرْطُهُ بِلا تَعْلِيلٍ فَيُكْتَفَى بِالْإِسْمِ فِي الْقَلِيلِ
5272 مَنْ بِاخْتِلَافِ السُّوقِ حُكْمًا عَلاَّ فَمَا بِهِ التَّغْيِيرُ وَقَتًا أَجَلًا

الباب الثاني:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه
السلم ومعرض في ذلك من الإقالة والتعجيل والتأخير

المسألة الأولى:

إذا تعذر تسليم المسلم فيه

- 5273 فَمَالِكَ لَهُ عَلَى صَرَبَيْنِ شَرْحُهُمَا يَأْتِي عَلَى التَّبَيِّنِ
5274 مَا يُقْتَضَى فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ أَوْ غَيْرِهِ يُقْضَى مِنَ الْمُسْلِمِ
5275 لِمَالِكَ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةَ مَسَافَةَ لَعَدَّهَا حِثَّائَهُ
5276 هَلْ لِلْمَحَلِّ يُشْتَرَطُ الْحُضُورُ ذَا الشَّرْطِ لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ

5277	شَرَطُ صَلاَحِ مَا يُسَلَّمُ اعْتَمَدَ	صَلاَحُ نَحْلٍ فِي حَدِيثٍ قَدْ وَرَدَ
5278	وَخَلْفَهُمْ مِنْ أَجْلِ شَرَطِ السَّلَمِ	شَرَطُ حُضُورِ هَيْئَةِ الْمُسَلَّمِ
5279	فَمَالِكَ وَجَلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ	مَا اشْتَرَطُوا فِي الْعَقْدِ هَذَا الْفَهْمِ
5280	فَعَقْدُهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ يَجْزُ	وَالشُّورِي قَوْلُهُ لِبَاطِلٍ يَحْزُ
5281	وَالْقَوْلُ لِلْجَمْهُورِ أَمْرٌ يُذَكَّرُ	إِجْرَاؤُهُ لِمُدَّةٍ يُكْرَرُ

أولاً:

اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه

5282	شَرَطُ مَكَانِ السَّلَمِ النُّعْمَانُ	قَالَ بِهِ إِذْ سَكَتَ الْأَعْيَانُ
5283	أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ عَضْدًا	أَمَّا ابْنُ مَوَازٍ لَهُ قَدْ أَفْسَدَا

ثانياً:

اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدراً

5284	وَالثَّمَنُ الْمَرَادُ فِي عَقْدِ السَّلَمِ	تَقْدِيرُهُ لِلْكَلِّ وَاجِبٌ حَتْمٌ
5285	أَخَذَ الطَّعَامِ فِي الطَّعَامِ إِنْ يَتِمُّ	يَجُوزُ مَعَ تَفَاوُتِ إِذَا اسْتَلِمَ
5286	إِعْطَاءِ دِينَارٍ بِدِرْهَمٍ قُصِدَ	جَازَ بِهِ الْإِحْسَانُ حَيْثُمَا وَجَدَ
5287	دُونَ تَأْخُرِ لِمَالِكَ يَجْزُ	إِذَا كِلَاهُمَا لِمَا لَهُ يَحْزُ
5288	كَالْقَمْحِ بِالشَّعِيرِ أَوْ كَالذَّهَبِ	بِفِضَّةٍ حِينَ تَحَاشَى الرَّيْبِ
5289	وَالسَّلَمِ الَّذِي لَغَيْرِ الْبَائِعِ	جَوَازُهُ بِسَائِرِ الْمَنَافِعِ
5290	إِلَّا الطَّعَامَ الْمَنَعُ قَبْلَ الْقَبْضِ	إِقَالَةَ تَجُوزُ دُونَ فَرَضِ
5291	لِلزَّيْدِ أَوْ نَقْصٍ بِمَبْلَغٍ يَتِمُّ	مَا يُفْسِدُ الْبَيْعَ لِعَقْدٍ قَدْ يَتِمُّ

1 - ورد في النص قال القاضي أبو محمد، دون تعريف له من هو.

المسألة الثانية:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه

أولاً:

تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

عِنْدَ حُلُولِ وَقْتِهِ فَمَا قَدَرَ	وَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ فِي بَعْضِ الثَّمَرِ	5292
زَمَانُهُ فَحُكْمُهُ قَدْ يَنْدَرُجُ	تَسْلِيمَهُ مُسَلِّمًا وَقَدْ خَرَجَ	5293
فِي الْأَخْذِ أَوْ تَرَكَ لِعَامٍ قَادِمٍ	لِلْجُلِّ فِي خِيَارِ ذَا الْمُسَلِّمِ	5294
فَعَقْدُهُ فِي ذِمَّةٍ لِلْفَاهِمِ	لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانِ وَابْنِ قَاسِمِ	5295
لِلشَّيْءِ وَفَقَّ وَصَفَهُ الَّذِي عَلِمَ	وَأَصْلُهُ بَاقٍ إِلَى أَنْ يَسْتَلِمَ	5296
وَصَبْرُهُ عَامًا لِسُحْنُونِ نُمِي	وَأَشْهَبٌ قَالَ بَفَسَخِ السَّلْمِ	5297
لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانِ عَنْ قَوْلِ بَدَلٍ	وَالْاضْطِرَابُ عِنْدَ مَالِكٍ جَعَلَ	5298
وَالدَّيْنُ بِالدَّيْنِ فَذَا اضْطَرَّارُ	كَذَلِكَ الطَّرْطُوشِي ذَا يَخْتَارُ	5299
لِلْعَمْدِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيمَا يُضْ	وَمَنْعُ كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ يَخْضُ	5300

ثانياً:

بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه

مُسَلِّمٌ لَهُ لِقَبْضِ يَأْمَلُهُ	مُسَلِّمٌ يُبَاعُ حَانَ أَجَلُهُ	5301
كَمَنْعِ بَيْعِ قَبْلَ قَبْضِ يُعْهَدُ	فَمَنْعُهُ لِبَعْضِهِمْ مُطَّرَدُ	5302
بِالْمَنْعِ قَالَتْ ثَلَاثَةُ أَعْيَانُ	إِسْحَاقُ أَحْمَدُ كَذَا النُّعْمَانُ	5303
فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحٌ بِذِكْرِهِ	وَنَهَيْهِ عَنْ صَرْفِهِ فِي غَيْرِهِ	5304
فِي مَوْضِعَيْنِ يُخْتَشَى الْغُرُورُ	وَمَنْعُهُ لِمَالِكٍ مَشْهُورُ	5305
فَالْمَنْعُ بِالنَّصِّ أَتَى لِرِزَامَا	فَأَوَّلُ لَيْسَ يَكُنْ طَعَامَا	5306
تَجْنِبًا لِلدَّيْنِ بِالدَّيْنِ فُرْضُ	وَالثَّانِي فِي أَخْذِ مُسَلِّمِ عَوْضُ	5307
جَازَ بِكَلِمَا أَصُولُهُ نَفْعُ	غَيْرُ مُسَلِّمِ إِلَيْهِ إِنْ يُبْعُ	5308
بِبَعْضِهِ لِلغَيْرِ قَبْلَ قَبْضِهِ	دُونَ الطَّعَامِ خَوْفُ بَيْعِ بَعْضِهِ	5309

ثالثا:

الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه

مَنْ يَشْتَرِي بِرَأْسِ مَالِ السَّلْمِ	5310	شَيْئاً وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ النَّدَمِ
بَعْدَ إِقَالَةِ وَحَظَرَ قَبْلَهَا	5311	فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ مِنْ أَجْلِهَا
مُعْتَبِراً بِأَنَّهَا ذَرِيعَةٌ	5312	لِغَيْرِ جَائِزٍ وَتِلْكَ زَلَّةٌ
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي وَمَنْ تَبَعَ	5313	قَوْلَيْهِمَا مِنَ الْهُدَاةِ وَاسْتَمَعَ
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَلِكَ قَيِّدًا	5314	لِلْأَمْرِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِيمَا حَدَّدَا
وَمَالِكَ يَمْنَعُ لِلْمُسْلِمِ	5315	فِيهِ كَقَوْلِ مَذْهَبِ فَلْتَعْلَمِ
وَمَنْ أَجَازَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ	5316	فَالشَّافِعِي نَحَا لِدَا الْمَسَاقِ

رابعا:

إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقلني وانظر ك بالثمن

وَطَالِبٍ إِقَالَةَ مَعَ الْأَجَلِ	5317	يُعْطِيهِ لِلْمُقِيلِ فِي الشَّيْءِ الْبَدَلِ
فَالشَّافِعِي وَمَالِكَ تَقَارَبُوا	5318	فِي الْمَنْعِ خَوْفَ الزَّيْدِ إِذْ يُحَاسِبُ
فَأَجْرُ ذَا لِلَّهِ جَا عَنِ النَّبِيِّ	5319	مَنْ قَالَ مُعْسِراً سَمَا بِالرُّتْبِ

خامسا:

في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها

قبل محل الأجل وبعده

مَنْ يَأْتِي قَبْلَ مَوْعِدِ الْمُسْلِمِ	5320	فَمَالِكَ بِالْقَبْضِ غَيْرُ مُلْزِمِ
وَالشَّافِعِي لَا مُتَغَيِّرًا قَبْلَ	5321	وَرَفْضُهُ فَوَاكِهًا لَهُ نُقْلِ
وَالْخُلْفِ فِي تَأْخِيرِ الْأَدَاءِ	5322	فِي النَّوْعِ أَوْ بِوَزْنِ ذِي الْأَشْيَاءِ

سادسا:

اختلف العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاما

وَمُسْلِمٍ طَعَامَهُ لِمُسْتَلَمِ	5323	جِنْسًا عَلَى مَكِيلِهِ وَإِذْ عُلِمَ
بَعْدَهُ هَلْ أَخَذَهُ يَجُوزُ	5324	وَهَلْ يُعِيدُ الْكَيْلَ إِذْ يَحُوزُ
فِي سَلْمٍ جَازٍ وَيَبِيعُ النُّقْدِ	5325	وَنَقْدَهُ خَوْفَ الرَّبَا فِي الْعَقْدِ

فِي ثِقَّةِ الْأَرْجَاءِ لِلْحَمِيلِ	لَمَالِكَ صَدَقَهُ فِي الْكَيْلِ	5326
فَالْكَيْلُ وَاجِبٌ بِلَا تَأْخِيرِ	وَاللَيْثُ وَالْأَوْزَاعِي ثُمَّ الشُّورِي	5327
كَيْ يَقْبَلَ الشَّرْعُ بِذَا قُبُولِهِ	لِلْمُشْتَرِي مَنْ بَعْدَ كَيْلِهِ لَهُ	5328
كَيْلًا بِصَاعَيْنِ فَذَاكَ يُطَلَّبُ	حُجَّتُهُمْ بِيَعِ الطَّعَامِ يُحْسَبُ	5329
فَالْخَوْفُ قَبْلَ الْقَبْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ	مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ فِي السَّنَةِ	5330

الباب الثالث:

في اختلاف المتبايعين في السلم

مَثْمُونُهُ أَوْ ثَمَنٌ إِذْ ذَكَرُوا	خَالَفَهُمْ فِي أَرْبَعٍ تُحَرَّرُ	5331
أَوْ بَلَدٌ تَسْلِيمُهُ مَرْغُوبٌ	أَوْ جِنْسُهُ أَوْ أَجَلٌ مَضْرُوبٌ	5332
وَالْقَدْرُ فِيهِ الْقَوْلُ لِلْمُسْتَلَمِ	فِيهِ يَكُونُ قَبْضُ أَصْلِ السَّلْمِ	5333
عَلَى قَبُولِ الْعَقْلِ حِينَ يُسْأَلُ	مَعَ الْقَرِينَةِ الَّتِي يُعَوَّلُ	5334
لِلطَّرَفِ الثَّانِي وَذَاكَ يُنْسَبُ	عَنْهَا وَإِلَّا قَوْلُهُ يَنْقَلِبُ	5335
إِلَّا تَحَالَفَا بِنَسْخِ كَافِي	لِمَبْدِ الْعَقْلِ كَذَا الْإِنْصَافِ	5336

كتاب بيع الخيار

هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْمُخْتَارِ	لَأَبْدٍ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخِيَارِ	5337
فِي مُدَّةٍ ضَمَانٍ بِيَعٍ يَخْتَلِطُ	كَمْ عَدْمُ مُدَّةٍ لَهُ كَمْ يُشْتَرِطُ	5338
يُمْتَنَعُ مِنْهُ حُكْمُ فَقْهِ قَدْ عَلِنَ	وَمَنْ يَصُحُّ مِنْهُ خِيَارٌ وَمَنْ	5339

المسألة الأولى:

هل يجوز الخيار أم لا؟

حَدِيثُ حَبَّانَ مِنَ الْمَأْثُورِ	جَوَازُ خِيَارِ لَدَى الْجُمْهُورِ	5340
ثَلَاثَةٌ خِيَارُهَا فِيمَا ذَكَرَ	فَلَا خِلَابَةَ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ	5341

المسألة الثانية:

مدة الخيار

- 5342 مُدَّتُهُ لِمَالِكَ فَلَمْ تُحَدِّدْ وَقَدْرُهُ بِقَدْرِ حَاجَةٍ يُعَدُّ
5343 وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانَ فِي ثَلَاثَةِ تَعَدُّ فِي أَيَّامِهِ بِالْجُمْلَةِ
5344 أَحْمَدُ صَاحِبًا مُحَمَّدٍ يُرَى لَدَيْهِمْ بِدُونِ تَحْدِيدِ جَرَى

المسألة الثالثة:

اشتراط النقد فيه أم لا؟

- 5345 مَالِكٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّقْدُ فَهَلْ لِبَيْعٍ أَوْ لِقَرْضٍ عَدُّ

المسألة الرابعة:

ممن ضمان المبيع مدة الخيار

- 5346 ضَمَانُهُ مِنْ بَائِعٍ لِلْمُشْتَرِي وَفِي هَلَاكِ حُكْمٍ رَهْنٍ يَسْرِي
5347 عَلَيْهِ لِلْيَثِ كَذَا الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ يَضْمَنُ لِلْمُبْتَاعِ
5348 وَالشَّافِعِيُّ ضَمَانَهُ مِمَّنْ مَلَكَ لِحَقِّ خِيَارٍ وَذَا بِهِ سَلَكُ
5349 لِحُكْمِ خِيَارٍ بِهِ يَنْفَرِدُ تَحْدِيدَ عَقْدِهِ لِذَاكَ يُسْنَدُ

المسألة الخامسة:

هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟

- 5350 يُورَثُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبْطَلَ النُّعْمَانُ حَقَّ الشَّافِعِيِّ
5351 مَنْ حَيْثُ نَقَلَهُ لِغَيْرِ الْفَرْدِ مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ بِالْحَدِّ
5352 تَخَالَفَ الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ عُمْدَةَ مَالِكٍ بِذِي الْأَقْوَالِ
5353 وَالْمَالِ دُونَ الْحَقِّ لِلْأَحْنَفِ أَوْ مُلْحَقٍ بِهِ وَذَاكَ كَافٍ
5354 وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ عَيْبٍ وَاضِحٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَاجِحٍ
5355 لَدَيْهِمْ تَكْيِيفُ حَقِّ الْعَيْبِ بِالنَّقْلِ دُونَ الْغَيْرِ فِي التَّرْتِيبِ
5356 فَحُكْمُ رَدِّ الْعَيْبِ كَيْفَ قَالَ بِهِ بِأَنَّهُ كَأَيِّ عَيْبٍ فَانْتَبَهْ

- وَذَاكَ خُلْفُهُمْ عَلَى الْأَوْصَافِ 5357
وَلَيْسَ فِي ذَا الْخُلْفِ قَوْلٌ شَافٍ
فَكُلُّهُمْ دَلِيلُهُ ظَنِّي فَقَطْ 5358
تَرْجِيحُهُ عَلَى السَّوَى مِنَ الْغَلَطِ

المسألة السادسة:

من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي

- وَجَائِزٌ خِيَارُ بَائِعَيْنِ 5359
وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ خَارِجَيْنِ
فَمَالِكَ يَجُوزُ وَالْبَيْعُ انْعَقَدُ 5360
وَالشَّافِعِيُّ وَكَالَهُ بِهَا يَحُدُّ
مَنْ بَائِعٌ مُوَكَّلٌ يَخْتَارُ 5361
لَأَرْجَحَ الْأَقْوَالَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ 5362
وَأَخْتَلَفُوا فِي شَارِطِ الْمَجْهُولِ 5363
وَعِنْدَ إِسْقَاطِ لِشَرْطِ فَاسِدٍ 5364
يُسْتَعْمَلُ الْعَقْدُ كَثَرِيعِ الْعَاقِدِ

كتاب بيع المرابحة

- وَالْبَيْعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ صِنْفَانِ 5365
سَوْمٌ وَرَبْحٌ سُنَّةُ الْأَكْوَانِ
فَبَيْعٌ رِبْحٌ فِيهِ ذِكْرُ الثَّمَنِ 5366
مَنْ بَائِعٌ لَمُشْتَرٍ قَدْ يَقْتَنِي
فَبَائِعٌ عَلَيْهِ رَأْسُ الْمَالِ 5367
قَدْرُ الْمَحَلِّ جُمْلَةً الْأَقْوَالَ
تُحَدِّدُ الْخِلَافَ حَيْثُمَا وَقَعَ 5368
وَدَرَسُهُ يَكُونُ حَيْثُمَا إِنَّ نَفَعَ

الباب الأول:

فيما يعد من رأس المال
وفيما لا يعد، وفي صفة رأس المال الذي يجوز
أن يبني عليه الربح

- وَكُلُّمَا مِنْ ثَمَنٍ يُعَدُّ 5369
بِزَائِدٍ عَلَيْهِ حُكْمًا حَدُّ
فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْسَامِ 5370
يُدْرَسُ حُكْمُهُ لَدَى الْأَنْبَاءِ
قَسَمٌ يُعَدُّ فِي أَصُولِ الثَّمَنِ 5371
قَسَطٌ لَهُ فِي رِبْحِهِ كَالثَّمَنِ

وَحَارِجٌ وَلَا لَهُ مِنْ قَدْحٍ	جُزْءٌ يُعَدُّ فِيهِ دُونَ الرَّبْحِ	5372
مُؤَثَّرٌ فِي الْعَيْنِ إِذْ تُصِيبُ	فَدَاخِلٌ رِبْحًا لَهُ نَصِيبٌ	5373
فِي تَمَنِ الْمُبْتَاعِ حَيْثُمَا وَجَدَ	صَبْعٌ كَذَا حَيَّاطَةٌ إِذَا تَزَدُ	5374
مِنْ رِبْحٍ بَائِعٍ إِذَا مَا قَدَّرَا	وَدَاخِلٌ لَيْسَ لَهُ حَظٌّ يُرَى	5375
مَكَانَ شَارٍ أَوْ بُيُوتٍ أُدْخِلَا	حَمْلُ الْمُبْتَاعِ مِنْ بِلَادِهِ إِلَى	5376
وَذَاكَ دَاخِلٌ حَسَابِ الرَّبْحِ	فِيهَا مَحَلُّ الْعَقْدِ قَبْلَ الْبَيْعِ	5377
تَغْيِيرُ الْعَيْنَيْنِ حَتَّمَا يُذَكَّرُ	وَكُلَّمَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ يُخَيَّرُ	5378
يَأْتُمُّ كَأَذْبٍ نَجَا إِنْ كَتَمَا	فَاللَّيْثُ مَالِكٌ بِذَا قَدْ حَكَمَا	5379
بِالْعَيْنِ أَوْ بِمِثْلِهِ فِي الْقَبْضِ	وَصَحْبُ مَالِكٍ لِبَيْعِ الْعَرْضِ	5380
خِلَافَ تَحْدِيدِ لَتِلْكَ الرُّتْبِ	بَيْنَ ابْنِ قَاسِمٍ وَبَيْنَ أَشْهَبِ	5381
بِالْعَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهُ أَقْمِشَةَ	مَالِكٍ وَالتُّعْمَانَ بَيْعُ السَّلْعَةِ	5382
مُحَمَّدٌ مُرَابِحَةٌ فِيهَا تُفَدُ	فَمَالِكٌ يُبَدِي لَهَا فِيهَا نَقْدٌ	5383
بَيْعٌ بَعَيْنٍ غَيْرُ مَا يَصْحَبُهُ	قَالَ بِهِ التُّعْمَانُ ثُمَّ صَحْبُهُ	5384
وَقَتٌ وَكَانَ بَائِعٌ قَدْ أَجَلَا	وَبَيْعُ سَلْعَةٍ مُرَابِحَةٌ عَلَى	5385
مِنْ أَجَلٍ لِأَوَّلٍ قَدْ تُمَّمَا	فَلَا يَجُوزُ دُونَ إِعْلَامِ بَمَا	5386
وَفَعَلَهُ فِقْهًا مِنَ الْمُحْظُورِ	فَذَاكَ مِثْلُ الْعَيْبِ عِنْدَ الثُّورِيِّ	5387

الباب الثاني :

في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان في خبر البائع بالثمن

وَقَدَّرَهَا قَدَمٌ مِنْهُ قَلَّتْهُ	وَمِنْ مُرَابِحَةٍ يَبِيعُ سَلْعَتَهُ	5388
فَالْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ إِذَا عَلِنَ	بِالزَّيْدِ أَوْ بِالنَّقْصِ عَنِ قَدْرِ الثَّمَنِ	5389
حَقًّا وَعَيْنٌ سَلْعَةٌ فَمَا فُقدُ	لِلْكَذْبِ فِي تَصْرِيحِ بَائِعٍ جَحْدُ	5390
عِنْدَ افْتِصَاحِ كَآذِبٍ وَمُفْتَرٍ	فَمَالِكٌ مُخَيَّرٌ لِلْمُشْتَرِي	5391
فِي فُسْخِ عَقْدٍ أَوْ تَمَامِ يُقْصَدُ	وَخَيْرَ الثُّورِيِّ كَذَاكَ أَحْمَدُ	5392
يَكُونُ قَدْرًا زَائِدًا عَنِ وَقَعِ	وَإِنْ تَفَتْ فَالْحَطُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	5393

- 5394 وَوَاهِمٌ فِي الْقَدْرِ بِالْخَسَارَةِ
يَحْمِلُ مَا بِقَوْلِهِ أَثَارَةَ
- 5395 وَالْعَيْبُ وَالْغِشُّ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ
فِي عَقْدٍ بَيْعٍ مُطْلَقٍ لِلْقَاصِدِ

كتاب بيع العريّة

- 5396 وَعَرِيَّةُ النَّخِيلِ رُحْصَةٌ أَتَتْ
فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ قَدْ ثَبَتَ
- 5397 إِعْطَاءُ ثَمْرَةٍ لِنَخْلَةٍ عَلَى
رَعِي شُرُوطِ أَرْبَعَةٍ وَذَا جَلَا
- 5398 تَزْهُوٍ وَلَا تَكُونُ فَوْقَ الْخُمْسَةِ
إِنْ جَدَّهَا يُعْطَى لَتِلْكَ الثَّمْرَةِ
- 5399 وَالْتَّمَرُ مِنْ نَوْعٍ لِعَرِيَّةٍ يُرَى
فَلِلْمَعْرِيِّ حَقُّهُ فِيمَا جَرَى
- 5400 لِمَالِكَ وَرُحْصَةٌ تُسَلَّمُ
فَهِيَ مُزَابِنَةٌ بِحُكْمٍ يُعْلَمُ
- 5401 كَمَنْ يَبِيعُ يَابِسًا بِالرُّطْبِ
فَمُدْرَجٌ ضِمْنَ الرِّبَا فِي الْكُتُبِ
- 5402 لِمَالِكَ فِيهِ تَفَاضُلٌ حَرْمٌ
وَالْخَرْصُ فِيهِ الْفَضْلُ فِي جِنْسِ عُلْمِ
- 5403 لِمَالِكَ أَوْ ثَمَرٍ فِي ثَمَرِ
فِي حُكْمِ عَرِيَّةٍ أَتَى فِي الْخَبْرِ
- 5404 وَالشَّافِعِيُّ لَيْسَ مُعَرًّا يَنْفَرِدُ
بِحُكْمِهَا بَلْ كُلُّ شَارٍ يَسْتَفِدُ
- 5405 مِنْهَا إِذَا يُرِيدُ خُمْسَ أَوْسُقٍ
مَنْ ثَمَنَ بِمِثْلِهَا لِلْمُتَّقِي
- 5406 وَالشَّافِعِيُّ فِي ثَمَرِ عَرِيَّةٍ يَجِبُ
وَجُودُهُ نَقْدًا وَحَاضِرًا حَسِبُ
- 5407 فَرَأْفَهُمْ مَنْ قَبْلَ قَبْضِ يُفْسَدُ
لِبَيْعِ عَرِيَّةٍ عَلَى مَا أَكْدُوا
- 5408 لِمَالِكَ فِي كُلِّ يَابِسٍ يَجْزُ
وَالشَّافِعِيُّ فِي عَنِيبِ ثَمَرٍ يَحْزُ
- 5409 وَفَوْقَ خُمْسَةِ نَمَا الْخِلَافُ
كُلُّ لَهُ أَحْكَامُهُ تُضَافُ
- 5410 وَوَأَفَقَ التُّعْمَانُ حُكْمَ مَالِكٍ
فِي الْبَعْضِ دُونَ رُحْصَةِ لِلْمَالِكِ
- 5411 فَهِيَ رُجُوعُ مَالِكٍ فِي مَلِكِهِ
لَيْسَتْ بِبَيْعٍ وَاضِحٍ فِي شَكْلِهِ
- 5412 حُجَّةُ مَالِكٍ حَدِيثٌ سَهْلٌ
فِي رُحْصَةِ لِعَرِيَّةٍ فِي الْأَكْلِ
- 5413 وَحُجَّةُ لِقَائِلٍ بِالْهَبَةِ
فَعَرِيَّةٌ تُقَالُ لِلْعَطِيَّةِ

كتاب الإجارة

5414 شُرُوطُ صِحَّةٍ وَفِي أَحْكَامِ أَجْمِلُهَا لِلْكَلِّ بِالثَّمَامِ

القسم الأول:

في أنواعها وشروطها الصحة والفساد

5415	جَوَازُهَا فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ	وَسُنَّةِ النَّبِيِّ بِإِلَّا ارْتِيَابِ
5416	قِصَّةُ مُوسَى مَعَ بَنَاتِ النَّبِيِّ	وَأَجْرُهُ فِي حَجَجٍ مِنْ حَقَبِ
5417	وَمِثْلُ ذَا إِيْتَاءِ أَجْرِ الْمُرْضِعَةِ	هَادِي النَّبِيِّ مَنْ لِلْهُدَى قَدْ تَبِعَهُ
5418	وَحُكْمُ بَعْضِ فِي الْمَعَاوِضَاتِ	تَسْلِيمُهَا لِلْعَيْنِ حَالًا يَأْتِي
5419	نَفْعُ إِجَارَةِ بَوَاقِ الْعَقْدِ	مَنْ غَرَّرَ يَكُونُ عِنْدَ الْبُعْدِ
5420	لِلْقَاضِي تَسْتَوْفِي لِحُكْمِ الْعَالِبِ	وَذَاكَ شَرْطُ الشَّرْعِ فِي ذَا الْجَانِبِ

القسم الثاني:

في معرفة جنس الثمن والمنفعة

5421	وَالنَّفْعُ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الثَّمَنِ	لَأَبْدٍ مِنْ إِبْعَادِ رَجَسِ الْوَثَنِ
5422	وَالْأَجْرُ فِي مُحْرَمٍ فَبَاطِلٌ	أَجْرُ الْغَنَاءِ كَذَلِكَ نَوْحٍ كَامِلٌ
5423	إِجَارَةُ الْأَرْضِيِّنَ وَالْمَامُخْتَلَفِ	مُؤَذَّنٍ وَمَقْرِيٍّ فَحُلٌّ فَصَفٌ
5424	فَأَجْرُهَا لِبَعْضِهِمْ عَيْنًا فَقَطْ	وَالْبَعْضُ مَا عَدَا الطَّعَامَ يُشْتَرَطُ
5425	حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَالِكَ يُعَدُّ	أَصْلُ الْخِلَافِ نَصُّهُ لَذَا سَنَدُ
5426	حَدِيثُ ضَمْرَةَ عَنِ الْمُزَارَعَةِ	نَهَى وَمَنْعَهَا لِمَنْ قَدْ تَابَعَهُ
5427	شَرَاؤُهَا بِالْعَيْنِ عَنْ سَعِيدِ	فِي مُطْلَقٍ أَتَى بِإِلَّا تَقْيِيدِ
5428	وَخَارِجٍ مِنْهَا بِهِ تُوجَرُ	أَوْ كَانَ عَرْضًا نَافِعًا يُدْخَرُ

فَعَلَ النَّبِيُّ مَعَ الْيَهُودِ يَحْسِمُ	فَذَاكَ نَفْعٌ عَوَظٌ نَفْعٌ يُعْلَمُ	5429
فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ مَدَى الْأَزْمَانِ	وَعَبْرٌ ذَا مَنْ سَائِرِ الْأَعْيَانِ	5430
لَقَصِدِ شَرَعَةَ الرَّسُولِ الْمُجْتَبَى	مَنْ رَجَحَ التَّيْسِيرَ كَانَ أَقْرَبَا	5431

الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظري في أحكام الإجازات

الجملة الأولى:

في موجبات هذا العقد

مَالِكٌ وَالنُّعْمَانُ جُزْءُ الْفَرَضِ	إِطْلَاقُ عَقْدٍ دُونَ شَرْطِ الْقَبْضِ	5432
وَالشَّافِعِيُّ يَلْزِمُ حَالَمَا جَرَى	يُقْبِضُ بَانْتِفَاعٍ كَارٍ بِالْكَرَى	5433
مُقَابِلَ انْتِفَاعٍ مُكْتَرَفِرِنَ	عَقْدٌ وَمَالِكٌ يَرَى أَنَّ الثَّمَنَ	5434

الجملة الثانية:

وهي النظرية في أحكام الطوارئ

الفصل الأول منه:

وهو النظرية في الفسوخ

وَبَعْضُهُمْ بِالْجَعْلِ قَيْسَ فَاغْلَمُوا	عَقْدٌ إِجَارَةٌ لِبَعْضٍ لَازِمٌ	5435
مَحَلُّهُ لِعَلِيَّةِ الْأَقْطَابِ	فَفَسَخُهُ بِالْعَيْبِ أَوْ ذَهَابِ	5436
يُفْسَخُ كَالْعَقْدِ مَدَى الدُّهُورِ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالشُّورِيِّ	5437
كَالْبَيْعِ عَقْدٌ بِاللُّزُومِ يَرْسَخُ	وَالْعُدْرُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ يُفْسَخُ	5438
هَلْ ذَاكَ عَدْوُهُ لِفَسْخِ كَافٍ	إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَطْرَافِ	5439
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَدْوًا	وَهَلْ لَوَارِثٍ يَكُونُ الْعَقْدُ	5440
لَوَارِثٍ وَذَلِكَ حُكْمٌ أَفْضَلُ	أَنَّ الْكَرَى عَقْدٌ بِمَوْتِ يُنْقَلُ	5441
بِمَوْتِ مَالِكٍ لِعَيْنِ آلا	أَبُو حَنِيفَةَ بِفَسْخِ قَالَا	5442
وَعَقْدٌ غَيْرُهُ يُرِيدُ حَلَّهُ	لَوَارِثٍ أَصْبَحَ مَالِكًا لَهُ	5443

الفصل الثاني:

وهو النظر في الضمان

وَأَلْفُقَهَاءٌ لِلضَّمَانِ قَسَمُوا	5444
عِنْدَ التَّعَدِّيِّ فِي ضَمَانِ الْمُكْتَرِي	5445
وَمُكْتَرِمِ مَسَافَةً مُعَيَّنَةً	5446
فَبَيْنَ تَعْوِيضٍ وَدَفْعٍ لِلثَّمَنِ	5447
فَالشَّافِعِيُّ أَحْمَدٌ قَالَا بِالْكَرَى	5448
تَضْمِينِ صُنَاعٍ لِمَصْنُوعٍ هَلَكَ	5449
فَمَالِكَ ضَمَّنَهُ مَا ضَاعَا	5450
يُعْفِيهِ إِنْ يَكُنْ بِدُونِ أَجْرٍ	5451
وَمَنْ عَلَى صِنَاعَةٍ يُوجِرُ	5452
لِمُصْلِحِهِ إِذَا تَعَدَّى يُفْهَمُ	
وَأَخْلَفَ فِي تَفْصِيلِهِ الْمَقْدَرُ	
جَاوَزَهَا عَلَيْهِ عَبَاءَ ضَمْنِهِ	
يَخْتَلِفُ الْهُدَاةُ أَقْطَابُ الزَّمَنِ	
وَمَالِكٌ لِمَالِكَ قَدْ خَيْرًا	
فَكُلُّ عَالِمٍ سَبِيلًا قَدْ سَلَكَ	
وَالضُّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ شَاعَا	
وَضَامِنٌ شَرِيكُهُ فِي الْقَدْرِ	
ضَمَّنَهُ النُّعْمَانُ حِينَ يَخْسَرُ	

الفصل الثالث:

في معرفة حكم الاختلاف

عَيْنًا لِإِصْلَاحِ لَهَا كَيْ يَنْتَفِعَ	5453
وَمَالِكٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الصَّانِعِ	5454
لَدَيْهِ قَوْلُ دَافِعٍ وَإِنْ جَحَّ	5455
إِنْ قَدَّمَ الدَّلِيلَ حَيْثُ يُعْلَمُ	5456
وَنَظْمٌ كُلُّ لَيْسَ بِالْمُفِيدِ	5457
وَأَخْلَفَ بَيْنَ صَانِعٍ وَمَنْ دَفَعَ	
فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ قَوْلُ الدَّافِعِ	
وَإِنْ تَنَاقَرَا فَمَالِكٌ رَجَحَ	
مُتَّهَمٌ بِدَفْعِ مَا بِهِ يُتَّهَمُ	
وَإِذَا يَهُمُّ سَائِرَ الْعُقُودِ	

كتاب الجعل

أَنَّ حُصُولَهَا بِهِ يَكُونُ	5458
تَحْفِيزُ طِفْلِ مِثْلِهِ مُصِيبٌ	5459
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا لَا يَعْتَمِدُ	5460
عَلَيْهِمَا يُعَقَّدُ بِالتَّعْيِينِ	5461
وَضَرْبٌ وَقْتٌ لَيْسَ فِي الْمَرْغُوبِ	5462
أَجْرٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَظْنُونٌ	
بُزْرٌ بِهِ يَلْتَزِمُ الطَّبِيبُ	
كَذَا ضَلَالُ مَالِهِ فَعَلًا يَجِدُ	
أَجَازَ مَالِكَ عَلَى شَرْطَيْنِ	
تَعْيِينُهُ لِلثَّمَنِ الْمَطْلُوبِ	

قَوْلَانِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَذَا فَعُوا	أَبُو حَنِيفَةَ لُجْعَلُ يَنْعَ	5463
لَمَنْ أَتَى بِالصَّاعِ لِلتَّدْبِيرِ	وَأَصْلُهُ حَمُولَةُ الْبَعِيرِ	5464
أَخَذَ لَهُ فِي نَصِّ قَانُونِ كُتُبِ	فِي أَخَذِ يُوَسِّفُ النَّبِيَّ أَحْصَعْبُ	5465
أَتَاهُ وَحْيُ اللَّهِ لِلتَّعْزِيزِ	فِي مَضْرَحِ حِينَ دَوْلَةِ الْعَزِيزِ	5466
كُلُّ فَرِيْقٍ عَنِ أَدْلَكَةِ صَدْرِ	وَالنَّمَانَعُونَ عِنْدَهُمْ خَوْفُ الْغَرْرِ	5467
إِلَّا بِالْجِازِ يَكُونُ الْفَضْلُ	فَمَا لَكَ لَا يُسْتَحَقُّ الْجُعْلُ	5468
دُونَ وَصُولِهَا مَكَانًا قَدْ سَبَقَ	سَفِينَةً كَرَاؤُهَا لَا يُسْتَحَقُّ	5469
إِجْزَازُ بَعْضِهِ فَغَيْرُ مُجْجِدِ	تَعْيِينُهُ فِي وَقْتِ عَقْدِ الْعَقْدِ	5470

كتاب القراض

الباب الأول:

في محله

قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي السَّدَادِ الْوَالِزِمِ	عَقْدُ الْقِرَاضِ قِيلَ غَيْرُ لَازِمِ	5471
وَوَرِثُهُ لَدَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ	عِنْدَ الشُّرُوعِ لَازِمٌ لِمَالِكِ	5472
فَإِزْتُ عَقْدَهُ بِدُونِ مَيِّنِ	إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْإِثْنَيْنِ	5473
فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي نَصُوصِ الْعَرْضِ	عَيْشَةُ عَامِلٌ تَرَى فِي الْقِرْضِ	5474
وَالْغَيْرُ بِالشُّرُوعِ عَيْشًا يُسْتَحَقُّ	وَالشَّافِعِيُّ بِإِذْنِ مُقْرِضِ رُزْقِ	5475
وَكَسْبُوهُ لَدَيْهِ فِي الْمَقْرَرِ	بَعْضُ تَجُوزُ عِنْدَهُ فِي السَّفَرِ	5476
وَالْبَعْضُ صَدْرَ فَعَلِهِ قَدْ تَابَعَهُ	حُجَّةٌ مَانِعٌ فَذَلِكَ مَنْفَعَةٌ	5477

الباب الثاني:

في مسائل الشروط

مَا فِي جِهَالَةِ غُرُورِ يَقَعُ	وَمَا مِنَ الشُّرُوطِ شَرْعًا يُمْنَعُ	5478
كَمَنْ مِنَ الرَّبْحِ لُجْزٌ يَقْطَعُ	أَوْ زَائِدٌ عَلَى الشُّرُوطِ يُتَبَعُ	5479
دُونَ مُقَابِلِ بِحَيْثُ حَادَّةُ	لِنَفْسِهِ مِنْ حِصَصِ مُوَحَّدَةٍ	5480

وَمَالِكَ يَأْبَى مَعَ الْقِرَاضِ	5481
وَأَخْتَلَفُوا فِي شَرْطِ رَبِّ الْمَالِ	5482
فَفِي مُوْطِئِ لِمَالِكَ حَرْمٍ	5483
مُخَالَفًا لِلْقَوْلِ ذَاكَ الْأَوَّلِ	5484

القول في أحكام الطوارئ

مُؤَمَّنٌ بِقِسْطِ رَبِّهِ قَرَّرًا	5485
وَرُخْصَةً تُنْفَى بِهَا الْأَثَامُ	5486
صَاحِبُ قَرْضٍ غَابَ إِذْ يَنْبُذُهَا	5487
فَالشَّافِعِيُّ يَرُدُّهُ بِالْفَرْضِ	5488
فِي هُلْكَ مَالٍ مُقْرَضٍ وَجَاعِلٍ	5489
بِجَنْبِ مُقْرَضٍ لِمَالٍ يَنْتَظِرُ	5490
فَمَالِكَ يَمْنَعُ ذَا بِالْكَامِلِ	5491
وَالْقَصْدُ أَنْ يُحْتَرَمَ الْأَمَانُ	5492
يُجِيزُ مَالِكَ لِدَاكِ الْغَرَضِ	5493
دَفْعَ لَغَيْرِ عَامِلٍ فَلْتَمْنَعِ	5494

القول في حكم القراض الفاسد

مَالٍ لِمَالِكَ وَذَاكَ الْحَدُّ	5495
وَوَفَّقَ شَرْطَ الْعَقْدِ فِي الْأَقْرَارِ	5496
فَفِيهِ خُلْفٌ وَأَضِحُ الْمَقْاصِدِ	5497

القول في اختلاف المتقارضين

لِلْعَامِلِ الْقَوْلُ مِنَ الْمُفْتَرَضِ	5498
وَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ عَكْسُ ذَا يَكُنْ	5499

كتاب المساقاة

- 5500 بَيْنَ ثَلَاثَةِ مِنَ الْفُصُولِ يُدْرَسُ ذَا الْبَابِ لَدَى الْفُحُولِ
5501 جَوَازُهُ فِسَادُهُ وَصِحَّتُهُ ثَلَاثَةٌ أَحْكَامُهُ وَعِلَّتُهُ

القول في جواز المساقاة

- 5502 جَوَازُهَا قَالِ بِهِ الْجُمْهُورُ وَفِي حَدِيثِ خَيْبَرَ الْمَذْكُورِ
5503 أَعْطَى لَهُمْ نَخْلًا عَلَى شَطْرِ الثَّمَرِ قَالَ أَقْرُكُمْ بِمَا الْمَوْلَى أَقْرَ
5504 وَظَلَّ عَبْدُ اللَّهِ رَدْحًا يَخْرُصُ لِابْنِ رَوَاحَةَ تُسَاقُ الْخِصَصُ
5505 بَيْنَهُمْ مَعَ النَّبِيِّ خَيْرًا إِنْ شِئْتُمْ يَقُولُهَا مُخَيْرًا
5506 يَهُودَهَا فِي أَيِّ شَطْرِ فَضَّلُوا مَظْهَرًا تَيْسِيرَ دِينَ يُقْبَلُ
5507 أَبُو حَنِيفَةَ بِمَنْعِ يَحْكُمُ خَرَصَ الْيَهُودَ هُمْ بَرَقَ يُفْهَمُ
5508 وَهَلْ مُزَابَنَهُ بِبَيْعِ الْفَضْلِ بِالْخَرَصِ فِي الثَّمُورِ فِي ذَا الشَّكْلِ

القول في صحة المساقاة

- 5509 صِحَّتُهَا تُنظَرُ فِي الْأَرْكَانِ وَفِي شُرُوطِهَا وَفِي الزَّمَانِ

الركن الأول:

في محل المساقاة

- 5510 دَاوُدُ مَنْعَهَا بِغَيْرِ النَّخْلِ فَلَا تَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الْبُقْلِ
5511 وَمَالِكٌ تَجُوزُ فِي الزَّيْتُونِ كَذَلِكَ فِي الرَّمَّانِ ثُمَّ التِّينِ
5512 بَلْ كُلَّمَا لَهُ أَصُولٌ ثَابِتَةٌ رَاسِخَةٌ وَسَطَ الثَّرَابِ ثَابِتَةٌ
5512 وَفِي الْبُقُولِ الْمَنْعُ عِنْدَ الْجُلِّ إِلَّا ابْنَ دِينَارٍ بَعَكَسِ الْكُلِّ
5513 وَقَصْرُهَا عَلَى النَّخِيلِ رُخْصَةٌ بِالْمَنْعِ لِلظُّلْمِ تَقُولُ الْمَلَّةُ
5514 وَرُخْصَةٌ مُنْقَدِحٌ فِيهَا السَّبَبُ قَاسَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ فِيمَا نُسِبَ
5515 لِمَالِكٍ فِي الْحُكْمِ غَيْرِ النَّخْلِ تَعْلِيلُهُ مُوَضَّحٌ فِي الشَّكْلِ
5516 وَالْأَرْضُ فِي صُحْبَةِ نَخْلِ هَلْ تَجُزُ فِيهَا مُسَاقَاتٌ وَمَنْ لَهَا يَحُزُّ

- 5517 وَأَمْرُهُ لَهُ بِخَرْصِ الْعَنْبِ أُسَيْدُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ النَّبِيِّ
5518 وَالْتَمَرَ عَنْ نَخْلٍ فَخَذَ تَرْتِيبًا وَدَفَعَهُ زَكَاتَهُ زَيْبًا
5519 مُجْتَهِدًا وَالْحَلَّ فِيهِ أَبِينُ وَمَالِكَ بِثَلْثِهِ يَسْتَحْسِنُ

الركن الثاني:

الذي هو العمل

- 5520 وَاتَّفَقُوا فِي السَّقِيِّ وَالْأَيَّارِ وَخَلَفُهُمْ فِي السَّدِّ لِلْحِطَارِ
5521 وَحَمَّ عَيْنَ وَجُدَاذِ النَّخْلِ لِمَالِكَ تَدَخَّلُ ضَمْنَ الْحَمْلِ
5522 سَدُّ الْحِطَارِ لَيْسَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ حُكْمًا يُرَى يَزِيدُ فِي الْمَنَافِعِ

الركن الثالث:

تجوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه

- 5523 تَجُوزُ فِي جَمِيعِ مَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقُ
5524 فَمَالِكَ ثَمَرَتُهُ لِلْعَامِلِ يُعْطِيهِ كَالْقَرَاظِ ذَا بِالْكَامِلِ
5525 وَقِيلَ مَنَحَةٌ وَلَا مُسَاقَةٌ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ حُكْمُ سَاقَةِ
5526 فَائِدَةٌ زَائِدَةٌ يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ وَلَيْسَ مِنْ يَسْمَعُهَا
5527 وَالْقَسْمُ بَيْنَ عَامِلِ مُسَاقِي عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ بِلَا افْتِرَاقِ

الركن الرابع:

في اشتراط الوقت

- 5528 وَالْوَقْتُ عِنْدَهُمْ مُقَسَّمٌ إِلَى وَقْتٍ لَشَرْطِ صِحَّةِ قَدِّ جُعَلًا
5529 وَوَقْتٍ صِحَّةِ لِعَقْدِ الْعَقْدِ بَدْءِ الصَّلَاحِ عِنْدَهُمْ لِلْحَدِّ
5530 وَبَعْدَهُ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ كَيْفَ يُسَاقَى فِيهِ وَهُوَ صَالِحٌ
5531 وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ رَجَحُوا وَمَنْ قَفُوا سَبِيلَهُمْ قَدْ فَجَحُوا
5532 تَحْدِيدُ وَقْتِهَا لَدَى الْجُمْهُورِ خَوْفَ الرَّبَا وَمَحْمَلِ الْغُرُورِ
5533 لِأَهْلِ ظَاهِرِ أَقْرُكُمْ عَلَى مَا لِلَّهِ قَدْ أَقْرَجَلٌ وَعَلَا
5534 لَلْفِظِ مُسَاقَاةٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ وَالشَّافِعِيِّ بِشَرْطِهَا لِلْفَاهِمِ

القول في أحكام الصحة

لَمَالِكَ تَلَزَمَ لَفْظًا لَا الْعَمَلَ	5535
عَكَسَ الْقَرَاظَ فِي تَنَاظُرِ نَقْلِ	
وَضَمَّنَ مَالَ مَيِّتٍ قَدْ تَدَخَّلَ	5536
كُلُّ صَغِيرٍ نَائِبًا يُوَكَّلُ	
وَفَسَّخَ عَقْدَهَا لَدَيْهِمْ يُعَدُّ	5537
وَالشَّافِعِيُّ تَفَاسَخَا إِنْ يُشْهَدُ	
بَيْنَهُمَا خُلْفٌ صَعِيبٌ لَمْ يُحَلْ	5538
تَمَّامٌ عَقْدَهَا بِغَيْرِ ذَا جُهْلٍ	

أحكام المساقاة الفاسدة

وَعَقْدُهَا بِغَيْرِ حُكْمِ الشَّرْعِ	5539
يُفْسِدُهَا فِي نَصِّ فَقْهِ مَرْعِي	
فَسَادُهَا لِأَجْرِ مِثْلِ يَرْجَعُ	5540
عَقَارُهَا لِمَالِكٍ إِذْ يُشْفَعُ	
رَبُّ الْعَقَارِ فِي مُسَاقَاةٍ فَسَدَ	5541
عَقْدُهَا لِمَالِكٍ لَهُ يُرَدُّ	

كتاب الشركة

يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ لِلأَرْكَانِ	5542
ثُمَّ الشَّرْطُ جُمْلَةً الْمَعَانِي	
أَرْبَعَةٌ الْأَسْمَاءُ كَالْعَنَانِ	5543
وَجْهٌ مُفَاوِضَةٌ كَذَا الْأَبْدَانِ	
وَاحِدَةٌ فِيهَا الْجَمِيعُ يَنْفَقُ	5544
ثَلَاثَةٌ فِيهَا الْكَثِيرُ يَفْتَرِقُ	

القول في شركة العنان

أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْأَوَّلِ	5545
مَحَلُّهَا فِي الْمَالِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ	
تَفْصِيلُهُ يَكُونُ فِي تَحْلِيلِ	5546
قَادِمِ أَرْكَانٍ وَبِالتَّفْصِيلِ	
ثَانِيهِمَا فِي مَبْلَغِ لِلرَّبْحِ	5547
وَتَالِثٌ فِي عَمَلٍ لِلنُّجْحِ	

الركن الأول:

في محل الشركة

جَازَتْ بِصَنْفٍ وَاحِدٍ لِلْعَيْنِ	5548
فِي أَصْلِ نَوْعِيَّهَا عَلَى التَّعْيِينِ	
قَدْ خُصِّصَتْ فِي الشَّكْلِ مِنْ مُنَاجَزَةٍ	5549
كَذَلِكَ فِي الْعَرْضَيْنِ بِالمَحَاوِزَةِ	
وَالخُلْفُ إِنْ تَكُنْ مِنَ الْأَنْوَاعِ	5550
قَدْ كَوْنَتْ مِنْ سَائِرِ الْمَتَاعِ	
وَدَرَسٌ ذَا فِيهِ ثَلَاثٌ يُنْظَرُ	5551
مِنْهَا لِحُكْمِهَا إِذَا يُسْتَحْضَرُ	

المسألة الأولى:

إذا اشتركا في صنفتين

وَأَنَّ بَنُو عَيْنٍ مِنَ الْعُرُوضِ	5552
أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مَقْبُوضِ	
بِقِيَمٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	5553
فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ لَا الْمَنَافِعِ	

المسألة الثانية:

إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء

وَذَا بَنَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْ مُطْعَمٍ	5554
عِنْدَ ابْنِ قَاسِمٍ وَذَا بِمَآئِمٍ	
لِمَالِكٍ إِذْ قَاسَهُ بِالرُّخْصَةِ	5555
وَذَاكَ مَمْنُوعٍ لَدَيْهِ ثَبَّتَ	
وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُشْتَرَطُ اخْتِلَاطُ	5556
مَالِيَهُمَا وَذَا بِهِ اغْتَبَاطُ	
كُلِّ شَرِيكِ فِي مَسَارِ الْعَمَلِ	5557
لِلشَّافِعِيِّ ذَا الْحُكْمِ نَافِيِ الْخَطْلِ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ تَنْعَقِدُ	5558
كُلِّ شَرِيكِ مَالَهُ حَالًا يُعَدُّ	
وَفِي تَصَرُّفٍ بِهِ يَنْفَرِدُ	5559
خَلَطَ تَصَرُّفٌ عَلَيْهِ اعْتَمَدُوا	
مَالِكَ ثُمَّ صَحْبُهُ وَالشَّافِعِيِّ	5560
دَمَجٌ مَبَالِغٌ لَهَا لِلْوَرَعِ	
وَخِدْمَةٌ لِلْمَالِ ذَاكَ أَنْسَبُ	5561
وَالْفِقْهُ فِي اخْتِلَاطِ مَالٍ يَرْغَبُ	

المسألة الثالثة:

الشركة بالطعام من صنف واحد

فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ	5562
أَجَازَهَا ابْنُ قَاسِمٍ حَذَامٍ	
مَذْهَبِ مَالِكٍ وَذَا مُخَالَفٍ	5563
لَمَّا يَقُولُ الْأَصْبَحِيُّ الْعَارِفُ	
فَذَاكَ رُخْصَةٌ وَلَا يُقَاسُ	5564
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا أَسَاسُ	
هَلْ خَلَطَ مَالِ شَرِكَةٍ مَطْلُوبُ	5565
بِالْحُسِّ وَالْمَعْنَى وَذَا مَرْغُوبُ	
فَالشَّافِعِيُّ يَرَى اخْتِلَاطَ الْمَالِ	5566
وَمَالِكَ تَصَرُّفًا فِي الْحَالِ	
فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ تَنْعَقِدُ	5567
تَصَرُّفٌ لِمَالِكَ بِهِ تُشَدُّ	
وَالشَّافِعِيُّ يَشْتَرِطُ الْأَمْرَيْنِ	5568
قَوْلًا وَخَلَطَ مَالِ ذِي الْإِثْنَيْنِ	

أما الركن الثاني

فَقَهَا جَمِيعُهُمْ لَهُ رَأْيِي حَكِي	تَسَاوِي رَأْسِ الْمَالِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ	5569
أَرْبَاحُهَا بِقَدْرِ ذَاكَ الْحَالِ	أَمَّا تَفَاوُتُ بَرَأْسِ الْمَالِ	5570
مَنْ رُبِحَهَا عَلَى شَرِيكَ عَائِدِ	وَإِنَّمَا الْمَمْنُوعُ شَرْطُ زَائِدِ	5571
فَعِنْدَ مَالِكَ مِنَ الْمُحَرَّمِ	عَلَيْهِ دُونَ حِصَّةٍ فِي الْأَسْهُمِ	5572
وَفِيهِ مَالٌ دُونَ وَجْهِ حَازِهِ	أَهْلُ الْعِرَاقِ بَعْضُهُمْ أَجَازُهُ	5573
بِرَأْسِ مَالٍ حِينَ مَا يُقَسَّمُ	فَمَالِكَ لِلرَّبِيحِ شَرْعًا يَحْكُمُ	5574

الركن الثالث:

الذي هو العمل

وَحَلَطُ أَضْلِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ	جُهْدُ الشَّرِيكَ تَابِعٌ لِلْمَالِ	5575
أَوْ غَرَرٍ يَكُونُ قَدْ تَجَنَّبَا	إِذْ يَسْلَمُ الرَّبِيحُ بِهَا مِنَ الرِّبَا	5576

القول في شركة المفاوضة

لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي فَحَقَّقُوا	وَشِرْكَةُ الْمَفَاوِضَةِ مُتَّفَقٌ	5577
لِكُلِّهِمْ يُلْتَمَسُ الْإِنْصَافُ	وَفِي الشَّرُوطِ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ	5578
شَرِيكَهُ فِي فِعْلٍ كُلِّ فَائِدِ	تَعْرِيفُهَا تَفْوِيضُ كُلِّ وَاحِدِ	5579
لَهَا وَفِي شَرْوِطِهَا ضِدَانِ	مَالِكٌ وَالنُّعْمَانُ يُقْبَلَانِ	5580
فَالرَّبِيحُ فَرَعُ الْأَضْلِ إِذْ يَصْرَحُ	وَالشَّافِعِي بِمَنْعِهِمَا يُوضِحُ	5581
لَمْ يُشْتَرَكْ فِي أَضْلِهِ لَذَا خُذَا	وَالْفَرَعُ لَا يَقْبَلُ شِرْكَةً إِذَا	5582
مَنْ مَالِهِ وَمَالِكَ قَدْ حَضَا	وَكُلُّ وَاحِدٍ يَبِيعُ بَعْضَا	5583
مَتَى تَكُنْ وَكَالَةُ الْمُعَاوِضَةِ	عَلَيْهِ عِنْدَ شِرْكَةِ الْمَفَاوِضَةِ	5584
أَنْ تَتَسَاوَى أَسْهُمُ الْأَعْمَالِ	وَاشْتَرَطَ النُّعْمَانُ لِلْأَمْوَالِ	5585
تَسَاوِي تَعْمِيمِ لِمَالِكَ أَمْكَنَا	وَمَالِكَ لَيْسَ يَرَى ذَاكَ هُنَا	5586
لَكِنَّ ذَا فِيهِ خِلَافُ الْفَهْمِ	قِيَامُهَا لَدَى حُمَاةِ الْحُكْمِ	5587

القول في شركة الأبدان

عِنْدَ تَسَاوِيِ الْحَرْفَتَيْنِ إِنْ حَصَلَ	لِمَالِكٍ تَجَوُّزُ شَرِكَةِ الْعَمَلِ	5588
وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبُهُ قَدْ أَوْقَفُوا	أَبُو حَنِيفَةَ وَلَوْ تَخْتَلَفُ	5589
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعْدِ نَقْلٌ	فَفِي اشْتِرَاكِ الْغَائِمِينَ أَصْلٌ	5590
لِغَايَةِ التَّسَدِيدِ لِلْأَفْعَالِ	مِنْهُ تَجَوُّزُ شَرِكَةِ الْأَعْمَالِ	5591
عَهْدِ الرَّسُولِ دُونَ نَهْيِهِ ثَبَتَ	شَرِكَةُ سَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ جَرَتْ	5592

القول في شركة الوجوه

مَالِكٍ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ وَذَا بَدَأَ	وَشَرِكَةَ الْوُجُوهِ بَاطِلَةٌ لَدَى	5593
فَهِيَ عَلَى الْجَهْلِ مِنَ الْأَعْمَالِ	بِأَنَّهَا مِنْ غَرَرِ الْأَعْمَالِ	5594
بِأَنَّهَا مِنْ عَمَلٍ إِذَا جَرَى	أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَرَى	5595
وَلَيْسَ فِي ذَا مِنْ دَلِيلٍ يُعْتَمَدُ	وَذَا عَلَيْهِ شَرِكَةٌ قَدْ تَنْعَقِدُ	5596

القول في أحكام الشركة الصحيحة

لَيْسَتْ لِقُوَّةِ بِحُكْمِ فَائِزِهِ	وَهِيَ مِنَ الْعُقُودِ تِلْكَ الْجَائِزَةُ	5597
وَعَقْدُهُ يَلْزَمُ كُلَّهُمْ فَشَا	لِعُضُوبِهَا أَنْ يَنْفَصَلَ مَتَى يَشَا	5598
تَدْبِيرُ مَالِ شَرِكَةٍ لَا يُشْرِكُ	تَتَّبِعُ الْمَالَ الَّذِي يُشْرِكُ	5599
بِدُونِ تَفْرِيطٍ وَلَا إِعْقَالِ	فِي سُبُلِ تَدْبِيرِ لِدَاكِ الْمَالِ	5600
وَوَاجِبُ الشَّرِيكِ فِي الْأَحْكَامِ	شَرْطٌ صَحِيحٌ ضَمَّنَ الْإِلْتِمَامَ	5601
بِهِ وَبِالتَّفْرِيطِ قَسْطًا يُحْسَمُ	تَضَامُنُ الْأَطْرَافِ فِيهَا يُحْكَمُ	5602
مِنَ الشَّرِيكِينَ وَمَنْ قَدْ غَبْنَا	عَلَى مُفْرَطٍ وَمَنْ تَهَاوَنَّا	5603

كتاب الشفعة

يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي قِسْمَيْنِ	فِي رُكْنِهِ وَحُكْمِهِ الْإِثْنَيْنِ	5604
--	---------------------------------------	------

القسم الأول

فأما وجوب العكم بالشفعة

- 5605 وَحُكْمُهَا عَلَيْهِ كُلُّ مُتَّفَقٍ لِكَثْرَةِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا النَّسْقِ
5606 مَنْ لَيْسَ قَابِلًا لِبَيْعِ الشَّقْصِ لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ فِي ذَا النَّصِّ
5607 أَرْكَانُهَا الشَّافِعُ وَالْمَشْفُوعُ فِيهِ وَشَفْعَةٌ وَذَا مَسْمُوعٌ

الركن الأول

- 5608 فَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ بَعْدَ الْقِسْمِ مَنْ شَفْعَةٌ وَذَا لِأَهْلِ الْحُكْمِ
5609 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالْمَدِينَةِ أَهْلُ الْعِرَاقِ فَضَّلُوا لِلشَّفْعَةِ
5610 تُعْطَى لَهُ قَاسِمٌ أَوْ شَرِيكٌ بِشَقْصِهَا يُجْرَى لَهُ التَّمْلِيكُ
5611 وَعُمْدَةُ الْمَدِينَةِ الْغَرَّاءُ وَرَدَ فِي مُرْسَلٍ لِمَالِكٍ لَمَّا وَجَدَ
5612 قَضَى بِهَا فِي شَفْعَةِ الشَّرِكَا نَجْمًا مَنْ سَبِيلَهُ قَدْ سَلَكَ
5613 وَقَصْرُهَا لِلجَّارِ فِي الْعِرَاقِ حَقُّ لِحَارِ الدَّارِ بِاتِّفَاقِ
5614 فَالدَّارُ عِنْدَ يَبْعَهَا فِي الشَّفْعَةِ فَمَالِكٌ بِهَا يُبِيحُ نَفْعَهُ
5615 بِحَقِّ شَفْعَةٍ يُعِيدُ الشَّقْصَا بِمَا عَلَيْهِ الْفِقْهُ حُكْمًا نَصًّا

الركن الثاني:

الشفعة واجبة في الدور

- 5616 وَشَفْعَةٌ وَاجِبَةٌ فِي الدُّورِ وَسَائِرِ الْعَقَارِ فِي الْمَذْكُورِ
5617 لِمَالِكٍ ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ مَقْصُودٌ ثَابِتٌ وَبَاتِّبَاعِ
5618 كَالنَّخْلِ وَالْبُسْتَانِ ثُمَّ الدُّورِ وَثَابِتٌ بِهَا كَمِثْلِ الْبِيرِ
5619 أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِهَا كَالثَّمَرِ فِيهِ الْخِلَافُ دَائِمٌ فِي الْأَثَرِ
5620 لِمَالِكٍ أَقْوَالُهُ فِي الشَّفْعَةِ تَدُورُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ
5621 وَفِي الْعُرُوضِ وَالْمَوَاشِي تَمْتَعُ وَغَيْرِهَا مِنْ الْأَصُولِ يُشْفَعُ

وَذَاكَ فِي مَرَاجِعِ الْمَمْدَارِكَ	5622
وَعُمْدَةُ الْجُمهُورِ فِي قَصْرِ عَلِيٍّ	5623
وَلَا تَكُونُ بَعْدَ قِسْمَةِ تَحْدٍ	5624
جَوَازُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يُعْتَمَدُ	5625
فِي الشَّيْءِ قَالَ شَفْعَةٌ قَدْ تُقْبَلُ	5626

الركن الثالث:

في المشفوع عليه

وَمَنْ إِلَيْهِ مَلِكُهُ دُونَ الشَّرَا	5627
فَمَالِكَ تَكُونُ فِي الْمُعَوَّضِ	5628
وَالشَّافِعِي مُؤَيَّدٌ لِكُونِهَا	5629
أَمَّا أَبُو حَيْفَةَ بِالْبَيْعِ	5630
وَفِي مُسَاقَاةٍ خِلَافٍ يُذَكَّرُ	5631

الركن الرابع:

فيما يأخذ الشفيع

كَمْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ ثُمَّ كَيْفَ ذَا	5632
وَالْخُلْفُ فِي الشَّفْعَةِ فِي بَيْعِ الْأَجَلِ	5633
وَذَاكَ لِلْحَلِّ إِذَا تَيَقَّنَا	5634
عَلَيْهِ دِينًا آجِلًا إِنْ يُطَلَّبُ	5635
أَوْ يُعْطَى نَاجِزًا لِمَبْلَغِ الثَّمَنِ	5636
لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ بِهِ وَذَا وَرَدُ	5637

المسألة الأولى:

إذا كان الشفيع شريكا

لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ غَدَا بَيْنَهُمْ	5638
فَحَقُّهَا أَتَى بِمِلْكٍ أَقْدَمِ	5639

- 5640 مَضْرُوءَةٌ بِقَدْرِ حِصَّةِ تَكُنْ وَدَفَعُهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ قَدْ حَسُنَ
5641 أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي بَيْنَهُمْ وَالْعَدْلُ فِي تَسْوِيَةِ مَالِهِمْ

المسألة الثانية:

إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا

- 5642 وَشُفْعَةٌ فِي شَرِكَةِ مَنْ أَسْهَمَ تُعْطَى لَهُمْ لِمَالِكَ فَلْتَفْهَمَ
5643 أَهْلُ السَّهَامِ شُفْعَةٌ تُعْطَى لَهُمْ وَمَنْعُ ذِي التَّصِيبِ حُكْمُهُ عِلْمٌ
5644 كُلُّ فَرِيقٍ عِنْدَ كُوفَةٍ مَنَعٌ مِنْ شُفْعَةٍ عَلَى فَرِيقٍ قَدْ سَمِعَ
5645 دَعَاؤَهُ فِي اسْتِخْدَامِهِ لِلشُّفْعَةِ بِالسَّهْمِ أَوْ تَعْصِيهِ فِي الْجُمْلَةِ
5646 وَالشَّافِعِيُّ دُخُولُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِهِمْ أَجَازَ ذَلِكَ مُسْجَلًا
5647 عُمْدَتُهُ قَضَاءُ مُنْقَدِ الْوَرَى فِي شُفْعَةٍ قَضَى بِهَا فِيمَا جَرَى
5648 وَلَمْ يُخَصَّصْ وَاحِدًا عَنْ وَاحِدٍ فِي حُكْمِهِ الْعَادِلِ فِي الْمَقَاصِدِ
5649 وَشَرَطُهَا فِي الشَّرِكَاتِ أَنْ تَكُنَ تَكُونَتْ مِنْ قَبْلِ بَيْعٍ إِنْ عَلِنَ

المسألة الثالثة:

إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع

- 5650 غَيْرُ شَرِيكَ وَبَوَقَّتِ الْبَيْعَ إِذْ بَاعَ حِصَّةً مِنَ الْمَشْفُوعِ
5651 مَنْ قَبْلَ أَنْ يُرِيدَ حَقَّ الشُّفْعَةِ فَالشَّافِعِيُّ لِذَا يَرَى كَالزَّلَّةِ
5652 وَمِثْلُهُ أَشْهَبُ ثُمَّ مَالِكَ فِي بَعْضِ أَقْوَالٍ يَرَاهَا السَّالِكُ

المسألة الرابعة:

إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع

- 5653 وَالشَّقْصُ بَيْعَ قَبْلَ مَا إِنْ تُسْتَحَقُّ أَرْضٌ بِهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يَلْتَحِقُ
5654 بِمَلِكٍ شَافِعٍ فَهَلْ يُمَكَّنُ مِنْ شُفْعَةٍ ضَيَّعَهَا فَبَيَّنُوا
5655 بَعْضٌ لِحَقِّهِ يَرَاهُ قَدْ وَجِبَ بِشَرِكَةٍ فِي حَالِ بَيْعٍ قَدْ كُتِبَ
5656 لَيْسَ خُرُوجًا عَنْ يَدِ يَفُوتُ حَقًّا لَهُ وَذَلِكَ حُكْمًا ثَبَّتُوا
5657 وَغَائِبٌ فِيهِ الْخِلَافُ سَجَّلُوا بَعْضٌ لَهُ أُعْطِيَ وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ
5658 وَغَائِبٌ مِنْ شُفْعَةٍ يُمَكَّنُ بِذَا حَدِيثٍ لِلرَّسُولِ بَيْنَ

وَقَالَ قَوْمٌ سَاكِتٌ لَا يَرَعْبُ	وَمَالِكَ لَذَاكَ حُكْمًا يَذْهَبُ	5659
مَنْ لَمْ يُعَجِّلْ أَخْذَهُ قَدْ مُنِعَا	فَبِالسُّكُوتِ حَقُّهُ قَدْ ضَيَّعَا	5660
لِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةٌ تُؤَخَّرُ	مِنْهَا وَذَا حُكْمٌ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ	5661
فَحَقُّهَا يَسْقُطُ بِالتَّمَامِ	بَعْدَ ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَيَّامِ	5662
وَالْحُكْمُ لِلْجُمْهُورِ فِي ذَا مُتَبَعٍ	فِيهَا وَفَوْقَ ذَاكَ حَقُّهُ مُنِعَ	5663

القسم الثاني:

القول في أحكام الشفعة

نَذَرُهُ هُنَا عَلَيَّ التَّمَامِ	مَا فِيهِ خُلْفُهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ	5664
كَذَاكَ بَيْعَهَا وَذِي أَوْصَافِ	فَفِي مِيرَاثِ الشُّفْعَةِ الْخِلَافِ	5665
بَبَيْعِ أَمْوَالٍ وَذَا أَسَاسُهَا	فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ قِيَاسُهَا	5666
عَلَى الشَّرِيكِ عَهْدَةٌ يَحُوزُ	لِكُوفَةٍ فَالْبَيْعُ لَا يَجُوزُ	5667
وَقِيلَ عَهْدَةٌ ضَمَانَ الْبَائِعِ	وَذَا لِمَالِكٍ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ	5668
لَيْسَتْ مُبْطِلَةٌ وَتِلْكَ حَالُهُ	وَجَمْعُهُمْ بِأَنَّ الْاِسْتِقَالَهَ	5669
عَهْدَتُهَا مِمَّنْ تَكُونُ أَوْ لَا	فِيهَا خِلَافٌ صَحَبَ مَالِكٌ عَلَيَّ	5670
فِي الشَّقْصِ قَبْلَ شُفْعَةٍ إِذَا اقْتَنَى	وَمُشْتَرٍ يُحَدِّثُ غَرَسًا أَوْ بِنَا	5671
لِأَلَةِ الْبِنَاءِ دُونَ الْكُلْفَةِ	فَمَالِكٌ يُعْطِيهِ كُلَّ الْقِيَمَةِ	5672
وَالشَّافِعِيُّ يُعْطِي بِقَدْرِ الْأَبْنِيَّةِ	لَأَنَّهُ بَنَى بِسُوءِ نِيَّةٍ	5673
وَدَفْعُ أَثْمَانٍ لَهُ تَصَدَّى	مَقْلُوعَةً لِأَنَّهُ تَعَدَّى	5674
لِلشَّارِيِّ قَبْلَ شُفْعَةٍ فِيمَا عَلَنَ	مَالِكٌ إِذْ أَلْزَمَ إِعْطَاءَ الثَّمَنِ	5675
فِي غَاصِبٍ أَوْ مُشْتَرٍ تَأَكَّدَا	وَعَالِمٌ بِشُفْعَةٍ تَرَدُّدَا	5676
عَقَارَ غَيْرِهِ وَتَغْرِيمٌ وَجِبَ	بِعَلْمِهِ يَكُونُ غَاصِبًا غَضِبَ	5677
أَرْضًا بَنَى لِغَيْرِهِ تَسَاقَ	أَوْ مُشْتَرٍ لِأَحْقَهُ اسْتِحْقَاقُ	5678

كتاب القسمة

مَنْ قَسَمَةَ وَذَاكَ قَوْلٌ يُوثَقُ	حُضُورُ قُرْبَى أَوْ يَتِيمٍ يُرْزَقُ	5679
تَصْنِيفُهُ نَصٌّ صَرِيحٌ فَهْمُهُ	بِقَطْعِ مَا عَلَيْهِ دَلَّ حُكْمُهُ	5680
فُضُولُ ذَا الْكِتَابِ بَحْثًا ثَبَّتُوا	فَقَاسِمٌ مَقْسُومٌ ثُمَّ الْقِسْمَةُ	5681

الباب الأول: في أنواع القسمة

ثُمَّ مَنَافِعَ بِذَا الْكِتَابِ	ذَا الْبَابُ مَقْسُومٌ إِلَى الرَّقَابِ	5682
أَوْ لِمَنَافِعَ لَدَى الْأَقْبَالِ	تُقَسَّمُ الرَّقَابُ لِلْأَمْوَالِ	5683
يُقَرَعُ لِلتَّقْوِيمِ وَالتَّعْدِيلِ	فَغَيْرُ مَوْزُونٍ وَلَا مَكِيلِ	5684
أَوْ قِسْمُ مَرْضَاةٍ عَلَى التَّعْمِيمِ	وَقِسْمَةُ التَّرَاضِي بِالتَّقْوِيمِ	5685
ثَلَاثَةٌ تُورَدُ بِالتَّمَامِ	وَتُقَسَّمُ الرَّقَابُ فِي أَقْسَامِ	5686
وَغَيْرُهَا مَنَقُولٌ أَوْ يَحُولُ	جُمَلْتُهَا الرَّبَاعُ وَالْأَصُولُ	5687

الفصل الأول: في الرباع

بَعْدَ التَّرَاضِي فَالْجَمِيعُ يَعْلَمُ	أَمَّا الرَّبَاعُ وَالْأَصُولُ تُحَكَّمُ	5688
قِسْمٌ بِلَا نَفْعٍ مِنَ الْأَثَامِ	وَشَرْطُهَا فِي النَّفْعِ وَالسَّهَامِ	5689
مُخَالَفًا لِمَالِكَ فَلتَضْطَفِي	ذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ إِلَى مُطْرَفِ	5690
كَلَامِ رَبِّنَا أَتَى مُفْصَلًا	لِقَوْلِ مَالِكَ مُرْتَبًا عَلَى	5691
لِقِسْمَةِ لِلْمَالِ حَيْثُ تُعْرَضُ	فَفِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُفْرَضُ	5692
مُطَبَّقَانِ شَرْعَةً لِلشَّافِعِ	كَذَاكَ لِلتَّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	5693
وَالسَّهْمُ حِينَذَاكَ غَيْرُ نَافِعِ	وَالْخُلْفُ فِي تَحْوُلِ الْمَنَافِعِ	5694
تَعْضِيَّةً شَرْوُطُهَا فِي الْخَبْرِ	فَالرَّاجِحُ التَّقْسِيمُ دُونَ النَّظَرِ	5695
وَفِي اخْتِلَافِ النَّوعِ حَكْمٌ تَبْنَا	وَالنَّهْيُ عَنْهَا مِنْ مُشْرَعِ أَتَى	5696

الفصل الثاني: في العروض

فِي قِسْمَةِ وَرَبِيعِهِ بِذَا وَصِفِ	فِي الْحَيَوَانِ أَوْ عُرُوضٍ يَخْتَلَفُ	5697
فَبِالْخِلَافِ كُلُّهُمْ قَدْ يَخْسِرُ	فَمَالِكَ قَالِ عَلَيْهَا يُجْبَرُ	5698

١ - تقديم (لا تعضية على أهل الميراث)، رواه البيهقي في آداب القاضي والتعضية: القسمة.

- 5699 عَيْنُ الْعَرُوضِ حِينَمَا تَعَدَّدَتْ
أَجْناسُهَا فَقَسِمَةَ قَدْ وَجَبَتْ
- 5700 فَاضْطَرَبَتْ أَقْوَالُ صَحْبِ مَالِكٍ
مِنْ ذَاكَ حَارًا فَهُمْ كُلٌّ سَالِكٍ

الفصل الثالث:

في المكيل والموزون

- 5701 وَحَرَّمُوا الْقَرْعَةَ فِي الْكُلِّ
فِي الْكَيْلِ أَوْ فِي الْوَزْنِ وَصَفُ الْجُلِّ
- 5702 لَكِنَّمَا الْجَوَازُ فِي التَّرَاضِي
لَأَنَّهُ يَسُوقُ لِلتَّعَاضِي
- 5703 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يُمْنَعِ التَّفَاضُلُ
قَسِمَةَ الْإِعْتِدَالِ قَدْ تُحَاوَلُ
- 5704 ذِي صِفَةِ لِقَسِمَةِ الرَّقَابِ
وَحُكْمُهَا فَهُمْ مِنْ الْكِتَابِ

القول في الباب الثاني:

وهو قسمة المنافع

- 5705 قَسِمُ مَنَافِعِ يُرَى بِالسُّهُمَةِ
يُمْنَعُ لِابْنِ قَاسِمٍ فِي الْمَلَّةِ
- 5706 وَلَا يَجُوزُ جَبْرٌ مِنْ أَبَاهَا
وَهِيَ الْمَهَايَأُ لِمَنْ حَبَاهَا
- 5707 وَاخْتَارَهَا النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحْبُهُ
وَذَاكَ حُكْمُهُ لِمَنْ يَرْغَبُهُ
- 5708 قَسِمُ مَنَافِعِ عَلَى الْأَعْيَانِ
كُلٌّ لِرَبِيعِ الْعَيْنِ يَجْنِي أَنْ
- 5709 وَالْمَلِكُ يَبْقَى بَيْنَ كُلِّ مُشْتَرِكٍ
مَا لَمْ يُقَسِّمْ أَوْ يُبَاعَ أَوْ هَلَكَ
- 5710 لِصَحْبِ مَالِكٍ خِلَافٌ فِي الزَّمَنِ
بِخُلْفِ أَعْيَانِ يَكُونُ مُقْتَرَنَ
- 5711 فَزَرْعُ أَرْضٍ أَوْ رَكُوبُ الْمَرْكَبِ
لَيْسَ مُوَحَّدًا لِأَهْلِ الْمَذْهَبِ
- 5712 وَمِثْلُ ذَاكَ كُلَّمَا يُحَوَّلُ
وَشَبَّهُ ذَاكَ كُلُّ شَيْءٍ يُنْقَلُ
- 5713 مَا فِيهِ قَدْ يَشْتَرِكُ الْأُمْرَانِ
يُمْنَعُ مَعَ تَتَابُعِ الزَّمَانِ
- 5714 وَعَكْسُهُ يَجُوزُ فِي الْبَعِيدِ
مَنْ أَجَلِ ضَبْطِ الْوَقْتِ بِالْتَّحْدِيدِ
- 5715 عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ هَذَا الْخَبْرُ
رَوَّاهُ عَنْهُمْ بِسَائِرِ الْأَثَرِ
- 5716 وَالْحَصْرُ عِنْدَهُمْ لِلِاسْتِخْدَامِ
فِي خَمْسٍ أَوْ شَهْرٍ مِنَ الْأَيَّامِ
- 5717 فِيهَا خِلَافٌ لَمْ يُعَيَّنْ صَحْبُهُ
فَلَمْ يُضْمَنَّ غَيْرَ ذَا كِتَابَهُ

الباب الثالث:

القول في الأحكام

بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا يَحُوزُ	وَنَقَضُ قِسْمَةَ فَلَا يَجُوزُ	5718
مَنْ دُونَ تَدْلِيْسٍ وَلَا تَعَاضِي	كُلُّ نَصَابُهُ عَلَى التَّرَاضِي	5719
وَمَنْ ثَلَاثَةَ بَحِيْثَمَا وَجِدَ	إِلَّا بَطَارِيٍّ عَلَيْهَا قَدْ يَرْدُ	5720
رُدَّ بِهَا مَا قَسَمَ الرَّفَاقُ	غَبْنٌ وَعَيْبٌ مِثْلُهُ اسْتِحْقَاقُ	5721
فِي حَالَةِ الْخِصَاصِ لِلنَّصِيبِ	فِي الْعَيْبِ أَحْكَامٌ عَلَى الْمَيْبِ	5722
بِمَبْلَغِ مُؤَثَّرٍ فِي الْقِسْمَةِ	هَلْ نَقَصَ الْعَيْبُ لِقَدْرِ الْحِصَّةِ	5723
إِنْ فَاتَ نِصْفُهُ بِهِ ذَا الْحُكْمِ	بِالْكَثْفِ قَبْلَ الْفَوْتِ رُدُّ الْقَسْمِ	5724
لِلْبَعْضِ حُكْمٌ جَائِزٌ بِالْجُمْلَةِ	وَفَسْخُ قِسْمَةٍ أَتَتْ بِقُرْعَةٍ	5725
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حِينَ يُحْسَبُ	فَلَا بِنِ مَا جَشُونَ قَالَ أَشْهَبُ	5726
وَقَدْ مَضَى فِي رَاجِحِ الشَّرِيْعِ	عَلَيْهِ ضَمْنُ الْعَقْدِ فِي الْمَبِيعِ	5727
بَيْنَهُمَا الْمَالُ بِرَدِّ حَاسِمِ	وَحُكْمِ اسْتِحْقَاقِ لِابْنِ قَاسِمِ	5728
رُجُوعُهُ بِنِصْفِهِ جَدِيدُ	إِذَا يُرَى عَيْبٌ بِهَا كَثِيرُ	5729
وَيَنْقُضُ الْقِسْمَةَ حُكْمُ الْحَاكِمِ	فِي فِقْهِ مَالِكٍ كَذَا ابْنِ قَاسِمِ	5730
يُعْفِيهِ مَنْ رَدَّ إِذَا مَا قَدَّمَ	إِنْ يَهْلِكِ الْحِطُّ بَاتَ مَنْ سَمَا	5731
مَنْ السَّهَامِ مَالِكٌ عَمْدًا فَقَدْ	وَقِسْمَةٌ تَشْمَلُ كُلَّمَا وَجِدَ	5732
يُعْفِيهِ مَنْ دُيُونُهُ لِلْغُرْمَا	وَهَلْكُهُ إِذَا أَتَى مُقَدَّمَا	5733

كتاب الرهن

أَرْكَانُهُ شُرُوطُهُ تُعْتَمَدُ	وَالْأَصْلُ فِي الْكِتَابِ إِنْ لَمْ تَجِدُوا	5734
وَصِيْفَةُ الشَّيْءِ وَعَقْدُ الرَّهْنِ	فِي رَاهِنٍ مَرْهُونٍ قُلْ مُرْتَهِنٍ	5735

الركن الأول:

في الرهن

رَهْنُ الْوَصِيِّ لَيْسَ بِالْمَنْقُوضِ	بُلُوغُ رَاهِنٍ مِنَ الْمَفْرُوضِ	5736
يُرْفَضُ رَهْنُهُ لِكُلِّ بَائِعٍ	وَمُفْلَسٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	5737
فَلَيْسَ مِنْهُ تَلْزِمُ الرَّهُونُ	مَنْ مَالُهُ تَسْتَعْرِقُ الدُّيُونُ	5738
بَيْنَهُمَا تَبَايُنُ الْأَوْصَافِ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ خِلَافٌ	5739

الركن الثاني: قالت الشافعية

يصح بثلاثة شروط:

عِنْدَ وُجُودِهِ وَإِقْرَارِ كُتْبِ	وَاخْتِلَافِ رَاهِنٍ لِمَا غَضِبَ	5740
دَيْنٍ وَلَا زِمٍّ كَذَلِكَ ثَابِتٌ	مَرَهُونٌ فِيهِ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ	5741
لَدَيْهِ قَدْتَرِي مِنَ الْمَضْبُوطِ	لِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَتُهُ الشَّرُوطُ	5742
فَرَهْنٌ دَيْنٌ حُكْمُهُ مِنَ الْوَهْنِ	عَيْنًا تَكُونُ مَلِكُ الْمِرْتَهَنِ	5743
إِنْ حَلَّتِ الْأَجَالُ مِنْ ذِي الْعَلَّةِ	وَكَوْنُهُ يُبَاعُ عِنْدَ الْحَاجَةِ	5744
مَا مَنَعُوا الْبَيْعَهُ وَقَتَّ الرَّهْنِ	يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يِرْتَهَنَ	5745
وَطَبَعَهَا شَرْطٌ لَدَى الْأَخْيَارِ	غَيْرَ مُعَيَّنٍ كَالدَّيْنَارِ	5746
فَالْقَبْضُ غَائِبٌ بِهِذِ الصَّفَقَةِ	أَوْ رَأْسُ مَالٍ سَلِمَ فِي الذِّمَّةِ	5747
فَالرَّهْنُ وَارِدٌ عَلَيَّ الْمَسْلَمِ	وَالظَّاهِرِيِّ يَمْنَعُ غَيْرَ السَّلْمِ	5748
غَضِبَ لِمَالِكٍ فَكُلُّ يَأْتِي	فِي سَلْمٍ قَرْضٍ وَمُتَلَفَاتٍ	5749
تَعْوِيضٍ دِيَّةٍ لِرَهْنٍ يُعْتَمَدُ	جُرْحٍ وَأَرْشٍ مِنْ جِنَايَةٍ يَرِدُ	5750

الركن الثالث:

وهو الشيء المرهون

مَّا يُبَاعُ غَيْرَ كُلِّ وَصْفِ	لِمَالِكٍ يَشْمَلُ غَيْرَ الصَّرْفِ	5751
وَالظَّاهِرِيِّ فِي سَلْمٍ يُعَارِضُ	فَالصَّرْفُ فِيهِ يُشْرَطُ التَّقَابُضُ	5752
وَمَوْقِفُ الْقُرْآنِ فِيهِ وَاضِحٌ	لِمَالِكٍ يَرَاهُ فِيهِ رَاجِحٌ	5753
لِمُسْلِمٍ بِسَائِرِ الْأَثْمَانِ	وَمَالِكٍ بِحُكْمِ قَوْلِ ثَانٍ	5754
فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ عِنْدَ السَّبَبِ	إِذْ عَمَّ الرَّهْنُ عَلَى مُرْتَبِ	5755

تُلْفَى أَتَتْ لِلرَّهْنِ فِي الْمَضْبُوطِ	وَالشَّافِعِي ثَلَاثَةُ الشَّرُوطِ	5756
فَذِي شُرُوطِهِ الَّتِي تُحْتَرَمُ	دَيْنًا يَكُونُ وَاجِبًا وَيَلْزَمُ	5757

القول في الشروط

أَحْكَامُهُ تَأْتِي مَعَ التَّعَدَادِ	شُرُوطُ صِحَّةِ كَذَا فَسَادِ	5758
عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ حُكْمٌ قَدْ سَقَى	فَشَرَطُ قَبْضِ الرَّهْنِ ذَاكَ مُتَّفَقٌ	5759
يَجْعَلُهُ فِي الْقَطْعِ لِلْإِنْسَانِ	إِتْيَانُهُ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	5760
بِصِحَّةِ اللَّبْعِضِ قَالَ يُعْرَفُ	شَرَطُ الْكَمَالِ الْبَعْضُ قَالَ يُوصَفُ	5761
شَرَطُ نَفَاذٍ لَا يَطُولُ النَّقْضُ	فَإِنْ يَكُنْ لِصِحَّةِ فَالْقَبْضُ	5762
وَخَارِجًا عَنِ صَفْقَةِ الْحَرَامِ	فَمَا لَكَ يَرَاهُ لَتَمَامِ	5763
وَدَاخِلًا صُلْبًا لِتِلْكَ الصَّفْقَةِ	وَالشَّافِعِي النُّعْمَانُ شَرَطُ صِحَّةِ	5764
تِلْكَ الَّتِي بِالْقَوْلِ كَالْعُهُودِ	فَمَا لَكَ لَدَيْهِ كَالْعُقُودِ	5765
عَلَيْهِ شَرَطُ صِحَّةِ إِذْ يُعْرَضُ	وَعَيْرُهُ مِنْ نَصِّ قَبْضِ حَضُّوَا	5766
أَجَازَ جُمُهورٍ وَبَعْضٌ قَدْ حَظَرَ	وَالْخَلْفُ هَلْ يَجُوزُ فِي غَيْرِ السَّفَرِ	5767
وَعَيْرُهُ يَشْهَدُ فِيهِ الشَّاهِدُ	فِي سَفَرِ نَصِّ الْكِتَابِ وَارْدُ	5768
فِي حَضْرٍ مُشْرَعًا لِمَذْهَبِ	وَعُمْدَةُ الْجُمُهورِ رَاهِنَ النَّبِيِّ	5769
سَالِكُهَا يَنْجُو مِنَ الْآثَامِ	مُتَّفَقِي مَحْجَّةِ الْإِسْلَامِ	5770
بِمَلِكٍ مَرُهورٍ إِذَا لَمْ يَنْجَحُوا	وَيَطَّلُ الرَّهْنُ إِذَا يَصْرَحُ	5771
تَمَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ تَمَّ مَا حَصَلَ	فِي الْوَقْتِ فِي إِعْطَاءِ رَاهِنِ مَحَلِّ	5772
لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ حَدِيثُ يَنْسَخُ	فَشَرَطُ ذَا الْمَشْكِلِ فَقَهَا يُفْسَخُ	5773
إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ بِالتَّمَامِ	لِجُمْلَةِ النُّصُوصِ وَالْأَحْكَامِ	5774

القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب:

وهو القول في الأحكام

بِهَا عَلَى الرَّاهِنِ حَقًّا يُحْكَمُ	شُرُوطُهُ جَمِيعُهَا تُقَسَّمُ	5775
فَرَا جِعَ لِحَقِّ مَنْ يُتَّهَمُ	بِهِ عَلَيْهِ حِينَ مَا يَلْتَزِمُ	5776
حَتَّى يُؤَدِّي رَاهِنٌ كُلَّ الثَّمَنِ	مُرْتَهِنٍ مِنْ حَقِّهِ مَسْئَلُ الرَّهْنِ	5777
بِبَيْعِ رَهْنٍ فِي حُلُولِ الزَّمَنِ	إِنْ وَكَلَّ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ	5778
قَبْلَ رُجُوعِهِ لِحَاكِمٍ وَجَدَ	جَازَ وَكْرَهُهُ لِمَالِكٍ وَرَدَ	5779

بَسَائِرِ الْمَرْهُونِ حَيْثُ حُقِّقَا	5780	وَهُوَ لَدَى الْجُمْهُورِ قَدْ تَعَلَّقَا
عَنْهُ لِمَالِكَ وَذَا مُعَوَّلٌ	5781	نَمَاءُ مَرْهُونٍ إِذَا يَنْفَصِلُ
فِي أَصْلِهِ الْمَرْهُونَ عَنْهُ يُنْقَلُ	5782	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَلَيْسَ يَدْخُلُ
وَالشُّورَ وَالنُّعْمَانَ بَلْ يُرْتَبُ	5783	وَقَوْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ
مُشَابَهًا فِي خَلْقَةٍ قَدْ أُحْقَا	5784	فِي أَصْلِهِ وَمَالِكَ قَدْ فَرَّقَا
فَهُوَ بِهِ فِي الْأَصْلِ قَدْ يَتَّصِلُ	5785	بِأَصْلِهِ مُخَالَفٌ بَلْ يُفْصَلُ
قَضَى بِهِ رَسُولُنَا الْمَحْبُوبُ	5786	فَالرَّهْنُ مَرْكُوبٌ كَذَا مَحْلُوبٌ
يَتَّبِعُ فِي جَوْهَرِهِ وَالْفَصْلُ	5787	أَبُو حَنِيفَةَ لِفِرْعِ الْأَصْلِ
بَيْنَ فِرْعِ الْحَيِّ ثُمَّ الثَّمَرَةِ	5788	وَمَالِكَ مَيْزَ فِي الْمَسْأَلَةِ
وَلَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ أَفْرَزًا	5789	فَحُكْمُهُ فِيمَا يُغَابُ مَيْزًا
فِي شَأْنِهِ الرَّاهِنُ حِينَ يُسْتَلَمُ	5790	فَمَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ يُتَّهَمُ
لِمَالِكَ فِي بَحْثِ كُلِّ السُّبُلِ	5791	وَذَلِكَ اسْتِحْسَانٌ حُكْمِ الْعَدْلِ
مُرْتَهَنٌ مُرَجَّحٌ لِمَالِكَ	5792	وُخْلَفَهُمْ فِي وَصْفِ رَهْنِ هَالِكِ
فِيمَا يُغَابُ ضَامِنٌ ذَا الْفَصْلِ	5793	إِذْ مُدْعَى عَلَيْهِ ذَاكَ الْأَصْلِ
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَا حَقَّقَا	5794	وَبَيْنَ قَدْرِ صِفَةٍ قَدْ فَرَّقَا

كتاب العجر

مُقَسِّمٌ نَصَابًا لِارْتِيَابِ	5795	وَالْحَجَرُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ
كَذَاكَ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ يُنْظَرُ	5796	أَصْنَافٌ مَحْجُورٌ مَتَى يُحْجَرُ

الباب الأول:

في أصناف المحجورين

صَغِيرٌ سِنَّ ذَاكَ بِالتَّعْمِيمِ	5797	وَأَتَّفَقُوا فِيهِ عَلَى الْيَتِيمِ
لِمَالِهِ فِي سَفْهِهِ يُقَرَّرُ	5798	وَالْخُلْفُ فِي الْكَبِيرِ إِذَا يُبْذَرُ
تَبْذِيرَ مَالِ كَتْمِي بِهِ يَنْتَفِعُ	5799	عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحَجَرٍ يَمْنَعُ
لِمَالِكِ وَابْنِ الزُّبَيْرِ فَاعْلَمَا	5800	لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا

عَلَى الْكَبِيرِ الْمَنْعُ بِاتِّفَاقٍ	أَبُو حَنِيفَةَ وَاللَّعْرَاقِ	5801
مَنْ بَعْدَ عَقْدَيْنِ وَخَمْسِ تَغْرُبِ	بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ حَجْرٌ يُضْرَبُ	5802
إِلَيْهِمْ مَالًا وَذَاكَ أَرْفَعُ	إِنْ تَعَلَّمُوا مِنْهُمْ لِرُشْدٍ فَادْفَعُوا	5803
إِنْ سَفَّهُوا فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ	أَدْلَىةَ الْحَجْرِ عَلَى الرَّجَالِ	5804
فِي الْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ لَا تُلْغِيهِ	لِمَالِكَ فَسُنَّةُ السَّفِيهِ	5805
جَمَاعَةٌ لِلِسَفْهَاءِ وَذَا عُلْمِ	مُفْلَسٌ وَزَوْجَةٌ بَدَا تَتِمُّ	5806

الباب الثاني :

متى يخرجون من الحجر؟

إِلَيْهِ ضِمْنِ جَدُولٍ يُعْتَبَرُ	وَقَتِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ يُنْظَرُ	5807
إِلَى يَتِيمٍ أَوْ سَفِيهِ يُحْكَمُ	كُلُّ الصَّغَارِ أَمْرُهُمْ يُقَسَّمُ	5808
وَمَنْ وَلِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ بِالْحَذَرِ	بَعْدَ بُلُوغِهِمْ بِرَفْعِ الْحَجْرِ	5809
يَزُولُ حَجْرُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ	كُلُّ صَغِيرٍ بَالِغٍ وَرَاشِدٍ	5810
بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالسَّجَالِ مَائِلُ	أَمَّا الْإِنَاثُ فَالْخِلَافُ حَاصِلُ	5811
أَوْ بَلَغَتْ بِدُونِهِ فِي الْمَذْهَبِ	عِنْدَ بُلُوغِ الْبِنْتِ فِي حِضْنِ الْأَبِ	5812
كَمِثْلِ حُكْمِهِمْ عَلَى الذُّكُورِ	فَالْحُكْمُ عِنْدَ نَخْبَةِ الْجُمُهورِ	5813
حَتَّى دُخُولِهَا بِبَعْلِ تَجْتَبِي	وَمَالِكَ تَبْقَى وَلَايَةُ الْأَبِ	5814
عَلَيْهِ حَجْرُهُ إِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ	وَبَالِغٍ مَجْهُولٍ حَالٍ يَسْتَمِرُّ	5815
فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَفْعَالِ	بِرُشْدِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ	5816
مَنْ حَجْرَهُ إِنْ رُشِدُهُ يُحَقِّقُ	وَمَنْ وَصَايَةً عَلَيْهِ يُطْلَقُ	5817
يَرْفَعُهُ عِنْدَ بُلُوغِ الرَّاشِدِ	وَقِيلَ حَجْرُهُ كَحَجْرِ الْوَالِدِ	5818
لِمَالِكٍ تَعْرِيفُ رُشْدٍ وَجِدَا	تَتَمِيرُ مَالٌ ثُمَّ إِصْلَاحٌ بَدَا	5819
فَرَفَعَهُ بِنَفْسِ حَالَةِ الذُّكْرِ	وَحَالُ بَكْرٍ مَعَ وَصِيَّهَا ذُكْرُ	5820
كَرُشْدٍ وَاجِدٍ أَبَاقْدُ جُعِلَا	وَحَالُ مَجْهُولٍ فَحَمْلُهُ عَلَى	5821

أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي

فإن فيها في المذهب قولين

- 5822 أولاهما ترشيدها إن بلغت
وَقَتَ الْمَحِيضَ فَعَلَّهَا كُلُّ ثَبَتَ
- 5823 والثاني مردود إذا لم تعس
وَمَنْ لَهَا عَقْدًا يُبَادِلُ فُمْسِي

الباب الثالث :

في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة

- 5824 يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ
أَصْنَافٍ مَحْجُورٍ عَلَى التَّبِينِ
- 5825 فَكَيْفَ حَالُ الْفِعْلِ فِي الْإِجَازَةِ
لِفِعْلِ مَحْجُورٍ وَرَدُّ الصَّفَقَةِ
- 5826 وَمِثْلُ ذَا أَفْعَالٍ مُهْمَلِينَ
أَفْعَالُهُمْ مَرْدُودَةٌ يَقِينًا
- 5827 فَبِالْمَجَانِ الْعَقْدُ عَقْدٌ بَاطِلٌ
وَعَيْرُهُ لَهُ الْوَلِيُّ يُعَامِلُ
- 5828 فَمَابِهِ مَنَفَعَةُ الْمَحْجُورِ
فَذَلِكَ جَائِزٌ مِنَ الْأُمُورِ
- 5829 وَعَيْرُهُ يُحْكَمُ بِالْبُطْلَانِ
لِلْقَاضِي حَالِ السُّوقِ فِي الْأَعْيَانِ
- 5830 إِفْسَادُهُ لِمَالِهِ قَدْ يَلْزُمُهُ
إِنْ لَمْ يُؤْمَرْ مِنْ وَلِيٍّ يَعْلَمُهُ
- 5831 وَصِيَّةٌ لِأَزْمَةٍ فِي حَالِهِ
بِعَكْسِ عِتْقِ هِبَةِ لِمَالِهِ

كتاب التفليس

- 5832 مَنْ هُوَ مُفْلِسٌ كَذَلِكَ الْإِسْمُ
فِيهِ وَمَا الْأَنْوَاعُ ثُمَّ الْحُكْمُ
- 5833 يَعْزَمُ إِفْلَاسٌ لِمَعْنِيَيْنِ
بِنَقْصِ مَالٍ عَنِ سَدَادِ الدَّيْنِ
- 5834 وَالثَّانِي لَيْسَ مَالِكًا لِمَالٍ
فَهُوَ فَقِيرٌ جُمْلَةً الْأَحْوَالِ
- 5835 حَالَتُهُ إِنْ ظَهَرَتْ لِلْحَاكِمِ
هَلْ حُكْمُ تَفْلِيْسٍ بِحُكْمٍ لِأَزْمِ
- 5836 فَهَلْ لَهُ حَجْرٌ عَلَيْهِ يَبْتَدِ
أَمْ شَرْطُ تَفْلِيْسٍ بِحُكْمٍ يَقْتَدِي
- 5837 يُبَاعُ مَالُهُ كَذَا يُقَسَّمُ
وَالْحَبْسُ حَيْثُ لَمْ يَفِي وَيَغْرَمُ
- 5838 وَمِثْلُ ذَاكَ مُوسِرٌ يَمْتَسِعُ
حَيْثُ السَّدَادُ لِلدُّيُونِ يُتَّبَعُ
- 5839 بِهِ لَدَى الْقَاضِي وَشَرَعًا مَا سَلَكَ
طُرُقَ آدَاءِ مَالٍ غَيْرِ قَدْ هَلَكَ

- 5840 لَيْسَ لِدَائِنِ سِوَى مَا يُوجَدُ
5841 بَيْنَ جَمِيعِ الدَّائِنِينَ بِالنَّسَبِ
5842 كَرِهْنِ الْأَمْتِيَّازَ قَبْلَ الْحَجْرِ
5843 أَمْرُ النَّبِيِّ بِذَلِكَ قَدْ تَكَرَّرَا
5844 حَبَسَ الْمَدِينِ فِيهِ آثَارٌ أَتَتْ
5845 إِذْ غَرَمَا أَبِيهِ سَجْنَا أَوْ دُعُوا
5846 عَنْ قَدْرٍ مَالِهِ يُرِيدُ الْغُرْمَا
5847 أَسِيدُ قِصَّةٍ لَهُ عِنْدَ عُمَرَ
5848 بِأَرْبَعِ مِنَ السِّنِينَ تُوَضَّعُ
5849 لَمْ يَمْلِكُوا أَضْلَ الْعَقَارِ الْحَاصِلِ
5850 فِي رِبْعِ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ
5851 وَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ يُبَاعُ
5852 وَإِنْ تَكُنْ عَيْنُ الْمَتَاعِ مَائِلَةً
5853 مَا لَمْ يَرِدْ تَحَاصُّصٌ لِلْغُرْمَا
5854 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ثَمَنِ لِمَالِكَ
5855 وَبَعْضُهُمْ لَسَلْعَةٍ قَدْ قَوْمَا
5856 وَأَصْلُهُ إِلَى الرَّسُولِ يُرْفَعُ
5857 مِنْهُ السُّوَى مِنْ دَائِنِي الْمَفْلَسِ
5858 لِأَصْلِ هَذَا الْحُكْمِ فِي الْقَضَاءِ
5859 خَرَجَتْهُ مَالِكَ وَالْبُخَارِيِّ
5860 وَالْمَوْتُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْإِنْسَانِ
5861 فَمَالِكَ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا
5862 عُمْدَةَ مَالِكَ بِمَوْتِ يَتَّحِدُ
5863 فَالشَّافِعِيُّ عُمْدَتَهُ فِي الْخَبْرِ
5864 وَزَائِدٌ فِي سَلْعَةٍ عَنِ الثَّمَنِ
5865 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ يُخَيَّرُ
5866 مِنَ الْإِضَافَةِ الَّتِي أَدْخَلَهَا
- مَنْ مَالٍ مُسْتَدِينِهِ إِذْ يُرْصَدُ
تَرْتِيبُهُمْ يَأْتِي عَلَى قَدْرِ الرَّتَبِ
وَعَبْرَ ذَلِكَ خَارِجٌ مِنْ حَظَرِ
وَمَنْعُهُ عَبْرَ الْحَدِيثِ سَطْرًا
فِي حَبْسِ جَابِرٍ وَذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ
إِذْ عَجَزَ الْمَالُ الَّذِي قَدْ يَدْفَعُ
لَكِنْ لَهُ دَعَا فَنَالَ الْمَغْنَمَا
أَحَاطَ دَيْنُهُ بِمَشْرُوكِ أَمْرٍ
ثَمَارُهُالَهُمْ حَلَالٌ يَنْفَعُ
وَحَقُّهُمْ مُنْحَصِرٌ بِالْكَامِلِ
وَذَلِكَ لِلنُّعْمَانِ فِي أَقْوَالِ
رَغْمًا عَلَيْهِ فِي الْقَضَا الْمَتَاعِ
صَاحِبُهَا أَوْلَى بِعَيْنِ حَاصِلِهِ
فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدٌ قَدْ سَلَّمَا
مُخَيَّرًا فِي حُكْمِهِ لِلْمَالِكِ
تَفْضِيلُهُ فِي ثَمَنِ لِلْغُرْمَا
وَمُدْرِكُ لِمَالِهِ فَلْيُمْنَعُ
فِي خَبَرٍ عَنِ النَّبِيِّ مُؤَسَّسِ
عَلَى الْعُمُومِ الْحَمْلُ لِلْأَكْفَاءِ
وَاللَّفْظُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْأَبْرَارِ
لِلشَّافِعِيِّ مَالِكِ فِي قَوْلَيْنِ
وَالشَّافِعِيُّ سِوَى لِدَاكَ مُطْلَقًا
مَعَ الْمَدِينِ فِي تَحَاصُّصِ يُحَدُّ
مَالِكِ مَوْتًا قَاسٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
فِيهِ شَرِيكَ لِلْغُرِيمِ إِنْ عَلَنَ
بَيْنَ آدَاءِ مَا بِهِ يُقَدَّرُ
ضَمَّنَ الْمَتَاعِ دَائِنٌ حَصَلَهَا

وَاحْتَلَفُوا فِي مَالٍ مَحْجُورٍ هَلَكَ	5867
عِنْدَ الْغَرِيمِ عِبْتُهُ لِمَا مَلَكَ	
لِحَقِّ بَيْعِهِ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	5868
وَضَامِنٌ مَدْخُولُهُ لِلْحَاكِمِ	

كتاب الصلح

وَالصُّلْحُ خَيْرٌ إِذْ بِهِ يُعَالَجُ	5869
كُلُّ خِلَافٍ لِلْقَرِيبِ يُخْرَجُ	
وَفِي جَوَازِهِ عَلَى الْإِقْرَارِ	5870
مُتَّفَقٌ وَالْخُلْفُ فِي الْإِنْكَارِ	
وَمَالُكَ يُرَاعِي مَا لِلْبَيْعِ	5871
فِي الشَّرْطِ عِنْدَ الْكُلِّ لِلْجَمِيعِ	
وَالصُّلْحُ فِي الْإِنْكَارِ حُكْمٌ يُكْرَهُ	5872
فِي كُلِّمَا فِي حُكْمِهِ يُشْتَبَهُ	
وَعَيْرُ جَائِزٍ فَمَالُكَ أَمْرٌ	5873
يُفْسَخُ لِلْجَمِيعِ أَوْ صُلْحٌ يُقْرَ	
وَدُونَ فَسْخٍ حَيْثُمَا طَالَ الزَّمَنُ	5874
فَتِلْكَ أَوْصَافٌ لَهُ فِيمَا عَلَنَ	

كتاب الكفالة

كَفَالَةٌ تُقَالُ لِلزَّعَامَةِ	5875
كَذَاكَ لِلضَّمَانِ وَالْحَمَالَةِ	
أَحْكَامُهَا قَدْ قُسِّمَتْ نَوْعَانِ	5876
فِي الْمَالِ ثُمَّ النَّفْسِ فِي الزَّمَانِ	
حَمَالَةُ النَّفْسِ أَتَتْ فِي الْمَالِ	5877
جَوَازُهَا يُعْرَفُ فِي الْأَقْوَالِ	
قَوْلِ الرَّسُولِ فَالزَّعِيمُ غَارِمٌ	5878
وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ لِأَزْمِ	
حَمَالَةٌ بِالنَّفْسِ عَلِمًا تُعْرَفُ	5879
ضَمَانٌ وَجْهٌ لِلْجَمِيعِ يُوصَفُ	
لِلشَّافِعِيِّ حُكْمُ الْجَدِيدِ يَمْنَعُ	5880
دَاوُدُ مِثْلُهُ لَذَاكَ يُرْجَعُ	
حُجَّتُهُمْ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	5881
قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ لِلْإِخْوَانِ	
إِنْ مُتَحَمَّلٌ يَغِيبُ مَا الْعَمَلُ	5882
فِي الْيَوْمِ أَوْ يَوْمَيْنِ فِيهِمَا رَحَلُ	
حُضُورُهُ لِمَالِكَ ذَا وَاجِبُ	5883
وَعَكْسُهُ فِيهِ الْجَمِيعُ رَاغِبُ	
وَالْحَبْسُ لِلزَّعِيمِ إِنْ تَغَيَّرَا	5884
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَغَبَا	
قِيلَ سِوَى الْحُضُورِ لَا يَلْزَمُهُ	5885
لَئِنْ يَكُنْ مَكَانُهُ يَعْلَمُهُ	
وَلَا يَجُوزُ الْحَبْسُ لِلْحَمِيلِ	5886
إِلَّا لِعَاجِزٍ عَنِ التَّدْلِيلِ	

1 - للشافعي حكم مذهبه الجديد.

إِتْيَانُهُ بِهِ كَمَا قَدْ التَزَمَ	عَلَى مَكَانٍ مِّنْ حُضُورِهِ حُسْمٌ	5887
كَفَيْلٌ وَجَهَ غَارِمٌ لِمَا حُسِبَ	لِابْنِ عُبَيْدِ ابْنِ سَلَامٍ نُسَبٌ	5888
أَدَى الْكَفَيْلُ عَنْهُ مِنْتَهَاهُ	يَقُولُ مَالِكٌ وَمَنْ قَفَاهُ	5889
بِهِ عَلَى مَكْفُولِهِ وَذَا عُلِمَ	أَنَّ الْحَمِيلَ غَارِمٌ لِمَا حَكِمَ	5890

كتاب العوالة

أَتَى بِهَا الْحَدِيثُ ذَا تَرْجِيحٍ	حَوَالَةَ تَعَامُلٍ صَاحِيحٍ	5891
مَالِكٌ لِلْمُحَالِ دُونَ مَيِّنٍ	يُشْتَرَطُ الرِّضَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ	5892
وَبَعْضُهُمْ فِي الْعَيْنِ حَصْرًا رَجِحٌ	دَاوُدُ حُكْمُهُ بِنَقْضِ الْأَصْحَبِيِّ	5893
تَلَزَمَهُ أَوْصَافُهُ الْكَمَالِ	وَمَنْ يُحَالُ نَحْوَهُ الْمُحَالِ	5894
مِنَ الطَّعَامِ مَنْعَهَا فِي ذَا عُلْمٍ	وَإِنْ يَكُنْ وَاحِدَهَا مِنَ السَّلْمِ	5895
عَكْسَ الْحَمَالَةِ لَدَى التَّسْيِيرِ	أَحْكَامُهَا فَإِنَّ لِلْجُمُهورِ	5896
يُقْبَلُ عَوْدٌ لِلْمُحِيلِ قَدْ عَلَنَ	إِنْ أَفْلَسَ الْمُحَالُ قُلْ عَلَيْهِ لَنْ	5897
مَا لَمْ يَكُنْ غَرًّا مِنَ الْمُحِيلِ	تَحْوِيلٍ دَيْنِهِ مَعَ الْقَبُولِ	5898
عَكْسَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَزْبِهِ	وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ	5899
مُفْلَسًا مَالِ الْمُحَالِ قَدْ ثَبَتَ	وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ أَحْيَلَّ إِنْ يُمِتَ	5900
وَذَاكَ حُكْمُ الْبَعْضِ دُونَ حَصْرِهِ	عَلَى الْمُحِيلِ مِثْلَ بَدْءِ أَمْرِهِ	5901

كتاب الوكالة

الباب الأول:

في أركانها

فَالرُّكْنُ وَالْأَحْكَامُ خُلْفٌ يُوثَرُ	أَبْوَابُهَا ثَلَاثَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ	5902
وَحُلْفُهُمْ فَيَمَنْ يُدِيرُ أَمْرَهُ	مِنْ غَائِبٍ جَازَتْ مَرِيضُ مَرَأَهُ	5903
غَيْرِ سَفِيهِهِ دُونَ مَحْجُورِ حَضْرٍ	فَمَالِكٌ تَجُوزُ مِنْ حُرِّ ذَكَرُ	5904
مِنَ الْبُيُوعِ أَوْ حَوَالَةِ فَعُورِ	شَرَطُ الْوَكِيلِ لَا يَكُونُ يُمْنَعُ	5905

- 5906 صَبِي وَمَرْأَةٌ لِمَالِكَ مَنَعُ
تَوَكَّلَ أَيُّ مِنْهُمَا إِذَا وَقَعَ
- 5907 وَفِي النِّكَاحِ الشَّافِعِيُّ تُوَكَّلُ
بِوَأَسْطِهِ لِمَالِكَ يُعَوَّلُ
- 5908 وَكَالَةٌ فِي سَائِرِ الْعُقُودِ
تَبَادُلٌ جُعِلَ عَلَى الْمَعْهُودِ

الباب الثاني: في أحكامها

- 5909 وَعَقْدُهَا يَلْزَمُ بِالْإِجَابِ
وَبِالْقَبُولِ صِحَّةُ الْأَسْبَابِ
- 5910 وَكَالَةُ الْعُمُومِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
فَفِي الْغُرُورِ مَنَعُهَا فِي الشَّارِعِ
- 5911 وَحَدُّهَا وَنَصُّهَا فَوَاجِبٌ
مُوَكَّلٌ يَعْزِلُهُ إِذَا يَرْغَبُ
- 5912 وَفَسْخُهَا بِالْمَوْتِ أَوْ بِالْعَزْلِ
لَكِنْ بِشَرْطِ عِلْمِهِ بِالْفِعْلِ

وأما أحكام الوكيل ، ففيها مسائل مشهورة:

- 5913 هَلْ جَائِزٌ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلُ
لِمَا عَلَيْهِ عَيْنَ الْحَمِيلِ
- 5914 فَمَالِكٌ يُعْزِي لَهُ الْقَوْلَانِ
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ بِاسْتِحْسَانِ

الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

- 5915 بَيْنَ وَكَيْلٍ وَمُوَكَّلٍ يُرَى
خُلْفٌ عَلَى وَكَالَةٍ فِيمَا جَرَى
- 5916 ضِيَاعُ مَالٍ فِي يَدِ الْوَكِيلِ
أَوْ فِي الَّذِي تَحْتَ يَدِ الْحَمِيلِ
- 5917 أَوْ ثَمَنُ الْمَيْعِ فِيهِ يُخْتَلَفُ
فِي الْقَبْضِ وَالْمَقْدَارِ حَيْثُمَا وُصِفَ
- 5918 وَإِنْ يَكُنْ تَتَاكُرٌّ فِي الْأَمْرِ
فِيهِ تَدَاوُعٌ بَعِيدُ الْحَصْرِ
- 5919 فَبَعْضُهُمْ يُرْجِحُ الْوَكِيلَ
بَعْضٌ مُوَكَّلًا يَرَى تَفْضِيلًا
- 5920 وَكُلُّهُمَا مَسَائِلٌ ظَنِّيَّةٌ
فِي مَذْهَبٍ لَا غَيْرَهُ مَحْصِيَّةٌ

كتاب اللقطة

- 5921 تَفْصِيلُهَا يَضُمُّ جُمْلَتَيْنِ
ضَبْطُهُمَا يُسَاقُ بِالتَّبْيِينِ

الجملة الأولى:

أركانها

مَلَّتَقَطٌ لَلتَّقَاطِ تَبَّتُوا	أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فَلِقْطَةٌ	5922
فِي لِقْطِهِ أَوْ تَرَكَه إِذْ يَمْثُلُ	فَالِالتَّقَاطُ فِيهِ خُلْفٌ يُجْمَلُ	5923
يَأْخُذُهَا يُرِيدُ نَيْلَ النِّفْعِ	لِلْاِقْطِ فَأَيْنَ حُكْمُ الشَّرْعِيِّ	5924
فَالْمَالُ لِلنَّفْسِ يُعَدُّ صَاحِبًا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبًا	5925
وَحِفْظُ مَالٍ وَاجِبٌ لِلْجَلِّ	حَيَاتُهَا مِثْلُ حَيَاةِ الْكُلِّ	5926
وَلِابْنِ عَبَّاسٍ أَتَى يَا سَالِكَ	يُكْرَهُ الِالتَّقَاطُ قَالَ مَالِكُ	5927
وَتَرَكَهَا أَوْلَى لَدَى الْأَخْيَارِ	لِقْطَةٌ مُؤْمِنٌ لَهَيْبِ النَّارِ	5928
وَجُوبُ تَرَكَهَا عَلَى التَّدْرِيجِ	وَذَاكَ غَيْرُ لِقْطَةِ الْحَجِيجِ	5929
لَعَلَّهُ لِمَالِكَ قَدْ يَجِدُ	سِوَى لِمَنْ بِهَا يَدُورُ يَنْشُدُ	5930
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ مِمَّنْ كَفَرُ	مَنْ مُسْلِمٌ حُرٌّ وَبَالِغٌ ذَكَرُ	5931
وَمَنْعُهَا مِنْ فَاسِقٍ فِيهِ شَطَطُ	فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيِّ يَشْتَرِطُ	5932
يَكْفِيهِ رَفْعُ الرَّسُولِ الْمَاجِدِ	مَنْ حَيْثُ مَعْنَى لِلْحَدِيثِ الْوَارِدِ	5933
صَيَاغُهُ تَخْشَاهُ مِثْلُ الْغَنَمِ	وَلِقْطَةٌ جَمِيعُ مَالِ الْمُسْلِمِ	5934
أَصْلٌ لَهَا فِي سَالِفِ مَنْ زَمَنِ	حَدِيثُ خَالِدٍ دَعَاهُ الْجَهَنِّي	5935
لِتَرَكَهَا وَلَوْ تَمُوجُ سَرْمَدًا	وَلِقْطَةُ الْإِبْلِ الرَّسُولِ حَدًّا	5936
فِي سَنَةِ وَبَعْدَهَا فَلْتَصْرِفِ	عَفَاصُهَا وَكَأُوهَا وَعَرَفِ	5937
لَكُمْ وَإِلَّا حَظُّ ذِيبٍ نَالَهَا	وَالْغَنَمُ النَّبِيُّ حَادٌّ حَالَهَا	5938

الجملة الثانية:

حكم التعريف ومدته

حَلَّتْ لَهُ مِنْ بَعْدِ فِيمَا عَيْنَهُ	وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا بَعْدَ السَّنَةِ	5939
وَالشَّافِعِيِّ وَنُخْبَةُ الْأَصْقَاعِ	مَالِكُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ	5940
وَإِنْ غَنِيٌّ دَفَعَهَا فِي الصَّدَقَةِ	فَأَكْلُهَا أَجَازُهُ بَعْدَ السَّنَةِ	5941
بَيْنَ إِجَازَةِ لَهَا أَوْ يُجْبَرُ	وَمَالِكُ إِذَا أَتَى مُخَيَّرُ	5942
لِلِقْطَةِ فَوَتَّهَا فِي زَمَنِ	مُفَوَّتًا عَلَى أَذَاءِ الثَّمَنِ	5943

- 5944 فَمَالِكَ خَيْرٍ فِي الْأَمْرَيْنِ
 5945 أَبُو حَنِيفَةَ لَغَيْرِ الصَّدَقَةِ
 5946 وَلَا بِنِ كَعْبٍ قُلْ حَدِيثٌ فَاصِلٌ
 5947 لِدُكْرَهَا عَامًا وَتَمَّ تَصْبِيحٌ
 5948 وَأَخْتَلَفُوا فِي نَقْصِ قَدْرِ الْعَدَدِ
 5949 رُجُوعُهُ بِمَا مِنَ الْمَالِ نَفَقَ
 5950 فَفَعَلُهُ تَطَوُّعٌ لِلْأَكْثَرِ
- وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحٌ التَّبْيِينِ
 يَمْنَعُ لِلغَنِيِّ عَلَى مَا حَقَّقَهُ
 فِي أَكْلِ لُقْطَةٍ وَذَاكَ حَاصِلُ
 مَلَكًا لَهُ وَذَاكَ حُكْمٌ أَرْجَحُ
 أَوْ لَمْ يُدَاوِمْ ذِكْرَهَا فِي الْمَدَدِ
 فِي لُقْطَةٍ عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ نَسَقُ
 إِلَّا بِإِذْنِ حَاكِمٍ فِي الْأَشْهُرِ

باب فِي اللَّقِيطِ

- 5951 فَالْشَّافِعِيُّ لِصَائِعٍ حُكْمًا فَرَضَ
 5952 مُلْتَقَطٌ فِي دَارِ إِسْلَامٍ وَجِدَ
 5953 وَإِرْثُهُ لِمَرْأَةٍ قَدْ لَقِطَتْ
 5954 فَهِيَ لِأَوْلَادِ إِرْثُهُمْ لَهَا وَرَدَ
- أَمَّا اللَّقِيطُ فَالْصَّبِيُّ وَصَفَاءً عَرَضُ
 فَلِللَّقِيطِ حُكْمٌ وَالِدٌ وَلَدٌ
 لَقِيطَهَا عَتِيقَهَا مَنْ لَا عِنْتُ
 فِي حُكْمِ شِرْعَةٍ لِحَيْرٍ مَنْ وَجِدَ

كتاب الوديعة

- 5955 وَبَحَثْتُ ذَا الْكِتَابِ فِي أَحْكَامِ
 5956 فَهِيَ أَمَانَةٌ وَلَا مَضْمُونَةٌ
 5957 بِدُونِ إِشْهَادِ لَدَى الْمَوَالِكِ
 5958 فَمَرَّةٌ يُطْلَبُ حَلْفُ الْمُؤْتَمَنِ
 5959 فِي قَوْلِ مَالِكٍ فَذَا الْمَشْهُورُ
 5960 وَالشَّافِعِيُّ الْقَوْلُ لِلْأَمِينِ
 5961 وَالْأَصْلُ فِي نَصِّ بَيَانَ الْمُحْكَمِ
 5962 وَمَا الشُّكُوتُ فِي مَكَانِ الْحَاجَةِ
- قَدْ فَصَّلْتُ فِي جَمَلِ الْكَلَامِ
 عَلَيْهِ رَدُّهَا لَهُ مَضْمُونَةٌ
 عِنْدَ تَلْقَائِهَا وَحُكْمُ الْهَالِكِ
 فِي الرَّدِّ دُونَ الْهَلِكِ قَوْلٌ قَدْ عَلِنَ
 بِفِعْلِهِ سَيُبْعَدُ الْغُرُورُ
 فِي رَدِّهَا إِلَيْهِ مَعَ يَمِينِ
 أَمْرٌ بَرْدٌ دُونَ ذِكْرِ التُّهْمِ
 إِلَّا دَلِيلُ التَّرْكِ لِلْمَسْأَلَةِ

كتاب العارية

إِعَارَةٌ صِيغَةٌ مُسْتَعِيرٌ	أَرْكَانُهَا فَخَمْسَةٌ مُعِيرٌ	5963
وَفِعْلٌ خَيْرٌ قَدْ رَوَى الْأَعْيَانُ	كَذَلِكَ الْمَعَارُ ذِي الْأَرْكَانِ	5964
وَعِيدَ مَنَاعٍ مَعُونًا قُصِدَا	وَلِابْنِ عَبَّاسٍ كَلَامٌ أَكْثَرَا	5965
تَطْبِيقُهَا مِنْ وَاجِبِ الْإِنْسَانِ	فِي آيَةٍ مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	5966
وَلِلْمُعِيرِ رَدُّهَا بِالشَّارِعِ	وَعَقْدُهَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	5967
إِنْ غَابَ شَرْطُ شَرْطِهَا يُوسَّعُ	وَمَالِكٌ قَبْلَ انْتِفَاعٍ يَنْعُ	5968
وَنِيَّةُ الرَّدِّ لَدَى اضْطِرَارِ	لَوْ قَتَّ الْانْتِفَاعُ بِالْمَعَارِ	5969
رَأْيٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ حَيْثَمَا وُصِفَ	بَيْنَ الضَّمَانِ وَالْأَمَانَةِ اخْتَلَفَ	5970
بِالْهَلِكِ دُونَ زَلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ	مَضْمُونَةٍ وَلَوْ تَقَامَ الْبَيِّنَةُ	5971
وَالضُّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْمَذْهَبِ	لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَشْهَبِ	5972
عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ فَذَا خَيْرٌ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَخَالَفُ الْأَثَرِ	5973
عَيْنُ الْمَعَارِ فِي الَّذِي حُكْمًا ثَبَتَ	وَفِيهِ يُعْفَى مُسْتَعِيرٌ إِنْ تَفَتَّ	5974
فَمَالِكٌ لِمَالِكٍ يَسْتَهْجِنُ	وَعَيْرٌ مَا جُورٍ فَلَيْسَ يَضْمَنُ	5975
كَذَا الْبِنَاءُ مُنْتَفِعٌ بِالْجُنْسِ	وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْغَرَسِ	5976
فَمَالِكٌ لِمَالِكٍ مَا اخْتَارَهُ	لَنْ تَفَتَّ مُدَّةُ الْأَسْعَارَةِ	5977
وَذَاكَ لِلْبَابِ مِنَ التَّثْمِيمِ	أَخَذَ الْبِنَاءُ وَالْغَرَسُ بِالتَّقْوِيمِ	5978

كتاب الغصب

نَدْرُسُ فِي اثْنَيْنِ بَدَا الْكِتَابِ	فِي الْغُصْبِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	5979
---	--	------

الباب الأول: في الضمان

الركن الأول:

الموجب للضمان

أَوْ مَا بِهِ تُضَيِّعُ الْأَعْيَانُ	فِي أَخْذِهِ إِتْلَافَهُ الضَّمَانَ	5980
مَنْ سَبَبَ مُسَبَّبٍ لِلسَّبَبِ	لِمَالِكَ ضَمَانُهُ بِالسَّبَبِ	5981
ضَمَانَ تَعْوِيضَ عَلَى مَا يَذْهَبُ	فَفَتْحَ أَقْفَاصَ الطُّيُورِ يُوجِبُ	5982
إِنْ رَاعَهَا فَمَالُهُ مِنْ مَانِعٍ	إِلَيْهِ مَالِكَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	5983
يُنْسَبُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ وَسَعَهُ	يَحُولُ دُونَ دَفْعِ مَالِ ضَيِّعِهِ	5984
ضَمَانُهُ لِلْكَلِّ بِالتَّحْقِيقِ	وَحَافِرٌ بِنَرٍّ عَلَى الطَّرِيقِ	5985
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْكُتُبِ	وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَفْرَتَيْنِ الْغَضَبِ	5986
فَذَلِكَ ضَامِنٌ بِحُكْمِ رَادِعِ	فَعَلُ التَّعَدِّيِّ مَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ	5987

الركن الثاني:

ما يجب فيه الضمان

بِفَعْلٍ غَاصِبٍ لِعَيْنٍ يَنْهَبُ	أَمَّا الضَّمَانُ كُلُّ عَيْنٍ تُفْصَبُ	5988
يَرَاهُ لَيْسَ وَارِدًا فِي الْعَرَضِ	وَالْغَضَبُ لِلْعَقَارِ عِنْدَ الْبَعْضِ	5989
فَلَيْسَ ضَامِنًا لَهُ مَنْ جَارًا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْعَقَارًا	5990
يَضْمَنُ إِنْ عَلَيْهِ قَدْ تَطَلَّمَا	فَفِي هَلَاكِ نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ	5991
شِبْهُ مُحْوَلٍ يُرَى فِي السَّبَبِ	أَسْبَابُ خُلْفٍ هَلْ يَدٌ لِلْغَاصِبِ	5992

الركن الثالث:

وهو الواجب في الغصب

مَنْ قَبْلَ تَفْوِيْتِ وَنَقْصِ الْعَدِّ	وَالِاتِّفَاقِ حَاصِلٍ فِي الرَّدِّ	5993
إِنْ كَانَ فَوْتُ مِثْلِهِ بِهِ يُحَدِّ	كُلُّ مَكِيلٍ ثُمَّ مَوْزُونٍ يُرَدُّ	5994
قِيمَتُهُ تُعْطَى بِوَقْتِ النَّصِّ	وَالْعَرَضُ وَالْمَوَاشِي يَوْمَ الْقَبْضِ	5995

5996	لَمَالِكَ وَخَالَفَ النُّعْمَانَ	فِي النَّقْدِ إِنْ لَمْ تُعْذَمِ الْأَعْيَانَ
5997	وَالشَّافِعِيَّ مُؤَيَّدٌ هَذَا الْخَبْرُ	حَجَّتُهُ فَعَلُ النَّبِيِّ لَمَّا انْكَسَرَ
5998	إِنَاءُ زَوْجَةٍ بَصْرَبٍ أُخْرَى	إِذْ مَدَّهَا بِالْمِثْلِ وَهُوَ أَذْرَى
5999	عُمْدَةٌ مَالِكٍ وَمَنْ شَقِصًا عَتَقَ	فَعَتَقَهُ لِلْبَاقِي شَرْعًا يُسْتَحَقُّ
6000	تَقْوِيمُهُ عَلَيْهِ عَدْلًا يُطْلَبُ	وَقِيلَ بِالْيَسِيرِ حِينَ يَرْغَبُ

الباب الثاني :

في الطوارئ

6001	طَوَارِيءُ الْمَغْضُوبِ فِي نَوْعَيْنِ	مَنْ بَشَّرَ أَوْ مَالِكِ الدَّارَيْنِ
6002	تَكُونُ بِالنَّقْصِ كَذَا الزِّيَادَةَ	فَنَقْصُهَا مِنْ السَّمَا فِي الْعَادَةِ
6003	مُصِيبَةٌ بِمَالِكَ قَدْ نَزَلَتْ	وَأَخَذَهَا بِحَالِهَا حُكْمٌ ثَبَتَ
6004	وَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ بِفِعْلِ الْغَاصِبِ	يَأْخُذُ عَيْنًا ثُمَّ أَرَشَسَ الذَّاهِبِ
6005	مَنْ عَيْنَهُ الْمَغْضُوبَةُ الَّتِي ارْتَجَعَ	وَذَا خِلَافَ مَذْهَبِ فِيمَا سُمِعَ
6006	فِي قَوْلِ سُحْنُونٍ وَلَا بِنِ قَاسِمِ	كِلَاهُمَا يَصُوغُ حُكْمَ الْحَاكِمِ
6007	أَمَّا التَّمَا أَيْضًا عَلَى قَسْمَيْنِ	مَهْزُولٌ قَدْ يَنْمُو إِلَى السَّمِينِ
6008	كَالصَّبْغِ لِلثُّوبِ وَنَقْشِ اللَّيْنِ	يُخَيْرُ الْمَالِكُ إِنْ تَمَكَّنَا
6009	مَنْ عَيْنِ مَغْضُوبٍ يُزِيلُ مَا طَرَا	فِيهَا وَأَجْرُ الْقَلْعِ حُكْمًا أُجْرًا
6010	عَلَى آدَاءِ أَجْرٍ قَلْعٍ يَجِبُ	إِنْ حَازَ مَالِكٌ فَذَلِكَ جَالِبُ
6011	لِدَفْعِهِ لِمَبْلَغِ قَدْرِ الثَّمَنِ	إِنْ زَادَ فِي الْمَغْضُوبِ حُكْمٌ قَدْ عَلِنَ
6012	فِي الصَّبْغِ رَبُّ الثُّوبِ حُكْمًا خَيْرًا	فِي أَخْذِهِ وَدَفْعِهِ لَمَّا جَرَى
6013	عَلَيْهِ مِنْ زِيَادَةِ بِالْعَمَلِ	وَذَلِكَ فِي الْمَغْضُوبِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ
6014	مَنْ الْخِلَافِ حَوْلَ رَدِّ الْعَيْنِ	وَمَا بِهِ يُفْصَلُ لِلْإِثْنَيْنِ
6015	وَعَرَسُ غَارِسٍ بِأَرْضِ الْغَيْرِ	بِقَلْعِهِ يُفْتَى بِالْأَتْخِيرِ
6016	وَأَصْلُهُ أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ أَمَرَ	بِقَلْعِ نَخْلٍ غَيْرِهِ لَمَّا ظَهَرَ
6017	رَأْيُتُهُ غَمَامَةٌ تُزَالُ	بِفَأْسِ غَارِسٍ وَذَا مَجَالُ
6018	قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ أَحْكَامُ النَّبِيِّ	صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ حُكْمًا فَاجْتَبَى

- 6019 وَزَارِعٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَهُ
 6020 فَالْأَرْضُ وَالزَّرْعُ لِمَالِكٍ تَرَدُّ
 6021 إِنْ حَيَوَانَ مَالٍ غَيْرٍ يُفْسِدُ
 6022 وَعِنْدَهُمْ تَدَافِعُ الصَّمَانِ
 6019 إِنْفَاقُهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ غَيْرُهُ
 6020 هَلْ تَمَنَّ الزَّرْعُ لِعَاصِبٍ يُعَدُّ
 6021 أَدَاؤُهُ مِنْ مَالِكَ مُؤَكَّدٌ
 6022 فِي الْوَقْتِ وَالْحَارِسِ وَالْمَكَانِ

كتاب الاستحقاق

- 6023 وَذَكَرَهُ أَحْكَامَ الْإِسْتِحْقَاقِ
 6024 فَالْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ ذَاكَ الْكَسْبِ
 6025 فِي نَوْعِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَوْ فِي قَدْرِهِ
 6023 تَوَازُنُ الْحُقُوقِ بِالْإِطْلَاقِ
 6024 فَلَا يَضِيعُ مِنْهُ مَالٌ نَهَبًا
 6025 يُنظَرُ فِي التَّعْوِيزِ حَالِ حَصْرِهِ

كتاب الهبات

- 6026 شُرُوطُهَا أَرْكَانُهَا أَنْوَعُهَا
 6026 بِنَظْمِ ذَاكَ يَنْتَهِي إِبْدَاعُهَا

أركان الهبة

- 6027 بِوَاهِبٍ مَوْهُوبٍ ثُمَّ الْهَبَةِ
 6028 يَكُونُ مَالًا لِمَا لَهُ وَهَبَ
 6029 وَالْخُلْفُ فِي الْمَرِيضِ وَالسَّفِيهِ
 6030 فِي مَرَضٍ فِي الثَّلَثِ لِلْجُمُهورِ
 6031 حَدِيثُ عَمْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ أَمَرَ
 6032 فِي ثَلَاثِ مَالِهِ وَلَا يَزِيدُ
 6033 أَمَا جَوَازُهَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِ
 6034 جَمْعُهُمْ عَلَى جَوَازِ الْهَبَةِ
 6035 أَمَا السَّفِيهِ مُفْلِسٌ لَا تُقْبَلُ
 6036 وَالْخُلْفُ فِي التَّفْضِيلِ لِلْأَوْلَادِ
 6037 أَوْ هِبَةٌ فِي كُلِّهِ لِلْبَعْضِ
 6027 أَرْكَانُهَا فِي دَرْسِهَا بِالْجُمْلَةِ
 6028 وَقُدْرَةُ التَّسْلِيمِ حَيْثُمَا طُلِبَ
 6029 وَحَالَةُ الْإِفْلَاسِ إِنْ يُعْطِيهِ
 6030 مِثْلَ وَصِيَّةٍ عَلَى التَّقْدِيرِ
 6031 بِوَاهِبٍ مِنْ بَعْدِ مَوْتِ أَنْ يُقْرَ
 6032 عَلَيْهِ طَهُ فَعَلُهُ سَدِيدُ
 6033 فَذَاكَ بِاسْتِصْحَابِ أَمْرِ الْأَمْرِ
 6034 دُونَ مُخَصَّصِ يُرَى لَعَلَّةٍ
 6035 إِذْ مَالُهُ لِأَيْدِ قَاضٍ يُنْقَلُ
 6036 فِي الْمَلِكِ هَلْ يَجُوزُ بِالْإِسْنَادِ
 6037 يَجُوزُ لِلْجُمُهورِ غَيْرُ مَرَضٍ

6038	فَالظَّاهِرِي يَقُولُ لَا يَجُوزُ	إِنْ وَاثَرْتُ لِمَالِهِ يَحُوزُ
6039	عُمْدَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِي اسْتِصْحَابُ	حَالٍ لِمَلِكِهِ وَذَا صَوَابُ
6040	قَالَ أَكْلُ وَاحِدٍ نَحَلْتَهُ	فَقَالَ لَا فَقَالَ ذَاكَ رُدُّهُ
6041	وَمَالِكَ رَأَهُ فِي الْوُجُوبِ	وَعَيْرُهُ يَرَاهُ فِي الْمُنْدُوبِ
6042	وَحُجَّةُ الْجُمُهِورِ لِلصَّدِيقِ	فِي عَائِشَتِهِ لِنَقْذِهِمَا مِنْ ضَيْقِ
6043	حِينَ وَسِيقَهُ لَهَا عَشْرِينَ	مَلِكُهُ لَهَا وَرَدُّ حِينَا
6044	وَأَفَاهُ مَوْتُهُ وَلَمْ تَحْزُ لِمَا	أَعْطَى لَهَا فَصَارَ إِزْتِاحًا حَكْمًا
6045	بِهِ لَوَرَاثِ خَلِيفَةِ النَّبِيِّ	أَكْرَمَ بِهِ مِنْ عَادِلٍ مُحَبَّبِ
6046	بِمَوْتِهِ فِي ذَلِكَ النَّهَارِ	مُطَبَّقًا لِشَرْعَةِ الْخِتَارِ
6047	وَهُوَ عَمْرٌ مَنْ أَسَّسَ الْمَبَادِئَا	وَكَانَ لِلتَّشْرِيعِ نَهْجًا بَادِئَا

القول في أنواع الهبات

6048	قُلْ هِبَةٌ لِلْعَيْنِ ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ	وَلِلثَّوَابِ قَسْمُهَا إِنْ تَبِعَتْهُ
6049	وَبَعْضُهَا لِوَجْهِ خَالِقِ صُرْفِ	وَالْبَعْضُ لِلْمَخْلُوقِ تَوْجِيحًا أَضْفِ
6050	وَاخْتَلَفُوا فِي هِبَةِ الثَّوَابِ	مَالِكَ فَعَلَهَا مِنَ الصَّوَابِ
6051	كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي	لِفَعْلِهَا لَيْسَ يُرَى مِنْ مَانِعِ
6052	فَهَلْ تُعَدُّ مِنْ بُيُوعِ الْغَرَرِ	أَمْ لَا بِذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
6053	أَوْ عَقْدُ بَيْعِ عَدٍّ مَجْهُولِ الثَّمَنِ	فَمَالِكَ بِشَرْطِ مِثْلِهَا عَلَنِ
6054	وَحُكْمُهُمْ فِي هِبَةِ الْمَنَافِعِ	عَارِيَّةٍ إِنْ أُجِّلَتْ فِي الشَّارِعِ
6055	أَوْ مَنْحَةٍ وَفِي الْحَيَاةِ عُمْرِي	أَوْصَافِهَا فِي الْفِقْهِ كَثُرَتْ تَرَى
6056	لِلشَّافِعِي ذِي هِبَةٍ لِلرَّقْبَةِ	عَادَتْ بِمَوْتِ أَوْ بَقْتِ لِلقُرْبَةِ
6057	بَيْنَهُمْ وَشَكَلُهَا فِي الصَّيْفَةِ	أَحْكَامُهَا تَدُورُ عِنْدَ الْجِلَّةِ
6058	تَعَارُضِ الشَّرُوطِ ثُمَّ الْعَمَلِ	لِلأَثَرِ الْمَحْفُوظِ غَيْرِ الْمُجْمَلِ
6059	فَحُكْمُهَا شَرْعٌ فِي نَصِّينِ	مِنْ سُنَّةِ الْخِتَارِ دُونَ مَيْنِ
6060	تَبَقَى لِنَسْلِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ	وَلَا تُرَدُّ دُونَ فَقَدِ ظَاهِرِ
6061	ثَانِيهِمَا عَنِ جَابِرٍ مَنْ أَعْمَرَا	شَيْئًا فَرَقْبَةَ لَوَارِثِ جَرَى

القول في الأحكام

رَدُّ أَبٍ لِلْمَالِ مِنْ عَطِيَّةٍ	وَالْاِعْتِصَارُ جَائِزٌ فِي الْهَبَةِ	6062
مُسْتَأْذِنًا وَبِالزَّوْجِ يُنْعَى	مَنْ وَلَدَ قَبْلَ الْبُلُوغِ يَرْجَعُ	6063
رُجُوعُهُ مُسَبِّبًا لِلضَّرِيرِ	مَنْ اِعْتَصَارَ حَيْثُ حَقُّ الْغَيْرِ	6064
وَمَنْعُهُ لِأَحْمَدٍ وَثَلَّةٍ	لِمَالِكَ وَجَلَّةِ الْمَدِينَةِ	6065
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا حَصَلَ	مَنْ عُلَمَاءُ الظَّاهِرِيِّ وَذَا عَمَلٌ	6066
فَالاِعْتِصَارُ مِنْهُ هَاهُنَا أَبِي	مَا لَمْ يَكُنْ ذِي رَحِمٍ قَدْ وَهَبَا	6067
يُنْعَى لِاِعْتِصَارِهَا فِي الْهَبَةِ	وَأَجْمَعُوا فِي هَبَةٍ لِلْقُرْبَةِ	6068
كِعْوَدِهِ فِي قَبِيئِهِ مِنْ زَلَّةٍ	وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ يَعُدُّ فِي الْهَبَةِ	6069
فِيهَا حَدِيثٌ طَاوُسٍ لَذَا مَنْعَ	وَلَا لَوَاهِبٍ يُبَاحُ إِنْ رَجَعَ	6070
جَازٍ وَإِزْتِئُهُ لَذَا تَحَقُّقًا	وَمَنْ عَلَى وَارِثِهِ تَصَدَّقَا	6071

كتاب الوصايا

كَذَاكَ فِي الشَّرْطِ لِلِاتِّقَانِ	وَدَرُسُهَا يَتِمُّ فِي الْأَرْكَانِ	6072
-------------------------------------	--------------------------------------	------

القول في الأركان

فَهَذِهِ أَرْكَانُهَا فَانْتَبِهْ	مُوصٍ، كَذَا مُوصَى لَهُ، مُوصَى بِهِ	6073
وَمَنْ صَغِيرٌ أَوْ سَفِيهٌ الْحَالِ	مُوصٍ يَكُونُ مَالِكًا لِلْمَالِ	6074
يُنْعَى، لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ	جَازَتْ لِمَالِكَ كَذَا النُّعْمَانِ	6075
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقٌ	وَمَنْعُهَا لِوَارِثٍ مُتَّفَقٌ	6076

القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره

لِكُلِّ كَاتِبٍ وَكُلِّ سَامِعٍ	تَجُوزُ فِي الرِّقَابِ وَالْمَنَافِعِ	6077
قَالُوا بِبُطْلَانِهَا لِكُلِّ حَائِرٍ	وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَأَهْلِ الظَّاهِرِ	6078
مَنْ بَعْضُ أَمْوَالٍ وَذَاكَ وَاقِعٌ	وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فَالْمَنَافِعِ	6079
لِمَلِكٍ وَارِثٍ لَذَاكَ قَدْ بَطُلَ	مَنَافِعِ لِبَعْضِهِمْ قَدْ تَنَقَّلَ	6080
تَصَرَّفَ فِي غَيْرِ مَلِكٍ فَاَنْبَذَا	مُوصٍ بِمَالٍ غَيْرِهِ يُوصِي فَذَا	6081

- 6082 وَقَدَرَهَا مُتَّفَقٌ فِيهِ عَلَى
6083 وَأَصْلُهَا فِي قِصَّةِ لَسَعْدِ
6084 أَنْ لَا يَجُوزَ الثُّلُثُ حِينَ يَفْرُضُ
6085 وَقَالَ قَوْمٌ دُونَ ثُلُثٍ أَفْضَلُ

القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية

- 6086 عَطَاءٌ مَالٍ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاهِبِ
6087 بِمَوْتِ مُوصٍ لِلْمُوصِي الْمَالِ
6088 لِمَالِكٍ يَتِمُّ بِالْقَبُولِ

القول في الأحكام

- 6089 مِنْهَا حَسَابِيَّةٌ كَذِ حُكْمِيَّةٍ
6090 إِنْ عَيَّنَ الْمُوصِي لِحُزْمَةٍ مَالَهُ
6091 إِذْ مَاتَ قَالَ الْوَارِثُونَ أَكْثَرًا
6092 مَالِكٌ بَيْنَ الْأَرْثِ وَالْتَسْلِيمِ
6093 خَالَفَهُ النُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ
6094 يُعْطَى جَمِيعَهُ إِذَا أَرَادَا
6095 وَفِي الرِّقَابِ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا
6096 فَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ شَبْرَمَةَ
6097 عَمِدَتُهُمْ نِتَاجُ مَالٍ يَنْتَقِلُ
6098 وَعَمِدَةُ الْجُمُهورِ فَالْمَنَافِعُ
6099 فِي ثُلُثِ مَالٍ كُلُّهُمْ تَنْحَصِرُ
6100 قِصَّةُ سَعْدِ ثُلُثُ مَالٍ أَكْثَرًا
6101 مَا دُونَهُ اسْتَحْجَابُ فِعْلِ الْخَيْرِ
6102 وَثُلُثُ مَالٍ عَدُّهَا فِيهِ انْحَصَرُ
6103 مِنْهَا بِالْفِطْرِ ثُمَّ بِالْحَسَابِ
6104 أَعْنِي بِهِ كِتَابُ مُوصٍ إِنْ وُجِدَ
6105 وَمَالِكٌ مُخَيَّرٌ لِلْوَارِثِ

- 6106 وَإِنْ تَزَا حِمٌّ لِلزَّكَاةِ فَالْعَمَلُ
6107 فِي مَالِهِ قِسْطًا لَهَا مُعِينًا
6108 تُخْرِجُ إِنْ أَوْصَى بِذَلِكَ الْحَقُّ
6109 وَضَدُّهُ فِي عَدَمِ اللُّزُومِ
6110 قَالَ الرَّسُولُ دَيْنٌ مَوْلَانَا أَحَقُّ
6111 وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَصَايَا مَنْ هَلَكَ
6112 وَمَا عَنِ الثَّلْثِ يَزِيدُ يُرْجَعُ

كتاب الفرائض

- 6113 فِي ذَا الْكِتَابِ تُنْظَرُ الْأَوْصَافُ
6114 كَمِ عَدِّ وَاِرْثٍ وَتَعْدَادِ النَّسَبِ
6115 أَجْنَاسُهُ ثَلَاثَةٌ بِالْحَدِّ
6116 فِي نَسَبٍ وَفِي اتِّفَاقِ الْأَصْلِ
6117 وَإِخْوَانِ إِنْثَاثٍ وَالذُّكُورِ
6118 تَرْتِيبُهُمْ فِي الْقِسْمِ لِاسْتِحْقَاقِ
6119 مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ وَسَبْعَةٌ
6120 فَهَؤُلَاءِ إِزْتَهُهُمُ مُحَقِّقُ
6121 مِنْ بَعْضِهِمْ حِينَ تَعَدُّ الْأَسْهُمُ
6122 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مَنَعَ وَرَدَّ
6123 بِمَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ وَيَلْزَمُ
6124 مَنْ قَسَمَ الْمَثْرُوكَ يُعْطَى رِزْقًا
6125 مِنْ قُرْبِهِمْ لِلْمَيْتِ نَمَّ الْحَاجَّةُ
6126 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كَالْعَصْبَةِ
6127 وَنَصُّهُ فِي آيَةِ الْأَرْحَامِ
6128 أَبْنَاءُ أُخْتٍ وَبَنُو بَنَاتٍ
6129 وَابْنُ أَخٍ لِأُمِّ وَ الْخَالَاتِ
- وَارِثٌ وَالْمُورُوثُ وَالْخِلَافُ
لِكُلِّ سَهْمٍ حِينَ تَحْدِيدِ السَّبَبِ
مَنْ نَسَبَ صَهْرٌ وَعَتَقَ الْعَبْدُ
أَبَاؤُهُ فَرُوعُهُ فِي النَّسْلِ
أَعْمَامُهُ بَنُوهُمْ الْمَذْكُورُ
تَحْدِيدُ أَسْهُمِهِمْ لَدَى التَّلَاقِ
يُقَسَّمُ الْمِيرَاثُ فِيهِمْ ثَبَتُوا
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَبَعْضٌ أَسْبَقُ
وَالْخُلْفُ فِي الْأَرْحَامِ يَأْتِي يُعْلَمُ
مَنْ غَيْرَ رِزْقٍ ثَابِتٍ وَلَا يُحَدُّ
إِخْرَاجُهُ مِنْهَا إِذَا تُقَسَّمُ
مِنْهَا الْقُرْبَى حَيْثُمَا تَحَقَّقَا
وَذَاكَ فِي الْمَثْرُوكِ حُكْمُ السُّنَّةِ
تَرْتِيبُهُمْ فِي وَقْتِ ضَبْطِ الْأَنْصِبَةِ
وَإِزْتِخَالِ جَاءِ فِي الْكَلَامِ
أَنْجَالُ أُخْتِ الْأُمِّ وَالْعَمَّاتِ
كَذَا أَخٍ لِأُمِّ فِي الْفِئَاتِ

قَرَابَةٌ بَعْضٌ يُرَى أَنْزَلَهَا	6130
فِي آيَةِ جَاءَ: «ذَوُو الْأَرْحَامِ»	6131
فَبَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ وَاضِحٌ	6132
فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَالْقَرِيبِ	6133
وَأِثْرٌ خَالٍ قِيلَ جَاءَ عَنْ عُمَرَ	6134

ميراث الصلب

إِذْ وَلَدٌ كَحَظِّ الْأُنثَيَيْنِ	6135
يَمْلِكُ كُلِّ الْمَالِ إِثْرًا يَسْتَبَدُّ	6136
وَبَعْضُهُمْ لِلنِّصْفِ فِي تَبْيِينِ	6137
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى التَّعْيِينِ	6138
بِنْتَيْنِ طَهُ مَنْحِ الثَّلَاثِينَ	6139
وَنَبَذَ عَزْوُ غَيْرِهِ لِلجَلَّةِ	6140
إِثْرًا وَحَجَبًا حِينَ مَالَهُ حُجَبٌ	6141
لَيْسَ بِحَاجِبٍ لِنِصْفِ ذَا الْعَدَدِ	6142
وَلَا لِسُدُسٍ أَمْ هَالِكِ لِحُدِّ	6143
عَلَيْهِ جَمْعُ سَائِرِ الشُّقَاتِ	6144
فِي نَفْسِ قُرْبَاهِنَ قِيلَ إِنْ حَضَرَ	6145
فِي ثُلُثِ مَالٍ زَائِدٌ إِذْ يَجُنُّ	6146
فَالْبَاقِي لِابْنِ الْإِبْنِ دُونَ مَيِّنِ	6147
وَلِابْنِ مَسْعُودٍ كَقَسْمِ مَا وَجَدَ	6148
إِنْ زَادَ مَا لَهُنَّ عَنْ سُدُسِ حُصْرِ	6149
عَمْدَةٍ جَمْهُورِ عُمُومِ الْحُكْمِ	6150
وَذَاكَ قَسْمٌ وَاضِحٌ فِي السُّورِ	6151
بِقَسْمِ مَالٍ فِي فَرَائِضِ وَجَدَ	6152
وَذَاكَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ	6153
لِوَارِثِ الْفُرُوضِ فِي الْأَحْوَالِ	6154
لِلْمَيِّتِ بِالتَّعْصِيبِ ذَاكَ حُكْمُهُمْ	6155

ميراث الزوجات

وَكُلُّ زَوْجٍ وَارِثٌ مِنْ زَوْجَةٍ	6156
وَالثَّمَنُ إِرْثُ زَوْجَةٍ إِذَا هَلَكَ	6157
وَحَظُّهَا الرَّبْعُ أَتَى فِي الْمَالِ	6158
إِمَّا لِرُبْعٍ أَوْ لِنِصْفِ التَّرَكَةِ	
زَوْجٍ وَوَارِثٍ لَصَلْبٍ قَدْ تَرَكَ	
مِنْ دُونِ نَسْلِ حَاجِبٍ فِي الْحَالِ	

ميراث الأب والأم

وَالأَبُ كُلُّهُمْ يَرَاهُ يَكْمُلُ	6159
إِنْ يَنْفَرِدُ أَبٌ لَهُ مَالُ الْوَالِدِ	6160
وَإِنْ يَكُنْ لِلأَبْنِ إِبْنٌ لَهُمَا	6161
وَسُدُسُ مَالٍ عِنْدَ كُلِّ وَالِدٍ	6162
لِلسُدُسِ دُونَ الثُّلُثِ أَمْ تَحَجَّبُ	6163
عَلَيَّ بِأَثْنَيْنِ يَكُونُ الْحَجْبُ	6164
لِمَالِكَ وَالأَبْنِ عَبَّاسٌ يَزِدُ	6165
فَإِخْوَةَ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	6166
مِنْ دُونِ إِرْثِ الْفَرَضِ أَوْ بِالْعَصَبِ	6167
وَالأُمُّ مَنْ ثُلُثٌ لِمَالٍ تُنْزَعُ	6168
فَمَالِكَ بِأَثْنَيْنِ قَالَ تَحَجَّبُ	6169
فَلَفْظُ إِخْوَةَ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	6170
فَتَحْتَ إِسْمِ إِخْوَةَ كُلِّ دَخَلَ	6171
إِلَّا إِذَا أَخٌ لَهُنَّ عَصَبًا	6172
فَبَعْضُهُمْ لَنْ تَحَجَّبَ الْبَنَاتُ	6173
جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ فَلَيْسَ يَشْمَلُ	6174
لَفْظُ الْعُمُومِ وَارِدٌ فِي الْآيَةِ	6175
مَالِ ابْنِهِ إِذَا إِلَيْهِ يُنْقَلُ	
وَإِنْ تَكُنْ أُمٌّ لَهَا ثُلُثٌ يُحَدُّ	
ثُلُثٌ تَنَاصَفَ هُنَا بَيْنَهُمَا	
وَذَاكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُ الْوَاحِدِ	
كَمَا إِخْوَةَ تُقْضَى بِهِ إِذْ يُحْسَبُ	
حَجْبٌ بِوَاحِدٍ يَعْدُ نَهْبٌ	
فَوْقَ ثَلَاثَةِ وَذًا لَهُ اعْتَمَدُ	
وَالْجَمْعُ فَوْقَ اثْنَيْنِ لِلْبَيَانِ	
وَالنَّسْلُ لِلسُدُسِ يُرَى قَدْ حَجَبَهُ	
فَحَجْبُهَا لِلسُدُسِ خَلْفٌ يُسْمَعُ	
وَالأَبْنِ عَبَّاسٌ ثَلَاثٌ تَحَسَّبُ	
بِأَثْنَيْنِ جَمْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ إِنْ تَصَفَّ	
إِنَائُهُمْ ذَكَوْرُهُمْ وَذًا حَصَلَ	
فَالْحَجْبُ بِأَنْفِرَادِهِ بَعْضُ آبَا	
أَمَّا السُّدُسُ قَالَتِ الْآيَاتُ	
حُكْمَ مُدْكَرٍ وَذَاكَ أَغْدَلُ	
حَتَّى لِسُدُسٍ حَجْبُ أُمِّ الْمَيِّتِ	

ميراث الإخوة للأُم

إِخْوَةُ أُمَّ حَقُّهُمْ فِي الْمَيِّتِ	6176
وَوَاحِدٌ بِسُدُسِهِ إِنْ يَنْفَرِدُ	6177
أَعْنِي عَمُودِي نَسَبٌ لِلهَالِكِ	6178
وَالْجَمْعُ أَنْ إِخْوَةَ الْكَلَالَةِ	6179
فِي الْإِرْثِ ثُلُثُ الْمَالِ حُكْمُ الْآيَةِ	
حَجْبٌ بِأَصْلٍ ثُمَّ فَرَعٌ يُعْتَمَدُ	
فَحَجْبُهُمْ مِنْ أَيِّهِمْ لِلدَّارِكِ	
بَيْنَهُمْ لِأَمٍّ لَا مَحَالَةَ	

- 6180 لَفْظُ كِلَالَةٍ لَهُمْ يُفَسِّرُ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ أَخُوهُ يُذَكِّرُ
6181 وَالْإِبْنُ وَابْنُهُ وَمَا تَنَاسَلَا تِلْكَ كِلَالَةٌ عَلَى مَا نَقَلَا

مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب

- 6182 وَإِخْوَةٌ لِلْأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ تَجْمَعُهُمْ كِلَالَةٌ فِي النَّسَبِ
6183 إِنْ تَنَفَرْدَ أُخْتٌ لَهَا نِصْفٌ يُحَدُّ وَلَا ثَلَاثَتَيْنِ ثُلَاثَانٌ يُعْتَمَدُ
6184 إِخْوَةٌ أُمَّ وَأَبٍ إِنْ يُجْمَعُوا مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ لِبَنَاتٍ يُدْفَعُ
6185 لَهُنَّ بَاقِيَا عَنِ الْفُرُوضِ وَذَلِكَ حِصَّةٌ مِنَ الْمَفْرُوضِ
6186 حَجْبٌ قَرِيبٌ لِلْبَعِيدِ حَاصِلٌ حُكْمُ الْكِتَابِ فِيهِ جَاءَ كَامِلٌ
6187 إِنْ كَانَ مِنْ أَبٍ أَخٌ يُعَصَّبُ لِلْأَخَوَاتِ مِنْ أَبٍ وَيُحَسَبُ
6188 مَا لِثَلَاثَتَيْنِ الْإِبْنُ حَظًّا يُفْرَدُ تَكَافؤُ الْقَرَبِ شُرُوطٌ أَكْدُوا
6189 وَحُكْمُهَا لِمَالِكٍ فَتَسْتَبُوا شَقِيقُهُمْ مِنْ مَنْ أَبٍ قَدْ يَحْجَبُ
6190 فَقَدْ الشَّقِيقُ مُنْزَلٌ مِنَ لِلْأَبِ مَنْزَلُهُ وَالْقَسْمُ بَيْنَهُمْ حَبِي
6191 وَيُخْرَجُ الْفَرَضُ وَبَعْدُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ مُشْتَرَكُهُ ذَا الْعِلْمِ
6192 مِنْ لَأَبٍ عَلِيٌّ كَانَ يَمْنَعُ فِي حِينِ إِخْوَةٍ لَأُمٍّ يَقْطَعُ
6193 وَقِيلَ هُمْ يَشْتَرِكُونَ الْأُمَّا إِقْصَاؤُهُمْ مِنْهَا يُعَدُّ ظُلْمًا

ميراث الجد

- 6194 حَجْبُ أَبٍ لِلْجَدِّ أَمْرٌ وَاضِحٌ وَحَجْبُهُ لِإِخْوَةٍ فَرَاغُ
6195 وَالْخُلْفُ فِي الشَّقِيقِ هَلْ لَهُ حَجْبٌ فَالْحَجْبُ لِلصَّدِيقِ عِنْدَهُ وَحَجْبُ
6196 تَوْرِيثُهُمْ بِمَحْضَرٍ لِلْجَدِّ عَلِيٌّ قَالِ حُكْمُهُ بِالْحَدِّ
6197 وَالْخُلْفُ عِنْدَهُمْ أَتَى فِي الْوَصْفِ فَهُوَ أَبٌ لِلْبَعْضِ حُكْمًا يُضْفِي
6198 عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ جَدٌّ يَحْجَبُ كَحَجْبِ ابْنِهِ وَذَلِكَ أَنْسَبُ
6199 وَالْإِبْنُ عَبَّاسٌ بِتَأْيِيدِ صَدْرٍ مُسْتَعْرِبًا مِنْ غَيْرِهِ إِذَا ظَهَرَ
6200 مَا بِالِ زَيْدٍ لِابْنِ ابْنٍ يَجْعَلُ إِبْنًا وَجَدَّهُ بَدَلًا لَا يَقْبَلُ
6201 ذَاكَ لِجَدِّ وَيُعَدُّهُ أَبَا وَوَضَعُهُ فِي الشَّرْعِ كَانَ أَقْرَبًا
6202 مَنْ لِأَخٍ صُحْبَةٌ جَدٌّ قَسَمَا فَابْنٌ لِمَيْتٍ وَذَلِكَ قُدَّمَا
6203 فَالْإِبْنُ قُرْبُهُ عَنِ الْأَبَا عِلْمٌ وَابْنُ أَخٍ يَأْتِي قُبَيْلَ الْعَمِّ عَم

- 6204 تَوْرِيْثُ جَدِّ دَاخِلٍ فِي الْإِخْوَةِ
 6205 ذَا الْحُكْمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَضُ
 6206 ثُلُثٍ لِبَاقٍ أَوْ يَكُونَ وَاحِدًا
 6207 أَوْ سُدُسٍ يَخْتَارُ مَا أَرَادَا
 6208 وَإِزْتُهُ بَيْنَ الْبَنِيْنَ يُوصَفُ
 6209 وَوَصْفُ الْأَكْدَرِيَّةِ الَّتِي وَصَفُ
 6210 جَدِّ وَأُخْتِ أُمِّهَا لِلْعَلْمَا
 6211 سُدُسٍ لِأُمِّ جَدِّهَا بِالْعَوْلِ
 6212 ثُلُثٍ لِأُمِّ زَيْدٍ قَالَ وَالْعَمَلُ
 6213 فَذِكْرُ ذَا مِنْهَا كَفَى وَالْخُلْفُ

ميراث الجدات

- 6214 وَسُدُسُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَجْمَعُوا
 6215 أُمَّ لَهُ لِنَفْسٍ ذَاكَ تُنْحَى
 6216 أَحْمَدُ الْأَوْزَاعِي يُوَرِّثَانِ
 6217 فَأُمُّ أُمَّ ثُمَّ أُمُّ لِلْأَبِ
 6218 إِشْرَاكُهُنَّ السُّدُسُ ذَا قَالَ بِهِ
 6219 عَمْدَةُ زَيْدٍ فِي نَصِيحَتِهَا وَرَدَّ
 6220 نَصِيحَتَهَا فِي سُدُسٍ عَنِ النَّبِيِّ
 6221 وَالْإِشْتِرَاكُ فِيهِ حُكْمٌ لِعَمْرٍ
 6222 تَوْرِيْثُ جَدَّاتٍ ثَلَاثٍ وَارِدُ
 6223 وَاحِدَةً لِلْأُمِّ وَاثْنَتَانِ
- جَدَّةٌ بَمَوْتِ أُمِّ فَاسْمَعُوا
 بَيْنَهُمَا لَكِنْ لِأُمِّ تَرْجَحُ
 ثَلَاثَ جَدَّاتٍ بِقَوْلِ ثَانِ
 وَأُمُّ جَدِّ مِثْلُ ذَاكَ فَاحْسَبِي
 نَجْلٌ لِمَسْعُودٍ لَذَا فَانْتَبِهْ
 حَدِيثُ مَالِكٍ لَشُعْبَةَ يَحْدُ
 مُغَيَّرَةٌ رَوَى لَهُ فِي الْكُتُبِ
 وَقِيلَ لِلصَّدِيقِ فِي فَحْوَى الْخَبْرِ
 فَأَبْنُ عَيْنَةَ بِذَاكَ شَاهِدُ
 مِنْ قَبْلِ الْوَالِدِ لِلْعَدْنَانِي

باب في الحجب

- 6224 أَخٌ شَقِيْقٌ لِأَخِيهِ يَحْجُبُ
 6225 كُلُّ شَقِيْقٍ مِثْلَهُ يَطْرِدُهُ
 إِنْ مِنْ أَبِي يَأْتِي لِقَسْمِ يَرْغَبُ
 إِنْ كَانَ مِنْ أَبِي سَمًا مَحْتَدُهُ

- 6226 فَاَلْأَقْرَبُ الْبَعِيدَ حَاجِبًا عُلِمَ
6227 بَنُوا عُمُومَةً وَفِيهِمْ وَاحِدٌ
6228 فَرُضًا لَهُ وَالْإِزْثُ بِالْتَّعْصِيبِ
6229 وَقِيلَ بِالْمَالِ جَمِيعًا يَنْفَرْدُ
6230 بَعْدَ فُرُوضٍ إِنْ بَقِيَ مَالٌ يُرَدُّ
6231 وَمَالِكَ قَالَ لَبَيْتَ الْمَالِ
6232 أَسْبَابُ إِزْثُ بِالذَّلِيلِ تَذَكَّرُ
6233 فَلَيْسَ إِزْثٌ كَافِرٌ لِمُسْلِمٍ
6234 لَا يَرِثُ الْكَافِرُ مُسْلِمًا بَدَأَ
6235 قَالَ مُعَاوِيَةَ مُعَاذِ يَرِثُ
6236 وَمَالٌ مُرْتَدٌّ تَوَى تَمْلُكُهُ
6237 تَوَارِثُ الْمَلَّةِ بَيْنَ أَهْلِهَا
6238 وَلَا يَجُوزُ بَيْنَ مَلْتَيْنِ
6239 عَنْهُ رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ
6240 جَعَلَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ مَلَّةً
6241 شَرِيحٌ ثُمَّ ابْنُ أَبِي لَيْلَى حُصِرَ
6242 فِي صَابِيٍّ يَهُودٍ وَالنُّصْرَانِي
6243 وَفِي تَوَارِثٍ أَتَى لِلْحَمَلَا
6244 وَالْخَلْفُ فِي نَجْلِ الْمَلَاعَنَةِ فَزِدْ
6245 إِبْنَ اللَّعَانَ إِزْثُهُ يُقَسَّمُ
6246 وَإِنْ لَهُ إِخْوَةٌ كُلُّهُمْ لِأُمِّ
6247 وَإِنْ تَكُنْ مَعْتُوقَةً أُمَّ مَلِكٍ
6248 لِمَالِكٍ وَجَلَّةُ الْمَدِينَةِ
6249 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالنُّعْمَانَ
6250 فَأَبْنُ عُمَرَ حَدِيثُهُ الْحَقُّهُ
6251 لِابْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ جَدُّهُ
6252 عَتِيقُهَا لِقِيْطُهَا وَنَجْلُهَا
- عِنْدَ الْمُثُولِ ذَلِكَ الْحُكْمُ يَعْمُ
أَخٌ لِأُمٍّ قِيلَ سُدَسٌ حَاصِدٌ
فِي بَاقِي مَالٍ مَيِّتٍ قَرِيبٍ
إِذْ سَبَبِينَ فِي مِيرَاثٍ قَدْ حَصَدُ
عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ لِلصَّحْبِ يُعَدُّ
زَيْدٌ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَالِ
فِيهَا خِلَافٌ وَاتَّفَاقٌ سَطَّرُوا
عَلَيْهِ خُلْفٌ فِي بَيَانِ الْمُحْكَمِ
وَمَنْ كَلَامَ سَيِّدِ الْأَنْامِ سَرْمَدًا
وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ يُنَكِّتُ
جَمَاعَةَ الْإِسْلَامِ لَيْسَ أَهْلُهُ
يَجُوزُ بَيْنَهَا كَذَا أَمْثَالُهَا
بِذَاكَ قَالَ مُنْقِذُ الْكَوْنَيْنِ
وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُهُمْ يَنْفَرْدُ
تَوَارِثُوا مَالًا جَمِيعًا كُلَّهُ
بَيْنَ ثَلَاثِ مَلَلٍ إِذَا نُظِرَ
بَيْنَهُمْ تَوَارِثُ الْإِنْسَانِ
دَعْوَاهُمْ فِي نَسَبٍ قَدْ فَضَّلَا
كَذَاكَ إِنَّا لِلزَّنَى إِذَا وَجِدْ
ثُلُثٌ لِأُمِّ بَيْتِ مَالٍ يَحْكُمُ
فَثُلُثُهُ يُعْطَى لَهُمْ بِذَا حَكْمِ
مَالًا مَوَالِيهَا إِذَا فَرَضَ تَرْكُ
كَذَاكَ لِابْنِ ثَابِتٍ فَشَبَّتْ
ذَا فَضَّلَ الْقَرِيبَ لِلْإِنْسَانِ
لِلْأُمِّ ذَاكَ النَّصُّ قَدْ وَتَّقَهُ
فَمَأَلُهُ لِأُمِّهِ بِحَدِّهِ
مِنَ اللَّعَانِ مَلِكُهُمْ يُعْطَى لَهَا

- 6253 ففي حديث قيل لابن الأسقع
6254 بدأ أبو داود قال في السنن
6255 من ترك ابنتين وواحد أقر
6256 يعطيه حقه بمال والنسب
6257 فمن أقر ملزم بسهم
6258 أبو حنيفة كمالك وجب
6259 ومن له ابن وحيد يعترف
6260 في المال وارث وليس يثبت
6261 مالك والنعمان ينفي للنسب
6262 ويثبت الميراث ثم الأصل
6263 عمدتهم حديث زمعة ورد
6264 لابن أبي زمعة حينما أخذ
6265 من أخيه سجل اعترافا
6266 واختلفوا في طول دهر يلحق
6267 من خمسة الأعوام مالك ورد
6268 سبع له وأربع للشافعي
6269 والحقوا أنسابهم بالقافة
6270 قضى بها مالك باليمين
6271 قول مجزر لزيد في القدم
6272 وارث غير مسلم ويسلم
6273 وذلك قبل قسم مال المسلم
6274 فالحق عنده بموت الهالك
6275 إثر سبيل لعمر من وفقا
6276 وذلك حكم للرسول يسند
- ولابن مكحول كذلك فاسمع
ومن قفاه سار حقا في السنن
بثالث بأنه أخ ظهر
ليس بثابت لمالك نسب
لمن به أقر في ذا الفهم
إعطاؤه إرثا له فيما حسب
بواحد مثالا له وما عرف
من نسب شيء وذلك ثبتوا
وليس للميراث عنده سبب
تناظر للشافعي مثل
حكم النبي بواحد لما عهد
سعد أخاه قوله النبي نبذ
يلزمه الشرع بما أضافا
إننا به وذا خلاف حققوا
الحاقه فيها بنص يعتمد
عامان أشهر مع التدافع
قد حكم النبي بهذي العادة
وألقوا الأنساب باليقين
أسامة بعض لبعض إذ حكم
من قبل قسم للميراث يعلم
قتادة يعطيه سهم المنتمي
إن لم يقسم إرثه للسالك
لوضع أسس العدل فيما حقا
وتابع لفعله سيحمدا

باب الولاء

أَخْرَجْتُهُ مِنْ مَهْيَعِ التَّحْقِيقِ	تَحْلِيلُهُ مَسْأَلَةَ الرَّقِيقِ	6277
ضَمَّنَ كِتَابَ جَامِعٍ لِمَا نَدَرَ	أَخْرَجَتْهَا مِنْ نَظْمِ أَصْدَافِ الدَّرَرِ	6278
إِذْ سَهَّلَ الْعِلْمَ بِنَسْخِ مُفْرَدِ	أَعْنِي بِذَا بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ	6279
إِجْمَاعِ أُمَّةٍ خَيْرِ الْبَشَرِ	وَتَرْكُهُ مُؤَيَّدٌ بِالْأَثَرِ	6280
عَنْ فَعْلِهِ تَحَوَّلَ الزَّمَانُ	فِي تَرْكِهِ قَدْ رَغَبَ الْقُرْآنُ	6281
إِنْ جَاءَ مِنِّي فَهُوَ سُوءُ فَهْمِ	لِذَا فَذَكَرُهُ بِهَذَا النِّظْمِ	6282

كتاب الجنائيات

فَالْعُلَمَاءُ قَالُوهُ وَالْكِتَابُ	مَنْ أَرَبَعَهُ يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ	6283
وَبَعْضُهَا فِي الْبُضْعِ لِلْإِنْسَانِ	مِنْهَا مُنْزَلٌ عَلَى الْأَبْدَانِ	6284
مُحَرَّمٌ بِالْفِعْلِ وَالْأَقْسَوَالِ	ثَنَانٌ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ	6285
مِنْ مَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ لِلْمُسْلِمِ	وَالْبَعْضُ بِالْتَّعَاطِي لِلْمُحَرَّمِ	6286

كتاب القصاص في النفوس

لِقَوْلِهِ جَلَّ بِنَفْسٍ فَاغْلَمَ	وَيُوجِبُ الْقِصَاصَ قَتْلَ الْمُسْلِمِ	6287
ذَا الْبَابُ قِصْدُهُ بِحَيْثُ تَعَدَّلُوا	وَلَيْسَ كُلُّ قَاتِلٍ قَدْ يُقْتَلُ	6288

القول في شروط القاتل

مُبَاشِرٌ لَهُ بِعَقْلٍ يُعْرَفُ	فَقَاتِلٌ يُقَادُ مِنْهُ يُوصَفُ	6289
شُرُوطُ قَتْلِ النَّفْسِ مِنْ نَفْسٍ خُذِ	وَبَالِغٌ وَغَيْرُ مُكْرَهٍ فَذِي	6290
فَمَالِكٌ وَالشُّورِي بَلْ لِلْآخِرِ	وَالْخَلْفُ بَيْنَ قَاتِلٍ وَأَمْرٍ	6291
وَالْقَتْلُ لِلْمَتَّبِعِ دُونَ التَّابِعِ	بِهِ يَقُولُ أَحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ	6292
مَالِكٌ يُقْتَلُ مَعَا فِي الذِّكْرِ	تَعَزِيزُ مَتَّبِعٍ لِبَعْضِ فَادِرٍ	6293
بَعْضُ حُكْمِ غَيْرِهِ قَدْ يَعْتَمَدُ	وَذَاكَ فِي قَوْلٍ لَهُ تَانٌ وَرَدُ	6294
وَقَتْلُهُ بِمَا جَنَى قَدْ فَضَّلَا	وَمُكْرَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُقْتَلَا	6295

- 6296 فَمَالِكٌ وَصَحْبُهُ فَلَا يَحِلُّ
6297 وَلِلْقِصَاصِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
6298 وَشَبَّهُهُ عَمْدٌ فِي وُجُودِهِ اخْتَلَفَ
6299 وَالْعَمْدُ حِينَ قَضَاهُ لِلْعَبِّ
6300 تَكَافُؤُ لِقَاتِلٍ وَمَنْ قَتَلَ
6301 وَالْخُلْفُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ
6302 قَتَلَ جَمَاعَةً بِقَتْلِ وَاحِدٍ
6303 حُكْمَ الْكَثِيرِ فِي تَضَارُبِ نَشَبٍ
6304 وَفَعَلَهُ رَعِيًّا لِصَالِحِ أَعْمٍ
6305 إِنْ ذَكَرَ لِقَاتِلَ أَنْثَى يَقْضَى
6306 لِلْبَاجِ جَاءَ فِي كِتَابِ الْمُتَّقَى
6307 فَاقْتُلْ نَفْسَ وَارِدٍ بِالنَّفْسِ
6308 فَلَا يُقَادُ وَالِدٌ مَنْ وَلَدَ
6309 لِمَالِكٍ وَالْمَنْعُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
6310 ذَا الْقَوْلِ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ وَاضِحٌ

وأما القول في الواجب

- 6311 وَكُلُّهُمْ مَلِكٌ الْوَلِيُّ يَنْحَصِرُ
6312 بِهِ الْخِلَافُ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ
6313 فِي دِيَّةٍ أَوْ قَتْلِهِ لِلْقَاتِلِ
6314 عَمْدَةُ مَالِكٍ أَنْسَ رَوَى خَبْرَ
6315 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثًا خَيْرَهُ
6316 أَبُو الْوَلِيدِ بَيْنَ الْخِلَافَا
6317 يَطُولُ ذِكْرُهَا وَحُكْمُهَا عُلْمٌ
6318 أَحْكَامُهَا ظَنِّيَّةٌ وَتَسْتَمِدُّ
- بَيْنَ الْقِصَاصِ أَوْ لِعَفْوٍ يَنْجَبِرُ
فَمَالِكٌ مُشْتَرِطُ أَمْرَيْنِ
لِلْعُلَمَاءِ السَّادَةِ الْأَفْضَالِ
لَمَنْعِهِ غَيْرَ الْقِصَاصِ يَعْتَبَرُ
فِي الْعَفْوِ أَوْ فِي أَخْذِ مَالِ سَطْرِهِ
مُفْصَلًا خِلَافَهُمْ أَوْصَافًا
وَفِي اخْتِصَارِهَا هُنَا أَمْرٌ مُهِمٌّ
تَطْبِيقُهَا مِنْ عَهْدِ مَاضٍ لَمْ يَعُدْ

القول في القصاص

وَوَصَّفُهُ إِذْ تَصِفُ الْمُتَوَنُّونَ	6319	مَمَّنْ يَكُونُ أَوْ مَتَى يَكُونُ
بِهِ جَنَى يَشْفِي غَلِيلَ الْغُرَمَا	6320	فَبَعْضُهُمْ يَقْتَصُّ مِنْ جَانِ بِمَا
إِنْ لَمْ يَطَّلْ تَعْذِيبُهُ فِي الْوَأَقِعِ	6321	بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
كَانَ اعْتَدَى فَالْسَيْفُ خَيْرٌ فَاصِلِ	6322	أَبُو حَنِيفَةَ بِأَيِّ قَاتِلِ
فَبِالْحَدِيدِ قَيْدَ حُكْمِ السُّنَنِ	6323	عُمِدَتُهُمْ رِوَايَةً لِلْحَسَنِ
بِمِثْلِ مَا بِهِ جَنَى فِي الْأَوَّلِ	6324	فَرَضِخُ رَأْسِ الْجَانِي لِلْمُجَلِّ
وَالْمَنْعُ فِي عَدَائِهِ الْمُسْتَحْكَمِ	6325	وَقَدْ يَكُونُ مَنْ وَلِيَ لِلدَّمِ
بَعْدَ تَوْصُلِ لِإِتْبَاتِ الْعَطَبِ	6326	وَالْوَقْتُ جَارٍ فِي تَوْفْرِ السَّبَبِ

كتاب الجراح

وَبَعْضُهَا بِدِيَّةٍ يُقَدَّرُ	6327	بَعْضُ الْجُرُوحِ بِالْقِصَاصِ يُجْبَرُ
بِذَاكَ أَنْوَاعُ الْجُرُوحِ إِنْ أَثِمَ	6328	جُرْحٌ وَمَجْرُوحٌ وَجَارِحٌ حُسْمٌ
فِيهَا الْقِصَاصُ وَاجِبٌ لِلْحَدِّ	6329	مُرْتَكِبٌ لَهَا بِفِعْلِ الْعَمْدِ

القول في الجراح

بِقَطْعِهِ لِعُضْوٍ قَتَلَ قَتَلًا	6330	وَشَرَطُ جَارِحٍ يَكُونُ عَاقِلًا
كَجَدْعِ أَنْفٍ أَوْ زَوَالِ السَّمْعِ	6331	كَضَرْبِهِ بِأَلَةٍ لِلْقَطْعِ
فَدِيَّةٌ غَلِيظَةٌ فِي الْحَدِّ	6332	وغيره فذاك شبه العمد
يُعْفَى لَدَى الْجُمُهورِ إِنْ تَوَى وَمَا	6333	فِي مَوْتِ مُقْتَصِّ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ
بَعْضٌ بَعَكْسِ ذَا وَلَا يُصِيبُ	6334	يُعْطَى لَهُمْ مِنْ دِيَّةٍ نَصِيبُ
لَدَيْهِ ذَاكَ ضَامِنٌ لِلْعَدْلِ	6335	وَالشَّافِعِيُّ بِقَطْعِهِ لِلْمِثْلِ
قَطْعُ يَدٍ أَوْ سَاقِهِ بِالْجَدِّ	6336	جَمَاعَةً تَقْطَعُ عُضْوَ الْفَرْدِ
لِلظَاهِرِيِّ حُكْمًا يَرَى بِمُفْرَدِ	6337	لَا تُبْتَرُ الْيَدَانِ مِنْ قَطْعِ يَدِ
كَقَتْلِ أَنْفُسٍ بِوَاحِدِ حُكْمِ	6338	وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ قَطْعًا كَزِمِ

القول في المجروح

- 6339 وَكُفَّءُ جَارِحٍ وَبِالْمَجْرُوحِ
يُرَادُ مِنْهُ الْعَدْلُ بِالْوُضُوحِ
- 6340 فَفِصَّةُ ابْنِ لِلْحَصِيْنِ شَاهِدُ
أَنَّ النَّبِيَّ لِلْعَدْلِ دَهْرًا يَقْصِدُ

القول في الجرح

- 6341 وَشَرَطُ جُرْحٍ أَنْ يَكُونَ الْعَمْدُ
مُثَبَّتٌ حَتَّى يَكُونَ الْحَدُّ
- 6342 وَالصَّرْبُ دُونَ نِيَّةِ الْإِتْلَافِ
مُشَبَّهٌ بِالْعَمْدِ فِي الْخِلَافِ
- 6343 وَفِيهِ دِيَّةٌ بِدُونَ الْقَتْلِ
عَنْ مَالِكٍ قِيلَ بَعْضَ السَّبْلِ
- 6344 إِتْلَافٌ عَضُو فِي عِرَاكِ اللَّعْبِ
بَيْنَ الْقِصَاصِ دِيَّةٌ فِي الْكُتُبِ
- 6345 فَفِي الْجُرُوحِ آيَةٌ لِلْحُكْمِ
قَدْ حَصَرَتْ بِدُونَ حُكْمِ الْفَهْمِ

كتاب الديارات في النفوس

- 6346 فَذَا الْكِتَابُ أَصْلُهُ الْقُرْآنُ
وَلَفْظُهُ أَتَى بِهِ بَيَانُ
- 6347 لِقَتْلِ نَفْسٍ خَطِيءًا وَمَا عَمْدُ
فِي دِيَّةٍ وَعَتِيقِ إِنْسَانٍ يُحَدُّ
- 6348 ذَا الْجُرْمِ حَيْمًا يَكُونُ وَاقِعًا
يُقَدِّمُ الْمُخْطِئُ مَا لَا نَافِعَا
- 6349 لِمَالِكٍ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ تَجِبُ
فِي خَطِيءِ عَمْدٍ وَشَبْهِهِ حُسْبُ
- 6350 وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ دِيَّتَانِ
إِنْ حُفِّتْ أَوْ غُلِظَتْ ثَنَّتَانِ
- 6351 خَفِيفَةٌ عَنْ خَطِيءٍ مُغْلَظَةٌ
عَمْدًا وَشَبْهَهُ يَرَى لِلْمَوْعِظَةِ
- 6352 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اثْنَتَيْنِ
فِي شَبْهِهِ عَمْدٍ خَطِيءٍ نَوْعَيْنِ
- 6353 وَالْعَمْدُ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَصْطَلِحَا
فِيهِ الْفَرِيقَانِ يُعَدُّ رَاجِحَا
- 6354 وَعَدُّهَا فِي مِائَةٍ مِنْ إِبِلٍ
وَأَعْتَبَرُوا لِللسِّنِّ فِي حُكْمِ جَلِي
- 6355 أَسْنَانُهَا فِي خَطِيءٍ يُخْتَلَفُ
فَبَيْنَ أَرْبَاعٍ وَأَحْمَاسٍ صَفْوَا
- 6356 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ أَحْمَاسُ
قَوْلٍ عَلِيٍّ تَرْبِيعُهَا أَسَاسُ
- 6357 فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ خِلَافٌ حَاصِلُ
كُلِّ لِحُكْمٍ فِيهِ يُلْفَى قَائِلُ
- 6358 مَنْ ذَهَبَ فِي مَلِكِهِ أَوْ وَرَقٍ
فَاخْتَلَفَ حَاصِلٌ عَلَيْهِ حَقُّوَا
- 6359 لِمَالِكٍ فَالْفِ دِينَارٍ ذَهَبُ
مِنْ وَرَقٍ إِثْنَا عَشَرَ مِنْهُ حُسْبُ

- 6360 وَالشَّافِعِي مِنْ ثَمَنِ لِلْأَنْبَلِ
6361 أَبُ لِيُوسُفٍ وَأَهْلٍ طَيِّبَةٍ
6362 وَأَجْمَعُ وَا فِي مَثِيئِنِ مَنْ بَقِرَ
6363 حَدِيثُ عَمْرٍو بِنِ شُعَيْبِ أَصْلُ
6364 فِي خَطَا فِيهِ عَلَى الْعَاقِلَةِ
6365 إِنْ يَعْفُ قَبْلَ مَوْتِهِ الْمَقْتُولُ
6366 مِثْلَ الْقِصَاصِ لِذَوِي الْمَقْتُولِ
6367 بِذَلِكَ مَالِكُ كَذَا الْأَوْزَاعِي
6368 كَفَّارَةٌ لِمَنْ بِهِ تَصَدَّقَا
6369 وَالْخُلْفُ فِي الضَّمِيرِ لِلْكَفَّارَةِ
6370 وَهَلْ عَنِ الْمَقْتُولِ تَمَحُّو لِلزَّلَلِ
6371 مَنْ خَطَا يُقْتَلُ عَفْوُهُ أَتَى
6372 لِلشَّافِعِي مَالِكُ وَالنُّعْمَانِ
6373 طَاوُوسُ قَالَ جَائِزٌ وَالْحَسَنِ
6374 وَمَنْ دَمَ الْمَقْتُولِ إِنْ عَنهُ عَفَا
6375 وَعَفْوُهُ عَنِ قَاتِلِ بِالْعَمْدِ
6376 فَمَالِكُ يُسَجَّنُ ثُمَّ يُجْلَدُ
6377 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَا الشَّافِعِي
6378 ذَا وَاجِبُ السُّلْطَانِ فِي التَّعْزِيرِ

كتاب العيادات فيما حوون النفوس

- 6379 مِنْ شَجِّ أَعْضَاءِ بَحِيثُ تُوصَفُ
6380 دَامِيَّةً، حَارِصَّةً، بَاقٍ يُعَدُّ
6381 كَذَلِكَ السُّمْحَاقُ وَالْمَلْطَا أَتَتْ
6382 مَأْمُومَةٌ جَائِفَةٌ قَدْ حَصَلَهُ

- 6383 إِمَامٌ أَهْلُ الْفِقْهِ نَجَلٌ رُشِدٌ
6384 مُوَضَّحَةٌ فِيهَا يَقَادُ الْعَقْلُ
6385 تَحْدِيدُ أَنْوَاعٍ وَتَوْصِيفُ الْمَحَلِّ
6386 تَرْكُتُهُ لَطُولُ هَذَا النَّظْمِ
6387 وَمِثْلُ ذَلِكَ دِيَّةُ الْأَعْضَاءِ

القول في ديات الأعضاء

- 6388 وَأَصْلُهَا كِتَابُ سَيِّدِ الْأُمَمِ
6389 فِي النَّفْسِ قَالَ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ
6390 مَأْمُومَةٌ فَثُلُثُهَا يُعْطَى لَهَا
6391 فِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ كَذَا لِلرَّجُلِ
6392 خَمْسٌ لِسِنِّ عَشْرُ قُلُوبٍ لِأَصْبُعٍ
6393 وَدِيَّةٌ فِي الشَّفَتَيْنِ كَامِلَةٌ
6394 لِلْعِلْمَاءِ مُزْدَوِجُ الْأَعْضَاءِ
6395 وَالصَّلَامُ لِلأَذْنَيْنِ فِيهِ اخْتَلَفُوا
6396 فَمَالِكٌ لَفَقْدِ سَمْعٍ يَشْتَرِطُ
6397 تَرْكُ الْقِصَاصِ حِينَ فَقَدَ لُهُمَا
6398 دُونَ ذَهَابِ السَّمْعِ حُكْمٌ يَعْتَمِدُ
6399 وَفِيهِمَا قَدْ حَكَّمَ الصَّدِيقُ
6400 وَمَالِكٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَوَى
- وَلَا بِنَ حَزْمٍ فِيهِ أَحْكَامٌ تَعْمُ
وَجَدْعُ أَنْفٍ مِثْلُهُ إِذَا حَصَلَ
وَجَائِفَةٌ كَذَلِكَ أُعْطِيَ مِثْلَهَا
وَالْيَدُ ذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ السُّبُلِ
وَعَزِيرٌ سِنٌّ كُلُّ ذَلِكَ لِلْجَمْعِ
وَالنِّصْفُ إِنْ إِحْدَاهُمَا تُقَطَّعُ لَهُ
فَدِيَّةٌ تُعْطَى عَلَى السَّوَاءِ
هَلْ دُونَ فَقْدِ السَّمْعِ مِنْهُ يُحْتَفُ
وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّوْرِيُّ عِنْدَهُمْ شَطَطُ
وَدُونَ فَقْدِ السَّمْعِ ذَلِكَ حُكْمُهُمَا
عَلَيْهِ كَسَبُ مَالٍ مَالِكٌ وَرَدُّ
بِخَمْسِ عَشْرَةَ وَذَا تَطْبِيقُ
مُزْدَوِجَيْنِ دِيَّةٌ هُمَا سَوَى

كتاب القسامة

- 6401 وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ وَهِيَ أَصُولُ الْبَابِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

المسألة الأولى:

هل يجب الحكم بالقسامة؟

- 6402 فَوَاجِبُ الْحُكْمِ بِهَا لِلْعُلَمَاءِ فِي سَائِرِ الْأُمُصَارِ صَارَ كَالسَّمَا
6403 وَالْبَعْضُ لَا يَرَى بِهَا حُكْمًا يَصَحُّ فَخَامِسٌ لِلْخُلَفَاءِ بِذَا نَصَحَ
6404 وَسَالِمٌ أَبُو قَلَابَةَ حَكَمَ كِلَاهُمَا حُكْمَ عُمَرَ وَمَا ظَلَمَ
6405 لَكِنْ إِجْمَاعًا لُجْلُ الْجَلَّةِ يَكْفِيكَ لِاعْتِمَادِ هَذَا الْوَقْعَةِ
6406 حُويصَةُ مُحَيصَةٌ فِي خَيْرٍ فَمَالِكٌ قَالَ كَجُمْلَةِ السَّنَنِ
6407 فَمَنْ رِيدَ بِهَا حَقَّنَ الدَّمَ فَجَاتِلٌ عَبْرَ الْخَلَاكِمِ أَحْكَمَا
6408 لَلْقَتْلِ أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ الْأَمْنَةَ أَجَارَهَا لِأَمْنِ كُلِّ السَّاكِنَةِ
6409 وَعُمْدَةُ الْفَرِيقِ ذَاكَ الثَّانِي يُثَبَّتُ دُونَهَا تَرَى الْعَيْنَانِ
6410 فَلَمْ يُشَاهِدُوا لَقَتِلَ يُقْسَمُوا بِدُونِ عِلْمٍ ثَابِتٍ وَيُحْكَمُ
6411 بِفَعْلِهِ الْقَاضِي بِحُكْمِ فَاصِلٍ وَلَمْ يُشَاهِدُوا لَقَتِلَ الْقَاتِلِ
6413 أَبُو قَلَابَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرَ يَوْمًا رَأَى يَمْنَعُهَا حُكْمًا عُمَرَ

المسألة الثانية:

ما يجب بالقسامة

- 6414 فَمَالِكٌ بِهَا دَمٌ قَدْ يُسْتَحَقُّ أَحْمَدٌ مِثْلُهُ بِذَاكَ قَدْ نَطَقَ
6415 فَالشافعي والثوري في ذي الدية فيها يقول أهل علم الكوفة
6416 فلا تفيده غير دفع القود وغيره لديهم في المبعد
6417 عمدة مالك أتى عن النبي فلتحلفوا خمسين في ذا المطلب
6418 كي تستحقوا الدم المقتول لمالك جاء من المنقول
6419 ومن بديهة بحكمها حكم فمال في أدائها أمر حسم

القسامة لا تجب إلا بشبهة

تَثَبَّتْ فِي مُنْشَطِحٍ وَهَامِعٍ	قَرِينَةُ الْحَالِ لَهَا فِي الرَّاقِعِ	6420
يُمَسِّكُ مُدْيَةً وَذَا عُنْوَانَ	مِنْهُ دَمٌ وَقُرْبُهُ إِنْسَانًا	6421
وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهَا بَعْلَةً	يُوحِي بِقَلْبِهِ لِهَذَا الْمَيِّتِ	6422
وَدُونَ إِثْرٍ كَامِلٍ لِمَنْ رَغِبَ	وُجُودِ مَيِّتٍ دُونَ بَحْثٍ عَنْ سَبَبِ	6423
بَعْضُ نَفْيٍ أَخَذًا بِهَا فِي الْجُمْلَةِ	فِيهِ لِتَعْيِينِ الْقَسَامَةِ الَّتِي	6424

المسألة الثالثة:

من يبدأ الأيمان؟

وَفِي قَسَامَةِ لَدَفْعِ التُّهْمِ	مَنْ قَالَ بِاسْتِحْقَاقِ مَالٍ أَوْ دَمٍ	6425
هَلْ مُدَّعٍ أَوْ خَصْمِهِ فِي الشَّانِ	مَنْ يُقْسِمُ الْيَمِينَ قَبْلَ الثَّانِي	6426
وَأَحْمَدُ وَالغَيْرُ حُكْمُ الرَّادِعِ	فَمُدَّعُونَ قُدِّمُوا لِلشَّافِعِيِّ	6427
وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ	وَقَالَ أَهْلُ كُوفَةَ وَالْبَصْرَةِ	6428
وَكُلُّهُمْ دَلِيلُهُ سَيُوصَفُ	فَالْمُدَّعُونَ حُكْمُهُمْ أَنْ يَحْلِفُوا	6429
حُجَّتُهُ بَيِّنَةٌ «تَأْتُونَا»	وَقَائِلٌ يَبْدَأُ مُدَّعُونَ نَا	6430
تَقْلِيدُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْصَارِ	قَدْ قَالَهَا الرَّسُولُ لِلْأَنْصَارِ	6431
إِذْ نَكَلُوا عَنْ قَسَمٍ فِيمَا وُصِفَ	وَأَمْرُهُ إِلَيْهِمْ يَبْدَأُ بِالْحَلْفِ	6432
صَحَابَةُ النَّبِيِّ وَذَا مَدَارُ	وَبَعْدَهُمْ قَدْ نَكَلَ الْأَخْيَارُ	6433
وَجُودُهُ بَيْنَهُمْ لِلْحَنَمِ	مِنْهُ قَرِينَةٌ بَدَتْ لِلْحُكْمِ	6434
حُكْمُ الرَّسُولِ الْكَامِلِ الْجَلِيلِ	عَلَيْهِمْ بَدِيَّةُ الْقَتِيلِ	6435
فَحُكْمُهَا بَيْنَهُمَا شَطْرَانِ	إِنْ عَنِ يَمِينِ نَكَلَ الْإِثْنَانِ	6436
حُكْمٌ بِهَا لَيْسَ مِنَ الْمَرْجُوحِ	ذِي قِصَّةِ الْبُخَارِ فِي الصَّحِيحِ	6437
قَسَامَةُ الْيَهُودِ ظُلْمًا هَيِّنَةً	لَمْ يَأْتِ أَنْصَارُ النَّبِيِّ بَيِّنَةً	6438
لَكِنْ أَيْمَانَ الْيَهُودِ تُبَعْدُ	فَمَا لِنَابِيْنِهِ تُعْتَمَدُ	6439
بِعَدْلٍ طَهَتْ تَنْتَفَى الْأَضْرَارُ	لِخَيْرِ جَارٍ وَهُمْ الْأَنْصَارُ	6440
أَنْهَى الْخِلَافَ ثُمَّ عَدْلًا حَقَّقَهُ	لِذَا وَدَى مِنْ بَيْتِ مَالِ الصَّدَقَةِ	6441

المسألة الرابعة:

موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

لَلْعُلَمَاءِ حُرَّاسٌ عِلْمُ الْمِلَّةِ	فَسَامَةٌ مُوجِبَةٌ بِالشُّبْهَةِ	6442
مَيِّتٌ بِقُرْبِ فَيْعَةٍ يَجْهَلُهَا	وَالشَّافِعِيُّ حَدَّدَهَا فَأَصْلُهَا	6443
وَبَيْنَهُمْ وَقَوْمِهِ ذُحُولٌ	وَوَظَاهِرٌ بِأَنَّهُ مَقْتُولٌ	6444
بِمَا كَفَى بِفَحْصِ أَمْرِ الْعِلَّةِ	تَقَدَّمَتْ أَوْصَافُ ذِي الْقَرِينَةِ	6445

كتاب في أحكام الزنى

قَدَّمَ تَوْضِيحٌ لَهَا بِالذِّكْرِ	فِي حَدِّهِ وَوَصْفِهِ وَالزَّجْرِ	6446
-------------------------------------	------------------------------------	------

الباب الأول:

في حد الزنى

وَدُونَ مَلِكٍ وَاطِئٍ لِلْأُمَّةِ	وَطَاءٌ بِإِلَّا بِشُبْهَةٍ وَلَا بِشُبْهَةٍ	6447
قَاعِدَةٌ ثَابِتَةٌ فِي الْحَدِّ	إِلَّا بِشُبْهَةٍ فَادْرَاءُ الْحَدِّ	6448
عَلَيْهِ جَمْعٌ دُونَ حَالٍ وَاحِدٍ	وَدْرَاءُ حَدٌّ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ	6449
يُحَدُّ فَاعِلٌ مَعَ التَّائِمِ	لِمَالِكٍ مَوْبُودُ التَّحْرِيمِ	6450

الباب الثاني:

في أصناف الزنية

مَسَائِلُ الْحُدُودِ حِينَ تُوصَفُ	وَبِاخْتِلَافِ زَنِيَّةٍ تَخْتَلِفُ	6451
فِي فَعْلِهَا قَدْ يُنَعُّ التَّعْذِيبُ	فَالرَّجْمُ وَالْجُلْدُ كَذَا التَّغْرِيبُ	6452
بَعْضٌ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ ذَا الْحُكْمِ	لِلْمُحْصَنِينَ فِي الْحُدُودِ الرَّجْمُ	6453
مَنْ قَالَهُ فَكَافِرٌ أَوْ جَاهِلٌ	بِالرَّجْمِ لَكِنْ ذَاكَ حُكْمٌ بَاطِلٌ	6454
بِهِ وَوَجِبَ مَدَى الْأَزْمَانِ	قَدْ خَصَّصَ النَّبِيُّ لِلْقُرْآنِ	6455
فِي الْجُلْدِ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي الْحِينِ	وَاخْتَلَفُوا فِي ذَاكَ فِي أَمْرَيْنِ	6456
خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَزْمَانِ	فَفِي الشُّرُوطِ ثُمَّ فِي الْإِحْصَانِ	6457

المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟

- 6458 لا يُجْلَدُ الْمَرْجُومُ قَبْلَ الرَّجْمِ وَالْحُكْمُ لِلْجُمُهورِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 6459 دَاوُدُ إِسْحَاقُ كَذَا لِلْحَسَنِ يُجْلَدُ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي قَرْنِ
 6460 مِنْهُ لِتَطْيِيقِ الْحُدُودِ إِنْ ثَبَتَ جُرْمُ الزَّنى مِنْ مُحْصَنٍ كَمَا رَوَتْ
 6461 كُتُبُ الْحَدِيثِ عَنِ عَلِيٍّ قَدْ جُلِدَ مَنْ قَبْلَ رَجْمِ قَائِلًا فِيمَا وَرَدَ
 6462 رَجَمْتُهَا بِسِنَّةِ الْعَدْنَانِي جَلَدْتُهَا بِحُكْمِ الْقُرْآنِ
 6463 وَحُجَّةُ الْجُمُهورِ فَالْتَبِي رَجِمَ خَمْسًا وَلَمْ يَجْلِدْ لِمَرْجُومٍ عِلْمٌ

المسألة الثانية:

الإحصان

- 6464 فَذَلِكَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الرَّجْمِ شُرُوطُهُ عَقْلٌ بُلُوغٌ الْحُلْمِ
 6465 وَطَاءٌ بِعَقْدٍ كَامِلٍ صَحِيحٍ مَالِكُ ذِي الشُّرُوطِ بِالشَّرْجِيحِ
 6466 قَالَ بِهَا كَذَلِكَ النُّعْمَانُ وَحُكْمُهَا دَهْرًا قَفَا الْأَعْيَانُ
 6467 وَالْبَكَرُ جَلَدُهَا لَدَى الْأَعْيَانِ كَذَلِكَ تَغْرِيْبٌ عَنِ الْأَوْطَانِ
 6468 لِلشَّافِعِيِّ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ زَنَى يُنْفَى لِبُعْدِ حَيْثُ حُكْمًا أَمْكَنًا
 6469 وَقَبْرُ مَرْجُومٍ مِنَ الْحَجَارَةِ تِلْكَ الَّتِي رُمِيَ بِهَا فِي الْحَارَةِ
 6470 لِلرَّجْمِ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمَانُ فِي حُكْمِ ذَا تَخْتَلَفُ الْأَذْهَانَ
 6471 وَيُتْبَعُ الْمَرْجُومُ حَيْثَمَا يَفِرُّ حَتَّى يَكُونَ مِنْ حَجَارَةِ قُبْرِ
 6472 وَقِيلَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي دُفْنَ وَيُتْبَعُ الْمَرْجُومُ حَيْثَمَا يَفِرُّ



الباب الثالث:

وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة

المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم؟

ذِي سُنَّةٍ فِي شِرْعَةِ الْمُخْتَارِ	يَثْبُتُ بِالشُّهُودِ وَالْإِقْرَارِ	6473
وَاحِدَةٌ تَكْفِي بِلَا إِعْذَارِ	وَاخْتِلَافُوفِي عَدَدِ الْإِقْرَارِ	6474
وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي ذَا الْخَبَرِ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالطَّبْرِيِّ	6475
وَقَبِلَ ذَاكَ لَا يَتِمُّ الْحُكْمُ	يُقَرُّ أَرْبَعًا يَتِمُّ الرَّجْمُ	6476
مُحْصَنَةٌ فَأَعْتَرَفَتْ بِذَا حَكْمِ	عُمْدَةَ مَالِكٍ أَنْ يَسُقَ قَدْ رَجِمَ	6477
قَافَ سَبِيلَهُ نَجَامٌ تَهُمُّ	مُحَمَّدَ هَادِي لِكُلِّ الْأُمَّمِ	6478
حَتَّى عَلَيْهِ الْحُدُّ حُكْمًا وَقَعَا	وَقِيلَ مَا عَزَّ أَقْرَأُ أَرْبَعًا	6479

المسألة الثانية:

من اعترف بالزنى فرجع

رُجُوعُهُ وَصَرَبُهُ يُوجِّلُ	مُعْتَرَفٌ وَرَاجِعٌ قَدْ يُقْبَلُ	6480
رَدُّ عُنِيْزًا فَتْرَةٌ كَيْ يَعْتَمِدَ	وَذَاكَ لِلْجَمْهُورِ حُكْمٌ يَسْتَمِدُّ	6481
وَلَا يُرَدُّ فِي الزَّمَانِ الْقَابِلِ	عَلَيْهِ فِي دَرَّةٍ لِرَجْمِ مَائِلِ	6482
إِلَى النَّبِيِّ رُجُوعُهُ عَن هُونِ	وَوَاضِحٌ مَن قَوْلُهُ رُدُّونِي	6483
لَو رُدَّ تَمَّ تَابٌ فَالرَّحِيمِ	قَالَ الرَّسُولُ الْفَاضِلُ الْمُعْصُومِ	6484
وَلَيْسَ غَيْرُ رَبَّنَا لَهَا عَرَفَ	عَلَيْهِ يَعْفُو مَن ذُنُوبٌ تُقْتَرَفُ	6485
فَوَصَّفُهُ أَتَى عَلَى الْمَحْدُودِ	أَمَا ثُبُوتُ الْوَطْءِ بِالشُّهُودِ	6486
لِفَرْجِهِ فِي الْفَرْجِ وَالْخُرُوجِ	يُشَاهِدُ الشُّهُودُ لِلْوُلُوجِ	6487
وَكُلُّهُمْ قَدْ أَثْبَتُوا لِلرُّؤْيَةِ	يُشَاهِدُونَ ذَا بِلَا كِنَايَةِ	6488
فَفِي زَوَايَا الْبَيْتِ وَالزَّمَانِ	كَذَا اتَّفَقَهُمْ عَلَى الْمَكَانِ	6489
وَمِنَ زَوَايَا الْبَيْتِ رَأَى فِعْلَهُ	شَدَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ	6490

لَيْسَ مُضِرًّا قَطَعُهُمْ بِالْفِعْلِ	6491
وَحَامِلٌ قَدْ تَدَّعَى الْإِكْرَاهَا	6492
فَحَدُّهَا يُقَامُ قِيلَ عَنْ عُمَرَ	6493
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِي	6494
إِنْ وَقَعَ الْإِكْرَاهُ فَالْحُدُودُ	6495

كتاب القذف

فِي الْقَذْفِ وَالْقَازِفِ وَالْمَقْذُوفِ	6496
وَالْمُحْصَنَاتُ رَمِيَهُنَّ قَذْفٌ	6497
لِقَازِفٍ مَقْذُوفٍ وَصَفٌ بِالزَّنَى	6498
وَالْحَدُّ لَا يَكُونُ مِنْ تَعْرِيفِ	6499

باب في شرب الخمر

وَكُلُّ مُسْكَرٍ فَمَثَلُ الْخَمْرِ	6500
مَنْ قَالَ بِالْحَدِّ فَقَفُوا الْعَمَرَ	6501
قِيَاسُهُ أَتَى عَلَى قَذْفِ حَرْمٍ	6502
تَفْسِيْقُهُ كُلُّ لَهٌ قَدْ أَكْدُوا	6503

كتاب السرقة

حد السرقة

فِي حَدِّهَا شُرُوطُهَا قَدْ يُحْصَرُ	6504
تَعْرِيفُهَا فِي أَخْذِ مَالٍ يُسْتَرُ	6505
وَالْأَصْلُ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّنْزِيلِ	6506
فِي وَصْفِهَا أَنْوَاعِهَا وَالْحَدُّ	6507

- 6508 خَلا فُهُمْ فِيهَا قَلِيلٌ نَزَرُ
قَوَاعِدُ مَضْبُوطَةٌ وَكُثْرُ
6509 وَخَلْفُهُمْ كَثْرَتُهُ فِي الْحَرَزِ
تَعْرِيفُهُ وَنَوْعُهُ بِالْفَرَزِ
6510 فَغَلَقُ بَابِ الْبَيْتِ حَرَزٌ مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقُ
6511 لَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ حَتَّى يَخْرُجَا
مِنْ حَرَزِهِ وَظَنَّ أَنَّهُ نَجَا

الفرق بين السرقة والخلسة

- 6512 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ
كَمَثَلِ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ
6513 وَيَبْنِي سَرَقَةً عَلَيْهَا قَدْ يُحَدِّدُ
وَحُكْمُ إِيَّاسٍ بِهِ قَدْ شَدَّدُوا
6514 فِي خَلْسَةٍ أَوْ جَبَّ قَطْعًا لِلْيَدِ
كَمُسْتَعِيرِ الْخَلِيِّ بِالتَّأَكُّدِ
6515 إِذْ مُسْتَعِيرَةٌ لَهُ قَدْ جَحَدَتْ
فَقَطَّعَهَا جَزَاءُ جُرْمِ فَعَلَتْ
6516 وَذَلِكَ حُكْمٌ عَائِشَةَ وَأَحْمَدُ
وَأَمَّا حُكْمُ عَائِشَةَ وَأَحْمَدُ
6517 لِحُرْمَةِ التَّمْيِيزِ فِي الْحُدُودِ
وَهِيَ مِنَ الْحُقُوقِ لِلْمَعْبُودِ
6518 مُعَارًا لِلْجُمُهورِ فَهُوَ مُؤْتَمَنٌ
ضَدُّ الْأَصُولِ إِنْ بِهِ حَدٌّ قُرْنٌ
6519 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ
كَذَاكَ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ
6520 وَقَالَ بَعْضُ فِي الْحَدِيثِ حَذَفَ
لِجَحْدِ مَسْرُوقٍ وَذَلِكَ وَصَفُ
6521 عَلَيْهِ دَلٌّ قَوْلُهُ لَقَدْ هَلَكَ
مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَتَمْيِيزِ سَلَكُ

مسألة في الغصب

- 6522 وَغَاصِبٌ مُكَابِرٌ لَا تُقَطَّعُ
يَدٌ لِأَيِّ وَاحِدٍ فَلْتَسَمَعُوا
6523 إِذْ يَقَطَّعُ الطَّرِيقَ ثُمَّ يُشْهَرُ
سِلَاحَهُ فَقَتَلَهُ يُقَرَّرُ
6524 مِثْلَ مُحَارِبٍ سَيَاتِي ذِكْرُهُ
فَحُكْمُ ذَا كَمِثْلِ ذَاكَ حُكْمُهُ

شروط المسروق

- 6525 شَرَائِطُ الْمَسْرُوقِ فِيهَا اخْتَلَفُوا
أَشْهَرُهَا النَّصَابُ حَيْثُ تُوصَفُ
6526 لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَاللِّخْوَارِجِ
فَكُلُّ مَسْرُوقٍ بِقَطْعِ عَالِجٍ
6527 دَلِيلُهُمْ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ
فَلَعْنُ سَارِقٍ عَنِ الْمُخْتَارِ
6528 يَسْرِقُ بَيْضَةً فَتُقَطَّعُ الْيَدُ
أَوْ جَمَلًا يَمِينُهُ تُحْيَدُ

سرقعة العروض

- 6529 وَاخْتَلَفُوا عَلَى الْعُرُوضِ تُسْرَقُ
فَرُبْعُ دِينَارٍ بِهِ يُحَقَّقُ
6530 فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ فِي الْمَسْرُوقِ
وَغَيْرُهُ قَدْرٌ بِالتَّدْقِيقِ
6531 وَلِلْعِرَاقِ عَشْرَةٌ مِنْ دَرَاهِمٍ
وَالْبَعْضُ فَوْقَ خَمْسَةِ مِنْ قِيمِ
6532 لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَابْنِ شَبْرَمَةَ
فَقَطَعَهَا مِنْ خَمْسَةِ قَدْ سَلِمَهُ
6533 وَالْبَعْضُ قَطَعَهَا بِدَرَاهِمَيْنِ
وَالرُّبْعُ مَالِكٌ بِدُونِ مِئِنِ
6534 حَدِيثِ مَالِكٍ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ
رَوَايَةٌ عَنْهَا فَلَيْسَتْ طَائِشَةَ

القدر الذي يقع به قطع اليد

- 6535 فِي ثَمَنِ الْمَجَنِّ لِلْعِرَاقِ
دَرَاهِمٌ عَشْرٌ لَدَى سَيِّاقِ
6536 وَجُوبِ قَطْعٍ فِي دَلِيلِ الْقَطْعِ
أَصْلُ الْخِلَافِ جَالِبٌ لِلنَّفْعِ
6537 وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَرَقَتْ جَمَاعَةٌ
لرُّبْعِ دِينَارٍ فَأَيُّنَ الْعِلَّةِ
6538 هَلْ فِي اقْتِحَامِهَا الْحِرْزِ السَّاكِنِ
وَالْقَطْعُ لِأَزْمِ لِحْفِظِ الْأَمَنِ
6539 بِرُبْعِ دِينَارٍ لِمَالِكٍ قَطَعُ
يَمِينُ كُلِّ وَاحِدٍ فِيمَا صُنِعَ
6540 أَبُو حَنِيفَةَ لِقَطْعِ يَرْفُضُ
أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ عَضَّدُوا
6541 لِمَالِكٍ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ رَوَوْا
عَنْهُ كَمَثَلِ مَالِكٍ فِيمَا حَكَوْا
6542 فِي الْحِرْزِ الْأَتْفَاقِ وَافْتِرَاقِ
أَوْصَافِ ذَاكَ كُلِّهَا تُسَاقِ
6543 إِنْغِلَاقِ حِرْزِ ثَمٍّ مَنْ يَفْتَحُهُ
عِنْدَ خُرُوجِهِ لَهُ يُجْرَمُ
6544 فَكُلِّ سَارِقٍ لَبِيتٍ يَخْرُجُ
فَقَطَعُهُ أَوْلَى وَلَيْسَ يُخْرَجُ
6545 مُنْفَذٌ لِلْحُكْمِ فِي هَذَا الْعَمَلِ
مَنْ عَطَلَ الْأَحْكَامَ حَالَفَ الزَّلَّلِ
6546 وَالْحِرْزُ سَدُّ بَابِ دَارٍ يُعْتَبَرُ
لَدَيْهِمْ فِي غَيْرِهِ خُلْفٌ ظَهَرَ
6547 وَفِي الْوِعَاءِ وَاشْتِرَاكِ الْمَنْزِلِ
فَإِخْلُفُ بَيْنَ الْعُظْمَاءِ الْكَمَلِ
6548 فَشَرَطَ قَطْعِ سَارِقٍ مِنْ دَارٍ
لِلْجَمْعِ فِي الْخُرُوجِ عَنْ أَسْوَارِ
6549 بَيْتٍ بِهِ تَمَّ اقْتِرَافُ الْجُرْمِ
لِمَالِكٍ وَذَا نُبُوغِ فَهَمِ
6550 فَالْحِرْزُ بِالسَّدِّ وَذَا بِالْبَيْتِ
فِي غَالِبِ الْحَالِ سِوَى الْمَبِيتِ
6551 وَالصَّاحِبَانِ بِالْخُرُوجِ الْقَطْعِ
مَنْ مَنَزَلَ بِهِ يَكُونُ الْمَنْعِ
6552 وَالْقَبْرَ هَلْ عَدُوهُ حِرْزًا يَحْرُمُ
نَبَشٌ لَهُ يُقَطِّعُ مَنْ يَفْتَحُهُ

وَقَطَّعَ نَابِشَ لَهُ بِهِ حَكْمَ	فَالْقَبْرَ حَرْزُ مَالِكٍ بَدَا أَلَمَ	6553
لِلْخُلَفَاءِ خَامِسٌ كَمَا اشْتَهَرَ	وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ كَذَا عُمَرَ	6554
قَطْعًا بِنَبَشِ الْقَبْرِ حِينَ يَحْصُلُ	أَبُو حَنِيفَةَ فَلَيْسَ يَقْبَلُ	6555
مُرُونَةً فِي مَقْصِدِ الْأَحْكَامِ	لَا يَقْطَعُ النُّعْمَانَ بِالطَّعَامِ	6556

القول في الواجب

حَقَائِقُ تَفْصِيلُهَا بِالْجُمْلَةِ	وَوَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْجِنَايَةِ	6557
صَفَاتٌ وَقَعَ بِحُكْمِ حَقَّقُوا	فَسَارِقٌ مَسْرُوقٌ ثُمَّ السَّرِقُ	6558
فَالْقَطْعُ كَأَفِ أَمْ بَغْرَمٌ يُرْتَدَفُ	فَجَمْعُ قَطْعٍ ثُمَّ غَرَمٌ يُخْتَلَفُ	6559
وَالشُّورِي مِثْلُ ذَا بِحُكْمِ رَادِعِ	جَمْعُهُمَا لَلْيَثِ ثُمَّ الشَّافِعِي	6560
إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ جِسْمٌ	وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ غَرَمٌ	6561
يَأْخُذُهُ حَالًا بِلَا تَوَانَ	لَهُ مَتَاعُهُ لَدَى النُّعْمَانَ	6562
إِنْ دَامَ يُسْرُهُ لِقَطْعٍ يُعْلَمُ	مَالِكٌ مُوسِرٌ عَلَيْهِ الْغَرَمُ	6563
فِي وَقَعَهُ تَلَازُمُ الْحَقِّينِ	عُمْدَةٌ مَنْ يَجْمَعُ لِلْأَمْرَيْنِ	6564
يَتَّبَعُ لِلْأَمْوَالِ فِي الْمَسْلَمِ	فَتَمَّ حَقُّ اللَّهِ حَقُّ الْآدَمِيِّ	6565
فَالْحَدُّ ثُمَّ الْغَرَمُ جَمْعًا يَمْنَعُ	فَلابْنُ عَوْفٍ فِي حَدِيثٍ يُرْفَعُ	6566
قَوَاعِدُ الْأُصُولِ فِي الدِّرَاسَةِ	جَمْعُهُمَا مُخَالَفٌ لِلْكُوفَةِ	6567
وَبَدْوُهُ فِي الْقَطْعِ بِالْيَمِينِ	مَحَلُّ قَطْعٍ فَمَنْ الْكُوعَيْنِ	6568
مَنْ الْيَمِينِ حُكْمٌ ذَا لِلْجُلِّ	وَبَعْدَ عَوْدِهِ فَقَطَّعَ الرَّجُلُ	6569
لِجُرْمِ يَمْنَاهُ صَارَتْ بَثْرًا	بَعْدَ الْيَمِينِ الْبَعْضُ تَأْتِي الْيُسْرَى	6570
بَثْرًا لِأَطْرَافِ بِقَطْعِ تَبْتَلَى	وَهَكَذَا تَتَابَعَ الْقَطْعُ إِلَى	6571
فَقَطَّعَ سَارِقٌ بِنَصْرِ قَرَرًا	حُجَّةٌ مَنْ لَغَيْرِ قَطْعٍ لَا يَرَى	6572
وَجَاءَ فِي حِرَابَةِ لِلْفَضْلِ	فِي الْمَائِدَةِ لَمْ يَأْتِ ذَكَرُ الرَّجُلِ	6573
مِنْهُمْ لَكِنِّي يَسْتَأْصِلُوا بِمَا رَدَّعَ	فِي أَمْرِهِمْ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْفَرْعِ	6574
بَثْرَ النَّبِيِّ أَطْرَافِ جِسْمِ الْعَائِدِ	عُمْدَةٌ قَطَّعَ الرَّجُلُ مِنْ بَعْدِ الْيَدِ	6575
إِلَّا إِلَى الْإِمَامِ رَفَعَهُ حَصَلَ	وَمَالِكُ الْمَسْرُوقِ عَفْوُهُ قَبْلَ	6576
مَنْ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لَنَا قَبْلَ	حَدِيثِ صَفْوَانَ وَنَصَّهُ نُقِلَ	6577

القول فيما تثبت به السرقة

- 6578 ثُبُوتُهَا يُلْفَى بِشَاهِدَيْنِ قَدْ عَايَنَا لِأَمْرِهَا عَدْلَيْنِ
6579 كَذَلِكَ إِقْرَارُ عَلَى نَفْسٍ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ إِذْ تَوَفَّرَ السَّبَبُ

كتاب العرابة

- 6580 مُحَارِبٌ بَيْنَهُ الْقُرْآنُ جَزَاؤُهُ قَدْ سَنَّهُ الدِّيَانُ
6581 يَسْأَلُ سَيْفُهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَمُغْلِنًا بِالْمُضَرِّ لِلْحَرَابَةِ
6582 وَضَعَفَ سُلْطَانٍ لِبَعْضٍ يُشْهَدُ لِلشَّافِعِيِّ ذَا الشَّرْطِ حُكْمًا يُسْنَدُ

الباب الأول:

في النظر في الحرابة

- 6583 شَهْرُ السَّلَاحِ خَارِجًا لِلْمُضَرِّ قَطَعَ الطَّرِيقَ وَصَفَهُ بِالْحَصْرِ
6584 وَدَاخِلٌ فِي الْمُضَرِّ حَيْثُمَا يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَالِكٌ سَوَى وَيُدْنُ
6585 وَالشَّافِعِيُّ بِشَوْكَةِ تَمِيَّزًا خُرُوجُهُ عَنِ مِصْرِهِ تَحْيِيزًا
6586 وَاشْتَرَطُوا لِلْبُعْدِ عَنِ عُمَرَانَ تَهْدِيدُهُ لِبَلَدَةِ السُّلْطَانِ
6587 وَغَيْرُ ذَا يَكُونُ بِاخْتِلَاسٍ وَلَا لَهُ فِي الْبَغْيِ مِنْ أَسَاسٍ

الباب الثاني:

في النظر في المحارب

- 6588 حَقُّ الْإِلَهِ وَالْعِبَادِ اجْتِمَاعًا فَقَطَعَ أَيْدِئَهُمْ صَلْبٍ جُمَعًا
6589 وَالْقَتْلُ وَالْإِبْعَادُ فِي الْعُقُوبَةِ مَجْمُوعَةٌ تَرْتِيبُهَا فِي الْمَلَّةِ
6590 فَمَالِكٌ قَتْلُ لِقَاتِلٍ وَجِبَ تَخْيِيرٌ لِلسُّلْطَانِ لَيْسَ مُرْتَقِبٌ
6591 وَإِنَّمَا التَّخْيِيرُ بَيْنَ صَلْبِهِ وَالْقَتْلُ مَاذَا يُرْتَضَى لِنَحْبِهِ
6592 وَأَخَذَهُ لِلْمَالِ دُونَ الْقَتْلِ يَمْنَعُ لِلْإِبْعَادِ عِبْرَ السُّبُلِ

- 6593 وَللسَّيِّلِ إِنْ أَخَافَ خَيْرًا
فِي نَفْسِهِ وَقَتْلَهُ فِيمَا يَرَى
6594 وَتَرَكَ ذَاكَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ
فَفِيهِ دَرَّةٌ هَذِهِ الْمَأْتَمِ
6595 وَخُلْفُهُمْ فِي حَرْفٍ أَوْ فَهْلٍ أَتَى
مُخَيَّرًا مُرْتَبًّا إِذْ ثَبَتَا

الباب الثالث:

فيما يجب على المحارب

- 6596 وَاتَّفَقُوا بِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ
عَلَيْهِ وَاجِبٌ بِلَا اشْتِبَاهِ
6597 كَالْقَتْلِ وَالصَّلْبِ وَقَطْعِ الْأَيْدِ
مَنْ الْخِلَافِ ذَاكَ حُكْمُ الْجِدِّ
6598 وَذَلِكَ نَصُّ آيَةِ الْحَرَابَةِ
لِفَاعِلٍ قَدْ قَرَّرُوا عِقَابَهُ
6599 وَالْخُلْفُ فِي تَرْتِيبِ ذِي الْعُقُوبَةِ
لِلْاجْتِهَادِ أَمْ بِقَدْرِ الْحُوبَةِ
6600 فَمَالِكَ مُحَارِبٍ إِذَا قَتَلَ
فَقَتَلَهُ أَوْلَى وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ
6601 فِي الصَّلْبِ وَالْقَتْلِ اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ
أَيُّهُمَا يَرَاهُ رَدْعَ الظَّالِمِ
6602 وَصَاحِبِ الرَّأْيِ لَهُ قَتْلٌ وَجِبٌ
وَقِيلَ بَلْ صَلْبٌ لِرَدْعِ مَا أَزْتَكَبَ
6603 وَتَابَعُ عِقَابُهُ بِالْيُسْرِ
فَفَعَلُهُ لِبَغْيِهِ لَمْ يَسِرْ
6604 وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ رَتَّبَا عَلَى
جَرِيْمَةِ بَغْيِهِ قَدْ أَنْزَلَا
6605 وَبَعْضُهُمْ خَيْرٌ لِلْإِمَامِ
تَطْبِيقِ مَا يُرِيدُ مِنْ أَحْكَامِ
6606 وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ يُقْتَلُ
تَصْلِيْبُهُ فَهَلْ لِمَوْتٍ يُجْعَلُ
6607 أَوْ بَعْدَ مَوْتٍ يُتْبَعُ التَّصْلِيْبُ
تِلْكَ أُمُورُهُ إِذَا تُصِيبُ

الباب الرابع:

في مسقط الواجب عنه من التوبة

- 6608 فِي تَوْبَةٍ مِنْ قَبْلِ قُدْرَةِ حَصَلِ
بِهَا عُرُوفٍ عَنِ عِقَابِ مُحْتَمَلِ
6609 وَخُلْفُهُمْ فِي الطَّرْقِ الَّتِي بِهَا
حَقَّنُ الدِّمَاءَ يَكُونُ فِي تَجْرِيْبِهَا
6610 بَتَرَكَ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَابَةِ
أَوْ تَوْبَةٍ يَمْحُوبِهَا عِقَابَهُ
6611 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْمُحَارِبِ
مُشَاغِبٍ مُقَاتِلٍ وَهَارِبٍ

- 6612 بفعله من وجه حكم عادل
6613 شَرُوطَهَا ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ
6614 وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ عَلَى مَوَاضِعِ
6615 قَبُولِ تَوْبَةٍ مِنَ الْمُحَارِبِ
6616 أَوْ تَرْفِضِ التَّوْبَةَ إِنْ أَرَادَا
6617 وَشَرَطَهَا ثَلَاثَةَ الْأَقْوَالِ
6618 بَتَرِكَ ذَاكَ الْفِعْلَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ
6619 وَتَرَكَ مَا عَلَيْهِ وَالْقَفُولِ
6620 لِحُوقِهِ بِدَارِ حَرْبٍ يُخْتَلَفُ
- فِي ثَلَاةٍ تُرْعَبُ كُلُّ غَافِلٍ
يُسْرَدُ حُكْمُهَا عَلَى التَّوَالِي
قُلْ أَرْبَعًا تُفِيدُ كُلَّ سَامِعٍ
رُجُوعُهُ مَقْبُولٌ فِي الْمَطَالِبِ
قَدْ عَاتَ قَبْلَ تَوْبَةٍ فَسَادَا
يُصَاغُ نَظْمُهَا عَلَى التَّوَالِ
قَبْلَ مُثُولِهِ أَمَامَ السُّلْطَةِ
إِلَى أَمِيرِهِ فَبِذَا مَقْبُولٌ
إِظْهَارُ تَوْبَةٍ عَلَى مَا قَدْ وُصِفَ

الباب الخامس :

بماذا ثبت؟

- 6621 فَبِالشُّهُودِ ثُمَّ بِالْإِقْرَارِ
وَبِالسَّمَاعِ الْحُكْمُ بِالْإِضْرَارِ

فصل في حكم المحاربيين على التأويل

- 6622 مُحَارِبٌ لِفَعْلِهِمْ إِمَامٌ
6623 مَنْ تَابَ مِنْهُمْ وَكَانَ قَدْ قَتَلَ
6624 مَالِكًا وَالْجُمُهورُ قَتَلَهُ مُنِعَ
6625 وَكُلُّ مَرْتَدٍّ فَقَتَلَهُ وَجِبَ
6626 بَعْدَ اسْتِثْنَاءِ لِمَالِكِ رَوَّوَا
6627 مُرْتَدُّ إِنْ أَمْسَكَهُ الْإِمَامُ
6628 فَمَا عَلَيْهِ مِنْهُمْ التَّزَامُ
6629 وَأَسْرُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ
6630 قَتْلُ قِصَاصٍ لِعَطَاءٍ إِذْ حُكِمَ
6631 وَنَهَبُهُمْ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا وَجَدَ
- فِي قَتْلِهِمْ تَخْتَلَفُ الْأَحْكَامُ
فَقَتَلَهُ عَطَاءٌ قَالَ وَالْبَدَلُ
فَكُلُّ تَأْوِيلٍ لِقَتْلِهِ دَفْعُ
مُبَدَلًا لِدِينِهِ ذَاكَ السَّبَبُ
وَرَفْضُهَا لِلْبَعْضِ حُكْمًا قَدْ حَكَّوَا
فِي دَارِ حَرْبٍ حُكْمُهُ الْإِسْلَامُ
كَكَافِرِ طَهْرَهُ الْإِسْلَامُ
إِنْ لَمْ يَتَبَّ يُقْتَلُ قَوْلُ الْكُتُبِ
مَالِكٌ يُسْتَتَابُ إِنْ أَبِي عُدِمَ
حَوْزَةُ أَيْدِيهِمْ وَذَا حُكْمُ أَسَدُ

باب في حكم المرتد

فَقَتَلُهُ لَدَى الْجَمِيعِ أَجْدَرُ	بِكُلِّ مُرْتَدٍّ يَكُونُ الظَّفَرُ	6332
فَقَتَلُهُ بِذَلِكَ صَارَ أَعْدَلَا	نَصُّ الْحَدِيثِ مَنْ لَدِينِ بَدَلَا	6333
فَقَتَلُهَا جُلُّهُمْ يُعَدُّ	وَالْخُلْفُ فِي أَنْثَى إِذَا تَرْتَدُّ	6334
مَالِكُ تُسْتَتَابُ بَعْدَ فَعْلِهَا	أَبُو حَنِيفَةَ بِمَنْعِ قَتْلِهَا	6335
هَلْ يُسْتَتَابُ أَمْ بِشَرْعَةِ حُتْفُ	وَأَخْذُهُ بَعْدَ قِتَالٍ يُخْتَلَفُ	6336
يُعَدُّ حَرْبِيًّا بِحَيْثُمَا تُصَبُّ	فِي دَارِ حَرْبٍ عِنْدَ مَالِكٍ حُسْبُ	6637
عَنْ مَالِكٍ كَمَثَلِ كَافِرٍ جَحْدُ	وَمِثْلُ ذَلِكَ قَتْلُ سَاحِرٍ وَرَدُّ	6638
وَالْقَتْلُ شَرْطُ الْكُفْرِ حِينَ يُحْسَبُ	وَقَالَ قَوْمٌ قَتْلُهُ يُجَنَّبُ	6639

كتاب الأفضية

وَالنَّظْمُ تَقْرِيْبٌ لَهَا فِي الذِّكْرِ	أَصُولُهُ فَسَيَّةٌ بِالْحَضَرِ	6640
وَفِيهِ ثُمَّ مَنْ لَهُ قَدْ يُرْتَضَى	يَجُوزُ بِالْقَضَا وَمَا بِهِ قَضَى	6641
وَسَادِسٌ فِي وَقْتِهِ لِلرَّاءِ	وَحَامِسٌ فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ	6642

الباب الأول:

في معرفة من يجوز قضاؤه

فِيمَا يَكُونُ مِنْهُ فِيهِ فَضْلُ	مَنْ جَائِزٌ مِنْهُ الْقَضَا وَالْفَضْلُ	6643
فَمُسْلِمٌ وَبَالِغٌ إِذَا تَسَقَّ	صِفَاتُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يَتَّفَقُ	6644
وَفَاسِقٌ عَزَلٌ إِلَيْهِمْ يُنْسَبُ	وَعَاقِلٌ حُرٌّ وَعَدْلٌ يُطَلَبُ	6645
وَالشَّافِعِيُّ يَطْلُبُ فِي اعْتِمَادِ	هَلْ بَالِغٌ مَبْلَغِ الاجْتِهَادِ	6646
مَنْ حَكَمَ بِأَنْ يَكُونَ يُرْغَبُ	فَالشَّافِعِيُّ يُرِيدُ مَنْ يُنْصَبُ	6647
تَصَارُبُ الْحُكْمِ وَلَا وَجْهَ عِلْمِ	فِي فَهْمِهِ تَرْجِيحِهِ إِنْ يَدْلُهُمْ	6648
لَمْ يَشْتَرِطْ قَسْطَ عُلُومِ قَدْ يَحْزُ	أَبُو حَنِيفَةَ لِمَنْ يَجُزُ	6649
وَالطَّبْرِيُّ يَشْمَلُ كُلَّ حَالِ	وَلِلنِّسَاءِ جَازٌ فِي الْأَمْوَالِ	6650

وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْكَثِيرِ يُرْتَضَى	6651	وَمَالِكَ يَمْنَعُهُنَّ مِنْ قَضَا
يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ لِلْمَرْأَةِ	6652	فَرَأْفَضُ لَهَا فَكَالْإِمَامَةِ
إِشْهَادُهَا فِيهِ عَلَى الْإِحْمَالِ	6653	وَمَنْ أَجَازَ حُكْمَهَا لِلْمَالِ
وَأَثْنَانِ قُلِّدَ لِلشَّافِعِيِّ بِالْحَضَرِ	6654	وَاحِدٌ شَرَطُ مَالِكَ فِي الْمَضَرِ
تَوَافُقٌ فِي الْحُكْمِ لَيْسَ يُسْتَحَبُّ	6655	وَرَسْمٌ حُكْمٌ كُلٌّ وَوَاحِدٌ طَلَبُ
تَعْيِينُهُ لِحَمَلِ ذِي الْأَعْبَاءِ	6656	وَالْخُلْفُ فِي الْأُمِّيِّ لِلْقَضَاءِ
حَوْلِ نِزَاعِ غَامِضِ الْبَيَانِ	6657	وَكُلُّ مَنْ يَنْصِبُ الْخِصْمَانَ
أَجَازَ مَالِكَ لِرَدِّعِ الظَّالِمِ	6658	حُكْمُهُمَا بِمِثْلِ حُكْمِ الْحَاكِمِ
لِلشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانِ بِالتَّحْدِيدِ	6659	أَبُو حَنِيفَةَ بِأَلَا تَقْيِيدِ

الباب الثاني :

معرفة ما يقضي به

نِيَابَةُ الْإِمَامِ فِيهِ تُعْلَمُ	6660	وَكُلُّ حَقٍّ فِيهِ قَاضٍ يَحْكُمُ
وَلَا مُحَرَّمًا حَالًا إِذْ حَكَمَ	6661	وَحُكْمُهُ لَيْسَ يُحِلُّ مَا حَرَّمَ
حُكْمِي لِمَنْ أَلْحَنَ فِي قَوْلِ ظَهْرٍ	6662	بِحُكْمِ قَوْلٍ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ
كُلُّ سِوَا بِالْحُكْمِ لَا تَبَاحُ	6663	فَالْمَالُ لِلْجُمُهورِ وَالنِّكَاحُ
بَاقٍ وَلَا يُحِلُّهُ الْخِصَامُ	6664	يَرْفَعُ لِلْخِلَافِ وَالْحَرَامُ
مُثَبِّتًا بِالزُّورِ لِلزَّوْجِيَّةِ	6665	وَمَثَلُوا بِشَاهِدٍ فِي مَرْأَةٍ
تَنْفِيدُ أَمْرٍ حَاصِلٍ فَذَا حَرْمٌ	6666	وَحَاكِمٌ بظَاهِرِ لَيْسَ حَكْمٌ
لَيْسَتْ لَدَى النُّعْمَانِ فِي الْمُحْظُورِ	6667	عَلَيْهِ بضعَهَا لَدَى الْجُمُهورِ
فِي خَبَرِ جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ	6668	فَعَمْدَةُ الْجُمُهورِ لِحْنِ الْقَوْلِ
قَاسَتْ بِجَعْلِ الْحُكْمِ أَصْلًا بَانِي	6669	وَالْفَيْئَةُ الْأُخْرَى عَلَى اللَّعَانِ

الباب الثالث :

فيما يكون به القضاء

بأربع تَأَثَّرَ الْقَضَاءُ	6670	منهاله يُعْتَبِرُ الْفَضَاءُ
شَهَادَةٌ يَمِينُ وَالنُّكُولُ	6671	إِقْرَارُهُ فَهَذِهِ الْفُصُولُ

الفصل الأول :

في الشهادة

فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ	6672	فِي صِيغَةِ الْجِنْسِ وَعَدَّ يَأْتِي
بِهَا مِنَ الشَّرْطِوَاتِ خَمْسٌ تُعْتَبَرُ	6673	بُلُوغُهُ إِسْلَامُهُ إِذَا ظَهَرَ
حَرِيَّةٌ وَنَفْيُ تَهْمَةٍ وَرَدُّ	6674	عَدَالَةٍ حُكْمًا عَلَيْهَا يُسْتَتَدُّ
شَهَادَةُ الْعُدُولِ نَصًّا تُقْبَلُ	6675	وَحُكْمٌ مَنْ تَرْضَوْنَهُ مُفْصَلُ
وَصِفُ عَدَالَةٍ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	6676	قِيلَ عَنِ الْإِسْلَامِ زَائِدٌ وَصِفُ
مُلْتَزِمٌ بِفِعْلِ الْوَأَجِبَاتِ	6677	مُجْتَنِبٌ فِعْلِ الْمَحْرَمَاتِ
أَسْبَابٌ خُلِفَهُمْ عَلَى تَرَدُّدِ	6678	مُقَابِلٍ لِلْعَدْلِ فِي تَأْكِدِ
رَفْضِ شَهَادَةِ لِفَاسِقٍ يَتَّبِ	6679	إِقَامَةَ حُدُودِهِ أَمْرٌ يُرْبِ
بُلُوغُهُ عَدَالَةٍ يُلْتَزَمُ	6680	شَهَادَةَ الصَّبِيَّانِ خُلْفُ يُعْلَمُ
فِي الْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ مِنْهُمْ تُقْبَلُ	6681	لِلْبَعْضِ عَكْسٌ وَلِلْبَعْضِ تُهْمَلُ
وَرَدُّهَا مِنْ جِلَّةِ الْأَمْصَارِ	6682	مِنْ فُقَهَائِهِمْ مِنَ الْأَحْيَارِ
وَمَالِكٌ قَرِينَةٌ لَهَا حَصْرٌ	6683	قَبْلَ الْفِرَاقِ حُكْمُهُ فِي ذَا ظَهَرَ
أَصْحَابُهُ مُخْتَلِفُونَ إِنْ يَكُنْ	6684	بَيْنَهُمَا مِنَ الْكِبَارِ مَنْ فَطِنُ
فَمَنْ لِقَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ يُعْتَمَدُ	6685	فَلَا يُنْ عِبَاسٌ نَقِيضُهُ وَجَدُ
وَشَرْطُهُمْ إِسْلَامُهُ فَالْكَافِرُ	6686	بِالْكَذِبِ مَعْرُوفٌ وَذَاكَ ظَاهِرُ
وَفِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي حَالِ السَّفَرِ	6687	لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ حُكْمٌ مُسْتَقَرُّ
شَهَادَةُ الْعَدُوِّ فِي عَدُوِّهِ	6688	مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ بِرَفْضِهِ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا تُقْبَلُ	6689	قَدَرَدَّهَا الرَّسُولُ طَهَ الْأَفْضَلُ
وَشَاهِدٌ وَمَرَاتَانِ الْمَالُ	6690	تُبُوْتُهُ بِهِمْ وَذَا الْمَالُ
مِنَ الْحَدِيثِ جَاءَ وَالْقُرْآنُ	6691	وَذَاكَ نَافِذٌ مَدَى الْأَزْمَانِ

- 6692 وَالرَّفْضُ فِي الْحُدُودِ لِلْجُمُهورِ
6693 وَعِنْدَهُمْ تَقْبُلُ فِي الْأَبْدَانِ
لَا تُقْبَلُ النَّسَا بِذِي الْأُمُورِ
فِيهِ اخْتِصَاصٌ وَأَقَعَ الْإِنْسَانَ

الفصل الثاني :

الأيمان

- 6694 وَمُدَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى تُرْجَعُ
6695 وَالْخَلْفُ فِي ثُبُوتِ حَقِّ الْمُدَّعِي
6696 وَالْغَيْرُ لَا يَثْبُتُ بِالْيَمِينِ
6697 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَرَدُّدُ الْخَيْرِ
6698 وَمَا بِهِ تَثْبُتُ أَوْ تُرَدُّ
6699 وَغَيْرُهُ مِنْ صِيغِ مَرْدُودٍ
6700 تَغْلِيظُهَا مِنْ الْمَكَانِ مُخْتَلَفٍ
6701 وَالْحَلْفُ إِنْ أَتَى بِمَنْبَرِ النَّبِيِّ
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ فَتُسْمَعُ
لِمَالِكَ يَثْبُتُ مِنْهَا فَاسْمَعُ
إِسْقَاطُ حَقِّ كَسْبِهِ فِي الْحِينِ
فِي بَيْنِهِ أَوْ فِي يَمِينِ إِنْ نَكَرَ
فَالْحَلْفُ بِاللَّهِ يَكُونُ الْحَدُّ
وَمَالِكَ لَفْظُ لَهَا مَحْدُودٌ
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بِمَالِهِ وَصَفٍ
فِيهِ الْخِلَافُ عَبْرَ كُلِّ مَذْهَبٍ

الفصل الثالث :

نكول المدعى عليه عن اليمين

- 6702 فَبِالنُّكُولِ مَالِكَ لَا يَقْضِي
6703 وَقَلْبُهَا لِمَالِكَ يُفْضَلُ
6704 بِجَنْبِ شَاهِدٍ يَصُحُّ الْمَالُ
6705 ثُمَّ الْخِلَافُ فِي الْقَضَا بِالْعِلْمِ
6706 مَالِكَ لَا يَقْضِي سِوَى بِالْبَيِّنَةِ
6707 كَذَلِكَ أَحْمَدُ شَرِيحُ عَضْدَهُ
6708 وَالشَّافِعِيُّ لِلْقَاضِي جَازٍ فِي الْقَضَا
6709 عُمْدَةُ مَالِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ
6710 فِي أَنْفِرَادِ أَعْلَنُوا رِضَاهُمْ
6711 يَدُلُّ أَنَّهُ بَعْلِمُ مَا حَكَمَ
6712 وَمَنْ بَعْلِمُ قَالَ يَحْكُمُ الْحَكَمُ
وَالشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَضِ
مَحَلَّ مِرَاتِينِ حِينَ تَقْبَلُ
وَتَثْبُتُ الْحُقُوقُ وَالْأَعْمَالُ
مِنْ دُونَ حُجَّةٍ فَخُلْفُ الْفَهْمِ
كَذَلِكَ إِقْرَارُ بِشَيْءٍ عَيْنَهُ
مَالِكَ حَكْمُهُمْ يُرَى قَدْ سَدَّدَهُ
يَقْضِي بَعْلِمُ حَيْثُ حَسَّ بِالرِّضَا
فَفِي شَجَاجِ الْجَهْمِ زَادَ إِرْشَهُ
وَفِي الْحَشُودِ أَوْضَحُوا سُخْطَهُمْ
رَدُّوا بِلا فَرَادَهُمْ حَتَّى نَعَمَ
هِنْدُ قَضَى لَهَا شَفِيعٌ لِلْأَمَمِ

- 6713 بَقَوْلِهِ لَهَا خُذِي لِمَا كَفَى
لَكِنْ بِمَعْرُوفِ حَدِيثِ الْمُصْطَفَى
- 6714 وَالْعُلَمَاءُ خَصَّصُوا ذَا الْحُكْمَا
فِي غَيْرِ حَدٍّ يُنْصِفُونَ الْخُصْمَا

الفصل الرابع:

في الإقرار

- 6715 إِنْ يَكُ بَيْنَنَا يَكُونُ الْحُكْمُ
مَنْ يَجُوزُ مِنْهُ ذَاكَ الْعِلْمُ
- 6716 وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهُ فِي النَّمَالِ
فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحَالِ

الباب الرابع:

فيمن يقضي عليه أو له

- 6717 يُقْضَى لِمَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ يَتَّهَمُ
مِتَّهَمٌ فِيهِ خِلَافٌ مَا حُسِمَ
- 6718 وَحُكْمُهُمْ فِي حَاضِرٍ وَمُسْلِمٍ
فِي غَائِبٍ وَكَافِرٍ خَلْفٍ نَمِي
- 6719 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبِهِمْ
فَكُلُّهُمْ يَقْضِي بِهَذَا بَيْنَهُمْ

الباب الخامس:

في كيفية القضاء

- 6720 وَوَأَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يُسَوِّيَ
بَيْنَ الْخُصُومِ عَنْ عَلِيٍّ رُؤْيٍ
- 6721 وَمِنْهُمَا يَسْمَعُ أَقْوَالًا مَعَا
يُثْبِتُ مُدَّعٍ يَمِينُ الْمُدَّعَى
- 6722 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ذِمَّةٍ لِلدَّعْوَةِ
وَالْمُدَّعَى مُطَالِبٌ بِالْحُجَّةِ
- 6723 قِيلَ مُصَدِّقٌ وَإِنْ أَحْضَرَ مَا
يُعْطَى بِرَأْيَةٍ يُرِيدُ نَشْرَهَا
- 6724 وَالْخُلْفُ فِي الْأَعْيَانِ لِلْأَثْمَةِ
دَعْوَاهُ كُلُّ عَدٍّ عَدْلًا حُكْمَهُ

الباب السادس:

في وقت القضاء

- 6725 يُقْسَمُ ذَا الْبَابِ إِلَى فُضُولٍ
فِي حَالِ قَاضٍ وَقْتِهِ الْمَأْمُولِ
- 6726 وَوَقْتِ تَنْفِيذٍ وَفِي الْمَحَلِّ
زَوَالِ أَيْدٍ عَنْهُ وَالْتِّخْلِ

لَمَّا لَكَ وَإِنْ يَكُنْ عَطَشَانَا	6727
نَهَى الرَّسُولَ مُثَبِّتٌ لِلسَّبَبِ	6728
لِذَلِكَ حُكْمُهُ فَسَادًا وَصَفَا	6729
مَنْ قَبْلَ إِعْذَارٍ بِهِ إِذَا صَدَرَ	2730
أَكْثَرَهَا يَقْضِي بِهِ الْحُكْمَ	6731
إِلَيْهِ فِي فِصَائِلِ مَطْلُوبِ	6732
وَبَعْضُهَا لِكِفِّهِمْ عَنْ فِعْلِ	6733
يُرِيدُهَا حِفْظًا عَلَى الْإِنْسَانِ	6734
وَحِفْظُ أَمْنِهِمْ بِلَا تَخَاذُلِ	6735
أَمْرٌ بِخَيْرِ تَرْكِهِ مُسْتَهْجَنُ	6736
فِي أَرْبَعِ الْأَجْنَاسِ عَبْرَ الْمَلَّةِ	6737
بِفَضْلِهَا يُطَبَّقُ الْقَضَاءُ	6738
لَا يَقْضِي قَاضٍ إِنْ يَكُنْ غَضَبَانَا	6727
وَفَاسِدٌ قَضَاؤُهُ فِي الْعُصْبِ	6728
إِبْطَالُ مَا لِأَمْرِهِ قَدْ خَالَفَا	6729
تَوْقِيفُهُ عِنْدَ الثُّبُوتِ إِنْ أَمَرَ	2730
وَالْقَاضِي قَالَ تُقَسِّمُ الْأَحْكَامَ	6731
وَالْبَعْضُ لَا يَقْضِي بِهِ مَنْدُوبٌ	6732
وَبَعْضُهَا فِي طَلَبِ لِلْعَدْلِ	6733
وَبَعْضُهَا سَلَامَةٌ الْأَبْدَانِ	6734
وَحِفْظُ الْاجْتِمَاعِ وَالتَّوَاصُلِ	6735
وَالْحُبِّ وَالبُغْضِ كَذَا التَّعَاوُنُ	6736
وَقُسِّمَتْ فِصَائِلُ لِلْأُمَّةِ	6737
فِضِيلَةٌ وَعِفَّةٌ سَخَاءُ	6738

الخاتمة جعلها الله مقبولة

جَعَلْتُهُ بِالنِّظْمِ طَوَّعَ الْمُبْتَدِ	6739
لَمْ أَرِ نِظْمًا قَبْلَ ذَلِكَ صَدَرَ	6740
وَبَعْضُهُ نِظْمَتُهُ بِوَصْفِهِ	6741
فِي الْعَشْرِ وَالْأَلْفَيْنِ طَلَّ نَجْمُهُ	6742
وَالنَّفْعُ مِنْهُ لِلْجَمِيعِ يُكْتَبُ	6743
وَمَحْوُ ذَنْبِ عَالِقٍ بِمُهْجَتِي	6744
لَبِثَ عِلْمٍ نَافِعٍ لِلْمُبْتَدِي	6745
قَدْ أَنْتَهَى بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ	6739
أَسْهَبْتُ فِي بَعْضٍ وَبَعْضٌ مُخْتَصِرٌ	6740
فَبَعْضُهُ نِظْمَتُهُ بِحَرْفِهِ	6741
وَشَهْرُ سِتِّ فِيهِ تَمَّ نِظْمُهُ	6742
قَبُولُهُ عِنْدَ الْعَظِيمِ يُطَلَّبُ	6743
أَرْجُو مِنَ الْإِلَهِ عَفْوَ الزَّلَّةِ	6744
صَلَّى عَلَى مُوَفِّقِ الْمُجْتَهِدِ	6745



الفهرس

- 11 مقدمة الناظم
12 المقدمة الأصولية

كتاب الهمارة

- 14 الباب الأول: الوضوء والدليل على وجوبه
15 الباب الثاني: أفعال الوضوء
15 المسألة الأولى: من الشروط النية
15 المسألة الثانية: غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء
16 المسألة الثالثة: من الأركان: المضمضة والاستنشاق
16 المسألة الرابعة: غسل الوجه وتحديده
17 المسألة الخامسة: من التحديد غسل اليدين
17 المسألة السادسة: اختلافهم في القدر المجرى من مسح الرأس
18 المسألة السابعة: عدد مرات إسباغ الماء
18 المسألة الثامنة: المسح على العمامة
19 المسألة التاسعة: من الأركان مسح الأذنين
19 المسألة العاشرة: من صفات «غسل الرجلين»
20 المسألة الحادية عشرة: ترتيب أفعال الوضوء
21 المسألة الثانية عشرة: في شروط المواولة في الوضوء
21 - حكم المسح على الخفين
21 المسألة الأولى: جواز المسح على الخفين
22 المسألة الثانية: كيفية وتحديد محل المسح على الخفين
23 المسألة الثالثة: في المسح على الجوربين
23 المسألة الرابعة: في صفة الخف
23 المسألة الخامسة: في مدة المسح على الخفين
24 المسألة السادسة: في شروط المسح على الخفين
25 المسألة السابعة: فيما ينقض المسح على الخفين
25 الباب الثالث: في المياه
26 المسألة الأولى: في اختلافهم على الماء المتنجس

- 27 المسألة الثانية: في اختلافهم على الماء المتغير .
- 27 المسألة الثالثة: في اختلافهم على الماء المستعمل .
- 28 المسألة الرابعة: في اختلافهم على حكم الآسار .
- 28 المسألة الخامسة: في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه .
- 29 المسألة السادسة: في الوضوء بنبذ التمر .
- 29 **الباب الرابع: في نواقض الوضوء .**
- 30 المسألة الأولى: في ما يخرج من نجس من الجسد .
- 30 المسألة الثانية: في اختلافهم في النوم .
- 32 المسألة الثالثة: اختلافهم في لمس النساء .
- 33 المسألة الرابعة: اختلافهم في مس الذكر .
- 34 المسألة الخامسة: في الوضوء من أكل ما مسته النار .
- 34 المسألة السادسة: الضحك في الصلاة .
- 34 المسألة السابعة: في حمل الميت وذهاب العقل .
- 35 **الباب الخامس: وهو معرفة الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها**
- 35 المسألة الأولى: في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف .
- 35 المسألة الثانية: اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب .
- 36 المسألة الثالثة: اختلافهم في الطواف .
- 36 المسألة الرابعة: اختلافهم في قراءة القرآن والذكر .

كتاب الغسل

- 36 **الباب الأول: في معرفة العمل في هذه الطهارة**
- 37 المسألة الأولى: في ذلك .
- 37 المسألة الثانية: اختلافهم في النية .
- 37 المسألة الثالثة: في المضمضة والاستنشاق .
- 38 المسألة الرابعة: في الفور والترتيب .
- 38 **الباب الثاني: في معرفة نواقض هذه الطهارة**
- 38 المسألة الأولى: في اختلافهم في الوطء .
- 39 المسألة الثانية: المنى الموجب للغسل .
- 40 **الباب الثالث: في أحكام هذين الحدثين: أعني الجنابة والحيض**
- 40 - أما أحكام الحدث الذي هو الجنابة ففيه ثلاث مسائل
- 40 المسألة الأولى: اختلافهم في دخول المسجد .
- 40 المسألة الثانية: اختلافهم في مسّ الجنب للمصحف

- 40 المسألة الثالثة: اختلافهم في قراءة القرآن للجنب .
- 41 - أحكام الدماء الخارجة من الرحم الكلام المحيط بأصولها .
- 41 الباب الأول: أنواع الدماء الخارجة من الرحم .
- 41 الباب الثاني: في علامات الظهر والحيض .
- 41 المسألة الأولى: اختلافهم في مدة الحيض والظهر .
- 42 المسألة الثانية: اختلافهم في الحيضة المنقطعة .
- 42 المسألة الثالثة: اختلافهم في مدة النفاس .
- 43 المسألة الرابعة: اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل .
- 43 المسألة الخامسة: اختلافهم في الصفرة والكدره هل هي حيض؟ .
- 44 المسألة السادسة: اختلافهم في علامة الظهر .
- 44 المسألة السابعة: اختلافهم في المستحاضة .
- 44 الباب الثالث: معرفة أحكام الحيض والاستحاضة .
- 45 المسألة الأولى: اختلافهم في مباشرة الحائض .
- 45 المسألة الثانية: اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال .
- 46 المسألة الثالثة: اختلافهم في كفارة إتيان الحائض .
- 46 المسألة الرابعة: اختلافهم في وضوء المستحاضة .
- 47 المسألة الخامسة: اختلافهم في وطء المستحاضة .

كتاب التيمم

- 48 الباب الأول: معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها .
- 49 الباب الثاني: معرفة من تجوز له هذه الطهارة .
- 49 الباب الثالث: معرفة شروط جواز هذه الطهارة .
- 49 المسألة الأولى: في النية .
- 50 المسألة الثانية: اختلافهم في طلب الماء .
- 50 المسألة الثالثة: اختلافهم في دخول الوقت .
- 50 الباب الرابع: في صفة هذه الطهارة .
- 50 المسألة الأولى: اختلافهم في حد مسح اليدين .
- 51 المسألة الثانية: اختلافهم في عدد ضربات التيمم .
- 51 المسألة الثالثة: اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم .
- 52 الباب الخامس: فيما تصنع به هذه الطهارة .
- 53 الباب السادس: نواقض هذه الطهارة .
- 53 المسألة الأولى: في حكم أداء صلاة أخرى .

- 53 المسألة الثانية: هل ينقضها وجود الماء؟
- 54 الباب السابع: في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

كتاب الصمارة من النجس

- 54 الباب الأول: في معرفة حكم هذه الطهارة
- 55 الباب الثاني: في معرفة أنواع النجاسات
- 55 المسألة الأولى: في اختلافهم من مينة الحيوان الذي لا دم له
- 56 المسألة الثانية: اختلافهم في أجزاء الميتة
- 56 المسألة الثالثة: اختلافهم في جلد الميتة
- 57 المسألة الرابعة: الحكم في دم الحيوان
- 57 المسألة الخامسة: حكم البول
- 58 المسألة السادسة: في حكم ما يعفي عنه من النجاسات
- 58 المسألة السابعة: اختلافهم في المنى
- 58 الباب الثالث: من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها
- 59 الباب الرابع: في الشيء الذي تزال به
- 59 الباب الخامس: في صفة إزالتها
- 61 الباب السادس: في آداب الاستنجاء

كتاب الصلاة

- 61 الجملة الأولى
- 61 المسألة الأولى: في بيان وجوب الصلاة
- 62 المسألة الثانية: في بيان عدد الواجبات منها
- 62 المسألة الثالثة: بيان على من تجب الصلاة
- 62 المسألة الرابعة: أحكام تارك الصلاة متعمدا
- 63 الجملة الثانية: في شروط الصلاة
- 63 الباب الأول: في معرفة الأوقات
- 63 الفصل الأول: في معرفة الأوقات المأمور بها
- 63 القسم الأول: الأوقات الموسعة والمختارة
- 64 المسألة الأولى: في وقت الظهر
- 65 المسألة الثانية: في صلاة العصر
- 65 المسألة الثالثة: في وقت المغرب
- 66 المسألة الرابعة: صلاة العشاء

- 67 المسألة الخامسة: في وقت الصبح
- 67 القسم الثاني من الفصل الأول: في أوقات الضرورة والعذر
- 67 المسألة الأولى: في الصلوات التي لها ضرورة وعذر
- 68 المسألة الثانية: في حدود أوقات الضرورة والعذر
- 68 المسألة الثالثة: في أهل الأعدار
- 70 الفصل الثاني من الباب الأول: في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
- 70 المسألة الأولى: في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
- 71 المسألة الثانية: في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها
- 72 الباب الثاني: في معرفة الأذان والإقامة
- 72 الفصل الأول: في الأذان
- 72 القسم الأول: في صفة الأذان
- 73 القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني: في حكم الأذان
- 73 القسم الثالث من الفصل الأول: في وقت الأذان
- 74 القسم الرابع من الفصل الأول: في شروط الأذان
- 75 القسم الخامس: فيما يقوله السامع للمؤذن
- 75 الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية: في الإقامة
- 76 الباب الثالث من الجملة الثانية: في القبلة
- 76 المسألة الأولى: هل الفرض هو العين أو الجهة؟
- 77 المسألة الثانية: في الاجتهاد في القبلة
- 78 المسألة الثالثة: في الصلاة داخل الكعبة
- 78 المسألة الرابعة: في ستره المصلي
- 79 الباب الرابع من الجملة الثانية
- 79 الفصل الأول: في ستر العورة
- 79 المسألة الأولى: هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة؟
- 79 المسألة الثانية: في حد العورة من الرجل
- 80 المسألة الثالثة: في حد العورة من المرأة
- 80 الفصل الثاني: فيما يجزئ من اللباس في الصلاة
- 81 الباب الخامس: في الطهارة من النجس في الصلاة
- 81 الباب السادس: في المواضع التي لا يصلي فيها
- 82 الباب السابع: في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة
- 82 الباب الثامن: في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة

- 83 الجملة الثالثة من كتاب الصلاة: في أركانها .
- 83 **الباب الأول: في صلاة الحاضر المنفرد الآمن الصحيح**
- 83 الفصل الأول: في أقوال الصلاة
- 83 المسألة الأولى: في الواجب من التكبير
- 84 المسألة الثانية: في لفظ التكبير المجزئ
- 84 المسألة الثالثة: في دعاء التوجه في الصلاة
- 84 المسألة الرابعة: قراءة البسملة
- 85 المسألة الخامسة: في قراءة القرآن
- 85 المسألة السادسة: فيما يقوله في الركوع والسجود
- 86 المسألة السابعة: في التشهد
- 86 المسألة الثامنة: في التسليم
- 86 المسألة التاسعة: في القنوت
- 87 الفصل الثاني: في الأفعال التي هي أركان
- 87 المسألة الأولى: في رفع اليدين
- 88 المسألة الثانية: في الاعتدال من الركوع وفي الركوع
- 88 المسألة الثالثة: في هيئة الجلوس
- 88 المسألة الرابعة: في جلسة الوسطى والأخيرة
- 89 المسألة الخامسة: في وضع اليدين إحداهما على الأخرى (القبض)
- 89 المسألة السادسة: في النهوض من السجود، وهل يتورك؟
- 90 المسألة السابعة: في أعضاء السجود
- 90 المسألة الثامنة: في النهي عن الإقعاء
- 91 **الباب الثاني من الجملة الثالثة : في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده**
- 91 الفصل الأول: في معرفة حكم صلاة الجماعة
- 91 المسألة الأولى: وجوب الجماعة على من سمع النداء
- 91 المسألة الثانية: فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى
- 92 الفصل الثاني: في معرفة شروط الإمامة ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به
- 92 المسألة الأولى: في من أولى الناس بالإمامة
- 92 المسألة الثانية: في إمامة الصبي
- 92 المسألة الثالثة: في إمامة الفاسق
- 92 المسألة الرابعة: في إمامة المرأة
- 93 في أحكام الإمام الخاصة به

93	المسألة الأولى: هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟
93	المسألة الثانية: متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟
94	المسألة الثالثة: في الفتح على الإمام
94	المسألة الرابعة: في موضع الإمام من المأمومين
94	- في نية الإمام للإمامة
94	الفصل الثالث: في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين
94	المسألة الأولى: في مقام المأموم من الإمام
95	- موقف المرأة من الإمام
95	- فضل الصف الأول وتراص الصفوف
95	المسألة الثانية: صلاة الشخص خلف الصف وحده
95	المسألة الثالثة: في الإسراع إلى الصلاة
96	المسألة الرابعة: متى ينهض إلى الصلاة؟
96	المسألة الخامسة: في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه
96	الفصل الرابع: في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام
97	المسألة الأولى: هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله لمن حمده؟
97	المسألة الثانية: صلاة القائم خلف القاعد
98	الفصل الخامس: في صفة الاتباع
98	المسألة الأولى: وقت تكبيرة الإحرام للمأموم
98	المسألة الثانية: رفع رأس المأموم قبل الإمام
98	الفصل السادس: فيما حملة الإمام عن المأمومين
99	الفصل السابع: في الأشياء التي إن فسدت بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين
100	الباب الثالث من الجملة الثالثة
100	الفصل الأول: وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه
100	الفصل الثاني: في شروط الجمعة
101	الفصل الثالث: في الأركان
101	المسألة الأولى: في الخطبة
101	المسألة الثانية: في مقدار الخطبة
101	المسألة الثالثة: في الإنصات
102	المسألة الرابعة: صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب
102	المسألة الخامسة: القراءة المسنونة في صلاة الجمعة
102	الفصل الرابع: في أحكام الجمعة

102	المسألة الأولى: في غسل الجمعة
103	المسألة الثانية: وجوب الجمعة على من هو خارج المصر
103	المسألة الثالثة: في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه
103	المسألة الرابعة: حكم البيع وقت الجمعة
104	الباب الرابع: في صلاة السفر
104	الفصل الأول: في القصر
105	الفصل الثاني: في الجمع
105	المسألة الأولى: في جواز الجمع
105	المسألة الثانية: في صفة الجمع
106	المسألة الثالثة: في مبيحات الجمع
106	الباب الخامس من الجملة الثالثة: وهو القول في صلاة الخوف
106	الصفة الأولى
107	الصفة الثانية
107	الصفة الثالثة
107	الصفة الرابعة لصلاة الخوف
107	الصفة الخامسة
108	الصفة السادسة لصلاة الخوف
108	الصفة السابعة
108	الباب السادس من الجملة الثالثة: في صلاة المريض
108	الجملة الرابعة: وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات
108	الباب الأول: في الإعادة
109	المسألة الأولى: في الحدث
109	المسألة الثانية: في المرور بين يدي المصلي
109	المسألة الثالثة: النفخ في الصلاة
109	المسألة الرابعة: في الضحك في الصلاة
110	المسألة الخامسة: في صلاة الحاقن
110	المسألة السادسة: في رد السلام أثناء الصلاة
110	الباب الثاني: في القضاء
111	صفة القضاء وشروطه
111	المسألة الأولى
112	المسألة الثانية: قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان

112	الباب الثالث في الجملة الرابعة: من سجود السهو
112	الفصل الأول: حكم سجود السهو
113	الفصل الثاني: مواضع سجود السهو
113	الفصل الثالث: في معرفة الأقوال والأفعال التي يسجد لها
113	الفصل الرابع: في صفة سجود السهو
114	الفصل الخامس: في معرفة من يجب عليه سجود السهو
114	الفصل السادس: فيما ينه الإمام الإمام إذا سهى

كتاب الصلاة الثاني

115	الباب الأول: في الوتر
115	الباب الثاني: في ركعتي الفجر
116	الباب الثالث: في النوافل
116	الباب الرابع: في ركعتي دخول المسجد
116	الباب الخامس: في قيام رمضان
117	الباب السادس: في صلاة الكسوف
117	المسألة الأولى: في صفة صلاة الكسوف
117	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الكسوف
118	المسألة الثالثة: في وقت صلاة الكسوف
118	المسألة الرابعة: في خطبة صلاة الكسوف
118	المسألة الخامسة: في صلاة كسوف القمر
118	الباب السابع: في صلاة الاستسقاء
119	الباب الثامن: في صلاة العيدين
119	الباب التاسع: في سجود القرآن

كتاب أحكام الميت

120	الباب الأول: فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده
121	الباب الثاني: في غسل الميت
121	الفصل الأول: في حكم الغسل
121	الفصل الثاني: فيمن يجب غسله من الموتى
121	الفصل الثالث: فيمن يجوز أن يغسل الميت
122	الفصل الرابع: في صفة الغسل
122	المسألة الأولى: في نزع القميص للغسل

122	المسألة الثانية: وضوء الميت
123	المسألة الثالثة: في عدد الغسل
123	الباب الثالث: في الأكفان
123	الباب الرابع: في صفة المشي مع الجنازة
124	الباب الخامس: في الصلاة على الجنازة
124	الفصل الأول: في صفة صلاة الجنازة
124	المسألة الأولى: في عدد تكبيرات صلاة الجنازة
124	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الجنازة
125	المسألة الثالثة: في التسليم من صلاة الجنازة
125	المسألة الرابعة: في موقف الإمام من الجنازة
125	المسألة الخامسة: في ترتيب الجنائز
125	المسألة السادسة: في المسبوق في صلاة الجنازة
126	المسألة السابعة: في الصلاة على القبر
126	الفصل الثاني: فيمن يصلى عليه ومن أولى بالتقديم
127	الفصل الثالث: في وقت الصلاة على الجنازة
127	الفصل الرابع: في مواضع الصلاة
127	الفصل الخامس: في شروط الصلاة على الجنازة
128	الباب السادس: في الدفن

كتاب الزكاة

128	الجملة الأولى: وأما على من تجب عليه الزكاة
129	المسألة الأولى: في زكاة الثمار
129	المسألة الثانية: في زكاة الأرض المستأجرة
130	مسائل تتعلق بالمالك
130	المسألة الأولى: في حال ضاعت الزكاة
130	المسألة الثانية: في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة
131	المسألة الثالثة: في حال موت من عليه الزكاة
131	المسألة الرابعة: في حال بيع الزرع وفيه زكاة
132	الجملة الثانية: وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال
132	الجملة الثالثة: وأما معرفة النصاب في واحد من هذه الأموال عند الزكاة
132	الفصل الأول: في الذهب والفضة
132	المسألة الأولى: في اختلافهم في نصاب الذهب

- 133 المسألة الثانية: في خلافهم فيما زاد عن النصاب
- 133 المسألة الثالثة: وهي ضم الذهب إلى الفضة
- 134 المسألة الرابعة: زكاة الشريكين
- 134 المسألة الخامسة: وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن
- 134 الفصل الثاني: في نصاب الإبل الواجب فيها
- 135 المسألة الأولى: الخلاف فيما زاد على المائة والعشرين
- 136 المسألة الثانية: في عدم السن الواجبة عليه
- 136 المسألة الثالثة: في وجوب الزكاة في صغار الإبل
- 136 الفصل الثالث: في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك
- 137 الفصل الرابع: في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك
- 137 الفصل الخامس: في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك
- 138 المسألة الأولى: في ضم الحبوب بعضها إلى بعض
- 138 المسألة الثانية: في تقدير النصاب بالخرص
- 138 المسألة الثالثة: هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد
- 139 الفصل السادس: نصاب العروض
- 139 الجملة الرابعة: في وقت الزكاة
- 139 المسألة الأولى: في اشتراط الحول في المعدن
- 140 المسألة الثانية: في اعتبار حول ربح المال
- 140 المسألة الثالثة: في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة
- 140 المسألة الرابعة: في اعتبار حول الدين
- 141 المسألة الخامسة: في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها
- 141 المسألة السادسة: في حول فائدة الماشية
- 141 المسألة السابعة: حول نسل الغنم
- 141 المسألة الثامنة: في إخراج الزكاة قبل الحول
- 142 الجملة الخامسة: فيمن تجب له الصدقة
- 142 الفصل الأول: في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
- 142 المسألة الأولى: الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
- 142 المسألة الثانية: هل للمؤلفه قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟
- 143 الفصل الثاني: في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم
- 144 الفصل الثالث: كم يجب لهم؟

كتاب زكاة الفصص

- 144 الفصل الأول: في معرفة حكمها
 145 الفصل الثاني: فيمن تجب عليه وعن تجب؟
 145 الفصل الثالث: مما تجب؟
 146 الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟
 146 الفصل الخامس: في مصرفها

كتاب الصيام

- 146 القسم الأول
 146 الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام
 147 الجملة الثانية: في الأركان
 147 الركن الأول: الزمان
 149 الركن الثاني: الإمساك
 150 الركن الثالث: هو النية
 150 القسم الثاني: من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه
 150 المسألة الأولى: في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض
 151 المسألة الثانية: في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟
 151 المسألة الثالثة: في السفر والمرض المباحان للفطر
 151 المسألة الرابعة: متى يفطر المسافر؟
 152 المسألة الخامسة: هل يجوز للصائم أن ينشئ سفرا ثم لا يصوم؟
 152 قضاء المسافر والمريض للصيام
 152 المسألة الأولى: هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعا؟
 152 المسألة الثانية: في تأخير القضاء إلى رمضان
 153 المسألة الثالثة: في من مات ولم يقض الصوم
 153 - في حكم فطر المرضع والحامل والشيخ الكبير
 153 هل يقضي من أفطر بالجماع عمدا؟
 154 أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر
 154 المسألة الأولى: هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمدا؟
 154 المسألة الثانية: في حكم من أفطر بجماع ناسيا
 154 المسألة الثالثة: في وجوب كفارة الجماع على المرأة
 154 المسألة الرابعة: في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

155	المسألة الخامسة: في مقدار كفارة الجماع
155	المسألة السادسة: في تكرار الكفارة
155	المسألة السابعة: حكم الكفارة في حكم الاعسار
156	كتاب الصيام الثاني: وهو المندوب إليه
157	كتاب الاعتكاف

كتاب الحج

158	الجنس الأول: في الوجوب والشروط
159	القول الأول في الجنس الثاني: من أركان الحج والعمرة
159	القول في شروط الإحرام
160	- في الميقات المكاني
160	- في الميقات الزمني
161	القول في التروك: وهو ما يمنعه الإحرام من الأمور المباحة للحلال
162	وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد
163	القول في أنواع هذا النسك
163	القول في التمتع
164	القول في القارن
165	القول في الإحرام
166	القول في الطواف بالبيت والكلام فيه في صفته، وشروطه، وحكمه في الوجوب أو التذب وفي أعداده
166	القول في الصفة
166	القول في شروط الطواف
167	القول في أعداده وأحكام الطواف
167	القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه
167	في حكم السعي بين الصفا والمروة
168	القول في صفة السعي
168	في شروطه
168	في ترتيب السعي
168	الخروج إلى عرفة
168	- في حكم الوقوف بعرفة
169	في شروط الوقوف بعرفة
169	القول في أفعال مزدلفة
170	القول في رمي الجمار

171	القول في الإحصار
171	القول في أحكام جزاء الصيد
172	القول في فدية الأذى وحكم الحائق رأسه قبل محل الحلق
173	القول في كفارة المتمتع
174	القول في الكفارات المسكوت عنها
175	القول في الهدى

كتاب الجهاد

177	الجملة الأولى
177	الفصل الأول: في معرفة حكم هذه الوظيفة
178	الفصل الثاني: في معرفة الذين يحاربون
178	الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز من النكايه في العدو
179	الفصل الرابع: شروط الحرب
180	الفصل الخامس: في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم
180	الفصل السادس: في جواز المهادنة
180	الفصل السابع: لماذا يحاربون؟
181	الجملة الثانية
181	الفصل الأول: في حكم خمس الغنيمه
182	الفصل الثاني: في حكم الأربعة أخماس
183	الفصل الثالث: في حكم الأنفال
183	المسألة الأولى: في أي شيء يكون النفل؟
184	المسألة الثانية: مقدار النفل
184	المسألة الثالثة: هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب
185	المسألة الرابعة: هل يجب السلب للقاتل دون أن ينقله الامام؟
185	الفصل الرابع: في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار
186	الفصل الخامس: في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة
186	الفصل السادس: في قسمة الفيء
187	الفصل السابع: في الجزية
187	المسألة الأولى: ممن يجوز أخذ الجزية؟
187	المسألة الثانية: الأصناف الذين تجب عليهم الجزية
187	المسألة الثالثة: في مقدار الجزية
188	المسألة الرابعة: متى تجب الجزية ومتى تسقط؟

- 188 المسألة الخامسة: كم أصناف الجزية؟
- 189 المسألة السادسة: مصارف الجزية

كتاب الأيمان

- 189 الجملة الأولى
- 189 الفصل الأول: في معرفة الأيمان المباحة وتمييزها من غيرها
- 189 الفصل الثاني: في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة
- 190 الفصل الثالث: الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها
- 190 المسألة الأولى: حكم الأيمان بالله المنعقدة
- 190 المسألة الثانية: حكم من صرح بالكفر أو الشرك
- 191 المسألة الثالثة: ما يخرج مخرج الشرط
- 191 المسألة الرابعة: اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد
- 191 الجملة الثانية: في معرفة الأشياء الرافعة للأيمان
- 191 القسم الأول: النظر في الاستثناء
- 191 الفصل الأول: في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين
- 191 المسألة الأولى: شروط الاستثناء بالقسم
- 192 المسألة الثانية: اشتراط النطق في الاستثناء
- 192 المسألة الثالثة: هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟
- 192 الفصل الثاني: في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها
- 193 القسم الثاني من الجملة الثانية: النظر في الكفارات
- 193 الفصل الأول: في موجب الحنث وشروطه وأحكامه
- 193 المسألة الأولى: إذا أتى بالمخالف ناسياً أو مكرهاً
- 193 المسألة الثانية: من حلف على شيء ففعل بعضه
- 194 المسألة الثالثة: هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ وبمفهومه؟
- 194 المسألة الرابعة: هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف؟
- 194 الفصل الثاني: في رافع الحنث
- 194 المسألة الأولى: مقدار الإطعام
- 195 المسألة الثانية: جنس الكسوة
- 195 المسألة الثالثة: في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة
- 195 المسألة الرابعة: في اشتراط العدد في المساكين
- 195 المسألة الخامسة: اشتراط الإسلام والحرية في المساكين
- 196 المسألة السادسة: شرط سلامة الرقبة المعتقة

- 196 المسألة السابعة: اشتراط الإيمان في الرقبة
- 196 الفصل الثالث: متى ترفع الكفارة الحنث وكم ترفع؟

كتاب النذور

- 197 الفصل الأول: في أصناف النذور
- 197 الفصل الثاني: فيما يلزم من النذور وما لا يلزم
- 197 المسألة الأولى: فيمن نذر معصية
- 197 المسألة الثانية: في تحريم شيء من المباحات
- 197 الفصل الثالث: في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها
- 197 المسألة الأولى: الواجب في النذر المطلق
- 198 المسألة الثانية: نذر المشي إلى بيت الله
- 199 المسألة الثالثة: من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
- 199 المسألة الرابعة: في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم
- 199 المسألة الخامسة: من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله

كتاب الضحايا

- 200 الباب الأول: حكم الضحايا والمخاطب بها
- 200 الباب الثاني: في أنواع الضحايا وصفاتها وأسنانها وعددها
- 200 المسألة الأولى: في تمييز الجنس
- 201 المسألة الثانية: في تمييز الصفات
- 202 المسألة الثالثة: في معرفة السن
- 202 المسألة الرابعة: في معرفة العدد
- 202 الباب الثالث: في أحكام الذبح
- 202 المسألة الأولى: ابتداء وقت الذبح
- 203 المسألة الثانية: انتهاء وقت الذبح
- 203 المسألة الثالثة: في الليالي التي تتخلل أيام النحر
- 204 الباب الرابع: في أحكام لحوم الضحايا

كتاب الذبائح

- 204 الباب الأول: في معرفة محل الذبح والنحر
- 204 المسألة الأولى: تأثير الذكاة في الأصناف الخمسة
- 205 المسألة الثانية: في أثر الذكاة في الحيوان المحرم الأكل
- 205 المسألة الثالثة: أثر الذكاة في الحيوان المريض

206	المسألة الرابعة: في ذكاة الجنين
206	المسألة الخامسة: هل في الجراد ذكاة؟
206	المسألة السادسة: في الحيوان البرمائي
207	الباب الثاني: في الذكاة
207	المسألة الأولى: في أنواع الذكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام
207	المسألة الثانية: في كيفية الذبح
207	أقسام هذه المسألة
207	النقطة الأولى: في عدد المقطوع
208	النقطة الثانية: في مقدار المقطوع
208	النقطة الثالثة: في مكان القطع
208	النقطة الرابعة: في جهة القطع
208	النقطة الخامسة: في نهاية المقطوع
208	النقطة السادسة: في كيفية القطع
209	الباب الثالث: فيما تكون به الذكاة
209	الباب الرابع: في شروط الذكاة
209	المسألة الأولى: في اشتراط التسمية
210	المسألة الثانية: في اشتراط الاستقبال
210	المسألة الثالثة: في اشتراط النية
210	الباب الخامس: فيمن تجوز تذكيتة ومن لا تجوز
210	المسألة الأولى: ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم
210	المسألة الثانية: ترك ذبيحة المشركين
211	المسألة الثالثة: إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة
211	المسألة الرابعة: ذبح الكتابي

كتاب الصيد

211	الباب الأول: في حكم الصيد ومحلّه
212	الباب الثاني: فيما يكون به الصيد
212	الباب الثالث: في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها
213	الباب الرابع: في شروط القانص

كتاب العقيقة

213	الباب الأول: في معرفة حكمها
-----	-----------------------------

- 214 الباب الثاني: في معرفة محلها .
- 214 الباب الثالث: في معرفة من يعق عنه وكم يعق؟
- 214 الباب الرابع: في معرفة وقت هذا النسك .
- 214 الباب الخامس : في سن هذا النسك وصفته
- 215 الباب السادس : في حكم لحمها وسائر أجزائها

كتاب الأضحية والشربة

- 215 الجملة الأولى: الأغذية الإنسانية حيوان ونبات
- 216 المسألة الأولى: حكم لحوم السباع من الطير وذوات الأربع
- 217 المسألة الثانية: ذوات الحافر الإنسية .
- 217 المسألة الثالثة: لحم الحيوان الواجب قتله
- 217 المسألة الرابعة: الحيوانات التي تستحبها النفوس
- 218 - حكم الأوان التي ينتبذ فيها
- 218 المسألة الأولى: الانتباز في الأسقية وغيرها .
- 219 المسألة الثانية: حكم انتباز الخليطين
- 219 - الجملة الثانية: أحوالها في حال الاضطرار

كتاب النكاح

- 219 الباب الأول: في المقدمات
- 219 المسألة الأولى: حكم النكاح
- 220 المسألة الثانية: في حكم خطبة النكاح
- 220 المسألة الثالثة: الخطبة على الخطبة
- 220 المسألة الرابعة: النظر إلى المخطوبة قبل التزويج
- 220 الباب الثاني: في موجبات صحة النكاح
- 221 - الركن الأول: في معرفة كيفية هذا العقد
- 221 - الموضع الأول: في كيفية الإذن المنعقد به
- 221 - الموضع الثاني: المعتبر قبوله في صحة هذا العقد
- 221 المسألة الأولى: هل يزوج الصغيرة غير الأب؟
- 221 المسألة الثانية: هل يزوج الصغير غير الأب؟
- 222 - الموضع الثالث: عقد النكاح على الخيار
- 222 - الركن الثاني: في شروط العقد
- 222 الفصل الأول: في الأولياء

- 222 - الموضوع الأول: اشتراط الولاية.
- 223 - الموضوع الثاني: الصفات الموجبة للولاية
- 323 - الموضوع الثالث: أصناف الولاية عند القائلين بها
- 323 المسألة الأولى: إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب
- 224 المسألة الثانية: حال غياب الأقرب
- 224 المسألة الثالثة: في حال غياب الأب عن ابنته البكر
- 224 - الموضوع الرابع: في عضل الأولياء
- 225 الفصل الثاني: الشهادة
- 225 الفصل الثالث: في الصداق
- 226 - الموضوع الأول: في حكمه وأركانه
- 226 المسألة الأولى: في حكمه
- 226 المسألة الثانية: قدر الصداق ولا حد لأكثره
- 226 المسألة الثالثة: جنس الصداق
- 227 المسألة الرابعة: تأجيله
- 227 - الموضوع الثاني: في تقرر جميعه للزوجة
- 227 - الموضوع الثالث: تشطيره
- 227 - الموضوع الرابع: في التفويض
- 227 المسألة الأولى: إذا طلبت المرأة في الزواج بلا مهر
- 228 المسألة الثانية: إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض
- 228 - الموضوع الخامس: في الأصدقة الفاسدة
- 228 المسألة الأولى: إذا كان المهر مما لا يمتلك
- 228 المسألة الثانية: إذا اقترن المهر ببيع
- 229 المسألة الثالثة: إذا اشترط مع المهر حياء
- 229 المسألة الرابعة: إذا استحق المهر أو وجد به عيب
- 229 المسألة الخامسة: هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب
- 230 - الموضوع السادس: في اختلاف الزوجين في الصداق
- 230 - الركن الثالث: في معرفة محل العقد
- 230 الفصل الأول: في مانع النسب
- 231 الفصل الثاني: في المصاهرة
- 231 المسألة الأولى: في شرط تحريم بنت الزوجة
- 231 المسألة الثانية: متى تحرم بنت الزوجة؟
- 232 المسألة الثالثة: متى تحرم أم الزوجة؟

232	المسألة الرابعة: حكم الزنى في هذه المسألة
232	الفصل الثالث: في مانع الرضاع
232	المسألة الأولى: مقدار الحرمة من الرضاع
233	المسألة الثانية: في سن الرضاع
233	المسألة الثالثة: في حال المرضعة
234	المسألة الرابعة: في حكم اللبن الذي يصل الحلق من دون رضاع
234	المسألة الخامسة: في شروط اللبن
234	المسألة السادسة: اعتبار وصول اللبن إلى الحلق
234	المسألة السابعة: منزلة زوج المرضع
235	المسألة الثامنة: الشهادة على الرضاع
235	المسألة التاسعة: في صفة المرضعة
235	الفصل الرابع: في مانع الزنى
235	الفصل الخامس: مانع العدد
236	الفصل السادس: في مانع الجمع
236	الفصل السابع: في مانع الرق
236	الفصل الثامن: في مانع الكفر
237	الفصل التاسع: في مانع الإحرام
237	الفصل العاشر: في مانع المرض
238	الفصل الحادي عشر: في مانع العدة
238	الفصل الثاني عشر: في مانع الزوجية
238	المسألة الأولى: إذا أسلم الكافر وتحتة أكثر من أربع
239	المسألة الثانية: إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر
239	الباب الثالث: في موجبات الخيار في النكاح
239	الفصل الأول: في خيار العيوب
240	الفصل الثاني: في خيار الإعسار بالصداق والنفقة
240	الفصل الثالث: في خيار الفقد
240	الفصل الرابع: في خيار العتق
241	الباب الرابع: في الحقوق الزوجية
242	الباب الخامس: في الأنكحة المنهي عنها بالشرع وحكمها
242	- نكاح المتعة
243	- نكاح المحلل

243 حكم الأنكحة الفاسدة -

كتاب الطلاق

- 244 الجملة الأولى: الطلاق وما يتعلق به
- 244 **الباب الأول: الطلاق البائن والرجعي**
- 244 **المسألة الأولى: الطلاق بلفظ الثلاث**
- 244 **المسألة الثانية: طلاق الرق ، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟**
- 245 **المسألة الثالثة: الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك**
- 245 **الباب الثاني: في معرفة الطلاق السني والبدعي**
- 245 **الموضع الأول: هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟**
- 245 **الموضع الثاني: هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟**
- 246 **الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض**
- 246 **المسألة الأولى: حكم من طلق وقت الحيض**
- 246 **المسألة الثانية: حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض**
- 246 **المسألة الثالثة: متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو الندب؟**
- 247 **المسألة الرابعة: متى يوقع الإيجاب في هذه المسألة؟**
- 247 **الباب الثالث: في الخلع**
- 247 **الفصل الأول: في جواز وقوعه**
- 247 **الفصل الثاني: في شروط وقوعه**
- 247 **المسألة الأولى: في مقدار ما يجوز الخلع به**
- 248 **المسألة الثانية: في صفة العوض في الخلع**
- 248 **المسألة الثالثة: في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها**
- 248 **المسألة الرابعة: فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له**
- 248 **الفصل الثالث: في نوعه**
- 249 **الفصل الرابع: فيما يلحقه من الأحكام**
- 249 **الباب الرابع: في تمييز الطلاق من الفسخ**
- 249 **الباب الخامس: في التخيير والتملك**
- 251 **الجملة الثانية**
- 251 **الباب الأول: في الطلاق وشروطه**
- 251 **الفصل الأول: في ألفاظ الطلاق المطلقة**
- 251 **المسألة الأولى: في حكم قول المطلق**
- 251 **المسألة الثانية: فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة**

252	الفصل الثاني: ألفاظ الطلاق المقيدة
252	الباب الثاني: في المطلق الجائز الطلاق
253	الباب الثالث: فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق
253	الجملة الثالثة
253	الباب الأول: أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي
253	الباب الثاني: في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن
254	الجملة الرابعة
254	الباب الأول: في العدة
254	الفصل الأول: في عدة الزوجات
254	- النوع الأول: في معرفة العدة
255	- النوع الثاني: أحكام العدة
256	المسألة الأولى: إسكان المطلقة
256	المسألة الثانية: النظر في عدة الحامل
256	الباب الثاني: في المتعة
256	باب في بعث الحكيم

كتاب الإيلاء

257	المسألة الأولى: هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء
257	المسألة الثانية: اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك
258	المسألة الثالثة: إذا ترك الزوج الوطاء بغير يمين وهل يكون إيلاء
258	المسألة الرابعة: مدة الإيلاء
258	المسألة الخامسة: نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي
258	المسألة السادسة: هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الفيء أو الطلاق؟
259	المسألة السابعة: هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟
259	المسألة الثامنة: هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟
259	المسألة التاسعة: إيلاء العبد وقول مالك فيه
259	المسألة العاشرة: هل شرط رجعة المولي أن يطأ؟

كتاب الكفارة

260	الفصل الأول: في ألفاظ الظهار
260	الفصل الثاني: في شروط وجوب الكفارة فيه
261	الفصل الثالث: فيمن يصح فيه الظهار

- 261 الفصل الرابع: فيما يحرم على المظاهر
- 261 الفصل الخامس: هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟
- 262 الفصل السادس: في دخول الإيلاء عليه
- 262 الفصل السابع: في أحكام كفارة الظهار

كتاب اللعان

- 263 الفصل الأول: في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها
- 263 الفصل الثاني: من صفات المتلاعنين
- 263 الفصل الثالث: في صفة اللعان
- 264 الفصل الرابع: في حكم نكول أحدهما أو رجوعه
- 264 الفصل الخامس: في الأحكام اللازمة لتمام اللعان
- 264 كتاب الإحداد

كتاب البيوع

- 265 الجزء الأول: تعريف أنواع البيوع المطلقة
- 265 الجزء الثاني: الأسباب التي وقع النهي بفعلها عن البيع الشرعي
- 266 الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع
- 266 الباب الثاني: في بيوع الربا
- 267 الفصل الأول: في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
- 269 الفصل الثاني: معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
- 269 الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز فيه الأمان معا
- 270 الفصل الرابع: في معرفة ما يعد صنفا واحدا
- 270 مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم
- 270 مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح
- 271 مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلا بمثل
- 271 فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من الياس
- 271 باب في بيوع الذرائع الربوية
- 271 مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان
- 272 الفصل الأول: فيما يشترط فيه القبض من المبيعات
- 273 الفصل الثاني: في الاستفادات
- 273 الفصل الثالث: في الفرق بين ما يباع من الطعام مكيلا وجزافا
- 273 الباب الثالث: وهي البيوع المنهي عنها للغبن الذي سبب الغرر
- 274 الرد على الكوفيين

275	بيع مضمون واحد بثمنين
275	مسألة بيع الحاضر المرئي وجوازه
275	مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل
276	الباب الرابع: في بيوع الشروط والثنايا
277	الباب الخامس: في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن
277	فصل في النهي عن تلقي الركبان
277	فصل معنى النهي عن بيع الحاضر للبادي والقول في شراء الحضري للبدوي
277	فصل النهي عن النجش ، وما هو؟
278	الباب السادس: في النهي من قبل وقت العبادات
278	القسم الأول: الأسباب والشروط المصححة للبيع
278	الباب الأول: في العقد
278	الركن الأول: العقد
279	الركن الثاني: فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا
279	الركن الثالث: فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين لمالكين
280	القسم الثاني: القول في الأحكام العامة للبيوع الصحيحة
280	الجملة الأولى: في أحكام وجود العيب في المبيعات
280	الباب الأول: في أحكام عيوب البيع
280	الفصل الأول: في معرفة العقود التي يجب فيها بوجود العيب حكم من التي لا يجب فيها
280	الفصل الثاني: في معرفة العيوب التي توجب الحكم وما شرطها الموجب للحكم فيها
281	النظر الأول
281	النظر الثاني: وأما شرط العيب الموجب للحكم
281	الفصل الثالث: في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير
282	فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب
282	المسألة الثانية: [إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً]
282	الفصل الرابع: في معرفة أصناف التغييرات الحادثة عبر المشتري وحكمها
282	باب طرو النقصان
283	الفصل الخامس: في القضاء في اختلاف الحكم عند اختلاف المتبايعين
283	الباب الثاني: في البيع بالبراءة
284	الجملة الثانية: في وقت ضمان المبيعات
284	القول في الجوائح
284	الفصل الأول: في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح

- 285 الفصل الثاني: في محل الجوائح من المبيعات .
- 285 الفصل الثالث: في مقدار ما يوضع منه فيه .
- 285 الفصل الرابع: في الوقت الذي توضع فيه .
- 285 الجملة الثالثة: من جمل النظر في الأحكام .
- 285 المسألة الأولى: متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟
- 286 المسألة الثانية: القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟
- 286 القسم الثالث: وهو النظر في حكم البيع الفاسد إذا وقع .

كتاب الصرف

- 287 الفصل الأول: في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة .
- 287 المسألة الأولى: بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة .
- 287 المسألة الثانية: بيع السيف والمصحف المحلي يباع بالفضة أو الذهب .
- 288 المسألة الثالثة: من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان .
- 288 المسألة الرابعة: من اصطرّف دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا .
- 288 المسألة الخامسة: ما اتفقوا عليه من المراطلة .
- 289 المسألة السادسة: هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟
- 289 المسألة السابعة: في الاختلاف في جواز البيع والصرف .

كتاب السلم

- 290 الباب الأول: في محله وشروطه .
- 290 أولا: محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم .
- 290 ثانيا: شروط السلم .
- 290 الشروط المتفق عليها .
- 291 الشروط المختلف فيها .
- 291 الأول: هل يقدر الأجل بغير الأيام .
- 291 الثاني: بلد التسليم .
- 291 الباب الثاني: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه السلم
ومعرض في ذلك الإقالة والتعجيل والتأخير .
- 291 المسألة الأولى: إذا تعذر تسليم المسلم فيه .
- 292 أولا: اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه .
- 292 ثانيا: اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدرا .
- 293 المسألة الثانية: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه .
- 293 أولا: تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل .

- 293 ثانيا: بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه .
- 294 ثالثا: الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه .
- 294 رابعا: إذا ندم المتباعد في السلم فقال: أقلني وانظر ك بالثمن .
- 294 خامسا: في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها قبل محل الأجل وبعده .
- 294 سادسا: العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاما .
- 295 الباب الثالث: في اختلاف المتبايعين في السلم .

كتاب بيع الخيار

- 295 المسألة الأولى: هل يجوز الخيار أم لا؟ .
- 296 المسألة الثانية: مدة الخيار .
- 296 المسألة الثالثة: اشتراط النقد فيه أم لا؟ .
- 296 المسألة الرابعة: ممن ضمان المبيع مدة الخيار .
- 296 المسألة الخامسة: هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟ .
- 297 المسألة السادسة: من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي .

كتاب بيع المربحة

- 297 الباب الأول: فيما يعد من رأس المال وفيما لا يعد، وفي صفة رأس المال الذي يجوز أن يبني عليه الربح .
- 298 الباب الثاني: في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان في خبر البائع بالثمن .
- 299 كتاب العريّة .

كتاب الإجارة

- 300 القسم الأول: في أنواعها وشروط الصحة والفساد .
- 300 القسم الثاني: في معرفة جنس الثمن والمنفعة .
- 301 الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظر في أحكام الإجازات .
- 301 الجملة الأولى: في موجبات هذا العقد .
- 301 الجملة الثانية: وهي النظر في أحكام الطوارئ .
- 301 الفصل الأول منه: وهو النظر في الفسوخ .
- 302 الفصل الثاني: وهو النظر في الضمان .
- 302 الفصل الثالث: في معرفة حكم الاختلاف .
- 302 كتاب الجُعَل .

كتاب القراض

- 303 الباب الأول: في محله
- 303 الباب الثاني: في مسائل الشروط
- 304 القول في أحكام الطوارئ
- 304 القول في حكم القراض الفاسد
- 304 القول في اختلاف المتقارضين

كتاب المساقاة

- 305 القول في جواز المساقاة
- 305 القول في صحة المساقاة
- 305 الركن الأول: في محل المساقاة
- 306 الركن الثاني: الذي هو العمل
- 306 الركن الثالث: تجوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه
- 306 الركن الرابع: في اشتراط الوقت
- 307 القول في أحكام الصّحة
- 307 أحكام المساقاة الفاسدة

كتاب الشركة

- 307 القول في شركة العنان
- 307 الركن الأول: في محل الشركة
- 308 المسألة الأولى: إذا اشتركا في صنفين
- 308 المسألة الثانية: إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء
- 308 المسألة الثالثة: الشركة بالطعام من صنف واحد
- 309 الركن الثاني
- 309 الركن الثالث: الذي هو العمل
- 309 القول في شركة المفاوضة
- 310 القول في شركة الأبدان
- 310 القول في شركة الوجوه
- 310 القول في أحكام الشركة الصحيحة

كتاب الشفعة

- 311 القسم الأول: فأما وجوب الحكم بالشفعة
- 311 الركن الأول

- 311 الركن الثاني: الشفعة واجبة في الدور
- 312 الركن الثالث: في المشفوع عليه
- 312 الركن الرابع: فيما يأخذ الشفيع
- 312 المسألة الأولى: إذا كان الشفيع شريكا
- 313 المسألة الثانية: إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا
- 313 المسألة الثالثة: إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع
- 313 المسألة الرابعة: إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع
- 314 القسم الثاني: القول في أحكام الشفعة

كتاب القسمة

- 315 الباب الأول: في أنواع القسمة
- 315 الفصل الأول: في الرباع
- 315 الفصل الثاني: في العروض
- 316 الفصل الثالث: في المكبل والموزون
- 316 القول في الباب الثاني: وهو قسمة المنافع
- 317 الباب الثالث: القول في الأحكام

كتاب الرهون

- 318 الركن الأول: في الراهن
- 318 الركن الثاني: قالت الشافعية يصح بثلاثة شروط
- 318 الركن الثالث: وهو الشيء المرهون
- 319 القول في الشروط
- 319 القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب: وهو القول في الأحكام

كتاب العجن

- 320 الباب الأول: في أصناف المحجورين
- 321 الباب الثاني: متى يخرجون من الحجر؟
- 322 أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي فإن فيها في المذهب قولين
- 322 الباب الثالث: في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة
- 322 كتاب التفليس
- 324 كتاب الصلح
- 324 كتاب الكفالة
- 325 كتاب الحوالة

كتاب الوكالة

- 325 الباب الأول: في أركانها
326 الباب الثاني: في أحكامها
326 وأما أحكام الوكيل ففيها مسائل مشهورة
326 الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

كتاب اللقطة

- 327 الجملة الأولى: أركانها
327 الجملة الثانية: حكم التعريف ومدته
328 باب في اللقيط
328 كتاب الوديعة
329 كتاب العارية

كتاب الغصب

- 330 الباب الأول: في الضمان
330 الركن الأول: الموجب للضمان
330 الركن الثاني: ما يجب فيه الضمان
330 الركن الثالث: وهو الواجب في الغصب
331 الباب الثاني: في الطوارئ
332 كتاب الاستحقاق

كتاب الهبات

- 332 أركان الهبة
333 القول في أنواع الهبات
334 القول في الأحكام

كتاب الوصايا

- 334 القول في الأركان
334 القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره
335 القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية
335 القول في الأحكام

كتاب الفرائض

- 337 ميراث الصلب

338	ميراث الزوجات
338	ميراث الأب والأم
338	ميراث الإخوة للأم
339	مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب
339	ميراث الجد
340	ميراث الجدات
340	باب في الحجب
343	باب الولاء
343	كتاب الجنائيات

كتاب القصاص في النفوس

343	القول في شروط القاتل
344	وأما القول في الواجب
345	القول في القصاص

كتاب الجراح

345	القول في الجراح
346	القول في المجرح
346	القول في الجرح
346	كتاب الديات في النفوس

كتاب الديات فيما حوّن النفوس

348	القول في ديات الأعضاء
-----	-------	-----------------------

كتاب القسامة

349	المسألة الأولى: هل يجب الحكم بالقسامة؟
349	المسألة الثانية: ما يجب بالقسامة
350	القسامة لا تجب إلا بشبهة
350	المسألة الثالثة: من يبدأ الأيمان؟
351	المسألة الرابعة: موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

كتاب في أحكام الزنى

351	الباب الأول: في حد الزنى
351	الباب الثاني: في أصناف الزنية

- 352 المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟
- 352 المسألة الثانية: الإحصان
- 353 الباب الثالث: وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة
- 353 المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم؟
- 353 المسألة الثانية: من اعترف بالزنى فرجع

كتاب القذف

- 354 باب في شرب الخمر

كتاب السرقة

- 354 حد السرقة
- 355 الفرق بين السرقة والخلسة
- 355 مسألة في الغصب
- 355 شروط المسروق
- 356 سرقة العروض
- 356 القدر الذي يقع به قطع اليد
- 357 القول في الواجب
- 358 القول فيما تثبت به السرقة

كتاب الحرابة

- 358 الباب الأول: في النظر في الحرابة
- 358 الباب الثاني: في النظر في المحارب
- 359 الباب الثالث: فيما يجب على المحارب
- 359 الباب الرابع: في مسقط الواجب عنه من التوبة
- 360 الباب الخامس: بماذا ثبت؟
- 360 فصل في حكم المحاربين على التأويل
- 361 باب في حكم المرتد

كتاب الأفضية

- 361 الباب الأول: في معرفة من يجوز قضاؤه
- 362 الباب الثاني: معرفة ما يقضي به
- 363 الباب الثالث: فيما يكون به القضاء
- 363 الفصل الأول: في الشهادة

364 الفصل الثاني: الأيمان
364 الفصل الثالث: نكول المدعى عليه عن اليمين
365 الفصل الرابع: في الإقرار
365 الباب الرابع: فيمن يقضي عليه أو له
365 الباب الخامس: في كيفية القضاء
365 الباب السادس: في وقت القضاء
366 الخاتمة
367 الفهرس



حيدراتي شبيها ماء العينين

- ولد بالمسيد بضواحي عيون الساقية الحمراء بالمغرب.
- أجازته أكابر علماء الصحراء بعد أن حفظ القرآن الكريم وأمهات الفقه ومصطلح الحديث ودرس عليهم النحو واللغة.
- حاصل على شهادة العالمية.
- حاصل على الإجازة في القانون الخاص من جامعة محمد الخامس بالرباط.
- حاصل على دكتوراه السلك الثالث في القانون المقارن بالشريعة من دار الحديث الحسنية.
- حاصل على دكتوراه الدولة في القانون المقارن بالشريعة من دار الحديث الحسنية.
- له عدة مؤلفات منها:

- الصورية بين الشريعة والقانون.
- تأثر مصادر الالتزام في القانون الوضعي بالفقه الإسلامي.
- مدخل لدراسة الحديث.
- مرويات الإمام مالك في صحيح البخاري.
- الشيخ ماء العينين وجهاده العلمي والوطني.
- قبائل الصحراء المغربية: أصولها - جهادها - ثقافتها.
- صنوف البلاغة في شعر الصحراء.
- مدارس الشعر في الصحراء.
- "رؤيتي للحياة" ديوان شعر.
- مجموعة من البحوث في مجالات مختلفة.

• تقلد عدة مناصب منها:

- مكلف بمهمة بالديوان الملكي.
- رئيس غرفة بالمجلس الأعلى للقضاء.
- رئيس المجلس العلمي لجهة القنيطرة.
- عضو مؤسس ومقرر عام لرابطة علماء المغرب والسنغال.
- عضو اللجنة الملكية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية لسنة 1993.
- عضو اللجنة الملكية لإعداد مدونة الأسرة لسنة 2003.

• يشغل حاليا:

- عضو بالمجلس الدستوري.
- ممثل المغرب لدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي الميثاق عن منظمة المؤتمر الإسلامي.
- أستاذ محاضر بجامعة محمد الخامس.



9 789954 306369